

مشاركة من هيئة الكتاب لجامعة القاهرة في الاحتفال بمئويتها

# السِّيَاسَةُ

## لأرسطو طاليس

ترجمه من الإغريقية إلى الفرنسية ومترجم مقدمة في علم السياسة،  
وعمل على النص تعليقات متتابعة

بارتلمى سانتهيلير

أستاذ الفلسفة الإغريقية في كالجيج دي فرانس، ثم وزير التربية الفرنسية  
ونقله إلى العربية

أحمد لطفي السيد



الهيئة العامة  
للكتاب

# السياسة

لأرسطوطاليس

ترجمه من الإغريقية إلى الفرنسية وصدر بمقدمة في علم السياسة،  
وعمل على النص تعليقات متتابعة

بارتلى سانتشير

أستاذ الفلسفة الإغريقية في كالج دي فرانس وعم وزير الخارجية الفرن

كتابخانه

مركز تحقيقات كادبري توي علوم اسلامي

شماره ثبت: ١٠٣٩٠٠

تاريخ ثبت:

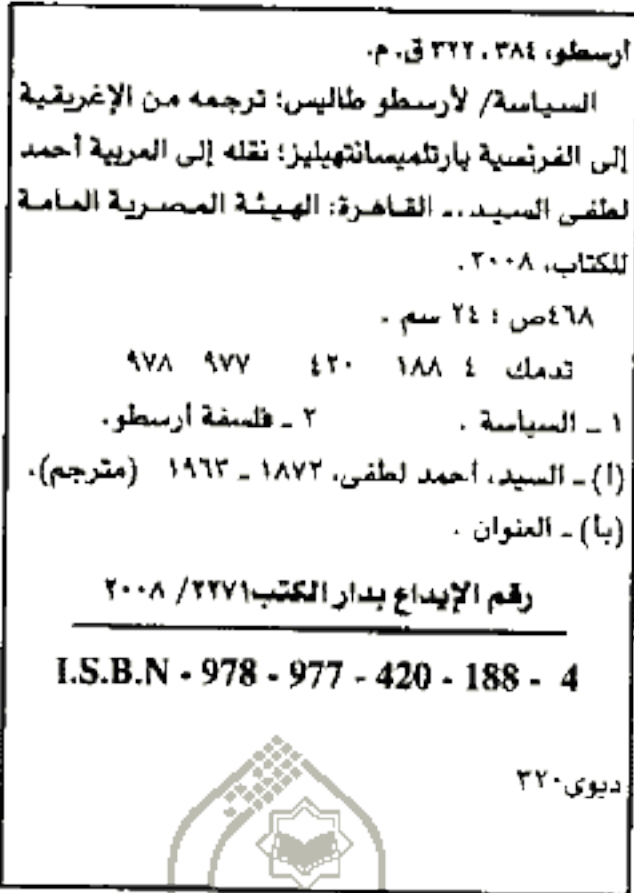
ونقلها الى العربية

أحمد طفي السيرة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٨



مركز بحوث وتطوير علوم إيسوى

جميع مؤلفات أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد  
والأعمال التى قام بترجمتها مملوكة قانوناً  
للهيئة المصرية العامة للكتاب  
ويحظر استغلالها بأية وسيلة سواء أكانت النقل أو الاقتباس  
أو التخزين أو غيرها دون تصريح كتابى من الهيئة  
ومن يخالف ذلك يتعرض للمساءلة قانوناً.

## تقديم

انطلاقاً من دورها الريادي في إثراء الثقافة المصرية والعربية ، اختارت الهيئة المصرية العامة للكتاب أن تشارك جامعة القاهرة في الاحتفال بـمئويتها بنشر ثمرات من جهد أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد والمتمثلة في ترجماته لأعمال المعلم الأول أرسطو، والتي رأى فيها أحمد لطفى السيد أدوات معرفية أساسية لتأسيس النهضة الفكرية المصرية والعربية فقام بنقل عيون التراث الإنسانى والتي كانت لها أكبر الأثر في إثراء الحضارة الغربية بصفة خاصة والفكر الإنسانى بصفة عامة فترجم لأرسطو (الأخلاق) سنة ١٩٢٤م و(الكون والفساد) سنة ١٩٣٢، و(الطبيعة) سنة ١٩٣٥، و(السياسة) سنة ١٩٤٧، وذلك بالإضافة إلى إنتاجه الفكرى فى مجالات الأدب والسياسة والاجتماع والفلسفة والصحافة مؤسساً بذلك مدرسة فكرية تخرج فيها كثيرون ممن أسهموا فى إرساء دعائم النهضة فى مصر.

لقد جاء تبني أحمد لطفى السيد لقضية التعليم إيماناً منه بأن الاستقلال والحرية لا يقومان بغير دعامة فكرية حقيقية منبعها التعليم.



## وتجلى ذلك فى كلماته:

«ومن رسالة الجامعة نشر الثقافة العلمية والأدبية فى جميع طبقات الأمة سواء أكان ذلك بإباحة الانتساب إلى معاهدها المختلفة من غير قيد ولا شرط، أم بإلقاء المحاضرات العامة فى العلوم والآداب والفنون، أم بنشر المؤلفات فى كل فرع من الفروع».

لقد مثلت جامعة القاهرة ركيزة أساسية فى النهضة المصرية الحديثة، بل تمثل فيها الضمير الوطنى والعلمى والثقافى فوقفت شاهداً على حركة المجتمع على مدى قرن من الزمان حاملة شعلة التنوير الذى امتد بآثاره إلى العالم العربى، بل وإلى بقاع العالم المختلفة. فمثلت بذلك نموذجاً للعمل الوطنى المخلص الذى التف حوله رموز وطنية مخلصية. ومثلت كذلك عطاءً متدفقاً من مؤسسة شيمتها العلم من خلال دورها الريادى وارتباطها بالتطور الاجتماعى والاقتصادى بمصر لتقف شاهدة على حركة المجتمع.

إن هذا التواصل بين الجامعة وهيئة الكتاب يمثل نموذجاً للتنسيق والتعاون بين مؤسسات المجتمع لدعم النهوض به.

هنيئاً لمصر بجامعتها، وهنيئاً لمصر بروادها الأفذاذ ممن كان ومازال عطاؤهم شاهداً على عظمة هذه الأرض الطيبة.

د.ناصر الأنصارى

# فهرس

## كتاب السياسة

صحيفة

- ١ مقدمة بارتلمى ساتميليير : إعلان حقوق الإنسان والمواطن هو ملخص العلم السياسى كله — مضمة هذا العلم ومنهجه — أفلاطون : أن سياسته حقة وعظيمة وأنها عقلية وتاريخية معا . ضلالاته — أرسطوطاليس : منهجه تاريخى كله تقريبا . خطؤه وبراثنه — منتسكيو : منهجه أدخل أيضا فى باب التاريخ من منهج أرسطو : روح القوانين . ما فيه من نقص وما فيه من عظمة — فولوبيوس — شيشرون — مكافلى — هيز — إسفينوزا — روسو — الخلاصة : واجبات علم السياسة .

### الكتاب الأول

فى الاجتماع المدنى — فى الرق — فى الملكية — فى السلطة العائلية

- ٩١ الباب الأول : فى الدولة . أصل الاجتماع . أنه من فعل الطبع — عناصر العائلة . الزوج والزوجة ، السيد والعبد — القرية مكونة من اجتماع العائلات — الدولة مكونة من اجتماع القرى . وأنها غاية الاجتماعات الأخرى كلها . الإنسان كائن مدنى بالطبع — سيادة الدولة على الأفراد . ضرورة العدل الاجتماعى .
- ٩٧ الباب الثانى : نظرية الرق الطبيعى — آراء مختلفة للرق وعليه ، رأى الشخصى لأرسطو — ضرورة الأدوات الاجتماعية : ضرورة الإمرة والطاعة وفائدتهما — الاستعلاء والامتصاص الطبيعىان هما اللذان يجعلان السادة والعبيد . الرق الطبيعى ضرورى عادل ونافع : حق الحرب لا يمكن أن يكون أساسا للرق — علم السيد وعلم العبد .
- ١٠٨ الباب الثالث : فى الملكية الطبيعية والصناعية — نظرية كسب الأموال . كسب الأموال لا يتعلق بالاقتصاد المنزلى الذى هو يستعمل الأموال وليس عليه أن يحتفظها — الطرائق المختلفة لكسب : الزراعة ، الرعى ، صيد البر ، صيد البحر ، السلب الخ الخ ، هذه الطرائق كلها تكون الكسب الطبيعى — التجارة طريقة كسب ليست طبيعية . القيمة المردوجة للأشياء ، الاستعمال والمعاوضة : ضرورة النقد ونفعه : البيع : شراء التجارة التى لا تشهر : تحريم الربا .

صفحة

- ١١٨ الباب الرابع : اعتبارات عملية في كسب الأموال : الثروة الطبيعية ، الثروة الصناعية ، استغلال الغابات والمتاحم هو نوع ثالث من الثروة . المؤلفون الذين كتبوا في هذه المواد . شاريس الباروسى وأبلودور النومى — نظريات دقيقة حققة لكسب الثروة ، نظريات طاليس . الاحتكارات التى يتعاطاها الأفراد والدول .
- ١٢١ الباب الخامس : فى السلطة العائلية : علاقات الزوج بالزوجة ، والوالد بالأولاد — الفضائل الخاصة والعامة للعبد وللرأة وللأولاد . التباين العميق بين الرجل والمرأة : خطأ سقراط : أعمال غرغياس المدوحة — خصائص العامل — أهمية تربية النساء وتربية الأولاد .

## الكتاب الثانى

### نقد النظريات السائفة والديساتير الرئيسية

- ١٢٦ الباب الأول : بحث جمهورية أفلاطون : نقد نظرياته فى شيوعية النساء والأولاد — الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون هى غير ممكنة لا تقوى الدولة بل تفسدها : مواطن الإبهام فى مناقشة أفلاطون — عدم اكتراث الشركاء فى شأن الملكيات الشائعة بينهم : استعالة أن يحنى على أهل المدينة الروابط العائلية التى تربطهم : أخطار الجهالة التى يرادون عليها فى هذا الصدد : جنابات ضد الطبع : عدم اهتمام أهل المدينة بعضهم بشؤون بعض — إبطال هذا المذهب على الإطلاق .
- ١٣٤ الباب الثانى : تبع البحث فى جمهورية أفلاطون . انتقاد نظرياته فى شيوعية الأموال . الصعوبات العامة التى تولد من الشيوعيات أيا كانت . العطف المتبادل بين أهل المدينة يمكن ، إلى حد ما ، أن يقوم مقام الشيوعية ويكون خيرا منها . أهمية الاحساس بالملكية . مذهب أفلاطون ليس له إلا ظاهر خلاب . إنه غير قابل للعمل به ، وليس له من المزايا ما يراه المؤلف . بعض انتقادات للوضع الاستثنائى للجنود واستقرار مناصب الحكام .
- ١٤١ الباب الثالث : بحث كتاب القوانين لأفلاطون — العلاقات والفروق بين القوانين والجمهورية — انتقادات مختلفة : عدد المحاربين أكثر مما يلزم ، ولا شئ قد أعد للحرب الخارجية : حدود الملكية غير واضحة ولا مضبوطة . إغفال فيما يخص بعدد الأولاد . فيدون لم يرتكب هذا القموض . الطابع العام للدستور المعروض فى القوانين هو على الأخص أوليغارشى كما تبينه طريقة انتخاب الحكام .

صيفة

١٤٨ : الباب الرابع : بحث الدستور الذى اقترحه فلياس الخلقيدونى : مساواة الأموال : أهمية هذا القانون السياسى : مساواة الأموال تستتبع مساواة التربية : مكان النقص فى هذا المبدأ . لم يقل فلياس شيئا عن علاقات مدينته بالدول المجاورة ، يجب أن تشمل مساواة الأموال حتى المنقولات والآ تفحص البنية على الأموال الثابتة . تنظيم فلياس للصناع .

١٥٤ : الباب الخامس : بحث الدستور الذى تخوله إبوداموس المطلبى . تحليل هذا الدستور : تقسيم الملكيات : محكمة الاستئناف العليا . جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية . تربية أيتام المقاتلة ، نقد تقسيم الطبقات والملكية . نقد المذهب الذى اقترحه إبوداموس للتصويت لمحكمة الاستئناف . مسألة التجديد فى مادة السياسة . لا ينبغى تشجيع التجديدات خشية إضعاف احترام القانون .

١٦٠ : الباب السادس : بحث دستور لقدمونيا . نقد نظام الرق فى إسبرنة . نقص التشريع اللقدمونى فى أمر النساء . عدم التناسب الكبير فى ملكيات الأراضى المسبب على قلة تدبير الشارع . النتائج الوخيمة . غلط الرجال . عيوب نظام القضاة . عيوب نظام مجلس الشيوخ . عيوب نظام الملكية . النظام الفاسد لقوائد العامة . أمراء البحر لهم من السلطان فوق ما ينبغى — إسيرة على حسب نقد أفلاطون لم ترب إلا القليلة الحربية . النظام الفاسد لالاية العامة .

١٦٩ : الباب السابع : بحث الدستور الكرى . علاقته بالدستور اللقدمونى الذى هو مع ذلك أرقى منه . وضع كريت العجيب ، الموالى ، الكسموس ، مجلس الشيوخ . ترتيب الموائد العامة أحسن فى كريت منه فى إسبرنة ، الأخلاق الرذيلة للكريتين التى رخصها الشارع ، فوضى الحكومة الكريية .

١٧٣ : الباب الثامن : بحث دستور قرطاجة . صلاحه الثابت بالسكينة الداخلية واستقرار الدولة . المشابهات بين دستور قرطاجة ودستور إسبرنة . عيوب الدستور القرطاجى . المحاكم التى لها من السلطان أكثر مما ينبغى . التقدير القالى للثروة فيها . الجمع بين الوظائف . ليس الدستور القرطاجى من القوة بحيث تستطيع الحكومة أن تعمل النازلة .

١٧٧ : الباب التاسع : اعتبارات خاصة بمقتنين مختلفين — سولون . الروح الخقيق لإصلاحاته — زالوكوس ، خارنداس ، أونوماقريط فيلولاولوس ، مقنن طيبة ، قانون خارنداس ضد شهود الزور ، دراكون ، فثاكوس ، أندروداماس — خاتمة البحث فى الأعمال السابقة .

## الكتاب الثالث

## الدولة والمواطن — نظرية الحكومات والسيادة — في الملكية

- الباب الأول : الدولة والمواطن : الشروط الضرورية للمواطن : الإقامة غير كافية : ١٨١  
 الطابع المميز للمواطن إنما هو المشاركة في وظائف القاضي والحاكم : هذا الحد العام يتغير  
 تبعاً للحكومات ، وينطبق على الخصوص على المواطن في الديمقراطية : عدم كفاية  
 الحدود العادية — في ثبات الدولة أو تغيرها في علاقاتها بالمواطنين — وحدة الأرض  
 لا تكون وحدة الدولة — الدولة تتغير بتغير الدستور .

- الباب الثاني : فضيلة المواطن لا تلبيس تماماً بفضيلة الفرد على حدة ، المواطن له  
 دائماً رابطة بالدولة . فضيلة الفرد هي مطلقة وليس لها روابط خارجية تفيد بها . هاتان  
 الفضيلتان لا تلبيسان حتى في الجمهورية الفاضلة . أنهما لا يجتمعان إلا في الحاكم الحقيقي  
 بالإمرة : الخصائص المختلفة التي تقتضيها الإمرة والطاعة ولو أن المواطن الطيب يجب  
 أن يعرف على السواء أن يطيع وأن يأمر . الفضيلة الخاصة للإمرة إنما هي البصر .

- الباب الثالث : تبع المناقشة على المواطن وحاشتها . العمال لا يمكن أن يكونوا  
 مواطنين في دولة حسنة الدستور استثناءات مختلفة لهذا المبدأ : مركز العمال  
 في الأرستقراطيات والأوليغرشيات . الضرورات التي ينبغي أن تخضع لها الدول  
 أحياناً — الحد الأخير للمواطن .

- الباب الرابع : تقسيم الحكومات والديكتاتور — المعنى العام للدولة وفرضها : حب  
 الإنسان الفردي للحياة وجماعة : السلطة في الجماعة السياسية يجب دائماً أن تكون لخير  
 المحكومين . هذا المبدأ يصلح لتقسيم الحكومات إلى حكومات للصالح العام وهي خيرها  
 وإلى حكومات للصالح الخاصة وتلك هي الحكومات الفاسدة نقيضات الأخرى .

- الباب الخامس : تقسيم الحكومات : حكومات صالحة ، ملكية ، أرستقراطية ،  
 جمهورية — حكومات فاسدة : طغيان ، أوليغرشية ، ديماغوجية — الاعتراضات  
 على هذا التقسيم العام لا تستند إلا إلى فروض لا إلى الواقع — الخلاف بين الأغنياء  
 والفقراء على العدل والحق السياسين — هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون إلا إلى جزء من الحق —  
 الأصل المضبوط والأساسي للدينونة والاجتماع السياسي اللذين يرميان على الخصوص  
 إلى فضيلة الجماعات وسعادتهم لا إلى العيشة المشتركة لحسب — الحل العام للزراع بين  
 الثروة والفقير .

صفحة

- ٢٠٦ الباب السادس : في السيادة . حكومة الدولة يمكن أن تكون ظالمة غاية الظلم . المطالب المتكافئة والظالمة للسواد وللاقلية . أدلة مختلفة لصالح السيادة الشعبية ، وتعدد الأشياء التي يمكن أن تنطبق عليها : دفع هذه الأدلة ورد على هذه الدفع . السيادة يجب أن تختص بها على قدر الإمكان القوانين المبنية على العقل : العلاقات الوثيقة للقوانين بالدستور .
- ٢١٢ الباب السابع : لأجل أن يعرف إلى من تستد السيادة لا يمكن الاعتماد إلا على المزايا السياسية حقاً لا على مزايا أيا كانت كالنبالة والحرية والثروة والعدل والشجاعة الحربية والعلم والفضيلة . عدم كفاية المزايا المانعة . المساواة هي على العموم الفرض الذي يجب على الشارع أن ينتويه للتوفيق بين تلك المزايا .
- ٢١٧ الباب الثامن : استثناء من مبدأ المساواة لمنفعة الرجل الأعلى : أصل التفرغ وتبرره . التفرغ في الحكومات من كل نوع غير ممكن في المدينة الفاضلة . الدولة يجب أن تخضع للرجل الأعلى . تعظيم العبقرية .
- ٢٢١ الباب التاسع : نظرية الملكية . فائدة هذا الشكل للحكومة أو أخطاره . خمسة أنواع مختلفة للملكية التي يجب أن تكون شرعية دائماً . النوع الأول لا يكاد يكون لإقيادة مدى الحياة . الثاني ملكية بعض الشعوب المنوحشة وهو يقرب من الطفيلان بسلطانه غير المحددة . الثالث يشمل الطبقات الاجتماعية التي يرضها الشعب إلى أجل طويل أو قصير . والرابع هو ملكية أزمان البطولة وهو السيادة المطلقة في الحرب وفي القضايا من كل نوع . والخامس هو النوع الذي فيه يكون للملك ولاية السلطات جميعها ويكون على وجه التفرغ كما يملك رب العائلة كل شيء فيها .
- ٢٢٥ الباب العاشر : تبع نظرية الملكية . الخمسة الأنواع يمكن ردها إلى اثنين أصليين — في الملكية المطلقة . هل الخير في أن تجعل الولاية لفرد واحد أو إلى قوانين يسنها مواطنون مستنيرون أشرف ؟ البراهين للملكية وعليها . الأرستقراطية أفضل منها بكثير : الأسباب التي أدت إلى إنشاء الملكية ثم التي أدت إلى خرابها — وراثة الولاية الملكية ليست مقبولة — القوة التي هي تحت تصرف الملكية .
- ٢٢٩ الباب الحادي عشر : تبع نظرية الملكية المطلقة . سيادة القانون ، مع أن القانون ينص دائماً بوجه عام فانه غير من السلطة التكميلية لفرد ، الأتباع الذين يجب أن يختص بهم الملك ليستطيع أن يصرف السلطان : البغض العام للملكية المطلقة . الاستثناء الذي يقرر في حق العبقرى . ختام نظرية الملكية .
- ٢٣٥ الباب الثاني عشر : في الحكومة الفاضلة أو في الأرستقراطية .

## الكتاب الرابع

### النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

- ٢٣٦ الباب الأول : نظرية الجمهورية الفاضلة . البحث البدائي للحياة الفضلى . تقسيم الخبرات التي يمكن الإنسان أن يستمتع بها . خبرات خارجية . خبرات النفس : سموها : السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة . الواقع والعقل يتناح ذلك .
- ٢٤٠ الباب الثاني : هل عناصر سعادة الدولة هي بعينها عناصرها في الفرد؟ في مزاجا النساط ومحدوراتها ، أمثلة مختلفة من بعض شعوب تطمع فيه دائما . تأميم هذا المذهب السياسي . الفتح لا ينبغي أن يكون غرض المدينة .
- ٢٤٤ الباب الثالث : بحث الرأيين المتقابلين اللذين يوصى أحدهما بالحياة السياسية والآخر يهدرها : الفاعلية هي الناية الحققة للحياة سواء بالقياس إلى الأفراد أو بالقياس إلى الدولة . الفاعلية الحققة هي فاعلة التفكير الذي يجهل للأفعال الخارجية .
- ٢٤٧ الباب الرابع : المقدار الحق للدولة الفاضلة — الحدود التي لا ينبغي تجاوزها قلة وكثرة — يلزم ، دون تعيين عدد محدد للواطنين ، أن يكون هذا العدد بحيث يكفي حاجة العيشة للعامة وألا يكون من الكثرة بحيث لا يمكن المواطنين أن يتخلصوا من المراقبة — خطر كثرة السكان .
- ٢٥١ الباب الخامس : موطن الدولة الفاضلة . الشروط الحربية التي يجب أن يستوفها . ينبغي أن يكون للدولة قاعدة بحرية . الوسائل الناجمة للاستفادة من مجاورة البحر . أخطار قصر الاهتمام على تجارة بحرية : الاحتياطات التي يجب على الشارع أن يتخذها لتكون العلاقات البحرية خلوا من الإضرار بنظام المدينة .
- ٢٥٤ الباب السادس : في الكيف الطيبissime التي يجب أن تكون للواطنين في الجمهورية الفاضلة . الأخلاق المختلفة للشعوب تبعاً للتأخ الذي يقطنونه ، تغاير نظمهم السياسية — السمق الذي لاشك فيه للعنصر الإغريقي ، ينبغي أن يكون للشعب الذكاء والشجاعة معا . المركز الذي يشغله القاب في الحياة الإنسانية .
- ٢٥٦ الباب السابع : في العناصر الضرورية لوجود المدينة . أنها ستة أنواع . المواد الغذائية ، الفنون ، الأسلحة ، المالية ، الكهنوت . وأخيرا إدارة المصالح العامة وإصدار الأحكام . بغير هذه العناصر لا يمكن أن توجد المدينة ولا أن تكون مستقلة .

الباب الثامن : رد العناصر السياسية في الحكومة الفاضلة إلى اثنين فقط : أم  
المواطنين هم وحدهم أولئك الذين يحملون الأسلحة والذين لهم حق التصويت في الجمعية  
العومية دون جميع الصناع ، وينبغي ألا تكون الأموال الثابتة إلا للمواطنين ، ومن بين  
المواطنين ينبغي أن يكون حمل السلاح للشباب والوظائف السياسية للكهولة والكهنوت  
للشيوخ .

الباب التاسع : قدم بعض الأنظمة السياسية ، وعلى الخصوص الانقسام إلى طبقات  
والموائد العامة . أمثلة من مصر ومن إيطاليا ، تقسيم الملكيات في الجمهورية الفاضلة .  
في اختيار العيد .

الباب العاشر : موقع المدينة ، الشروط التي ينبغي أن تطلب . ملائمة الموقع للصحة .  
المياه . معازل المدينة . ينبغي أن يكون لها أسوار تساعد أهلها على الشجاعة . النظريات  
الباطلة في هذا الموضوع : ارتفاع فن الحصار بقضى أن تحسن المدائن معرفة الدفاع  
عن نفسها بمهارة تسارى مهارة المجرم .

الباب الحادى عشر : المعابد في الجمهورية الفاضلة . الموائد العامة للحكام ، الميادين  
العامة والرياضات البدنية ، شرطة المدينة ، حرس الحقول ينبغي أن ينظم على نحو الشرطة  
تقريباً .

الباب الثانى عشر : التكيف الذى يجب أن تتوافر للمواطنين في الجمهورية الفاضلة :  
الأركان العامة للسعادة ، تأثير الطبع والعادات والعقل : اجتماع هذه الثلاثة الأركان  
لتحقيق سعادة الفرد وسعادة المدينة : ينبغي افتراض اجتماعها في المدينة الفاضلة .

الباب الثالث عشر : في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة . التهيئة  
الطبيعية للأعمار المختلفة . مشاغل السلام هي العيشة الحقة للمدينة . ينبغي أن يعرف كيف  
يحسن استعمال وقت الراحة . تنقيف العقل يجب أن يكون هو الموضوع الأساسى الذى  
يعتزمه الانسان في الحياة والشارع في تربية المواطنين .

الباب الرابع عشر : في تربية الأطفال في المدينة الفاضلة . العناية التى يجب أن  
يتوخاها الشارع في أمر النسل . سر الزوجين : الشروط التى لا غنى عنها ليكون الزواج  
على خير ما ينبغي أن يكون . أخطار الزوجيات المبكرة أكثر مما ينبغي . رعاية النساء  
الحوامل . ترك الأطفال المشوهين والأزبد عن الحاجة : الإجهاض ، عقاب الخيانة .

الباب الخامس عشر : تربية الطفولة الأولى . العناية بالصحة ، الرياضات  
البدنية . ينبغي اجتناب مخالطة العيد ، ينبغي اجتناب كل قول وكل فعل غير كريم



صفحة

أمام الأطفال ، أهمية المؤثرات الأولى . ينبغي جعل الأطفال من الخامسة إلى السابعة يحضرون الدروس دون أن يشتركوا فيها . للتربية هذان من السنة السابعة إلى البلوغ ومن البلوغ إلى الحادية والعشرين .

## الكتاب الخامس

### التربية في المدينة الفاضلة

- الباب الأول : التربية في المدينة الفاضلة . الأهمية الكبرى لهذه المسئلة . التربية ٢٨٧ يجب أن تكون عامة . تحالف الآراء في الموضوعات التي يجب أن تشملها التربية ، ولو أن الإجماع واقع بالجملة على الغاية التي يجب أن تتوخاها .
- الباب الثاني : موضوعات التربية . الآداب ، الرياضة البدنية ، الموسيقى والرسم : ٢٨٩ الحدود التي تحدد بها دراسة الأناس الأحرار . الموضوع الذي عين للموسيقى في التربية ، أنها متعة كريمة وقت الفراغ .
- الباب الثالث : في منفعة الرياضة : الإبراط الذي يرتكبه في هذا الصدد بعض الحكومات . لا ينبغي أن يفكر في تربية مصارعين ولا محاربين مفاكين ، بل يلزم أن يؤتى الجسم صحة ورشاقة والعقل شجاعة كريمة : تجربة الشعوب المختلفة تكفي في أن توضع بالدقة الحدود التي ينبغي أن تحدد الرياضة البدنية : السن التي ينبغي فيها تعاطي الرياضة .
- الباب الرابع : في الموسيقى . لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنفعتها . إذا كانت ترويحاً ليس غير فإنه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع للفنانين المحترفين كما يستمتع بها المسرء بمباشرتها بنفسه : تحليل الاعتراضات المختلفة الموجهة إلى دراسة الموسيقى .
- الباب الخامس : الموسيقى ليست البتة لذة غسب . إن لها تأثيراً عظيماً في النفس . ٢٩٧ الأحداث المختلفة التي تثبت هذا الفرق بين الموسيقى وبين الفنون الأخرى ، وعلى الخصوص الرسم . بما أن للموسيقى أثراً قوياً في الأخلاق لا جدال فيه فينبغي إدخالها في التربية ، وعلى هذا الوجه تكون نافعة .
- الباب السادس : أن يمرن الأطفال أنفسهم على الموسيقى . مزايا العزف بالموسيقى : ٣٠١ الحدود التي يطبق حدها . تختار الآلات . ليس كل الآلات مقبولا . إهدار المزمارة : الأطوار المتغايرة التي مرت بها دراسة المزمارة . فلقد أثبتنا ميزتها نفسها إن صدقت الأسطورة .

- ٣٠٤ الباب السابع : الألمان والإيطاليات التي يجب إدخالها في تربية الأطفال . الأغاني  
على ثلاثة أصرب : أدبية وحساسة وشهوية . فالأولى يجب أن تكون وحدها تقريرا بين  
من التعليم ، المذهب الدوري هو الأوفق : انتقاد بعض آراء أفلاطون .

## الكتاب السادس

### في الديمقراطية وفي الأوليغرشية ، وفي السلطات الثلاث

#### التشريعية والتنفيذية والقضائية

- ٣٠٨ الباب الأول : واجبات الشارع — لا ينبغي أن يقتصر على معرفة خير حكومة ممكنة ،  
بل يجب أيضا في العمل ، أن يعرف تحسين العناصر الحالية التي يتصرف فيها — ومن هذا  
يكون من الضروري معرفة الأنواع المختلفة للديساتير والقوانين الخاصة التي هي لازمة  
لكل منها .

- ٣١١ الباب الثاني : ملخص ما قد سبق من البحوث . تعيين البحوث الآتية ، ترتيب  
الحكومات الفاسدة بعضها بالقياس إلى بعض . التفاوت بين المختلفة لكل من الديمقراطية  
والأوليغرشية .

- ٣١٣ الباب الثالث : اختلاف القوانين نشأ من الاختلاف بين عناصرها الاجتماعية .  
الفقر والغنى يولدان شكلين أصليين من الديساتير : الديمقراطية والأوليغرشية . الشيعة  
الأصلية لإحدهما وللآخرى . ليس العدد ركنا أصليا . بل هو الثروة . تعداد الأجزاء .  
الضرورية للدولة : انتقاد مذهب أفلاطون . كل الوظائف الاجتماعية يمكن الجمع بينها .  
ليس إلا الفقر والغنى هما اللذان لا يمكن أن يجتمعا في أيد واحدة بينهما .

- ٣٢٠ الباب الرابع : خمسة الأنواع المختلفة للديمقراطية وشيها وصلها . التأثير المشعوم  
للدماغوجيين في الديمقراطية ، حيث ينقطع القانون عن أن يكون سيذا : طغيان  
الشعب الذي أضله مملقوه .

- ٣٢٣ الباب الخامس : الأنواع المختلفة للأوليغرشية وهي أربعة : التأثير العام للأخلاق  
في طبيعة الحكومة . أسباب الأنواع المختلفة للديمقراطية والأوليغرشية . بحث أشكال  
الحكومات غير الديمقراطية والأوليغرشية — بعض كلمات على الأرستقراطية .

- ٣٢٨ الباب السادس : المعنى العام للجمهوريّة ، علاقتها بالديمقراطية ، العناصر التي يجب  
أن تألف في الدولة : الحرية والثروة هما على الخصوص اللتان بامتزاجهما تكونان  
الجمهوريّة : علاقات الجمهوريّة بالأرستقراطية .

صفحة

الباب السابع : الجمهورية تأليف بين الأوليغارشية والديمقراطية ، والوسائل المختلفة لإجراء هذا التأليف ، شية الجمهورية الحقة : مثال مأخوذ من الحكومة اللقدمونية : الجمهورية يجب أن تتأيد بحبة المواطنين وحدها .

الباب الثامن : بعض اعتبارات في أمر الطغيان . علاقته بالملوكية والملوكية المطلقة . أنه حكومة عنف دائماً .

الباب التاسع : تبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص ، الصلاح السياسي للطبقة الوسطى . الخواص الاجتماعية المختلفة التي هي وحدها تقدمها : أنها الأساس الحق للجمهورية . الندرة الشديدة لهذا الشكل من الحكومة .

الباب العاشر : مبادئ عامة تنطبق على هذه الأنواع المختلفة للحكومات . كيف المواطنين والمتمتعين بالحقوق السياسية وكهم : ضروري أن تولف العناصر المختلفة للدولة بالعدل وأن يؤق كل منها نصيبه : حيل الأوليغارشية . حيل صدها للديمقراطية ، القواعد التي تحجب رعايتها في حق الفقراء . اعتبارات تاريخية : الأهمية المتزايدة للشاة المجندين من صفوف الشعب .

الباب الحادى عشر : نظرية السلطات الثلاث في كل نوع من الحكومة : السلطة التشريعية أو الجمعية العمومية ، والساطة التنفيذية أو الأحكام ، والسلطة القضائية أو المحاكم . تنظيم السلطة التشريعية : فروقها المتنوعة في الديمقراطية وفي الأوليغارشية . في الأحكام القضائية المتروك أمرها إلى الجمعية العمومية : عيوب النظام الحاضر .

الباب الثانى عشر : في السلطة التنفيذية أو نظام الإدارات . صعوبة هذه المسئلة . المعنى العام للحاكم ، شيمه المميزة ، الفرق بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، في البعض يجب تقسيم الإدارات وفي البعض الآخر يلزم غالباً الجمع بينها في يد واحدة . الإدارات تختلف تبعاً للدساتير . تواليف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها : الناخبون والمتخبون . طريقة التعيين . التفاريق المختلفة تبعاً للدساتير المختلفة .

الباب الثالث عشر : في السلطة القضائية أو ترتيب المحاكم : موظفوها ، اختصاصاتها ، طريقة تأليفها ، الأنواع المختلفة للحاكم ، تعيين القضاة ، التفاريق الدقيقة المختلفة التي تكساها تبعاً لاختلاف الدساتير .

## الكتاب السابع

## في نظام السلطان في الديمقراطية وفي الأوليغارشية

- الباب الأول : النتائج التي تنفرع عن مبدأ الديمقراطية ، التطبيقات النامية كثيرا  
أوقليلا التي يمكن تطبيقها . شية الديمقراطية الحصرية التي نتائجها تبادل السلطان  
والاستقلال المطلق للأفراد في أفعالهم الشخصية . النظام الخاص للسلطان في الديمقراطية ،  
الجمعية العمومية ، مجلس الشيوخ : مرتبات الموظفين : المساواة الديمقراطية .
- الباب الثاني : تبع نظرية ترتيب السلطان في الديمقراطية ، الشعب الزراعي هو الأشد  
قابلية للديمقراطية : الأنظمة التي تناسبه : القوانين التي صدرت في بعض الدول لتشجيع  
الزراعة . في شعب الرعاة . في الديمقراطية المتطرفة : الوسائل التي هي خاصة بها .  
الحدود التي يجب أن تحتفظ بها .
- الباب الثالث : تبع نظرية تنظيم السلطان في الديمقراطية ، أركان بقا الديمقراطية .  
عدم المخالفة في نتائج المبدأ الديمقراطي ، اجتناب إرهاب الأغنياء والمصادرات لصالح  
الغزاة . العناية بأن يمهّد للشعب يسر عام ، الوسائل التي يندفع بها بعض الحكومات .
- الباب الرابع : تنظيم السلطان في الأوليغارشيات . قواعد هي أضداد القواعد  
الديمقراطية . القيود المختلفة للنصاب . إدارة الأوليغارشيات تقتضي فرط البصر لأن  
المبدأ ردي . ضرورة حسن النظام . علاقة الأشكال المختلفة للأوليغارشية بتكوين  
الجيش . أوليغارشيون يجب أن يقوموا بالنفقات العامة . أخطاء معظم الأوليغارشيات .
- الباب الخامس : رسم المناصب المختلفة التي هي ضرورية أو نافعة للدولة ، الأعمال التي  
تخص بها هذه المناصب : السوق ، المحافظة على الشوارع والطرق الخ . الأرياف ،  
مالية الدولة ، العقود العامة ، تنفيذ الأحكام القضائية ، الشؤون الحربية ، تحقيق  
الحسابات العامة ، رعاية الجمعية العمومية ، الشعائر الدينية والمدنية ، مراقبة النساء  
والأطفال - ختام نظرية تنظيم السلطات .

## الكتاب الثامن

## النظرية العامة للثورات

- الباب الأول : نظرية الثورات ، محلها من هذا المؤلف السياسي ، العلة العامة  
لتغالب الدساتير ، مآلة أسي فهمها ، الطرائق العامة للثورات . أنها نظم

صحيفة

إما إلى الأشياء وإما إلى الأشخاص . في المساواة الوضعية وفي المساواة التناسبية :  
للجمهورية حظوظ خاصة في الاستقرار .

الباب الثاني : العلل المختلفة للثورات ، الاستعداد النفسى ، غرض الثورات ، ٣٨٧  
الظروف القاضية . هذه الظروف جد متراكبة ، ويمكن أن يميز منها عدد متفاوت في القوة  
والكثرة ، الطمع في ضروب الثراء ومراتب الشرف ، والإهانة والخوف والاحتقار والتمتد  
غير المناسب لبعض الطبقات ، والكيد ، والإهمال ، والأسباب اللامحدودة  
واختلاف الأصل ، الشواهد التاريخية المؤيدة لهذه الاعتبارات .

الباب الثالث : العلل الواقعية للثورات هي دائما خطيرة جدا غير أن الفرصة ربما ٣٩٤  
تكون تافهة : حتى المساواة بين الأحزاب كثيرا ما تأتى بالثورات . الطرائق العادية  
للسورات .

الباب الرابع : علل الثورات في الديمقراطيات . شغب الديماغوجيين هو فيها أكثر ٣٩٨  
من غيرها عادة كما يثبت التاريخ . في الديماغوجيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش .  
الأخطار من جمع اختصاصات كبيرة أكثر مما ينبغي في يد واحدة . قائمة التصويت  
بالفرق عوضا عن التصويت بالجملة .

الباب الخامس : علل الثورات في الأوليغارشية . انقسام الأوليغرشيين فيما بينهم . ٤٠١  
قالدين أبعدوا عن السلطان يشورون وأحيانا يصطنعون أن يكونوا ديماغوجيين . سوء  
سلوك الأوليغرشيين الذين لا يعرفون الاحتفاظ بثروتهم الشخصية . علل السورات  
في الأوليغارشية في وقت الحرب . بنى الأوليغرشيين بعضهم على بعض . الظروف العرضية  
البحث . الأوليغرشيات والديمقراطيات يتدرأن تنقلب إلى الحكومات المضادة .

الباب السادس : أسباب الثورات في الأرستقراطيات . الأقلية الأضيق مما ينبغي ٤٠٧  
لأعضاء الحكومة . المخالفة الدستورية . نفوذ الحزبين الضدين الغالبيين في مبدئهما .  
التزود المفرطة للوطنين الأعيان . الأسباب اللامحدودة . الأسباب الخارجية للفساد  
خاتمة نظرية الثورات في الدول الجمهورية .

الباب السابع : نظرية الوسائل العامة لحفظ الدول الديمقراطية والأوليغارشية ٤١٢  
والأرستقراطية وسلامها : احترام القوانين . في الصراحة السياسية ، قصر مدة الوظائف ،  
المراقبة الفعالة التي يقوم بها المواطنون جميعا : موالاة النظر في النصاب القانوني :  
الاحتياطات اللازمة اتخاذها اتقاء للحظوظ السياسية الكبرى : مراقبة عادات المواطنين

صحيحة

وأخلاقهم ، نزاهة الموظفين العموميين ، النزول من وظائف صفرى للشعب . حب أكثرية المواطنين للدستور ، الاعتدال فى مباشرة السلطة ، العناية الواجبة للتربية العامة .

#### الباب الثامن : علل الثورة وعلل الحفظ فى حكومات الفرد ملكية أو طغىانية . ٤٢٣

الفرق بين الملك وبين الطاغىة : علل الثورة فى حكومات الفرد مماثلة بالجزء لنظائرها فى الجمهوريات . ضروب التآمر على الأشخاص وعلى السلطات : الإهانات التى تصدر من الطغاة : تأثير الخسوف والامتهان على الخصوص : ضروب المؤامرات التى يدسها الطمع فى المجد . صنوف الهجوم الخارجى على الطغىان . اعتداءات أنصاره الأقربين : أسباب الدمار فى الملكية : أخطار الوراثة .

#### الباب التاسع : وسائل الحفظ لحكومات الفرد : الملكية تسلم بالاعتدال ، والطفانيات ٤٣٣

مذهبان مختلفان للبقاء : العنف مع المداع وحسن الإدارة . رسم للذهب الأول : صوبه . رسم للذهب الثانى : فوائده . صورة الطاغىة . مدة بقاء الطغىانات المختلفة . تفاصيل تاريخية .

#### الباب العاشر : نقد نظرية أفلاطون على الثورات . أخطاء أفلاطون المتعلقة بالنظم ٤٤٤

الذى فيه تعاقب الحكومات المختلفة فى الغالب من العادة . أفلاطون أوجز المسألة أكثر مما ينبى .

## مقدمة

### بارتلى سانتيلير

إعلان حقوق الإنسان والمواطن هو ملخص العلم السياسى كله — منفعة هذا العلم ومنهاجه — أفلاطون : أن سياسته حققة وضعية وأنها عقلية وتاريخية معا . ضلالاته — أرسطوطاليس : منهاجه تاريخى كله تقريبا . خطؤه وبراءته — مثنكىو : منهاجه أدخل أيضا فى باب التاريخ من منهاج أرسطو : روح القوانين . ما فيه من نقص وما فيه من عظمة — فولوبويس — شيشرون — ميكافلى — هز — إسفينوزا — روسو — الخلاصة : واجبات علم السياسة

الثورة الفرنسية قد أحدثت فى مصائر الجماعات وفى التاريخ عهدا جديدا . فان إعلان حقوق الإنسان والمواطن قد ذكرت الشعوب بل الفلاسفة بالقواعد الحققة للنظام الاجتماعى . وقد يمكن أن يقال عليها مع الإنصاف إنها " قدمت للطبع الإنسانى صكوك حققة التى فقدتها فى أكبر جزء من الكرة الأرضية " . فإن الجمعية التأسيسية ربما بلغت فى عملها فوق ما كانت تقدر بأن أعلنت أن غرض كل اجتماع سياسى هو حفظ حقوق الإنسان التى هى طبيعية وغير قابلة للتقادم وأن الجهل بهذه الحقوق ونسيانها والسهو عنها ، تلك هى الأسباب الوحيدة للمصائب العامة ولفساد الحكومات . إنها كانت تعتمد أن تقتضى حقوق النوع الإنسانى باسم فرنسا . بل هى فوق ذلك قد اقتضت ما اقتضت باسم الحق لمنفعة العلم .

لكن السياسة قد استباححت ألا تحفل ببيان فلسفى صدر به دستور خيالى . فإن السياسة وهى مستغرقة فى المنافع وفى مشاغل الساعة لم يكن ليسعها أن تسمعوا إلى المبادئ . ولما أنها لا تفكر إلا فى النتائج وعلى الخصوص فى التطبيقات فلم تكن لتلقى بالها دائما إلى أن من هذه الحقوق المعترف بها والمعلنة على هذا الوجه كانت الثورة تستمد مشروعيتها بل قوتها أيضا . فقد كانت تلك الحقوق هى أسس النظام الحديد بأسره ، والينبوع النياض الذى منه تخرج وتجرى كل الأنظمة

الضرورية لترتيبه وبقائه . وإنها هي تلك التي تؤتي الجمعية الفرنسية استعلاء لا جدال فيه على جميع الجمعيات المعاصرة التي كانت تقنع بمحاكاتها دون منافستها . إن السياسة لتقطع قرونا طوالا في العمل سواء في أوروبا أو في سائر بقاع الأرض قبل أن تستخرج من إعلان تلك الحقوق ما تكن من الثمرات ؛ وإن رجال السياسة ، على رغم ما يصطنعونه غالبا من ازدراء هذه النظريات ، لا يزيدون مع ذلك على أن يعملوا بها ويعملوا لها .

غير أن التاريخ ، الذي يعرف بأي ثمن اشترت هذه الفتوحات للعقل وللعدل ، هو الأعلم بقيمتها بجمعاء . ففي نظره أن إعلان تلك الحقوق هو خلاصة ماتم من الجهود في مدى أربعين قرنا ، كما أنه يمهّد لما هو أطول من ذلك من قرون تقدم ورجاء . إن الجمعية التأسيسية قد فاقت في علمها من سبقها من الحكماء لأنها استطاعت الانتفاع بدروسهم . فلقد جهلت الجمعيات أزمانا طوالا تلك الأوضاع الشرعية لعيشتهم وسعادتهم . ولم يطلعهم المقتنون عليها إلا من وراء غشاء من الغموض ، حتى الفلسفة ذاتها لم تك دائما محيطة بها علما ، كذلك الديانات الأقدس ما يكون لم تستطع أن توجبها . غير أن جهود الأمم والمقتنين والفلاسفة والديانات لم تظل عقيمة فقد وجدت ، بعد انتظار طويل ، أمة جديرة بأن تفهمها قنة بأن تستثمرها بأن جمعت بينها . وإن الفلسفة التي ترحب دون تحفظ بهذا القانون الأبدي للجمعيات لسعيدة بأن تلتقاء تاما من أيدي الجمعية التأسيسية التي افتردت بأن تنفخ فيه من روح الحياة . ليس لدى الفلسفة ما تريده عليه ولا ما تنقصه منه . وإنما تلتقي بنظرها من قمة هذا الأثر الخالد إلى الماضي الذي عاون في تسييده وإلى المستقبل الذي لن يزغزع من قواعده شيئا .

وإن من غير الممكن أن يضل الناس تحت هذا النور الساطع . فإذا كان حقا أن يكون لطبع الإنسان حقوق لا قابلة للتزول عنها فلا ينبغي للإنسان ألبة أن يفقدها مع الجماعة التي هي غايته الحق وكأله . إن الجمعية أية كانت الصورة السياسية التي تلبسها ، أي الحكومة ، يجب عليها أن تحترم هذه الحقوق وتكفلها بمقدار معرفتها



إياها، تحترمها وتكفلها أولا في ذاتها ثم في جميع النتائج المشروعة التي تستتبعها. وإن خير جمعية تكون هي تلك التي تحقق، على أتم وجه، التمتع الحز بهذه الحقوق، وخير حكومة هي تلك التي تعرف أن تنميتها وتبثها في قلوب المواطنين على أحسن وجه، وأحذق الساسة هو ذلك الذي يفهمها ويطبقها خير تطبيق. إلى هذا المقياس الفسيح العادل يمكن أن ترد بلا ضلة الجمعيات الماضية والحكومات التي أدارت سياستها بل أعمال الفلاسفة. فلا فلاطون وأرسطوطاليس ومنتسكيو وروسو أن يحضروا أمام هذه المحكمة التي طالما استعانوا بقضاائها دون أن يقدرها كل مداه، وإن الجمعيات القديمة والجمعيات الحديثة يمكن على سواء أن تكون خاضعة لهذا القضاء، ورجال السياسة والمقننون في كل الأزمان وديانة الشرك والديانة المسيحية يمكن أن يحضروا أمامها كل في دوره. إن الطبع الإنساني، إذ قد صرف نفسه آخر الأمر بعد كثير من الدراسات وبعد شتى من الامتحانات، يستطيع أن يسألهم جميعا ماذا عملوا له، لأنه هو وحده الذي كان ينبغي أن يكون مطرح نظرهم أجمعين، ما داموا قد تكلفوا أن يقودوه ويحسنوا حاله وسط جميع العوائق وجميع الآلام التي ابتلت بها العناية الإلهية حكمة الناس وشجاعتهم.

إن الأولى باسترعاء النظر من بين جميع الأعمال المختلفة الأنواع والتي كلها حقيقة باعتراف الإنسانية بجملها هي أعمال الفلاسفة. فإنها بديا قد ساعدت على بلوغ النتيجة العامة، ونصيبها الذي هو في الغالب من الأمر يكون أشد استقارا من غيره لم يكن أقل جمالا ولا أقل ثمرة. بل لها فوق ذلك على غيرها جميعا مزية أنها أوضحتها بحجة بلا جدال. وإن الشارع حتى الأشد بصيرة بالعواقب يقوم بعمله دون أن يعنى بمعرفة المبادئ ولا بتحليلها. بل هو ينصاع إلى الشيمة السعيدة بل المعصومة لحكمته ووطنيته. ورجل السياسة أقل تعمقا للسائل من الشارع. فإن المصالح التي يخدمها والشهوات التي يجب عليه التوفيق بينها، ولو أنه في الغالب يشاطر في أمرها، تزلزل رأيه وتعمى بصره. فهو في المنازعات اليومية متلحقه الحيرة في أن يقول بأى نور سام ينقاد. زد على هذا أن أعمال الشارع مسجلة في مجموعات

قوانين يفضل فيها فكره إذ يحيط بتفاصيل فامضة مشكوك فيها . وهدى رجال السياسة ينطق نوره غالبا في مجلات التاريخ وهي أقل من الأخرى محلا للأطمئنان . فالفيلسوف وحده يتكلم باسمه الخاص بمعزل بقدر ما يكونه الإنسان عن الضلالات والأوهام . إنه يضع نفسه مباشرة وبدون وساطة القوانين أو الشؤون أمام الطبع الإنساني وجها لوجه ، ولا شيء على ما يظهر يمنعه أن يفهمه حق فهمه . فليس له عوائق من الزمان ولا من مختلف المكان . بل لا عليه ألبتة أن يهتم بالأوضاع المادية للجمعية ولا بتختلف الظروف التي لها ما لها من سلطان على مصائر الأمم ، ولا بالحوادث التي ترقى شأنها أو تودى بوجودها . إنه لا يتجه إلا إلى العقل وليس عليه إلا أن يحنى ما يحويه به .

ومع ذلك فالفيلسوف على استقلاله لا يخلص ألبتة تماما من تأثير القرن الذي يعيش فيه . وعبثا يحاول التجرد فإنه يتصل دائما بزمانه . وإن الدولة المثالية التي رسمها أفلاطون لا يزال يتنسم فيها ريح السياسة الإغريقية ، كما أن حكومة الفرد التي كان يحلم بها منتسكيو هي نسخة من حكومة الفرد الوحيدة المقيدة في كل أوربا ، فأعمال الفلاسفة مهما ظهر عليها أنها شخصية فإنها أيضا مظاهر اجتماعية . وما دراسة الأمم إلا دراسة الرجال العظام الذين يشرفونها ويمثلونها .

على هذا فالحكم في أمر الفلاسفة سيكون أيسر وأكد بل أنفع من الحكم في التشريع والأمم .

فمن هم إذا ، منذ ألفي عام وأكثر ، أولئك الفلاسفة الذين أجهدوا أنفسهم في فهم الجمعية وإطلاعها على طبيعتها وعلى منافعها الحقيقية ؟ هم قليل أولئك الذين قد احتفظوا بالمجد بأسمائهم وخلد ذكراهم . فبديا أفلاطون وأرسطوطاليس ومنتسكيو ، أحدهم منشئ علم الأخلاق والثاني منظم العلم والثالث أحصاف مفسر للقوانين . ثم دون هؤلاء وعلى مسافات متفاوتة في قوة العقل وسهولته فواويوس وشيشرون في الزمن القديم وميكافلي في بحر العصور الحديثة وهبزو وإسفينوزا في القرن السابع عشر

وروسو على عتبة الثورة الفرنسية ، بعضهم لا يسأل نظرياته إلا التجربة وما يعلم التاريخ ، والآخرون لا يأخذونها إلا من استنتاجات المنطق . أولئك هم جميعا أو على التقريب . وحتى في هذا القدر المختار من المفكرين السياسيين ، كم منهم من هم أحط درجة في الفضل وعلى الخصوص في المنفعة ؟

في علم السياسة كما في كل علم آخر لا يوجد إلا منهجان ممكنان : فإما أن يصدر المرء عن المبادئ العقلية ليحكم على الحوادث وينظمها ، وإما أن يصدر عن الحوادث المفصرة تفسيرا مناسبا ليضع منها مبادئ . فهنا الطبع الإنساني ملحوظا مباشرة على ضوء امتحان يقظ يحمل منه الفيلسوف في نفسه كل عناصره . وهناك الطبع الإنساني ملحوظا على مسرح أكبر شقة وأشد غموضا يسمى التاريخ . إن تعترف الإنسان في كل ما هو وما يجب أن يكون ، أو تعترف فيما قد كان ، ذانكم هما المنهجان اللذان قد سلكهما الكتاب السياسيون من حيث لا يعلمون في الغالب من أمرهم ، وفي الواقع لا يوجد سواهما أبدا . هذان المنهجان ، إذا أجيد فهمهما ، مع المزايا والمضار التي يستدعيانها ، يفسران بجلاء عظيمة بعض المذاهب السياسية أو تقصيرها والضلالات التي تشوّء أجملها وأحقها .

ولقد ثبت أن المنهج العقلى ، في كل العلوم ، على رغم أخطاره أحسن من التجريبي . فإن الإنسان وهو ما هو في عقله أكد منه في حساسيته ولو أن العقل يضل أحيانا . وفي السياسة تفوق العقل هذا بديهي كل البداهة . ونظرا إلى أن الأحداث التي تشتغل بها السياسة هي أحداث إنسانية أى إرادية فالعلم في مكنة ، إلى حد ما ، كالإنسان نفسه ، من أن يتصرف فيها على ما يختار ، وليس عليه ألبة أن يتحملها كيفما اتفق . فإن الإنسان من بين جميع الكائنات هو وحده الذى يتغير ويتحسن ، ويؤيد ذلك على وجه يتنم المدنية . وإذا لم يكن الإحساس بالحرية الذى لا يقاوم يحيا في الوعي الإنسانى ، فإن مشهد التاريخ قد يكفى في إثبات أن الانسان هو حر ما دام أنه يتغير . من أجل ذلك كانت السياسة

هى العلم الوحيد الذى تجد الأنظمة الخيالية لها فيه محلا . لا شك فى أن الأخيلة غير القابلة للتنفيذ ليست جنة معقولة فى السياسة ، غير أنها استطاعت أن تجد لها فيها مبدخلا : فإن الناس حتى العاملين منهم ليسوا منها معصومين ، بل قد مارسوها لا على أنها لعبة عقلية بل آلة وسلاح . أكثر من هذا أن السعد المفاجئ الذى أوتي به بعض عظماء الرجال الذين خلقوا دولا وقلبوا نظام العالم لم يكن ، على ما يظهر ، إلا حلما عجيبا . فاقدر قيل ، حتى فى أيامنا هذه ، إن مؤسس الامبراطورية لم يزد على أن يحقق قصة عجيبة تفرد هو وحده بسرها . حينما تلقى علينا حوادث التاريخ أمثال هذه الغير وعدم الاستقرار لا جناح على العلم أن يطمح هو أيضا إلى تعديها . يجب عليه أن يحترم على نفسه الصور الخيالية غير القابلة للتنفيذ التى لا تكون بعد إلا نوعا من السخرية ، ولكنه لا ينبغي له أن يحنب نفسه صنوف الرجاء وضروب النصائح . ينبغي أن يعتقد لنفسه من الحول بل يعتقد أن عليه من الواجب أن يؤثر بقضاياه فى الناس بل فى مصائرهم أيضا وإلا صار عقيا . يجب على العلم السياسى ألا ينسى أبدا أنه يتعلق مباشرة بعلم الأخلاق وأن علم الأخلاق هو ميدان الحرية . فإذا كان هناك إذا علم فيه استخدام العقل مشروع وخصب فإنما هو علم الأخلاق بلا جدال . ورجال الدولة يعلمون ذلك حتى العلم لأنهم يكادون لا يابهون لدروس التاريخ وندر ما ينتفعون بتجربة الماضى . والفلاسفة يعلمونه أيضا أحسن من رجال الدولة ، وأكبرهم هم أولئك الذين أعطوا العقل أكثر من مواهم .

إذا ما ذا يعمل الفيلسوف حينما يريد أن يفهم ما هى الجمعية وما هى القوانين العامة التى يجب أن تسيروا ؟ شئ واحد . هو أن يعرف الطبع الإنسانى . ومتى سبر الغور من سر الإنسان ، عرف سر الجماعة التى ليس أفرادها إلا أناسا متشابهين جميعا إن لم يكونوا متساوين . إن غرض الاجتماع مهما عظم مدد أفرادها ، لا يمكن أن يكون غير غرض الخلائق المجتمعين ، وأن يكون القانون الأسمى للفرد هو القانون الأسمى للدولة ، وهو منهاج بسيط بقدر ما هو قوى ، طبقه الفلاسفة أحيانا ، ولكنهم ، حتى بمساعدة عبقرتهم ، لم يستنجوا منه نتائج محكمة ولا كاملة بقدر ما ينبغي .

نسائل بدياً أفلاطون ، الذى ، بفضل سقراط ، قد علم كثيرا من هذا المنهاج وعلمنا منه كثيرا فى أمر الإنسان : ما هى الجمعية ؟ لو أن فيلسوفاً قد عرف أبداً الطبع الإنسانى فى كل عظمته وفى شيمته القدسية لكان هو أفلاطون . فلم يكن للفضيلة مرب أشد أثراً ولا أغزر علماً منه . حتى المسيحية ذاتها جاءت تستقى بمدرسته . ولا أحد قد فهم خيراً منه قانون أدب الإنسان ولا تعمق فى تحليل نفسه . لا أحد قد آتى السلوك العمل للحياة أنفع ولا أشرف من نصائحه . ومع ذلك فسياسة أفلاطون موصومة فى أساسها بخطأ كبير موجب للأسف . لاشك فى أنه لم ينفرد بارتكاب هذا الخطأ ، إنه تلقاه من أوهام زمانه وضروراته . لكن أفلاطون بجميع مقنى بلاده ، وكما هو شأن دساتير إغريقيا أجمع ، يقسم الجمعية إلى طبقتين : طبقة الأحرار وطبقة العبيد . حتى إنه لم يحاول كما حاول تلميذه تفسيرا يشبه التقريظ للرق الذى كان يشعر بكراهيته ، غير أنه لم يحاربه باسم هذه المبادئ السامية التى كان يعلمها حق العلم والتى كشفت له عنها پسيكولوجيا سقراط . إنه لم يهدره ألبتة باسم الطبع الإنسانى الذى حالته الفلسفة تحليلاً ، مع أنه كان لا بد له من أن يكون قد سمع لا شكوى العبيد التى لا يقبل فيها العزاء فحسب بل أيضاً الاحتجاجات الصريحة التى انتزعها الرحمة والعقل عندئذ من قلوب أقل استنارة من قلبه . كان أفلاطون يعلم حق العلم الإنسان فى ذاته وفى كل عمومته ، لكنه فى العمل لم يكن ليعترف به إلا فى الإنسان الحر الذى هو وحده عضو فى المدينة . ومهما أوصى برعاية العبيد وملاطفهم فإن العبد فى نظره ليس جزءاً من الجمعية المدنية أو عبارة أخرى من الإنسانية ، والفيلسوف يعلم مع ذلك أن نفس العبد لم تفقد تحت نير " العبودية " ذلك الطابع القدسى الذى قد تلقاه فى حياة أخرى . فإن عبد مينون يجيب سقراط كما كان يجيبه رجل حر ، وإن اذكار تلك الحياة السابقة الذى لم تذهب به العبودية ألبتة ليس أقل حدة ولا أقل ثباتاً فى نفسه . حق أن أفلاطون قد أراد أن يقصر الرق على زمانه ونصح لمواطنيه ألا يتخذوا بعد من بينهم

عبيدا ، بل المتوحش وحده إنما كان أولى أن يحمل الأغلال : ضلال جديد يرتكز على وهم قومي ، كما أن الضلال السابق كان يرتكز على وهم مدني لم يكن أشدّ جرما ولا أشدّ عماية .

لنسدل ستارا على هذا الجزء من السياسة القديمة . وما دام لدينا ما يجعلنا نعجب بأفلاطون فلا نقف عند هذه الأخطاء التي ليست كلها من عنده . فإن الرق كما عرفه قد مكث بعده ألف سنة ، ولم تهدره المسيحية كما لم يهدره الفيلسوف . وقد اجتهد الإنجيل في تلطيفه ولكنه لم يقض عليه . وكان سنكا أشدّ إقداما من القانون الجديد . في القرن السادس بعد الميلاد ، أية كانت التغييرات الأساسية التي اعتورت القانون الروماني ، ظل الرق باقيا بكل قوته القانونية ولو أن الأخلاق تخفف من قسوته . فلم يلغ جوستنيان ألبنة مع أنه كان يزاوّل الإصلاح ، حتى بعد ذلك لم يخفف الرق إلا ليفسح محلا لهذه الحلقة الأخيرة من ظل النظام الالتزامي . فلنأسف لضلالة الفلسفة الإغريقية ولكن لا ندهش لأمرها . فإن الوقت لم يكن قد حان بعد : إنما المدنية وحدها هي التي بتعديلها شأن الجمعية قد أركزتها على أسس جديدة لم تكن لتكهن بها عبقرية الفلاسفة ، لأن مثل هذه الأسرار لا يعلمها إلا الله .

فلنحتمل إذا أن الفيلسوف قد نفي الأرقاء من المدينة فلم يدخلوها بخطا وثيدة إلا بعد ذلك بخمسة عشر قرنا أو عشرين قرنا . ولكن ما هي تلك المدينة كما يتصورها ، مدينته المؤلفة من أناس أحرار ؟ وأي المبادئ آتاه ؟ لنقدم ها هنا أركي التحيات لأفلاطون ، فإنه أول من أبان أن ليس للاجتماع المدني قاعدة متينة سوى العدل ، وأن أية دولة لا تعرف أن تقوم عليه هي دولة فاسدة مؤذنة بالانهيار معا . تلقى هذه القاعدة السامية الخالدة عن سقراط الذي تلقاها هو نفسه من وحيه ، تلك القاعدة التي تعيش في كل الجماعات ولو أنها في الغالب مجهولة فيها في غالب الأحيان ، إنما هي ملاذ المظلومين والنذير الأبدى للظالمين . وهي التي آتت القوة السياسية للديانة المسيحية ، والتي كانت نبراسا لأعضاء الجمعية التأسيسية والتي هي غير قابلة للتقادم



كتر جمانها المقدس ، أعنى حقوق الإنسان . فلنذكر الفكرة التي أملت كتاب «الجمهورية» والفرصة التي أتتحت هذا الحوار المعلوم النظير . يحاور سقراط أصدقاءه في طبيعة العادل والظالم وهو أحد الموضوعات التي اعتاد الناس فيها الشك والبحث . لكن بما أنه ، على مسرح الوعي مهما كان لآؤه ، ربما لا تدرك قسما العادل والظالم لما هي عليه من رقة ودقة ، فقد نقل الحكيم بحوثه إلى ميدان أوسع . فعمد إلى الدولة وامتداداتها الفسيحة ليرسم منها صورة يكون الفرد فيها أقل ظهورا وأضعف نورا . لكن إلى أي دولة اتجه ليجد فيها صورة صادقة ساطعة ؟ حق أنه لا واحدة من الدول القائمة تستحق أن تتخذ نموذجا : فكلها ساقطة بما بها من الرذائل التي تضعها بعيدا عن هذا النموذج الذي يطلبه الفيلسوف . إنها دولة مثالية هي التي يمكن أن تقدمه له . ومن هنا كان كتاب «الجمهورية» وكذلك كتاب «القوانين» اللذين بهما أتم أفلاطون رسم هذا النموذج لمدينة لا روح لها إلا العدل ينظم منشأتها جميعا كما يبت فيها الأخلاق التي لا شائى لها .

يمكن أن يكون خيال أفلاطون قد ضل . فمع أنه لا يريد أن يتبع إلا العدل والعقل قد أنكر الطبع الإنساني أكثر من مرة . فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر ذلك ؟ غير أن هذا الإدراك العام للدولة الذي لا ينبغي أن تكون له قاعدة إلا العدل والفضيلة ليس هو في مجموعه مملوءا بالعظمة وبالحق ؟ قد يخدع الفيلسوف في تطبيقات هذا المبدأ . وقد يستتج منه نتائج كاذبة بل خطيرة . ولكن هذا المبدأ السامى الذي جعله قيد نظره بلا انقطاع هو وحده الحق . مجد كبير أن يكون هو أول من أسطع نورا صافيا كهذا . في أيامنا لا محل للجدال في قاعدة على هذا القدر من البدهة في نظر العلم على الأقل ، وإن كان الواقع ، حتى في الجمعيات المنظمة خير نظام ، مازال ، فيما يظهر ، بعيدا عن أن يتقبله ويعمل به . لكن في زمان أفلاطون ، في وسط تلك الحكومات التي كانت أكثرها لا يدين إلا للصادقة والعنف بأصله وبيقائه ، أليس نزعة عبقرية أن يستكشف ، في ظل كثير من البنى وشتى من المظالم ، المبدأ الكفيل بكشفها والذي يظل أبدا دواء للأمراض تصيب

الجمعيات ؟ أوليس فهم الدولة حق فهمها أن تماثل بالفرد وأن يراد إلزام الاجتماع المدني القانون الذى هو وحده قادر على إيجاد القوة الحقيقية والسعادة للإنسان ؟ ومتى وضعت هذه القاعدة العليا فهناك القواعد الثانوية التى يستمك بها الفيلسوف ، وهى التى ليست أقل مدخلا فى باب الحق ولا أقل خصبا .

بديا لن يكون للسلطان فى الجمعية من غرض سوى منفعة أولئك الذين يتسلط عليهم . ولا ينشئ المواطنون الوظائف إلا لخدمة جمهور الجماعة . ليس من فن أيا كان به منفعة خاصة لمن يزاوله ، والفن السياسى فى ذلك أبعد من كل فن عن تلك المنفعة . فالمعمار يبنى الدار والطبيب يؤتى الصحة ورجل السياسة يدير الدولة ، دون أن يكون لأحد من هؤلاء أن يعنى ، بما هو رجل دولة أو طبيب أو معمار ، بالأجرة التى تتبع عمله بالضرورة قل أو أكثر مقدارها ، والسياسى على الخصوص أقل اهتماما بمنفعته ما دامت المهمة التى اتخاها عليها هى أشد نفعا وأعلى مقاما . إنه لا يتلقى السلطة أبدا لنفعه الخاص ، بل هو يعانيتها واجبا تفرضه عليه فضائله الخاصة التى يمتاز بها واختيار مواطنيه الحرة . لا شك فى أن أفلاطون كاد لا يكون أقل بعدا عن الواقعيات فى زمانه حين كان يطالب الرجال السياسيين بالتزاهة منه حين كان يطالب بالعدل للدينة . لا شك فى أن الورع حتى فى أيامنا ليس هو الفضيلة العادية لرجال الدولة ، وأكثرهم ما زال بحاجة الى الدروس التى كان يلقيها أفلاطون على مواطنيه منذ اثنين وعشرين قرنا . غير أن القاعدة التى طالب بها السلطان ما زالت حقة وإن كان فى الغالب يتنكر لها الساسة العاميون ، وأمثلة عظام الرجال أجمعين تشهد بحصافة الفيلسوف . فإن نفوس لوقرغس والاسكندر وقيصرو شارلمان ونابليون وأمثالهم لم تكن نفوسا تستأثر بها المنفعة ، وقد كانت وطنيتهم أكبر بكثير من طمعهم . أجل يجب أن يعمل السلطان الاجتماعى لمنفعة أولئك الذين آتوه لا لمنفعة أولئك الذين آتوه . أو بعبارة أخرى إن سيادة الأمة ، ذلك المبدأ الأساسى للدساتير الحرة ، ليست ألبتة شيئا آخر إلا تلك القاعدة . وقد كانت الجمعية



التأسيسية لم تزل أفلاطونية حين أعلنت أن القوة العامة إنما رتبت لمنفعة الجميع لا للمنفعة الخاصة لأولئك الذين أثنوا عليها .

من هذا المبدأ الثاني تنتج نتائج عملية في غاية من الأهمية تنطبق على جميع الدول بلا استثناء . لمن يجب أن يكون السلطان ؟ جواب هذا السؤال لا يمكن أن يكون موضع شك ، السلطان لمن هم أحق به . وأيا كان مع ذلك شكل الدولة السياسي ، وأيا كان دستورها ، فالعدل يقضى لا محالة كما تقضى منفعة المجتمع نفسه أن تكون الأيدي التي يوكل إليها أمر هذا الشعب الخطير هي كذلك الأجدر بحمله . من أجل ذلك كان أفلاطون يحدد الملوكية أحيانا بشرط أن يكون الملك ، هذا الراعي المقدس ، قادرا على أن يرعى بيد رحيمة حازمة ذلك القطيع الشريف الذي وكلت إليه رعايته . ومن أجل ذلك كان أفلاطون ، ليصل إلى تحسين حال الجماعة ، قد يقبل حتى النيرالوقتي لطاغية مستنير ، نفسه الفتية المحبة للخير تقبل جميع النصائح الحكيمة والقرارات الحازمة التي تنفذ الدولة بأن تجدد شبابها . ومن أجل ذلك على الخصوص يشيد بذكر الحكومة الأرستقراطية التي اسمها ، إن لم يك كاذبا ، كفيل بالتصبر والفضيلة . لقد استهزئ بأفلاطون أحيانا إذ أعلن أن الشعوب لا تسعد إلا حينما يصير رؤساؤها فلاسفة أو حينما يكون الفلاسفة رؤساءها . لقد ظنوا أن يحدوا في هذا التقرير ، الذي ليس إلا نتيجة لحسن التقدير والتجربة ، ضربا من مطالبة دافعها الطمع ، أو أنه ربما كان ضربا من السذاجة الفلسفية كأنما كان الفيلسوف غيـرا لمحـب الحكمة ، وكأنما لم تكن الحكمة أجدى على سلام الدول منها على سعادة الأفراد . وفي الحق ليس عند أفلاطون إلا حكومة واحدة هي حكومة الأخيار ، هي الأرستقراطية<sup>(١)</sup> ، على المعنى الحقيقي لهذا الاسم المسعود . أما الأخرى أية كانت فإنها لا تكاد تستحق اسم حكومات . لأنه ليس من حكومة حقبة

(١) ر . كتاب السياسي لأفلاطون ص ٤٥٨ من ترجمة كوزان . وعلى هذا المعنى الأفلاطوني يجب أن تفهم كلمة الأرستقراطية في علم السياسة . ولقد خلط منتكبو كثيرا إذ لم يعن بهذا المعنى واتبع اللغة العامة . فلم يتكلم على الأوليغارشيات إلا تحت اسم الأرستقراطيات .

إلا تلك التي فيها تكون الفطنة والعقل مستودع القوة العامة والمتصرفين فيها . وإن الحوادث ، كما يحلوها التاريخ ، قد خطأت في الكثير الأغلب نظرية الفيلسوف ، فلم تكن الأمم ترى على رأسها دائماً أولى الرجال بذلك ، لكنه لم يكن قط شعب حر لم يفعل كل ما يستطيع لجعل الأهلية وحدها علة الوصول إلى السلطان كما يريد أفلاطون . وقد يشرف الحكومة النيابية أن تعنى ، بتوايلها الحاذقة ، بأن تكفل أحسن من كل حكومة أخرى إعطاء السلطان للوطنين الأكفأ من سواهم لتنفيذه . إذا فنظرية أفلاطون حقة بقدر ما هي نافعة لو أنها مع ذلك كانت أيسر صعوبة في التطبيق وأقل ندرة في الوجود .

نتيجة أخرى لما لما قبلها من الخطر ومن الحكمة . إن أي الأيدي يسلم السلطان ؟ فهما كانت تلك الأيدي نقية وقوية فإن التبصر يقضى بأن تتخذ الضمانات من الأخطاء وسوء الاستعمال التي يرتكبها الضعف الإنساني ويمد لها في الأعداء . إن الأمين الأبصر ما تكون ليست دائماً بقطة : بل الحكمة مهما كانت يقظتها يدركها الإعياء . ومهما تكن الثقة التي يستحقها رجال الحكومة فلا يزال السبيل الآمن أن يوكل الأمر إلى الأنظمة . إن جواذب السلطان أياً كان لا تكاد تقاوم ، ومعاطاة الشؤون ، وهي من العجلة والضوضاء على ما هي بالضرورة ، لا تسمع دائماً حتى لخير العزائم استقامة وتجربة بأن تميز الحدود الحقة مما عداها . فبقى حينئذ ، متى أريد للدولة السعادة والبقاء ، أن يُحد من غلواء السلطان نفسه . فتأسيس السلطان على مبدأ واحد تعريض له عما قريب لأن يماز هذا المبدأ حدوده ويغلو في ذلك فيؤدي به غلوه . لا شبهة في أنه ينبغي دائماً أن يكلف الأخيار إدارة المصالح العامة ، لكنه ينبغي أن يكون الجمهور من تحتهم وعن أيمانهم وعن شمائهم ، مهما كان منعطف المقام عنهم ، محتفظاً دائماً بحقوقه مانعاً باستعماله تلك الحقوق من الإفراطات حتى في الخير حيث الفضيلة قد تتخلى عن نفسها إلى الإفراط . فليس من الحكومات ما يقدر له البقاء إلا الحكومات المعتدلة . فقد أهلك الطغيان نفسه في إيران بسبب السلطان الذي ليس له من حدود . وفي الطرف الآخر لم تكن ديمقراطية أتيينا حكيمة بعد .

هاهنا الحرية التي لا وازع لها قد أنتجت لإباحية يؤسف لها، وهناك طاعة الرعايا  
الجمياء قد ولدت طغيانا شنيعا . وبين هذين الإفراطين كانت إسبرته المعتدلة ،  
وصلى هذا كانت هي الحكومة الأفضل والأولى بالطمأنينة . غير أن إسبرته نفسها  
لم تعرف أن تنجبه بهذا المبدأ الخصب الى ما ينبغي من مدى ، ومن الممكن افتراض  
دولة يكون فيها السلطان أكثر اعتدالا منه في حكومة إسبرته . وإذا بحث أفلاطون  
عن هذه الحكومة الفاضلة ، وربما أنه لم يجدها . لكن ليس مجدا عظيما أنه قد بحث  
في أمرها ؟ وهذا التوازن الحكيم لعناصر الدولة ليس هو الغرض الذي رمت إليه  
الجماعات المستنيرة ولا تزال تتابع خطاها نحوه حتى الآن ؟ من أين جاء معظم  
الثورات إن لم يكن من إفراط السلطان المسلم لبعض الأيدي ؟ ألم تكن الجماعات  
قد زلزلت في غالب أمرها بأن صارت الطبقات الممتازة وشيكا ظالمة بحكم طبائع  
الأشياء ؟ أو ليست الدساتير الأبقى ما تكون هي التي كان فيها الاعتدال المنصف  
للسلطان أشد استقرارا سواء أصاب ذلك من إرادة الشارع الحكيم أم من الاجتماع  
الفجائي لشتى الظروف ؟ أو لم تكن إسبرته ورومة من أكبر الأمثلة على ذلك ؟  
وماذا تفعل الآن الشعوب الأرقى مدنية في أوروبا إلا أنها تعطى حكوماتها حينما  
يقومون بتعديلها القواعد المتينة والفسيحة التي جعلها أفلاطون ركنا للسلطان الذي  
يريد أن يسيق ويؤدى واجباته الاجتماعية ؟ ولقد أوصى حكاء بعد أفلاطون  
بضرورة اعتدال السلطان ليصير باقيا قويا يجعله شرعا ومنظما . لكنه هو وحده  
الذي فهم هذه الضرورة حق فهمها لأنه هو وحده الذي قد عرف الروابط الخفية  
بين الاعتدال في مبدأ الدولة وبين الاعتدال في نفس الفرد .

غير أن هذه الضمانة الأولى على قوتها ليست كافية . بل يلزم أن تضاف إليها ،  
مادامت تشمل السلطان كله وتحده من حيث لا يشعر ، ضمانات أخرى  
أشد بداهة وإن لم تكن أشد حرمة . فإن أولئك النواب الذين إليهم وكلت  
المدينة أمر السلطان يجب أن يؤدوا حسابا عما قد استعملوا السلطان فيه . ونظرا  
إلى أن جميع المواطنين متساوون من حيث هم مواطنون وقد شاركوا جميعا على

نسب مختلفة في انتخاب الحكام من الشيوخ والقواد والكهنة إلى ضباط البوليس المدني فإن جميع الحكام بلا استثناء عليهم أن يبرروا إدارتهم أمام أولئك الذين وكلوا إليهم السلطان واحتملوا أمرهم بطاعتهم إياهم . وهذه الرقابة الشديدة تقع في أوقات دورية ومتقاربة . ولا بد أن تكون العقوبات التي يجرى بها الذين ائترفوا الآثام معينة من قبل ومطبقة بحسب الإجراءات الميينة بالقانون . إن مسئولية السلطان المرتبة على سائر الدرجات تحقق انتظام الادارة . ومتى كانت جدية كما ينبغي أن تكون فإنها تنفي عن الوظائف العامة تلك الأطماع التبعية التي تخاطر أشد المخاطرة بمجاوزتها حدود السلطان . زد على هذا أن لهذا النظام منزلة إمساك الحكام على حدود الواجب والمواطنين على حدود الرقابة في آن واحد . متى كان الأمر كذلك فإن الخشية المشروعة والمتكافئة من فريق ومن آخر تجعل نفوس الفريقين على يقظة تامة . كل دولة لا تكون فيها المسئولية عن السلطان ملحوظة من قبل ومنظمة بالقانون نفسه يجب أن تعلم أنها أسلمت نفسها ، لإصلاح مجاوزة الحدود القانونية ، إلى المصادفة وإلى عنف الثورات . وقد اعتاد الناس أن يتلافوا الشر حين لا ينفع التلافي ويلقون عن أنفسهم العبء حينما يهبطهم حمله . لكن الخير هو في اتقاء الاختلال بالعناية بمراقبته لأنه لا تمكن السلامة منه بتلك العلاجات المروعة إلا بأن يجرح الجسم الاجتماعي جروحا كثيرة كان قليل من التبصر كافيا بغاية السهولة في اجتنابها .

وذلك أمان أخير من الدولة بأسرها ، ومن شهوات العامة ، كما هو أمان من أخطاء الحكام ، وهو إنشاء جمعية خاصة إليها توكل رعاية الدستور وحفظه . مفاتيح أبواب تلك الجماعة الرفيعة المقام بيد السن والفضيلة دون سواهما ، فهي تجمع كل من تحويه المدينة من الحكماء أولى الخبرة . ولا يكون لحراس القوانين أولئك إلا مهمة واحدة ، هي منع ما عسى أن يعتري مبدأ الحكومة من صنوف الزيف السرية التي هي بهذا الوصف مخوفة النتائج ، التي يمكن أن تعتري مبدأ الحكومة . ليس الأمر فقط بصدد الإجراءات التي تضر به مباشرة فإن هذه الإجراءات ظاهرة

لأعين الناس جميعا، فكل المواطنين الطيبين يفهمونها ويرفصونها، لكن في الإجراءات والقرارات اليومية ميولا عميقة ونتائج بعيدة لا يكشفها أبصر الناس بعواقب الأمور، ولا تكفى في أمرها الوطنية ولا الاستقامة، لأن تلك أخطاء قد تركتها الوطنية والاستقامة السياسية إذا لم يظهرهما عليها النصيح البصير. فيلزم حينئذ أن يقوم بجانب السلطان القائم بالأمر إما بواسطة الحكام وإما بواسطة الجمعية العامة هيئة في الدولة لا تلى الأمور التنفيذية لكنها تحمى مبدأ الدولة الذى هو مصدر الحياة في المدينة بأسرها وتحافظ عليه ضد المحافظة بأن تجنبه التأثيرات التى يمكن أن تمسه بسوء. حراس القوازين هم السلطان الذى يحفظ الدولة من شر المواطنين الذين قد تفسدها حريتهم والحكام الذين إذ يغفلون في أمر النظام الموكول إليهم ولايته يمكن أن يعرضوه لأخطار ليست أقل إفسادا.

على هذا فأركان السلطان، على حسب أفلاطون، هى أولا العدل المنظم الأعلى للدولة كما هو للفرد، ثم النزاهة والمعرفة والاعتدال والمسئولية واحترام القانون. وإن سلطانا مكونا على هذا الوضع هين عليه أن يعرف العلاقات التى يجب أن يربطها مع المواطنين. فبديا كل المواطنين فجمعهم الروابط الأضيق ما تكون والأحسن ما تكون، وسواء أكانوا حكاما أم محاربين، صناعات أم زراعا، فقد نشأوا جميعا من أرض واحدة واتخذوا وطننا "هو أمهم وهو مرضعهم المشتركة، فيجب عليهم جميعا حمايته من أيهم اجتراً على مهاجمته، ولأنهم جميعا خرجوا من أصل واحد فيجب عليهم أن يعتبر بعضهم بعضا إخوانا". (القوانين ك ٣ ص ١٨٧ من ترجمة كوزان). إن الله في أوامره العالية التى لا ندرك أسرارها قد مزج بالطبائع المختلفة للناس الذهب والفضة والنحاس والحديد. وهذا تميز أول ومسام يدعو البعض إلى السلطة ويدعو الآخرين إلى الطاعة. فالمدينة التى تنظم أمورها على هذه الفروق التى ليست قط من صنعها تكل إلى هؤلاء السلطان الذى يدبر أمرها، وإلى أولئك الأسلحة ليدافعوا عنها وإلى الزراع القيام بنفقائها وتغذيتها. ثم بعد ذلك يمكنها أيضا إلى جانب هذه الفروق في الفضائل التى هى رأس المميزات

أن تخصص آخرين لأمينه لهم إلا الثروة : تلك هي النصاب السياسي ، الذي ربما لا يكون له نصيب من رفعة الاعتبار ولو أنه ضرورى . وعلى الرغم من هذه التمايز التي تقررها الجمعية ، بل على الرغم من تلك التي تأمر بها مشيئة الآلهة ، فالمدينة لا تكون إلا أسرة أعضاؤها أجمعون يجب أن يشعروا على التبادل بالتراحم الأخوى بينهم . إن الرابطة الاجتماعية إنما هي الإخاء . وإن أفلاطون الذي يبين هذا المبدأ العظيم بغاية الصراحة يكون قد سبق المسيحية بأربعة قرون ، إذ كان الناس جميعا في نظره حتى أولئك الذين لم يكونوا أحرارا قد كانوا أعضاء للمدينة . من هذا التسامح الاجتماعي تنتج نتائج حسنة . فمن ناحية يطيع المواطنون طاعة مغلصة للقوانين التي لم تكن إلا للنفعة العامة . وهذه الطاعة نفسها تصير مقياسا لفضيلتهم المدنية وأول شهادة على كفايتهم لوظائف الدولة ، ومن ناحية أخرى يحكم قوامون على إخوانهم باسم العدل يستطيعون في أكثر الحالات ألا يستخدموا إلا الإقناع ولطف سلطانه . فإن القانون نفسه مهما كانت سيادته قبل أن يأمر ويقضى يوضع الأسباب التي عليها قد بى . وهو يتدبى أيضا بالإقناع قبل الإكراه ، حتى العقوبة ذاتها أيا كان تخرجها العادل لا تطبق أبدا دون أن تبرر نفسها على وجه ما بالوصايا الشديدة التي تكون قد تقدمت بين يديها من قبل . وبالجملة فاستعمال القوة حين يكون ضروريا يصير مشروعا لأنه دائما متركز على العدل ، ذلك قانون الدولة الأسمى الذي لا يجوز تعدى حدوده . فالسياسي المستنير يلزم إذا المواطنين أن يحسنوا العمل على رغم مقاومتهم . شأنه في ذلك شأن الطبيب يبرئ المريض الذي يقاوم العلم الخاص بإنقاذه . غير أن هذه الأحوال هي من الندرة بمكان ، فإن عقل المواطن الطيب هو على العموم بصير بالواجبات التي عليه أداؤها . إن المريض ليرضى عادة بتناول الأدوية حتى المؤلمة . وقبلما يوصف بالكياسة فن أولئك المقننين العامين الذين لا يستعملون أبدا إلا الطريقة السهلة لولاية جبروت وقسوة عوضا عن هذه الطريقة المزدوجة التي تقنع العقول قبل أن تقيدها بنص محكم ومتعرج .

إن السلطان القائم على قواعد ثابتة على هذا النحو تعاونه طرائق من هذا الطراز مستشعرا إحساسات ظاهرة وقوية على مثل هذا القدر يستطيع بلا عناء أن يقوم بمهمته النبيلة . وإن غرض رجل الدولة الذى يفهم نفسه حق فهمها هو جلى غاية الجلاء : إنما هو أن يجعل المواطنين بقدر استطاعته مواطنين فضلاء . وإن الفضائل التى من واجبه أن يثبثا فيهم بالقوة الحسنة التى يقوم بها والنصح لهم إنما هى العدل والاعتدال . وقد تكون الفلسفة قد علمته مقدار هذه الفضائل فى ذاتها، وإن تجربة الأمور، إذا حظق ملاحظتها، تكون قد علمته أيضا فأحسن تعليمه . ولا وسيلة لسلامة الأفراد إلا بهذا الشكل ، وما كانت سلامة الدولة بأصعب من ذلك ولا بأشد منه محلا للشك ، وما السبيل إلى ذلك إلا واضحة وأمينة . إن هذه الفصاحة التى بشيد بذكرها الخطباء السياسيون، والتى هى قديرة فى الواقع، ولو أنها فى أكثر الأحوال خطيرة وآثمة، لا يمكن أن يكون لها موضوع غير هذا الموضوع . إن رجل الدولة الذى لا يعرف ألبة بادئ بدء أن يتخذ الحق والعدل ناصحين صاحبين وفين من شأنه أن يرى أنه لا يرى أنه يضر مصلحة المدينة ومصلحته الذاتية معا . إنه ليس إلا سفسطائيا أسلم أمره إلى المصادفات وسوافل الأكاذيب وإلى الإمعان فى اتباع الشهوات وإلى جميع أخطار الخطوة الشعبية . فالخطيب الحق هو قبل كل شيء ذلك الذى يمكن أن يعترف كما عرفه فيما بعد تلميذ أفلاطون قنصل رومة : " خير قد أوتى حسن البيان " . فالخطيب الذى ينقاد إلى قواعد أخرى ربما يرضى طمعه أحيانا ، لكنه تلقاء هذا الأجر المغتصب والمشكوك فى أمره يحسد فى طريقه جزاء آخر لا يفوته أبدا وهو احتقار القلوب المستنيرة والنفوس الشريفة جمعا . السياسى الحق يغذى مقاصد مختلفة أيما اختلاف . ولما أنه لم يك فى قلبه النبيل إلا منفعة واحدة هى منفعة الفضيلة فإنه لا يظن أن الدولة يمكن أن يكون بها غيرها . تكبير حجم المدينة قليلا ما يهمه ، ولا يهمه إلا كمالها الأخلاقى . ولم يك سقراط ، حين عين لرجل الدولة واجباته تلك التى هى ، على جلالها ، غاية فى البساطة ، ليجعل أنه بذلك يثير ابتسام حذاق أهل زمانه . وقد يكون من



المحتمل أنه يثير ابتسام حذاق أهل زماننا إذا أصغوا إلى صوته مصادفة . غير أن سقراط على حكمته المعصومة يستشهد بأحداث التاريخ ولا رحمة في شهادتها . كيف أن كثيرا من رجال الدولة المشهورين الذين هم ، مع كونهم غير سفسطائيين بل كانوا مواطنين طيبين ، قد استخدموا السلطان حتى نقم منهم الشعب الذي كانوا يحكمونه شر انتقام ؟ ثم يستوقلس قد فنى ، وملتيا دس حكم عليه بالسجن ، وسميون غُرِبَ ، وفريقلس جر من تلابيه إلى مجلس الحكم ، وكثير غيرهم . فكيف انخدع هؤلاء جميعا إلى هذا الحد عن ذلك العلم الخطير الذى كانوا يزعمون أنهم يعلمونه ويطبقونه ؟ وعوضا عن أن يجعلوا مواطنيهم أختارا ، كما كان يجب عليهم ، بل كما كانوا يظنون أنهم يفعلون ، لم يجعلوا منهم إلا موجودات مفترسة مستعدة دائما أن ترتد على قادتها وتمزق رؤساءها بلا عدل ولا اعتراف بجمل ولا رحمة ، فى حماة من صرع وجنون كمثل تلك الحيوانات التى يجعلها قواد جهلاء غير قابلة للتذليل والترويض ، مع أنهم قد أخذوا على عواتقهم أمر ترويضها واستئناسها . ذلك بأن علم السياسة على بساطته وطهارته ، كما يتصوره الحكيم ، هو شئ عزيز ونادر على رغم دروس الأساتذة أجمعين الذين يتصدرون لتعليمه تلاميذهم ومريديهم . فليس إلا قليل من الرجال فى الدولة ، لا يكادون يزيدون على آحاد ، بل ربما رجل واحد ، هم الذين يقدرون على قيادة الأغيار ، لأن قليلا من الناس هم الذين يعرفون أن يقودوا أنفسهم . وفى الحق يجب على السياسى أن يكون فيلسوفا قبل كل شئ . أى حكيما بمقدار ما أوتى الإنسان أن يكونه ، بمثابة على جهود طويلة مخصصة . لكن فى الواقع وفى أغلب الأحيان ليس السياسى إلا سفسطائيا ، والمواطن النادر ، المواطن الوحيد الذى يمكن أن يقود الدولة إلى الخير وينجيها ، ليس فى أغلب الأحيان إلا ضحية للشهوات الجاهجة التى لا يشارك فيها والتى كان يمكنه أن يعدل أمرها فى إخوانه كما عدل مجراها فى نفسه . إن فن السياسة ليس من التعقيد ولا من العلم على ما يفترضه جهل العامة أو على ما يظنه رجال الدولة فى خيالاتهم ، بل إن الدرس الذى كان يلقيه سقراط على تلميذه السيبياذ ما زال أولى بالساسة أن يتلقوه وأن ينتفعوا



به: "يجب قبل كل شيء يا صديقي أن تفكر في اكتساب الفضيلة أنت وكل رجل يريد ألا يعنى بنفسه وبماله من الأشياء بحسب بل أيضا بالدولة والشؤون التي هي للدولة". قاعدة عميقة قلما كان يصنى إليها أهل أتيننا بلا شك وحتى الآن لا يكاد أحد يصنى إليها أيضا.

غير أنه إذا كان السياسي يلقى نصبا من أمر إدارة مواطنيه وتغيير ما بهم فلا أقل من أن يحدد في المدينة جزءا يستطيع أن يطبعه على ما ينبغي ويكون ما فيه من أصل صالح نواة لما يكون في مستقبل الدولة: ذلك الجزء هو الطفولة. فبالترية يكاد المرء يجعل من الإنسان ما يشاء. لأن التربية تعدل كل الخواص التي يحى بها كل منا عند ولادته تعديلا جوهريا. وبدون أن نتكلم على هذا الأثر الخفى القوى، فإن التربية إن لم تعمل إلا لاكتشاف طباع المتأخرين وتتميته، فإنها تكون قد أدت للجماعة خدمة عظيمة وأتمت بهذا عينه المشيئة الخفية للعناية الإلهية. إن التربية متى أجاد فهمها رجل الدولة الذى يستطيع أن يفسح لتبصره أمدا بعيدا، تكاد تكون هي النقطة الوحيدة المهمة أو بالأقل النقطة الوحيدة الكافية. فبفضلها "يصير الرجال الذين سعدوا بطبع حسن أكثر كمالا ومواطنين أكثر خيرا ممن سبقهم، بل هم فوق ذلك ينسلون للعالم أولادا يريدون أن يكونوا خيرا من آبائهم". وتسير الدولة قدما إلى الارتقاء في مدارج السعادة والفضيلة. وإذا فليس في الجماعة منفعة واحدة، أو شأن واحد أحق بحسن الرعاية ولا بأدق العناية من التربية. بين بذاته أن ما يجب على السلطان الفطن أن يصوره قبل كل شيء، هو نفوس مواطني المستقبل. ذلك بأن النفس وحدها هي التي لها ارتباط بالعدل الذى بدونه لا يكون الرجل ولا الدولة شيئا مذكورا. غير أن الرياضة البدنية المنظمة (الجهاز) تشغل في التربية مركزا عظيما وإن يك ثانويا، لأنها هي التي ينبغي أن تمهد للنفس الآلة الفعالة المطيعة من جسم سليم وقوى. وفوق ذلك فإن التربية تمتد باضطراب لتسع الجنسين جميعا، ولا تختلف تربية النساء عن تربية الرجال شيئا كثيرا. فأيا كان بعد ذلك ما يختص به النساء أليس هن من حاجة أيضا إلى نفس مستنيرة وجسم قوى؟

أليس لحكمة الأمهات وسلامة أبدانهم من أثر في قوة أولادهم وعقولهم ؟ مهم لسعادة الدولة وقوتها أن يكون الرجال والنساء على السواء أناسي على أكل ما يمكن أن يكونوه . أما في تربية الشبيبة فينبغي أن يكون مربوهم على أكبر قسط من العلم ومن الفضيلة . بل إلى أحكم من يكون من الحكماء توكل هذه الوديعة المقدسة . وإن الأطفال جميعا يستحقون على سواء اهتمام الحاكم المكلف تمييز هؤلاء الأشخاص الممتازين ، وهم تلك الطبائع من الذهب التي ستجعلها الفلسفة هي الأحق بالسلطان .

لا يكفي مع ذلك أن يباعد بين نفوس الأطفال وبين كل ما يمكن أن يلوث طهارتهم ، لا تكفى إضاءة عقولهم بنور العلم وطبعهم على الفضيلة بالنصائح وضرب الأمثال ، بل لابد فوق ذلك من أن تنمي فيهم أصول الدين التي أودعها الطبع قلوبهم جميعا والتي منها تظهر الاعتقادات القسوية التي تفصل بين المرء وبين الله . إن الله هو الأول وهو الوسط وهو الآخر لجميع الكائنات . إنه لدى الناس الذين خلقهم هو المقياس العدل لجميع الأشياء ، وإن الإيمان بوجوده هو أساس للقوانين . هذه العقائد الكبرى الضرورية التي يجب تثقيف الأولاد بها والتي يثبها الشارع ، إن كان حكيما ، بجميع ما لديه من وسائل اللين والقسوة في أنفس المواطنين ، هذه العقائد بسيطة بقدر ما هي نافعة . وإنما ترد إلى عقائد ثلاث : وجود الله ورعايته وعدله الذي لا يلحقه ميل . بدونها يضل المرء بالمصادفة في هذه الدنيا إذا أسلم إلى الزغات وإلى غياهب شهواته وجهالته . إنه لينكر نفسه ما دام لا يعرف من أين أتى ولا ما هو المثل الكامل المقدس الذي يجب أن يروض نفسه دائما على الاقتداء به والتوكل عليه . وليس للدولة من قاعدة قارة ما دامت لا تتركز إلى هذه القاعدة . ذلك بأن العدل المقوم لحياة الدولة ونظامها لا يأتي إلا من الله الذي هو يتحد به في جوهره الأبدي . فينبغي إذا البدار منذ السنين الأولى لبذر هذه العقائد المقدسة في القلوب جميعا . بل القانون نفسه لا ينبغي أن يهمل بعد ذلك أن يدعو إليها بالإقناع أو بالقسوة أولئك الذين يلسونها ويتركونها تنعدم

في الصدور لضعف في أنفسهم أو سوء في أخلاقهم . كل تربية ليست دالة فاقصة وباطلة ، وكل دولة يكون المواطنون فيها معرضين عن هذه المسائل الكبرى أو عميا عنها فتلك دولة توشك أن تهلك . ليس الأمر ، كما قد يظن الساسة العاميون ، أن يجدوا في الدين آلات يستخدمونها للحكومة ، كلا إنه للجاعات والدول حاجة وأكثر من حاجة ، إنه أكثر من ضمانة للنظام ، بيد أنه ذو حدين تبعاً لما يستخدم فيه . الدين قد تولد من التوثب الذي لا يقاوم للعقل الإنساني . إنه في صورته المختلفة للعقل الإنساني الترجمان الطبيعي المحض والأعمق ما يكون غورا . إن الإنسان يقدس الآلهة كما يحترم أباه ، إنه يعبدهم بأنهم ينبوع المقدس لجميع الخيرات ، وعلى الخصوص للفضيلة والعقل ، أوليس مجزء الجدال في وجود الله يكاد يكون كفرا ؟ الدولة ، كما يفهمها أفلاطون ، هي إذا جماعة من أناس متساوين أحرار ، يجعلون شركة بينهم عملهم وفطنتهم ، وينفون جميعا البذور الإلهية التي تنطوى عليها نفس الإنسان ، يرتبطون فيما بينهم بأواصر الأخوة ويطيعون ، لبقاء النظام في المدينة ، الحكام المستنيرين أولى الرعاية والحزم الذين اتخذوهم لهم رؤساء ، يخضعون " للقوانين التي ليست إلا قواعد العقل ذاته " . طبيعتهم تربية صادقة على جميع الفضائل وعلى جميع العلوم ، يقضون حياتهم المقدسة تحت عين الآلهة .

يكاد يكون غير نافع أن يقال إن الدولة الفلانية التي ربت لبقاء السلام والاتحاد في داخلها ، لا تبحث عند جيرانها إلا عما يشبه حالها من الرغبة في السلام ، على أنها تكون دائما على استعداد للحرب لدفع هجوم الغير ، ويكون حمايتها وهم على استعداد لطول ما تعاطوا من التمرينات الرياضية القاسية والدراسات العلمية واثقين بالظفر على قدر ما تؤتي الشجاعة والوطنية مهما كثر عدد أعدائهم . غير أن المدينة لا تجعل من الحرب الغرض الوحيد لهمها كما قد فعلت الشعوب ذوات الشهرة . " بل تنظم كل ما يختص بالحرب تمهيدا للسلام لا أن تجعل السلام ممهدا للحرب " . وتبقى الحصومات مع الخارج بقدر ما تبقى الثورات الداخلية تقريبا . ولما أنها عازمة على ألا ترتكب أبدا مظالم نحو الأغيار فهي تنفادي من نصف الغرض الذي يجعل الدول في الغالب

على حمل السلاح ، بل ليس عليها إلا أن تدفع عن نفسها بكل ما للقضية العادلة من قوة إذا هاجمها منافسون ظالمون على رغم ما لها من الفضائل .

تلك هي القسمات الرئيسة للسياسة الأفلاطونية . أفليس ملؤها الحق والمظنة والخصب ؟ وهل في هذه السياسة النبيلة الحكيمة شيء ناپ ؟ وهل بها من الخيال شيء ؟ وهل هي لا يمكن تطبيقها إلا على المدينة الإغريقية التي فيها ولدت ؟ أوليس أن نظر الفيلسوف قد امتد إلى ما وراء المدينة الضيقة التي انحصرت فيها أنظار غيره ؟ إنه لم يقتصر على العلم بما كانت الدولة في جمهوريات إغريقيا ، بل هو إذ يسمى لفهم ما هي الدولة في ذاتها ، قد وجد ماذا يجب أن تكون الدولة . ولما أن في هذه المسألة الفسيحة التي تلعبها الإنسانية على ما شاء الله من مسارح الزمان والمكان هؤلاء الممثلين العظام الذين يسمحون للأمم يتابعون بلا انقطاع نهاية تتباعد دائماً أمامهم ولو أنهم يقتربون منها دائماً ، فقد بان أن المثل الأعلى عند الفيلسوف هو الحقيقة بعينها التي تكسبها الجماعات الإنسانية شيئاً فشيئاً والتي تستمتع بها على نسب استنارتها وفضائلها . ألا فليعلم حق العلم أن هذه هي الوجهة الكبرى لسياسة أفلاطون . وهذا هو الذي يجعلها خالدة ويوصى بها تفكير الحكماء ويوصى بها أكثر من ذلك تفكيرات رجال الدولة . يتحدث الناس غالباً بأحلام أفلاطون بل تردها عقول كبيرة أحياناً إلى السخرية . إن التصريح بأن هذه المبادئ العجيبة أحلام وأنها ليس فيها ما هو حقيق ولا قابل للتطبيق ليس نقداً للفيلسوف الذي له المجد بأن كان أول مستكشف لها ومعلن إياها ، بل هو تصريح بأن العدل والعقل والفضيلة هي عند الناس أسماء جوف . إنما هو تنكر للطبيعة الإنسانية وللتاريخ وللدنية كل تلك التي تجده من حيث لا تشعر غالباً في تحقيق هذا النموذج المقدس . وإن السياسة الحقة هي تلك التي تحسن تحصيله أكثر من غيرها . وإن المذاهب الاجتماعية والحكومات إنما تتدهور بمقدار ابتعادها عنه . فإن مبادئ حوارى سقراط هي مجموعها أنقى جميع المبادئ نقاء وأقبلها للتطبيق في العمل .

حقا يعز علينا أن نتزل من علياء هذه النظريات التي لا غبار عليها الى هذه التطبيقات التي حاولها الفيلسوف ذاته والتي هيئات أن تنطبق على مقاصده الخاصة: شيوع الأموال وشيوع النساء والأولاد وإهدار الملكية والتربية الرجولية بلحس لم يقدر له بالضبط ما قدر للرجل ... الخ كل هذه النظريات قد فندها أرسطو منذ اثنين وعشرين قرنا فتهاقت من ثم بتأثير نقده . ثم كان أن عادت الى الظهور أكثر من مرة تحمل كل ما بها من بطلان دون أن تكون لها رشاقة الأسلوب الأفلاطوني . لكن لتسمح لنا عبقرية أرسطو أن نقول إن هذه النظريات ليست هي بالضبط سياسة أستاذه . لاشك في أنه من الخير تبيان أمثال هذه الأخطاء ولو أن ما وجه إليها من اللوم لم يمنع من نشرها بعد الطي . ولكن كان خيرا أن تبرز الحقائق الخالدة التي تبررها والتي ، على رأي ، تمحو كل تلك الأخطاء . لقد وقفوا عند هذه الجمهورية المثالية التي رسم أفلاطون لها صورة غير مستقرة ولا تامة . غير أنه هو نفسه ، وهو لم يزل يلتمز التهم السقراطية ، قد ابتسم منها أكثر من مرة . فهو يتكهن بما ستثيره من الاحتجاجات من كل نوع ، وهو يفهمها بلا عناء ، وإذا كان يجد حكومات زمانه بعيدة عن المثال الذي يقتفيه ، فهو لا يظن كذلك أن الحكومة الجديدة التي يقترحها تحقق ذلك المثال تماما . فالغرض المباشر للجمهورية ليس إذا تلك الحال الواقعة كثيرا أو قليلا أو الممكنة كثيرا أو قليلا التي لا يشتغل سقراط بها إلا عرضا ، بل الموضوع الأول والأساسي للجمهورية هو دراسة العدل معتبرا في الفرد وفي الدولة . لاشبهة في أن سقراط يظن أنه أيضا يطبع العدل في هذه الحكومة المثالية التي يصفها ، لكنه يشعر ويعترف ألف مرة أنه يمكن أن يخدع في هذا النموذج الذي جعله كثير من الجماعات ومن الحكومات أشد زيفا مما فعل ، والنقطة الوحيدة التي هو فيها واثق من ألا يضل هي طباع العدل وسيادته الاجتماعية . أما تلك النظريات فليست محلا للنقاش بل هي محل للإعجاب ، وإذا أمكن فتجعل موصفا للتنفيذ بأحسن مما فعل أفلاطون ومما فعلت الشعوب التي لم تعرف أن تنفذها .

ومن النافع أن تزيد على هذا أيضا أن أخطاء الفيلسوف كأخطاء النفوس الكبيرة، تأتي من الغلو في المبادئ الفاضلة : إنها لا تتولد إلا من الإفراط في الخير. فإذا كان يريد شيوع الأتيان والأولاد والنساء فذلك لتقرير الوحدة المدنية على أرسخ ما يكون من القواعد، وقد يظهر له أن إخوان المواطنين بعضهم لبعض مزية عظيمة القدر إلى حد أنه يريد ألا يجعل من المدينة إلا عائلة بل فردا عظيما واحدا إن استطاعه ، فهو يهدم الطبيعة نفسها ويتنكر لها لأجل أن ينقذ الدولة . فإذا كان يريد إهدار الملكية فذلك على الخصوص في حق المحاربين الذين لا يملكون شيئا ملكية خاصة والذين بما أنهم ليس لهم خير إلا حب الفضيلة والوطن حبا لا يشبعه شيء هم تابعون لسائر المواطنين تبعية تامة فلا يطغون على أولئك الذين يجب عليهم الدفاع عنهم . إنه يعلم كل ما تقدر الشجاعة التي تحمي المدينة على إذلاله ، إنه يخاف الطغيان حتى من الرجال الذين يجمعون بين أنوار العلم والعقل وبين القوة التي تكفلها لهم الأساحة : إنه يريد انقضاء الاستبداد في جمهورية فيها الحزبية الحكيمة المنظمة هي وحدها التي فيها محل على الدوام . وأخيرا إذا كان يريد أن يؤتي النساء تربية عسكرية ما كانت بطلات استبتهن لجنسهن ، وإذا كان يريد إيتاءهن تربية فلسفية يقل من الرجال من هو كفاء لها ، فذلك بأنه يتخذ من طبع المرأة معنى غاية في السمو . لقد كانت المرأة منحطة المقام في زمان أفلاطون ، فلم يكن الحب منصرفا إليها حتى في رغبات الفيلسوف العفيفات الطاهرات ، ولأنه يريد أن يرفع قدرها من هذا الانحطاط ، قد انقاد إلى الغلو في أمرها إلى ما وراء كل تقدير . وحينما يتيه هكذا أفلاطون في هذه السبيل فالغرض الذي يرمى إليه دون أن يصيبه لا يزال غرضا شريفا ، فإنما يرمى إلى وحدة الدولة أو الحرية المدنية أو كرامة النساء .

تلك هي على التقريب الحقائق الكبرى التي تخلد سياسة أفلاطون ، وتلك هي أيضا الضلالات التي تذهب بروائها ، وإنما علة تلك الحقائق وتلك الضلالات النمط العقلي . فإن أفلاطون لم يكده يتجه إلا إلى العقل لكشف الأركان الثابتة للسلطان والصور المتغيرة التي يقبلها النظام الاجتماعي . هذا النمط قد حمل على أن

يلاحظ أحداث النفس الإنسانية قبل كل شيء ، فلما عرفها حق المعرفة في الفرد استطاع أن ينقل الى الدولة القسّمات الأساسية للصورة التي أظهره عليها علم البسيكولوجيا . وحقا إنه لو كان قد تعمق في التحليل وأتمه لأدرك في طبع الانسان أسس الملكية والزواج كما قد أدرك فيه قواعد السلطان ، وكان قد جنب الخوض في نظريات لا يمكن تأييدها قد رفضها القلب الإنساني قبل أن ترفضها الجمعية . غير أن هذه الأخطاء ، مهما كان خطرهما ، لا ينبغي أن تحملنا على الجور في الحكم ، فقد أفرد أفلاطون بالنقد دون سواء ، وبولغ في ذلك ، وإن النقد على حصافته في استكشاف الشر الذي هو أظهر ما يكون قد أخطأ في إغفال الخير الذي هو ليس أقل ظهورا والذي متى ووزن بذلك الشر رجح عليه .

غير أنه إذا كان النمط العقلي على الخصوص هو الذي يقود أفلاطون ، فإنه لم يهمل ، كما يظن الرأي العام ، ذلك النمط الآخر الذي يتقاضى من التاريخ ومن تجربة الماضي نظريات ومعلومات أخرى . يعرف أفلاطون حق المعرفة حكومات زمانه وقد استخلص من كل منها بنظر ثاقب المبدأ الذي به تتكون وبه تحفظ وبه تهلك . فإن الصورة التي رسمها للاستبداد وإفراطاته في إيران لامعة بقدر ما هي مضبوطة . وحينما انهارت هذه الامبراطورية الفسيحة الأرجاء بعد نصف قرن في ثلاث وقائع قام بها فاتح شاب ، دهش معاصرو الاسكندر لخصافة الفيلسوف الذي تكهن بذلك وأعلن سر ذلك الضعف وقد كان استشعر السهولة العجيبة لذلك الفتح . ومن جهة أخرى فإن الرسم الذي رسمه أفلاطون للديمقراطية الأتينية في البيئة التي كان يعيش فيها قد كرره عشرين مرة بألوان صادقة وإن كانت محزنة . إنه قد وصف الديماغوجيين الأثينيين وصفا صادقا كان من شأنه أن أسخطهم عليه ولكنه بفضل هذا الصدق قد أظهر العصور المستقبلية على أغراض الديماغوجيين ووسائلهم في جميع القرون . وإن أفلاطون ، الذي يبحث في جمهوريته المثالية عن المساواة الحقة أي المساواة المتناسبة مع الفضيلة المدنية والحرية الحقة أي الحرية التي تقوم على العدل والعقل ، كان لا يقيم وزنا لهذه الحرية



الصاخبة ولا لتلك المساواة الظالمة اللتين لا تجلبان للدولة سوى الفوضى بإباحة كل الإفراطات الشعبية ونخفض جميع الكفايات السياسية إلى مستوى واحد . لقد بصر بالهاوية التي يتردى فيها وطنه الذي "وهو مخور بهذه الحرية وهذه المساواة اللتين كان يسقاها بأيدي سقاة سوء" كان لا يحصى له عن السقوط . ولقد يشعر المرء من بلاغة الفيلسوف المريعة أنه كان يقاسى آلام المواطن الذي قد توقع منذ زمان طويل ما سوف يحقق بوطنه من الأخطار يعلنها على الملأ بلا جدوى . كذلك يستطيع المرء أن يذكر بأى ضبط قد خط أفلاطون تاريخ "الاتحاد الدورى" وأى درس عظيم استخرجه منه . إنما استعار أفلاطون من الأحداث نظريته التي هى فى الحق عملية وإن لم يعمل بها إلا فيما ندر على السلطان المعتدل . أو بالأحرى هو قد عزز تلك النظرية بالأحداث وأقام بها الدليل على صدقها ، لأنه إنما قصد قصد الپسيكولوجيا والعقل وحدهما لاستكشاف نظريته . غير أنه يعرض على نظر الرائيين بواسطة صنوف الفساد التي تردت فيها الحكومات الجائرة ، أنها لا تهلك إلا بأنها قد جهلت قانون الاعتدال الذي قد أحسنت معرفته وأجادت استعماله حكومات أهدي من تلك مبيلا .

ومن التاريخ ممزوجا بالعقل استخرج أيضا أفلاطون هذه النظرية الأخرى التي وإن تكن أقل تعمقا من الأولى فهي أشهر منها ، تلك هى نظرية الحكومات الثلاث . فقد استطاع أن يجد بين تخالف الخلق الأدبى للناس وبين تخالف أنواع الحكومات المشابهات الأظهر ما يكون والأحق ما يكون . استطاع أن يعلن الفضائل والذائل التي ترتب سعادة الدولة أو شقاءها كما يكون الشأن فى الأفراد . لكن ليس بدراسة النفس بل على الأخص بدراسة حوادث التاريخ أنه استنبط هذا الترتيب العام للحكومات التي هى ، مع فروق متباينة ، ليست إلا ثلاثة أنواع رئيسية : حكومة الفرد والأرستقراطية أو حكومة الأخيار والديمقراطية : دساتير منتظمة ونافعة ما دام الرؤساء الذين يلون أمر الجماعة لا يفكرون إلا فى الصالح العام ، ودساتير خاطئة جائرة متى كان الصالح العام يضحى به ولالة السلطان للمصالح الخاصة لفرد



أو لطبقة أو حتى للأكثرية . فالملوكية حين تنسى واجبها الاجتماعي تنقلب طغيانا والأرستقراطية نصير أوليغارشية والديمقراطية تسقط في الديماغوجية . وإذا لاستنتج إلا الحوادث لا يكون إذا في الواقع إلا ست حكومات تتقابل ثنتين ثنتين ثلاثتها الخبيثات أكثر شيوعا في الإنسانية مع الأسف من الثلاث الطيبات . هذه النظرية التي هي تاريخية أكثر منها عقلية هي بتامها من عمل أفلاطون . ولم يزد أرسطوطاليس على أن كررها وأفاض عليها ضبطا أكثر من ذلك . بيديه دخلت في العلم الذي تناولها وقزرها . ولا تزال فيه الآن كما يشته مؤلف متسكيو القيم . لقد جودل أحيانا في ضبط هذا الترتيب وقيل إنه لم تكن حكومة قط خالصة على الإطلاق وإنه في الواقع لم تكن أبدا حكومة بدون اختلاط مهما كان صنف المبدأ الذي يحكمها وظلوه . الاعتراض حق . وليس أفلاطون إلا آخر من يرفضه . غير أنه يلزم أن يضع العلم أسماء للأشياء التي يدرسها ، ينبغي أن يميزها ويسميها على حسب ما هو أبرز من خصائصها ، مثال ذلك هل يمكن أن ينكر أن الديمقراطية كانت السائدة على أثينا وأن إسبرطة جمهورية كما أن رومة كانت من بعد كذلك منذ طرد آل طرقيونيوس إلى أن اغتصب السلطان أول الفياصرة ؟ هذه النظرية التي تعين للأشياء السياسية الاسم والحد المناسبين هي حققة ونافعة للعلم ، وبأفلاطون يتصل نسبها .

إذا فنظرية أفلاطون تستند أيضا إلى التاريخ ، وإن يك التاريخ ليس لها بأثبت قاعدة ولا بأعمق ينبوع .

إلى جانب ما لهذه السياسة من محامد شتى من صدق وحكمة ومن بساطة وحقيقة وعظمة فإن لها أيضا محمدا أخرى ليست بأقل لآلاء من شأنها أن تعطفنا إليها وإن لم تكن لتفجأنا . هذه المحمدا العليا هي النزاهة ، فإن الإنسان يشعر وهو يدرس أفلاطون بأن روحه مخلصه كلها للخير وأنها جمعت بين الطهارة والذكاء . يمكن أن ينبه في نظرياته على أخطاء وغموض ولكن الوعي المتحرج لا يفجؤه فيها شيء من سوء النية ولا إحساس مريب . ذلك بأن أفلاطون أخلاقى قبل كل شيء ، فهو يعرف أن يلهم الفضيلة لأنه ملهم إياها . يعيش المرء معه في جو صاف

لا تعيش فيه كل الأرواح بلا شك وإن كان ينبغي أن تعيش فيه . إن السياسة التي هي في مجرى الشؤون تخفض الحق وتفسده في الغالب من أمرها بشتى المصالحات التي تحسب نفسها في أمرها غاية في الخلق وما هي فيها إلا ضعيفة أو مجرمة لم يقتصر أمرها على تشويه المبادئ في الأمور العملية . فإن ضروب مكرها المجرد من الشرف قد تتطرق أحيانا إلى النظريات فتستدرج للباطل أكابر العقول . ولقد يكون ميكافلي وحده لهذا مثلا لكيلا نخوض في أمر مناقضه الملكي . ولكن حتى بدون التزل إلى هذا الحد فإن نظريات أرسطو ونظريات منتسكيو مهما كان موضعها من الجمال ليس بها من الصفاء الكامل ما بنظريات أفلاطون . ولا شك في أنه ليست عظمة الفطنة هي التي تعوز أحدهما أو الآخر ، لكن لا أحدهما ولا الآخر ، لأسباب مختلفة ، يسبر الغور في دراسة الخير وفي معرفته بمقدار ما فعل أفلاطون . فكان نظرها أقل ثباتا وأقل نقاء وإن كان موجهها إلى الغرض بعينه . فإنهما كليهما قد استدرجا أحيانا إلى الضلال إما بأن قصر كلاهما اشتغال باله على حوادث ماضية وإما بحجارة لأوهام أهل زمانه . أما أفلاطون وهو معتاد ألا يسائل إلا العدل فلم يصغ ألبته إلا إليه . ولقد شاء مؤلف غريغليس أن يجعل من السياسة مذهباً للأدب وللفضيلة . فلم يكن لحقوق المواطن مدافع أصدق ولا أبلغ منه . ولم يكن أبدا للظلم والظلمانيان في المدينة خصم ألد ولا أحصاف منه ، وإذا كانت الرذيلة يمكن أن تنفي من الدولة ومن قلب الإنسان فلن يكون ذلك أبدا إلا باسم المبادئ والإحساسات التي اغتذت بها تلك الروح العجيبة والتي لم يكن بينها وبين الحكمة والفضيلة حجاب مستور<sup>(١)</sup> .

لكن نمضي من أفلاطون إلى تلميذه يجب أن ننزل . فإن أرسطو مهما كان عظيما فهيئات ما بينه وبين أستاذه . ليس ذلك بأنه قد تنكر للدروس النبيلة التي تلقاها في الأكاديمية فإن الروح السقراطية والأفلاطونية مازالت تسرى فيه فهو يعرف ما هي

(١) بقزظ شيشرون في كتابه "الجمهورية" ك ٢ ب ٣٠ "تقر بظا محكما بجمهورية أفلاطون" الذي قصد لا إلى أن يرسم نموذجاً لدولة يمكن وجودها ، بل إلى أن يقرر بطريقة حسنة المبادئ السياسية الحقة .

الأواصر الضيقة خير القابلة للفساد التي تربط السياسة بعلم الأخلاق، وإذا كان يدرس النظام الاجتماعي بعد أن درس الفضيلة والسعادة فذلك ليم، كما قال هو نفسه "فلسفة الأشياء الإنسانية". لكنه كثيرا ما يعزب نظره عن المبادئ ليتجه إلى الحوادث. لقد كان أفلاطون قد أسلم قياده إلى العقل قبل كل شيء ليفهم الدولة وليقدّر لها قدرها. فكان يسأل العقل عن القوانين الأساسية للسلطان كما كان يسأله عن أركان السعادة الحقّة سواء بسواء. أما أرسطو فإنه، دون أن يهمل العقل، يسأله مع ذلك على نحو أقل يقظة وأقل اطمئنانا له، بل هو بكل الأمر أكثر من ذلك إلى التاريخ. فن مشاهدة الحوادث الخارجية والظواهر الاجتماعية يستعير نظرياته كلها تقريبا. حق أن المشاهدة وحدها هي التي ينبغي أن تهدي الفلسفة المستبصرة. غير أن الحوادث على نوعين. فنفس الإنسان تحوى منها ما هي حتمية كالتي في دنيا الخارج، وإذا كانت الأحداث النفسية يجب أن تحتل مكانا كبيرا فذلك على الخصوص في علم السياسة حيث لا موضوع لها إلا الإنسانية. لقد استخرج أفلاطون أنفع تعاليمه من البيكولوجيا مطبقة على السياسة وعرف كيف يمضي مطمئنا من الوعي الملحوظ على المسرح الضيق للفرد إلى الوعي الملحوظ على المسرح الأوسع للمدينة. لم يحتد أرسطو هذا المثل على ما به من خصب. بل سواء أنظر إلى الحقائق التي أقام عليها البرهان أستاذة باعتبارها مسلمة أم انتقاد إلى مذهب مخالف فإنه لم يعترف دائما بعظم تلك الحقائق، بل آثر مشهد المجتمع على مشهد الوعي، وظن في غالب الأحيان أن ما قد كان، هو بالضبط ما يجب أن يكون. وجملة القول أنه إذا كان أفلاطون على الأخص عقليا فإن أرسطو قد كان على الأخص تاريخيا. لكن لما أن العباقة من هذا الطراز ليسوا من التعصب على شيء لم يغفل التلميذ العقل تماما كما أن الأستاذ لم يهمل التاريخ تماما.

من ثم كانت أفضال أرسطو، وتبعاً لذلك كانت أخطاؤه أيضا. ولو أن الأولى تغمر الأخرى فتكتبها.

فبديا يرجع إلى أرسطو المجد في أنه قد صنع السياسة كما صنع أجزاء الفلسفة الأخرى فأسبغ عليها صورة علمية . فإن المبادئ بل أكبر النظريات والأحداث الاجتماعية كانت عند أفلاطون من قبل ، ولكن كانت في تلك المحاورات العجيبة ، كما يكون في المحادثات حتى في محادثات الرجال الأقوى امتيازاً ، على حال اختلاط وتشويش ظاهري على الأقل ، بغناء أرسطو فرتبها كلها وإن لم يك ليسلم بها كلها . فعند أفلاطون المذهب العميق المتسلسل يستقر وراء استطرادات تقطع مجراه كثيراً جداً فيما يظهر ، فلا تين الرابطة الخفية التي تجمع أجزاءه إلا للأعين البصيرة النقادة ، وهذا هو ضرر الحوار . أما عند أرسطو فالأمر على ضد ذلك ، ترتيب المجموع واقع على أدق ما يكون المنهاج . وقد تكون أحياناً بعض التفاصيل ليست في موضعها ، وقد تكون بعض الإيضاحات ليس لها ما يبررها دائماً ، وأخرى أوجز مما ينبغي . غير أن الإطار العام على غاية ما يكون من النظام ، وذلك ما احتفظ به العلم منذ أكثر من ألفي سنة ولو أن العلم لم يحسن القيام به . وحينئذ فإن أرسطو قد أسس العلم السياسي بالمعنى الخاص على صورته الحققة كما أسس علم المنطق وعلم ما بعد الطبيعة وعلم الأخلاق وعلم التشريح الطبيعي وعلم الطبيعة ، وعلى مستوى أقل رفعة من ذلك علم الخطابة وعلم الشعر وعلم المتيورولوجيا ( الظواهر الجوية ) وعلم الفراسة وكثيراً غيرها . فيمكن أن يقال إن أرسطو هو منظم العلم في الزمن القديم كما أنه كان بعد ذلك مربى القرون الوسطى ، وإذا كان يدين بكثير إلى من تقدموه في معظم أعماله فإنه هو وحده الذي عرف أن يشيد آثاراً تعليمية متظمة ، إنه يدرس الدول كما قد درس الكائنات الأخرى ، واتباع في السياسة نمطه العادي كما يسارع إلى التصريح به منذ السطور الأولى من مؤلفه ، وهذا النمط إنما هو التحليل . هو لا يرى كأفلاطون أنه يستطيع بوجه ما أن يخلق دولة ويؤتيها صورتها على ضوء عقله ومنى قلبه ، بل هو يقبلها كما هي حسنة التأليف أو قبيحة ، ويبحث في ما هي عناصرها البسيطة اللاحقة للتحليل ، ويضع نظريته هذه العناصر الأصلية على حسب الأحداث الجلية المضبوطة التي تقدمها له المشاهدة . ثم هو ،

دون أن يدعى أنه يؤلف بينها على مقتضى عقل سام، يقنع بأن يوضح كيف نتألف في أغلب شأنها، وإذا ينتفع بالتحقيق الواسع الذي اعترفه من "مجموعة الدساتير" التي جمعها والتي لا تشمل أقل من مائة وخمسين دستورا، يصنف الدول ويميزها على حسب ما بها من الفروق الأدق ما يكون. لكنه في هذا الترتيب نفسه لا يتمسك بالدساتير السياسية القائمة عادة. وأخيرا يتوج مؤلفه بنظرية التغيرات السياسية التي تهدم المجتمعات أو تصلحها. ولما أن لهذه التغيرات أسبابا مختلفة جد الاختلاف تبعاً لاختلافات الدول ذاتها فهو يقرر، وبيده التاريخ دائماً، ما هي تلك الأسباب الموفورة التي أكثر ما تكون مستترة أو ضعيفة، مستخدماً كل حصافته وتجربته الناضجة في تعيين الوسائل لاتقاء تلك الشرور الكثيرة.

وإذا ذكر بعض الظروف الرئيسة لحياة أرسطو وجد بصرف النظر عن عبقريته الخاصة أن هذه الظروف قد عاونت معاونة قوية في إيتاء سياسته ذلك التوجيه التاريخي المحض. فقد كان أرسطو ابن طبيب "امتاس الثاني" ملك مقدونيا. نشأ في ميعة طفولته في معية ذلك الملك، ومن ثم بدأت تلك العلاقات التي جعلته بادئ الأمر رفيق فيلبس في اللب ثم صديقاً له ثم قريباً لابنه. ثم بعد ذلك عاش أرسطو ملازماً لهرمياس طاغية أطرنة في آسية الصغرى، فلما دعاه فيلبس لاتمام تربية الإسكندر وجد نفسه وهو في سن الواحدة والأربعين طوال سبع سنين أو ثمان متوالية في مركز الأحداث الكبرى لزمانه مطلقاً على أسرارها: كحرب فيلبس لإغريقا وتبوؤ تلميذه العرش وتعبئة الحملة التي دمرت إمبراطورية الفرس. إذا فقد قضى أرسطو جزءاً عظيماً من حياته في معيات الملوك واستطاع أن يرى عن كثب معاطاة الشؤون. والظاهر أنه لم يسبق غريباً عنها، فقد قيل أن الأثينيين كلفوه القيام بسفارة لدى رفيق صباه وأنه سن قوانين لوطنه اسطاغير. وعلى هذا فقد كاد يكون على الدوام مع بقائه فيلسوفاً شخصية سياسية. كذلك كان أفلاطون أحياناً وكان قد أوحى إلى بعض الشعوب خير ما يكون من المشروعات رفضها دينيس ولم يقدر على تنفيذها ديون. ولكن الاتصال بتلك الشؤون كان

قليل الأثر في أفلاطون بيد أنه كان ذا أثر كبير في أرسطو الذي لم يستطع ، وقد غلا في تقدير أهمية الحوادث كما هو شأن معظم رجال الدولة ، أن يسمو إلى أصلها وقنع بأن رسم الصورة الصادقة عوضا عن الحكم عليها باسم مبادئ العدل والعقل .

وقد كان اهتمام أرسطو بهذا النحو حادًا إلى غاية أنه في علم السياسة كما في سائر الفلسفة قد اتخذ من دراسة التاريخ قانونًا صريحًا ورفعها بوصاياہ وبفعله حتى جعلها منهاجا . وقد خص الكتاب الثاني من السياسة كله بالامتحان النقدي للنظريات السالفة ولأشهر الدساتير . يسائل أرسطو أسلافه ، لا يفندهم ، كما زعم النقاد ، ولا لكي يظهر لألاء ذهنه على حسابهم كما يرى نفسه من ذلك ، بل ليجمع ما يمكن أن تشمله هذه النظريات وتلك الدساتير من طيب قابل للتطبيق بجانبنا لما فيها من خبيث . كذلك كان الشأن في مؤلف " ما بعد الطبيعة " فإن غرض الكتاب الأول منه يشبه هذا الغرض . وكذلك الكتاب الأول من " كتاب النفس " مملوء بأبحاث ومناقشات من هذا القبيل . كذلك في بعض مؤلفاته الأخرى يكرر أبحاثنا بها هذا الشبه . من أجل ذلك سمي أرسطو بحق أول مؤرخ للفلسفة ، وفي أيامنا هذه إذ تعكف الفلسفة على دراسة التاريخ لم تزد على محاكاته متبعة قواعده الجلية بتخرج أكثر من تخرجه .

بين يدي أرسطو ، على حدقهما ، قد أدى النمط التاريخي ، كما هو منتظر ، إلى بعض نتائج غير محمودة . فعند ما يهصر المسرء أمره على دراسة الحوادث ينقاد في الغالب إلى تقريرها ، وعلى هذا المثل الذي يقارب ألا يقاوم انزلق أرسطو حين عاجل الرق . لأنه لم يدافع عنه دفاعا أعمى ، كما قد كرر ذلك أكثر من مرة ، بل الأمر على الضد ، فإن الرق ، كما كان مقررا في زمانه مؤسسا على العنف ونتيجة للحرب ، ليس في نظره قابلا للتبرير . فهو يعترف فوق ذلك أن من الأرقاء من هم أهل الحرية التي خلفتهم لها الطبيعة وأن كثيرا من الرجال الأحرار يستأهلون الرق الذي وقته المصادفة وحدها إياه . ولكنه إذا لم يكن يدافع عن الرق بما يلابسه من عدم النظام والظلمات الصارخات التي تلوثه فهو يحاول أن يفسره نظريا ،

وهذا التفسير يكاد يكون تفريظا . فهو إذ يغلو في تقدير الفروق التي بينها أفلاطون في الطبائع المختلفة للناس والتي هي حقيقية ، لم يقرر فقط ، كما فعل أستاذه ، أن البعض قد جعل للسلطان السياسي والآخرين للطاعة . بل ذهب إلى أن قرر أن البعض قد جعل بالطبع للحرية والآخرين للرق . فالعبد هو هذا الذي لا ينبغي أن يملك نفسه لأنه لا يستطيع أن ينقاد بنفسه ولا يستطيع أن يخدم المجتمع إلا كما تكون الدواب القوية التي يشركها الإنسان في أعماله ، فهو كمثلها آلة حية ، وما دامت المدينة والعائلة لا تستغني عن آلات لا صارف لها عنها فالرق شرعى والرق طبعى ككسب الأموال الضرورية للعيشة سواء بسواء . و " إذا كان صيد الحيوانات المتوحشة مباحا فهذا الصيد الآخر الذى يسمى الحرب يجب أن يكون مباحا على سواء ضد هؤلاء الناس الذين ، وقد خلقوا ليطيعوا ، يرفضون أن يطيعوا " . تلك هي نظرية الرق في كل ما لها من غور وفي كل ما لها من بطلان . شئ لا يقبل التصديق حقا . الفيلسوف نفسه الذى يخطط هذه النظرية البشعة بمنزل هذا الدم البارد لا يتردد في أن يسند إلى العبيد فضائل كما يسندها إلى الرجال الأحرار . فهو يرى جليا أنه يهدم بهذا التسامح الأدبى الفرق الأصل الذى يفرق بين الأولين والآخرين ويبرر الاستبداد والخضوع . لكنه وقد جذبته بداهة الحوادث بصرح بأن من السخف أن يؤبى على العبيد كل فضيلة كالحكمة والعدالة والاعتدال لأنهم " أناس وأن لهم نصيبهم من العقل " إنهم أناس ، ذلك هو السبب الأكبر والأغلب الذى ينبغي أن يناقض به الرق . ولا فائدة في إبراز سبب آخر ، إنه انتهاك لحرمة الإنسانية أن يوقع المرء مثله في الرق ، بل هو كفران بنعمة الله الذى خلق الإنسان على شيم لا يجوز مطلقا إنكارها ولا محوها . وإن أرسطو الذى لا يخشى أن يناقض نفسه ليزعم أيضا أن العبد هو على الإطلاق مجزء من الإرادة كما لو أن الإنسان محروم الإرادة يظل مع ذلك إنسانا ! مفهوم أن الرق على ما فيه من شناعة موجود في الواقع وأنه لا يزال موجودا في أيامنا مع أن الطبع الإنسانى اليوم قد أجيدت معرفته وصار أشد احتراما عند الشعوب المتقدمة . ومفهوم أن الضرورات الاجتماعية التي يذكرها

الفيلسوف ، دون أن يتعمقها مع ذلك ، استطاعت أن تجعل الرق قانونا للأمم العتيقة التي قبلته كلها حتى من غير استثناء الشعب الذي كان يقول إنه شعب الله . ولكن الذي يغمرنا دهشا هو أن فلاسفة كانوا حللوا بالضبط أيضا خواص الطبع الإنساني لم يشعروا أكثر من سواهم بكرامته ولم يحتجوا بقوة عبقريتهم كلها على هذه العادة الشنعاء التي تهدره . إن أفلاطون الذي سبر أكثر من غيره خفايا النفس وكان يجب عليه أن يكون هو أول من يطالب به بأعلى صوته لم يدخل على الأقل الرق في جمهوريته المثالية فقد جعل فيها الزراع والصناع القائمين بالأعمال الغليظة للجمعية مواطنين ولم تكن مصادفة المولد في حقهم سببا لاستثنائهم ، وإذا كان الله قد حباهم ملكات نادرة فإن الوظائف العليا للدولة تنتظرهم وتطلبهم . لم ينقص أفلاطون إلا أنه لم يعمم هذه النظريات الشريفة وأن يبين أن تطبيقها ممكن في الدول القائمة في زمانه . لم يفعل من ذلك شيئا . ولكن هذا هو خطؤه . لكنه بالأقل قد حوّل أنظاره الحزينة إلى الاستعباد كما كان جاريا في كل مكان . أما أرسطو فعلى ضد ذلك قد ثبت فيه أنظاره ، لا ليبره على حقيقته البغيضة بلا شك بل ليحاول أن يؤتيه نظرية قاعدة ثابتة ويؤتيه بهذا نفسه شيئا من العذر . فإن كلمة واحدة تفسر خطأ موجبا للأسف : الرق قد كان أمرا واقعا . وأرسطو المؤمن بنمطه يحلله ولكنه لا يهاجمه .

لكن إذا كان النمط التاريخي فاد أرسطو إلى أمثال هذا الزيف فانه في أكثر الأحيان يقوده إلى الحق عند ما تكون الحوادث التي يثبتها شرعية مطابقة للعقل . وعلى هذا فلنكي يجيد فهم الدولة بدرس أولا المجتمع الذي ليست الدولة إلا صورته ويعلن أن المجتمع عمل الطبع وأن الإنسان موجود اجتماعي إلى أعلى غاية . وهذا الذي ينفرد ولا يجتمع بأمثاله هو أكثر أو أقل من إنسان . إنه بمعزل عن الإنسانية "إنه بهيمة أو إله" . حينئذ كان إنشاء جمعية منظمة بقوانين خدمة جلي للنوع الإنساني . إن نظرية أرسطو هذه حقة بمقدار ما هي بسيطة . فها هي إلا عبارة عن هذا الواقع الأكبر الذي يرينا الناس جماعة في كل مكان . لأن المجتمع ، كما يقول أرسطو ، هو



قاية الانسان وكمالہ ، فالإنسان يبقى ناقصا أبتر إذا لم يكن ليتصل بأمثاله ويتلقى عنهم ضروب الإحساسات الأدبية التي هي حياته الحقة . حينما يدرك أن كثيرا من الفلاسفة ابتداء من هُز وروسو قد أنكروا هذه الحقائق الكبرى وشوهوا الإنسان بأن جعلوه غير اجتماعي ومستوحش يرى أن آراء أرسطو هذه لها من الأهمية أكثر مما تستحقه بساطتها في ظاهر الأمر . ولم تعصم روسو من أن يخدع أنوار قرن مستنير في حين أن غياهب مدنية أقل تقدما بكثير لم تكن لتضل الفيلسوف القديم ، فيجب الاعتراف بفضل هذا الذي هو أول من يتن الحوادث على طباعها الحق .

يشاكل المشاهدات السابقة مشاهدات أخرى قادت أرسطو إلى استكشاف عظيم ، وإن كان مع ذلك لم يستخرج نتائج الأصل الذي يشمل ذلك الاستكشاف . وبقى على رغم مجهوداته عقيما ومجهولا . وهذا الاستكشاف هو الاقتصاد السياسي .

فإن المجتمع لا يتألف فقط من أشخاص بل هو يتألف أيضا من أشياء بدونها لا بقاء للأشخاص . فإذا أمكن حينئذ بواسطة دراسة طبيعة الأشخاص وملابسهم ، تأسيس علم ليس شيئا آخر إلا علم السياسة وجب أيضا تأسيس علم آخر للأشياء نافع كالأخر وليس أقل واقعية منه . كيف نتج الأشياء؟ وكيف نتوزع في المجتمع؟ ما هي قيمة الأشياء؟ ماذا تضيف المعاوضة إلى هذه القيمة، ثم بعد المعاوضة التجارة؟ أي مركز يحله النقد؟ وما هي الثروة؟ تلك هي المسائل الرئيسة التي يجب أن يتعمقها هذا العلم في جزئه النظري ، بصرف النظر عن الكلام على تلك المسائل الأخرى التي هي عملية بحثة ، ومثال ذلك مسألة الاحتكارات التي يجب أن يبحثها على السواء . هذا العلم الجديد الذي يفرد أرسطو عن سائر العلوم الأخرى وعن الاقتصاد العائلي الذي هو له جار لصيق ، يسميه أرسطو اسما خاصا قد احتفظ به أحيانا : الكريماستيكس ، أي علم الثروات . فإذا غلب هذا الاسم كان هو الاقتصاد السياسي يحفه موكب الظواهر التي يجب أن يفسرها بل ينظمها إذا استطاع . قد يكون من الغلو القول بأن أرسطو قد أسس الاقتصاد السياسي . فإن القرن الثامن عشر من حقه أن يستأهل هذا الشرف ليضيفه على الخصوص إلى آدم سميث ، ولم يكن هذا الإيقوسى الشهير ليستعير

شيئا من سلفه القديم بل ربما لم يكن قد قرأه . لكنه يمكن التأكيد بلا مبالغة أن الاقتصاد السياسي محدوده الحقيقية ، إن لم يكن بكل تفاصيله ، قد كان من عمل أرسطو ، هداه إليه نمطه التاريخي . فإغفال ما يتعلق بالأشياء هو حذف لنصف الحدث الاجتماعي العظيم ، وإن ذلك الفيلسوف لأشد انتباها من أن يرتكب مثل هذا الإغفال . غير أنه لم يزد على أن يتن الكريماستيكس ولم يخصص لها إلا باين من مؤلف كان يعالج فيه بالتوسع شتى النظريات الأخرى . والآن كيف أن نظرية صريحة وهامة إلى هذا القدر تكاد تكون قد مرت دون أن يحس بها ؟ كيف أن الأحداث ذوات الخطر التي لفتت تلك النظرية إليها أنظار الساسة منذ أرسطو إلى القرن التاسع عشر لم تكن لتدرس من جديد درسا مذهبيا ؟ وحينما جاء العلم ينهض بعد نسيان طويل كيف لم يحى أحد ذكرى الفيلسوف الذى هو أول من شرع يفتح بابها ؟ تلك أسئلة يمكن أن نحمل بالجزء إذ يفكر فى ذات صبغة العلم الذى لا يستهوى إلا قليلا من العقول ، وإذ يذكر أن سياسة أرسطو قليلا ما كانت معروفة فى العصر القديم وفى العصور الوسطى ، وعلى الخصوص إذ يلاحظ أن الظواهر التى يدرسها الاقتصاد السياسى أيا كانت شمولها لا تترأى إلا لأعين بصيرة . ومهما يكن من شئ فإن الكريماستيكس لأرسطو قد تقدمت الاقتصاد السياسى لكزنى ولآدم سميث وترغوت باثين وعشرين قرنا . ربما يظهر أن إسناد هذا العلم إلى أرسطو قد جاء بعد فوات وقته ، أفليس هو منصفنا على الأقل ؟

مزية أخرى تدعو إلى نمط أرسطو . أن الفضل يرجع إليه فى أن احتفظ لنا بتفاصيل شائقة وحيدة فى بابها هو وحده الذى نقلها لنا عن دول العصر القديم . لا شك فى أنه لا شئ يعوض خسارة مجموعة الدساتير . ولكن بدون مساعدة التاريخ التى استخدمها كالا نزال أقل علما مما نحن بالنظام السياسى لكثير من الشعوب الشهيرة . فمثلا من ذا الذى جعلنا نعرف حكومة قرطاجنة خير المعرفة ؟ شئ غريب ! إننا ندين لمؤلف أعريق سابق على إسقيفيون بأكثر من مائة وخمسين سنة بالمعلومات المضبوطة التامة عن منافسة رومة ، لقد سما المؤرخون الرومان كل الذكريات تقريبا

كما استأصل الفاتحون آثار المدينة الحربية . إن مؤدب الإسكندر هو الذى يحفظ سجلات مدينة إفريقية كما كان يكون قد احتفظ لنا بسجلات كثير من الأمم المتوحشة التى قد غاب من التاريخ حتى اسمها لو سمح له الزمان .

وأخيرا إنما النمط التاريخى هو الذى يؤتى الفيلسوف قاعدة مؤلفه إذ لا يمكن أن يقال قاعدة مذهبه . فانه من ملاحظة الظواهر الماضية ومن أفلاطون قد تلقى نظرية الحكومات الثلاث التى رد إليها الأخرى جميعا . فقد بسط أفلاطون هذا رأى المحكم لكنه كان يعنى باستخراجه من تحليل النفس الإنسانية أكثر من عنايته فى ذلك بالأحداث الاجتماعية ، وعلى رغم الصبغ الصريحة السواردة فى "السياسى" فإنه يمكن الاعتقاد بأن تلميذ سقراط قد اغترف من الپسيكولوجيا أكثر مما اغترف من التاريخ . أما أرسطو فإنه من أول كلمة ينفى كل لبس . لا يوجد إلا ثلاث حكومات ممكنة لأن السلطان لا يمكن بطبيعة الأشياء ذاتها أن يكون إلا فى يد فرد أو عدة أو فى أيدي الجميع . قاعدة عميقة بينة وإن يكن قد تنكر لها فيما بعد وأن منتسكيو قد اتخذ فيها . يسلم أرسطو بصنوف الزيج الثلاثة التى نسبها إليها أفلاطون ويؤتيها أسماء لا زالت محتفظة بها إلى الآن . الطغيان زيج للملوكة والأوليغرشية زيج للارستقراطية والديماغوجية زيج للديمقراطية . وهو كأفلاطون أيضا يجعل لفساد الحكومات الثلاث سببا أو حده وهو الاستبدال غير الشرعى لمنفعة خاصة بالمنفعة العامة . وإلى هنا لم يزد التلميذ على أن اتبع أستاذه ونقل عنه . لكن هالك الإيضاح المنير الذى يسبغه على تلك النظرية الأساسية : إنه يبين كيف تنطبق على التاريخ فيسائل تاريخ الشعوب عن الأنواع المختلفة التى تعرض لكل واحدة من هذه الحكومات فى الواقع . فإن فروق الملوكة متعددة جدا من الملوكة المطلقة والوراثية إلى الملوكة الانتخابية والمؤقتة التى كانت الشعوب الإغريقية تستخدمها فى عهود كثيرة قبل أن يكون لرومة حكامها من كل فنصل وكل دكتاتور . وفروق الحكومات الأخرى ليست أقل تباينا . يعددها أرسطو بالضبط . وعند كل تباين جديد يسجله يذكر مع غاية التحرج بالشعب الذى اتخذ منه ويزيد به على ثروة العلم .

لكن هنا يفتل عنه لحظة نمطه التاريخي . فبعد الملوكية كان ينبغي أن يدرس  
الأرستقراطية . غير أن الأرستقراطية بالمعنى الخاص نادرة الوجود بل لم توجد أبدا  
في المجتمعات الإنسانية . فموضا عن أن يؤتى السلطان الأحقين يؤتى الأقويين  
أو الأغنيين في العادة . وتكاد لا توجد الأرستقراطية ، كما تحددها النظرية ، إلا  
في الحدود التي يضعها العلم أو في خيال الفلاسفة . وإذا فأرسطو مضطرا إلى أن  
يلقى بنفسه في المثالي تبعا لأفلاطون ويحاول هو أيضا أن يرسم صورة لدولة فاضلة  
ويخصص لهذه المحاولة لا أقل من كتابين كاملين ، ولا يخفى ما في ذلك من تعسف  
من ذي عبقرية مثله . ويقارب ألا يكون ثم حاجة إلى القول بأن أرسطو في أجواء  
رفيعة كهذه لا يحلق عاليا ولا على ثقة مثل ما يفعل أفلاطون ، فإن الصورة التي رسمها  
من مدينته الفاضلة ناقصة عن جمهورية أفلاطون التي طالما عيبت . لا مشاحة  
في أن بها فسمات عجيبات وتعاليم كثيرة وعملية لكل أجزاء السياسة وعلى الخصوص  
للتربية . غير أن هذه المدينة التي أسسها أرسطو لم تنل قسما من الحياة . ليس  
ذلك لأنه اقترح فيها أياما مما لا يقبل التطبيق ، بل على الضد من ذلك فقد عني  
بأن يجمع من الأحداث الواقعية ما بدا له أنه الأفضل . وحين يتحدث عن أراضى  
الدولة وامتدادها وموقع المدينة والصفات الطبيعية لسكانها والعناصر الضرورية  
للجتماع السياسى والحقوق الأساسية للمواطنين يشعر المرء بأنه يستمد تقاريراته من  
الواقع ويلتزم في ذلك الحدود الحكيمة . غير أن هذه القطع المجمعة بعناية والتي كل  
منها على حدة لا شبهة في أنه نفيس لا تؤلف كلاً منظماً تنظيماً مذهبياً بعيد الغور  
مثل مدينة أفلاطون . ليس في عمل أرسطو شيء مما لا يستسيغه الذوق ، ولكنه  
خلو من الجمال ، خلو من المنفعة تقريبا . كان خيراً له من خطر العثار أن يفضل  
في سبل أستاذه الحصبة . فإن هذه الجمهورية المثالية بالنصف والواقعية بالنصف  
هي شاحبة بل ميتة إلى حد أنها تكاد تكون غير معروفة . فالكلام عنها يوشك أن  
يكون استكشافاً لها أول مرة ، ولم تلك القرون اللاحقة ظالمسة إذ خلدت جمهورية  
أفلاطون وتركت الأخرى في زوايا النسيان .

غير أنه إذا كانت عبقرية أرسطو قد ضعفت بعض لحظات فإنها تستعيد كل قوتها وكل مزاياها حينما ننتزل من العقليات المجردة الى التاريخ، ولا تقصد إلا قصد تسميم الأحداث . ليس من رجل دولة، مهما كانت لباقة، إلا وجب عليه أن ينتفع بدراساته للأوليغرشيات والديمقراطيات والجمهوريات وتنظيم السلطان في كل من هذه الحكومات وعلى الخصوص دراسته الثورات، وهو موضوع عاجله بضرب من الامتناع وبنجاح لا مثيل له . وإن أفلاطون في هذه النقطة الأخيرة دونه الى ما لانهاية في الأمور العملية، وفي هذه المسألة التي كلها تجربة يخضع سقراط عن نفسه تماما إذ يبحث في حلها بواسطة الپسيكولوجيا كما يعيه عليه بحق أرسطو طاليس . إن نظرية الثورات هي خاتمة سياسة أرسطو كما بين هو ذلك ولا يمكن في الواقع أن يتصور لها موضع آخر . فإن علم السياسة يبدأ بدراسة المجتمع والدولة ثم يمتاز بعد ذلك كل الأشكال التي تكسوها الدولة، وآخر بحوثه إنما هو البحث عن الأسباب التي تؤدي بها والوسائل التي تحفظها . وهنا أرسطو ليس أعلى من أفلاطون فحسب بل هو أعلى من كل من خلفه الى هذا اليوم، فهو على الإطلاق غير مناقس . لا شك في أن مجموعة الدساتير كانت هبات له مواد غنية، وها نحن أولاء لا تزال نرى هذا في المؤلف الذي ليس إلا وجيزها فأى مقدار كان فيضها؟ لكن ها هنا عمل العبقرية، إنما هو أن يجمع في نظرية مذهبية كل هذه الأحداث التي هي حقا متشابهة فيما بينها، ولكن التاريخ قدمها مبعثرة لارابطة بينها . رتب أرسطو، واحدا واحدا، كل أسباب الثورات وحدد عددها مقتصرًا على العموميات أوسعها وأضبطها معا . ثم إذ قد حدد هذه الأسباب يبين كيف يعمل كل واحد منها على حسب المبادئ المختلفة للحكومات . وكما أنه كان يعتبر الثورات في مجموعها فهو يدرسها بتفاصيلها الدقيقة مبرزًا دائما سندا لنظرياته حجة الأحداث التاريخية . فكان نظر الفيلسوف نفاذا وحكيا الى حد أنه في زماننا هذا بعد إضافة ألفى سنة من التجربة وبعد هذه المغامرة اللانهائية للأحداث الجديدة التي زادت سنو التجارب على تاريخ المجتمعات الإنسانية، يصعب أن يقال أكثر مما قال أرسطو في هذا الموضوع . ليست واحدة

من الظواهر السياسية التي جاءت بعده لا تدخل في الإطارات التي رسمها من قبل . فليس علينا أن نعصر كثيرا نظرياته لنستخرج منها ما هو كالتنبؤات المعصومة . لا شك في أنه يمكن أن نتلقى دروس نافعة جدا في دراسة الثورات الحديثة وعلى الخصوص تلك الثورة الكبرى التي قد جددت المجتمع الفرنسي في آخر القرن الثامن عشر . غير أن التعاليم التي استخرجها الفيلسوف من الثورات القديمة لا تزال حقة وحتى الآن هو الوحيد الذي جمعها حكته . على أن نظرية الثورات لا تزال دائما موضوعا واسعا وشائقا جدا ربما يستهوى يوما ما عبقرية أرسطو ثان . وفي انتظار ذلك اليوم فلإلى مدرسته يجب أن يذهب ليتعلم فيها . فعلى رغم الجهود الفكرية لأعمال تفصيلية شهرت مؤلفيها لا تزال المدرسة المشائية هي الوحيدة التي يمكن أن يدرس فيها أى امرئ شاء أن يقف بنظرة عامة على أسباب الثورات وعلاجاتها .

نظرية أخرى بالغة غاية من الأهمية هي أيضا كلها لفيلسوف إسطاغيرا هي نظرية السلطات الثلاث . يميز أرسطو في السلطان العام ثلاثة ضروب على حسبها يعمل : سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية . يشرح كل واحدة منها على انفراد لكي يبين كم هو ضرورى لحسن النظام أن تكون هذه السلطات متميزة بعضها عن بعض فلا توضع أبدا في يد واحدة بعينها . وعلى رأيه فلا مسألة واحدة يشتغل بها الشارع ، إذا كان حكما ، أهم من العناية بهذه المسألة . ومتى أجيد تقسيم هذه السلطات أجيد نظام الدولة كلها . وتمتاز الدول على الخصوص بعضها عن بعض بالاعتدال المتغير لهذه العناصر الثلاثة . وعند أرسطو لا جدال في أن السلطة التشريعية تتركز في الجمعية العمومية للواطنين الذين هم ، في كل سدائن أغريقا الصغيرات ، كان يمكن أن يجتمعوا بضاية السهولة . وهو يعتقد اختصاصات الجمعية العمومية ومن أعظمها خطرا بعد سن القوانين وانتخاب الحكام مراجعة حسابات الدولة . يفهم المرء بلا عناء أن الاختصاصات تختلف تبعا لاختلاف أنواع الحكومات ، فالجمعية العمومية ذاتها ربما تتألف على طرائق مختلفة تبعا لعدد الذين يؤلفونها والمقدار المتغير من النصاب الذي يحول دخولها ... الخ

في الديمقراطية وفي الأوليغارشيات بل في الأرستقراطيات والجمهوريات . كذلك قد تثار مسائل لا أقل عددا ولا أقل أهمية في أمر السلطة التنفيذية . ماهي الوظائف العامة الرئيسة ؟ وكم يجب أن تكون مدتها ؟ وإلى من يوكل أمرها ؟ وكيف يعينون فيها ؟ وأي الوظائف يمكن الجمع بينها من غير خطر بل بفائدة ؟ زد على هذا هل جميع الوظائف تناسب جميع الحكومات ؟ أليس بعض الوظائف خاصا بالشكل السياسي الفلاني ومضادا للشكل الفلاني الآخر ؟ وأخيرا بعد تنظيم الجمعية العمومية والوظائف يتكلم أرسطو على تنظيم المحاكم ويقف عند ثلاث نقاط خاصة : موظفيها وقضاؤها وطريقة ترتيبها سواء بالانتخاب أو بالقرعة . وثكاد لا تكون حاجة للتنبيه على أن كل هذه النظريات تستوقف الأبصار . فإن قسمة السلطات لا تزال عندنا وفي سائر الحكومات النيابية مشكلة رئيسة . كل الدساتير الحديثة تفصل بعضها عن بعض كما يفعل الفيلسوف وأيا كانت فروق الزمان والظروف السياسية فهنا لا يزال أرسطو إماما يؤتم به لا للفضول العلمي لحسب بل للاستفادة أيضا .

تحت هذه النظريات الكبرى التي تسبق على مؤلفه ما شئت من قيمة نظريات كثيرة أخرى يحسن ألا يغفل أمرها وإن تك أقل في باب الجوهرية ، بعضها ينبغي أن يكون لها عندنا أثر خاص . يعرضها أرسطو تارة لمناسبة آراء أسلاف له ينقدها وتارة لمناسبة آرائه الشخصية . مثال ذلك تنفيذ الشيوعية الذي عني به عند دراسة مذهب أفلاطون . وإذا يتكلم على مؤلف فلياس الخلقيدوني يتفحص تلك المسألة الأخرى مسألة المساواة في الأموال التي قسدر لها كسألة الشيوعية أن تبعت أكثر من مرة وإن لم تكن أدخل في باب العمل . وإذا يعرض لأفكار إلبوداموس الملطي يتساءل معه إلى أية نقطة يمكن أن يكون التجديد في السياسة نافعا أو ضارا بالدول ، وبأي مقياس يناسب إدخال التعديلات على الدستور . مسألة خطيرة جدا يجب على كل شارح بصير أن يتخذ له فيها وضعا وأن يحلها من قبل حتى لا يترك أمرها إلى مصادفة الثورات . وفي موطن آخر يعالج أرسطو

مسألة التفريب، إجراء استخدمته سياسة الجمهوريات الإغريقية، وفي الحكومات البرلمانية هو مجرى منظم تذرّع به الأكثريات فتصيب منه فائدة كبرى. لكن على أثر هذه المسألة الخاصة كل الخصوص يضع الفيلسوف مسألة أعم ويتساءل عما يجب أن يكون محل العبقرى في المدينة. حينما يخلق الله بين أعضاء المجتمع السياسى الذين هم جميعا سواسية واحدا من تلك الشخصيات النادرة التى تفوق أهليته أهلية الآخرين جميعا ما ذا يصنع به ؟ رده إلى المستوى العامى ألا يكون إهانة له ؟

” هؤلاء الرجال الأطلون هم آلهة بين الناس ، لم يسن القانون لهم لأنهم هم أنفسهم القانون الحى . فإذا قصد إلى إخضاعهم للدستور فإنهم يحيون بما أجاب به الأسد على المرسوم الذى أصدرته جماعة الأرانب بالمساواة العامة للحيوانات : ( يلزم أن تؤيد أمثال هذا المزاعم بأنياب وبرائن مثل مالنا ) .“ إن نفى عظماء الرجال لفائدة المساواة العامة ، وهى قاعدة ضرورية للمدينة ، أمكن أن يكون نافعا للدولة أحيانا . فإن أرغوس تلك السفينة العجيبة فى أساطير اليونان قد جرت بأسرع مما كانت بعد أن تخففت من ثقل هرقلس بأن تركته على البر . غير أن تلك قسوة ينبغى تركها للخرافة وللدول الفاسدة . ما ينبغى أن يصنع بالرجل العظيم هو أن ينصب رئيسا على المدينة لا لفائدته بل لمنفعتها . فإن السلطان إذ يوكل إلى مثل هذه الأيدى هو أنفع للدولة منه لمن يحمل عبئه . لقد زُعم أنه قد استكشف فى الإسكندر صورة ”هذا الملك الطبيعى“ الذى فرضه أرسطو على المدينة وجاء له هدم المبدأ الأساسى للمجتمع المدنى . لقد أريد أن يرى فى هذا الإلماع الموهوم تملقا من المربى لتلميذه الملكى . لم يكن من ذلك شئ . وليس ذلك إلا فرضا باطلا وهزوا ، مادام أن أرسطو بعد هذا بقليل من السطور يهدر فى حق أبناء الملوك تلك الوراثة التى أجلسست الإسكندر على العرش وبين ما فيها من ظلم وأخطار محيقة . وإن أرسطو إذ يخول العبقرى وحده تبوؤ السلطان لم يكن ملقا بل كان حكيما بصيرا . ولم يكن مثل فريقلس الذى كاد يكون سيدا للجمهورية قرابة أربعين عاما عنه بعيد . وقد جاءت بعده أمثلة أخرى تثبت حصافة الفيلسوف . فقيصر وكرومويل و نابليون فى عصرنا على ذلك



أدلة ساطعة . فالعبرى يحتل من المدينة المكان الأرفع ويخطئ الشارع أن يهتده بقانون التغريب الذى لا فائدة منه . على أن العبرى هو أندر وجودا من أن يلتم الشارع بأن يشرع ضده . وعلى رغم ما به من صنوف البعد عن مستوى العامة فإنه على العموم أهم خيرا من أن تهدره الشعوب أبدا عوضا من أن تنتفع بمواهبه . وقد كانت الإنسانية على رأى أرسطو ، إذ أنها بررت الاغتصاب كلما كان العبرى هو المقتصب ، لأن منفعة العبرى تتحد فى أغلب الأحيان مع المنفعة العامة . فالشعوب تستخدم الرجل العظيم لمنفعتها بأن تضعه على رأسها .

أما فى المجرى العادى للأشياء فإن أرسطو قلما يكون نصيرا لسلطان الفرد بحيث إنه جهد بكل الوسائل أن يثبت استحقاق الأكرليات للسيادة السياسية . ورتب لهذه النقطة مناقشة خاصة ، ووازن بين الأدلة التى يمكن أن يقيمها المطالبون بالعروش ، وأضفى إلى مطالب الفنى والفقر ، بل إلى مطالب الفضيلة والكفاية . وبعد تحقيق طويل ودقيق أعلن رأيه لمصلحة كتلة مواطنيه على وجه حازم حقيقى بديمقراطى فى أيامنا . لا شك فى أن الأفراد فردا فردا فى كتلة العامة ليس لهم من القيمة شيء كبير ، لكنهم مجتمعهم لهم قيمة عظمى . "كثل الطعام تسهم الجماعة فى نفقاته هو دائما أجل قدرا من طعام يقدمه أحدهم" . وذلك كثرة الجماعة التى هى دائما أكبر من ثروة أغنى مواطن ، ولو أن الجماعة مؤلفة من الفقراء . وذلك أيضا كقوتها التى لا تقاوم فلا يستطيع قوى الرجال أن يقاومها . حكم العامة فى الفنون حسن جميل مع أن الأفراد الذين يؤلفونها ليسوا فنانين ، وإذا كان لابد من معمارين للحكم على عمل معمارى فإن الذى يسكن البيت أولى بأن يعلم أكثر من ذلك الذى يبنيه ما فيه من حسن أو غير ملائم . وقد يمكن الحكم على عمل فنى من غير معرفة للفن . كذلك العامة تحكم على وجه يكاد يكون معصوما من الخطأ فى أهلية القضاة الذين تختارهم هى . لأنها هى التى يقع عليها فعل السلطان فهى على الخصوص التى تحسن الحكم فيه . ومع ذلك ففكرة أرسطو أن سيادة الأكرلية ليست إلا إضافية ، فإن السيادة المطلقة لا تكون إلا للقوانين المؤسسة على العقل ،

وهذا مذهب أفلاطوني بحث نراه يظهر من جديد في أيامنا ، وقد اعتنقه كبار العقول في كل الأزمان لأنه هو وحده الحق وهو وحده العملي .

تبقى نظرية أخيرة ترتبط عن قرب بالنظرية السابقة وهي في الحال الحاضرة للمجتمع الفرنسي يجب أن تهتمنا على الخصوص . وهي نظرية الطبقة الوسطى . لقد جعل أفلاطون في الاعتدال سعادة الفرد ونظام الدولة واستقرار السلطان ، فلما تقل أرسطو هذه القاعدة القوية الى أدبه حاول أن يثبت أن الفضيلة هي على العموم حد وسط بين إفراطيين متضادين . وتبعاً لهذه النظريات توضع في السياسة قوة الدولة في الطبقة الوسطى للواطنين الذين ثروتهم كذلك بعيدة عن الثروة الضخمة وعن الفقر المدقع . هؤلاء المواطنون هم خير الكل لأنهم أعقلهم . لا يصيرهم الفقر الى الانتفاض ولا تدفعهم سكرة الثروة الى محاولات الطمع الأعمى الذي يجعلهم في صف المتقضين . إنهم يكفلون للمدينة توازناً قوياً هادئاً يحقق طمأنينتها وسعادتها . فينبغي أن يقرأ في أرسطو تلك الصحف المطبوعة بعجيب من الذوق السليم (ك ٦ ب ١٠) . ولكن ماذا عسى أن يقول الفيلسوف إذا رأى في أيامنا هذا المعنى العظيم قد حُق في بلد يقطنه أكثر من ثمانين أو مائة مرة مما كانت تعد أتيقاً؟ ماذا عسى أن يقول إذا كان يرى المجتمع الأعزل والأولى ما يكون يرتكز الى هذه القاعدة الواسعة؟ كان يريد منذ ألفي سنة أن يؤتيها المدينة التي بدونها تكون دائماً على شفا جرف هار ، لقد بقي التمدن بعد اثنين وعشرين قرناً قابلاً لرأى الفيلسوف . وإنه لمن أشرف صنوف الظفر أن تخلق شيئاً فشيئاً وتنمو بلا انقطاع في جميع الدول تلك الطبقة الوسطى التي كان أرسطو يتنمها لدول زمانه بلا جدوى .

الى جانب أفضال أرسطو هذه فضل واحد يسمو بها إذ يصحبها دائماً ويكون من الظلم أن يسكت عنه . ذلك هو فضل الأسلوب . أسلوب أفلاطون يبقى الى الأبد لا يحاكي برشاقته لحسب بل ببساطته وذوق تفاصيله بل أيضاً بصورته الروائية الحية التي اكتسبها . فكل حوار له هو تحفة من الفن ومن الفلسفة في آن واحد . غير أن الحوار لا يمكن أن يكون صورة للعلم . وإذا كانت هذه الصورة

التي كان يعجب بها أرسطو كما يعجب بها غيره والتي أثنى عليها في سياسته قد كانت ميسرة لتلميذ سقراط فإنها وعرة على من يشاء أن يحاكيها لأن شخصية سقراط لن تمثّل أبداً في تاريخ العقل الإنساني . إن أرسطو الذي كثيراً ما استعار من أستاذه حتى وهو ينتقده قد اجتنب أن يحاول استعارة أسلوبه في مؤلفاته التي وصلت إلينا على الأقل ، وإذا كان هناك فرق واضح بين الفيلسوفين فهو ذلك . أسلوب أرسطو الذي هو دائماً وجيز وقور بل جاف هو مع ذلك على وفق المواد المختلفة جداً التي يعالجها من المنطق إلى الشعر إلى المتيورولوجيا . وفي السياسة على الخصوص له كل الصفات التي يقتضيها الموضوع . وحتى هنا للإيجاز شيء مناسب على الخصوص لم يضر بحركة الفكرة ولا بحياتها . ولو أن أرسطو لا يتكلم بإيجاز التوقعات فإن المرء يشعر دائماً له بنخوة رجل كان يمكن أن يكون شارما . ومما لا ينبغي أن يعزب عن العقول الفطنة أن أسلوب السياسة قد احتفظ ببعض أشعة من النور الأفلاطوني نادراً وعلى غير قصد من غير شك . وقليل من قطع الأدب الإغريقي ما يفوق في ألوانه القوية القاسية مناقشة الرق ومناقشة السيادة ومناقشة التغريب ، وعلى الخصوص وصف الطغيان الذي يبقى على الزمان أجمل ما يكون من هذا القبيل إذا كان أفلاطون لم يك قد خط هذا الوصف من قبل . فالواجب أن يلح في الاعتداد بحسن أسلوب أرسطو . فإن كل الكتاب السياسيين لم يصححهم مثل هذا التوفيق . فثلاً أسلوب منتسكيو مهما كان براقاً بعيد عليه أن يبلغ ذلك التناسب التام . فسبيل أرسطو هي سبيل يجب أن يلتزمها علم السياسة دائماً كما أنه يجب أن يحتفظ على العموم بالحدود التي رسمها له .

وحينئذ يمكن الجزم بأن أرسطو ، متى استثنيت نظرية الرق ، لم يرتكب خطأ ما في سياسته . فله على ذلك أرفع الثناء . لكن السياسة الأفلاطونية مع ذلك على رغم عيوبها الكبرى في الشيوعية ، تظل أرق منها لا من جهة النظر التجريدية لحسب بل على الخصوص من جهة النظر العملية . فإن من يعرف كسقراط وتلميذه أن يلهم الفضيلة و يفرغ في القلوب ذلك اللهب النبيل ، يعمل أكثر بكثير لسعادة الأفراد

والدول من ذلك الذى يقصر أمره على أن يبين لهم حالهم الذى كانوا عليه  
ويقدر ما يرجون في مستقبلهم على ما قد كان في ماضيهم . فإن المثل الأعلى وأعنى  
به العقل لم يشغل ما ينبغي أن يشغل من المحل في سياسة أرسطو ، وأما التاريخ فله  
فيها محل أعظم مما ينبغي .

على بعد الأمد الذى مقداره ألفا سنة توجه الى منتسكيو المدائح والانتقادات  
أعيانها تقريبا . فإن الفكرة التى تدوز في روح القوانين هي أقل غورا من فكرة أرسطو  
وعلى الخصوص من فكرة أفلاطون . لم يشأ منتسكيو أن يدرس ، مثلهما ، الاجتماع  
والدولة في عناصرهما الأصلية وفي كل صورهما . هو يبحث فقط ماذا كانت  
القوانين في الشعوب المختلفة في المواد الرئيسة ، وكيف أن مبدأ الحكومات قد عدل  
هذه القوانين ؟ موضوع ما زال فسيحا يسع من غير مباشرة كل مسائل السياسة  
ويمتد مع الحوادث أنفسها ومع ضروب ارتقاء التاريخ العام . غير أن الروح الذى  
يحرك منتسكيو هو بالتقريب تاريخي محض ، وكان نقصه متناسبا مع قلة ما اعتد  
بالعقل في علم يجب أن يقدم العقل فيه على كل النظريات أو أن يحكم على كل  
الحوادث . ليس ذلك بأن منتسكيو يجهل النظم الحق أو يستهين به . فإنه يعتقد  
مخلصا أنه أصعد " إلى المبادئ التى يريد استخراجها لا من الاعتباريات بل من  
طبيعة الأشياء " إنه يعلم أن الإنسان " هذا المخلوق اللين الذى يسير في المجتمع أفكار  
الآخرين وأحاسيسهم هو على السواء جدير بأن يعرف طبعه متى أظهر عليه وأن  
يفقد منه حتى الاحساس به متى أخفى عنه " فهو حينئذ يرى واضحاً أنه إنما ينبغي  
أن يسأل الطبع الإنسانى المعروف حق المعرفة عن كنه القوانين التى تدبرشئون  
الجمعيات وعن كنه القوانين التى طبقت عليه في الظروف المختلفة جد الاختلاف .  
هذا هو النمط الأفلاطوني بل هو نمط أرسطو إلى حد ما . غير أن منتسكيو الذى  
يلمح النور يكاد لا يتبعه أبداً ، وعلى رغم حصافته كلها لم يستطع أن يتقن ،  
لا أقول السقطات ، بل الأغلاط الكثيرة في التفصيل التى انتزعت من مؤلفه جزءاً من  
عظمته ومن فائدته . لقد أعجب الناس بحق بالتعريف المنقوش على جبهة هذا الأثر :

”القوانين بمعناها الأوسع هي الروابط الضرورية التي تنتزع من طبيعة الأشياء“ لكن الأمر هنا مع ذلك ليس بصدد قوانين العالم ولا بصدد قوانين الله بل بصدد القوانين الوضعية فهي وحدها التي كان الأوفق تعريفها . فإن الأخرى ليس لها أقل محل في مؤلف فيه القوانين الوحيدة التي هو بصدددها هي تلك الاتفاقات المتغيرة التي تبرمها أو تنقضها الإرادة الحرة للناس . غير أن منتسكيو يتدبّر بخطأ في النمط ، وكل كتابه الأول الذي يعالج فيه القوانين على العموم هو ” من ميثاقين بنية ضعيفة غامضة “ كما يعيب عليه قولير الذي لا يريد أن يتبعه في هذا التيه وهتفسيوس الذي لانتقاداته مسكة من الأحكام لا كما كان ينتظر منه . لا شك في أن عقل منتسكيو عقل فلسفي ، لكنه على التحقيق لم يدرس الفلسفة ذاتها درسا كافيا . وقد استدرجته دراساته التي ألهمته إياها عبقريته والتي فرضتها عليه وظيفته القضائية زمانا طويلا ، فلم يخصص الزمن الضروري لهذه الدراسات الأخرى الأعمق غورا التي كان من شأنها أن تكشف له المبادئ الحققة . ومنى وضع مؤلفه إزاء مؤلفات أفلاطون وأرسطو يبرز بروزا كل ما ينقصه ، كما بين أيضا من أين جاءه ذلك النقص الكثير . ليس من أحد لم يلحظ تشويش ”روح القوانين“ . الفكرة العامة بينة جدا ، لكن تنفيذها ليس كذلك ألبتة . فالكتب الكثيرة العدد تتعاقب دون أن يكون بينها علاقات واضحة بل أحيانا دون أن يستطيع التمييز الدقيق أن يجد فيها أية علاقة . وشاهد ذلك على الخصوص الكتاب السابع والعشرون والتاسع والعشرون . ومع ذلك فإن منتسكيو إذ يختم مؤلفه يظن أنه بلغ الغرض الذي كان يبحث جاهدا لبلوغه أو على الأقل غرض الجزء الأخير من أصول القوانين . وهو كمثل الملاحين الذين بعد سفرة محفوفة بالأخطار يلمحون البرأخر الأمر فيصبحون صيحات الفرح . هو أيضا يشبه أن يصاغ نظام الاقطاعات كما كانت رفقة إيني في الزمن الغابر تحي إيطاليا ، ويغبط ” بأنه أتم كتاب الاقطاعات الذي بدأه معظم المؤلفين “ . ولا يسعنا إلا أن نعترف بأنه على رغم ما قد يستفيد القارئ من هذه الدراسة الطويلة على هدى مثل هذا العقل ربما يحب هو أيضا أن يرسو على الميناء . لكنه يدهش

من أن مثل هذا الشوط الطويل يوصل إلى أرض جديدة . لقد بدئ ذلك الكتاب ببراعة المطلع ولكن تلك الأنهاج الجميلة لم تؤد ألبتة إلى معبد . بين أن المؤلف لم يكن قسدا ألم به دفعة واحدة وأن منتسكيو لم يدرك منذ بدء السير السبيل التي يسلكها . اشتغل به عشرين عاما كما يخبرنا هو نفسه . وهذا في الحق ليس كثيرا على مثل هذا المؤلف . لكن المؤلف كلما كان فسيح الجهات كان من الضروري أن يحد بالتخروج وبالمنط الواضح . ومع أن المؤلف قد رسم لنفسه من قبل حدودا ثابتة وعميقة كان يستطيع أن يحتفظ بلا عناء بمحنة رواء مذهبه وبأثر طرائفه المقدرة من قبل .

يدين منتسكيو بكثير لأسلافه الذين يسدى إليهم أحيانا ثناء جميلا . ولكن هيات أن يعلم بالضبط كل ما يدين لهم به ، وتحقيقه الذي كثر ما يخطئ فيه ليس ها هنا بعد بالغا غاية التمام . لقد استعار أرسطو كثيرا من أفلاطون دون أن يذكره في الغالب ، لكنه كان تلميذه ، وزد على ذلك أنه لم يكن ليضع مؤلف تحقيق . وأما منتسكيو فقد استعار مثل ذلك من أفلاطون ومن أرسطو وإذا لم يكن قد ذكرهما فلا أنه يجهل في الغالب الينابيع التي استمد منها . ينبغي أن يضاف إلى ذلك ، على وجه الإنصاف ، أنه لم يك ليفهمهما حق الفهم . حق أن المرء ليجد شيئا من التردد عند ما يصدر مثل هذا الحكم القاسى . لكن ما للحق من القدسية ما هو أجل من حقوق العبرى . وإن منتسكيو نفسه ليقتر هذه الصراحة .

فلنأخذ مثلا نظرية الحكومات الثلاث . إذ ليس ما هو أهم منها لا من حيث العلم على العموم فحسب بل من حيث كتاب منتسكيو كما قدره المؤلف نفسه . هذه النظرية واضحة تمام الوضوح في أفلاطون ، وإنما أوسع شرحا وأبسط بساطة أيضا في أرسطو الذي جعلها كلحمة لكتابه ونقل هذا المثل الخصب إلى خلفائه . هذا لا يمكن أن يخدع امرؤ عنه فيما يظهر . في السيادة واحد وعثة والجميع تلك هي الحدود الثلاثة الممكنة دون سواها . ومع ذلك ماذا يصنع مؤلف روح القوانين ؟ هو يمايز بين حكومات ثلاث ممايزة يظنه أنه تلقاها من أيدي التقاليد . لكنها هي الجمهورية

وحكومة الفرد والحكومة المستبدة ، ولا يرى منتسكيو في ذلك ما يرتكبه من ضروب النسيان والتخليط . فبدتيا الحكومة الاستبدادية تلتهب بحكومة الفرد وسيضطر منتسكيو نفسه إلى الاعتراف به أكثر من مرة ( ك ٣ ب ١٠ ) فالفرد الملك لا يختلف عن المستبد إلا بمباشرة السلطان وحدها . والطغيان نوع من حكومة الفرد فسدت وزاغت كما قال ساسة الإغريق فأحسنوا . لكن في الواقع ليستا حكومتين متميزتين . وكثير من الأمثلة يشهد لنا ، دون أن نخرج عن تاريخنا الخاص ، بأن حكومة الفرد المطلقة تتغير ، كلها شامت ذلك ، إلى طغيان ، ولا شيء يفصل بينها وبين الاستبداد على المعنى الخاص إلا أخلاق الشعوب التي تطبق عليها ودرجتها من التنور . ولقد نبه هلقسيوس وقولتير ودستوت دي ترانسي على هذا التخليط الغريب . غير أن له من النتائج ذات الخطر ما لم يروه . فهو ليس خطأ ضد النظرية ، بل هو قد جر منتسكيو إلى أن يؤتى الاستبداد أهمية مبالغا فيها ، وساسة الإغريق ، الذين طالما مدحهم بحق ، قد اجتنبوا أن يؤثروا الطغيان مثلها . يلزم بلا شك أن يمتن الطغيان كما قد فعلوا وكما فعل منتسكيو . ولكن إذا كان الاستبداد هو مع الأسف النظام الذي إليه يخضع جزء عظيم من الأرض فإن الشعوب التي تنوء بحمله والتي هو يعزدها من كرامتها لا تستحق التفات الفيلسوف . إنهم كل المستوحشين تقريبا الذين ليس لهم تقاليد ولا تاريخ وإن مصائرهم ، مع التسليم بأننا عرفناهم حق المعرفة ، يجب أن تترك في أنفسنا الرحمة أو الرحمة لكن لا نتعلم منها . ومن هنا جاءت في كتاب منتسكيو هذه الاعتبارات الكثيرة الورد والقليلة المثانة متعلقة بمسئد الشرق . ومن هنا تلك الشواهد المبهمة وغير المحققة التي أقل ما يقال عنها إنها مشكوك فيها إن لم تكن هزوا . وكان يجب على منتسكيو أن يتذكر القاعدة السامية التي قررها أرسطو في سياسته ” ينبغي أن تدرس الطبيعة نامية تبعا لقوانينها المتظمة لا في الكائنات ذوات المراتب الدنيا ” وإن هلقسيوس قد كان أحكم وأجدي عمليا من العقل الكبير الذي قام بتفسيره حين يستهين بدراسة مثل تلك الحكومة ويتنكر لها .

لا يمايز منتسكيو فقط بين حكومتين من مبدأ واحد ، بل هو ينسب حكومة ذات مبدأ خاص . لأن التقليد الذى يسلم به والذى يزعم أنه لا يغيره لا يتكلم إلا عن ثلاث حكومات . هذه الحكومة المنسية فى التعداد العام هى الأرستقراطية ، إحدى الثلاث التى هى على الأقل ، بسبب الاسم الذى تحمله ، يجب أن تستدعى الفحص الجدى . لكن بما أن الأرستقراطية ، ولو أنها تكاد تكون غير موجودة فى تاريخ المجتمعات ، تحمل مع ذلك منه مكانا كبيرا فى الصورة الفاسدة للأوليغرشية ، فكان على منتسكيو بعد أن قرر عدد الحكومات الثلاث ، ليكون دقيقا إذا لم يك متجبا مع نفسه ، أن يحلل رابعة وأن يدخل هذا العنصر الحديد فى كل نظرياته . فهكذا يبحث فى الأرستقراطية كما يبحث فى الديمقراطية وحكومة الفرد والاستبداد عما هى طبيعتها ومبدؤها وقوانينها وفسادها . لا شك فى أن الحدود التى تقلت إلى العلم بواسطة التقليد ليست غير قابلة للتغير . لكن لا ينبغي تغييرها إلا لتجعل أتم مما كانت . فالأرستقراطية بعيدة من أن تكون نوعا من الديمقراطية حتى إن الشعوب تبغضها بغضا منكرًا وإن معظم الثورات الديمقراطية قد تولدت من الأوليغرشيات المتغالية . ومما يلفت النظر هو أن منتسكيو لم يلفظ قط اسم الأوليغرشية التى هى بلا شك بغيضة عنده فيما يظهر ، لكنها مع ذلك جوهرية عند العلم لأن قوة الأوليغرشية ما زال انتشارها يربى على الأسف لوجودها . فعدم التكلم عليها محو لجزء كبير من التاريخ بواسطة الطي غير المدوح . ولم يك بأفلاطون ولا بأرسطو شيء من هذا التحفظ الذى لا تنتفع به الحكومات الخبيثة والذى لا يضر إلا الحق .

نظرية تكاد تكون لمنتسكيو خاصة وهى نظرية الحكومات الثلاث . إنه يميز بين طباع الحكومة الذى يجعلها هى ما هى وبين المبدأ الذى يجعلها تفعل أو المحرك الذى يحركها . وعلى هذا فبدأ الديمقراطية هو الفضيلة ومبدأ حكومة الفرد هو الشرف ومبدأ الاستبداد هو الخوف ، كما أن طباع الديمقراطية إنما هو أن تديرها الأمة بجمعها أو بجزء منها ، وطباع حكومة الفرد أن يكون لها رئيس واحد



سلطانه محدود بالقوانين ، وأخيرا طباع الاستبداد ألا يكون له من قاعدة إلا إرادة السيد مهما كان على غير نظام وكانت له من الأهواء أشنعها .

نظرية مبدأ الحكومات هذه قد أثارت أشد الانتقادات حدة ورأى منتسكيو أنه مضطر لتفسير فكرته . فإن نزع الفضيلة عن حكومة الفرد كان للحكومة التي كان يعيش في ظلها اتهام خطيرا لم يكن المؤلف ليتعمده ، فصرح أنه ما كان يعنى بالفضيلة إلا الفضيلة السياسية أى حب الوطن والمساواة . ولم يكده هذا التفسير يكون مرضيا . لأن إنكار حب الوطن على الدول المملوكية إنما هو سبة جديدة يلصقها بها . وإن الملك يشبه أن يدعى دائما أن خدمته خدمة للدولة . وكلمة لويس الرابع عشر : " الدولة هي أنا " مهما كان بها من كبرياء هي أيضا تحية لمبدأ الوطنية هذا الذى كان منتسكيو ينازع حكومة الفرد إياه .

لا ينكر مع ذلك أن لهذه النظرية ظاهرا من الحق . ولقد نبه أفلاطون وأرسطو منذ زمان طويل على أن الطاغية يملك على رغم إرادة رعاياه في حين أن الملك لا يملك إلا وفقا لهذه الإرادة . ونظروا إلى أن العنف المسلح بالقوة يلقى بالضرورة الرعب في القلوب فلم يك منتسكيو ليزيد على أن ترجم فكرة حق عريقة في القدم بأن جعل الخوف مبدأ للاستبداد . في هذه النقطة كانت النظرية قابلة للتأييد . غير أن الرهبة تركه الناس في الغالب من الأمر على أعمالهم في الحكومات الديمقراطية والمملوكيات . وفوق ذلك فإن الديمقراطية لا تأبى الشرف والمملوكية لا تأبى الفضيلة حتى بالمعنى الضيق الذى يقصرها عليه منتسكيو . فالنظرية حينئذ كانت صادقة وكاذبة معا . ذلك ما لم ينتبه إليه منتسكيو إلا عند ما ظن أنه يدرس المملوكية على العموم فلم يدرس منها في الواقع إلا مملوكية لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر . حتى إنه كان للشرف عمل في كثير من الأشياء في عهد هذين الملكين . غير أن الفضيلة السياسية لم تكن مجهولة في ذلك الزمان الذى أخرج قوبان وفاير وكاتينا وفيديلون ومستوزي وكثيرا

(١) يرجع منتسكيو إلى الحق ويناقض نفسه بأن يؤكد أن حكومة الفرد تفسد حين ترى أن عليها كل

شيء فذلك وليس عليها شيء للوطن ك ٨ . ب ٧ .

غيرهم . وإن الشرف بما به من دقائق قوية وثافهة يقود أحيانا الميائات التي رسم منها منتسكيو صورة غير مرضية ، وليست الميائات معروفة إلا في حكومات الأفراد . غير أن المملوكية الفرنسية كانت قد عاشت قرابة ألف عام دون أن يكون لهذا المبدأ فيها نماء . فلم يكن هذا المبدأ ليؤثر البتة في الدولة الأثر الحاسم الذي كان يستند إليه منتسكيو حتى حينما ساد فيها هذا المبدأ سيادة وقية ، في حين أن العلم لا يستمسك إلا بما هو جوهري ولا متغير . ماذا عسى أن يقول ساسة اليونان إذا كان قد حدثهم محدث بعثة مبادئ في الدولة ؟ فافتراض أنه يمكن أن يقاد الناس ، المواطنون ، بوسائل على نحو من هذه الضعة ومن هذا العبث ، واقتراض أنه يمكن أن ينقل من الدولة إلى فرد كل الإحساسات التي تجعل القسوة والسعادة في المدينة ، وأنه يمكن أن يفرد ملك بالإخلاص الذي لا ينبغي إلا للوطن وأن يحس الناس بين يدي مستبد هذا الخوف النافع الذي لا ينبغي أن يحسه المرء إلا بين يدي العدل والفضيلة ، كل هذه الفروض من شأنها أن يدهش لها أرسطو وأفلاطون وألا يكون فهمهما إياها إلا بئس من العناية . في الواقع ليس للدولة إلا مبدأ واحد كما أنه ليس للفرد إلا مبدأ واحد : ذلك هو مبدأ الخير، مبدأ العدل، مبدأ العقل الذي ينبغي أن يخضع له المواطنون والحكام ، الطغاة والرعايا ، وإليه يؤدون على الأقل ظاهرا من الإجلال . فلأن يقع مع ذلك في أغلب الأحيان ألا يكون لهذا المبدأ الشريف القوى فعله كله ويستبدل به إجراءات وضعية فذلك ما هو في الواقع أظهر من أن ينكر . لكن الفيلسوف يجب عليه ألا يلتفت إلى ذلك إلا ليعيبه، وأن يخشى، إذا هو وقف، على جهة المحاباة، عند تفحص هذه الرذائل السياسية ، أن يتنكر للإنسانية ويشجع ضلالاتها .

من هذه النظريات المزعومة اثنتان تكادان لا تستحقان التفات الحكيم إلى حد أنهما على التحقيق هما اللتان تذهبان بالدول التي كان ينبغي مع ذلك أن تنهضا بها وتكفلا بقاءها . فالشرف ، كما يعنيه منتسكيو قد عجل بخراب المملكة الفرنسية : "فإن الوهم الذي يقوم بكل شخص وبكل ظرف" قد شارك في ترانح الروابط السياسية

وفى إفساد العلاقات الحقة بين الملك ورعاياه ، وقامت بغامة ملوكية مخفوفة بمعية مخلصه لكنها طاجرة ، بمنزل من الأمة التي لم تكن تعرفها والتي لم تلبث أن أصابتها بالضربة القاضية . الشرف "بماله من إشارات وامتياز" كان قد أوجد فراغا فسيحا حرالى الملك ، وهذا الجوا المفتعل ، الذى لم يكن لسائر الدولة به يدان ، لم يلبث أن خنق أولئك الذين كانوا يظنون أنفسهم ينتفسونه . وإذا كان الشرف مضبعة للوكيات فلا يكاد الخوف يكون أجدى منه على المستبد . لاشك فى أنه يفرضه على الأغيار فرضا لكنه يتأثر به هو نفسه وكثيرا ما وقع فى أحبولة مؤامرات شعوبه بل مؤامرات الأثريين عنده . ولم يك أرسطو ليخدع نفسه البتة حين كان يعلن ، وفاقا للتاريخ ، أن أقل الحكومات ثباتا حكومة الطغيان على رغم احتياطاته ومكايده . وأخيرا يبقى مبدأ الفضيلة فى الديمقراطية . هذا هو أدخل ما يكون فى باب الحق . غير أن منتسكيو كان يجب عليه أن يرى أن هذا المبدأ ما كان لينطبق على الديمقراطية فقط فإن الفضيلة السياسية ، أعنى حب المواطنين الحكومة التي تدبر شؤونهم ، هى الركن الضرورى لبقاء كل الحكومات بلا استثناء . تلك قاعدة كرها الساسة الإغريق بكل الصنيع ، حتى إن فولتير<sup>(١)</sup> بسلامة ذوقه قد أعلنها كما أعلنوها ، وهى تدين حتما ، واو على درجات مختلفة ، الاستبداد ، لأنه لا أحد يجب الظلم ، وتدين الشرف لأن قواعده الدقيقة كثيرا ما تناقض العقل الذى هو وحده خالق بأن يحبه الإنسان .

غير أن نظرية مبدأ الحكومات هذه التى هى فى ذاتها باطلة كان ينبغى فوق ذلك أن تحمل نتائج ليست أقل منها بطلانا . فقد كان أفلاطون وأرسطو يميلان للتربية أهمية ليس فيها من الغلو شيء . مهما كانت كبيرة . كذلك منتسكيو خصص كتابا من مؤلفه لهذا الموضوع الجوهرى . ولكن مذهبه قد جره إلى أن يضع بادئ بدء قاعدة هى أن قوانين التربية يجب أن تكون تابعة لمبدأ الحكومة ، ولم

(١) يقول منتسكيو فى رسالة إلى الأب جوسكو فى أغسطس سنة ١٧٥٢ : " أما فولتير فإنه أظن

من أن يسمنى " فالكلمة لازمة ولكنها ليست حقة وتثبت ذلك ملحوظات فولتير .

يتردد في أن يستتج من ذلك أن "هذه القوانين في حكومات الفرد ينبغي أن يكون موضوعاً الشرف، وفي الجمهوريات الفضيلة وفي الاستبداد الخوف". وفي الحق أن منتسكيو قد قال أقوالاً ملؤها الدقة والرشاقة على التربية في الملكية. وفوق ذلك أنصف تربية الفحولة التي فرضتها الدول القديمة على الأولاد. بل أحيانا، في إعجابه بإغريقيا وبرومة، لم يكن منصفاً نحو زمانه الذي على رأيه ما كاد يكون إلا "للنفوس الصغيرة". لكن أليس أنه غلط في موضوع التربية الشريف هذا، حين يصوغ في قالب مبادئ ضرورية ونافعة تلك الضروب من الإسراف الأعمى الذي يفسد التربية ويشوهها؟ ألم يكن لهلفسيوس الحق ألف مرة حينما يستغرب أن في روح القوانين "يُعلم ما يلزم أن يعمل لتثبيت ما هو شر". وأنه يستطيع أن يتصور "أن في مادة الحكومة والتربية توجد مسألة أخرى غير معرفة ما هو الأفضل لتحقيق سعادة الناس". وعند ما درج منتسكيو على هذا المتناقض وصل إلى أن يطرى حكومة الجزويت في باراجواي بأن جعلهم هم وغيلوم بن في مستوى لوقرغس. وقد يصل من هذا إلى أن يوصي بشيوعية الأموال التي اقترحها أفلاطون، والقضاء على التجارة مع الأجانب وعلى كل علاقة معهم، تلك مطاوعة عمياء للمتعلق. وإن المبادئ التي تدفع مثل هذا العقل إلى أمثال هذه نتائج باطلة أضلته إلى هذا المدى.

وهاك خطأ ليس بأقل خطرا وهو نتيجة الأخطاء السابقة يملأ الكتاب التالي كله، وهو أن القوانين التي يسنها الشارع في جميع المواد يجب أن تكون، كقوانين التربية، تابعة لمبدأ الحكومة. فالقوانين لأجل أنت يجوز تشريعها ينبغي أن تشعر في الجمهوريات بالفضيلة أي حب المساواة والكفاف، وفي الملكيات أن تتعلق بالشرف، "ابن النبل وأبيه" وأخيرا في الدول الاستبدادية وهي فيها مع ذلك غير كثيرة أن يمسك الرعايا أبدا على الرهوت. يعلق منتسكيو على كل هذا من الأهمية إلى حد أن اعتباراته فيما يتعلق بالاستبداد أطول مما اختص به الديمقراطية والملكية. ولما أنه لا يسع المرء في مثل هذا السبيل إلا العثا رفن ها هنا جاء

تصرّحه بأنه نصير بيع الوظائف بيع السلع . ولأجل أن يبرر هذا الخرق المحزن بلغ به الحال أن يؤثر رأى سويداس وأنستاس على رأى أفلاطون . يقول " لكن أفلاطون يتحدث عن جمهورية مؤسسة على الفضيلة ونحن نتكلم على ملوكية . وإذن ففى مثل هذه الحكومة متى دفع العوز والشره بطانة الملك إلى بيع الوظائف خلافا للقانون تجب المصادفة برعايا خير من اختيار الملك " . ومعلوم أى الوظائف يعنى منتسكيو بهذا القول . لم يكن الأمر قاصرا على وظائف الأعباء المالية بل يتعداها إلى وظائف القضاء ، ولقد حدا به العرف الجارى إلى أنه لا يتردد فى أن يقر هذا السحت الشنيع الذى يحترق وراءه ما هو أشنع منه . وفى هذا ينبغى الرجوع إلى المبادئ التى كان يضعها أرسطو حين كان يعيب بيع الوظائف فى قرطاجنة " طبعى أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم يجهدون فى أن يعوضوا على أنفسهم خسارتهم بواسطتها ما داموا قد وصلوا إلى السلطان بقوة المال . ومن السخف أن يفترض أن رجلا فقيرا لكنه شريف يريد أن يثرى ، وأن رجلا فاسدا الخلق اشترى وظيفة بمن ظال لا يريد أن يثرى " . فلقد كان فلاسفة الإغريق يعلمون من هذه النقطة الدقيقة أجل بكثير مما يعلم كاتب القرن الثامن عشر ، ولم يكن تحت أعينهم كثير من المظالم والمخزيات .

ضلالات أخرى تفيض من ينبوع عينه . ذلك أن منتسكيو يطالب ، ولو على استعحاء ، بإلغاء التعذيب ولا يحرّو أن يذهب إلى أبعد من هذا التصريح " إنه بطبعه غير ضرورى ما دام أن أمة متدنة جدا وهى الأمة الإنجليزية استطاعت أن تقضى عليه دون ضرر " . لكن لما أن القسوة فى العقوبات تناسب بالبداية الحكومة الاستبدادية التى مبدؤها هو الرهبة فقد شاء منتسكيو أن يبقى على التعذيب فى هذه الحكومة . إنه يحده لها مناسبا . بل يكاد يذهب إلى تبرير ما ارتكب الإغريق والرومان من الفظائع فى العيد ، غير أنه " يسمع صوت الطبع يصيح به " فيقف فى هذا السبيل المحزن حيث ساقه إليه تكلف مذهب باطل وحيث صوت الحكماء قبل صوت الطبع لم يكن استطاع أن يقفه .

وعلى إثر ذلك أيضا يضطر منتسكيو إذ يدرس الأسباب التي تفسد المبادئ المختلفة للحكومات إلى تقرير أن الحكومة الاستبدادية تفسد بأن تصير خيرا مما هي . لكنه يتفهم أمام هذا التناقض الذي لا يمكن تأييده فيقتصر على أن ينبه إلى أن مبدأ الحكومة الاستبدادية يميل دوما إلى أن يفسد . تناقض يكاد يكون صارخا أيضا . ومع ذلك فقد صرح بأن مبدأ أى حكومة هو ذلك الذي يسيرها ، وهالك مبدأ هذه الحكومة وهو على التحقيق ذلك الذي يقتلها !

وأخيرا فإن منتسكيو إذ ينكر لشواهد التاريخ وعلى الخصوص لشواهد التاريخ الروماني يقرر أن الجمهورية إنما تكون للدول الصغيرة المساحة ، والملوكية للدول ذات المساحة المتوسطة ، وأن الاستبداد وحده هو الخلق بإدارة إمبراطورية كبيرة . ويذكر دليلا على ذلك الصين التي كان لا يكاد يعرف من أمرها في زمانه إلا القليل والتي لا تزال نسيء معرفتها إلى اليوم ، كذلك كان ينكر شاهد الملوكية الإسبانية التي كان فيها الاستبداد أقل ضررا على التحقيق من التعصب الديني ومن الإفراط في الخرافات التي حق له أن يتهمها به .

ربما يكون مستظاعا أن ينبه أيضا في مؤلف منتسكيو على ضلالات أخر أوجت بها إليه تلك النظرية الباطلة نظرية مبدأ الحكومات . لكن أليس خيرا من ذلك أن نقبه إلى ما هو محل الإعجاب في روح القوانين ؟ فإن هذه المواد الخطيرة التي يسنها التشريع عند جميع الشعوب لم تك لتدرس بسعة من النظر وساطع من البيان بل بكثير من الرشاقة مثل ما صنع منتسكيو . بعد النظرية العامة للحكومات يعرض منتسكيو لحرب الدفاع والهجوم والحزبية الدستورية والمدنية والضرائب والمناخ والرق المدني والمترى والسياسي والموطن والأخلاق والتجارة والنقد والسكان والدين الخ ، وعلى كل هذه الموضوعات يسلم من النور أشعة لآلاءة وهو لا يستلهمها من العقل وحده كما يكون غيره يفعل بل يسائل عنها التاريخ يفسره بحصافة سامية ، وكان يعتمد في درسه على مقننى المصور جميعا وعلى أخلاق الشعوب جميعا وعلى شواهد المؤرخين أجمعين وأفكار الفلاسفة ، إن لم يكن يعرض كل ذلك بالضبط

للكامل فعل الأقل بنوع من التحمس ومن الفطنة لشذ ما تحمل على قراءته والتفكير في آرائه . وإن منتسكيو الذى قد دفع في " الرسائل الفارسية " انتقاده وحبه للشكليات إلى حد الجراءة هو كذلك مجتهد في مؤلفه الكبير وإن يك فيه أشد تحفظا وأرزن وقارا . ومع احترامه للدين ، وإن كان دائما في أمره محايدا يشهر بقوة بما ارتكبه الكنيسة من الجور ، فهو يبغي أن يحد من ثروات الكنيسة وينبذ إلى أخطار الرهبنة والأديرة وعدم فائدها . وإن حملته القلمية البليغة على محكة التنقيش وفضاعتها وعلى استرقاق الزنج لم يوهن من قوتها ما بها من التهم . ولقد أقام نفسه للعقل وللإنسانية ولما في فترة من القرن الثامن عشر حيث لم تكن بعد هذه المسائل النبيلة قد عاجلها من الكتاب إلا القليل ولم تكن قد صارت بنوع ما ضربا مما قد أجمعت عليه الفلسفة . إنه يكشف لفرنسا أهمية حقها الإقطاعي الذي كاد لا يكون مفهوما بل كان منسيا . يفرغ مساحة قوية على هذا الموضوع الذي يشغل بلا شك محلا في روح القوانين أوسع مما ينبغي لكنسه عظيم الفائدة للأمة . وإنه يسدى إليها خدمة أكبر إذ يفسر لها ميكانيكية حكومة هي جارة لها وإذ يهيئ صيغة لجميع التأملات الجذرية الخصبية لكل أولئك الذين كانوا حينئذ يتوقعون من الملكية الإصلاح السياسي . إن تحليل الدستور الإنجليزي على نحو ما صنع منتسكيو يمكن أن يظهر لنا الآن غير كاف وغير مضبوط . فإنه هو نفسه يناقض نظرياته ، وإن إحدى السلطات الثلاث التي كان الوفاق بينها ، على رأيه ، هو قاعدة الدستور الإنجليزي نفسها ، لم تكن تحمل في الواقع منه محلا ما : وهي السلطة القضائية . لكن على رغم هذه العيوب فإن هذا التحليل الذي هو جديد وقتئذ كان من شأنه أن يلفت العقول جميعا بأن جعل لجميع الآمال اتجاهها إجماعيا تقريبا . كان الزمان في صف منتسكيو . فرنسا لم تستنسخ الدستور الإنجليزي لكنها بطبيعة الأشياء استطاعت أن تؤسس حكومتها على مبادئ مشابهة له وإن تكن من عنصر لا شبه بينها وبينه . فإن ما بالدستور الإنجليزي مما يستحق الإعجاب هو شيء من اعتدال السلطان ، به من الحكمة ما يعطيه حرية العمل بأن انتزع منه جميع الإفراطات على التقريب ، وبه من العدالة



ما يرضى جميع المزايم المشروعة التي تتنازع إدارة المصالح الاجتماعية. غير أن منتسكيو كان مطواعا أكثر مما ينبغي لذوق الاستشكال وللشدوذ الذي أضله أكثر من مرة بأن زعم أن "الإنجليز قد أخذوا عن الجرمان فكرة حكومتهم وأن هذا النظام الجميل قد كان موجودا في الغابات" هذا الرأي الغريب قد فسد ولكنه كثيرا ما يتجدد بعد منتسكيو وفي ظل اسمه الكبير. وذلك لا يدفع عنه البطلان. فإن انجلترا ليست مدينة إلا لقوة بعض الظروف بسعادة أنها الأولى في أن بها شكل دستور سياسى فيه تألف كل العناصر الاجتماعية. وتوازن السلطات هذا هو حقا نتيجة التثور والتمدن إلى حد أن عقل الحكماء منذ الأزمان القديمة، وهو يتقدم دائما عقل الشعوب بمسافة طويلة، قد لمع هذا الحل العميق للنظرية الاجتماعية. ولو كان منتسكيو قد جود قراءة أفلاطون أكثر مما صنع لكان وسعه أن يسند إليه شرف هذا الاستكشاف على وجه أعدل من إسناده إلى المتوحشين أصحاب أرمنيوس.

وفي الحق إن أسلوب منتسكيو قد شاطر كثيرا في نجاحه، ومع ذلك يجد المرء فيه كثيرا من العيوب نبه إليها قولثير بذوق معصوم على أنه حاد الإعجاب به وإن كان ينقده. وإنما في الواقع لعيوب حقيقية. حق أن المزايا التي تفتديها ماطعة ولها الفضل على الخصوص في أن هذا الموضوع الجفاف كثيرا ما قرئ وكثيرا ما أمعن التفكير فيه. وإن كلمة مدام دي ديفند وإن تك لازعة هي مع ذلك حقة، فليس من قارئ ذكى إلا رددها وإلا صدمته هذه النكات التي كان يلزم أن تترك للسان أربك وهذا العمل اللغوى الذى يوشك ألا يناسب إلا معبد جنيد. قد يدكر أن منتسكيو كان يريد أن يضع كتابه تحت حماية الموز (إلهة الشعر) ولم يستطع أحد أصدقائه إلا مع الجهد أن يحمله على حذف دعائه إياها الذى كان يريد أن يفتح به السفر الثانى من روح القوانين. فقد كان المؤلف يظن أن "هذا الشذوذ يكون سببا لرواج مؤلف يلزم فيه أكثر من كل شيء آخر التفكير في صرف ملل القارئ بسبب طول المواد وثقلها". ومع ذلك بقيت آثار هذا الذوق الشاذ إذ يقرأ، لا بلا مفاجأة، في رأس الكتاب الثالث والعشرين



على السكان دماء ككريس إلى زهرة . لاشك في أن منتسكيو محق في أن يجعل ، إذا استطاع ، هذا الموضوع الجاف الذي كان يعالجه ، جذابا سهلا . خير أنه من حسن الذوق أن يضيف على هذه المواد الخطيرة من الزينة ما يلبسها ! نجح في ذلك أفلاطون . لكن منتسكيو لم يك يكتب حوارا . بل الإطار الذي التزمه لا يناسبه ما اتخذ من استباحات لا يستطيع الذوق السليم على الدوام أن يقارنه عليها . فإن أولى صفات الأسلوب وأشدّها لزوما له إنما هي أن يكون صالحا للوضوح . وقد وضع أرسطو لهذا نموذجا فاضلا ، وكان يمكن اقتفاء أثره مع نظرية من فسوته شيئا ما .

وإن هلفسيوس الذي كانت صداقته به تغلو في المخاوف كان يخشى أن يكون في نظر الأجيال المستقبلية "منتسكيو مجرّدا من لقب الحكيم والمقنن فلا يكون بعد إلا رجل قضاء نيلا ألعيا" وهذا الناقد التزيه كان يتوقع لمنتسكيو وللإنسانية التي كان يمكنه أن يخدمها بخير من ذلك . وفولتير وهو أشد نزاهة وأصدق قولا كان يصرح بأن هذا المؤلف "كان مؤلف رجل سياسة وفيلسوف وألمى ومواطن" . وفي أيامنا لا يقرأ "روح القوانين" على قدر ما ينبغي ، ومع ذلك فإن مجد منتسكيو لم يفقد شيئا من لآلئه . لاشك في أن كتابه ليس بعد "مجموعة قوانين للعقل والحرية" كما كان يعلنه بطريق فرني . ومنذ سنة ٨٩ نحن نعلم أحسن من ذي قبل ماذا تقتضى الحرية والعقل ؟ فقد علمتنا الثورة من حقوقنا أكثر مما كان منتسكيو بل فولتير يحصران أن يقوله بل أن يفكر فيه . لكن على الرغم من فتوحاتنا جمعاء ومن تقدّمنا لا يزال المحل الذي تبوّاه روح القوانين منذ قرن كامل مشغولا به وحده . وليجد المرء شيئا أكبر منه ينبغي أن يصعد إلى أزمان أرسطو وأفلاطون . غير أن الينايع العتيقة مهما غزرت لا تزار إلا في النادر لأنه يلزم لتذوقها ألا يخول فضول العقل إلا القليل وأن يؤتى العقل كثيرا ، أى أن يهتم بما قد كان أقل من أن يهتم بما يجب أن يكون ، وأن تؤثر الدراسة الهادئة للعدل على المشهد الصاخب للتاريخ . وإن لدى منتسكيو ، ليبصرنا ويرضيها ، اثنين وعشرين قرنا من التجربة فوق ذلك والإمبراطورية الرومانية بأسرها والمسيحية وإغارة المتوحشين وجريدة الحوادث لجميع الأمم الحديثة .

إنه يعرف ويجعلنا نعرف من الأشياء أكثر من أفلاطون وأرسطو. فهل كان يعرفهما حق المعرفة؟ هذا ما يجوز الشك فيه أو بعبارة أحسن إنه مهما كان علمه لا يزال يستطيع أن يتعلم في مدرسة هذين الأستاذين التي لم يمارسها قدر الكفاية مع أنه مارسها كثيرا . فالذي ينقصه على الخصوص والذي يقيم مجد السياسة الأفلاطونية وعظمتها هو مثال الكمال . إنه قد غلبت عليه عجالة عصره في أوهامه وبجاوزته الحدود المقبولة . إن "مثال الكمال" كما كان يقوله له هلفسيوس في نصيحته المخلصية الحكيمة "لا يزيد في الحق على أن يسلي معاصرينا بل هو يعلم الشبيبة ويخدم الأجيال المستقبلية" . وكان خليقا بمتسكيو أن يستشعر مستقبلا كان قريبا جدا ، وما كان عزيزا على صقريته أن تستروح أنه يتقدم الجمعية التأسيسية وإعلان حقوق الإنسان بأربعين سنة .

أفلاطون وأرسطو ومتسكيو أولئك هم الثلاثة الكتاب الخالدون الذين يشرف بهم العلم السياسي . غير أنه إذا لم يكن البتة غيرهم من يمكن وضعهم في صفهم من حيث البسطة ومن حيث التعمق فإنه ينبغي مع ذلك أن يذكر آحاد ليسوا بقليل الأهمية مهما يكن مستواهم أخط من المستوى السابق فيما يظهر . أولئك هم رجال دولة ومؤرخون وفلاسفة من الطبقة الثانية قبلوا نظريات أساتذة العلم وشرحوها . ففي الزمن القديم ينبغي الوقوف خصوصا على فولوبيوس وشيشرون .

ليس فولوبيوس على التحقيق كاتباً سياسياً . بل هو رجل حرب ومؤرخ ، عاش بعد أرسطو بقرن ونصف قرن تقريباً وشهد خراب إغريقيا التي دافع عنها بوطنية حكيمة ما أجدت عليها . وهو يشهد على الخصوص المشهد الهائل للدولة الرومانية التي بعد أن انتصرت على قرطاجنة تقدمت بخطا واسعة وبلا خطر مدتد نحو السيادة العالمية ، ولأجل أن يفهم عنه قرنه وما يليه سر هذه الأحداث المروعة عول على أن يقص عقيبات الحوادث التي في مدة خمسين سنة من الحرب البونيقية الثانية

إلى سقوط مملكة مقدونيا قد مهدت للشعب الروماني ملك الدنيا . إنه يقيم أعواما طوالا في رومة نفيها مرتبطا ارتباطا أكيدا بآل إسقيفيون الذين كان يعلم أولادهم فن الحرب وفن السياسة ، ويزور الأقاليم الرئيسة في الدنيا المتمدة ، مصر وإفريقية وإسبانيا والغال ، ويعرف أيضا المسرح الذي ستسلط عليه الدولة الرومانية التي تكفل لها قواها الدافعة النصر الذي لا مفتر منه . وحينما كان يكتب فولو بيوس كان يسترشد بتجربته في حياة ملأى بالأعمال قد ابتلته الحوادث فيها بأشد أنواع البلاء . فقد باشر بنفسه الحرب وشهدها زمانا طويلا وقد أفاد عقله الذي هو نقاد عميق بالطبع من عشرته المتصلة لرجال أولى شهرة ونفوذ . من أجل ذلك لم يك ليقتنع بقصص الحوادث بل هو يستنتج منها تعاليم مفيدة ويصرح في بداية قصصه أن التاريخ هو المدرسة الحقة للسياسة . فانظر كيف أنه إذ بلغ الكتاب السادس يقطع قصصه ليصعد إلى علة ذلك النجاح العجيب ويتلمس في دستور رومة مرتلك الانتصارات العكسيرة .

حل هذا الدستور بوصفه سياسيا وجنديا ، وهذا التحليل المملوء بالحصافة جدير بالاعتبار لذاته أولا ولأنه كان الموحى إلى ميكافلي وبوسوى ومنتسكيو ، فولو بيوس الذي جود مشاهدة ما كان يقصه لتطرق الشك إلى استطاعة تلك العقول الكبيرة أن تنفذ هكذا بعيدا في خفايا العظمة الرومانية ، فالفضل لإمامهم الذي فهموه حق الفهم وعرفوا أن يستنتجوا منه دروسا لا ينضب معينها .

غير أن تحليل فولو بيوس هذا لا يهم التاريخ فحسب بل العلم السياسي ينبغي أن يلقي عليه نظره . فإلى العلم مرجع المبادئ التي استنار بها المؤرخ والتي تبين تقدما وتغيرا حقيقين بلغت النظر . لم يقتصر فولو بيوس على أن يمدح دستور رومة بل أعلن أنه أكمل كل ما كان من الدساتير لأنه هو الذي جعل لشعبه أوسع سلطان وأبقاء . فالفرس واللقدمونيون والمقدونيون على رغم امتداد سلطانهم وبطولتهم وشجاعتهم لا يمكن أن يوازنوا بالرومان الذين سحقوا العالم لأنفسهم . ولكن ما العلة في فضل هذا الدستور الروماني ؟ علة واحدة : هي أنه قد جمع وأحكم التأليف

بين جميع المبادئ التي اقتضت كل واحدة من الحكومات الأخرى على تطبيق مبدأ واحد منها بعينه . فقد أحكم فيه مزج الملكية والأرستقراطية والديمقراطية إلى حد أنه يستحيل القول بأن هذه الدولة ملكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية . فالقناصل ومجلس الشيوخ والشعب كل له نصيب مفروض في شؤون الدولة ، والتوازن المحكم بين هذه القوى الثلاث هو الذي جعل للإمبراطورية ثباتها وعظمتها . على أنه ليس إلى رومة نفسها يرجع فضل هذا النظام الذي صدر عن علم وأجدى عليها في البقاء والذي عزاه فولوبيوس إليها بل إن لوقرغس هو أول من استكشفه وطبقه . فإن هذا الرجل العظيم قد وضع دستوراً مختلطاً لأنه اقتنع بحكمته وتجارب الماضي بأن " كل شكل بسيط يستند إلى مبدأ واحد لا يقدر له البقاء لأنه لا يلبث أن يسقط بما فيه من نقص " . ( فولوبيوس ك ٦ ب ١٠ من ترجمة بوشو ) وعلى ذلك كان فولوبيوس نصيراً للدساتير المختلطة كما قد فعل أفلاطون من قبل إذ يطلب هذا المبدأ الجوهرى إلى علم الأخلاق أكثر مما يطلبه إلى دروس التاريخ أو إلى جمهورية إسبرطة . وحينئذ فقد كان ، قبل فولوبيوس ، لوقرغس بوصفه مقنناً وأفلاطون وأرسطو بوصفهما أخلاقيين وفيلسوفين كانوا يطبقون أو يوصون بهذا التعادل الحكيم للسلطان . وبعد ذلك كان شيشرون صدى فولوبيوس وأفلاطون وأرسطو ، حتى ميكافلى نفسه آثر أن ينحاز إلى رأيهم . واليوم بفضل كثير من النصائح وبفضل مجرى العمل في الحكومات النيابية قد أقيمت الدساتير البسيطة حيث الأنظمة الخيالية الخطرة التي لا يمكن تطبيقها ، في زاوية الإهمال .

ولكن فولوبيوس إذ ينوه على غرار ماتصنع الشعوب وما توحى أفكار الحكماء بالأناليف العلمى للدستور الرومانى يعتقد أنه يتخذ في السياسة النمط الوحيد الذى يناسب تطبيقه . قد يقال إنه لا يريد أن يدين بشيء للعقل وأنه يستمد العلم كله من مشاهدة الحوادث . فإذا كان في بعض الأحيان قد وازن بين إمبراطورية الفرس وممالك إسبرته ومقدونيا وبين جمهورية رومة فذلك بأن هذه الدول ، وإن كانت منحطة جداً ، قد عاشت مثلها عيشة واقعية وقوية . غير أنه يلوم نفسه على أنه

وقف بنظره لحظة على هذه الجمهورية المثالية التي اقترحها أفلاطون. "إن التجربة لم تثبت حقيقة قيمتها. إقامة الموازنة بين هذه الجمهورية، كما قد كانت إلى الآن في الكتب، وبين جمهوريات رومة ولقدمونيا أو قرطاجنة تشبه خطأ المثال الذي يعادل بين تماثيل وبين رجال أحياء، ولو كانت التماثيل، من حيث الفن، مشارا للإعجاب من كل وجه. إن الموازنة بين شيء غير حي وبين كائنات تتنفس لا يمكن أن تكون إلا فاسدة وفي غير موضعها" (فولو بيوس ص ٥٢٨ من المرجع السابق).

على هذا لا يرى فولو بيوس ما يدين به العلم السياسي لأفلاطون. فإنه وقد اصطدم ببعض أخطاء بينة نسي كل الحقائق العملية التي استكشفها أفلاطون أو أقام عليها الدليل. فيرفض أول وهلة النمط العقلي ليستعوض عنه على وجه الاختصاص بالنمط التاريخي الذي استخدمه من قبل أرسطو لكن يتحفظ أكثر. هذا المثال سيكون خطرا. ومنذ زمان فولو بيوس يقتصب التاريخ في الأغلب من الأمر مكانا ليس له البتة. فالسياسة متصورة على هذا الوضع تصير ضربا من التجريبي الذي لن يكون له من قاعدة سوى التباح والظفر. ويختفى من نظرياتها علم الأخلاق ولا يكون العدل بعد أكثر من كلمة جوفاء، ومن ثم يستطيع ميكافلي يوما ما، مطمئن الضمير وتحت إملاء الحوادث، أن يرسم من أميره صورة شنعاء.

هذا النمط الجديد هو من عمل رجل عمل، من عمل مؤرخ لم يستهن منذ البداية كل النتائج وكان من شأنه أن يرفضها لأنه مترمت أو أقل اتفاقا مع منطقته من مقلديه.

على أن فولو بيوس لم يكن أعمى في حماسته، إنه يعلم حق العلم أن "كل ما في هذه الدنيا محل للتغير وللوت". إنه يعلم أن القانون الذي لا يحيد عنه يسير الحكومات كما يسير الأفراد و"الدائرة التي فيها تدور الدساتير" وعلى رأيه كان دستور رومة قد بلغ كماله حتى في عهد أنيبال. والنضج لا يلبث أن يعقبه "الاضمحلال الذي سيبتدئ بشهوة التسلط وبحقد أولئك الذين يكونون خارج الحكم ثم بتبذير الأفراد وتكبرهم". (فولو بيوس. المرجع السابق ص ٥٣٦). لا يجرؤ فولو بيوس أن يطبق مباشرة هذه التكهات المحزنة التي لا يحصى عنها على مدينة آل إسقيفيون، بل ربما



ينحشى أن يجرح شعور أصدقائه . غير أن التاريخ الذى لا يعرف الرحمة فى تعاليمه يعلمه أن ديمقراطية فاسدة تولد بالضرورة الطغيان وماذا عسى ألا يقال فى هذا التنبؤ حين يسمع الناس فولوبويس يصرح بهذه التكهنات المحزنة : "عصابات تتكون ولا يكون بعد إلا عداوات وإهدارات وتقسيم أرض إلى أن تجد العامة ، فى غمرة أحقادها وغيظها ، سيدا تفضمه على رأس المملكة ؟" (المرجع السابق ص ٤٩٥) كان فولوبويس يكتب قبل سيللا بأربعين سنة تقريبا وقبل قيصر بستين فلم يخدع عن المصير المستقبل لذلك الدستور الذى كان يغلو فى الإعجاب به . لكن لم يقل فى نفسه ، ولو أن أفلاطون كان يمكن أن يعلمه إياه ، إن الحرب وهى ينبوع كبير من القوة وكثير من الفساد ، ليست هى الغرض الذى يجب أن ترمى الدولة إليه ، وأن هذا المبدأ المشؤوم سيكفر عما قريب عن الرومانيين الانتصارات والثروات التى أصابوها من ورائه .

وعلى هذا فلفولوبويس نظرية فاضلة ، ثبت دعائمها مثل كبير ، وهى نظرية الدساتير المختلطة ونمط خطر لم يخترعه ألبته ولكنه استخدمه على قدر الحاجة دون أن يحمله على الإفراطات التى سوف يندفع إليها آخرون .

لقد أمكن أن يكون شيشرون بسبب تضافر غريب للظروف تلميذا لفولوبويس ولأرسطو ولأفلاطون معجبا بهم معا ، يستعير من الثلاثة مبادئه ونظرياته وفكرة توافقه وعنوانها وأحيانا يستعير منهم مقطوعات بتمامها . لكنه لم يستر هذه الاستعارات وكذلك لا يتجاهلها كما وقع لبعض الكتاب السياسيين ، فهو يذكر غالباً أسلافه بعبارات الشاء التى تبرز تأثيره خطاهم . فأخذ عن فولوبويس إعجابه بدستور رومة ، ويبدو هذا القنصل المشيع بروح الوطنية الصادقة من الحدة فى تحمسه أشد من المؤرخ الميغالوبى الوقور . وعلى غرارته يرفض جمهورية أفلاطون الخيالية التى هو مقتنع مع ذلك بجهاها بل بفائدتها أكثر مما كان من ذلك الذى هو رجل الحرب . فهو كمثل يجانب البحث عن أحسن شكل للحكومة ويجعل الدستور الرومانى نموذجا حقيقيا وكاملا يبنى أن تقاس عليه كل الدساتير . كذلك كان نصيرا للدساتير المختلفة

ورأيه كراى فولوبيوس فى أن رومة إذا كانت قوية رغدة العيش فذلك لأنها عرفت أن تعادل بين السلطات وتحكم الموازنة بينها وتجعل نصيبا عادلا لكل من المبادئ الثلاثة التى كان أفراد أحدها بالتطبيق مهلكة لكثير من الدول الأخرى . فالملوكية والأرستقراطية والديمقراطية تعيش معا فى الدستور الرومانى الذى كفل للواطنين المساواة والحزبية جميعا . ولم يعجب شيشرون بالنظام السياسى لرومة لحسب بل هو معجب أيضا بقوانينها التى يقترح على جميع الشعوب الأخرى أن تقلدها وترعى حرمتها . ولا عجب فى أن يفتنى شيشرون عن كذب آثار فولوبيوس ، فإن المحاور الأول فى جمهوريته هو إسقيفيون الأفريق الثانى تلميذ ذلك القائد الإغريقى ، وترى الروح التاريخى لفولوبيوس ظاهرا فى الحديث الذى أثاره ليلوس عن صديقه العظيم . ومع ذلك فإن إسقيفيون يظن أنه لا يتكلم إلا كما يتكلم رومانى لأن ذلك العالم الأجنبى الذى يحصل شيشرون نظرياته كان يجسد الكلام على رومة كما لو كان أحد أبنائها .

ولقد كان شيشرون يعترف أن له بجانب فولوبيوس ملهما أقوى وأعمق وهو أفلاطون . فإنه بديا قد استعار منه عنوان كتابيه الرئيسين فى السياسة : الجمهورية والقوانين ، بل استعار منه أيضا صورتها . وتدل محاوراته ، مصبوبة فى لغة ليست فلسفية ، لا على أنه منافس بل أحيانا على أنه مقلد موفق لرشاقة احتفظ تلميذ سقراط بأسرارها . بل أكثر من ذلك استعار منه كل نظرياته الجوهرية على طبيعة السلطان الاجتماعى وعلى الفرض الذى يرمى إليه هذا السلطان . وأطرى مبدأ العدل إطرأ خليقا بأفلاطون . وهذه الدراسات الشريفة ، التى أنشأتها إغريقا من قبل بثلاثة قرون ، على ترتيب الجمعيات ومصيرها ، قد صارت حينئذ لأول مرة معروفة فى رومة ومقدرة فيها برفع قيمتها . فكان مجسد شيشرون أنه أشاعها بأن ألبسها من أسلوبه فاستفادت تلك الدراسات من رعايته فى العالم الرومانى وفى القرون الوسطى ولولاه لصعبت معرفتها وتذوقها . على أن شيشرون لم يتخذ لنفسه مركز المخترع بل اقتصر تواضعه على أن يكون هو مترجم أفكار غيره . فكان

محلّه في تاريخ العلم السياسي كما هو في منائر الفلسفة محل مترجم ذكي أمين .  
وفي الحق أنّ العبقرية الرومانية لم تزد على أن تكون على العموم كذلك .  
فحينما يكون المرء أمام أرسطو وأفلاطون فأحسن ما يصنع هو أن يحصلهما  
ما دام لا يستطيع أن يفوقهما . وحينئذ فليست مؤلفات شيشرون أصيلة ،  
إنها ثمينة للغاية في تاريخ الفلسفة وفي تاريخ القانون الروماني . وليست على هذا  
القدر فيما يتعلق بالعلم السياسي الذي عالجته وإن لم تكن زادت عليه . فإن الفكرة  
الرئيسية للجمهورية ولل قانون هي من فولوبيوس ، وطرانز الانشاء هو لأفلاطون  
وجميع التفاصيل تقريبا هي من أفلاطون وأرسطو وفولوبيوس ، والأسلوب وحده  
لشيشرون بما فيه من المحسنات التي تميزه وتجعل منه كاتباً من أسرة أفلاطون  
وفولتير معا .

من شيشرون الى ميكافلي لا بد من اجتياز خمسة عشر قرناً تقريبا دون أن يلقى  
مؤلف واحد . فإن القرون الوسطى كانت لا تدرس المؤلفات السياسية لأفلاطون  
وأرسطو إلا قليلا لأنها توشك ألا تنفع بها . ونادر ما كان يفكر في القوانين الأساسية  
للجتمعات في تلك العهود عهود الفوضى الاجتماعية . غير أن النظريات التي كانت  
تظهر وقتئذ في قلة قليلة من العدد كلها مستعارة من السياسة الإغريقية أو منتسبة  
إليها . فإن الكتاب المنسوب كذبا الى القديس توماس (de Regimine principum)  
و "مسائل بوريدان على سياسة أرسطو" هما كل ما يمكن الاستشهاد به هنا  
ففيهما أحيانا أفكار جريئة في الحزبية السياسية لا تفوقها أفكار زماننا . إنها أصداء  
الحزبية اليونانية والرومانية تغمض السلطات أعينها فيها لأنها لا تجر البتة الى نتيجة ما .  
لكن العلم السياسي يجد أيضا حاضرا جديدا وأصيلا بميكافلي في آخر القرن الخامس عشر  
وأول القرن السادس عشر . كانت إيطاليا هي مقرة لأنها الأرض التي كانت  
تحيا فيها تقاليد السياسة الرومانية وإن لقيت فيها فسادا عظيما من جانب البابوات  
ومن جانب الأمراء الصغار الذين كانوا منذ دهر طويل يتسلطون على هذه  
البقعة ويوسعونها إفسادا .



لقد قيل كل شيء في سياسة ميكافلي البغيضة وصار اسمها وحده ضربا من الخزي عند رجال الدولة حتى أفسدهم سلوكا . ولم يكن الأخلاقيون وحدهم هم الذين يزرون عليها بل الملوك الذين يدعى أنها قد ألقت لهم قد نبذوها نبذا . وشرف فريدريك الثاني نفسه بأن فندها أشد من كل أحد سواء . وإنما لتستحق هذا المقت الإجماعي ومن المحال على المرء أن يقرأها متى تفتن في قراءة كتاب الأمير . ففكر المؤلف واضح جدا وإن اختلفت في أمره التفسير . إنما هي نصائح يسديها إلى لورنزو دي مديتشى ويقدم له قواعد "الأمير" أنضج ثمرة جناها من تجربته الخاصة ومن دراساته التاريخية لأشهر الرجال . وميكافلي نفسه هو الذى يقول ذلك في كلمة الإهداء ولا سبيل للخلاف إلا تصديقه ، فليس الأمر لهوا عقليا كما قد افترض أحيانا ، بل هو دراسة جدية عميقة وملؤها حصافة نادرة وإن يكن الفسوق عن الأدب واضحا فيها . ويظهر أن ميكافلي قد فقد كل تمييز بين الخير والشر : فهو يوصى بالحناية في كل صورها بهدوء الدم البارد . ويتخذ عادة نماذجه من أولئك الذين يعلن الرأى العام فزعه منهم باعتبارهم أغوالا : إنما هو سيزار بورجيا ، وإنما هو أبوه الفاسق إسكندر السادس ، صنائعهما الذين صاروا ضحاياهما مثل راميرو ، وأوليقيرتو . وإنما هو في العهد القديم أغا توكل ، كل أولئك أشقياء كسوا دما ولوثوا بفظائع الغدر أو الفواحش الأشد منها شناعة . وإذا اتفق أن يوجه ميكافلي إليهم بعض اللوم فيوشك أن يكون ذلك لا على الآثام بل على زلات السلوك ، على هفوات كان هذا العقل الكبير يقيم لها من الوزن ما هو أدخل في باب الهزؤ . فعند ما يتكلم على الدوق دى قلنتنوا يقول بصريح العبارة : "لا أستطيع أن أعيب عليه أى نقص بل هو يستحق أن يتخذ ، كما قد فعلت ، مثالا لجميع أولئك الذين لم يعد طالعهم أو لأسلحة غيرهم ، قد بلغوا عرش الإمارة بطموح عظيم ومشروعات أعظم" تلك هي جنائيات سيزار برجيا كلها التى حكم بأنها خليقة بالتعظيم . غير أنه قد أخطأ في حياته خطأ واحدا ! هو أنه ترك جول الثانى يصعد العرش البابوى ولم يصدر أمرا بحرقه . ليس ميكافلي هو الذى وجد هذا المثل البغيض بل اخترع من بعده : "هذا أكثر

من جنابة، هذا خطأ“ لكن يرى أن الصيغة إن لم تك من عنده بالضبط. فان الفكرة فكرته وهي فكرة بشعة. بعد أن درس ميكافلي الدويلات المختلفة وحال الجيوش يرسم مصورا للفضائل التي ينبغي أن يتصف بها الأمير، ويقيس بمقياس غاية في الضبط ماهو السخاء والتبذير والقسوة والرحمة وحسن النية والمكر، ويقر الكذب بلا أدنى تردد والفساد والسم والاغتيال كلها كانت هذه الوسائل العنيفة نافعة. والغرض الوحيد هو البقاء في السلطان بأي ثمن كان وإن النجاح ليبرر كل انتهاك للمهرمات. وإذا كان ميكافلي يهدر التملق فذلك لأنه خطر بستر حقيقة الحال من الشؤون، لالأنه يكذب بل لأنه يعمى ويوشك أن يهلك. ولأجل أن توصف هذه السياسة بكلمة واحدة يقال إنها العبقريّة انصرفت إلى الشر.

أمران يدهش المرء لهما في ميكافلي، أنه استطاع أن يقف ملكات نادرة كملكاته على نظريات بغيضة كنظرياته، وأن عقلا يحسب نفسه وضعيا استطاع أن يتعلل بمثل هذه الأوهام الفارغة، كأن التاريخ لم يعلمه شيئا قط لا هو ولا الضمير. فلم يفد من مثل قطاع الطريق هؤلاء الذين سمدوا لحظة وعما قليل لحقهم العقاب العادل. هو لا يرى أن السعادة القائمة على الخيانة هي أقرب الأشياء زوالا، وأن النجاح الذي يزعم أنه يضحى له بكل شيء، بالإنسانية، بالفضيلة، بالدين، لا يشتري بهذا الثمن. هذه السياسة هي حينئذ من السخف بقدر ما هي عليه من البشاعة، ويمكن الاعتقاد بأن ميكافلي حين يصدع بها تعروه تلك اللوثة وذلك السكر الذي يقترن بالجنابة دائما. على أنه لا يرى من هو هذا الذي يمكن أن تنفعه هذه التعاليم. فليس بالأشرار حاجة إلى أن يعلموا، فشهواتهم الجاحات وفرص الإمكان هي معلومهم معدومو النظر. وليس ميكافلي في ظاهر الأمر هو الذي كوّن الفلنتنوا. قال روسو في بعض مقالاته في الإشكال عند ما كان يحصل معنى لباكون: إن “الأمير” كان ينبغي أن يكون كتاب الجمهوريين (عقد الاجتماع ك ٣ ب ٦) وإن أصدقاء الحرية لم يكونوا لينظروا هذا الكتاب ليغضوا الطغاة ويعاقبهم. فلم يعن “الأمير” على خلاص إيطاليا على رغم أمنيته الوطنية.

والرجال الذين يكون لهذا الكتاب أن يتوجه إليهم ويرضيه هم الأشرار الذين يصفهم والذين لا يحسبون أنفسهم جديرين بدراسة ولا بإعجاب .

ليس معنى هذا أن "الأمير" لا يحوى إلا هذا السم الزعاف . كلا ، فإن عقلا حكيما وحازما يستطيع أن يفيد منه كثيرا ، يتعلم منه كل ما تقتضى الشؤون من النشاط والعناية والإصرار وكل ما تستطيع إرادة الإنسان أن تعارض به صروف القدر . فلا يلزم مع ذلك إلا إبدال الفرض : ضع الخير مكان النجاح فيصبح مدد كثير من نصائح ميكافلى صوابا ونافعا . فإنه هو نفسه كان ذا دربة بصيرة بالشؤون ، ولما أنه لم يكن قط أميرا كان تبريره الإثم أقل من المزايا التى تجعل الرجل بحق رجلا دولة .

عند ما يمضى المرء من "الأمير" إلى مقالاته على عاشورات تيتوس لو بوس يشعر بيسر فى التنفس ، يترك سياسة القتلة والغادرين إلى سياسة أكبر شعوب الأرض . ولو أن طريقة ميكافلى لم تتغير ولو أن المبادئ توشك أن تكون هى بذاتها فإن الأثر العام لذلك الكتاب مختلف جدا . ولا عناء فى فهم ذلك : ففى كان الأمر بصدد نجاة رومة ، المدينة الخالدة ، أمكن أن تكون جوامع الكلم فى مجلس الشيوخ أحيانا ككلمات الأمراء الصغار الذين كان يصنع لنا منهم ميكافلى أشنع الصور . كانت عظمة الغرض وجلاله يبران إلى حد ما الوسائل المناقضة لأدب السلوك فى أعين أولئك الذين كانوا يستخدمونها . فيمكن أن يقال عند القناصل والدكتاتوريين "سلام الشعب يهو القانون" ولكن هذا لا يمكن أن يقال على سيزار برچيا . لا شك فى أنه لا يسمح لأحد بانتهاك قوانين الأدب ولو كان ذلك لأجل سلامة أمة . فأولى من فقدان مبدأ أن تترك المستعمرات تهلك . غير أن الوطنية تقيم عذرا لكثير من الضلالات وكثير من الجنايات عند القضاة العامين ، على ضد ذلك أثر الفرد ومنفعته لم تكونا أبدا إلا عللا سافلة لأنه ليس ممكنا ، على رغم ما يرى ميكافلى ، أن يكون للره أعراض نبيلة حينما لا يكون الأمر إلا بصدد ذاته .

لميكافلى فضلان كبيران فى "المقالات"، فبدىا تبرز فيها فى أمر مواد الحكومة على حسب ما تقدم الحوادث، النتائج الطيبة لتجربته الشخصية ونظرات عبقريته فى تصرف الشؤون. ونظرا إلى أن قرارات مجلس الشيوخ والشعب الرومانى فى كثير من الأمر توحى بها إحساسات المروءة، ونظرا إلى جسامه الحوادث، كان ميكافلى يضع نفسه بلا عناء فى المستوى السامى للبطولة والفضيلة والحكمة ولا يدع ذلك الأصل المحزن الذى انتزع من سيامة زمانه يظهر إلا من بعد بعيد، وثانيا يفسر حوافز الدولة الرومانية والمعنى الحقيقى للحوادث التاريخية بمحاصرة عزت عن الشبيه، إنه يدين بجزء منها من غير شك إلى فولوبيوس الذى هو أول من ألقى بنظراته العميقة فى حنايا ذلك البناء العجيب، لكن فولوبيوس إن يكن هو مخترع هذا النمط فإنه لم يطبقه فى كل امتداداته فان مصائر رومة لم تكن بعد قد تمت حين كان يكتب فولوبيوس؛ ولو أنه كان يتوقع الاضمحلال القريب فلم يك أمامه إلا مشهد الظفر ولم يك أمامه مشهد السقوط الذى كان يتوقعه. لقد كان ميكافلى على علم تام بالحوادث استخرج منه أنفس الدروس، فإن التاريخ مفهوما على الوجه الذى كان يفهمه به مدرسة سيامة تكاد تكون معصومة إذا كان الطهر الأدبى للعقل الذى يدرسه مساويا لنفوذ البصر الذى يشاهده. فلم يكن على منتسكيو أن يفعل كبير شئ بعد سلفيه. فإن تقديراته لعظمة الرومان واضمحلالهم هى ملخص وشرح معنا لفولو بيوس وميكافلى. فتح فولوبيوس الطريق فأوسعه ميكافلى كثيرا بأن اتخذ "عاشورات تيتوس لويوس" نموذجا له. فلم يكن على منتسكيو بعد إلا أن يتبعهما كليهما بأن يطبق، مع تخرج فى النمط وفى الترتيب، على تاريخ رومة كله النظرات التى كان هذا يقصرها على الحرب الثانية مع قرطاجنة وكان ذاك يقصرها على رأى تيتوس لويوس، على القرون الأولى للجمهورية.

لا شك فى أن ميكافلى وقد استوحى قواعد مجلس الشيوخ الرومانى قد أظهر أنه مستقل جدا فى أمر الديانة: فهو يعالجها كما يعالجها رجل سياسى فحسب ولا يتردد فى أن يخضع السلطة الروحية للسلطة الزمنية. ولم يكن لهذه المسئلة من الخطر

عند الفلاسفة الأقدمين ما لها من الخطر في الأزمان الحديثة . فلم يحفل الفلاسفة القدماء بتنازع هاتين السلطتين لأن ذلك لم يوجد قط في الدولة . فاخضعت القرون الوسطى بمشهد هذا الانقسام الفظيع الذي يرتبط مع ذلك بأسباب ما أعمق غورها . لكن في آخر القرن الخامس عشر كان من النادر أن تكون هناك عقول مستتيرة في هذه النقطة تضاهي في استنارتها عقل ميكافلي ، فهو من أوائل من انحازوا إلى السطة السياسية وأيدوا الحق في حل هذه المسئلة . ولم تخضع الكنيسة في أمره بل كان مؤرخ فلورنسا من أبغض أعدائها إليها وأهيبهم عندها . زد على هذا أن ميكافلي كان يمزو إلى البابوية تفرق إيطاليا الذي أضربها ضررا بليغا . فإن البابوية ، على رأيه ، هي التي أسلمت الوطن المشترك إلى إغارة الأجنبي ، ولم يك لوم هذا الوطني إلا حقا مرأ ، وكان يظهر استقلاله في الرأي وقتئذ الحاد ومسبة . ومن هنا كانت النائم التي لم تنقطع الكنيسة عن إلصاقها بذكرى ذلك الذي صدق حكمه عليها ولا مالم لوم الحزب المخوف جانبه .

إن ما هو مثار للإعجاب في ميكافلي بلا قيس هو أسلوبه . إن مقالاته على " العاشورات " لم تكن في الحق مؤلفا حسن التأليف جدا فإنها قليلة النظام والنمط العلمي . و " الأمير " عينه ولو أنه أحسن نظما ليس بمنجاة من كل نقد : لكن إذا كان المجموع ليس مما لا شين به فإن التفاصيل قد بلغت درجة الكمال . لكل من أفلاطون وأرسطو ومنتسكيو وفولو بيوس وشيشرون طريقتة وعظمته . ولكن لأسلوب كل منهم عيوبه : فأسلوب أفلاطون مع أنه معدوم النظير لا يمكن أن يكون صورة للعلم . وأسلوب أرسطو تعليمي فوق ما ينبغي . وأسلوب منتسكيو براق أشد مما ينبغي وليس عليه دائما مسحة الرزانة . وفولو بيوس له في غالب أمره جفاء الإمرة بل جفاف التكلف . وأسلوب شيشرون أدبي ورشيق أكثر مما ينبغي . أما ميكافلي فله وحده الأسلوب الحق للسياسة والشئون العامة جمع بين البساطة والإحكام والبيان والإيجاز والحركة . إنه أشد احتفالا بالأشياء منه

بالألفاظ . ورجل الدولة لا يستطيع أن يتخذ أسلوبا خيرا منه . فبإدائه لا تساوى شيئا لكن الأسلوب الذى تلبسه حسن جميل .

وإن ما ينقص ميكافلى على الخصوص هو تلك المعانى العامة ، إنه يهدرها ليس فى النظريات التى لا يكاد يهتم بها فحسب بل على الخصوص فى العمل ، يبنى فى رجل الدولة الذكى حقا أن يستلهم الظروف ، ولما أنه يرى دائما فى التاريخ النتائج أعيانها تنتج من وسائل متخالفة جدّ التخالف فهو يرفض كل القواعد الحامدة باعتبارها خطيرة . فهذا السلوك وهذا السلوك الآخر كلاهما حسن عنده وإنه ليقم الدليل بالمثل القارع لإسقيفيون وأنيبال على أن الكيوف الأشدّ تضادا يمكن أن تأتى بـ نتائج متماثلة على الإطلاق .

وأية كانت مزايـا ميكافلى فإن ذلك لا يمنع من أن سياسته معيبة بحق كما أن العار يبقـى باسمه لاحقا . فكيف يسقط مثل هذا العقل فى هذه الضلالات المحزنة ؟ كيف أن نظرا صادقا ينكر النور الحق إلى هذا المقدار ؟ يمكن أن يكون لذلك سببان : الأول فساد القلب الذى تكون قد أعمته عادة الأعمال والذى كل ما حوله كان يؤتـيه المثل الذى لا يغالب ، والثانى غمطه الذى هو لم يخترعه البتة ولكنه غلا فيه الى النهاية . فإن النمط التاريخى الذى اتخذـه أفلاطون مع التحفظ كان قد أدى بأرسطو إلى بعض نتائج غير محدودة . هذه النتائج هى أشدّ سوءا أيضا فى مؤلف فولوبيوس الذى كان يعتقد الكمال فى الدستور الرومانى . وشيـشرون بفضل تحمسه لأفلاطون يخفف من هذه الميول الخطرة مع أنه يقلد فولوبيوس ، ومنسكيو إذ يرمى لنفسه العنان فى هذا النمط يتعثر أكثر من مرة . وليس لميكافلى فى هذا السبيل من لحام . هو لا يريد أن يرجع إلا الى التاريخ ولا يأمن إلا إياه . ولأنه يقسمه بمحقق عجيب يريد أن يجعل منه المذهب الأعلى الوحيد ، والتاريخ يقدم أمثلة بيئة التخالف ، وإذا كان الوعى لا يؤقـى المرء ما به من تمييز كان عرضة لأشدّ العثار . قد يعجب أناس بمثل سيزار برچيا كما يعجب سائر الناس بمثل تيتوس ومرك أوريل ، يعبدون الحناية لأنها ظفر ويحتقرون الفضيلة المغلوبة ، ويستخدمون الكذب كما يستخدم

بنو الإنسان الصدق، ويتلهون بالغدر وبالفسوق لأن تاريخ الماضى كثيرا ما يذكر ضروبا من النجاح قد تمت بهذا الثمن الحقيق. فالبا با اسكندر السادس هو شخصية تاريخية كمثل رينولوس أو قيصر سواء بسواء. وما دام قد نجح فهو أعظم منهما. هالك هو الحد الأخير الذى اليه يفضى النمط التاريخى. وإذا كان أفلاطون كاد يكل كل شىء الى العقل فهو أشرف الكتاب السياسيين. وميكافلى الذى وكل كل شىء الى التاريخ هو أقلهم أدبا وأكثرهم فسادا. وهذا مثل مخيف ليس لامرئ أن يحاول اتباعه وسيتيق على التحقيق وحيدا وعلى الدوام بغيضا.

فى القرن السادس عشر لا يعد العلم السيامى كتابا واحدا صالحا، فكتاب بوداين الذى كان له فى زمانه اسم كبير ليس إلا صدى خافتا للنظريات القديمة، وينسب نجاحه على الخصوص الى أنه كتب بلغة عامية. وفى القرن التالى ليس بين الفلاسفة إلا هيز وإسينوزا هما اللذان اشتغلا بالسياسة. وقد هاب باكون وهو رجل دولة سنين طويلا أن يقرب موضوعا كان يعرفه حق المعرفة. لكن مخزيات حياته العامة تدل على ماذا كانت مبادئه، فليس للخلع أن يأسف كثيرا لصحته. أما ديكرت فقد امتنع دائما عن أن يعالج السياسة. ليس ذلك بأنه تنقصه الشجاعة حتى تحت حكم ريشليو، وليس لأنه ينكر أهمية هذه المواد، وليس لأن قلبه قد برد من لبته فى أرض أجنبية، لكنه يعيب على "تلك الأمزجة القلقة المخلطة التى لا تعدم، وهى ليست مهياة لا بالمولد ولا بالثروة لمزاولة الشؤون العامة، أن يخطر فى بالها شىء من الإصلاح الجديد. وربما كان ديكرت يؤثر ألا ينشر نمطه ومؤلفاته على أن يظن به مثل هذا الجنون. فإذا كان يشرع فى أن يكتب "القواعد التى ينبغى ملاحظتها فى الحياة المدنية فقد لا يرى نفسه أقل تبجحا من ذلك الفيلسوف الذى كان يريد أن يعلم واجب القائد بحضرة أنبيال". ومع ذلك هو يرى فى السياسة الاعتماد على التجربة أولى من الاعتماد على العقل "لأنه ينذر أن يعامل المرء أشخاصا كاملي العقل وأن خير النصائح ليست فى الأغلب من الأمر أسعدها نتيجة". ومع إجلالنا لديكرت وبرغم الاحترام والإعجاب اللذين تستأهلهما عبقريته الشريفة فإن تلك



المبادئ ليست خليفة بنفسه الكبيرة . فلم يكن أفلاطون ولا أرسطو ولا منتسكيو بعد ذلك رجال دولة أبدا ، ومع ذلك فهم أساتذة العلم . لقد استخرج ميكافلي من مزأولة الأعمال أبشع النظريات التي تخزى ذكرها . فليس إذا ضروريا أن يكون المرء في الحكومة لأجل أن يجيد الكلام في السياسة ، وفي الغالب أن العمل في الحكومة من شأنه أن يكون خطرا على العلم . فإن فولو بيوس وشيشرون مع احتفاظهما فيها بشرفهما وطهارتهما لم يتعلما منها شيئا كثيرا .

أما سياسة هبز فهي معروفة . هي نظرية للاستبداد وتبريره . إن هبز ليصدر عن أشد المبادئ بطلانا في أمر الطبع الإنساني الذي لم يحود ملاحظته ، يستخرج منه مجتمعا مشوها لا توجد فيه بعد الحزبية التي نكرها في الإنسان وأساء التعبير عنها ، وفيه السلطة المطلقة لفرد تحكم بلا رقابة وبلا حدود . إنه يعيب بحسدة على أرسطو أنه قرر أن الإنسان حيوان اجتماعي . والحالة الطبيعية للناس فيما بينهم ، إذا صدقنا الفيلسوف الانكليزي المفض لبني الانسان ، هي حالة حرب . فإنا الخوف هو الذي ألب الاجتماع ، وليس إلا الخوف هو الذي يحفظه . ذلك بأن الناس لما بهم من خوف بعضهم بعضا قد اجتمعوا ولما أن لهم دائما ميلا الى أن يمزق بعضهم بعضا حتى في الحياة الاجتماعية كان السلطان الذي يزعمهم ويلزمهم النظام لا يمكن إلا أن يكون أشد قوة . وكأننا إذ نسمع هذه القواعد المنكرة نرى الملك مكلفا بأن يحرس ويقود حيوانات مفترسة . وما نرى إلا أن قلب هبز يستحق أن يرى له إذا كان هذا هو كل ما استخلصه من تجربته وتأملاته . ولا عذر له حتى من مشهد الحروب المدنية التي حاقت ببلاده وقتئذ . فن شأن الفيلسوف أن يسمو بنفسه فوق الحوادث ولا يتركها تخاف هولها ، وواجبه أن يقدرها قدرها . ومن الشيء الغريب أن هبز لم يفهم أحداث زمانه حتى إنه لم ير أن الاستبداد الذي طالما نادى به هو وحده الذي سبب كل أضرار الوطن والذي قضى على حياة شارل الأول . كانت إنجلترا في ذلك العهد أكثر بلد حرية في أوروبا وإن تكن أشد اضطرابا . وكان أكثر من عرض ينفي منذ ذلك

الوقت بدستور سيجيء عما قريب يحمل السلام والقوة للمجتمع الإنجليزي ، وقد مات هيز قبل ثورة ١٦٨٨ بعشر سنين تقريبا ، تلك الثورة التي لم تك نفسه تحدثه بها . ولقد شرف هيز عند الناس باستقلاله في الرأي حين قرر صراحة سيادة السلطة المدنية على السلطة الدينية . أما هذا التنبيه فحق وأما فضل هيز فلم يزد به شيئا . فقد كانت هذه المسألة جديدة في زمن ميكافلي ، وكانت جدتها أقل من ذلك بكثير في القرن السابع عشر بعد انتصار " الإصلاح الديني " وبعد امثال لويس الرابع عشر وكثير غيره من الملوك . على أن الفضل كان يرجع إلى إنجلترا أكثر من أى بلد آخر في صوغ هذه النظرية صوغا دقيقا ما دام أن في إنجلترا وقبل هيز بقرون كان هنرى الثامن هو الأول بين الملوك الذى جمع في يده بين السلطتين وأقام نفسه بابا للملكة .

لقد أبان الباحثون من أين جاءت ضلالات هيز<sup>(١)</sup> . سياسته وأدبه باطلان لأنهما يستندان إلى ميتافيزيقا ونسيكولوجيا باطلين أيضا ، ونمط هيز عقلى محض ولا يظهر للتاريخ أثر فيه . غير أنه يسىء استيحاء العقل . إنه لا يعرف أن يدرس النفس الإنسانية بالانتباه الكافى وبالضبط المخلص . إنه قد جمع من فلسفة باكون أصولا مشرومة شرحها كما كاد يفعل بعد ذلك تلامذة لوك وكندياك . فإنه قد استخرج قبلهم بقرون من مذهب الحس كل النتائج الاجتماعية التي يحويها ، وقد أمكن بدون غلط تاريخى اعتبار سياسته متممة لمذهب الحس لفلسفيوس وسان لمبير ، فليعلم أهل هذا المذهب أن مذهب هيز متى قبلت مبادئه متحرج لا يقبل التنفيذ ، وأن هيز عدو للنظرية مبين . فمذهب الحس إذن بين خصمتين في السياسة فإما أن ينكر مبادئه وإما ، إذا أراد أن يكون متجعا ، أن يبلغ الاستبداد بالضرورة دون أن يستطيع التهرب من أى واحد من إفراطاته . بأفلاطون وصل النمط العقلى إلى تأسيس الحزبية على قواعد من العدل لا تترعنزع وإلى تحديد السلطات بمحدود لا تجاوز . وبهيز يصل النمط العقلى إلى نتائج على تقيض

(١) ر . الساحة الأولى من مؤلفات كوزان ج ٣ ص ٢٤٥ وما بعدها .

ذلك . لكن أفلاطون قد لاحظ على هدى أحداث العقل الإنسانى ونكرها هيز كما نكرها أستاذه باكون . وإن سياسته التى لا تستخرج من التاريخ الذى يستهين به ولا من الپسيكولوجيا التى يهمل أمرها هى سفسطة من منطق يسب سببا فاضحا الطبع الإفسائى ، وليس به من الحق ولا من العظمة شئ ما .

كذلك توجه أمثال هذه العيوب إلى إسفينوزا . فإن مذهبه فى المجتمع هو محصل مذهب هيز تماما ، ولو أنه يصدر عن مبادئ ميتافيزيقية مخالفة على الإطلاق ، فإن إسفينوزا لا ينكر الحزبية فى الپسيكولوجيا ولم يك يحسدها فى الدولة . والسلطان الذى هو يتخيله وينقله إلى المجتمع عوضا عن أن يتركه إلى الملك كما كان يصنع هيز هو على السواء استبداد جامع . حال الفطرة هى على رايه أيضا حالة حرب والصورة التى يتخذها من الإنسان فى هذه الدرجة الأولى الحقيرة بشعة ولو أنها صورة خيالية محضه . وملاحظة إسفينوزا للأحداث الپسيكولوجية أقل أيضا من ملاحظة هيز إذا كان ذلك ممكنا . فإنسانه الطبيعى هو نوع من الوحش لا يميز الخير من الشر لا عقل ولا أدب له . أكثر من ذلك أن إنسان إسفينوزا مع ارتقائه إلى الحياة المدنية يظل منحط ميت الوعى فى المجتمع كما هو فى حال الفطرة ، تقوم السلطة العامة عوضا عنه بما يجب عليه هو أن يفعله أو ألا يفعله ، وتقرر على جهة السيادة ما هو العادل وما هو غير العادل ، لأن العقل البليد للواطن لا يستطيع هو وحده أن يعرفه . وبمجة أن الفرد عاجز تلقاء الجماعة يقدمه إسفينوزا ، بلا قيد وبلا رحمة ، قربانا للسلطان الذى لا يدبر أمر الرعايا إلا بالترغيب والترهيب .

وهو على هذا يسلم بالتقسيم الجارى من قبل للحكومات الثلاث . وفى كتابه السيامى الذى لم يستطع إتمامه كان يعول على وضع نظرية الملوكية والأرستقراطية والديمقراطية ، فلم يتم من ذلك إلا الأولين . فالملوكية كما يتخيلها غاية فى الغرابة ، تنصرف فى كل شئ فى الدولة وكل شئ ملك لها بما فى ذلك دور المواطنين التى تؤجرها بنقود معدودة . وفوق ذلك للملك مجلس يحدده كل عام " ويكون هو كالمجلس الخارجى للمدينة التى روحها الملك " . وإلى جانب هذا المجلس الذى

يدير الشؤون مجلس آخر للقضاء يستوفى أعضاؤه رواتب وظائفهم المهمة السامية من أموال المحكوم عليهم بالعقوبات . وليس للجيش رواتب في أزمئة السلام وأما في مدة الحرب فهو يعيش على الأتقال التي ينالها من العدو . وعلى هذا المستوى تكون الأنظمة الأخرى للملكية التي يحلم بها إسفينوزا ولا فائدة في ذكرها . لكن ربما كان أغرب من هذا أن إسفينوزا يراها عملية جدا . فلو كيته خير من كل ما قد كان من المملوكيات ، وإنما لأعلى علوا من المملوكيات التي تخيلها الفلاسفة . فهو معجب بمؤلفه ، وعلى رغم تواضعه العادي يخصص بابا قائما برأسه ليقم الدليل على أفضلية نظرياته المقطوعة النظير . حق إنه يقف أحيانا متحيرا أن يثير ابتسام قرائه ، غير أن هذا الاستبصار نفسه وإن يك من الحصافة بموضع ليس من شأنه أن يذرا الخطر الذي يخشاه الفيلسوف . وإن إسفينوزا الذي يزدرى التصور المجرد في السياسة ولا يريد أن يرجع إلا إلى التجربة لا يرى أنه لا يقفو إلا أوهاما لا تليق بمبقريته .

حينئذ لم يتقدم العلم السياسي خطوة واحدة في القرن السابع عشر على يد هيز وإسفينوزا أي مدرسة باكون ولا على يد مدرسة ديكرت . بل على الضد قد أضروا به إذ جعلوه بغيضا تارة وهزوا تارة أخرى . حتى بوسوى نفسه لم يقله من هذه العثرة . فإن السياسة المستخرجة من الكتاب المقدس التي عيها فولتير بحق ليست إلا نظرية الملكية المطلقة . وربما لم يفتن بوسوى إلى أنه لم يك ليدرس التوراة إلا ليستخرج منها صورة سيده محسنة وتقريظا لاستبداده خلوا من الإنصاف .

في القرن الثامن عشر وبعد أصول القوانين بخمس عشرة سنة تقريبا ظهر عقد الاجتماع بجهة جديدة لعلم السياسة . فإنه إلى روسو لم يكن إلا في حيز النظريات بفعل منه سلاحا للشورة وآلة لها . لم يكن عقد الاجتماع إلا رسالة مستخرجة من مؤلف كبير هو " الأنظمة السياسية " فلم يشرح فيها من مذهبه إلا معنى واحدا . غير أن هذا المعنى كان أساسيا وإن لم يكن كله جديدا ، وهو

معنى السيادة . وقد كان أرسطو قد وضعه قبل المواطن الجنيثي بألفي عام وبالاتجاه عينه . وقد كان لوك قد طالع آتفا في مؤلف مبين ترجم قبل أن يظهر كتاب روسو بعشرين سنة فاستعار منه روسو مبادئه . في محيط الديمقراطيات القديمة كانت هذه المسئلة من البساطة بموضع وكادت لا تكون محلا للنقاش . فإن الشعب بجمته كانت له السيادة الدائمة التي لا جدال فيها ، وكان من الحرص عليها بحيث أنه لا يقصر أمره على أن ينشم من الطاعة بل كان يتقن بواسطة التغريب كل الأخطار البعيدة التي كان يمكن أن تهدد سلطانه . كان الطاغية يستطيع أن يقتصب بالقوة والمفاجأة لكن سلطانه لم ينل أبدا أن يكون مشروعا . أما سلطان الملوك في الدول التي كانت قد احتفظت بهم فلم يكن إلا نياحة مجردة . فكان الملك هو الحاكم الفرد الذي كانت سلطته ، وقد أقره الرعايا عليها ، يمكن دائما أن تنزع منه . وكان الاحتفاظ بها ضد رغبتهم نزولا عن الملكية ، إنه كان ينقلب من ملك إلى طاغية ويعرض نفسه لعقاب نادر ما كان آجلا . جرى الأمر على خلاف ذلك في الأزمان الحديثة . وتبع لعل كثيرة وعميقة صار المعنى الحقيقي للسيادة نسيا منسيا . فإن الملك لم يك ليتلق سلطانه إلا من الله وحده لا يحاسبه عليه أحد أيا كان على ظهر الأرض . هذه النظرية ولو أن الثورات أكذبتها أكثر من مرة ولو أن بعض الفلاسفة قد فندوها مثل لا بويثي مثلا فإنها كانت مقبولة على العموم ولم يجرؤ منتسكيو على مناقشتها فضلا عن إبطالها . وكان روسو قد وجد المدينة العتيقة بالجزء لا بالكل في جمهورية جنيف الصغيرة ، وكان يرى أن السيادة فيها للشعب ، وكان يفتخر هو نفسه بأنه "عضو من السلطان" . بفضل ذلك وبفضل تدبره الذاتي وعسى أن يكون أيضا بفضل حبه للشكالات ، قد أيد مذهباً قد كان له في زمانه شيء من الغرابة مع أنه قديم وكله حق . ومن هنا أتت أهمية عقد الاجتماع على رغم الخطأ الجوهرى الذى بنى عليه والذي طالما فند فلم تبقى فائدة في الإلحاح عليه بالتفنيد من جديد . وإلى لأقتصر على نظرية السيادة وأدع جانباً نظرية العهد البدائى الذى طالما بحث عنه عبثا روسو .

إن إعلان سيادة الأمة وإقامة الدليل عليها في القرن الثامن عشر وفي عهد لويس الخامس عشر قبل الجمعيات العمومية (les états généraux) بنحس وعشرين سنة إنما كان ضرباً من الجسارة والتنبؤ . لم يلحظ في بادئ الأمر مدى هذه النظرية وظهرت تلك المبادئ الكبرى خيالية أكثر منها خطرة ومجرمة أكثر منها مشؤومة . فلم تبلغ درجة أن تكون مذهباً ، وهي ولو أنها كان من شأنها أن تكون إعلاناً وإنذاراً للسلطان وللشعب كادت تبقى عقيمة ، بل لم تتر مناقشة جدية . فإن السلطان المستند إلى ماضٍ مقداره أربعة عشر قرناً لم يشعر بأنه قد أتى من ناحية كشف السر عن ضعفه . والشعب الذي يكاد لا يمتد مدافعا عنه إلا روسو لم يشعر بأنه قد وجد من جديد صك سلطانه . لم يزد عقد الاجتماع روسو مجداً . وغاية ما في الأمر أن أنصاره قد ظلوا قليلاً في الإعجاب به وأعداءه قد ظلوا في مهاجمته . لكن الأصدقاء والأعداء لم يشك أحدهم في أن مبدأ الثورة وضع آنفاً ، وأن نتائجه لا محالة واقعة . حين جاءت الجمعية التأسيسية توضع يدها على السيادة القومية المقتضية منذ ثلاث سلالات من الملوك ، وحين رتب على الحق الاجتماعي مناقشتها الخالدة ، وحين حاولت الجمعية الثورية أن تؤسس بنياناً جديداً للسياسة — نال روسو من جديد ، وقد كان منسياً منذ آخرته الغامضة المحزنة ، من النفوذ ومن المجد ما لم يكن اجتمع له أبداً في حياته وشاطره منتسكيو آراء الرجال السياسيين الذين كان أشدهم عتفاً وأقومهم منطقاً منحاكين إلى عقد الاجتماع وكان أربحهم عقلاً إن لم يكن أفواهم بصيرة بالأمور منحاكين إلى أصول القوانين . فكان هؤلاء الآخرون يشبهون أن يكونوا هم الذين قد حلوا النظرية . وقد شاءت الجمعية التأسيسية ، ولو أنها غير مؤمنة بمنتسكيو ، أن تستلهم على الخصوص نظرياته ، غير أن عملها الذي كان من شأنه فيما بعد أن يظهر من جديد كاسياً صورة أخرى لم يستطع أن يعيش إلا سنة واحدة . على ضد ذلك الجمهورية مع الجمعية الثورية لم تضع دليلاً للعمل إلا النظريات الأصلية لجان جاك . وفي الحق أنها لم تكذب تلبث أكثر من الجمعية التأسيسية . وقد اضطرت السيادة



القومية التي أتيت من جراء الظروف أكثر مما أتيت من ناحية إفراطاتها أن تنزل عن عرشها من بعد سلطان قصير مداه وكثيرة آلامه إلى يدي بطل كان يعترف بالأقل أنه تلقى عنها كل شيء ، غير أن هذا النزول المتبوع بهزيمة وخيبة أمل مدة ثلاثين سنة أظهرت أنها تعطى الحق لمنشكبو ، قد استبدل بعد نصف قرن من الأخطاء والكفاح بظفر حاسم لم يستمر شيئاً إلا من مبدأ روسو .

حينئذ يمكن القول بأن روسو قد كان بشير الثورة وكان له الفخر في أن شرح المبدأ الذي جعلها مشروعة قوية وباقية . وإذا كان مبدأ السيادة القومية لا يزال غير منظم بين ظهرانينا فإنه منذ الآن لم يعد موضوعاً للجدال ، وينبغي أن تعترف ديمقراطية أيامنا بجان چاك الذي تحسبها قبل وقوعها بقرن تقريباً ولو أنه لم يفهمها دائماً حق فهمها .

إنه معجب بالديمقراطية أيما إعجاب قال : "لئن كانت فيها شعب للآلهة لحكم ديمقراطياً" . وهذا التحسُّس معقول جداً فعند فيلسوف يعرف للإنسان كرامته وطبعه القدسي يجب أن تكون الديمقراطية ، نظرياً على الأقل ، الحكومة الوحيدة الشرعية إن لم تكن دائماً حكومة يمكن تطبيقها عملياً . غير أن هذا التمجيد لا يؤدي إلى العمل في رأى روسو فهو يسارع إلى أن يعلن ، وربما كان ذلك لبقية فيه من بغض الإنسانية " أن حكومة على هذا القدر من الكمال لا توافق الناس " . ( عقد الاجتماع ك ٣ ب ٤ ) وهذا قيد يحدث في الواقع حداً غريباً من مبدأ السيادة القومية ، وربما كان يكون حكماً على هذا الحساب أن تترع تماماً من علم السياسة ، الذي لا ينبغي أن يشتغل بالأوهام ، نظرية الديمقراطية . حق أن أفلاطون لم يهمل دراسة الحكومة الأرستقراطية ، وإن تلك حكومة الفضيلة هذه ، كما كان يعني ، كانت أقل إمكاناً من ديمقراطية جان چاك . غير أن روسو مع اعتقاده بصلاحية الديمقراطية لشعب من الآلهة لا يقنط تماماً من صلاحيتها للناس . فهو لا يزيد على أن يضع شرطاً واحداً هين التحقيق . فعلى رأيه يلزم أن تكون الحكومة الديمقراطية صغيرة جداً حتى يستطيع الشعب فيها أن يجتمع وأن يتمكن كل مواطن



من معرفة الآخرين . إذن لا يخرج المثل الأعلى لروسو عن نطاق جنيف التي هي على رغم حربها المزعومة أضيق من حدود المدينة العتيقة نفسها . وإن روسو ليدع نفسه تنقاد لحبه للمدينة التي ولد فيها ، ولا يمكن أن يقال لوطنه ، ولذكريات مطالعته الأولى . وإن جنيف التي يعجب بها ليقابل بها على الخصوص باريس وإسبنة وأتينا التي لا يعرفها إلا من أفلوطرخس ، تلك الديمقراطيات التي كانت دائما تحت نظره ، وعلى هذا المقياس الضيق الناقص يريد أن يحمل سائر الشعوب الأخرى .

بل إنه يذهب بعيدا في هذا السبيل الذي اقتنى أثره فيه كثير من الكتاب فأضلهم حتى إنه جاء يأسف للرق باعتباره قاعدة وركنا ضروريا للجمع عند الأقدمين . ومع أن هذه المشكلة في نظره شغواء فهو يميل إلى الاعتقاد بأن الحرية المجهولة لدى الشعوب الحاضرة على رغم دعاويهم ” ربما لا تتماثل إلا بعمد من الاستعباد “ . ( عقد الاجتماع ك ٣ ب ١٥ ) .

نتيجة أخرى ليست أقل بطلانا يستنتجها روسو من مبادئه أو بالأولى من أوامره ، هي أن يحظر على السيادة القومية كل نوع من النيابة ” في اللحظة التي فيها شعب ينتخب نوابا يصبح غير حر بعد ، وغير موجود ، فإن منتخبي الشعب ليسوا نائبين عنه ولا يمكن أن يكونوهم ، إنهم ليسوا إلا مبعوثين فلا يستطيعون أن يقرروا شيئا تقريرا نهائيا “ ( المرجع السابق ) . كان هذا حقا في أتينا وفي إسبنة وغيرهما بمعنى أن الشعب لم يفكر قط في أن يوكل في سيادته في كل الشؤون التي كان يمكن أن يقوم بها بنفسه . لكن حتى في هذه الجمهوريات التي لا تكاد تكون إلا في مدينة واحدة كان لا يمكن للشعب أن يعمل كل شيء ، وإن الحكام الذين كان يختارهم كانوا ينوبون عنه في كثير من الأحوال مهما يقل روسو .

لكن إذا كان هذا المبدأ الموضوع بكل مسعته غير مضبوط بجزئه في حق الديمقراطيات القديمة ، وإذا كان لم يمكن تطبيقه أبدا تطبيقا تاما فإنه يصير باطلا تماما في حق الديمقراطيات التي كانت عبقرية روسو تتكهن بها والتي كان قلبه

الجمهورى يتنمى لها لشعوب أخر غير شعب جنيف ، وعلى الخصوص فرنسا التى كان المواطن الجنيفى يدين لها بحده وبإيوانه . أفكان محكوما عليها بالملوكية الى الأبد؟ وإذا كانت تكسر النير عن عاتقها يوما ما قريبا ، كما كان يدعوها إليه روسو ، فأى شكل من الحكومة تتجه إليه إن لم يكن إلى الديمقراطية ؟ هذا هو ما كان يشعر به روسو قبل وقومه : كان يمكن أن يقول لنفسه إن مبدأ المزعوم الذى كان يرفض كل نيابة فى السيادة لم يكن إلا ضللا . أكان بالمصادفة يفكر فى تقسيم فرنسا إلى جمهوريات صغيرة متحدة ؟ أم كان يرى أن يقطع الوحدة القومية أجزاء لا يكون أى واحد منها أكبر من مقاطعة جنيف أو أتيقا أو لكونيا ؟ ما كنت لأريد أن أتهمه بمثل هذا الحلم ، غير أنه كان يشغل نفسه كثيرا بدراسات الاتحادات ، وهو موضوع جديد ، على ما يقول ، ولا شك أن عبقريته المغامرة لم تكن لتتردد فى أن تأتى فيه بالبدع حتى التى هى محل الجدل . ( تعليق روسو فى آخر الكتاب الثالث الباب ١٥ من عقد الاجتماع وتعليقات الكونت داتريج ) .

يئن إذن أن روسو وهو يدعو إلى مذهب السيادة القومية لم يكن ليؤمن قط فى شأنه بما ينبغى أن تؤمن به الأمم الحديثة . ولم يك ليرى كيف كان يمكن تحقيقه عما قريب . لا شك فى أن للنيابة مساوئ . إنها ليست دائما حتى فى أوقات الشدة من حياة الشعوب الترجمان الصادق لإرادات من استنابوهم . غير أن النيابة ضرورية ، وليست الحال الراهنة فى السياسة هى وحدها التى تبررها ، وما دامت طبيعة الأشياء لم تتغير فلا محيص عن التواب وإنهم على العموم خير من الذين أنابوهم . على أن السيادة كما قدرها روسو لا تستنيب بمعنى أنها كالحرية ليست قابلة لأن يتزل عنها ، وأن الثورات هناك دائما لتثبت لمن لا يفهم أن الشعوب لا تنزل عن عرشها أبدا . لكن إهدار النظام النيابى الآن إنما هو مجرود للأحداث الأيمن ما تكون ، وارتقاء ، بحجة عدل محال ، فى أضغاث الأحلام وأخطر ما يكون من الأوهام .

لقد جاء روسو بتمييز عادل جدا ونافع جدا خير مما أتى به أى امرئ قبله بل بعسده أيضا ، وهو التمييز بين السيد وبين الحكومة التى يسميها أيضا الأمير . هذا التمييز أساسى وهو ينتج طبعاً من نظريته فى السيادة ، وقد كان فى الجمهوريات القديمة يكاد يكون مستحيلاً : فإن الشعب الذى كان هو السيد يحكم بذاته ولا يعترف ، على أكثر ما يكون ، إلا بحكام قابلين للعزل ولمدة قصيرة ، فكانت الحكومة والسيادة لتحدان ما كان لأحد أن يميز بينهما . أما أفلاطون فإنه لم يتكلم فى ذلك . وأرسطو على رجاحة عقله لم يضع لنفسه هذه المسألة إلا لیسى حلها . ومع أنه كان يعرف السيادة الحقيقية ، وكان يضعها نظرياً فى العقل وعملياً فى الأكثرية ، فلم يتردد البتة مع ذلك فى القول بأن الحكومة هى سيدة الدولة ( على الخصوص ك ٣ ب ٤ ف ١ ) . ومنتسكيو يركب الخطأ عينه فلا شئ فى مؤلفه الكبير يدل على أن عنده الملك الذى يحكم ليس هو السيد الشرعى للدولة . وأما روسو فهو وحده الذى يرى الحق ويعرف أن يبرزه فى بيان لا يدع محلاً للإبهام . الأمير ، الحكومة أيا كان شكلها ، بل أحيانا القادرة على كل شئ ، ليست أبداً إلا مندوب الشعب ، يعزل بإرادته وهو مسئول أمام عدالته التى هى سيدة وإن لم تكن معصومة . يقول صريحاً "إن الحكومة كانت مندوجة بغير وجه فى السيد الذى ليست هى إلا وزيراً له" .

كان يمكن ألا تستساغ هذه النظريات فى عهد لويس الخامس عشر لكنها قد كانت غاية فى الحق . ولم تمض خمس وعشرون سنة حتى جاءت الجمعية التأسيسية تنفذه فجعلت للوكية التى كانت تحسب نفسها سيدة مكاناً تبعياً صرفاً لم يك ليتغير من ذلك الحين . واليوم أصبح اعتقاد أن الحكومة هى السيد خطأ لم يعد يعد جائزاً حتى عند أشد العقول عمالية . فليحتفظ روسو بمجد أنه هو أول من يحلو كل غموض فى هذه النقطة الأساسية .

مزية أخيرة لا ينبغي أن تنسى لعقد الاجتماع وإن كانت محلاً للبالغة أحيانا ، وهى مزية الأسلوب . حق أن روسو لم يكتب أبداً بما هو أشد قوة وأعدل قصداً ، لكنه لم يستطع أن يتخلص ، حتى فى موضوع السياسة ، من بهرج

الأسلوب الذى كان يحمل عليه حتى قصصه . وعلى رغم الضبط العام للعانى يستروح المرء منه روح البليغ أكثر من روح رجل دولة ، ويرى حينما يقرأ ميكافلى أن روسو لم يكن أبدا ليتعاطى الشؤون العامة . وأنه إذا كانت تنقصه البساطة فذلك على الخصوص لأنه تعوزه التجربة . على أن كتابه أحسن تأليفاً في مجموعته من الأمير أو "المقالات على العاشورات" ، لكن على رغم هذا الترتيب المنظم المنسق يسوده نوع من التردد ومن الاستيثار يبرز من تحت مظاهر الشطف . وعسير ألا يعرف المرء هذا التردد متى كان لم يرب نفسه الواقعيات التى يتكلم عليها .

منذ ظهر عقد الاجتماع لم ينتج العلم السياسى أثرا عظيما وإن يكن قد أخرج مؤلفات يعتد بها بل مؤلفات مشهورة . فلا تزال الديمقراطية التى أعان روسو مبدأها تنتظر من رجل عبقرى نظرية كاملة . وربما يتفق أن تنمو في عدة قرون ويمتز بها كثير من المحن قبل أن تتمكن الفلاسفة من أن تلتقى من التاريخ مواد كافية لإحسان فهمها .

ها نحن أولاء نصل بعقد الاجتماع والنظرية الحقبة للسيادة إلى منتهى غاية الأزمان والعلم . فالذهاب إلى ما وراء ذلك مغامرة بالتكهنات التى ربما لا يقترها المستقبل . ولكن دون أن نسبح مع الوهم يمكن أن نتساءل ماذا يجب على علم السياسة أن يصنع بعد مثل ذلك الماضى المجيد ؟ وما هى الفوائد التى يستطيع إسداءها للمجتمعات فى حالة التنور والتمدن الحاضرة ؟ تلك خدبات عظيمة القيمة وحسب من يشك فى أمرها أن يذكر التأثير الصادق الذى أثره فى مصائر بلدنا "أصول القوانين" و"عقد الاجتماع" ، بصرف الكلام عن ذلك التأثير غير المباشر الذى كان لها فى مصائر أوربا المستنيرة أو الخاضعة لعبقرية الديمقراطية الفرنسية . فلم يكن العلم السياسى ، فى العصور القديمة ، أخصب إنتاجا ولا أجدى نفعا ولو أنه كان أعظم مما هو الآن . ففى أيامنا ليس له البتة أن يبطئ فى أعماله التى يعينه عليها تقدم العلوم الاقتصادية ولا أن يشك على الخصوص فى فاعليتها .

فبديا هو منذ الآن واثق أشد الثقة بالنمط الذى يجب أن يتبعه : أخلاقى قبل كل شيء عند أفلاطون وشيشرون ، وتاريخى عند أرسطو ومنتسكيو ، وعملى عند فولوبيوس ومكافلى ، ومنطقى محض عند هيز وإسفينوزا وروسو . فهو بذلك لشدة ما يصر السبل التى يسلكها للوصول إلى الحق والسبل التى يجب أن يجتنبها ليتق الوقوع فى الضلال . إن دراسة النفس الإنسانية هى أولى الدراسات التى ينبغى أن يقوم بها وأهمها جميعا : فانه بواسطة الپسيكولوجيا يستكشف المبادئ الخفية التى بمساعدتها يمكن أن يفهم بقية تلك الدراسات ويديرها . فان الپسيكولوجيا المنظمة الواسعة المحققة كما ينبغى بعد تعاليم أفلاطون وبعد تعاليم ديكرت والمدرسة الإيقوسية بله تعاليم المسيحية يمكن أن تؤدى الآن إلى نتائج معصومة من الخطأ . فعلى آثار أمثال هؤلاء الأساتذة وبمساعدة المشاهدة اليقظة يصبح الخطأ محالا ، فان يك طبع سعيد الطالع يحىء فيجمع بين مواهبه وبين مقتضيات العمل ويضيف العبقرية إلى سلاسة القيادة يمكن أن يربح استكشاف وتقدم جديدان . إن معرفة نفس الإنسان فى كل عظمتها ، فى كل حوائجها المشروعة ، فى كل واجباتها ، فى كل حقوقها المقدسة غير القابلة للتقادم ، تلك هى الشرط الأول الأعلى الذى يجب على السياسى الحق أن يستوفيه . فتنى أعوزه ذلك الشرط فلا يكاد ينفعه غيره فى شيء حتى لو اضله عنه فى الحنايا الملتوية التى يضل فيها مثل عبقرية مكافلى . بدون الپسيكولوجيا لا سياسة حقة . بدونها ليس إلا الضلالات الشنيعات التى لا علاج لها . غير أنه لا تكفى معرفة النفس الإنسانية فى ذاتها وفى كل كرامة طبعها الشريف . فان إنسان الپسيكولوجيا ليس حيا أو على الأقل ليس فاعلا ، وإن الفعل والحياة الخاضعان لضرورات لا صارف عنها كثيرا ما تسقط معها النفس الإنسانية مهما كانت جميلة فاضلة كل الفضل . لا أريد البتة أن أتكلم على الجرائم وانتهاك الحرمات التى يرددها التاريخ . لكن دون أن نخرج عن أنفسنا ودون أن نلجأ إلى مثل آخر غير هذا الذى يشعر به كل منا شدة ما يصعب أن نوفق بين أعمال سلوكنا وبين نصائح عقلنا وأن نطابق بين عيشتنا وبين إلهامات ضميرنا .

هذا التنافر الذى كثيرا ما يضطرب له الفرد يحدث أشد عنفا وأبقى أمدا فى الشعوب، فى الإنسانية . والفيلسوف الذى يظن أنه يحقق بلا عناء فى دنيا الخارج كل ما لقيه فى دنيا نفسه الصافية الطاهرة يرتكب خطأ قد يكون شريفا ولكنه خطر . إنما دراسة التاريخ هى التى ستقيه إذا هو عرف أن يفهم التاريخ كما قد فهم قلبه هو وأن يحنى منه الأصداء المفيدة كما قد تلقى الصوت الخفى المعصوم الذى يتكلم فى صدره . إذن فدراسة التاريخ تفيد فى مراقبة البيكولوجيا وحدها بمحدود . فإن أحدهما يعلم الحكيم ماذا يجب أن يكون عليه الإنسان ، والآخر يكاد يخبره بما كان عليه الإنسان خيرا أكيدا أيضا تقريبا وماذا عسى أن يربى منه على حسب الأزمنة والأمكنة . ليس الغرض أن نعلم للإنسان بكل ممتنع ، وبسعادة لا يستطيع بلوغها ، بل الغرض أن نقوده بالبساطة إلى غرض يمكنه أن يبلغه وبطرق فيها يمكن تقديمه الضعيفين أن تتجلاء . وإن هذه المهمة محدودة على هذا الوجه هى ما زالت من السعة بحيث لا يطبق القيام بها إلا العبقریات القوية ، وإنما من الجمال بحيث تستهوى أكرم القلوب .

حينئذ يجب على علم السياسة أن يستند إلى البيكولوجيا والتاريخ معا ، يستمير من تلك مبادئه ومن هذا أمثاله جامعا إياهما على قدر مضبوط ، يدع لكل منهما كل قوته وكل منفعة مستعيرا من أحدهما ومن الآخر ما بهما من نافع ، ومن المثل الأعلى والممكن ، مجتنباً ما فيهما من الخطر سواء أكان خيالاً أم تجريباً . وبكلمة واحدة يعادل بينهما فى توافق علمى خصب . لا شك أن فى هذا مطالبة للفيلسوف السياسى بشىء كثير . وربما كان ذلك خيالا غير قابل للتحقيق من صنف آخر . لكن مع ذلك حينما يعرف ماذا فعل أفلاطون وأرسطو وميكافلى وحتى منتسكيو أيضا فى أوقات أقل ملاءمة يكون من الخطأ أن يقنط من العقل الإنسانى . فليس ممتنا أن يأتى رجل ما سعيد يوما ما يجتمع فيه هو وحده ، وبفضل أسلافه ، كل الخصائص المبعثرة التى جعلتهم محلا لتقسير الناس وإعجابهم . ذلك الرجل أيا كان

سيكون له ذلك المجد الذي يحاوله الحكماء ، فالأى الآن لا يزال ينتظره محل شاغر فى تاريخ الفلسفة وفى حسن تقدير الشعوب .

وإذا كان بين الأمم الحديثة أمة تستطيع أن تدعى بحق حيازة قصب السبق فهى أمتنا . فلها ضمان من ماضىها ولا يزال إلى الآن لا يرى ماذا تستطيع بقية أوربا أن تضع بجانب منتسكيو وروسو . فإن الأرض التى حملتهما كليهما لم تجذب فيها هو الظاهر ويستطاع أن ينتظر منها أن تخرج من الثمرات ما ليس أقل جمالا . سبب آخر أرجح وزنا للرجاء هو حال المجتمع فى بلدنا . فنظامه الاجتماعى لا يضاهيه فى الكمال مثل فى بلد آخر وحقوق الطبع الإنسانية ليست مفهومة ولا محترمة بأحسن منها فيه ، ولم تك النظريات الجوهرية لتصادف حلا أحسن مما كان فى فرنسا . وإن ثوراتنا مهما كانت مؤلمة قد كانت ارتقاء لم يقصر نفعه علينا بل تعدانا إلى سائر البلاد . وبمصابرنا ترتبط بحزبها الأكبر مصائر المجتمعات المتحضنة . والفتوحات التى يفتحها عندنا العلم السياسى هى فتوحات عالمية ، ومن المحال ألا يحرك مشهد هذا المجتمع العجيب عقلا كبيرا ويعلمه أن يحسن إدراكه وتفسيره إلا أن تقف فرنسا فى سيرها وإلا أن تتخلى عن رسالتها التى عيبتها لها العناية الإلهية فيما يظهر . ففى هذا المشهد أحد البنايع التى تستلهم منها فكرة الفيلسوف . فإن ديمقراطية أمتنا ، على رغم عيوبها ، طالما أضاءت السبيل لأفلاطون الذى كان يراقبها عن كذب . وإذا كان ميكافلى قد عرف حق المعرفة الوسائل العملية فى السياسة وهو يفسدها فذلك لأنه كان أمامه مثال الجمهوريات الإيطالية التى أضلته السبيل ، وإذا كانت فرنسا فى القرن الثامن عشر قد أنجبت منتسكيو وروسو فذلك لأن المجتمع الفرنسى كان لا يزال خير المجتمعات وأشدّها تقدما ، ولو أنه استدعى كثيرا من الإصلاحات . تلك مزىة نفيسة لم نفقدها البتة ندعو الله ألا يترعها منها . فإننا قد بلغنا بعد كثير من العوائق وكثير من الآلام هذه النتيجة الباهرة ، أن جميع أعضاء المجتمع بلا استثناء وبلا قيد يتمتعون بالحقوق المدنية التى كانت إلى الآن امتيازاً لبعض الآحاد . وإن حق الانتخاب العام الذى يظهر الفينة بعد الفينة فى حويلات التاريخ



لم يكن ليراه أحد في أمة كثيرة العدد كأمتنا ؛ والنتائج التي جاء بها هي على التقريب كقوى العقل الانساني في أنها لا تحصر ولا تعدّ. إن المجتمعات القديمة كان عليها أن تشفى في داخلها من علة الرق وكانت الحرية فيها هي الاستثناء . وفي القرون الوسطى كان العبيد يؤلفون الجزء الأكبر من جسم الاجتماع . وحتى اليوم الناس الأحرار المتمتعون بالحقوق السياسية هم الأقلون في أكثر الدول الأوروبية . أما فرنسا فليس فيها إلا مواطنون ، وهذه المزية عامة لجميع الناس محققة للجميع بقدر ما هي جميلة . وإن الامتيازات السياسية التي هي مصدر كثير من الأحقاد الاجتماعية ، وإن كانت هي العرف الجاري في النظام أزمانا طويلا ، قد بادت عندنا وسقطت تحت كراهية العقل قبل أن تسقط تحت سلطان القانون فليس شعارنا المقدس أكذوبة . فإن الحرية والمساواة والإخاء لم يكن لها في أي شعب أكثر مما لها عندنا من الإخلاص ومن التقدم المتين . صرّح ممتاز لفرنسا أنها ليس عليها بعد إلا أن تحارب الجهل والفقر : هما عدوان وإن كانا مخيفين فإن قهرهما أيسر من القضاء على أوهام الناس وعلى شهواتهم .

على هذا تستدعي فرنسا دون شك ، بماضيها وعلى الخصوص بحاضرها تشييد أثر عظيم للعلم السياسي سيشرّفها وينفع الإنسانية في آن واحد ، وإن التأليف التي تبتكر في أيامنا ليس من شأنها أن تؤسسنا من نجاح أحسن . فإنه ينبغي الاعتراف بأن أكثرها كان خطرا ولا معنى له وأن أكثرها مجلبة للضوضاء أشأمها وأسخفها صورة . وليست إلا لعبا يلعبها الخيال في حكم الذي يعرف حق المعرفة أوضاع العلم . إنها ليست مؤلفات جدية . ولقد أعوز أدعياء الإصلاح هؤلاء الذين قد أخذ منهم الكبر بل السخرية مأخذا عظيما . صفتان بدونهما لا يقدر على شيء في هذا المضمار العسير وهما وعى مستنير ودراسات كافية . وإن أكثرهم ليزدري الطبع الإنساني بأنه لم يكلف نفسه ملاحظته . أرادوا أن يخلقوا المجتمع خلقا جديدا لأنهم لم يكونوا ليعرفوا ما يحويه من فضل . غير أن هذه النظريات مهما يكن من عدم استمرائها وبعدها عن المعقول تشهد بغيره مملوحة ما زال يثيرها الدنو من الغاية

التي ترمع بلوغها . وليس ببعيد ذلك اليوم الذي فيه يصبح الناس جميعا أحرارا لا بالحقوق المكفولة لهم وحدها بل بأنوار العلم وضروب العيشة الراضية . خطوة واحدة أيضا نلمس بعدها تلك الأرض الموعودة لا يحرمنا إياها الاضطرابات المدنية المحزنة ، ولن يمضي القرن الذي سبّلو القرن الحاضر دون أن تدخلها أمتنا السعيدة وتستقر فيها .

لكن ينبغي الحذر من محاكاة المجددين الذين هم محل لئوم ومن التنبؤ بنبوءات ربما لا تكون أصدق من نبوءاتهم ، وعوضا عن أن يتنبأ المرء باسم العلم ماذا عسى أن يكون في زمن بعيد أو قريب ، خير له أن يدرس تحت النظام القاسي للعلم ما هو موجود ويطلب إلى النفسيكولوجيا وإلى التاريخ مفهومين حق فهمهما النتائج النافعة والباقية التي هما وحدهما يؤتياننا إياها . فإن العلم هو أجمل من الرجاء .



مركز تحقيقات علوم إسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

# السياسة لأرسطوطاليس

## الكتاب الأول

في الاجتماع المدني — في الرق — في الملكية — في السلطة العائلية

### الباب الأول

في الدولة . أصل الاجتماع . أنه من فعل الطبع — عناصر العائلة . الزوج والزوجة ، السيد والعبد — القرية مكونة من اجتماع العائلات — الدولة مكونة من اجتماع القرى . وأنها غاية الاجتماعات الأخرى كلها . الإنسان كائن مدني بالطبع — سيادة الدولة على الأفراد . ضرورة العدل الاجتماعي .

§ ١ — كل دولة هي بالبدئية اجتماع وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير ما مادام الناس أيا كانوا لا يعملون أبدا شيئا إلا وهم يقصدون إلى ما يظهر لهم أنه خير . فبين إذن أن كل الاجتماعات ترمى إلى خير من نوع ما . وإن أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الأنحراكها . وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي .

§ ١ — كل دولة . الفرض الحق من الاجتماع السياسي مروض هنا على أشد ما يكون من الوضوح . ومن المحال أن يوضع وضعاً أسى من ذلك . من مبدأ سام كهذا يمكن بلا عناء أن تستخرج كل الأركان الحقة الأساسية للجمعيات الإنسانية والحكومات . على أن هذه النظرية موجودة فيما سبق عند أفلاطون ( ر . الجمهورية ك ٢ ص ٨٨ من ترجمة كوزان ) . ولقد حصلها روسو في "عقد الاجتماع" ( ك ١ ب ٦ ) حيث يقول : " هذا الشخص العام الذي يتكون من الاجتماعات كلها كان يسمى فيما سبق المدينة " — خير ما . ( ر . تفصيل هذا المبدأ فيما بعد في ك ٣ ب ٧ ف ١ ) — الدولة . ترجمتها الحرفية "مدينة" . وهنا ينبغي أن يذكر أن كثرة الدول الإغريقية كانت تتألف من مدينة واحدة بعينها تحيط بها ضاحية ضيقة .

§ ٢ — فلا وجه لإذن لمن قال من المؤلفين إن خصائص الملك والحاكم ورب العائلة والسيد لا تمتاز فيما بينها . وذلك يقتضى أن يكون كل الفرق بينها إنما هو بالأكثر أو بالأقل لا بالنوع . وعلى ذلك فعدد قليل من المحكومين يرأسهم السيد، وعدد أكبر منه يرأسهم رب العائلة، وعدد أكبر منه أيضا يحكمهم الحاكم أو الملك . وهذا يؤدى الى أن تكون عائلة كبرى هى على الإطلاق مدينة صفرى . يضيف هؤلاء المؤلفون الى هذا فيما يخص الحاكم والملك أن سلطان أحدهما هو شخصى ومستقل ، وأن الآخر ، على حد تعاريف علمهم المزعوم، هو رئيس بالجزء مرءوس بالجزء .

§ ٣ — هذه النظرية كلها باطلة . وسيكفى في الاقتناع بذلك استخدام منهاجنا العادى في هذه الدراسة . فهنا كما في كل موطن آخر ينبغى رد المركب الى عناصره غير القابلة للتحليل أعنى الى أصغر أجزاء المجموع . فبالبحث عما هى العناصر المؤلفة للدولة تحسن معرفتنا بما إذا تختلف هذه العناصر . وسرى كيف أنه يمكن تقرير مبادئ علمية في المسائل التى تكلمنا عليها آنفا . فهنا كما في كل موطن آخر الصعود الى أصل الأشياء وتبع تشعبها هو الطريق الأمين للشاهدة .

§ ٤ — بديا من الضرورى اجتماع كاشين لا غنى لأحدهما عن الآخر . أريد أن أقول اجتماع الجنسيتين للتناسل . ليس في هذا شيء من التحكم ،

§ ٢ — من المؤلفين . يقصد أرسطو الى أفلاطون الذى يقرر هذا الرأى في السياسى (ص ٣٣٤ ترجمة كوزان) . ولقد كان رأى هيز كراى أفلاطون . فان نظرية الحكومات الأبوية ليس لها قاعدة أخرى . ولقد أخطأ روسو إذ يقول (فى بداية الاقتصاد السياسى) إن أرسطو قد خلط أحيانا بين العائلة والمدينة . فالحق أنه كان دائما يفرق بينهما كما يفعل هنا .

§ ٣ — منهاجنا العادى — ( ر . هذه العبارة في هذا الكتاب الأول ب ٣ ف ١ ) . فإن أرسطو يريد أن يتكلم على المنهاج الذى انتهجه من قبل أى المنهاج التحليل كما يوضح ذلك هو نفسه بعد عدة أسطر .

ففى الإنسان كما فى الحيوانات الأنحر وفى النباتات نزعة طبيعية إلى أن يخلف بعده موجودا على صورته .

إنما الطبيعة وهى ترمى الى البقاء هى التى قد خلقت بعض الكائنات للإمره وبعضها للطاعة . إنما هى التى أرادت أن الكائن الموصوف بالعقل والتبصر يأمر بوصفه سيذا ، كما أن الطبيعة هى أيضا التى أرادت أن الكائن الكفء بخصائصه الجثمانية لتنفيذ الأوامر يطيع بوصفه عبدا . وبهذا تخرج منفعة السيد ومنفعة العبد .

§ ٥ — فالطبع إذن هو الذى عين المركز الخاص للمرأة والعبد . ذلك بأن الطبع ، وليس به ما بهمالنا من العجز ، لا يصنع شيئا يشبه سكاكين ولف التى صنعوها . وعنده أن كائنا لا يخصص إلا لغرض واحد لأن الأدوات تكون أكل كلما صلحت لا لاستعمالات متعددة بل لاستعمال واحد . وعند المتوحشين المرأة والعبد هما كائنان من طبقة واحدة . والسبب فى ذلك بسيط ، هو أن الطبع لم يجعل بينهم ألبته من كائن للإمره . فليس فيهم حقا إلا من عبد ومن أمة . ولم يخدع الشعراء إذ يقولون :  
أجل للإغريق على المتوحش خلق الإمره  
ما دام أن الطبع قد أراد أن يكون المتوحش والعبد سيين .

§ ٦ — هذان الاجتماعان الأولان بين السيد والعبد وبين الزوج والزوجة هما قاعدتا العائلة ، وقد أحسن هيزود إذ قال فى هذا البيت :

البيت ثم المرأة والثور الحارث

لأن الفقير لا عبد له إلا الثور . على هذا إذن فالاجتماع الطبيعى فى كل الأزمان إنما هو

§ ٤ — وفى النباتات . أراد بعض المفسرين أن يستنج من أن أرسطو يستند هذه النزعة الى النباتات أنه كان يعرف فصل ما بين الجنتين فى النباتات .

§ ٥ — أجل للإغريق . هذا البيت مأخوذ من أور يرسد (إفريجيى) ور . أيضا السياسى لأفلاطون ص ٣٤٦ ترجمة كوزان .

§ ٦ — هيزود . هذا البيت مأخوذ من هيزود (الأعمال والأيام) .

العائلة، وقد استطاع خارنداس أن يقول إذ يتكلم على أعضائها "إنهم كانوا يا كلون على الخوان عينه". ويقول إفيمنيدس الكريتي "إنهم يصطلون على كانون واحد".

§ ٧ — إن الاجتماع الأول لعدة مائلات الذي ألف بالنظر إلى العلاقات التي ليست يومية إنما هو القرية التي يمكن بحق تسميتها المستعمرة الطبيعية للعائلة، لأن الأفراد الذين يعمرن القرية، كما يعبر عنهم مؤلفون آخرون "قد رضعوا لبن العائلة" إنهم أولادها و "أولاد أولادها". فإذا الدول الأولى قد كانت خاضعة للملوك وإذا الأمم الكبرى ما زالت كذلك إلى الآن، فذلك لأن هذه الدول كانت قد تألفت من عناصر معتادة السلطان الملكي ما دام أنه في العائلة الأكبر سنا هو ملك حقيقى. وقد احتذت مستعمرات العائلة من طريق البتوة ذلك المثل الذي ضرب لهم، وإذن فقد حق لهوميروس أن يقول :

كل امرئ على حدة يحكم بوصفه سيدا نساءه وأولاده

والواقع في الأصل أن العائلات المنفردة كانت تحكم أنفسها على هذا الوجه. ومن هذا أيضا ذلك رأى العام الذي يخضع الآلهة للملك منهم. لأن الأمم جمعاء كانت ولا تزال إلى الآن تعترف بالسلطة الملكية. ولم يخلف الناس أبدا عن أن يسبغوا على الآلهة عاداتهم كما أنهم يصورونهم على صورتهم.

§ ٨ — إن اجتماع عتبة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال طليها إنها بلغت حد كفاية نفسها على الإطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها.

— خارنداس. من قطانية في صقلية. وهو مقيم في طور يوم نحو السنة ٢٩ الأولية أى سنة ٦٦٤ ق م. وهو يتكلم عليه مرة أخرى في الكتاب الثانى (ب. ٩. ٠ ف ٨٤٥).  
إفيمنيدس — من كريتي، كان قد وضع كتابا على جمهورية كريتي ويحتمل أن يكون أرسطو قد أخذ منه كلمة مدينة وأنه قد جاء أثينا في السنة ٤٥ الأولية أى سنة ٦٠٠ ق م.

§ ٧ — الأمم الكبرى. (ر. ك ٢ ب ١ ف ٥). — هوميروس. الأوديسة. يذكر أرسطو هذا البيت أيضا في علم الأخلاق ك ١ ب ٤ ويطبقه على السكوب مرده الإله فولكان. ويذكره أيضا أفلاطون هو وما قبله في القوانين ك ٣ ص ١٤١ ترجمة كوزان. والظاهر أن كل فقرة أفلاطون هذه هي التي ألهمت أرسطو تليذه.

§ ٨ — دولة. والترجمة الحرفية «مدينة».



على هذا فاللدولة تأتي دائماً من الطبع ، شأنها في ذلك شأن الاجتماعات الأولى التي الدولة غايتها الأخيرة . لأن طبع كل شيء هو بالضبط غايته . وإن ماهية كل واحد من الموجودات متى بلغ مبلغه التمام هي ما يقال عليها إنها هي طبعه الخاص سواء أكان الموجود يعنى إنساناً أم حصاناً أم عائلة . يمكن أن يضاف إلى هذا أن هذا المصير وهذه الغاية للموجودات هي أول الخيرات لها . ولأن يكفى الموجود نفسه فذلك غرض وسعادة معا . § ٩ — من هذا تنتج هذه النتيجة البينة : أن الدولة هي من عمل الطبع ، وأن الإنسان بالطبع كائن اجتماعي ، وأن هذا الذي يبقى متوحشاً بحكم النظام لا بحكم المصادفة هو على التحقيق إنسان ساقط أو إنسان أسى من النوع الإنساني ، وإليه يمكن أن يوجه توبيخ هوميروس :

بلا عائلة وبلا قوانين وبلا بيت

وإن الإنسان الذي يكون بطبعه كذلك الذي وصفه الشاعر لا يستروح إلا الحرب لأنه غير كفء لأي اجتماع بخوارج الطير .

§ ١٠ — إذا كان الإنسان أشد قابلية إلى ما لا نهاية للاجتماع من النحل ومن سائر الحيوانات التي تعيش قطعاناً فذلك بالبديهة ، كما نهت إليه كثيراً ، لأن الطبع لا يفعل شيئاً عبثاً . وإنه ليختص الإنسان بالنطق . حتى أن الصوت ربما يعبر عن الفرح والألم ، لذلك لم يحرمه الحيوانات الأخرى لأن نظام خلقها يذهب

§ ٩ — كائن اجتماعي . يجب هيز على أرسطو هذه العبارة ويحارل أن يطبق مبدأ الكبير أن الخوف هو أصل الجمية — هوميروس . الإلياذة . الحادي عشر . ٦٣٠ .

§ ١٠ — النحل . أتمم هيز نفسه ليرهن خلافاً لأرسطو على جميع الفروق بين جماعة النحل وجماعة الناس . و يلتق في هذا بأوريجين الذي شذم ما تاب على سز أنه ألحق بالناس النمل والنحل — الطبع لا يفعل شيئاً عبثاً . هذا هو مبدأ العلل الغائية التي استخدمها أرسطو استخداماً كبيراً . ر . كتاب النفس ك ٣ ب ٩ ف ٦ وكتاب الشباب ب ٤ ف ١ وقد زعم بعض المفسرين خطأ أن شيشرون قد حاكى هذه الفقرة في القوانين ك ١ ب ٢٢ .

الى حد أن تحس هذين الإحساسين وتبشهما بعضهما بعضا . لكن النطق إنما يكون للتعبير عن الخير والشر والتبّع عن العادل والظالم . وللإنسان هذه الخصوصية من بين سائر الحيوانات أنه وحده يدرك الخير والشر والعادل والظالم وكل الأحاسيس من هذا القبيل التي باجتماعها تؤلف بالضبط العائلة والدولة .

§ ١١ — لا يمكن الشك في أن الدولة هي بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد، لأن الكل هو بالضرورة فوق الجزء ما دام أنه متى فسد الكل فليس بعد من جزء ، لا أرجل ولا أيدي إلا أن يكون على سبيل المجاز كما يقال يد من حجر ، لأن اليد متى فصلت عن الجسم لا تبقى يدا على الحقيقة . وإن الأشياء لتعترف على العموم بآثارها التي توقعها والتي من شأنها أن توقعها . فمتى انقطع استعدادها الأولى لا يمكن أن يقال إنها هي أنفسها : إنما هي مندرجة تحت اسم واحد ليس غير .

§ ١٢ — إن ما يثبت الضرورة الطبيعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه إن لم يسلم به لأمكن الفرد أن يكتفى بنفسه بمعزل عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك . وإن هذا الذي لا يستطيع أن يعيش في الجماعة وليس له مع استقلاله حاجات فذلك لا يستطيع ألبتة أن يكون عضوا في الدولة . إنما هو بهيمة أو إله .

§ ١٣ — فالطبع إذن يدفع الناس بغرائزهم الى الاجتماع السياسي . ولقد أسدى أول من رتبته خدمة كبرى لأنه إذا كان الإنسان الذي بلغ كماله الخاص كله هو أول الحيوانات فإنه حقا آخرها أيضا متى حيى بقوانين وبلا عدل . والواقع أنه لا شيء أشنع من الظلم المسلح . لكن الإنسان قد تلقى عن الطبع أسلحة العدل والفضيلة التي ينبغي أن يستعملها ضد شمواته الخبيثة . فبدون الفضيلة يكون هو أكثر ما يكون فسادا واقتراسا . فليس له إلا ثورات الحب والجوع البهيمية . فالعدل ضرورة اجتماعية لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسي وتقرير العادل هو ذلك الذي يرتب الحق .

## الباب الثاني

نظرية الرق الطبيعي — آراء مختلفة للرق وطبيعته ، الرأي الشخصي لأرسطو — ضرورة الأدوات الاجتماعية : ضرورة الإمرة والطاعة وفائدتهما — الاستعلاء والاحتطاط الطبعيان هما اللذان يجعلان السادة والعبيد . الرق الطبيعي ضروري عادل ونافع : حق الحرب لا يمكن أن يكون أساسا للرق . — علم السيد وعلم العبيد .

§ ١ — الآن ونحن نعرف وضع الأجزاء المختلفة التي تتكون منها الدولة ينبغي أن نشتغل بديا بالاقتصاد الذي يدير شؤون العائلات ما دام أن الدولة مؤلفة من العائلات . عناصر الاقتصاد المنزلي هي على الضبط عناصر العائلة نفسها التي لأجل أن تكون تامة يجب أن تشمل أرقاء وأفرادا أحرارا . لكن لأجل إدراك ذلك يلزم بديا أن نضع تحت البحث أبسط أجزائها ، ونظرا إلى أن الأجزاء الأولية والبسيطة للعائلة هي السيد والعبد ، الزوج والزوجة ، الأب والأولاد ، لزم دراسة هذه الصنوف الثلاثة من الأفراد والنظر فيما هو كل واحد منهم وما يجب أن يكون . § ٢ — فمن جهة سلطة السيد ثم السلطة الزوجية ، لأن اللغة الإغريقية ليس بها كلمة خاصة للتعبير عن علاقة الرجل بالمرأة . وأخيرا كون الأولاد . وهو معنى لا يقابله كذلك لفظ خاص . إلى هذه العناصر الثلاثة التي عددناها آنفا يمكن أن يضاف رابع يدججه بعض المؤلفين في الإدارة المنزلية ، وآخرون يجعلونه على الأقل فرعا منها مهما جذا ، سندرسه أيضا ، وهو ما يسمى كسب الأموال .

ولنشتغل أولا بالسيد والعبد لكي نعرف معرفة استيعاب الروابط الضرورية التي تربطهما ، ونرى في الوقت عينه ألا نستطيع أن نجد في هذا الموضوع أفكارا أولى بالرضا من الأفكار البخارية اليوم ؟

§ ٣ - فمن جهة يؤيد بعضهم أنه يوجد علم خاص للسيد وأن هذا العلم يختلط بعلم رب العائلة والحاكم والمملك كما ذكرنا بادی الأمر . وآخرون على ضد ذلك يزعمون أن سلطة السيد ضد الطبع وأن القانون وحده هو الذى يجعل من الناس أحرارا وأرقاء . ولكن الطبع لا يجعل فرقا ما بينهم . بل إن الرق هو على ذلك ظالم مادام العنف هو الذى أنتجه .

§ ٤ - ومن جهة أخرى الملكية جزء غير منفصل عن العائلة ، وعلم الحياة جزء من العلم المتزلى مادام أنه بغير الأشياء التى هى من الضرورة الأولى لا يستطيع

§ ٣ - على ضد ذلك . يفهم من هذا أنه كان هناك حينئذ احتجاجات على الرق حتى فى زمن أرسطو . غير أن الزمن الفار لم يحتفظ لنا بأسماء الفلاسفة الذين أيدوا هذه المذاهب الإنسانية . وفى عهد قريقلس كان فيرقراط الشاعر الفكاهى يأسف فى بيت له رواه أثيني ك ٦ ص ٢٦٣ على الزمان الذى لم يكن فيه أرقاء . وفى القطع التى نقلها إلينا استوب أن فيليمون الشاعر وثرودورس الفيلسوف ، وكلاهما معاصر لأرسطو ، يظهر أنهما كانا للرق خصمين . فالأول يذكر السيد بأن عبده ، على رغم مركزه النفس ، مازال إنسانا . والآخر مع اعترافه بأن السيد ملك ضرورى يقول إن هذه الملكية قلقة وغير موافقة . وطهاوس الطارمنسيوس ، وهو معاصر أيضا لأرسطو يؤكد أن الرق الذى كان القانون قد حرمه زمانا طويلا عند القرين والفوقين لم يكن ليباح إلا منذ عهد قريب . ر . أثيني ك ٩ ص ٢٦٣ ، ينه أثيني أيضا إلى أن الأرقاء لم يسموا فى أى شعب إلا غريق باسمهم الحقيق "عبيد" فها هنا كانوا يسمون "قنست" (السكان الأول لتساليا الذين وقعوا فى الرق على أثر الغارة الدورية وأتبعوا طبقة الأشراف التساليين الفاتحين ، وكان شأن هؤلاء الأرقاء أنهم لا يقتلون ولا يباعون خارج أرض الوطن) . وهناك الهيلينيون (أهل مدينة هيلوت الذين هم أول من استعبدتهم الشعب اللقدمونى) وفى موضع آخر "الكلاوبت" أى سكان ملحقات الدار ... الخ . ويؤكد كالسطموس ، وهو من أقدم مفسرى أرسطوفان أن هذه الصيغة إنما وجدت لتلطف ، لفظيا على الأقل ، من الحظ المحزن لأولئك النساء . وقد كان ذلك أيضا نوعا من الاحتجاج على الرق . ويقول طيوفف ، وهو مؤرخ معاصر لأرسطو ، إن أهل خيوس هم أول من أدخل فى الإغريق شراء العبيد وأن هاتف دلفوس لما علم بهذه الكيرة أعلن أن أهل خيوس حق عليهم غضب الآلهة . وهذا هنا إنما هو احتجاج لاهى على سوء استعمال القوة هذا . غير أنه لا يظهر أن الإغريق قد عرفوه أو أنهم لم يقيموا له وزنا . ينتج من هذا كله أن مبدأ الرق فى القرن الرابع قبل المسيح لم يكن مسلما به بلا جدال . ذلك بأن الحرية هى فى الواقع من الأمر أقدم من الاستعباد . ولقد أحس أرسطو نفسه عند موته الحاجة إلى أن يقرر فى وصيته حتى عبيده .

الناس أن يعيشوا وأن يعيشوا سعداء . ينتج من هذا أنه ، كما أن الفنون الأخرى ، كل في دائرته ، بها حاجة إلى أدوات خاصة للقيام بعملها ، كذلك العلم المترفى ينبغي أن يكون له أدواته على سواء . وإن من تلك الأدوات ما هو غير حي ، ومنها ما هو حي . فمثلا صاحب السفينة عنده الدفة أداة لا حياة بها وملاح الجؤجؤ أداة حية باعتبار أن العامل ، في الفنون ، أداة حقيقية . وعلى القاعدة عنها يمكن أن يقال إن الملكية ليست إلا أداة للعيشة ، وإن الثروة متعددة الأدوات وإن العبد ملكية حية ، والعامل بما هو أداة هو أول الأدوات جميعا . § ٥ - والواقع أنه لو كان كل أداة يمكنها ، بأمر أمرت به أو أشعرته ، أن تشتغل من تلقاء ذاتها كتمثيل ديدال أو مشاجب فولكان ، " التي كانت تجيء وحدها ، كما يقول الشاعر ، إلى جمعيات الآلهة " ، ولو كانت الأموام (المكوكات) تنسج وحدها بذواتها ، ولو كانت القوس تلعب وحدها على القيثارة لاستغنى أرباب الأعمال عن العمال والسادة عن العبيد . فالأدوات بالمعنى الخاص هي أدوات إنتاج ، أما الملكية فهي على الضد من ذلك باليساطة أداة استعمال لحسب . على هذا فالنوم ينتج شيئا أزيد مما يستعمل له . لكن كسوة وصريلا لا يؤدي كلاهما إلا ذلك الاستعمال نفسه . § ٦ - زد على هذا أنه لما أن الإنتاج والاستعمال يختلفان بالنوع وأن هذين الأمرين لهما كليهما أدوات خاصة فيلزم حتما أن تكون بين الأدوات التي يستخدمانها فرق كذلك . فالعيشة هي الاستعمال وليست إنتاج أشياء . وإن العبد لا يصلح إلا لتيسير أفعال الاستعمال هذه . فينبغي أن يعنى بلفظ الملكية كما يعنى

§ ٥ - تمثيل ديدال . كان حلق ديدال كله أنه حاول أن يظهر الحركة في تماثيله بأن فتح ما بين سيقانها وأزال الالتصاق بين الأذرع وبين الجسم الخ . وقد كان ذلك ارتقا . عطيا للفن الإغريق على الفن المصري . وقد تحدث أفلاطون عن حلق ديدال هذا في اثينفرون ج ١ ص ٣٧ ، وفي مينون ج ٦ ص ٢٢٣ ترجمة كوزان - فولكان ر . الإلهادة ، النشيد ١٨ البيت ٣٧٦ . - أدوات إنتاج ... استعمال لحسب . هذا التمييز ذكره أرسطو في مواطن مختلفة في علم الأخلاق إلى نيقوماخوس في الكتاب السادس وفي علم الأخلاق الكبير ك ١ وفي كتاب حركة الحيوانات ب ٧ ف ٥ .

بلفظ الجزء . وإن الجزء ليس جزءا لكل فحسب بل هو أيضا يتعلق على الإطلاق بشيء غير ذاته . كذلك الحال في الملكية فالسيد هو بالبساطة سيد العبد لكنه لا يتعلق به أصلا ، أما العبد فعلى الضد ليس عبد السيد فحسب بل هو أيضا يتعلق به على الإطلاق . § ٧ — هذا يوضح جليا ما هو العبد في ذاته وماذا يمكن أن يكون . فإن هذا الذي بقانون الطبع لا يتعلق بنفسه بل هو مع كونه إنسانا يتعلق بآخر هو العبد طبعا . يكون إنسان إنسان آخر ذلك الذي من حيث هو إنسان يصير ملكا ، وإن الملك هو أداة استعمال شخصية تماما .

§ ٨ — ينبغي الآن أن ينظر أيوجد أناسي جعلهم الطبع كذلك أم لا يوجد البتة . وفي حق من أيا كان يصير عادلا ونافعا أن يكون عبدا ، أم أن كل استرقاق هو عمل مضاد للطبع . العقل والواقعيات يمكن أن تحمل مع اليسر هذه المسائل . فالإمرة والطاعة ليسا شيئين ضروريين فحسب بل هما أيضا شيان نافعان كل النفع . بعض الكائنات منذ الولادة مخصص بعضها للطاعة والآخر للإمرة ، ولو على درجات وفروق شديدة تختلف القياس إلى هؤلاء وهؤلاء . فالسلطة تعلو وتحسن بنسبة ما يكون ذلك فيمن يطبقها أو تقع عليه . إنها في الناس أحسن منها في الحيوانات لأن كمال العمل هو دائما تابع لكمال العمال . وإن عملا يتم في كل مكان حيث تلتقي الإمرة والطاعة . § ٩ — هذان العنصران الطاعة والإمرة توجدان في كل مجموع مكون من عدة أشياء بالغة نتيجة عامة ، منفصلة كانت تلك الأشياء أو متصلة . هذا هو وضع فرضه الطبع على كل الكائنات الحية . بل ربما أمكن أن يكشف بعض آثار لهذا المبدأ حتى في الأشياء التي بلا حياة ، مثال ذلك الانسجام في الأصوات . غير أن هذا ربما يجرنا إلى أبعد من موضوعنا .

§ ١٠ - بديا الموجود الحى هو مركب من روح ومن جسم كان أحدهما بالطبع ليأمر والآخر ليطيع . تلك هى على الأقل إرادة الطبع التى يهيم أن تدرس فى الكائنات العليا على حسب قوانينه المرتبة لا فى الكائنات الدنيا . وإن سلطان النفس هذا يبين فى الإنسان الكامل سليم العقل والبدن وهو وحده الذى ينبغى أن نختبر ذلك فيه . أما فى الفاسدين من الناس أو المستعدين للفساد فإن الجسم أحيانا يتسلط على النفس ، ذلك بأن نموهم غير المرتب هو على ضد الطبع تماما .

§ ١١ - أكرر أنه ينبغى إذن أن يعرف ، بادئ الأمر ، فى الكائن الحى ، وجود سلطة تشبه سلطة مسيد وسلطة حاكم معا . النفس تتسلط على البدن كسيد على عبده ، والعقل على الغريزة كحاكم ، كذلك . وإذن فبديهي أنه لا يستطيع إنكار أن يكون من الطبيعى ومن الخير للجسم أن يطيع النفس وللجزء الحساس من ذاتنا أن يطيع العقل والجزء العاقل . وإن المساواة أو انقلاب السلطة بين هذه العناصر المختلفة يكون شرا للجميع . § ١٢ - والحال كذلك بين الإنسان وسائر الحيوانات فإن الحيوانات المستأنسة أحسن من الحيوانات المتوحشة . وأن تكون خاضعة للإنسان فنك مزية كبرى لها من حيث أمنها لنفسه . ومن جهة أخرى فإن الرابطة بين الجنسين هى على هذا النحو . فإن أحدهما أرق من الآخر . ذلك كان ليحكم والآخر كان ليطيع .

§ ١٣ - ذلك هو أيضا القانون العام الذى يجب ضرورة أن يسود بين الناس . فمتى كان المرء أخط من أمثاله - كما يكون الجسم بالقياس إلى النفس والبهيمة

§ ١٠ - إرادة الطبع . اتخذ زوسو هذا عنوانا لخطبه فى " اللامسارة " .

§ ١٣ - بين الناس . هذا هو مبدأ الرق عند أرسطو . ويحسن التنبيه إلى أن أرسطو هو الفيلسوف الوحيد فى العابرين الذى عني بأن يدرك حق الإدراك هذا الحدث الكبير الذى هو الرق أى قاعدة الجمعية الاغريقية كما صار بعد ذلك قاعدة الجمعية الرومانية . وفى أبحاثنا هذه ليس للدافعين عن الرق من أدلة إلا ما قرره الفيلسوف الإغريق . فان انجلترا بنهر برها ذنوج مستعمراتها فى سنة ١٨٣٣ إنما ضربت الرق ضربة لم يقم من بعدها أبدا . ورجاؤنا أن يقضى على هذا الاعتداء الصارخ فى مدى أقل من نصف قرن .



إلى الإنسان . وهذا هو مركز جميع أولئك الذين لديهم استعمال القوى البدنية هو أحسن ما يمكن أن ينتفع به — كان هو الرقيق بالطبع . وفي حق هؤلاء الناس ، كما هو في حق الموجودات الأخرى التي تكلمنا عليها آنفا يحسن بهم أن يخضعوا لسلطة سيد . لأن هذا الذي يؤتى نفسه غيره هو رقيق بالطبع ، وما يجعله يؤتى نفسه غيره هو أنه لا يستطيع أن يذهب إلا إلى حد أن يفهم الحق متى أظهره غيره عليه ، لكن لا إلى حد أنه يملكه هو في نفسه . إن الحيوانات الأخرى لا تستطيع أن تفهم الحق وإنها لتطيع على عماية غرائرها . § ١٤ — على أن منفعة الحيوانات المستأنسة ومنفعة العبيد كأنها شيء واحد تقريبا . فإن الأولى والآخرين يساعدوننا بقواهم المادية في قضاء حاجات المعيشة . والطبع ذاته يريد ذلك ما دام يجعل أجسام الناس الأحرار مغايرة لأجسام العبيد ، إذ يعطى هؤلاء الشدة الضرورية في الأعمال الغليظة للجمعية ويخلق على ضده ذلك أجسام أولئك غير صالحة لأن تحنى قوامها المستقيم لتلك الأشغال الشاقة بل يمتد لهم لوظائف الحياة المدنية فحسب ، تلك الحياة التي تتنازعها فيهم مشاغل الحرب ومشاغل السلام .

§ ١٥ — أسلم بأنه كثيرا ما يقع نقيض ذلك فيكون بعضهم ليس فيه من الناس الأحرار غير الجسم كما يكون الآخرون ليس لهم منهم إلا الروح . لكن من المحقق أنه إذا كان الناس دائما مختلفين فيما بينهم بظاهرهم الخثاني كما يكونونه بالقياس إلى صور الآلهة فربما يقع الإجماع على أن أقلهم جمالا يجب أن يكونوا

§ ١٤ — والطبع ذاته . قد ذكر هذه الفكرة ثينيس المجارى الذى سبق أرسطو بنحو ٢٥٠ سنة في بيتين من جوامع كتبه . على أن الطبع قد خدم السادة المتأخرين أكثر مما خدم الأقدمين . فإن لون الجلد علامة لا يتخذ عنها أحد وهمى في خير بقاع الدنيا الجديدة القاعدة الثابتة التي يأسف لها أرسطو فيما يظهر . ولقد عاب طائفة من الكتاب على أرسطو هذه المبادئ الغريبة ، لكن ليس الغريب أن أرسطو يدافع عنها بل الغريب أن الحكومات الحالية ما عدا واحدة منها تقرها وتتخذها . وبديهي أن الفيلسوف الإغريق أبعد من أن يكون هو وحده نصيرا للرق بل هو لا يرى أن من يهاجمون الرق مبطلون كل البطلان ، ومع ذلك فقد يرى في الكتاب الرابع ب ٩ ف ٩ أن أرسطو كثيرا ما يحض على حقوق الأرثاء .

للآخرين عبيدا . وإذا حق هذا في القول على الجسم حق من باب أولى في القول على الروح . غير أن جمال الروح أقل يسرا في التعرّف من الجمال الجثماني .  
ومهما يكن من شيء فبين أن البعض هم بالطبع أحرار والآخرين بالطبع عبيد وأن الرق في حق هؤلاء نافع بمقدار ما هو عادل .

§ ١٦ — على أنه ربما يكون من الصعب إنكار أن الرأي المضاد ينطوى هو أيضا على شيء من الحق . إن معنى الرق والرقيق يمكن أن يفهم على وجهين : يمكن أن يقع المرء في الرق ويبقى فيه بالقانون ، ما دام أن هذا القانون هو اتفاق به يعترف المغلوب بأنه ملك للغالب . غير أن كثيرا من أهل العلم بالقانون يهتمون هذا الحق بعدم المشروعية ، كما يهتمون بذلك الخطباء العموميين فعندهم أن من الشناعة بمكان أن الأقوى لجرد أنه الأقوى يستطيع استعمال العنف ليجعل من أسيره رعيته وعبده .

§ ١٧ — وهذان الرأيان المتقابلان أيدهما على سواء بعض الحكماء . وعلة هذا التخالف وهذه الأسباب التي احتج لها من طرف ومن آخر هي أن الفضيلة

§ ١٥ — بالطبع عبيد . لا يرى منتسكيو في كتابه روح القوانين ك ١٥ ب ٧ أن أرسطو قد أقام البرهان على مبادئته في الرق . ولكن هل كانت أدلة منتسكيو أشد إقناعا ؟ وروبو في عقد الاجتماع ك ١ ب ٢ لم يحسن فهم هذه الفقرة من أرسطو إذ يظن خطأ أن أرسطو يريد أن يقول فقط إن بعض الناس ولدوا في الرق .  
§ ١٦ — يمكن أن يقع المرء في الرق ويبقى فيه — بين التعبيرين فرق عظيم فان الأول يدل على الإنسان الذي يجب قانونا أن يكون رقيقا بسبب انحطاطه الطبيعي على مذهب أرسطو . والثاني يدل على الرقيق بالفعل سواء أكان مقدرا عليه أن يكونه أم لا بسبب تركيبه — اتفاق . يذكر آتيني (ك ٦) عن المؤرخ أرشماك اتفاقا مشابها لهذا بين جالية من البيوسيين وبين التساليين . أما هيرفانه يرتب الرق على الحرب . وقد كان جرسبوس قد قبل هذا المبدأ الذي قال به كل الكتاب تقريرا إلى منتسكيو لأنهم كانوا يحذرون المتصر حق الحياة والموت على المهزوم . وعند القدامى وعلى الخصوص في زمن أرسطو كانت هذه القاعدة الإنسانية مسلمة بلا جدال ومطبقة بغاية التخرج . ويمكن أن يحد في حرب اليلربونيز أكثر من مائة مثال . فانهم بعد الواقعة كانوا يذبحون دائما الأسرى . (ر. طوسيديد ك ١ ب ٣٠ وك ٢ ب ٥ الخ)  
فقد كان طوسيديد شاهدا لهذه الفظائع وربما كان هو فاعلا لها فانه كان يحكيها بارده الطبع كأنما يصف "مناورة" بحرية دون أن يعلق عليها أهمية ما .

لها - متى كانت عندها الوسيلة - حق حتى في استعمال العنف إلى حد ما، وأن النصر يستدعى دائما استعلاء ممدوحا من بعض الوجوه . وإذن فمن الممكن الاعتقاد بأن القوة ليست مجردة عن الاستحقاق وأن كل النزاع هنا لا يقع في حقيقة الأمر إلا على أصل الحق، يضعه بعضهم في الرعاية والإنسانية ويضعه الآخرون في تسلط الأقوى . غير أن كلا التديلين المتضادين هو في ذاته ضعيف وباطل . لأن كليهما يستدرج إلى الاعتقاد بأن حق إمارة السيد لا تتعلق برفعة الاستحقاق .

§ ١٨ - من الناس من يقرعهم ما يظنونه الحق، وللقانون ظاهر من الحق دائما، فيقولون إن الرق عادل متى نتج من حدث الحرب . ولكن هذا هو التناقض لأن مبدأ الحرب نفسها يمكن أن يكون ظلما وإن يسمى أبدا عبدا ذلك الذي لا يستحق أن يكونه . وإلا فالناس الأشرف مولدا فيما يظهر ربما يصيرون عبيدا، بل بفعل عبيد آخر، لأنهم قد يكونون قد بيعوا بوصف أنهم أسارى حرب . من أجل ذلك يعني أنصار هذا الرأي بتطبيق اسم العبيد هذا على المستوحشين بحسب وبأبونه على أمتهم الخاصة . ومرد هذا إذن إلى البحث فيما هو الرق الطبيعي . وهذا هو بالضبط ما قد تساءلنا عنه بادئ الأمر .

§ ١٨ - الأشرف مولدا - يجب التمييز بين شريف المولد أو النبيل وبين الحر فإن شريف المولد أو النبيل هو الذي ولد لأبوين حريين وله الحق أن يكون مثلهما . وأما "الحر" فلا يدل إلا على من هو حر بالفعل أيا كان موضع أبيه . ويضمير هيرشيوس كلمة نبيل بأنه من سلالة حرة . إذن فقد يكون المرء حرا دون أن يكون نبيلًا والعكس صادق . وأما الإنسان غير ذى المولد فهو الإنسان الذى ليس من أصل حر وهو بمولده يجب أن يكون عبدا . وفي اللغة التشريعية للإمبراطورية الشرقية يعنى بالتمييز بين الإنسان الحر بولادته وبين المعتوق . ( ر . ك ٣ ب ٧ ف ٧ ) - أنصار هذا الرأي . أظن أرسطو يعنى أفلاطون حين ينصح للإغريق ألا يتخذوا بعد أرقاء من بينهم ، بل من المنوحشين بحسب ( الجمهورية ك ٥ ص ٢٩٦ من ترجمة كوزان ) . ويجب أن تذكر الأسطورة التى تزعم أن أفلاطون نفسه قد وقع في الرق بأمر أحد الطغاة .

§ ١٩ — فيلزم بالضرورة التسليم بأن بعض الناس يكونون عبيدا أينما كانوا وأن آخرين لا يكونونهم في أى مكان . كذلك الشأن في الشرف . فإن الناس الذين تكلمنا عليهم آنفا يعتقدون أنهم أشراف ، لا في وطنهم فحسب ، بل في كل الأماكن . وفي عرفهم أن المستوحشين على ضد ذلك لا يمكن أن يكونوا أشرافا إلا في وطنهم . فهم يفترضون إذن أن الجنس الفلانى هو على سبيل الإطلاق حر وشريف وأن الجنس الفلانى الآخر لا يكونه إلا بشرط .

هيلينة في شعر ثيوديكيت هي التى تصيح :

إنى من سلالة الآلهة من كل ناحية  
من ذا الذى يجرؤ أن يهيننى باسم أمة .

مرّد هذا الرأى بالضبط أن يؤسس على السمّو وعلى الانحطاط الطبيعيين كل الفرق بين الرجل الحر وبين العبد ، والفرق بين الأشراف والعامة . وهذا يستدعى أن من الأصول الممتازة تنبع الأولاد الممتازون كما أن إنسانا ينتج إنسانا وحيوانا ينتج حيوانا . فإذ أن الطبيعة في الحق تريد في الغالب أن تفعله دون أن تقدر عليه .

§ ٢٠ — يمكن بالبدئية إذن أن نسمو بهذه المناقشة ونقرر أنه يوجد بفعل الطبع عبيد وأناس أحرار . ويمكن أن يؤيد أن هذا التمييز يبق قائما كلما كان نافعا لأحدهما أن يخدم باعتباره عبدا وللآخر أن يحكم باعتباره سيّدا . بل يمكن

§ ١٩ — الأشراف والعامة . تكلمنا الأشراف والعامة يمكن أن تظهرأ جديدين عند الكلام الإغريق في زمن أرسطو لكنهما تحصلان تماما فكرة المؤلف . ربما كان الففغان جديدين لكن المعنى جدا . فإن الحرية في إغريقيا كانت تحوّل شرفا حقيقيا وراثيا وخاصة كما كان الحال في القرون الوسطى . ويعرف أرسطو نفسه في ك ٣ ب ١ ف ٧ ماذا يعنى بكلمة شرف . يقول إنها أهلية سلالة ، وما أغان الله الوراثى يطالب بحق أكثر من هذا . و يقول أرسطو (ك ٨ ب ١ ف ٣) "إن الشرف ينحصر في الله وفي ثراء الأجداد" . ثيوديكيت . شاعر تلميذ لأرسطو أهدي إليه كتابه "الخطابة" .

§ ٢٠ — يوجد ... عبيد . أكثر المخطوطات بها هذه القضية سالبة لا موجبة . والظاهر بالبداهة أن سياق التدليل يؤكد إيجابها . والقضية التالية لها تثبت أن هذا هو المعنى الحق لهذه الفقرة .

أن يؤيد آخر الأمر أنه عادل وأن كلا يجب عليه، تبعاً لمشيئة الطبيعة، أن يقوم بالسلطة أو أن يحتملها . وعلى هذا فسلطة السيد على العبد هي كذلك عادلة ونافعة . وهذا لا يمنع أن سوء استعمال هذه السلطة شؤم على الطرفين . إن منفعة الجزء هي منفعة الكل، ومنفعة الجسم هي منفعة الروح، وإن العبد هو جزء السيد، وإنه بجزءه من جسمه وإن يكن منفصلاً عنه . كذلك بين السيد والعبد، مادامت الطبيعة هي التي صنعتها كليهما، توجد منفعة مشتركة، ورعاية متبادلة . ويكون الأمر على غير ذلك متى كان القانون ومجرد القوة هما اللذان جعلاهما ما هما أحدهما والآخر .

§ ٢١ — هذا يثبت أيضاً بغاية الوضوح أن سلطة السيد وسلطة الحاكم هما مميزتان، وأن كل السلطات، على رغم ما قيل فيها، لا تندمج في سلطة واحدة . فإحدهما تطبق على الرجال الأحرار، والآخرى على العبيد بالطبع . إحدهما وهي السلطة المنزلية تتعلق بواحد لأن كل عائلة يديرها رئيس واحد . والآخرى سلطة الحاكم لا تختص إلا برجال أحرار متساوين . § ٢٢ — يكون المرء سيداً، ليس ألينة لأنه يعرف أن يحكم، بل لأن له طبعاً ما : ويكون الإنسان عبداً أو رجلاً حراً بميزات مشابهة كذلك . غير أنه من الممكن أن يطبع السادة على العلم الذي يحسب عليهم أن يطبقوه كما يفعل بالأرقاء سواء بسواء . وقد درس علم العبيد في سرقوسة حيث كانوا، بمقابل من النقد، يعلمون الصبيان الأرقاء تفاصيل الخدمة المنزلية كلها . وربما يمكن أن يوسع عليهم في معارفهم ويعلموا بعض الفنون كفن طهو الأطعمة وما شاكل ذلك، ما دام أن هذه الخدمة أسمى في تقديرها أو أشد ضرورة من سواها . وأنه جرياً على المثل "ثمة عبد وعبد وسيد وسيد" .

§ ٢١ — في سلطة واحدة . ( ر . ب ١ ف ٢ ) .

§ ٢٢ — سرقوسة ... طهو الأطعمة — كانت سرقوسة مشهورة بإجادة الطبخ . — عبد وعبد . هذا مثل مقنيس من فنكراست لقيميون . ولقد جمع ملر في كتابه «الدوريون» ح ٢ ك ١ و ٢ و ٣ و ٤ معلومات قيمة على حال العبيد في السلالات الدورية . لقد كانت شمائل السلالات الأتينية على العموم أرقى بكثير وأشد إنسانية . ففى أتيننا كان العبيد يماثلون معاملة خيرا من معاملتهم في أسيرة . وقد ذكر فيريروس في كتابه على "الخدمة" تفصيلات بحجية للرق في الأزمان القديمة ( ر . مثنكبرو ك ١٥ ب ٦ وما بعده ) .

§ ٢٣ - كل هذه التعاليم تؤلف علم العبيد .

وأما كيفية استخدام العبيد فذلك علم السيد الذي بما هو مالك عبدا أقل في باب السيادة منه . من حيث هو يستخدمهم . هذا العلم في الحق ، لا هو بالواسع ولا بالرفيع . إنه يخصص فقط في أن يعرف ماذا يستطيع العبيد أن يحسنوا عمله . من أجل ذلك يترك هذا الشأن إلى وكيل متى أمكن المرء أن يوفر على نفسه هذا الملم ليفرغ للحياة العامة أو للفلسفة .

علم الكسب ، أعني الكسب الطبيعي والعاقل ، هو مخالف جد المخالفة لهذين العالمين اللذين تكلمنا عليهما آنفاً ، إن به شيئا من الحرب وشيئا من الصبيد معا . وإنا لن نجاوز إلى أبعد من هذا فيما كنا نريد أن نقوله على السيد وعلى العبيد .



مركز تحقيقات علوم اسلامی

## الباب الثالث

في الملكية الطبيعية والصناعية - نظرية كسب الأموال . كسب الأموال لا يتعلق بالاقتصاد المنزلي الذي هو يستعمل الأموال وليس عليه أن يخلقها - الطرائق المختلفة للكسب : الزراعة ، الرعي ، صيد البر ، صيد البحر ، السلب الخ ، هذه الطرائق كلها تكون الكسب الطبيعي - التجارة طريقة كسب ليست طبيعية . القيمة المزدوجة للأشياء ، الاستعمال والمعاوضة : ضرورة النقد وقفقه : البيع : شراء التجارة التي لا تشجع : تحريم الربا .

§ ١ - لما أن العبد يكون جزءاً من الملكية نعملد ، على حسب منهاجنا العادي ، إلى درس الملكية على العموم وكسب الأموال .

المسألة الأولى هي أن نعلم ألا يؤلف علم الكسب مع العلم المنزلي إلا علماً واحداً ، أم هو فرع منه أم هو مساعد له فحسب ؟ فإن كان مساعداً له فهو كفن صنع الموم يخدم فن الحياة ؟ أم هو كفن صهر المعادن يخدم فن المثال ؟ إن خدمات هذين الفنين المساعدين هي في الواقع متميزة . فهناك إنما الآلة هي التي تجهز ، وهنا إنما هي المادة . وأعني بالمادة الجوهر الذي يصلح لصنع شيء . مثال ذلك الصوف للحائك ، والنحاس للنال . هذا يدل على أن كسب الأموال لا يختلط بإدارة المنزل لأن الواحد يستعمل ما يقدمه الآخر . وفي الواقع لأي تكون إدارة أموال العائلة إن لم تكن للإدارة المنزلية ؟

§ ٢ - يبقى أن يعرف أكسب الأشياء ليس إلا فرعاً من هذه الإدارة ، أم هو علم بمنزل ؟ بدياً إذا كانت هذا الذي يعلم هذا العلم يجب أن يعرف يتابع الثروة والملكية لزم التسليم بأن الملكية والثروة تشملان أشياء مختلفة حقاً . فأولاً يمكن أن يتساءل : هل فن الزراعة ، وعلى العموم البحث عن الأغذية وتحصيلها ، داخل في كسب الأموال ، أو هو طريقة أخرى للكسب ؟ § ٣ - غير أن أنواع الغذاء مختلفة إلى الغاية . ومن ذلك تعدد أنواع المعيشة لدى الإنسان ولدى الحيوانات التي لا يمكن أن يعيش واحد منها بلا غذاء . وعلى ذلك فهذه الاختلافات

هى التى تتغاربها أصناف معيشة الحيوانات . ففى الحالة الوحشية بعضها يعيش قطعيا وآخر تعيش فى عزلة حسبما تقتضيه منفعة معيشتها ، لأن بعضها يعيش على اللحم وآخر على النبات وآخر على كليهما . ولأجل أن تيسر لها الطبيعة البحث عن الأغذية وتخبرها عينت لها ضربا خاصا من المعيشة . وإن حياة أكلة اللحوم وحياة أكلة النباتات تختلف بالضبط بأنها لا ترغب بالفرصة فى غذاء واحد بعينه وأن كلا منهما له أذواق خاصة .

§ ٤ — يمكن أن يقال مثل هذا على الناس ، فإن طرائق عيشتهم ليست أقل اختلافا . بعضهم رحل فى فراغ مطلق ، لاكد ولاعمل ، يقتذون بلحم الحيوانات التى يربونها . ولأن قطعانهم مضطرة ، لتجد كلاًها ، أن تغير دائما مكانها ، فهم أيضا مضطرون الى أن يتبعوها كأنهم بذلك يحرثون حقلا حيا . وآخرون يعيشون من الغنمة ، غير أن غنمة بعضهم ليست هى غنمة البعض الآخر . فلهؤلاء السلب ، ولأولئك صيد البحر حين يقطنون شطوط البحيرات والمناقع وشواطئ الأنهار والبحار . وآخرون يصيدون الطيور والحيوانات المتوحشة . لكن الجزء الأكبر من النوع الإنسانى يعيش من زراعة الأرض وثمارها .

§ ٥ — فهناك إذن على التقريب طرائق لمعيشة لا حاجة بالإنسان فيها لأن يقدم إلا عمله الشخصى ، دون أن يطلب عيشه فى المعاوضات أو فى التجارة : رجال وزرّاع ونهاب وصياد بحر أو صياد بر . ومن الشعوب من يعيشون عيشة الرغد بأن يؤلفوا بين هذه الطرائق المختلفة وأن يستعبروا من أحداها ما يسد نقص الأخرى . فهم رحل نهابون زرّاع صيادون معا . ومن الشعوب آخرون يسلكون سبيل المعيشة الذى تفرضه عليهم الحاجة .

§ ٤ — السلب . لم يكن قطع الطريق شيئا منكرا فى الأزمان الأولى لإفريقيا . كما أشار إليه طوسيديد (ك ١ ب ٥) . ففى زمان هذا المؤرخ كان بعض القبائل لا يزال يصططع هذه العادة . ومعلوم أنها قد ظهرت فى القرون الوسطى عند سرة الجمعية وعند سادة أفريقية بل عند الملوك . ويرى هير أنه فى حالة البداوة الأولى كان قطع الطريق أمرا شريفا بقدر ما هو نافع . فإن قطع الطريق فى الواقع كان وقتئذ غزوا فرديا مصفرا ، ويسند متسكيو النهب والسلب إلى الحرمان من التجارة ( ر . روح القوانين ك ٢٠ ب ٢ ) .



§ ٦ - إن حيازة الأغذية هي، كما يرى، منحة من قبل الطبيعة للحيوانات منذ ولادتها، وكذلك بعد تمام نموها. وبعض الحيوانات عند وضعها تنتج مع الصغير الغذاء الذي يكفيه حتى يصير إلى حال يستطيع معها أن يحصله بنفسه. هذا هو شأن الفرسبيار والأوفيبار، فإن الأولى لتحمل مدة زمن ما في أنفسها أغذية صغارها حديثي العهد بالولادة، وإن ما يسمى اللبن ليس شيئا آخر. § ٧ - وإن إحراز الأغذية هذا هو على السواء ميسر للحيوانات عند ما يتم نموها. فيلبنى الاعتقاد بأن النباتات خلقت للحيوانات والحيوانات للإنسان. فإن كانت داجنة فهي تخدمه وتغذيه وإن كانت متوحشة فهي تشارك إن لم يكن كلها بلحها في تغذيته وفي حاجاته المختلفة؛ إنها تقدم له كسبى ومتاعا من صنوف شتى. فإذا كانت الطبيعة إذن لا تخلق شيئا ناقصا، وإذا كانت لا تخلق من شيء عبثا، لزم ضرورة أنها قد خلقت كل ذلك للإنسان.

§ ٨ - من أجل ذلك كانت الحرب هي أيضا بوجه ما وسيلة طبيعية للكسب، إذ أنها تشمل هذا الصيد الذي يصطنعه الإنسان للوحوش وللأناس الذين، وقد خلقوا ليطيعوا، يمتنعون عن الطاعة. فتلك حرب قضى الطبع نفسه بمشروعيتها.

§ ٦ - فرسبيار. يريد أرسطو، كما نرى، أن يتكلم بلا شك على ديدان الحشرات التي يعضها أصغر من أن تراه العين المجردة.

§ ٧ - الطبيعة لا تخلق من شيء عبثا. ذلك هو مبدأ العلة الغائية الذي يطلب استعمال أرسطو لماه (ر). ما سبق فكرة مشابهة ب ١ ف ١٠).

§ ٨ - خلقوا ليطيعوا. يرجع أن أرسطو يقصد بذلك المتوحشين الذين حظهم عنده هو الرق. فقد قال فيما تقدم ب ١ ف ٥ أن الطبع أراد أن يكون المستوحش والعبد شيئا واحدا. ولا حاجة للقول بأن هذه الفقرة طالما كانت موضع الهجوم واللام. ولست أذكر إلا جروسيوس إذ يزعم أن أرسطو أراد هنا تمليق الإسكندر وضمائه بالفتح وفي هذا من التعرّف في الحصة فاته لأجل أن يكون لهذا التعيب بعض القيمة يبنى لإثبات أن كتاب « السياسة » قد ظهر قبل موت الإسكندر. وهذا غير محقق.

فهاك إذن طريقة كسب طبيعية تكون جزءا من الاقتصاد العائلي يحمدها حاضرة أو يحصلها، وإلا فاته ألبنة ادخار هذه الوسائل التي لا غنى عنها لعيشه والتي بدونها من يتألف اجتماع الدولة ولا اجتماع العائلة . § ٩ - يمكن أن يقال إن تلك أنفسها هي الثروات الوحيدة الحقيقية . إن ما يستعيره الرغد من هذا النوع من الكسب بعيد عليه أن يكون غير متناه كما قد زعم سولون في شعره :

يستطيع المرء أن يزيد في ثرواته إلى ما لا نهاية

لأن الأمر على الضد من ذلك، ففي هذا الموطن يوجد حد كما في سائر الفنون الأخرى، وفي الواقع ليس ألبنة من فن لا تكون آلاته محدودة في العدد وفي العظم، وليست الثروة إلا وفرة الوسائل العائلية والاجتماعية .

لهذه إذن أن وسيلة الكسب الطبيعي واحدة مشتركة بين رؤساء العائلات ورؤساء الدول، وقد رأينا كيف كانت مصادرهما .

§ ١٠ - يبقى الآن هذا النوع من الكسب الذي يسمى على الأخص وبحق كسب الأموال . وفي شأنه يقدّر أن الثروة والملكية يمكن أن تزيد إلى ما لا نهاية . والشبه بين هذه الوسيلة الثانية للكسب وبين الأولى هو العلة في ألا يرى عادة في هاتين الوسيلتين إلا أنهما واحدة وشيء بعينه . والواقع أنهما ليستا متقابلتين ولا متباهدين، الأولى طبيعية والأخرى لا تأتي من الطبيعة بل أولى بها نتائج الفن والتجربة . وسنبدا هنا بدراستهما .

§ ١١ - كل ملكية لها استعمالان يتعلقان بها تعلقا أساسيا دون أن يكون هذا التعلق على الوجه عينه : أحدهما خاص بالشئ والآخر ليس كذلك . فإن حذاء يمكن أن يصلح للاستعمال أو وسيلة للمعاوضة في آن واحد، وإنه يمكن على الأقل أن يستفاد

§ ١١ - كل ملكية لها استعمالان . يعرف سميت كارستو بأن للأشياء قيمتين : قيمة استعمال وقيمة معاوضة .

منه ذلك الاستعمال المزدوج . فإن الذي يستعيز بالنقد أو بأغذية حذاء لآخر حاجة به يستخدم ذلك الحذاء من حيث هو حذاء لكن لا بمنفعته الخاصة ، لأنه لم يكن ألينة معمولاً للمعاوضة . ومثل ذلك أقول على جميع المملوكات الأخر . فإن المعاوضة في الواقع تنطبق عليها جميعاً ما دام أنه قد وجد منذ البداية بين الناس من السلع الضرورية للعيشة ما يربى على الحاجة من وجه وما يقل عنها من وجه آخر . § ١٢ - واضح كل الوضوح أن البيع في هذا المعنى ليس مطلقاً جزءاً من الكسب الطبيعي . ففي الأصل المعاوضة لا تمتد إلى ما وراء الحاجات الضرورية ولا فائدة منها حقاً في الاجتماع البدائي ، اجتماع العائلة . لأجل أن تنشأ يلزم أن تكون دائرة الاجتماع قد صارت أكثر سعة . ففي داخل العائلة كل كان مشتركاً بين الجميع ، ومن الأعضاء الذين انفصلوا تتألف شركة جديدة في الأشياء الأقل عدداً من الأولى لكنها مختلفة عنها والتي يأخذ كل منها بنصيب تبعاً للحاجة . وهذه هي أيضاً المعاوضة الوحيدة التي يعرفها كثير من الأمم المتوحشة . فهي لا تنهب إلى ما وراء السلع التي لا غنى عنها . وذلك مثلاً كتهذيب قميص . وكذلك الأمر في سائر الأشياء .

§ ١٣ - هذا النوع من المعاوضة هو طبيعي تماماً وليس ، في الحق ، طريقة كسب ما دام أنه ليس له غرض آخر إلا التوصل إلى سدّ الحاجات الطبيعية . وهو مع ذلك ما يمكن جعله منطقياً أصل الثروة . وبقدر ما تتغير صور هذه المساعدات المتبادلة وتمسو باستيراد ما ينقص وإصدار ما يزيد على الحاجة قضت الضرورة باستعمال النقد ، ما دامت السلع الضرورية صعبة النقلة بأعيانها .

§ ١٤ - فاصطلاح على أن يكون الأخذ والعطاء في المعاوضات بمادة نافعة بذاتها تكون سهلة التداول في الاستعمالات العادية للعيشة . فكانت مثلاً من الحديد ،

§ ١٤ - نافعة بذاتها . يضع كوراي في نصه ، وبلا دليل ، سلباً في هذه الجملة يغير معناها تماماً ، ذلك بأن أرسطو قال بعد ذلك (ف ١٦) إن النقد عاجز عن أن يسدّ أية حاجة من حاجتنا ، =

ومن الفضة ، ومن أى جواهر آخر مشابه حدد بادهء الأجر حجمه ووزنه ، ثم من أجل التخلص من حيرات الأوزان المستمرة طبع بطابع خاص يدل على قيمته . § ١٥ - من النقد الذى نشأ من المعاوضات الأولى الضرورية نشأ أيضا البيع ، وهو صورة أخرى للكسب بسيطة للغاية فى أصلها ، لكن كملت عما قليل بالتجربة التى كشفت ، فيما يدير الناس بينهم من الأشياء ، عن ينابيع الأرباح العظيمة ووسائلها . § ١٦ - فهالك كيف أن علم الكسب فيما يظهر موضوعه النقد على الخصوص . وأن غرضه الأصل هو القدرة على استكشاف وسائل تنمية الأموال . لأنه ينبغى أن يخلق المال والثراء . ذلك أن الناس يضعون فى الغالب الثراء فى كثرة النقد لأن على النقد يدور الكسب والبيع . ومع ذلك فهذا النقد ليس فى ذاته إلا شيئا نافعا على الإطلاق بما أنه لا قيمة له إلا بالقانون لا بالطبع ، ما دام أن تغير اصطلاح بين أولئك الذين يستعملونه يمكن أن يصيره غير ذى قيمة تماما ويجعله عاجزا عن سد أية حاجة من حاجتنا ، والواقع أن إنسانا ، على رغم نقوده كلها ، ألا يمكن أن تعوزه أشياء ضرورية كل الضرورة ؟ أو ليست ثروة هزوا تلك التى لا تمنع وفرتها من الموت جوعا ؟ كمثل ميداس

= لكنه كان ينبغى أن يلاحظ أن المقصود فى الحالة الأولى القلترات غير المضروبة وفى الثانية السكة المضروبة التى لا قيمة لها إلا فى المعاوضة والتى من حيث هى نقد غير نافعة فى شئ . إذا كانت المعاوضة غير جائزة .

وأما ابن رشد الذى ربما لم يكن قرأ سياسة أرسطو فإنه يقرر هذه المبادئ على موضوع النقد ومنفعة .

ر . شرحه لجمهوريه أفلاطون ص ٣٣٦ ، ٣٤٥ .

§ ١٦ - ثروة هزوا . ليه متسكيو الى أن الكميات الهائلة من الذهب التى استخرجت من أمريكا

لم تمنع أسبانيا من السقوط فى حضيض الفقر الذى جلبته أسباب شتى . ( ر . روح القوانين ك ٢١

ب ٢٣ وك ٢٢ ب ١ .

في الأسباب طير إذ جعلته رغبة الحرص أن يستعيز بذهب ما حل مائدته من الأطمعة .

§ ١٧ — ذلك ما يجعل العقلاء ينسألون بحق ، هل السعة ويلبوع الثروة ليسا البتة في غير هذا الموضع ؟ وألحق أن الثروة والكسب الطبيعيين ، وهما موضوع العلم العائلي ، هما شيء آخر قطعا . التجارة تنتج أموالا لا بطريقة مطلقة ، بل بنقل أشياء قيمة في ذواتها . وإن النقد فيما يظهر على الخصوص هو الذي تشتغل به التجارة ، لأن النقد هو عنصر معاوضاتها وغايتها . وإن الثروة التي تلشأ من هذا الفرع الجديد للكسب ليس لها فيما يظهر حقيقة حد ما . فالطب يرمى إلى تكثير أشفيته إلى اللانهاية . وكذلك جميع الفنون تجعل في اللانهاية الموضوع الذي تتأثره ، وكلها تعتمد إليه بكل قواها . لكن على الأقل الوسائل التي تقودها إلى غايتها الخاصة هي محدودة ، بل إن هذه الغاية ذاتها تصلح حدا لكل منها . بعيد عن ذلك كل البعد الكسب التجاري ليست نهايته الغاية التي يسعى إليها ما دام أن غايته هي على التحقيق سعة وبراء لانهاية لها . § ١٨ — لكن إذا كان فن هذه الثروة لا حدود له فإن العلم العائلي له حدود لأن موضوعه يخالف كل المخالفة . فعل هذا يمكن الاقتناع عند أول نظرة بأن كل ثروة بلا استثناء ، لها حدود بالضرورة . لكن الشواهد قائمة لتثبت لنا ضد ذلك . بجميع التجار يرون مضاعفة نفودهم إلى غير حد .

هذان النوعان المختلفان من الكسب يستخدمان الأساس عينه الذي يبحثان عنه وإن يكن لِمَرام مختلفة جدا : أحدهما ذو غرض غير تنمية المال إلى ما لا نهاية ، وهذا الكسب الهائى هو الموضوع الوحيد للغرض الآخر . وهذه المشابهة قد جعلت كثيرا من الناس يعتقدون أن العلم العائلي كان له هذا النحو أيضا . ويعتقدون اعتقادا جازما أن على المرء بكل ثمن الاحتفاظ بمبلغ ما عنده من النقد والإكثار منه إلى ما لا نهاية . § ١٩ — وليصل المرء إلى هذا الحد يلزم أن يكون

معنياً بالعيش ليس غيره، دون أن يفكر في أن يعيش كما ينبغي . ولما كانت الرغبة في الحياة لا حدود لها حمل المسره مباشرة على أن يرغب في الوسائل التي تؤدي إلى إرضاء هذه الرغبة . وهؤلاء أنفسهم الذين يلتزمون أن يعيشوا بحكمة يبحثون أيضاً عن المتع الجثمانية، ولما أن الملكية تكفل لهم، فيما يظهر، هذه المتع اتجهت عنايات الناس إلى جمع المال . ومن هذا ينشأ هذا الفرع الثاني للكسب الذي أحدث عنه . وبما أن باللذة حاجة إلى السعة المفرطة فقد بحث الناس عن جميع الوسائل التي يمكن أن تحصلها . فتي لم يجدوها في أصناف الكسب الطبيعي طلبوها فيما وراء ذلك وأجهدوا ملكاتهم في استعمالات لم يقدروا عليها الطبع .

§ ٢٠ - وعلى هذا فكسب المال ليس هو موضوع الشجاعة التي لا ينبغي أن نعطينا إلا أمناً حصيناً، وهو ليس كذلك موضوع الفن الحربي ولا فن الطب اللذين ينبغي أن يعطينا أحدهما النصر والآثر الصحة . ومع ذلك فالناس لا يجعلون من كل هذه المهن إلا مسألة مالية كما لو كانت هذه هي غايتهم الخاصة، وأن كل ما فيها يجب أن يرمى إلى بلوغ هذه الغاية .

هالك إذن . ما كان على أن أقوله على الوسائل المختلفة لكسب الزائد عن الحاجة . فقد أثبت ما هي تلك الوسائل وكيف أنها تصير عندنا حاجة حقيقية . أما فن الثروة الحققة والضرورية فقد أثبت أنه مخالف كل المخالفة . وأنه لم يكن إلا الاقتصاد الطبيعي الذي يُعنى بالمعيشة ليس غير . وهو فن ليس لانهائياً كالآخربل له على ضد ذلك حدود وضعية .

§ ٢١ - هذا يوضح تمام الإيضاح مسألة كما وضعناها في البداية لأنفسنا ، وهي أن نعلم أكسب عمل رئيس العائلة ورئيس الدولة أم لا ؟ حق أنه يلزم دائماً افتراض أن هذه الأموال موجودة من قبل . على هذا فالسياسة لا تخلق الناس ، بل تأخذهم كما تعطيها إياهم الطبيعة فتصرف فيهم ، وعلى هذا النحو إنما الطبيعة هي التي عليها أن تقدم لنا الأفضية الأولى سواء جاءت من الأرض أو من البحر



أو من أى مصدر آخر ، وعلى رئيس العائلة أن يتصرف فى هذه الهبات كما ينبغى أن يفعل . فالحائك لا يخلق الصوف لكنه يجب أن يعرف أن يستعمله وأن يميز محاسنه وعيوبه ، ويعرف منه ما يمكن أن يصلح وما لا يمكن أن يصلح .

§ ٢٢ — ربما يمكن أن يتساءل أيضا لماذا يبقى الطب غريبا عن رئيس العائلة فى حين أن كسب الخيرات جزء من إدارة العائلة ومع أن أعضائها بحاجة الى الصحة بمقدار حاجاتهم الى الغذاء أو الى أى شىء آخر ضرورى للحياة . هاك سبب ذلك : إذا كان رئيس العائلة ورئيس الدولة يجب أن يشتغلا بصحة مرءوسيه من جهة ، فمن جهة أخرى هذه العناية تختص بالطبيب لا بهم . كما أن أموال العائلة ، الى حد ما ، تتعلق برئيسها وإلى حد ما لا تتعلق به ، بل الطبيعة هى التى عليها تقديمها . أكرر أن على الطبيعة دون سواها أن تعطى المادة الأولى . على الطبيعة أن تكفل غذاء الموجود الذى تخلقه . والواقع أن كل كائن يتلقى أغذيته الأولى من هذا الذى يؤتية الحياة . لذلك ترى الثمار والحيوانات تكون مادة طبيعية يعرف الناس أجمعون أن يستغلوها .

§ ٢٣ — ولما كان كسب الأموال مزدوجا كما قد رأينا ، أى أنها تجارية وعائلية معا ، هذه الأخيرة ضرورية ومحترمة بحق ، وتلك محققة بحق أيضا باعتبارها

§ ٢٣ — محققة بحق أيضا . شرح أفلاطون بما هو أشد وضوحا وأكثر اعتدالا من أرسطو أسباب احتقار التجارة . سر . القوانين ك ١١ ص ٢٩٢ من ترجمة كوزان . ومنذ عهد أرسطو كرر هذا المعنى ألف مرة . و . « مبل » كتاب التشريع ك ٢ . ولقد خص منسكيو التجارة بكتابين من مؤلفه الكبير الكتاب العشرين والواحد والعشرين . ففى أولهما طالع ربح التجارة . ويظهر لى أن دوسو لم يزد بالتجارة بوجه خاص . وفى الأزمان القديمة على العموم كانت التجارة مهنة عسيرة . وإتها لم تبدئ تكسب الاحترام إلا فى عهد الجمهوريات الإيطالية وعند ازدهار فلورنسا والبندقية . ينبغى أن يلتفت الى نظرية أرسطو فى الكسب الطبيعى والكسب المتصنع جد الالتفات وأن تحسب أنها إحدى المحاولات الأولى للاقتصاد السياسى . فان الأزمان القديمة لم تنقل البنا شيئا تاما مثلها فى هذا العدد . سر . مؤلف هيرين الذى طالع التجارة عند الإغريق ومؤلف بويخ على الاقتصاد السياسى عند الأتانيين . ولقد زعم منسكيو (ك ٢١ ب ٢٠) أن نظريات أرسطو هذه على الربا وعلى القرض بالقاعدة قد قتلت التجارة طوال القرون الوسطى . وأظن أن منسكيو يفسل فى تأثير رأى الفيلسوف الإغريق . فان كتاب السياسة لم يعرف إلا فى وسط القرن الثالث عشر ولم يكن ليقرأه أحد إلا بعض المفكرين المعتزلين فى الصوامع . ولقد كان للإيجيل إذ لن أرباب الأعمال أثر أعظم من أرسطو فى اضطهادات اليهود الذين كادوا يكونون هم وحدهم تجار القرون الوسطى .

ليست طبيعية ولا ناتجة إلا من نقل السلع، كان حقا استنكار الربا لأنه طريقة  
 كسب تولدت من النقد نفسه وممانعة إياه من التخصيص الذي من أجله كان قد  
 خالق . النقد لا ينبغي أن يصلح إلا للمعاوضة والريح الذي ينتج منه يضاعفه هو  
 نفسه كما يدل عليه الاسم الذي تطلقه عليه اللغة الإغريقية . فالآباء هنا هم على  
 الإطلاق أشباه الأولاد . والفائدة هي نقد تولد عن نقد، وهذا من بين ضروب  
 الكسب كلها هو الكسب المضاد للطبع .



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي



## الباب الرابع

اعتبارات عملية في كسب الأموال : الثروة الطبيعية ، الثروة الصناعية ، استغلال الغابات والمناجم  
هو نوع ثالث من الثروة . المؤلفون الذين كتبوا في هذه المواد . شاريس الباروسى وأبلودورالونوسى -  
نظريات دقيقة حقبة لكسب الثروة ، نظريات طاليس . الاحتكارات التى يتعاطاها الأفراد والدول .

§ ١ - من العلم الذى أفضنا فيه قدر الكفاية ننتقل الآن الى اعتبارات عملية .  
في كل الموضوعات التى هى مثل هذا للنظرية ميدان طليق ، لكن للعمل ضروراته .  
إن الفروع العملية للثروة تنحصر في تعمق المعرفة بالجنس المحاصيل الأكثر فائدة  
ومكانها واستخدامها . بأن يعرف مثلاً كيف يعنى المرء بتربية الخيل أو بتربية البقر  
أو الغنم أو بأى نوع من أنواع الحيوانات الأخرى التى يجب عليه أن يعرف أن يحسن فيها  
اختيار الأنواع الأربى ربها على حسب الأصقاع ، لأن كلها لا تنجح على السواء  
في أى مكان . العمل ينحصر أيضاً في معرفة الزراعة والأراضي التى يجب أن تملأ  
من غرس الأشجار والأراضي التى تصلح للإنبات ، ويتجه أخيراً بعناية الى النحل  
وجميع حيوانات الهواء وحيوانات الماء التى يمكن أن تنتج بعض الفوائد .

§ ٢ - تلك هى العناصر الأولى للثروة بالمعنى الخاص .

أما الثروة التى تنتجها المعاوضة فنحصرها الأصل إنما هو التجارة التى تنقسم الى  
ثلاثة فروع متباينة الأمن متباينة الربح : تجارة بالبحر وتجارة بالبر ، وبيع في متجر .  
ثم يأتى في المحل الثانى القرض بالفائدة وأخيراً الأجرة التى يمكن أن تطبق على  
أعمال ميكانيكية أو على أعمال بدنية صرفة للفعلة الذين ليس لهم إلا سواعدهم .

وتم أيضاً نوع آخر من الثروة المتوسطة بين الثروة الطبيعية وبين ثروة المعاوضة  
بها من إحداها ومن الأخرى وآتية من محاصيل الأرض التى وإن لم تكن ثمارا  
فهى ليست أقل نفعا . ذلك هو استغلال الغابات واستغلال المناجم التى تعتمد  
أقسامها كتعتمد الفلزات نفسها المستخرجة من باطن الأرض .

§ ٣ — حسينا هذه العموميات . وقد تكون التفاصيل الخاصة والدقيقة نافعة للمهن التي تخصها . أما فيما يتعلق بنا فربما لا تكون إلا مملة . من بين المهن أرفعها هي تلك التي أفلها متا للصادفة . وأشدها آلية تلك التي تشوّه الجسم أكثر من الأخرى ، وأخسها هي التي تشغل الجسم أكثر من سواها ، وأخيرا أحطها هي التي تستدعى من الفهم ومن الكفاية أقل ما يكون .

§ ٤ — على أن بعض المؤلفين قد تعمقوا في هذه الموضوعات المختلفة . فثلا شاريس الباروسى وأبالودور اللنوسى قد اشتغلا بزراعة الحقول وبالغابات . وما عدا ذلك من الموضوعات قد عولج في مؤلفات آخر ينبغي أن يدرسها أولئك الذين يهمهم أمرها . ويحسن هؤلاء صنعا أيضا لو جمعوا التقاليد الشائعة عن الوسائل التي توصل بعض الناس إلى الثروة . كل هذه المعلومات يمكن أن تكون نافعة لأولئك الذين يحرصون على الوصول إليها كل في دوره .

§ ٥ — وسأفص ما روى عن طاليس الملقب . إنما هي نظرية رابحة جعل منها تشريف له بسبب حكمته من غير شك ، غير أن كل الناس بها جدير . إن معلوماته في علم الفلك جعلته يقدر منذ الشئ أن المحصول القادم للزيتون سيكون موفورا ، ومن أجل أن يحيب على ما يعير به من فقره الذي لم تحمه منه فلسفة غير نافعة استخدم النقد القليل الذي كان يملكه في تقديم عرايين لاستئجار كل معاصر ملاطية وشيوز ، استأجرها بأجر بخس لفقدان أى مزايد آخر . فلما حان الوقت وإن المعاصر المطلوبة بغاءة من قبل كثرة من الزراع أجرها بالأجر الذى شاء . وكان الربح عظيما ، فأثبت طاليس بهذا التقدير الحاذق أن الفلاسفة متى شاءوا يعرفون بأيسر ما يكون أن يغتنوا وإن لم يكن ذلك من همهم .

§ ٦ — لقد اتخذ ذلك شاهدا كبيرا على كيس طاليس . غير أنى أكرر أن هذه المضاربة قد تقع على العموم لكل أولئك الذين هم في مكنة من أن يتخذوا لأنفسهم

احتكارا . بل إن من الممالك عند الحاجة لئال من قد اتجهت إلى هذا المصدر واتخذت احتكارا عاما لجميع البيوع . § ٧ - ولقد استخدم فرد من أهل صقلية كل الودائع التي لديه في شراء حديد المصانع كلها ، ثم حين كانت التجار يأتون من الأسواق المختلفة كان هو الوحيد الذي يبيعهم إياه ، ومن غير أن يفرط في زيادة الأثمان قد كسب ضعفى ما أفق ، أى مائة في الخمسين من الطالطن . § ٨ - وقد علم بذلك دينوس قنفاه من سرقوسة لأنه ابتدع عملية مضرة بمصلحة الأمير ، وقد أذن للضارب بأن يحمل معه ثروته . هذه المضاربة مع ذلك هى فى حقيقة الأمر مضاربة طاليس بعينها . فكلاهما عرف كيف يتخذ لنفسه احتكارا . إن المقامرات من هذا القبيل مفيدة معرفتها حتى لرؤساء الدول . فإن كثيرا من الحكومات بها حاجة كالعائلات لاستخدام هذه الطرائق لتثرى . بل يمكن أن يقال إن كثيرا من الحاكين يظنون أن هذا الجانب من الحكم وحده هو الذى يجب أن يعنوا بالاشتغال به .

§ ٨ - دينوس القديم الذى حكم من سنة ٤٠٦ إلى ٣٦٧ قبل الميلاد - حتى لرؤساء الدول .  
كل الحكومات الحديثة تقريبا هى من رأى أرسطو وتجهل الاحتكار جزوا من مواردها .

## الباب الخامس

في السلطة العائلية : علاقات الزوج بالزوجة ، والوالد بالأولاد - الفضائل الخاصة والعامة للعبد وللرأة وللأولاد . التباين العميق بين الرجل والمرأة : خطأ سقراط : أعمال غريغاس الممدوحة - خصائص العامل - أهمية تربية النساء وتربية الأولاد .

§ ١ - قلنا إن إدارة العائلة تتركز على ثلاثة ضروب من السلطات : سلطة السيد التي تكلمنا عليها فيما سبق ، وسلطة الأب ، وسلطة الزوج . المرء يقوم على المرأة وعلى الأولاد باعتبارهم أشخاصا أحرارا على سواء ، لكنهم مع ذلك خاضعون لسلطة مختلفة ، جمهورية في حق الأولى وملوكية في حق الآخرين . فالرجل ، ما عدا استثناءات مضافة للطبع ، هو الذي يأمر دون المرأة ، كما أن الكائن الأكبر والأكل هو الذي يتأمر على الأصغر والأنقص .

§ ٢ - في الدستور الجمهوري يعنى المرء عادة بين تناوب الطاعة والسلطة لأن جميع الأعضاء يجب أن يكونوا عنده بالطبع متساوين ومتشابهين في كل شيء . وهذا لا يمنع أن يبحث في التمييز بين مركز الرئيس ومركز المرءوس مادام قائما بواسطة أية علامة خارجية ، بواسطة وظائف ، بواسطة تشاريف . وهذا هو أيضا ما كان يراه أمازييس إذ كان يقص قصة طستيه . فعلاقة الرجل

§ ٢ - في الدستور الجمهوري . كل هذه الجملة ربما تكون مضممة فيما يظهر - أمازييس . الفكرة هنا تبقى غامضة بسبب الإيجاز . وقد روى هيرودوت هذا المعنى الذي يشير إليه أرسطو . إن أمازييس اتخذ من طست من الذهب كان معدا لفصل أرجل مؤاخره تمثالا لإله لم يلبث أن عبده المصريون . ثم دعا أمازييس أعيانهم وقص عليهم قصة ذلك الوعاء . وزاد عليها أنه هو نفسه قبل أن يكون ملكا لم يكن إلا مواطنا حامل الذكر ، ولكنه بعد أن استوى على عرش الملك صار مستحقا لاحترام رعاياه وبحبايتهم .

هوميروس . ( الألياذة - ١ - ٥٤٤ ) .

بالمرأة تبقى دائما هي كما قلت آنفا . سلطة الوالد على أولاده هي على غير ذلك سلطة ملكية تماما . إن العطف والسن يؤتيان الوالدين السلطان كما يؤتاه الملوك . وإذا يدعو هوميروس المشتري :

الأب الخالد للناس وللألهة

كان على حق أن يضيف إليه أيضا أنه ملكهم ، لأن ملكا ينبغي أن يكون أعلى من رعاياه بخصائصه الطبيعية وأن يكون مع ذلك مثلهم من جنس واحد : وتلك هي على الضبط علاقة الأسن بمن هو أصغر منه والوالد بولده .

§ ٣ — لا حاجة إلى القول أنه ينبغي في إدارة الناس بذل عناية أكبر بكثير من العناية بالأشياء اللاحية ، وفي تكميل الأولين بذل عناية أكبر من تكميل الآخر التي تكون الثروة ، بل عناية أكبر بكثير في إدارة الأحرار منها في إدارة العبيد . المسألة الأولى فيما يتعلق بالعبد إنما هي أن يعلم أين يظفر منه ، وراء فضيلته من حيث هو آلة وخادم ، فضيلة كالحكمة والشجاعة والعدالة ... الخ أم يمكن أن لا يكون له أهلية أخرى غير خدماته الجثمانية المحضبة ؟ هناك شك في كلتا الناحيتين . لو افترضت هذه الفضائل للعبيد فأنى يكون الفرق بينهم وبين الأحرار؟ ولو منعوا إياها لا يكون الأمر أقل سخفا ، لأنهم أناس ولهم نصيبهم من العقل .

§ ٤ — والمسألة هي تقريبا بعينها في حق المرأة والولد . ما هي فضائلهما الخاصة ؟ هل يجب على المرأة أن تكون حكيمة شجاعة وعادلة كالرجل ؟ والولد أين يمكن أن يكون حكيما فيجمع شهواته أم لا يمكن ذلك ؟ وبوجه عام الكائن الذي خلقه الطبع ليأمر والكائن الذي جعل ليطيع أينبغي لها أن يحوز كلاهما الفضائل منها أم لها فضائل متباينة ؟ إذا كان كلاهما له أهلية مساوية على الإطلاق فمن أين يأتي أن أحدهما ينبغي أن يأمر والآخر أن يطيع أبدا ؟ ليس هنا ألبتة اختلاف ممكن من الأكثر إلى الأقل : فإن السلطة والطاعة تختلفان بالنوع ، وليس يوجد بين الأقل والأكثر أى فرق من هذا القبيل .

§ ٥ - فاقترض فضائل من أحدهما وعدم اقتضاها من الآخر البتة يكون أمراً أشد غرابة أيضاً . إذا كان الكائن الذي يتسلط ليس به من حكمة ولا عدالة فكيف يمكن أن يتسلط ؟ وإذا كان الكائن الذي يطيع مجرداً من هذه الفضائل فكيف يمكن أن يطيع ؟ فما هو فاقد الاعتدال كسلان سوف يحل بكل واجباته . هناك إذن ضرورة بينة أن يكون بكليهما فضائل لكن فضائل متباينة كما تكون أنواع الكائنات التي قدر الطبع عليها الطاعة . ذلك هو ما قلناه فيما سبق على الروح . ففيها جعل الطبع جزءين متمايزين : أحدهما ليأمر والآخر ليطيع . وخصائصهما بينة الاختلاف . أحدهما بما هو موصوف بالعقل والآخر بما هو محروم إياه .

§ ٦ - هذه العلاقة تنسحب بالهدية على سائر الكائنات ، ففي أكثرها عدداً جعلت الطبيعة السلطان والطاعة . إذن يتسلط الرجل الحر على العبد على نحو غير تسلط الزوج على المرأة والوالد على الولد . ومع ذلك فالعناصر الأصلية للروح موجودة في جميع هذه الكائنات . لكنها فيها على درجات مختلفة جداً ، فالعبد مجرد على الإطلاق من الإرادة ، والمرأة لها إرادة لكن في درجة أدنى ، والولد ليس له إلا إرادة ناقصة .

§ ٧ - والأمر بالضرورة كذلك في الفضائل الخلقية . يجب أن نفترض في جميع هذه الكائنات لكن على درجات مختلفة وبالنسبة الضرورية المقدور كل منهم ليس غير . فالكائن الذي يأمر يجب أن يكون له الفضيلة الخلقية في كل كمالها . فإن عمله هو على الإطلاق عمل المهندس المعمار الذي يأمر . والمهندس هنا هو العقل . أما الآخرون فيلبيح ألا يكون لهم من الفضائل إلا بحسب الوظائف التي يشغلونها .

§ ٨ - فلنعترف إذن بأن كل الأفراد الذين تكلمنا عليهم آنفاً لم نصيهم من الفضيلة الخلقية ، غير أن حكمة الرجل ليست هي حكمة المرأة ، وأن شجاعته وعدالته ليستا كمثل ما لها منهما ، كما كان يظن سقراط ، وأن قوة أحدهما سلطة محضة وقوة

§ ٩ - قلنا فيما سبق - ر . ما سبق ب ٢ ف ١٠

§ ٨ - سقراط . يشرح أفلاطون هذا المذهب في الجمهورية ك ٥ ص ٢٣٦ وفي ميثون أيضاً

ترجمة كوزان .

الأخرى طاعة محضة . وكذلك أقول على جميع الفضائل الأخر لأن هذا هو أدخل في باب الحق حين يعنى المرء بالفحص عن الأشياء على جهة التفصيل . وإنه ليخضع المرء نفسه إذ يقول ، مقتصرًا على العموميات : إن "الفضيلة هي استعداد حسن للنفس" ومزاولة الحكمة ، أو أن يكرر أى تعبير آخر مبهم كهذا . وإنى أفضل كثيرا على أشباه هذه الحدود منهاج أولئك الذين هم ، مثل غريغاس ، يشتغلون بتفصيل الفضائل جميعها . إذن فالمخلص أن هذا الذى بقوله الشاعر في إحدى خصائص المرأة :

صمت متواضع ، هذا هو شرف المرأة

هو على السواء حق في جميع الخصائص الأخر ، فإن مثل هذا التحفظ لا يليق برجل .

§ ٩ — وبما أن الولد كائن غير تام فينتج منه بالبدئية أن الفضيلة لا تتعلق به على الحقيقة بل يجب أن تضاف إلى الكائن التام الذى يسيره . والأمر هو كذلك بعينه بين السيد والعبد . قد قررنا أن منفعة العبد كانت تنطبق على حاجات المعيشة ، فالفضيلة لن تكون إذن ضرورية له إلا على نسبة ضيقة جدا . فلن يكون له منها إلا ما يلزم لكيلا يهمل ألبته أعماله بعدم القناعة أو بالكسل . § ١٠ — لكن مع التسليم بهذا هل يمكن أن يقال : إن العمال أيضا يجب أن يكون لهم من الفضيلة ما دام أن عدم القناعة يصدهم عن أعمالهم ؟ لكن أليس هاهنا ألبته تغاير عظيم ؟ فالعبد يشاركنا في معيشتنا ، والعامل على الضد يعيش بعيدا عنا ولا ينبغي أن يكون له من الفضيلة إلا بمقدار ما له من رق ، لأن شغل العامل هو بوجه ما رق محدود . والطبع ينشئ الرق ولا ينشئ السكاف أو أى عامل آخر . § ١١ — فيلزم إذن الاعتراف بأن السيد هو للعبد مصدر الفضيلة التى هي خاصة به ، وإن لم يكن

— التفصيل . ر . علم الأخلاق الى نيقوماخوس ك ٢ ب ٧ .

— صمت متواضع . هذا البيت مأخوذ من قصة أجاكس لسوفكلس وهو البيت ٢٩١

عليه، بما هو سيد، أن يؤتیه معرفة أشغاله . لذلك يكون من الخطأ أن بعض الأشخاص يابون على العبيد كل عقل ولا يريدون أبدا أن يعطوهم إلا أوامر، بل ينبغي على ضد ذلك أن يأخذوهم برفق أكثر من الأولاد أيضا . على أنى أقف بهذا الموضوع عند هذا الحد .

أما فيما يختص بالزوج والزوجة ، وبالوالد والأولاد، وبالفضيلة الخاصة بكل منهم ، فإن الروابط التى تربطهم وسلوكهم المحمود أو المذموم وكل الأفعال التى يطلبونها على أنها محمودة أو يمتدحونها لأنها مذمومة فتلك هى أشياء يلزم ضرورة الاشتغال بها فى الدراسات السياسية . § ١٢ - والواقع أن كل هؤلاء الأفراد يمتون إلى العائلة كما تمت العائلة إلى الدولة . وأن فضيلة الأجزاء تتعلق بفضيلة المجموع ، فينبغى إذن أن تكون تربية الأولاد والنساء متوافقة مع النظام السياسى إذا كان يعنى حقيقة بأن يكون الأولاد والنساء حسنى السلوك حتى تكون الدولة كما يكونون . هذا هو إذن موضوع من الأهمية بمكان، لأن النساء يؤلفن النصف من الأشخاص الأحرار . وإن الأولاد هم الذين يكونون يوما أعضاء الدولة .

بعد هذا الذى قلناه آنفا على هذه المسائل كلها، وفى نيئنا أن نعالج فى موضع آخر المسائل التى يسبق علينا إيضاها ، فإننا نختم هنا هذه المناقشة التى يظهر لنا أننا استوعبناها ، ونمضى إلى موضوع آخر، أى إلى الفحص عن الآراء التى ارتثبت فى أحسن شكل للحكومة .

§ ١١ - أن يعطوهم إلا أوامر - يريد أرسطو أن يعيب أفلاطون الذى أيد هذا الرأى . در. القوانين ك ٦ ص ٣٨١ من ترجمة كوزان - فى الدراسات السياسية . ومهما يكن مما يقول شندير فإن أرسطو أراد أن يقول بالبساطة إنه يلزم فى تواليف السياسة أن تعالج علاقات الوالد بأولاده والزوج بزوجه ، ولكنه لا يعد بأن يعالج ذلك هو نفسه بوجه خاص . ومع ذلك فإن ما قاله آنفا على طبع المرأة وطبع الولد وما سوف يقوله فى موضوع التربية هو كاف فى هذه المسألة . ولا نلظنا نأسف لأى جزء من مؤلف أرسطو على واجبات المرأة كما ظن شندير وكما اقترضه من قبله كثير من المفسرين . وينبغى أن يضاف إلى هذا أن هذا الموضوع قد عابله أرسطو طويلا فى الاقتصاد فى الكتاب الأول الذى يعترف التقاد بأنه هو رده الحق ، وربما كان يريد المؤلف أن يجعل هذه المناقشة طيه .



## الكتاب الثاني

### نقد النظريات السالفة والدساتير الرئيسية

#### الباب الأول

بحث جمهورية أفلاطون : نفس نظرياته في شيوعية النساء والأرلاد — الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون هي خيال وهي لا تقوى الدولة بل تفسدها : مواطن الإبهام في مناقشة أفلاطون — عدم اكتمال الشركات في شأن الملكيات الشائعة بينهم : استعالة أن يحض على أهل المدينة الرابطة العائلي التي تربطهم : أخطار الجهالة التي يرادون عليها في هذا الصدد : جنائيات ضد الطبع : عدم اهتمام أهل المدينة بعضهم بشؤون بعض — إبطال هذا المذهب على الإطلاق .

§ ١ — لما أن غرضنا هو البحث ، بين الاجتماعات السياسية كلها ، عن أيها ينبغي أن يؤثر أناس سادة أن يختاروه بمحض رغبتهم ، علينا أن ندرس معاً نظام الدول التي نعتبر أنها تتمتع بالقوانين الأحسن ما تكون ، والدساتير التي تخيلها بعض الفلاسفة ، واقفين عند أشهرها ليس غير . وبهذا نكشف عما ينطوى عليه كل منها مما هو خير وقابل للتطبيق ، ونبين في الوقت عينه أننا إذا كنا نطلب نظاماً سياسياً مختلفاً عن كل أولئك فلسنا مدفوعين إلى هذا البحث برغبة صافية في المباحاة بعقلنا ، بل بدفعنا إلى البحث عما في الدساتير الموجودة من عيوب .

§ ٢ — نقرر بادئ بدء هذا المبدأ الذي ينبغي طبعاً أن يكون نقطة بداية السير في هذه الدراسة ، وهو أن الشيوعية السياسية يجب ضرورة إما أن تشمل كل شيء ، وإما ألا تشمل شيئاً ، وإما أن تشمل بعض الأشياء دون البعض الآخر . أما أن الشيوعية السياسية لا تشمل شيئاً ما فذلك شيء ممتنع بالبدهة مادام أن الدولة هي اجتماع ، خصوصاً أن الموطن على الأقل يجب بالضرورة أن يكون شائعاً ، لأن وحدة المكان ترتب وحدة المدينة ولأن المدينة تتعلق على وجه الشيوع بجميع أهلها .

وإني أسائل ، فيما يتعلق بالأشياء التي فيها الشيوعية اختيارية — أليكون خيرا أن نعم جميع الأشياء بلا استثناء في الدولة المنتظمة التي نبحث عنها أم تكون مقصورة على بعضها ؟ على هذا فالشيوعية يمكن أن تشمل الأولاد والنساء والأموال كما يقترح أفلاطون في جمهوريته ، وفيها يقزر سقراط أن الأولاد والنساء والأموال يجب أن تكون شائعة بين جميع أهل المدينة . أسائل إذن : هل الحالة الحاضرة أفضل ؟ أو هل يلزم اتخاذ قانون الجمهورية هذا ؟

§ ٣ — إن الشيوعية في النساء تحدث من العقبات أكثر مما يظن المؤلف فيما يظهر . وإن الأسباب التي أوردتها سقراط لأجل أن يبررها هي ، فيما يظهر ، نتيجة غير مضبوطة لمناقشته . أكثر من ذلك أنها غير قابلة للائتلاف مع الغاية نفسها التي حينها أفلاطون لكل دولة على الأقل بالشكل الذي قدمها به . فاما طرائق حل هذا التناقض فإنه قد توقف عن أن يقول فيها شيئا . أضنى هذه الوحدة الكاملة للمدينة التي هي بالإضافة إليها أولى الخيرات . لأن هذا هو فرض سقراط .

§ ٤ — غير أنه بدى مع ذلك أن المدينة بهذه الوحدة التي بولغ فيها شيئا تريد جمعا . طبعي أن المدينة كثرة عظمى فإذا عمدت إلى الوحدة صارت من مدينة إلى عائلة ومن عائلة إلى فرد . لأن العائلة أشد وحدة بكثير من المدينة والفرد أشد وحدة أيضا من العائلة . حينئذ لو كان من الممكن تحقيق هذا المذهب لكان ينبغي اجتنابه وإلا انعدمت المدينة . غير أن المدينة لا تتألف من عددا من الأعضاء فحسب . بل هي تتألف من أفراد مختلفين بالنوع : إذ العناصر التي تكونها ليست

§ ٢ — وحدة المكان — إن البحث الذي سيجريه أرسطو هنا في مذهب أفلاطون لا يمكن أن يفهم حق فهمه إلا إذا كان تحت نظر القارئ نص أفلاطون نفسه . لذلك أدعو القارئ إلى الرجوع إلى هذا النص في الترجمة الرشيدة المضبوطة التي وضعها كوزان . ولما يتعلق بالنص الإغريقي إلى طبعه بيوكر . وقد جدد بعض الكتاب في أيامنا هذه المناشة فيما يتعلق بالشيوع . إن هذه المسألة بلعد خطيرة ولو أنها غير جديدة . وإن أجهل عبقريتين في الفلسفة القديمة قد أثاراهما على مشهد من إغريقها كلها منذ واحد وعشرين قرنا ، كان فيهما مذهب الشيوعية هو الخامر .

متشابهة . إنها ليست كمخالفة عسكرية قيمتها بعدد أعضائها الذين اجتمعوا ليشد بعضهم أزر بعض على التكافؤ ولو كان نوع الشركاء مع ذلك مماثلا تمام التماثل . إن مخالفة هي كالميزان ترجح فيه دائما الكفة الأكثر حملا . § ٥ — بهذه الخاصة تكون مدينة أعلى من أمة بأسرها متى افترض أن الأفراد الذين يكونون هذه الأمة ، مهما كثر عددهم ، ليسوا مجتمعين حتى على هيئة قري . بل منعزلين على سنان الأركاديين . إن الوحدة لا تنتج إلا من عناصر من أنواع مختلفة ، ومن أجل ذلك كان التكافؤ في المساواة ، كما سبق لي أن قلته في كتاب الأخلاق ، هو سلام الدولة . إنه هو الرابطة الضرورية لأفراد أحرار ومتساوين فيما بينهم ، لأنه إذا كانوا كلهم لا يتمكن أن يكونوا في الحكم في وقت واحد فلا أقل من أن يملأوا به جميعا سواء من سنة إلى سنة أو في أية مدة أخرى أو على حسب أى نظام آخر بشرط أن يصل كل واحد منهم إلى الحكم بلا استثناء . وعلى هذا فالذين يعملون في الجسد أو في الخشب يمكن أن يتبادلوا أشغالهم فيما بينهم لأجل ألا تؤدي على هذا الوجه الأعمال ذواتها بعد بالأيدي أنفسهم على الدوام . § ٦ — ومع ذلك فإن الاستقرار

§ ٥ — مدينة ... أمة . يرى هاهنا بغاية الجلاء الفرق بين مدينة وأمة . فالمدينة هي الدولة ، هي الجمعية المدنية التي نظمها كل القوانين الضرورية لاتصافها ولبقاها . أما الأمة فهي الغنيف أو اجتماع أناس في هيئة اجتماع مجردا من شريعات ثابتة وعن روابط معينة باقية تربطهم سياسيا بعضهم ببعض . فالأمة هي أصل المدينة . فإن اجتماع الناس هو الفعل الأول المتقدم بالزمان . ولا يجيء الدستور السياسي إلا بعد ذلك . سر . لـ ١ ب ١ ص ٧ — الأركاديين . بنى الأركاديون في وسط فيلوفونيز على حالة البسادة لم يكونوا مدنا ولا قري . وقد ذهب عنها مشروعان شرعا لجمعهم في مركز واحد رئيسي . وهما أولا جهد إيكوميد في الأولوية الأولى بعد المائة والثاني جهد إيفامينداس فإن هذا القائد الطيبي قد رجع إلى مشروعات ليكوميد بعد حرب لوكترس وأراد كئله أن ينتخب الأركاديون نوابا عنهم مدتهم عشرة آلاف إلى ميغالوبوليس المدينة المحصنة التي كان قد أقامها على حدود لاقونيا . فلما مات إيفامينداس في السنة الثالثة من الأولوية الرابعة بعد المائة (٣٦٢ قبل المسيح) ارتد الأركاديون إلى أكواخهم المنزل بعضها عن بعض . (ديودور الصقلي ج ٢ ص ٣٧٢ و ٣٨٣ و ٤٠١) . وقد زدت هاهنا في عبارة النص زيادة الإيضاح — في كتاب الأخلاق . هذه الفقرة موجودة في علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ك .

الحاضر لهذه المهن هو على التحقيق أفضل ، وفي الاجتماع السياسى استقرار السلطة أبداً ، إذا كان ممكناً ، ليس أقل من ذلك تفضيلاً . لكن حيث يكون غير قابل للائتناف مع المساواة الطبيعية بين المواطنين أجمعين ، وحيث يكون ، فوق ذلك ، من العدل أن تكون السلطة أو الميزة أو العبء موزعة بين جميع الأفراد — يلزم على الأقل أن يحاكي هذا الاستقرار بواسطة تناوب السلطة التى نزل عنها أشخاص متساوون لأشخاص متساوون كما نزل عنها لهم أنفسهم بادئ الأمر . وعلى ذلك فكل واحد يتأمر ويطيع فى دوره كما لو أنه قد صار حقيقة رجلاً آخر ، بل يمكن فى كل مرة يصل المرء فيها إلى الوظائف العامة ، أن يمتد هذا التناوب إلى حد أن يقوم الفرد تارة بهذه وتارة بتلك .

§ ٧ — يمكن أن يستنتج من هذا أن الوحدة السياسية أبعد من أن تكون ما قد جعلوها أحياناً وأن ما يؤتوئنا إياه بوصف أنه الخير الأعلى للدولة هو نحرابها مع أن الخير لكل شئ هو بالضبط ما يكفل بقاءه .

ومن جهة نظر أخرى ، طلب الوحدة للدولة المبالغ فيه ليس مفيداً لإياها بعد . فإن عاتلة أقدر على كفاية نفسها من فرد والدولة فى ذلك أولى من العائلة ، ما دام فى الواقع أن الدولة لا توجد على التحقيق إلا حيث تقدر الكتلة المجتمعة على أن تكفى نفسها كل حاجاتها . فإذا كانت حينئذ الكفاية هى أقصى ما يرغب فيه فإن وحدة أقل انحصاراً ستكون أفضل من وحدة أدخل فى باب التوحد .

§ ٨ — غير أن هذه الوحدة المتطرفة للاجتماع التى يظن أنها هى أولى المنافع لا تنتج هى أيضاً ، كما يؤكدون لنا ، من إجماع جميع أهل المدينة على أن يقولوا على الشئ بعينه حين يتحدثون عنه : ” هذا لى أو ليس لى “ وهذا دليل قاطع على الوحدة الكاملة للدولة ، إن صدق فيها قول سقراط ، فإن لفظ ” جميع “ له هاهنا معنى مزدوج ، فإذا طبق على الأفراد مأخوذين على حدة فيكون لسقراط من ثم أكثر

مما يطلب لأن كل واحد سيقول إذ يتكلم عن الولد بعينه وعن المرأة بعينها : " ذلك هو ولدى وتلك هي امرأتى " وسيقول مثل ذلك على الملكيات وعلى البقية جمعا .

§ ٩ - غير أنه مع شيوعية النساء والأولاد هذا التعبير لا يناسب بعد الأفراد المنزليين ، بل يناسب فقط الكتلة التامة لأهل المدينة . وكذلك الملكية لا تتعلق بكل فرد على حدة بل بالكل بالإجمال . فلفظ جميع هو إذن إبهام واضح : فإن "جميع" على معناه المزدوج يدل على الواحد كما يدل على الآخر بالسواء ، يدل على الشفع كما يدل على الوتر . وهذا لا يدع أن يدخل في مناقشة سقراط براهين قابلة للنازعة . إن اتفاق جميع أهل المدينة على أن يقولوا شيئا واحداً هو إذن من ناحية جميل جداً إن شئت ولكنه ممتنع ، ومن ناحية أخرى لا يثبت شيئا أقل من الإجماع .

§ ١٠ - للذهب المقترح محذور آخر ، هي أنه يحمل على سوء العناية بالملكيات الشائعة . فكل امرئ يفكر على حدة في منفعته الخاصة ، وأقل من ذلك بكثير في المنافع العامة إلا فيما يمس منها شخصياً : أما فيما وراء ذلك فهو يتوكل بغاية الارتياح على عنايات الآخرين . الشأن في هذا كالشأن في الخدمة المنزلية التي هي في الغالب أقل إحساناً متى قام بها عدد أكثر من الخدم . § ١١ - إذا كان آلاف أولاد للمدينة ينسبون إلى كل واحد من أهلها ، لا على أنهم ولدوا له ، بل على أنهم مولودون جميعاً دون أن يقدر أحد على أن يميز هؤلاء من هؤلاء ، فجميع أهل المدينة على السواء لا يعنون هؤلاء الأولاد . فكل واحد سيقول على ولد نجح "هذا ابني" فإن لم ينجح سيقال عليه ، أيا كان مع ذلك أهله الذين إليهم يرجع أصله ، على حسب رقم قيده : "هذا ابني أو ابن أى رجل آخر" . وتكون الروايات عينها والشكوك عينها في حق آلاف الأولاد الذين يمكن أن تحويهم المدينة وأكثر من الآلاف ، ما دام أنه سيكون ممتنعاً على السواء العلم بمن هو والد الولد وهل هو قد عاش بعد ولادته ؟

§ ١١ - رقم قيده . لا شك في أن أرسطو يفترض أن الأبرة ، في مذهب أفلاطون ، يمكن تعيينها بتاريخ ولادة المولود . وهذا في الواقع هو ما حاول أفلاطون أن يقرره بتقديرات معقدة ليست فاعلة في الموضوع . ر . الجمهورية . ك . ص ٢٧٥ من ترجمة كوزان .

١٢ § — أنخير أنف يقول كل مواطن على الألفين أو العشرة الآلاف من الأولاد حين يتحدث عن أيهم "هذا ابني" أم العرف الجاري الآن هو الأفضل؟. الآن يدعو المرء ولدا ابنه وآخر أخاه أو ابن عمه لحاً أو رفيقه في بطن ورفيقه في قبيلة على حسب الروابط العائلية بالدم أو المصاهرة أو الصداقة المعقودة مباشرة بين الأفراد أو بين آباؤهم الأولين . فإلا يكن إلا ابن عم فهو خير بكثير من أن يكون ابنا على طريقة سقراط .

١٣ § — ومهما يكن فلا يمكن اجتناب أن بعض أهل المدينة يشبه عليهم في إخوتهم وفي أولادهم وفي آباؤهم وأمهاتهم . بل حسبهم أن يتعارفوا فيما بينهم معرفة لا تقبل الشك من وجوه الشبه الكثيرة بين الأولاد ووالديهم . يذكروا المؤلفون الذين كتبوا سياحاتهم حول الأرض أحداثا متشابهة . فعند بعض قبائل لوبيا العليا حيث الاشتراك في النساء ، توزع الأولاد تبعا للشبهة ، بل حتى بين عائلات الحيوانات مثلا الخيل والبقر ، بعضها ينتج صغارا مشابة تمام الشبه للذكر . وشاهد ذلك حجر فرسال الملقبة بالعادلة .

مركز تحقيقات الكمبيوتر علوم رسيدي

١٢ § — البطون — البطان كان في أمينا جزءا من القبيلة .

١٣ § — يشبه عليهم . والواقع أن أفلاطون قد اتخذ أشد الحيلة في أن الأمهات أنفسهن لا يستطعن تعرف أولادهن . (الجمهوريّة ك ٥ ص ٢٧٥ وما بعدها) — الاشتراك في النساء . المراد هنا هم الفارامنت ساكنو لوبيا العليا فان فغنيوس ميلا يستدل إليهم هذه العادة . ويرجم هيرودوت (ملفومين ب ١٨٠) أن الشركة في النساء كانت قائمة عند الأوز بين وهم قبيلة في لوبيا على شاطئ بحيرة تريتون . ويرجم ديودور الصقلي (ج ١ ص ١٦٥) أن النساء كن مشتركات عند الطروغلوذين ، ولم يكن إلا الملك وحده هو الذي له امرأة خاصة . ويؤكد نقولا الدمشقي أن النساء والأموال كن على المشاع عند السينيين . وأن النساء كن شركة عند الليبوريين وأن الأولاد كانوا يوزعون على الآباء على حسب المشابهة في سن الخامسة . ويؤكد البارون مكفنهوزن في مؤلف ذكره شنيدر أن الزافروفر وهم قبيلة روسية تسكن عند مصب بورستين قد احتفظوا بعادة الشركة في النساء — حجر فرسال . يروي أرسطو هذا الحادث في تاريخ الحيوانات ك ٧ ب ٦ .

§ ١٤ — ولن يكون أيسر في هذه الشيوعية الاحتياط من محذورات آخر كأصناف انتهاك الحرمات والقتل العمد أو الخطأ والمشاجرات والسباب وكل ما هو أشد خطرا في حق أب أو أم أو أقارب أدنين منه في حق الأجانب، ومع ذلك هي أكثر وقوعا بالضرورة بين أناس يجهلون الروابط التي تجمع بينهم . متى عرف الناس بعضهم بعضا أمكن على الأقل الأخذ بالكفارات القانونية التي تصير ممتنعة حين لا يعرف بعضهم بعضا .

§ ١٥ — ليس أقل غرابة من هذا متى تقررت شيوعية الأولاد ألا يحظر على العشاق الإلارتكاب الشهوة الجسدية ، وأن يباح لهم الحب نفسه والتبسط في المغازلة التي هي حق شذية من والد لولده أو من أخ لأخيه بحجة أن هذه المداعبات لا تنهب إلى ما وراء الحب . وليس أقل غرابة أن تحظر الشهوة الجسدية لسبب واحد هو خشية جعل اللذة أشد حدة مما ينبغي ، دون أن تعلق ، فيما يظهر ، أقل أهمية على أن يكون الذين يتعاطونها بينهم أبا وابنا أو إخوة يسلمون أنفسهم إلى مثل هذه الشهوات .

إذا كانت شيوعية النساء والأولاد يظهر لسقراط أنها أنفع لطبقة الرزاع منها لطبقة رجال الحرب حراس الدولة ، فذلك لأنها سوف تفسد كل وفاق في هذه الطبقة التي ينبغي ألا تفكر إلا في أن تطيع لا في أن تحاول القيام بالثورات .

§ ١٦ — وعلى العموم فإن قانون الشيوعية ينتج بالضرورة نتائج مضادة للنتائج التي ينبغي أن تأتي بها القوانين التي أحسن تشريعها ، وبالعلة التي أوجت إلى سقراط نظرياته على النساء والأولاد . وفي نظرنا أن الخير الأعلى للدولة إنما هو اتحاد

§ ١٥ — التبسط في المغازلة (الجمهورية ك ٣ ص ١٩٢ ترجمة كوزان) . — اللذة أشد حدة . (الجمهورية ك ٣ ص ١٩٢) حيث يرى أن أرسطو لا يحصل بالدقة الكافية فكرة أفلاطون الذي لم يقل ذلك كله بهذا الضبط .

§ ١٦ — اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . لقد حفظ لنا آتيني (ص ٥٦١) في هذا المعنى الذي يعرضه أرسطو عبارة مأخوذة من جمهورية زينون السبيتي مؤسس مذهب الرافقيين وهي : "العشق هو الإله الذي يساعد على ضمان سلام الدولة" .



أعضائها لأنه يجنب كل شقاق مدنى . ولم يخطئ سقراط فى أن يشيد بوحدة الدولة التى يظهر لنا، وهو نفسه يعترف بذلك، أنها ليست إلا نتيجة اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . قال أرسطوفان فى مناقشته فى أمر الحب : إن الشهوة متى كانت عنيفة تؤتينا الرغبة فى أن نصب وجودنا فى وجود الشيء المحبوب وألا نزيد على أن نكون نحن وهو موجودا واحدا بعينه . § ١٧ — وهاهنا يلزم بالضرورة كلها أن الشخصيتين أو أحدهما بالأقل تنعدم . وفى الدولة الأمر على ضد ذلك، حيث تسود هذه الشيوعية تنعدم كل رعاية متبادلة، فالولد فيها لا يفكر أقل تفكير فى البحث عن أبيه ولا الوالد فى البحث عن ولده . فكما أن الطعم الحلو لقطرات من العسل يفنى فى كمية كبيرة من ماء فكذلك هذا الميل الذى تولده هذه الأسماء الأعز ما تكون تنعدم فى دولة يكون فيها من غير النافع أنت يفكر الولد فى الوالد ولا الوالد فى الولد ولا الأولاد فى إخوتهم . للإنسان باعشان كبيران للرحمة والمحبة، وهما الملكية والعواطف . وإنه لا محل لأحد هذين الإحساسين ولا للآخر فى جمهورية أفلاطون . وإن معاوضة الأولاد التى تقع عقب ولادتهم من أيدي الحزاث والصناع آباؤهم إلى أيدي رجال الحرب والعكس بالعكس على التكافؤ توجد فى التنفيذ مصاعب كثيرة . فهؤلاء الذين يحملونهم من بعضهم إلى بعض سيعلمون من غير شك من هم الأطفال الذين يعطونهم وإلى من هم يعطونهم ؟ . وإنما هاهنا على الخصوص تقوم العقبات الخطيرة التى تكلمت عليها فيما سبق : انتهاك الحرمات، وأصناف الحب الآثم والقتل، كل تلك التى لا تستطيع بعد أوامر القراية أن تحمى منها ما دام الأولاد الذين نقلوا إلى طبقات أخرى من أهل المدينة لن يعرفوا بعد بين رجال الحرب آباء ولا أمهات ولا إخوة، وإن الأولاد الذين دخلوا فى طبقات رجال الحرب سيكونون كذلك متحليين من كل رابطة تلقاء سائر أهل المدينة .

غير أنى أقف ها هنا فيما يخص شيوعية النساء والأولاد .

— أرسطوفان . فى المائدة لأفلاطون ص ٢٢١ وما بعدها .

§ ١٧ — على التكافؤ . ر . الجمهورية آخر الكتاب الثالث ص ١٨٨ وأول الخامس ص ٢٥١

وما بعدها . والظاهر أن تحليل أرسطوقاية فى الضبط .



## الباب الثاني

تبع البحث في جمهورية أفلاطون . انتقاد نظرياته في شيوعية الأموال . الصعوبات العامة التي تتولد من الشيوعيات أيا كانت . العطف المتبادل بين أهل المدينة يمكن ، إلى حد ما ، أن يقوم مقام الشيوعية . لا يكون خيرا منها . أهمية الاحساس بالملكية . مذهب أفلاطون ليس له إلا ظاهر خلاب . إنه غير قابل للعمل به ، وليس له من المزايا ما يراه المؤلف . بعض انتقادات الوضع الاستثنائي للجنود واستقرار مناصب الحكام .

§ ١ — المسألة الأولى التي تعرض بعد هذه إنما هي معرفة ماذا يجب أن يكون ، في أحسن دستور للدولة ، نظام الملكية . وهل يلزم قبول شيوعية الأموال أو رفضها . على أنه من المستطاع أن يبحث هذا الموضوع مستقلا عما أمكن تقريره في شأن النساء والأولاد . وإني مع الاحتفاظ في شأنهم بالوضع الحالي للأشياء والتقسيم المقبول لدى جميع الناس ، أسأل فيما يخص الملكية : أينبغي أن تشمل الشيوعية الأعيان أم الثمرة فحسب ؟ وعلى هذا هل ينبغي أن تحصل غلات الأرض المملوكة للأفراد فتسبب ثمراتها على الشيوع كما يصنع بعض الأمم ، أو على ضد ذلك الملكية والزرع باعتبارهما شائعين ينبغي أن تقسم ثمرتهما بين الأفراد ، وهو نوع من الشيوعية يؤكدون أنه موجود أيضا عند بعض الشعوب المتوحشة ؟ أو هل يجب أن تكون العقارات وغلاتها على السواء موضوعة في المشاع ؟

§ ٢ — إذا أسلمت الزراعة إلى أيدي أجنبية فالمسألة غير تمامًا وحلها أسهل سهولة . لكن إذا كان أهل المدينة يعملون بأشغالهم لأنفسهم ، كانت المسألة أشد تعقدا وحيرة . فإن العمل والاستمتاع بما أنهما ليسا موزعين بالسوية فستثار بالضرورة مسألة أولئك الذين يستمتعون أو يأخذون كثيرا إذ يعملون قليلا ، تثار عليهم ثائرة أولئك الذين يؤتون قليلا إذ هم يعملون كثيرا . § ٣ — إن روابط العيش والاشتراك في المنافع بين الناس هي على العموم من الصعوبة بموضع . لكنها أشد من ذلك بكثير في الأمر الذي يشغلنا هاهنا . فلينظر المرء إلى مرافقات السياحة فحسب

حيث الحادث العرضي المحض والأتفه ما يكون يكفى لإثارة الخلاف، أو لسنا على الخصوص في شأن خدمنا نغضب على أولئك الذين هم خدمتهم لنا شخصية وفي كل الآتات ؟ .

§ ٤ — إلى هذا المحذور الأول تضيف شيوعية الأموال أيضا محذورات ليست أقل خطرا . وإلى لأفضل عليها بكثير النظام الحاضر مكملا بالآداب العامة ومستندا إلى قوانين حسنة . إنه يجمع بين مزايَا النظامين الآخرين أعنى نظام الشيوعية والحيازة على جهة الاختصاص . وحينئذ تصير الملكية مشتركة بوجه ما وهى باقية كما هى فردية . فإن الاستغلات بما هى منفصلة تمام الانفصال لا توجد شيئا من المشاجرات ، بل هى تنمو أكثر لأن كل أحد يهتم بها كما يهتم بمنفعة شخصية ، وفضيلة أهل المدينة تنظم استخدامها كما فى المثل : « بين الأصديقاء كل شئ شائع » . § ٥ — وحتى اليوم توجد فى بعض المدائن آثار لهذا المذهب تثبت جليا أنه ليس بممتنع ، وعلى الخصوص فى الدول المنظمة تنظيما حسنا إما أن يوجد يجرئه وإما أنه ممكن أن بكل سهولة . فإن المواطنين مع أنهم يملكون شخصيا يتزلون لأصدقائهم عن بعض الأشياء أو يرحصون لهم فى الانتفاع بها على الشيوع . ففى لقدمونيا لكل منهم أن يستخدم عبيد غيره وخيله وكلابه كما لو كانت ملكا خاصا له ، وهذه الشيوعية تتسع حتى إلى أزواد السياحة متى فوجئ أحدهم بالحاجة إليها فى الحقول .

فمن البين إذن أن الأفضل هو أن تكون الملكية خصوصية وأن يكون الانتفاع بها وحده هو الذى يصيرها شائعة ، وإن لفت العقول إلى هذا الحد من الرعاية يتعلق على الخصوص بالمقنن .

§ ٦ — وبالجمله ليس من المستطاع التعبير عن كل ما ينطوى عليه معنى الملكية والإحساس بها من اللذة . فإن حب الذات الذى ينطوى عليه كل منا ليس ألبته

§ ٦ — حب الذات . هذا المدح لحب الذات هو أيضا عند أفلاطون فى القوانين ك ٥ ص ٢٦٥ من ترجمة كوزان .

شعورا مستنكرا ، بل هو إحساس طبيعي محض ، وهذا لا يمنع من أن يلام بحق على الأثرة التي ليست بعد ذلك الإحساس ذاته بل هي ليست منه إلا إفراطا آتيا كما يلام على البخل ولو أن من الطبيعي ، كما يقال ، عند جميع الناس أن يحبوا المال . وإنه لحسن جميل الإفضال على الأصدقاء والضيوف والصحاب ومساعدتهم . وليس إلا الملكية الفردية هي التي تكفل لنا هذه السعادة . § ٧ — يفسد ذلك الإحساس من يعمد إلى تقرير هذه الوحدة المبالغ فيها للدولة ، كما أنه يودى أيضا بكل فرصة لتعاطي فضيلتين أخريين ، إحداهما العفة لأنه من الفضيلة احترام امرأة الغير بدافع الحكمة ، والأخرى السخاء الذي لا يمكن أن يتشئ إلا مع الملكية ، لأن المواطن في هذه الجمهورية لا يستطيع أبدا أن يظهر أنه جواد وأن يقوم بأى عمل من أعمال الكرم ما دام أن هذه الفضيلة لا يمكن أن تكون إلا بأن يستخدم المرء ما يملك .

§ ٨ — وإني لأعترف أن بمذهب أفلاطون ظاهرا خلافا من محبة الإنسانية . فإنه أول وهلة يسحر القلب بالتكافؤ العجيب للرعاية الذي يجب فيما يظهر أن يوحى به إلى أهل المدينة أجمعين ، خصوصا حين يقصد إلى انتقاد عيوب الدساتير الحالية وإسنادها كلها إلى أن الملكية ليست شائعة : مثال ذلك الحصومات التي تتولد من العقود ، والإدانات المترتبة على شهادات الزور ، وصنوف التلّف الوضع للأغنياء ، وكل الأشياء التي تمت ، لا إلى الحياة الشخصية للأموال البتة ، بل إلى فساد أخلاق الناس . § ٩ — وفي الواقع أليس يرى أن بين الشركاء والملاك على الشيوع في أكثر أحوالهم من الحصومات أكثر مما بين ملاك الأموال على الأفراد ؟ ثم إن عدد أولئك الذين يمكن أن يكون بينهم من هذه المنازعات في الشركات هو أقل بكثير متى وُزِنَ بعدد الحائزين للملكيات الفردية . ومن جهة أخرى يحق لا تعداد الشرور بحسب بل أيضا المنافع التي تبيدها الشيوعية . ففى الشيوعية

لا نطاق المعيشة فيما يظهر لى . إن خطأ سقراط يحىء من بطلان المبدأ الذى صدر عنه . لا شك فى أن الدولة والعائلة ينبغى أن يكون لهما نوع من الوحدة لكن لا وحدة مطلقة ألينة . فإن بهذه الوحدة التى ذُهبَ بها إلى حد ما لا بقاء معه للدولة بعد ، فإن بقيت فركزها موجب للفسرة . لأنها تكون دائماً على شفا حرف من العدم . كالشأن فيمن يتصدى لتأليف لحن بنعمة واحدة ووزن بإيقاع واحد .

§ ١٠ — إنما هو بالتربية يكون رد الدولة التى هى متعددة التركيب كما سبق لى أن قلته إلى الاشتراكية وإلى الوحدة . وإنه ليدعشنى أن يتصور المرء لمجرد إدخال التربية فى الدولة ، وبواسطتها تكون السعادة ، أن استطاع تنظيمها بمثل هذه الوسائل بدلاً من الاعتماد على الأخلاق العامة والفلسفة والقوانين . بل كان يمكن أن يرى فى لقدمونيا وفى كريت أن الشارع كان به من الحكمة أن أسس شيوعية الأموال على عادة الموائد العامة .

كذلك لا استطاع ألا يعتد بهذا التسلسل الطويل للزمان والسنين التى فيها مثل هذا المذهب ما كان لبقى من غير شك مجهولاً إن كان صالحاً ، بل يمكن أن يقال فى هذا الباب إن كل ذلك قد تناوله التصور . ولكن من الأفكار ما لم يكن أن يتخذ ، ومنها ما لم توضع موضع الاستعمال مع أنها معلومة .

§ ١١ — إن هذا الذى نقوله على جمهورية أفلاطون ربما يكون أجلى جلاء لو كانت قد رثيت حكومة مشابهة لها فى الواقع . إنما قد لا استطاع إنشاؤها إلا على هذا الشرط : أن تقسم الملكية وتخصص بأن يعطى جزء هنا إلى الموائد العامة وهناك جزء يعيش به بطون وقبائل . وحينئذ كل هذا التشريع لن يؤدى إلا إلى حظر الزراعة على أهل الحرب . وهذا هو بالضبط ما يطلب اللقدمونيون عمله فى أيامنا هذه . أما الحكومة العامة لهذه الشيوعية فلم يقل عليها سقراط كلمة واحدة ، وقد يكون صعباً علينا كما هو صعب عليه أن نقول عليها أزيد مما قال . ومع ذلك فكتلة

المدينة ستألف من هذه الكتلة للسكان الذين لم ينظم لهم شيء . أما الحزات مثلا فهل الملكية لهم فردية أو تكون لهم شائعة ؟ ونسأولهم وأولادهم هل يكونون أولا يكونون على الشيوع ؟ § ١٢ — إذا كانت قواعد الشيوعية وهي أنفسهم للجميع فإين يكون الفرق بين أهل الحرث وأهل الحرب ؟ وأين يكون كفاء الطاعة التي تجب على الأولين للآخرين . بل من سيعلمهم أن يطيعوا ؟ إلا أن يتخذ في حقهم طريقة الكريتين الذين لا يمنعون عبيدهم إلا شيئين : اصطناع الألعاب الرياضية وإحراز الأسلحة . فإذا كانت هذه النقطة مرتبة هنا كما هي في الدول الأخرى ، فإذا تصير من ثم الشيوعية ؟ بل تكون النتيجة بالضرورة أن يقسم في الدولة دولتان متعاديتان ، لأنه يكون قد اتخذ من الزراع ومن الصناع مواطنون واتخذ من أهل الحرب رقباء مكلفون حراستهم على الدوام .

§ ١٣ — أما عن المنازعات والقضايا والعيوب الأخرى التي ينعاها سقراط على الجمعيات الحالية فإني أؤكد أنها سوف توجد كلها بلا استثناء في جمهوريته . يقرر أنه بفضل التربية لن تلزم ألبنة في جمهوريته كل هذه الأنظمة للبوليس والقيام على الأسواق والمرافق الأخرى التي تستوى وهذه في قلة الأهمية ، ومع ذلك فهو لا يؤتي التربية إلا أهل الحرب .

ومن جهة أخرى يترك للحزات ملكية الأرض بشرط أن يؤدوا غلاتها ، لكنه يخشى أن يصير هؤلاء الملاك من العصيان ومن الأنفة على أشد من حال الهيلوت والفنست أو كثير من العبيد الآخرين . § ١٤ — على أن سقراط لم يقل شيئا على الأهمية المتعلقة بهذه الأشياء كلها . كذلك لم يقل شيئا ألبنة على عدة أشياء غيرها تتصل بها عن قرب مثل الحكومة والتربية والقوانين الخاصة بطبقة الزراع . وأنه ليس أيسر ولا أقل أهمية من أن يعرف كيف تنظم تلك الطبقة لكي تتمكن شيوعية المحاربين من البقاء إلى جانبها . لنفرض أن في طبقة الزراع تقع الشيوعية

§ ١٣ — الهيلوت والفنست . كان الفنست عبيدا للتساليين وربما كانوا عبيدا للقدونيين أيضا

ر . ماسبق ك أ ب ٢ ف ٣ والتعليق .

في النساء مع القسمة في الأموال: فمن سيكون مكلفا الإدارة كما أن الأزواج مكلفون الزراعة؟ ومن يكون مكلفا إياها مع التسليم في حق الزرع بشيوعية النساء والأموال على سواء؟ § ١٥ — الحق أنه يكون من الغرابة بمكان أن يذهب هنا بالبحث عن شبه لهذا بين الحيوانات إلى تأييد أن وظائف النساء يجب أن تكون على الإطلاق هي وظائف الرجال الذين يحظر عليهم مع ذلك كل عمل داخلي .

ترتيب السلطات كما يقترحه سقراط يأتي أيضا بكثير من المخاطر . إنه يريد لها مستديمة . وهذا وحده كاف ليسبب الحروب الداخلية حتى لدى الرجال الأقل حرصا على كرامتهم ، ومن باب أولى بين أولى الفرقة إلى الحرب أذكياء القلوب . غير أن هذه الاستدامة هي لا غنى عنها في نظرية سقراط : " الله يصب الذهب ليس ألبتة تارة في نفس البعض وتارة في نفس البعض الآخر ، بل دائما في النفوس أعيانها " . وهكذا يؤيد سقراط أنه في لحظة الولادة عينها يصب الله من الذهب في نفس هؤلاء ، ومن الفضة في نفس أولئك ، ومن النحاس ومن الحديد في نفس هؤلاء الذين يجب أن يكونوا صنعا وزنا .

§ ١٦ — ومهما حرم اللذات كلها على جنده فإنه هو مع ذلك يزعم أن واجب المشرع أن يصير أهل الدولة أجمعين سعداء ، غير أن الدولة بجمعاء لا تستطيع أن

§ ١٥ — عن شبه لهذا بين الحيوانات . ( الجمهورية ص ٢٥٥ ) والواقع أن أفلاطون يزعم أن النساء يجب أن يشاطرن الرجال جميع أعمالهم ومنهم لأن كليات الراعي تحرس القطيع كما تحرس الكلاب . سواء بسواء . — إنه يريد لها مستديمة . أفلاطون ، دون أن يقول صراحة إن السلطات يجب أن تكون دائمة ، يؤكد مع ذلك أن بعض الناس خلق ليكون له الأمر والسلطان ( الجمهورية ك ٣ ص ١٨٧ ) .

§ ١٦ — حرم اللذات كلها على جنده ( الجمهورية ك ٣ ص ١٩١ وما بعدها ) . لقد فطن أفلاطون من قبل لهذا الاعتراض ( الجمهورية ك ٥ ص ٢٨٨ ) . وفوق ذلك فإنه يخضع الفلاسفة لهذا النوع من النظام وللأسباب عينها ( الجمهورية ك ٧ ص ٧٥ ) . وفي كل هذه المناقشة على شيوع الأموال والنساء لم يستطع أشد أنصار أفلاطون حدة الرد في الاعتراف بأن الحق الصريح إنما هو في جانب ناقده . لكن ينبغي أن يزداد على ذلك أن أرسطو لم يكن قد درس على العموم فكرة أسناده حتى درساها وإن تكن في الواقع مضادة لأفكاره ، فإنه كثيرا ما حل على المدينة كلها ما لم يفرضه أفلاطون إلا على طبقة المحاربين . ( ر . ف . نيا سيلي ب ٣ ف ١ . رانغلي ) .

تكون سعيدة حين يكون أكثر أعضائها أو بعضهم إن لم يكن كلهم محرومين السعادة .  
 ذلك بأن السعادة لا تشبه الأعداد الزوجية التي فيها المجموع يمكن أن يكون له من  
 الخاصة ما ليس لأى واحد من أجزائه . في معرض السعادة الأمر على غير ذلك .  
 وإذا كان حماة المدينة أنفسهم ليسوا سعداء فمن إذن يمكن أن يتناول إلى أن يكون  
 سعيدا ؟ ليس البتة في ظاهر الأمر أن يكونه الصانع ولا كتلة العمال المقيدين  
 بالأشغال الميكانيكية .

تلك هي بعض أضرار الجمهورية التي يطرحها سقراط . وقد أستطيع أن أعين  
 أيضا أكثر من واحد ليس أقل خطرا .



مركز تحقيقات علوم إسلامية

## الباب الثالث

بحث كتاب القوانين لأفلاطون — العلاقات والفروق بين القوانين والجمهورية — انتقادات مختلفة : عدد المحاربين أكثر مما يلزم ، ولا شيء قد أعد للعرب الخارجية : حدود الملكية غير واضحة ولا مضبوطة . إغفال فيما يختص بعدد الأولاد . فيدون لم يرتكب هذا الغموض . الطابع العام للدستور المعروض في القوانين هو على الأخص أوليغارشى كما تبينه طريقة انتخاب الحكام .

§ ١ — توجد المبادئ أنفسها في كتاب القوانين المؤلف فيما بعد . من أجل ذلك أقصر على عدد قليل من الملاحظات على الدستور الذى يعرضه فيه أفلاطون .

في كتاب الجمهورية لم يتعمق سقراط إلا في قليل جدا من المسائل ، كشيوع الأطفال والنساء ، وطريقة تطبيق هذا المذهب ، والملكية ، وتنظيم الحكومة . وفيه يقسم كتلة السكان إلى طبقتين : الزراع من جهة ، ومن جهة أخرى الحربيون ومنهم تتألف طبقة ثالثة لتداول الرأي في شؤون الدولة وتديرها ويدها السلطة العليا . قد أغفل سقراط أن يقول هل الزراع والصناع يجب أن يقبلوا في مراكز السلطان ، وعلى نسبة ماء ، أو هل يجب أن يعزلوا عنها تماما ، وهل لهم حق إحرار الأسلحة وأن يشاركوا في البعوث الحربية . وفي مقابل ذلك يرى أن النساء ينبغي أن يصبحن المحاربات إلى القتال ، وأن يؤتمن من التربية ما يؤتاه الرجال . وبقيّة الكتاب مملوءة إما باستطرادات وإما باعتبارات تتعلق بتربية المحاربين .

§ ١ — في كتاب القوانين . وضع أفلاطون هذا الكتاب في شيخوخته . فبادنه فيه أدخل في باب الحقيق والوضعى منها في الجمهورية . ر . ترجمة كوزان وتعليقه على القوانين . على أنه يمكن أن يرى أن ملخص جمهورية أفلاطون الذى أتى به هنا أرسطو غير كاف . فانه قد أغفل هنا الموضوع العظيم والأساسى الذى هو موضوع العدل . إن أعداء المشائية قد اشتدوا في اتهام أرسطو بأنه طاب له أن يسخ آراء أستاذه . وهذا لا شك غلو ، غير أنه ليكون المرء منصفا يلزمه الاعتراف بأنه لم يكن متعرجا في هذا العرض . ر . ما يلى في هذا الباب ف ٣ و ٨ وما فيها من عدم الضبط وقلة الانصاف في النقد .



§ ٢ - في القوانين الأمر بالعكس ، لا يكاد يجد المرء إلا نصوصاً تشريعية . وفيه كان سقراط بين الدقة في أمر الدستور . لكنه مع ذلك إذ يريد أن يحصل الدستور الذي يعرضه قابلاً للتطبيق على الدول على العموم يرتد خطوة خطوة إلى مشروعه الأول . فإذا استثنيت منه شيوعية النساء والأولاد فالشبه تام بين جمهوريته . فالتربية وإعفاء المحاربين من الأعمال الغليظة للجحاة والموائد العامة ، كل أولئك متشابهة فيهما . بيد أنه يوسع في الثانية الموائد العامة حتى تشمل النساء ويزيد عدد المواطنين المسلحين من ألف إلى خمسة آلاف .

§ ٣ - لا شك في أن محاورات سقراط جليلة جداً جمعت إلى رشاقة الأسلوب أصالة المعاني وسعة الخيال . وربما كان عسيراً أن يكون كل ما فيها حقاً على السواء . وحينئذ فليحذر المرء أن يخضع بها . فإنه لا يلزم أقل من سهول بابل أو أي سهل آخر فسيح الأرجاء لأجل هذا الجمع الكثير الذي يجب أن يندى خمسة آلاف متعطل فضلاً عن جمع كثير آخر من النساء والخدم من كل صنف . لا شك في أن المرء حر في أن يخلق ما يشاء من الفروض ، غير أنه لا ينبغي أن يدفع بها إلى المتع .

§ ٤ - يقرر سقراط أن في أمر التشريع شيئين لا ينبغي أن يصرف عنهما النظر : الأرض والناس ، وكان يستطيع أيضاً أن يضيف إليهما الدول المجاورة ،

§ ٢ - حتى تشمل النساء ، ر . القوانين ك ٦ ص ٣٦٩ من ترجمة كوزان - خمسة آلاف . يقول أفلاطون خمسة آلاف وأربعون وهو عدد قابل للقسمة على اثني عشر لأنه يعلق أهمية على ذلك ( القوانين ك ٥ ص ٢٧٨ ) .

§ ٣ - سهول بابل . فقد أرسطو هنا ليس عادلاً فيما يظهر . فإن أسبرته دون أن يكون بها سهول فسيحة كسهول بابل كانت تمون حتى عشرة آلاف جندي فارغين يكتنود أفلاطون . وقد أشار إلى ذلك أرسطو نفسه في ك ٢ ب ٦ ف ١٢ . وقد لاحظ شلوسر المترجم الألماني على هذه الفقرة مثل هذه الملاحظة .

§ ٤ - الدول المجاورة . لقد سس أفلاطون هذا الموضوع بنهاية الإيجاز . ( القوانين ك ٥ ص ٢٦١ و ٢٧٧ من ترجمة كوزان ) .

إلا أن يؤدى على الدولة كل وجود سياسى خارجى . وفى حال الحرب يلزم أن تكون القوة الحربية منظمة ، لا من أجل الدفاع عن البلد فحسب ، بل لأجل أن تعمل أيضا فى الخارج . مع التسليم بأن الحياة الحربية ليست هى حياة الأفراد ولا حياة الدولة يلزم أيضا معرفة كيف تصير الدولة مهيبه فى نفوس الأعداء ، لا حين يغيرون على أرضها فحسب بل بعد أن يجلوا عنها أيضا .

§ ٥ - أما الحدود المعينة للملكية فربما يطلب أن تكون غير حدود سقراط وعلى الخصوص أن تكون أضبط وأوضح . يقول : " إن الملكية يجب أن تذهب إلى حد أن تسد حاجات عيشة قاعة " . مريدا بهذا أن يعبر عن هذا الذى يعنى عادة بعيشة راضية تعبيرا له حقا معنى أوسع بكثير . فإن عيشة قاعة يمكن أن تكون شاقة جدا . فلو قال : " قاعة وممعة " لكان هذا حدا أحسن بكثير . فإن فقد أحد هذين القيدين وقع المرء إما فى الزحف وإما فى الألم . وإن استخدام الملكية لا يشمل صفات أخرى . فلا يستطيع أن يسند إليه رفق ولا شجاعة ولكن يمكن أن يسند إليه الاعتدال والسماحة ، وهاتان هما الفضيلتان اللتان يمكن أن يظهرأ فى التصرف فى الثروة بالضرورة .

§ ٦ - باطل أيضا أن يذهب إلى غاية تقسيم الأموال إلى أجزاء متساوية ، وألا يقتر شئ فى عدد المواطنين وأن يتركوا يتكاثرون وأن يستسلم إلى المصادفة اعتمادا على أن عدد الزوجيات العقيمة يكافئ عدد الولادات أيا كان ، بحجة أن هذا التوازن فى الحال الراهنة للأشياء يأتى بطبعه فيما يظهر ، وهيات أن يكون هذا التقريب مضبوطا ، ففى مدائننا لا أحد فى حالة العوز بسبب أن الملكيات تقسم بين الأولاد أيا كان عددهم . فع التسليم ، على ضد ذلك ، بأن تكون على

§ ٦ - عدد المواطنين . يقررأ فلاطون صريحا أن عدد الدور والأنصبة من الأرض لا يجاوز أبدا خمسة آلاف وأربعين كمدا المحاربين . أما عدد الأولاد فإنه لم يحدده ، لكن يرى ذلك من الوسائل التى يمرضها للخدمة حين يصير أكثر مما ينبغى . ( القوانين ك ٥ ص ٢٧٨ و ٢٨٤ وما يليها . ور . فيما سأتى ب ٤ ف ٣ ) .

الشيوع فإن جميع الأولاد الزائدين قليلا أو كثيرا في العدد لن يملكوا شيئا على الإطلاق . § ٧ — وإن أقوم طريقة هي تحديد السكان لا تحديد الملكية وأن يعين حد أقصى لا يتجاوز بأن يعنى معا بتحديدده وبالنسب الاحتمالية للأولاد الذين يموتون ولعقم الزوجيات . أما الاتكال على المصادفة ، كما في أكثر الدول ، فيكون سببا لا بد منه لفاقة جمهورية سقراط ، والفاقة تولد المنازعات الداخلية والجنايات . وانقضاء لهذه الأخطاء كان فيدون الكورنثي أحد المقننين الأقدمين يريد أن يبقى عدد العائلات والمواطنين ثابتا حتى متى كانت الأنصبة الأولية كلها غير متساوية . في القوانين جرى أفلاطون على خلاف ذلك بالضبط . على أننا سنورد فيما بعد رأينا الشخصى في هذا الموضوع .

§ ٨ — وقد أغفل أيضا في كتاب القوانين تعيين الفرق بين الحاكمين وبين المحكومين . واقتصر سقراط على القول بأن نسبة الأولين للآخرين كنسبة النحلة للسدى المصنوعين كليهما من صنفين من الصوف . ومن جهة أخرى ما دام يسمح بتكاثر الأموال المنقولة إلى خمسة أضعاف فلماذا لا تترك أيضا سعة للأموال الثابتة . في أمر فصل المساكن يبنى الالتفات إلى ما عساه يكون من خطأ في مبدأ هذا الفصل من حيث الاقتصاد المنزلى . فإن سقراط لا يعطى مواطنيه أقل من مسكنين متعزلين تماما ، وإنه لصير جدا أن يموت المرء مسكنين .

§ ٧ — فيدون . ظاهر من الواح أرتدل أن فيدون هذا كان يعيش في آخر القرن التاسع قبل المسيح أى قبل لوقرغس بنحو ٥٠ سنة . وإن أرسطو يتحدث عن فيدون آخر وهو طاغية أرغوس ك ه ب ٨ ف ٤ . وقد التمس على بعض المفسرين أحدهما بالآخر — فيا بعد . ر . ك ٤ ب ه ف ١ و ب ٩ ف ٧ و ب ١٤ ف ١٠ .

§ ٨ — للسدى . ر . القوانين لأفلاطون ك ه ب ٢٧١ ، ور . السياسى ص ٤٧٨ — إلى خمسة أضعاف . يقول أفلاطون أربعة أضعاف . (القوانين ك ه ب ٢٩٤) — مسكنين . ر . القوانين ك ه ص ٢٩٧ . حيث يقول أفلاطون صراحة : "مسكنين" . يزعم شامبانى ونوروت أن أرسطو وقع هنا في الخطأ نفسه الذى يعيبه على أفلاطون . ك ٧ ب ٩ ف ٧ غير أن أرسطو لم يزد على أن يتحدث عن نصيبين من الأرض بجوار المدينة وعلى الحدود . أما أفلاطون فإنه يتحدث عن المساكن والمنشآت .

§ ٩ — مذهب سقراط السيامي في مجموعه لا هو ديمقراطية ولا أوليفرشية، إنما هو حكومة وسط تسمى جمهورية ما دامت تتألف من كل المواطنين الذين يحملون الأسلحة . فإذا كان يريد من هذا الدستور أنه الأكثر شيوعا في الدول الموجودة فربما كان غير مخطئ . لكنه يكون مخطئا إذ يظن أنه يلى مباشرة الدستور الفاضل . بل كثير من الناس يستطيعون أن يؤثروا عليه بلا تردد دستور لقدمونيا ، أو أى دستور آخر أدخل في باب الأرستقراطية .

§ ١٠ — يزعم بعض المؤلفين أن الدستور الفاضل يجب أن يجمع بين عناصر الدساتير الأخر كلها، وبهذه المثابة يطرون دستور لقدمونيا حيث تألف العناصر الثلاثة للأوليفرشية والملوكية والديمقراطية إحداها ممثلة بالملوك والأخرى بالشيوخ والثالثة بالحكام الذين يأتون دائما من صفوف الشعب . على أن آخرين يرون في الحكم عنصر الطغيان ويحدون عنصر الديمقراطية في الموائد العامة والنظام اليومي للدينة .

§ ١١ — في كتاب القوانين يدعى أنه يلزم تأليف الدستور الفاضل من الديمقراطية ومن الطغيان — صورتان من الحكومة يحقق لمرء استنكارهما جميعا

§ ٩ — مذهب سقراط السيامي ... جمهورية . يرى بعض المؤلفين المتأخرين وبخاصة جوتننج أن مذهب أفلاطون أول به أن يكون ملكا من أن يكون جمهوريا . ما سبى من هذا الباب ف ١١ . وفكرة أفلاطون نفسه أن مذهب أرستقراطي . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ . بل أحيانا يذهب إلى أن يماثل بين الملكية وبين الأرستقراطية . ر . الجمهورية ك ٩ ص ١٩٥ ، ٢٢٣ من ترجمة كوزان .

§ ١٠ — بعض المؤلفين . يذكر استوى فقرة من أرغيتاس فيها هذه الفكرة بعينها صراحة . ولقد كان أرغيتاس معاصرا لأرسطو ولا شك في أنه يعنيه بقوله بعض المؤلفين . — دستور لقدمونيا . راجع في الباب السادس من هذا الكتاب تحليل جمهورية إسبرطة — من صفوف الشعب . الشعب يدل حاشا لا على الشعب بالمعنى الذى نعنيه عادة بهذه الكلمة بل على الطبقة الأخيرة من بين المواطنين ، من بين الاسبرتيين .

§ ١١ — في كتاب القوانين . (القوانين ك ٣ ب ١٧٨) . وفي الجمهورية يميل أفلاطون ميلا واضحا إلى الأرستقراطية التى هى هذه حكومة الأخيار . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ .

أو اعتبارهما أسوأ صور الحكم . فحق للره أن يقبل تأليفاً أوسع ، فإن خير دستور هو ذلك الذى يجمع الأكثر من العناصر المختلفة . ليس بمذهب سقراط شيء من الملكية ، إنه ليس إلا أوليغرشيا وديمقراطية ، أو بالأحرى إنف به ميسلا بارزا للأوليغرشية ، كما تثبتته طريقة ترتيب حكماها . فترك الاختيار للحظ بين مرتشحين متشحين هو من أمر الأوليغرشية كما هو من أمر الديمقراطية سواء بسواء . لكن الفرض الواجب على الأغنياء أن يأتوا إلى الجمعيات ويعينوا فيها السلطات ويملاؤا كل الوظائف السياسية مع إعفاء المواطنين الآخرين من هذه الواجبات فذلك نظام أوليغرشى . ونظام أوليغرشى أيضاً أن يراد تقليد السلطة على الخصوص للأغنياء ، وأن يحتفظ بأسمى الوظائف لأتيم أعلى نصيباً من الثروة . § ١٢ - كذلك طابع مجلس الشيوخ عنده لا يقل عن أن يكون أوليغرشياً . فإن كل المواطنين بلا استثناء مفروض عليهم أن يصوتوا لكن بشرط أن ينتخبوا الحكم من الطبقة الأولى في الثروة ثم يعينوا منهم عدداً مساوياً من الطبقة الثانية ، ثم مثلهم من الطبقة الثالثة . غير أن هاهنا كل المواطنين من الطبقة الثالثة والرابعة أحرار في ألا يصوتوا ، وفي انتخابات النصب الرابع والطبقة الرابعة ليس التصويت إجبارياً إلا على مواطني الطبقتين الأوليين . وأخيراً يريد سقراط أن يقسم كل المنتخبين في كل طبقة من الأنصبة على عدد مساوٍ . هذا المذهب يميز بالضرورة المواطنين الذين يؤدون النصاب الأوفر ، لأن كثيراً من المواطنين الفقراء يمتنعون عن التصويت لأنهم غير ملزمين به .

§ ١٢ - مجلس الشيوخ . ر . القوانين لأفلاطون ك ٦ ص ٣١٥ وهنا على الخصوص أنصح للقارئ الذى يريد أن يفهم حق الفهم هذه الفقرة أن يكون نص أفلاطون عنه تحت نظره . فان أرسطو لا يحصل منه هنا إلا خلاصة وجيزة جداً وغير بيّنة . ولا شك في أن هذه الخلاصة كانت كافية في زمانه فإن مؤلفات أفلاطون كانت بين أيدي المتعلمين كلهم ومذهبه معروف غاية المعرفة ، فلم يكن ثم من حاجة إلا إلى الإشارة إليه في بعض كتابات ، وهذا هو عذر أرسطو في ذلك الإيجاز .

§ ١٣ - فليس هذا ألبتة إذن دستورا فيه يمتزج عنصر الملوكية وعنصر الديمقراطية، وفيما قلته آنفا ما يقنع بذلك . ويمكن الاطمئنان لهذا عند ما أعالج فيما بعد هذا النوع الخاص من الدستور . غير أني أضيف فقط هاهنا أن من الخطر انتخاب الحكام من قائمة المرشحين المنتخبين . فإنه يكفي حينئذ أن بعض المواطنين، حتى لو قل مددهم، يريدون أن يتفقوا كي يستطيعوا على الدوام التصرف في الانتخابات .

وهنا أتم ملاحظاتي على المذهب المبسوط في كتاب القوانين .

§ ١٣ - فيما بعد . ر . ك ٦ ب ٥ ف ٤ وما بعدها .



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد

## الباب الرابع

بحث الدستور الذى اقترحه فلياس الخلقيدونى : مساواة الأموال : أهمية هذا القانون السياسى : مساواة الأموال تستتبع مساواة التربة : مكان الضم فى هذا المبدأ . لم يقل فلياس شيئا من ملاحظات مدينته بالدول المجاورة ، يجب أن تشمل مساواة الأموال حتى المنقولات والاقتصار على الأموال الثابتة ، تنظيم فلياس للصناع .

§ ١ — توجد أيضا دساتير أخر منسوبة إما إلى مجرّد أفراد لا غير وإما إلى فلاسفة وإلى رجال دولة . ولا واحد منها إلا يقترب من الصور المقبولة والمعمول بها فى الحاضر قريبا أشد من جمهوريتى سقراط . ولا واحد منهم ، إن لم يكن إياه ، قد أجاز لنفسه تلك البدع من شيوعية النساء والأولاد والموائد العامة للنساء بل اشتغل جميعهم بالموضوعات الأساسية . عند كثير من الناس النقطة الأصلية يظهر أنها تنظيم الملكية ، المصدر الوحيد للثروات فى رأيهم . وإن فلياس الخلقيدونى منقادا إلى هذه الفكرة أول من قرّر مبدأ أن المساواة فى الثروة بين أهل المدينة أمر لا بد منه . § ٢ — وعنده يشبه أن يكون سهلا تقريرها مقترنا فى الزمان بوقت تأسيس الدولة ، ومع أنه يكون أقل سهولة إدخاله فى الدول المنظمة منذ زمان طويل فإنه يمكن مع ذلك ، على رأيه ، تحصيله سريما بإلزام الأغنياء أن يعطوا مهورا لبناتهم دون بنينهم ، وإلزام الفقراء بأن يتقبلوها دون أن يعطوها . وقد قلت فيما سبق إن أفلاطون فى كتاب القوانين كان يميز إغناء الثروات إلى حد معين كان لا يمكن أن يتجاوز عند أى شخص خمسة أضعاف نهاية صغرى معينة .

§ ١ — فلياس . لا يعرف فلياس هذا إلا من قول أرسطو فى هذا الباب . وقد قرأ أريتن «القرطاجى» بدلا من «الخلقيدونى» . وهذا خطأ شاع كثيرا ، والظاهر أن كوراي يؤيده هنا . ولكن لا يمكن التسليم بأن يكون فلياس قرطاجيا ما دام تحليل الدستور القرطاجى مبسوطا فى هذا الكتاب فى الباب الثامن . وأما مللر فيسميه فى فقرة أرسطو هذه فلكيس ولا شك فى أن هذا خطأ مطبعى . ر . أيضا فى هذا الباب ف ٤ — مساواة الثروة . يرى فى كتاب مللر أى مركز لهذه المساواة فى الأموال قد كان فى التشريع الهورى . § ٢ — مهورا لبناتهم . يعيب منسيكيو قانون فلياس هذا ر . روح القوانين لك ه ب ه — خمسة أضعاف . وما سبق ب ٣ ف ٨

٣٤ - ينبغي ألا تنسى ، عندما يؤتى بقوانين من هذا القبيل ، نقطة أغفلها فلياس وأفلاطون وهي أنه بتعيين نصاب الثروات على هذا النحو يلزم أيضا تعيين عدد الأولاد . فإذا كان عدد الأولاد ليس بعد متناسبا مع الملكية ، فسوف تتعدى عما قريب حدود القانون . وحتى دون أن يذهب إلى هذا الحد فإن من الخطر أن تنتقل كمية من المواطنين من السعة إلى الفاقة بحجة أنه سيكون شيئا صعبا في هذه الحالة أنهم لا يرغبون البتة في إثارة الثورات .

٤ - ولقد كان تأثير مساواة الأموال في الاجتماع السياسي مفهوما لدى بعض المقننين القدماء . وشاهد ذلك سولون في قوانينه ، وشاهده القانون الذي حرم حيازة الأراضي إلى غير حد . وفقا للقاعدة عينها حرم بعض الشرائع كشرعية لوكريس على المرء أن يبيع ماله إلا في حال كارثة ثبت أمرها تمام الثبوت ، أو أن بعضها يأمر أيضا بإمساك الأنصبه الأولى . وإن إلغاء قانون من هذا القبيل في لوقادة قد صير دستورها ديمقراطيا على وجه تام ، لأنه من ثم يصل المرء إلى مناصب الحكم بدون قيود النصاب التي كانت مقررة لزوما فيما سبق . § ٥ - غير أن هذه المساواة نفسها ، متى افترضت مقررة ، لا تمنع أن يكون الحد القانوني للثروات إما أوسع مما ينبغي وهو ما يجلب في المدينة الترف والرخاوة وإما أضيق مما ينبغي وهو ما يجلب العسرين أهل المدينة . إذن ليس حسب المقنن أن يصير الثروات متساوية بل ينبغي أن يؤتيها نسباً عادلة . كذلك لم يكن المقنن قد صنع شيئا إلا إذا كان قد وجد هذا المقياس الكامل لجميع أهل المدينة ، فإن النقطة المهمة هي أن يسوى بين الشهوات أولى من أن يسوى بين الملكيات . وتلك المساواة لا تنتج إلا من التربية المنظمة بالقوانين العلية .

٤ - سولون . هذا يوم ، كما نبه إليه نودو أن فلياس متأثر من سولون . وبارتيلي في « قائمة الرجال المشهورين » يجعله معاصرا لأرسطو ولا أدري جهة في ذلك — شريعة لوكريس . يرى « هين » أن الأمر هنا بصدد اللوكريين الإيفيزيرين في إفريقيا الكبرى — لوقادة . تركة من كورنث أثنت في عهد الفاطية بيريندر ولا يعرف من دستورهما إلا ما يقوله هنا أرسطو .



§ ٦ - ربما يمكن فلياس أن يجيب هنا بأن هذا بالضبط هو الذى قد قاله هو نفسه ، لأن قواعد كل دولة فى نظره هى المساواة فى الثروة والمساواة فى التربية . غير أن هذه التربية ماذا ستكون ؟ ذلك هو الذى ينبغى أن يقال . ليس شيئاً أن توحد التربية وأن تكون هى عينها للجميع . فقد تكون واحدة تماماً وهى بعينها لجميع أهل المدينة وتكون مع ذلك بحيث لا يخرجون منها إلا بشره لا يشيع من الثروات أو التشاريف بل حتى من الشهوتين معا . § ٧ - زد على هذا أن الثورات تتولد من عدم المساواة فى التشاريف كما تتولد من عدم المساواة فى الثروات سواء بسواء ، وهنا تكون الفروق بين من يطلبون هذه وتلك ليس غير . فإن العامة تتور لعدم المساواة فى الثروات ، والخاصة تنضب من المساواة فى توزيع التشاريف ، وتلك هى كلمة الشاعر :

\* ماذا ؟ أياكون الجبان والشجاع متساويين فى التقدير ؟ \*

ذلك بأن الناس مدفوعون إلى الجناية ليس فقط بالحاجة الى الضرورى التى يعتمد فلياس فى تلطيفها على مساواة الأموال ، تلك الوسيلة الحسنى على رأيه التى تمنع رجلاً أن يسلب آخر ثيابه ليكلا يموت من البرد أو من الجوع . بل هم مدفوعون أيضاً بالحاجة إلى إشباع رغباتهم فى الاستمتاع . فإذا كانت هذه الرغبات مشوشة سعى الناس إلى الجناية لشفاء العلة التى تعذبهم . أزيد عليه كذلك أنهم ينغمسون فى الجناية لا لهذا السبب وحده ، بل أيضاً للسبب البسيط ألا يكدر عليهم فى استمتاعهم إذا حملتهم إليها أهواؤهم . § ٨ - لهذه الشرور الثلاثة ماذا سيكون العلاج ؟ فبديا الملكية ، أيا كان حالها من الرقة ، وعادة العمل ثم الاعتدال ، ثم فى حق هذا الذى يريد أن يجد السعادة فى ذاته ، لن يطلب الدواء البتة إلا فى الفلسفة . ذلك بأن اللذات التى هى مخالفة للذاته لا يمكن أن يستغنى فيها عن توسط الناس .

§ ٧ - ماذا ؟ أياكون الجبان . هذا البيت مأخوذ بخرىف خفيف عن الإلياذة . الأنشودة

النامية .

إنما هي الفضلة لا الحاجة هي التي تحمل على ارتكاب الجنايات الكبرى .  
لا يقتصب أحد الطرفين لأجل أن يبق نفسه عدم اعتدال الهواء ، وبالسبب منه  
خصصت الامتيازات الكبرى لا لمن يقتل لصا بل لقاتل العاطية . على هذا  
فالعلاج السياسى الذى عرضه فلياس لن يكون أمانا إلا من الجنايات قليلة  
الأهمية .

٩٩ - ومن جهة أخرى فإن نظم فلياس تكاد لا تتعلق إلا بالنظام العام  
والسعادة الداخلين ، وكان ينبغى أن يقرر نظاما للعلاقات مع الشعوب المجاورة  
والأجنبية . الدولة إذن فى حاجة بالضرورة لتنظيم حربى لم يقل عليه فلياس كلمة  
واحدة . كذلك ارتكب إغفالا مشابها فى حق المساليات العامة ، إنها يجب أن تسد  
لا الحاجات الداخلية فحسب بل ينبغى أن تكفى لتجنب الأخطار من الخارج .  
على ذلك لا ينبغى أن تكون وفرتها مغرية لطمع الجيران الأقوى من الملاك الذين  
هم أضعف من أن يصمدوا اعتداء ، ولا أن تكون من القلة بحيث تعوق القيام  
بحرب حتى ضد عدو مساو فى القوى وفى العدد . § ١ - وقد ألقى فلياس هذا  
الموضوع فى طى السكوت . لكنه يلزم الافتناع بأن سعة الموارد هى فى السياسة  
نقطة مهمة . وإن الحد الحقيقى إنما هو أن الفاتح ربما لا يجد ألبنة تعويضا  
من الحرب فى ثروة ما فتحه ، وأنها لا تستطيع أن تؤدى حتى إلى أعداء أشد فقرا ما  
قد كلفهم الفتح . فلما جاء أوتوفرادات ووضع الحصار أمام أطرنة نصح له أوبول  
أن يقدر الزمن والمال الذى سينفقهما فى فتح البلد وأن يعد بالجللاء عن أطرنة حالا

§ ١٠ - أوبول . كان أوبول سيد أطرنة وهى مدينة من ميز ياحدام لسبوس وضع يده عليها بعد  
ذلك عبده هرمياس . وقد كان هرمياس صديقا لأرسطو الذى لبث عنده ثلاث سنين من ٣٤٦ إلى  
٣٤٣ كما قيل . ر . ديوجين اللايرتى " حياة أرسطوطاليس " . وقد كان أوتوفرادات مرزباناً لليديا  
ودفع حصار أطرنة سنة ٣٦٢ فى آخر عهد أرتكزيرمى مينون . وعلى قول تيوفريطس يكون أرسطو  
قد شاد قبرا عظيما لهرمياس ولأوبول .

مقابل تعويض قليل جدا ، فهذا التحذير جعل أوتوفرادات يفكر ويفكر ويرفع الحصار .

§ ١١ — أعترف بأن مساواة الثروة بين أهل المدينة ينفع حقا في انقضاء المنازعات الداخلية . بيد أن هذه الوسيلة في الحق ليست بمنأى عن الخطأ . لكن جل الرجال المبرزين بغضبهم أنت ليس لهم إلا النصيب العامى . وسوف يكون ذلك علة للاضطراب والثورة . زد على ذلك أنت شره الناس غير قابل لأن يشبع . فهم في بادئ الأمر يقنعون بفلسين ، فمتى كان لهم من ذلك رأس مال نمت حاجتهم بلا انقطاع حتى لا تعرف مناهم بعد حدودا . ومع أن طبيعة الحرص هي بالضبط ألا يكون لها من حدود ، فإن أكثر الناس لا يحبون إلا لإشباعها .

§ ١٢ — إذن فالتحذير هو أن نصعد إلى مبدأ هذا الفسوق عن القصد ، فوضعا عن تسوية الثروات يجب إحسان استعمالها بحيث يصبح الثراء غير مرغوب فيه من أهل الاعتدال ولا يستطيعه الأشرار . والوسيلة الحقة أن يوضع هؤلاء موضعا فيه لا يستطيعون لقتهم أن يضروا دون أن يكتبوا .

ولقد أخطأ فلياس أيضا إذ يعنى على وجه عام بالمساواة في الثروات تلك المساواة في توزيع الأراضي التي اقتصر عليها . لأن الثروة تشمل أيضا العبيد ، والقطعان ، والنقد ، وكل هذه الممتلكات التي تسمى منقولة . إن قانون المساواة ينبغى أن يسع كل هذه الأشياء ، أو على الأقل ينبغى أن تكون هذه مقيدة بمحدود متظلمة

§ ١١ — فلسين . ظن بعض المفسرين أن أرسطو يشير بذلك إلى مرتب القضاة في أثينا فإنه كان بادئ الأمر فلسا ثم صار فلسين ثم رفعه فريقلس إلى ثلاثة . وقد كان أرسطو فان قد نبه إلى ذلك كما قد فعل الفيلسوف ر . كتاب جمعية النساء ، وراجع أيضا في هذا التفصيل بوخ ( الاقتصاد السياسى لللاتينيين ك ٢ ب ١٩ ص ٢٣٨ من الطبعة الألمانية وص ٣٧٢ من الترجمة الفرنسية ) .

والألا لا يشرع شيء على الإطلاق يختص بالملكية . § ١٣ — والظاهر أن تشريعه لم يكن ملحوظا فيه إلا دولة قليلة السعة ما دام أن جميع الصناع فيها يجب أن يكونوا ملكا للدولة دون أن يؤلفوا فيها طبقة تابعة لأهل المدينة . وإذا كان العمال المكلفون بجميع الأعمال مملوكين للدولة لزم أن يكون ذلك بالحدود المقررة لأهل إيفيدمن أو التي قترها ديوفنت لعمال أتينا .

وحسبنا ما قلناه على دستور فلياس للحكم بمزاياه وعيوبه .

§ ١٣ — إيفيدمن . هي التي سميت بعد ذلك ديراخيوم وهي الآن دورازو على البحر الإديرياتي وهي نزل من كرسيرومن كورنت أسست في الأولوية الثامنة والثلاثين . ولا يعرف بعد شيء من هذا القانون الذي يتكلم عليه أرسطو . ر . ملر في الدورين ج ١ ص ١١٨ وج ٢ ص ٢٧ . و . ر . أيضا ك ٨ ب ١ ف ٦ من هذا الكتاب الذي ترجمه ، إذ يتكلم أرسطو أيضا على إيفيدمن ، والكتاب الثالث ب ١١ ف ١ .

وقد كان ديوفنت رئيس جمهورية أتينا في الأولوية السادسة والتسعين ، ٣٩٤ قبل الميلاد . والذي بقوله عليه أرسطو ليس معروفا إلا من قوله ( ر . ملر في كتاب الدورين ج ٢ ص ٢٧ ) .

## الباب الخامس

بحث الدستور الذي تحبب له إبوداموس الملطى . تحليل هذا الدستور : تقسيم الملكيات : محكمة الاستئناف العليا ، جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية ، تربية أيتام المقاتلة . نقد تقسيم الطبقات والملكية . نقد المذهب الذي اقترحه إبوداموس لتصويت محكمة الاستئناف . مسألة التجديد في مادة السياسة . لا ينبغي تشجيع التجديدات خشية إضعاف احترام القانون .

§ ١ — أما إبوداموس الملطى ابن أورفون فهو نفسه الذي اخترع تقسيم المدائن إلى شوارع وحقق هذا التخطيط الجديد في بيره وهو الذي كان في طريقة معيشته كلها مفرط الترف ، إذ يعجبه أن يتحدى الذوق العام بتصفيف شعره ورشاقة زينتته ، يلبس ، في الصيف كما في الشتاء ، حلالا تجمع على السواء بين الدفء والبساطة ، وكان يدعى أنه لا يجهل شيئا في الطبيعة بأسرها . وإنه هو أيضا أول من جازف ، مع أنه لم يسبق له مشاطرة في الأعمال السياسية ، بأن ينشر شيئا عن خير شكل للحكومة .

§ ٢ — جمهوريته كانت تتألف من عشرة آلاف مواطن موزعين على طبقات ثلاث : صناع ورزاع وحماة المدينة الحاملين للاسلحة . وكان يجعل من

§ ١ — إبوداموس الملطى . يظهر أن إبوداموس الذي يتكلم عليه أرسطو أيضا في ك ٤ ب ١٠ ف ٤ قد كان معمارا حاذقا . فهو أول من تصور أن تقسم المدائن إلى شوارع منظمة وطبق هذا المذهب في بيره وفي مدينة رودس كما كانت عليه من الحال في زمان استرابون . وكان إبوداموس يعيش في عهد حرب البلوبونيز . وفي بيره شارع مسمى باسمه ( ر . أكسينوفون ك ٢ ب ٤ ) .

وقد نقل استوبى قطعة طويلة مستخرجة من مؤلف لإبوداموس الفياغورى في « الجمهورية » . وهذه القطعة مكتوبة بالدورى . وإن مدينة ملطية ولو أنها في يونية كانت نزلة كرينية . ومن الراجح أن يكون إبوداموس استوبى هو عينه إبوداموس الذي يتكلم عليه أرسطو هنا .

§ ٢ — موزعين على طبقات ثلاث . ليست تلك هي الأقسام الثلاثة في القطعة التي ذكرها استوبى . فان إبوداموس فيها يقسم جمهوريته إلى ثلاث طبقات مختلفة . « أقول إن المدينة بأسرها يجب أن تقسم ثلاثة أنصبا : أحدها يجب أن يتكون من الأموال المملوكة على الشيوخ لخواطين الفضلاء الذين يديرون الدولة . والثاني يجب أن يكون نصيب الحاربين الذين يحنون الدولة بقوتهم . والثالث يجب أن يخص لإنتاج جميع الأشياء الضرورية لرفاهة المدينة . وأسمى الطبقة الأولى طبقة الشيوخ ، والثانية طبقة حماة الدولة ، والثالثة طبقة الصناع » .

أرض الوطن ثلاثة أنصباء : أحدها مقدس والآخرا عام والثالث مملوك ملكا فرديا . فالذى كان مخصصا للنفقات القانونية لعبادة الآلهة كان هو النصيب المقدس . والذي كان مخصصا لرزق أهل الحرب هو النصيب العام . والذي كان مملوكا للزراع هو النصيب الفردي . وكان يرى أن القوانين هي أيضا يمكن أن تكون على ثلاثة أنواع ، لأن الأحداث القضائية على رأيه لا يمكن أن تتولد إلا من ثلاثة أشياء : الإهانة والضرر والقتل . § ٣ - كان يرتب محكمة عليا وحيدة يرفع إليها استئناف كل الأفضية التي يشبه أن يكون قد أسىء الحكم فيها . وهذه المحكمة كانت تتألف من شيوخ يسمو بهم إليها الانتخاب . أما شكل الأحكام فإن إبوداموس كان يرفض التصويت بالخصى . بل كان كل قاض يجب أن يحمل رقعة يكتب فيها إذا كان يدين على وجه الإطلاق ، ويدعها خلوا إذا كان يرى على ذلك الوجه بعينه . ويبين فيها الأسباب إذا برأ أو أدان بالجزء فقط . وكان يظهر له أن المذهب الحاضر معيب من حيث أنه يكره القضاة في الغالب على الحنث إذا صهتوا بطريقة مطلقة في أحد الوجهين أو في الآخر . § ٤ - وكان تشريعه يكفل المكافآت الواجبة للاستكشافات السياسية لمنفعة عامة ، ويكفل تربية الأولاد الذين خلفهم من ماتوا في الحروب من الجند المقاتلة يجعلها على نفقة الدولة . وهو على جهة الاختصاص صاحب هذا التشريع الأخير . أما اليوم فإن أتينا ودولا أخرى

== وإن موريت لبتم أرسطو بسوء القصد في حق إبوداموس . ولكن ثورديو يفتد موريت ويقول  
أن الأمر فيما يتعلق بما جاء في أرسطو وما جاء في استوبى إنما هو بصدد كاتبين مختلفين . والذي يظهر لي  
راجها أن أرسطو قد تجاوز الضبط هنا كما فعل في نقل عبارة أفلاطون ب ٣ ف ٨ من هذا الكتاب .  
§ ٤ - أما اليوم فإن أتينا . لا يعرف بالضبط تاريخ ذلك القانون الأثيني . لكنه كان قبل  
السنة ٤٣٩ ما دام أن في هذا التاريخ أين فريقلس المحاربين الذين قتلوا في حرب ساموس والذين  
قد بنيت الدولة أولادهم . فإن فريقلس يذكر بهذا القانون في الخطبة التي يستند بها إليه طوسيديد  
(ك ٢ ب ٤٦ سنة ٤٣١ أول سنة في حرب الهلوبيونيز) .

عندها مثل هذا القانون . كل الحكام كان يجب أن ينتخبهم الشعب . والشعب ، عند إبوداموس ، يتكون من الطبقات الثلاث للدولة . ومتى عينوا كانت لهم الرقابة على المرافق العامة ، وعلى الشؤون الخارجية والوصاية على الأيتام .

تلك هي على التقريب كل النصوص الأساسية لدستور إبوداموس .

§ ٥ — بديا يمكن أن يحد المرء بعض الصعوبة في ترتيب أهل المدينة حيث يأخذ الزراعة والصناع والمقاتلة بنصيب مساو في الحكم ، والأول بدون أسلحة والثواني بدون أسلحة وبدون أراضى أى على التقريب حبيد للثالث المسلمين . زد على هذا أن من الممتنع أن يستطيع الجميع الدخول في توزيع الوظائف العامة . يلزم بالضرورة أن يؤخذ من طبقة الجند القواد وحراس المدينة بل يمكن أن يقال جميع الموظفين الرؤساء . لكن إذا كان الصناع والزراع مبعدين عن حكم المدينة كيف يمكن أن يكون بهم ميل إليها ؟ § ٦ — فإذا افترض بأن طبقة الجند ستكون أشد قوة من الآخرين فلاننا ننبه بادئ الرأي إلى أن الأمر ليس سهلا ، لأنهم لن يكونوا كثيرى العدد ، ولكن إذا كانوا أشد قوة ، فمن ثم ما فائدة أن يعطى بقية المواطنين حقوقا سياسية ويحملوا أربابا لتعيين الحكام ؟ وماذا يصنع فوق ذلك الزراع في جمهورية إبوداموس ؟ أما الصناع فمفهوم أنهم فيها لا غنى عنهم كما في كل موطن آخر ، ويستطيعون فيها كما في الدول الأخرى أن يعيشوا من مهنتهم . أما المزارعون فإنهم في حالة ما يكلفون إنتاج ما يعيش به الجند يمكن بحق أن يتخذ منهم أعضاء للدولة . وهما هنا على ضد ذلك ، لأنهم أصحاب الأراضى التى يملكونها خالصة لهم ولا يزرعونها إلا لفائدتهم .

§ ٧ — إذا كان المقاتلة يزرعون بأنفسهم الأراضى العامة المعينة لرزقهم فلا تكون طبقة المقاتلة بعد شيئا آخر غير طبقة الزراع . ومع ذلك يزعم الشارع أنه ميزهم .



فإذا كان يوجد مواطنون آخرون غير المقاتلة والزرايع يملكون عقارات ملكا خالصا، فهؤلاء المواطنون يؤلفون في الدولة طبقة رابعة بلا حقوق سياسية وأجنبية عن الدستور . فإذا وكل إلى الأهالي أنفسهم زرع ملكيات عامة وزرع ملكيات خاصة فلن يعرف بعد بالضبط ماذا يجب أن يزرع كل منهم لسد حاجات الأسرتين، وفي هذه الحالة لماذا لا يعطى، منذ البداية، للزرايع المساحة عينها من الأرض التي تكفى لعيشتهم هم وللرزق الذي يقدمونه للمقاتلة ؟

كل هذه النقاط جد محيرة في دستور إبوداموس .

§ ٨ — وليس أحسن من ذلك قانونه الخاص بالأحكام من حيث إنه إذ يبيع للقضاة تجزئة أحكامهم عوضا عن أن يصدروها بطريقة مطلقة ، يتزل بهم إلى مستوى المحكمين لا فير . هذا المذهب يمكن أن يكون مقبولا ، حتى متى كثر عدد القضاة ، في أحكام التحكيم التي يتناقش فيها أولئك الذين يصدرونها ، وليس مقبولا في حق المحاكم . وكثرة المشرعين عنوا عناية كبرى بأن يجرموا فيها كل اتصال بين القضاة . § ٩ — ومع ذلك كم يكون من التخليط أن يحكم القاضي في قضية مدنية بمبلغ ليس مساويا بالتكامل للمبلغ الذي يطلبه المدعى ؟ المدعى يطلب عشرين ويحكم له قاض بعشرة وآخر بأكثر وآخر بأقل ، هذا بخمسة وذلك بأربعة ، وهذه الخلافات تحدث بلا شك . وأخيرا بعضهم يحكم بالمبلغ بتمامه والآخرون يرفضونه ، فكيف يمكن الجمع بين هذه الأصوات ؟ وعلى الأقل في حكم البراءة أو الإدانة المطلقة القاضي لا يتمترض ألبتة للحنث ما دامت الدعوى قد كانت رفعت على وجه مطلق . والبراءة تعني لا أن المدعى لا شيء له بل تعني أن ليس له عشرون مينا . إنما يكون الحنث في التصويت على العشرين مينا حينما لا يعتقد القاضي بضميره أنها واجبة على المدعى عليه .

§ ١٠ — وأما الجوائز المكفولة لأولئك الذين يستكشفون استكشافات نافعة للمدينة فذلك قانون يمكن أن يكون خطرا وإن يكن ظاهره جذابا . إنه سيكون مصدر دسائس بل ثورات . وهنا يمس إبوداموس مسألة أخرى ، موضوعا آخر



تماما : أياكون من منفعة الدول أو ضدّ منفعتها أن تغير نظمها القديمة حتى لو استبدلت بها خيرا منها؟ فإذا قرّر أن فائدتها في عدم تغييرها فإنه لن يستطاع قبول مشروع إبوداموس من غير بحث دقيق . لأنّ مواطنا يمكن أن يقترح إبطال القوانين والدستور بحجة أن ذلك خير عام .

§ ١١ — وما دمتا أشرنا إلى هذه المسألة نظرنا واجبا علينا أن ندخل في بعض إيضاحات أتم، لأنّ أكرر أنها موضع خلاف شديد . وربما يمكن أيضا أن يفضل مذهب التجديد . التجديد قد أفاد العلوم جميعها ، أفاد الطب الذي ألقي عنه علاجاته العتيقة ، أفاد الرياضة البدنية ، وعلى العموم أفاد كل الفنون التي تعالجها الملكات الإنسانية ، وكما أن السياسة أيضا يجب أن تتبوأ مكانها بين العلوم فمن الواضح أن يكون المبدأ بعينه قابلا للانطباق عليها بالضرورة . § ١٢ — يمكن أن يضاف إلى هذا أن الواقع يشهد بتأييد هذا الرأي . لقد كان آباؤنا الأولون من الوحشية والسذاجة بموضع . كان الإغريق زمانا طويلا لا يمشون إلا مسلحين وكانوا يبيعون نساءهم بعضهم بعضا . والقليل من القوانين العتيقة التي بقيت لنا هو من السذاجة في حدّ لا يقبل التصديق . ففي كيوم مثلا كان قانون القتل يعتبر المتهم جانيا عند ما يقدم الذي يتهمة عددا من الشهود كان يمكن أن يكون من بين أهل الجنى عليه الأقربين ، وواجب الإنسانية على العموم أن تبحث لا عما هو عتيق بل عما هو طيب . كان آباؤنا الأولون سواء أكانوا خرجوا من باطن الأرض أم تخلّفوا عن طامة كبرى ربما يشبهون العامة والجهلاء في أيامنا ، وهذا هو بالأقل

§ ١٢ — يمشون إلا مسلحين . طوسيديد ك ١ ب ٥ قد وصف هذه العادات القديمة للإغريق — كيوم أوكيمي مدينة من إبوليسدة في آسيا الصغرى . ر ملر « الدور يون » ج ٢ ص ٢٢٠ وما بعدها » ور . أيضا ك ٨ ب ٤ .

— طامة كبرى . يفترض أرسطو هنا منابعا القدامى أن النوع الانساني بقى عائشا بعد الطامات التي أصابت الأرض . ولقد أبان العلم الحديث أن الإنسان لم يكن ليشهد تلك الانقلابات . ولم يوجد إلا بعدها بزمان طويل . ( ر . أفلاطون . القوانين ك ٣ ص ١٣٥ . والميتيرولوجيا لأرسطو ك ١ ب ١٤ . ور أيضا كوفي . محاضراته في تغليات الكرة الأرضية ) .

المعنى الذى تعطينا الأساطير إياه من أمر المردة أبناء الأرض . فيكون من السخف المبين الاستمسك برأى هؤلاء الناس . زد على هذا أن العقل يهديننا إلى أن القوانين المكتوبة لا ينبغي أن يحتفظ بها على جهة الثبات وعدم التحول . والسياسة كسائر العلوم الأخرى لا يمكن أن تضبط جميع التفاصيل . والقانون يجب على الإطلاق أن يكون نصه بوجه عام في حين أن الأحداث الإنسانية تقع كلها على حالات خاصة . والنتيجة الضرورية لهذا هي أنه في بعض الأحقاب يلزم تغيير بعض القوانين .

§ ١٣ — لكن باعتبار الأشياء على جهة نظر أخرى لا يستطيع هاهنا اشتراط المبالغة في التدبر . فإذا كان التعديل المرغوب فيه قليل الأهمية فمن البين أنه لا يجتناب العادة السوائى لتغيير القانون بالسهولة المفرطة ، ينبغي التسامح في بعض نوبات التشريع والحكومة . فربما كان التجديد أقل في فائدته مما تكون عادة العصيان في خطرها . § ١٤ — بل ربما أمكن تقضى المشابهة بين السياسة وبين العلوم الأخرى باعتبارها غير مضبوطة . وإن التجديد في القوانين هو شئ آخر عما هو في الفنون . فإن القانون ليطاع ليس له سلطان آخر غير سلطان المادة ، والعادة لا تتم إلا بالزمان والسنين بحيث إن الخفة في استبدال قوانين جديدة بالقوانين الموجودة إنما هي إضغاف لقوة القانون ذاتها على قدر سواء . أكثر من هذا أنه مع التسليم بفائدة التجديد يمكن أيضا أن يتساءل هل في كل دولة يكون البادئون بالقيام بهذا العمل جميع أهل المدينة بلا تمييز أو يقتصر على بعض دون بعض ؟ لأن هذين مذهبين متخالفان تمام التخالف : غير أننا نقتصر هنا على هذه الاعتبارات التى سترد في موضع آخر .

§ ١٣ — جهة نظر أخرى . يرى في هذه المناقشة الخاصة بمزايا التجديد في السياسة ومضاره المنهج العادى لأرسطو . فانه يمرض دائما وجهى المسألة ولكنه يخطئ أحيانا في أنه لا يبين بجلاء رأيه الخاص مع ماله من الأهمية .

## الباب السادس

بحث دستور لقدمونيا . نقد نظام الرق في إسبرة . نقص التشريع القديم في أمر النساء . عدم التناسب الكبير في ملكيات الأراضي المسبب على قلة تدبر الشارع . النتائج الوخيمة . قسط الرجال . عيوب نظام القضاة . عيوب نظام مجلس الشيوخ . عيوب نظام الملكية . النظام الفاسد للوائد العامة . أمراء البحر لم من السلطان فوق ما ينبغي — إسبرة على حسب نقد أفلاطون لم ترب إلا القضيبة الحرية . النظام الفاسد للسالة العامة .

§ ١ — يمكن فيما يتعلق بدستوري لقدمونيا وكرت أن يضع المرء لنفسه مسألتين تنطبقان كذلك فضل انطباق على سائر الدساتير الأخرى . الأولى هي معرفة ماهي المزايا والعيوب لهاتين الدولتين بالقياس إلى مثال الدستور الفاضل . والثانية أليس بينهما وبين مبدأ دستورهما الخاص وطبيعته تناقض ؟

§ ٢ — في دولة ذات دستور حسن لا ينبغي أن يشتغل الأهليون بالضروريات الأولى للعيشة . وتلك نقطة هي موضع اتفاق الناس جميعا . وطريقة التنفيذ وحدها هي التي تقترب بها الصعوبات . فلقد كان استعباد أهل تساليا للفنست خطرا عليهم

§ ١ — وكرت . ر . فيا سياتى ب ٧ تحليل الدستور الكريتي — مثال الدستور الفاضل . ر . أول الكتاب الرابع .

§ ٢ — بالضروريات الأولى للعيشة . يقرر أرسطو مبدئيا ضرورة الفراغ للواطنين . وهذا رأى يتفق تماما مع نظام الجمعية العتيقة ، ولكنه يكون محلا للنقشة إذا طبق على زماننا . وفي الحق أنه متى أراد المرء أن يشتغل كما ينبغي بالمسائل العامة لا ينبغي له أن يشتغل كثيرا بمسائله الخاصة . لأن كان هذا هو كل ما أراد أرسطو فالنظرية صادقة . غير أن هذا المبدأ الذي أمى . فهمه قد نتجت عنه نتائج خطيرة هي الرق في الأزمان القديمة وامتيازات الأشراف في الجمعيات الحديثة . ر . فيا يتعلق بضرورة الفراغ للواطنين قرائن أفلاطون ك ٨ ص ١٣٤ — استعباد أهل تساليا للفنست . يروى أنينى (ك ٦ ص ٢٦٣) عن أرشيبالك المؤرخ المتأخر عن أرسطو أصل الرق عند أهل تساليا فإن الفنست كانوا يسمون قبالا منست وهم جالية من أهل طيبة استعبدوا أنفسهم لأهل تساليا على شرط أن تسلم لهم حياتهم وأن يزرعوا لهم أرضهم في مقابل خرج جعلوه لللاك . يقول أرشيبالك : " إن كثرة من الفنست كانوا أغنى من ساداتهم " . ر . الديمويون لأوتو ملر ج ٢ ص ٦٦ وما بعدها وعن الهيلونيين ص ٣٣ .

أكثر من مرة كما كان استعباد الإمبرتيين للهلوتيين . فإن أولئك أعداء أبدا  
يتربصون الفرصة بلا انقطاع لينتفعوا من أية مصيبة تحمل . § ٣ — أما كريت  
فلم تكن أبدا لتخشى ما يشبه ذلك . وصلة هذا على الراجح أن الدول المختلفة التي  
تؤلفها ولو أنها يحارب بعضها بعضا لم تكن أبدا لتؤتى الثورة تعضيدا كان يمكن أن  
يتحول ضدها أنفسها ما دام أنها جميعا كان لها موال من المنطقة المعتدلة . وأما  
لقدمونيا فعلى الضد من ذلك لم يكن لها من حوالها إلا أعداء كسينيا وأرغوليدا  
وأركاديا . وأول ثورة للعبيد عند التساليين قد ثارت بمناسبة حربهم مع الآشين  
والبرهيس والمجنيزيين ، وهي الشعوب المتاخمة لهم . § ٤ — إن تكن نقطة تستدعى  
عناية شاقة فهي على التحقيق السلوك الذي ينبغي التزامه في حق الأرقاء . فإنهم إذا  
عوملوا بالرفق صاروا وحقاء لا يلبثون أن يحسبوا أنفسهم مساوين لساداتهم ، وإذا  
عوملوا بالقسوة تأمرؤا عليهم وأبغضوهم . ويتبين أن المسألة لا يحسن حلها متى كان  
المرء لا يعرف أن يثير في قلوب عبيده إلا هذه الإحساسات .

§ ٥ — إن تفريط القوانين اللقديمونية فيما يتعلق بالنساء هو في أنه مضاد  
لروح الدستور ولحسن نظام الدولة معا . الرجل والمرأة وهما كلاهما عنصرا العائلة  
يؤلفان أيضا على ما يقال جزأى الدولة . هنا الرجال وهناك النساء بحيث إنه حيثما  
يكون الدستور أساء تنظيم مركز النساء لزم أن يقال إن نصف الدولة بلا قانون .  
يمكن أن يرى هذا في إمبرته ، فإن الشارع إذ يطالب جميع أعضاء جمهوريته

§ ٣ — موال من المنطقة المعتدلة . آثرت أن استعمل هنا كلمة موال من المنطقة المعتدلة ، الذي  
استعمله عدة من المترجمين . فإن هذا الاستخدام هو وحده القابل لأن يفهم عند من لا يعرفون اللغة  
الإغريقية . إن موضع المولى قد كان أقل مشقة من موضع العبيد بالمعنى الخاص . فإنهم كانوا أولى أن  
يكونوا ملكا للأرض من أن يكونوا ملكا للإنسان ، وبهذا المعنى يقتربون كثيرا من موالى القرون  
الوسطى . — أرغوليدا - الأرغوليدون كانوا في الشمال الشرق من لقونيا والمسيبيون في الغرب والاركاديون  
في الشمال الغرب ، وكانت لقونيا تحاور البحر من كل ناحية — البرهيس . ر . في أمر البرهيس والمجنيزيين

بالاعتدال والحزم قد نجح فيما يخص الرجال نجاحا مشرفا . لكنه أخفق فيما يتعلق بالنساء اللاتي يمضين حياتهن في صنوف سوء السلوك وإفراطات الزينة .

§ ٦ - والنتيجة الضرورية هي في نظام كهذا أن يتخذ المال مكانة من قمة الشرف ، وعلى الخصوص متى حمل الرجال أنفسهم على أن يتركوها تتسلط عليها النساء، وهذا هو الميل العادي للأجناس الفتية الحربية . على أنى أستثنى من ذلك السلتيين وبعض الأمم الذين، كما يقال ، يشرفون جهرة حب الذكران . وإنها لفكرة حقة فكرة الأساطير التي هي أول من تصوّر قربان مارس والزهرة . لأن كل أهل الحرب ميالون بطبعهم إلى حب أحد الجنسين أو الآخر .

§ ٧ - ولم يخلص اللقدماتيون من هذا الوضع العام، وطوال ما بقي سلطانهم حكمت النساء في مسائل شتى . وإذا لا فرق بين أن يحكم النساء شخصا وبين أن يكون أولئك الذين يحكمون منتقدين لهم ، فالنتيجة دائما هي بعينها . فبالحرارة التي لا نفع فيها ألبتة في الظروف العادية للحياة، والتي تصير صالحة وقت الحرب فحسب لم تكن اللقدماتيات ، في حالات الخطر، أقل إضرارا بأزواجهن . وقد أظهرت ذلك بغاية الوضوح غارة طيبة . فلأنهن وهن غير نافعات، شأنهن في كل موطن، قد أحدثن في المدينة من الفساد أكثر مما أحدث الأعداء أنفسهن .

§ ٨ - على أنه ليس من غير صلة أن أهملت في لقدماتونيا ، من الأصل، تربية النساء . فإن الرجال بلبثهم زمنا طويلا في الخارج مدة حروبهم مع أرغوليدا ثم بعد ذلك مع أركاديا وميسينيا، أعدتهم عيشة المعسكرات ، وهي مدرسة لكثير من الفضائل، لأن صاروا بعد الصلح مادة سهلة للإصلاح التشريعي . أما النساء فإن لوقرغس، بعد أن شرع ، على ما يقال، في إخضاعهن للقوانين ، اضطر إلى أن

§ ٧ - غارة طيبة . إغارة إيسامينداس في لغونيا ترجع إلى السنة الرابعة من الأولمب الثانية بعد المائة أي سنة ٣٦٧ قبل الميلاد . وإن إكسينوفون في ك ٦ ب ٥ ف ٢٨ وإفلوطرخس ب ٣ يؤيدان ما يقوله هنا أرسطو على سلوك نساء إسبيرة . ر . فيما يل ك ٤ ب ١٠ ف ٥ .

يذعن لمقاومتهم وأن يدع مشروعاته . § ٩ - - وحينئذ فأيا كان تفوذهن فيما بعد فالهين وحدهن يجب أن يعزى ذلك النقص في الدستور . على أن بحوثنا موضوعها ليس الثناء أو اللوم لأي كان ، بل هو بحث مزايا الحكومات وعيوبها . ولقد أكرم مع ذلك أن فساد النساء فوق أنه هو بذاته نقیصة في الدولة فإنه يحمل المواطنين على حب الثراء حبا جما .

§ ١٠ - عيب آخر يمكن أن يضاف إلى العيوب التي نهنا عليها آنفا في دستور لقدمونيا ، وهو عدم تناسب الملكيات : فبعضهم يملك أموالا واسعة جدا والآخرون يكاد لا يكون لهم شيء . والأرض في أيدي بعض الأفراد . وهنا العيب عيب القانون نفسه . فإن التشريع قد علق بحق نوعا من العار على شراء تركة وبيعها ، ولكنه رخص للمالك في التصرف في ماله تصرفا تحكيميا إما بالهبة وإما بالوصية . ومع ذلك فالنتيجة من وجه ومن آخر هي بعينها . § ١١ - زد عليه أن نحصى الأراضي ملك للنساء لأن عددا كبيرا منهن ظللن الوارثات الوحيدات ، أو أنهن قد أوتين مهورا من الضخامة بمكان . ولقد كان الأفضل إما إلغاء عرف المهور تماما وإما تحديدها بمقدار ضئيل جدا أو على الأقل بنحو . وفي إسبيرة على الضد من ذلك يمكن المرء أن يزوج من شاء وارثته الوحيدة وإذا مات الأب من غير أن يترك وصية كان للوصى الخيرة في تزويج قاصرته ، وينتج منه أن بلدا جديرا بأن يقدم ألفا ونعمائة فارس وثلاثين ألف راجل يكاد لا يكون له إلا ألف مقاتل .

§ ١٠ - التشريع . هذا القانون ليس للقرض بل هو لبطن تسمى إفتيادس . وقال إفلوطرخس في حياة أجيس ب ه لقد عني كيراجيوس في الكتاب الثالث من مؤلفه "في الجمهورية المacedونية" بجمع سائر قوانین إسبيرة التي وردت في جميع الأسفار القديمة .

§ ١١ - ثلاثين ألفا . وفي إحدى المخطوطات على الهامش ثلاثة آلاف . وهذا بلا شك هو العدد الحق كما يشته ما سبيل . - ألف مقاتل . لقد قسم لوقرئس الأراضي إلى تسعة آلاف نصيب . وهذا يثبت أن إسبيرة كانت تحوى في ذلك الحين تسعة آلاف درب مائة وتسعة آلاف محارب . وعلى ذلك يكون المقاتلون قد نقص عددهم في خمائة سنة ثمانية أضع . ر . ما سبق ب ٣ ف ٣ .

§ ١٢ — قد برهنت الحوادث نفسها على عيب القانون في هذا الصدد، فإن الدولة لم تستطع أن تطبق باقية ما . إنما هو الفحط في الرجال هو الذى قتلها . يؤكدون أنه في عهد الملوك الأول، اتقاء لهذا الضرر الخطير التى تستتبعه حروب طويلة ، قد منح حق المدينة لأجانب ، ويقال إن الإسبرتيين كانوا وقتئذ عشرة آلاف تقريبا . لتكن هذه الواقعة صادقة أو غير صادقة ، هذا لا يهم . والخير أن يكفل للدولة مقاتلة من أهلها يجعل الثروات متساوية .

§ ١٣ — غير أنه حتى القانون الخاص بعدد الأولاد هو مناقض لهذا التحسين . فإن الشارع يقصد إنماء عدد الإسبرتيين قد فعل كل شئ، ليدفع المواطنين إلى التكاثر بقدر ما يستطيعون . فبالقانون يعفى أبو البنين الثلاثة من نوبة الحرس ، والمواطن الذى له أربعة أولاد معفى من كل ضريبة . وقد كان يمكن مع ذلك أن يقدر بلا مشقة أنه — بزيادة عدد السكان في حين أن قسمة الأرض باقية على حالها — لا يزيد الأمر على الإثثار من عدد أهل الشقاء .

§ ١٤ — كذلك كان نظام الإيفور (البطون) فاسدا أيضا . فمع أنهم كانوا يكونون أول مجالس القضاء وأكبرها قوة فإنهم كانوا يؤخذون من الصنوف الدنيا للإسبرتيين . من أجل ذلك حدث أن هذه الوظائف المهمة أسامت إلى أناس بأسيين يبيعون ذممهم بسبب يؤسهم . وربما أمكن أن نذكر منهم أمثلة قديمة ، غير أن ما حدث في أيامنا لمناسبة الموائد العامة (الأندريس) حسبنا إثباتا . فإن بعض الرجال

§ ١٢ — باقية وحيدة . هي واقعة لوكترا سنة ٣٧١ قبل الميلاد .

§ ١٤ — نظام الإيفور (البطون) . وهو نوع من القضاء في إسبرته ليس من عمل لوقرغس بل هو مناقض لمذهب السياسة . وقد خصص ملر لهذا القضاء بابا كاملا . فقد أسس هذا النظام الملك تيوفنف بعد لوقرغس بسبعين سنة تقريبا ر . ك ٨ ب ٩ ف ١ من هذا المؤلف . غير أن الإيفور (البطون) لم يكن لها بادئ الأمر من السلطان ما تم لها بعد ذلك منه . ويزعم هيرودوت أن الإيفور قد رتبها لوقرغس نفسه . — الموائد العامة . ليس يعرف الحدث التاريخي الذى يشير إليه أرسطو هنا . فان اللفظ كما يدل على الموائد العامة ربما يدل على مكان أندروس . ويقول أرسطو نفسه فيما بعد في هذا الكتاب ب ٧ ف ٣ إن هذا اللفظ الذى يدل على المائدة العامة هو لفظ من اللغة القديمة .

الذين أغروا بالمال قد خربوا الدولة على الأقل بقدر ما كان في استطاعتهم . إن سلطة البطون غير المحدودة والتي يمكن أن تسمى طغيانا قد أكرهت الملوك أنفسهم على أن يصيروا ديماغوجيين . وعلى هذا فقد أصيب الدستور إصابة مزدوجة واضطرت الأرستقراطية إلى أن تخلى مكانها للديمقراطية . § ١٥ - ومع ذلك يجب الاعتراف بأن هذا النوع من القضاء يمكن أن يؤتى الحكومة شيئا من الاستقرار . فإن الشعب يلبث هادئا حينما يكون له حظ من القضاء الأعلى . وهذه النتيجة ، سواء أكان الشارع هو الذى رتبها أم كانت المصادفة هى التى أتت بها ، ليست على ذلك إلا نافعة للدينة . إن الدولة لا يمكن أن تجد من سلام إلا فى توافق أهلها على أن يريدوا لها الوجود والبقاء ، وإن هذا هو ما يصادف فى إسبرطة . الملكية راضية بالاختصاصات التى أسندت إليها ، والطبقة العالية ، بكرامى مجلس الشيوخ الذى دخوله ثمن للفضيلة . وأخيرا سواد الإسبرتيين بالإيفورية التى تتركز على الانتخاب العام .



§ ١٦ - خير أنه إذا كان من الموافق أن يوكل إلى الانتخاب العام اختيار الإيفور كان من اللازم أيضا إيجاد طريقة انتخاب أقل تفاهة من الطريقة الحالية . ومن جهة أخرى بما أن الإيفور ، ولو أنهم خارجون من الصفوف الأشد نحولا ،

§ ١٥ - الشعب يلبث هادئا . ر . ما سبق من هذا الكتاب ب ٣ ف ١٠ .

§ ١٦ - أقل تفاهة . لا شك فى أن طريقة الانتخاب لتلك الإيفورات كانت هى طريقة انتخاب الشيوخ . وقد وصف انتخاب الشيوخ إفلوطرخس فى "حياة لوقرغس" ب ٢٦ فقال : كان المرشحون يحضرون كل بدوره أمام الشعب الذى يهتف بأصوات تختلف قوة وضعفا على حسب أنه يقر الترشيح أو يرفضه . والحكام قائمون فى بيت صغير من الخشب يستطيعون منه أن يسمعوا الهتافات دون أن يروا المرشحين فكانوا يملنون على حسب ترتيب الترشيحات من كان الهتاف له أشد ، وكان إياهم هذا هو قرار الانتخاب . وقد أشار طوسيديد إلى هذا التقليد . رك ١ ب ٨٧ فقال : إن الإسبرتيين ينخبون بالهتاف لا بالتصويت .



يقضون نهائيا في القضايا المهمة، كان يكون من الحسن ألا يوكل الأمر إلى تحكمهم، وأن يقرر لأحكامهم قواعد مكتوبة وقوانين وضعية . وأخيرا فإن أخلاق الإيفور أنفسهم ليست متوافقة مع روح الدستور لأنها أخلاق مفككة للغاية وإن سائر أهل المدينة خاضعون لنظام يمكن بالأولى أن يوصف بأنه مفرط في القسوة . من أجل ذلك لم يك بالإيفور من الشجاعة ما به يخضعون له بل يتهكون حرمة القانون بأن يسلموا أنفسهم خفية إلى اللذائذ جمعا .

§ ١٧ — كذلك نظام مجلس الشيوخ بعيد جدا من أن يكون كاملا . إنه مؤلف من رجال في سن ناضجة ، وتربيتهم تشبه أن تكفل لهم الأهلية والفضيلة . وبذلك قد يمكن الاعتقاد بأن هذه الجماعة تقدم كل ضمانات للدولة . لكن أن يترك لرجال تقرير المسائل المهمة مدة حياتهم كلها، ذلك نظام منفعة متنازع فيها . لأن العقل كالجسم له شيخوخته، والخطر أكبر إذ تكون تربية الشيوخ لا تمنع قط الشارع نفسه أن يرتاب في فضيلتهم . § ١٨ — فقد رثى رجال مقلدون هذا القضاء لهم قابلية الميل إلى الرشوة ويضعون للحسوبية بمنافع الدولة . من أجل ذلك كان يكون آمن ألا يجعلوا غير مسئولين كما هو شأنهم في إسبرته . وقد يخطئ من يظن أن إشراف الإيفور ضمانات لمسئولية القضاة أجمعين . إن في هذا إيتاء للإيفور من السلطة أكثر مما ينبغي ، وليس مع ذلك لهذا المعنى أننا نوصي بالمسئولية . يلزم أن نضيف إلى هذا أن انتخاب الشيوخ هو في شكله تافه أيضا كاتخاب الإيفور، ولا يستطيع أن يقار المواطن الذي هو كفى لأن يدعى إلى وظيفة عامة على أن يحى، فيطلبها بشخصه . لأنه متى كان المرء كفتا للقضاء

§ ١٧ — مجلس الشيوخ، إنشاء مجلس الشيوخ هو عمل لوقرغس وقد كان عدد الشيوخ ٢٨ أو ٣٠ . وكان يجب أن تكون سن كل منهم ستين سنة . ر . كراجيوس ك ٢ ب ٣ . ينبغي أن يفرق بين السناتور وبين الحير وزي فالسناتور هو مجلس الشيوخ المنتخب في ديمقراطية إلى أجل مسمى ويكثر فيه التجديد وأما الحير وزي فهو مجلس شيوخ لأرستقراطية منتخب طوال الحياة في الغالب أو إلى أمد بعيد .

وجب عليه أن يشغل وظائفه سواء أراد أم لم يرد . § ١٩ — لكن الشارع هاهنا جرى على المبدأ البارز في دستوره كله . فإنه إذ شير طمع المواطنين بشرع في اختيار الشيوخ . لأن المرء لا يطلب أبدا أن يكون قاضيا إلا بعامل الطمع ، ومع ذلك فإن أكثر الجنايات العمدية بين الناس ليس لها مصدر آخر غير الطمع والحرص .

§ ٢٠ — أما الملكية فإنى سأبحث في موطن آخر هل هي نظام وخيم أو مفيد للدول ، لكن من المحقق أن النظام الذي اتخذته واحتفظت به في لقدمونيا لا يساوى الانتخاب مدى الحياة لأحد الملكين . والشارع نفسه قد يئس من فضيلتهم ، وقوانينه تثبت أنه يرتاب في نزاهتهم . من أجل ذلك ضم إليهم اللقدمونيون في التجريدات الحربية أعداء شخصيين لهم . وكان تنافر الملكين فيما يظهر هو وسيلة إنقاذ الدولة .

§ ٢١ — كذلك الموائد العامة التي يسمونها فيديتي ، كانت سيئة النظام ، والعيب في ذلك هو على مؤسستها . فإن نفقاتها كان يجب أن تكون على عاتق الدولة كما في كريت . أما في لقدمونيا فالأمر على خلاف ذلك ، فكل امرئ يجب أن يحمل إليها نصيبه المقتر بالقانون ولو أن الفقر المفرط لبعض الأهالي لا يسمح لهم أن يقوموا بهذه النفقة . وإذا فقد ذهب سدى قصد الشارع . إنه كان يريد أن يجعل من الموائد العامة نظاما شعبيا فلم يحقق من ذلك شيئا . إن الأشد فقرا لم يستطيعوا أن يشتركوا في هذه الموائد ، ومع ذلك منذ زمان بعيد لا يكسب الحق السياسى إلا على هذا الشرط . وإنه لمفقود عند هذا الذي ليس بحال يحتمل معها ذلك العيب .

§ ٢٠ — في موطن آخر . ك ٣ ب ١٠ و ١١ — واحتفظت . معلوم أن ملكي إسبرة كانا ينصبان على ترتيب الأكبر فالأكبر من فرعي أسرة الهيرقليين بعد أن افتتح الدور يون ثانية بيلوبونيز في القرن الثاني عشر قبل الميلاد . — أعداء شخصيين . أكينوفون . جمهورية لقدمونيا ب ١٣ ف ٥

§ ٢٢ — وإنه لمن العطل أن يعاب القانون الخاص بأمراء البحر . فإنه مصدر للنزاعات ، إنما هو إنشاء بجانب الملوك للملكية أخرى ذات سلطة مساوية لسلطة الملوك الذين هم مدى الحياة قواد الجيش البرى .

§ ٢٣ — يمكن أن يوجه إلى مذهب الشارع كله اللوم الذى وجهه إليه أفلاطون من قبل فى قوانينه ، فإنه يرمى بحسب إلى تنمية فضيلة واحدة وهى الغناء الحربى وإنى لا أجادل فى فائدة الغناء الحربى للوصول إلى التسلط . غير أن لقدمونيا ثبتت طوال الزمن الذى طانت فيه الحرب ، وقد ذهبت بها قوتها لأنها لم تكن لتعرف الاستمتاع بالسلام ، ولم تكن لتقبل أبدا على رياضات أعلى من رياضات القتال . وهاك خطأ ليس أقل خطرا وهو أن الإسبرتيين — مع اعترافهم بأن الفتوحات يجب أن تكون هى ثمن الفضيلة لا ثمن الجبن ، وتلك فكرة أدخل ما يكون فى باب العدل — ذهبوا فى ذلك إلى أن يضعوا الفتوحات أسى بكثير من الفضيلة نفسها . وهذا أقل استحقاقا للثناء .

§ ٢٤ — كل ما يتعلق بالمالية العامة فهو فى حكومة إسبرطة فاسد جدا . فإن الدولة ، مع أنها معرضة لحروب تستدعى نفقات باهظة ، ليس لها خزانة . زد على هذا أن الضرائب العامة تكاد تكون لا شىء . فبما أن الأرض كلها تقريبا مملوكة للإسبرتيين فهم لا يكادون يعنون بتحصيل الضرائب . وهاهنا قد خدع الشارع تماما عن المنفعة العامة ، فصير الدولة فقيرة وصير الأهالى من الشره بموضع .

تلك هى الانتقادات الرئيسية التى يمكن توجيهها إلى دستور لقدمونيا . وبها أختتم ملاحظاتي .

§ ٢٢ — مدى الحياة . لم تكن إمارة الأسطول قط إلى مدى الحياة ما دام هناك قانون صريح كان يمنع أن تكون هذه الإمارة مرتين لشخص واحد .

## الباب السابع

بحث الدستور الكريتي . علاقته بالدستور اللقديموني الذي هو مع ذلك أرقى منه . وضع كريت  
المجيب ، الموالى ، الكسوس ، مجلس الشيوخ . ترتيب الموائد العامة أحسن في كريت منه في إسبرته ،  
الأخلاق الرذيلة للكريتيين التي رخصها الشارع ، فوضى الحكومة الكريتيّة .

§ ١ — للدستور الكريتي صلات بالدستور الإسبرتي ، يساويه في بعض نقاط  
قليلة الأهمية ، ولكنه في جملة أقل منه رقىا بكثير . والسبب في هذا بسيط :  
يؤكدون ، والأمر محتمل جدا ، أن لقديمونيا نقلت عن كريت قوانينها كلها تقريبا .  
ومعلوم أن الأشياء القديمة هي في العادة أقل كمالا من التي تلتها . حينما أخذ لوقرغس ،  
بعد وصاية شاريللوس ، أن يسبح يقال إنه أقام في كريت زمانا طويلا حيث كان  
يحد شعبا من جنس شعبه لأن الليقطين كانوا جالية من لقديمونيا ، فلما وصلوا إلى  
كريت اتخذوا أنظمة المحتلين الأولين ، وكان موالى الجزيرة لا يزالون يدينون بقوانين  
مينوس الذي يعتبر أول شارع لهم .

§ ٢ — وإن كريت بسبب وضعها الطبيعي تشبه أن تكون متدبة للسلط  
على جميع الشعوب اليونانية النازلين بمجملتهم على شواطئ البحار حيث تمتد هذه  
الجزيرة الكبرى . فن ناحية تكاد تتصل ببيلوبونيز ، ومن الأخرى بآسيا نحو  
طريوب وجزيرة رودس ، من أجل ذلك بسط مينوس ملكه على البحر وعلى جميع  
الجزر المحيطة التي فتحها أو استعمرها ، وكذلك مد من فتوحاته إلى صقلية حيث  
مات بالقرب من كاميك .

§ ١ — نقلت عن كريت . كان الأقدمون على العموم على هذا الرأي ، غير أن فولوبيوس دون أن  
يفند أرسطو ، وظاهر أنه لم يدرس كتابه ، ليس على هذا الرأي ، ولا يمجّد تشابه بين حكومة كريت  
وحكومة إسبرته . ك ٦ .

§ ٢ — طريوب . مدينة في فارية بآسيا الصغرى .

§ ٣ - وهالك بعض المشابهات بين دستور الكريتيين وبين دستور اللقدمونيين . هؤلاء يزرعون أراضيهم بواسطة العبيد ، وأولئك بواسطة الموالى الذين هم تبع للارض . والموائد العامة قائمة عند الشعيين ، ويجب أن يضاف إلى هذا أنه في سالف الزمان كان أهل إسبرته لا يسمون أنفسهم فيديئس بل أندريس كما في كريت ، وهذا دليل مبين على أنهم جاءوا منها . أما في الحكومة فإن القضاة الذين يسميهم الكريتيون كوسموس يتمتعون بسلطة مماثلة لسلطة الإيفور ، بهذا الفارق الوحيد أن الإيفور عددهم خمسة والكوسموس عشرة . والجیرونات الذين يكونون مجلس الشيوخ في كريت هم على الإطلاق جیرونات إسبرته . وفي الأصل كان للكريتيين ملكية أسقطوها فيما بعد . وقيادة الجيوش هي اليوم موكولة إلى الكوسموس . وأخيرا كل الأهالى بلا استثناء لهم أصوات في الجمعية العمومية التي ينحصر سلطانها فقط في التصديق على مراسيم الشيوخ والكوسموس دون أن تمتد إلى شيء آخر .

§ ٤ - نظام الموائد العامة هو في كريت أحسن منه في لقدمونيا فإن كل أحد في إسبرته يجب أن يقدم نصيبه المحدد بالقانون وإلا حرم حقوقه السياسية كما قلت آنفا . أما في كريت فالنظام أقرب من ذلك بكثير للشيعوية . فمن الثمرات التي تجني ومن القطعان التي تربي ، سواء أكانت للدولة أم كانت ناتجة من الإتاوات التي يؤتيها الموالى ، يعمل نصيبان أحدهما لعبادة الآلهة وللوظفين العموميين ، والآخر للموائد العامة التي يغتذى بها على نفقة الدولة الرجال والنساء والأطفال .

§ ٥ - إن نظرات الشارع صادقة في فوائد القناعة ، وفي عزل النساء اللاتي يخشى من خصب إنساكن ، ولكنه قرر إتيان الذكران بغضهم بعضا ، وهذا نظام

§ ٣ - يسميهم ... كوسموس ( يطلق على رؤساء الحكام في مدن كريت ) . يظن سنت كروا أن أرسطو يستدل إلى هؤلاء الحكام من السلطان أكثر مما هو الواقع ( حكومات الإقطاع القديمة ) .

§ ٥ - إتيان الذكران . وعلى ذلك تكون هذه الرذيلة المنقوطة قد صارت مشروعة بالقوانين في إفريقيا . وكان الرأي العام في عهد أرسطو جادا على أن الكريتيين هم أول من ابتدع هذه البدعة . القوانين =

ستبحث فيما بعد عن قيمته حسن هو أم قبيح . وأقتصر على القول ها هنا بأن نظام الموائد العامة في كريت هو بالبداية أحسن منه في إسبرته .

§ ٦ — نظام الكوسموس هو أيضا أحط قدرا من نظام الإيفور إذا كان هذا ممكنا . فإن فيه عيوبه كلها مادام الكوسموس هم على السواء أناس من مستوى عامي . لكن ليس له في كريت المزايا التي حصلت عليها منه إسبرته . ففي لقدمونيا الميزة التي تؤتي الشعب هذا القضاء الأعلى الذي يعينه الانتخاب العام تحجب إليه الدستور . أما في كريت فالأمر على الضد حيث الكوسموس يتخذون من بعض العائلات الممتازة لا من عموم المواطنين قطعاً . وفوق ذلك يجب أن يكون المرء قد كان في الكوسموس لأجل أن يدخل مجلس الشيوخ . وهذا النظام الأخير به من العيوب ما بنظام لقدمونيا . فإن عدم المسؤولية للوظائف مدى الحياة يترتب عليه كذلك سلطة مفرطة للغاية . وها هنا يبرز محذور ترك الأحكام القضائية إلى تحكم الشيوخ دون أن يقيدوا بقيود القوانين المكتوبة . وإن سكينه الشعب المبعد عن هذا القضاء لا تثبت صلاح الدستور . فإن الكوسموس ليس لهم كما للإيفور فرصة أن يكسبهم المتقاضون ، فإنه لا أحد في جزيرتهم يجرى ليشتري ضمائرهم .

= لأفلاطون لـ ٨ ص ١١٠ وكتاب هيرقليدس الفني ص ٥٠٨ . ويؤكد أفلاطون في مؤلفه القوانين لـ ١ ص ٣٣ أنهم هم الذين تخيلوا خرافة جنميد ليتخذوا منها طورا إلهيا لاشباع شهوتهم الشائنة . ويرغم مفسر إسخيلوس أن لاوس أبا أوديب هو أول ما غرق في قاروف هذه القصة الشقاء وأن وته ومصائب قومه إنما كانت جزاء لجنايته . وأما هيبوقراطس فإنه حرم بناتا على تلاميذه مغازلة الذكران ر . ملر ج ٢ ص ٢٩٢ وما بعدها . وجرجوار في كتابه " الاستخدام " ص ٩ قد جمع في هذا الموضوع كل الأحداث التي تلت النظر . كان هذا الذوق في القدم خاصا بالرجال الأحرار ممنوعا على العبيد . وقد نقر إيشين في خطابه ضد تيمرك بأن به هذا الميل .

أضيف إلى ذلك إتماما لهذا الموضوع الكريه أن أفلاطون في جمهوريته لـ ٥ ص ٢٠٣ قد أباح للقاتلة ، جزاء عظيما لشجاعتهم ، تمسح رفقائهم الشبان الذين يجب عليهم بحكم القانون أن يتقبلوا هذه المغازلات طوال مدة الحرب . ولكنه لا يظهر مع ذلك ، على رأى سقراط ، أن تذهب هذه المغازلات إلى ما وراء الحب البسيط الطاهر . مهما كانت حدته . على أن لأفلاطون طائفة من الكلام تحرم قطعاً هذه الفاحشة ر . القوانين لـ ٨ ص ١١٠ . وماكسينوفون (جمهورية إسبرته ب ٤) .

— فيما بعد . ر . لـ ٤ ب ١٤ الفقرة الأخيرة .

§ ٧ - من أجل أن يصلح الكريتيون عيوب دستورهم تخيلوا طريقة تناقض جميع مبادئ الحكم وما هي إلا قسوة منكرة . يعزل الكوسموس غالبا بقرار من زملائهم أو بواسطة مواطنين يثورون عليهم . على أن للكوسموس حرية الاستقالة متى شاءوا . ولكن في هذا الصدد ينبغي الرجوع إلى القانون عوضا عن الهوى الشخصي ، ذلك بأن القانون ليس إلا قاعدة مكفولة التنفيذ . ولكن ما هو أيضا أشد ضررا بالدولة هو التعليق المطلق لهذا القضاء حينما يقوم مواطنون أقوياء متماثلون فيما بينهم بإسقاط الكوسموس ليتخلصوا من الأحكام التي تهددهم . وبفضل هذه الاضطرابات لم يكن لكريت حكومة قط بل لم يكن لها من الحكومة إلا ظاهرا . يسودها البنى وحده . العصاة على الدوام يدعون الأمة وأصدقاؤهم إلى حمل السلاح ويؤمرون عليهم رئيسا ويشبون الحرب الداخلية ليحدثوا انقلابات .

§ ٨ - فيما ذا يختلف مثل هذا النظام الفاسد عن القضاء المؤقت على الدستور وحل الرابطة السياسية على الإطلاق ؟ إن دولة مضطربة على هذا النحو هي غنيمة هينة لمن شاء أو لمن استطاع أن يفزوها . أكرر أن وضع كريت وحده هو الذي نجحها إلى الآن . فقد قام بعدها مقام القوانين التي في غيرها تهدر دم الأجانب . وهذا هو أيضا الذي أمسك الموالي على القيام بالواجب في حين أن العبيد يثورون في أكثر الأحيان . الكريتيون لم يسيطروا ألبتة سلطانهم في الخارج . وقد أظهرت الحرب الخارجية التي شبت عندهم حديثا ضعف نظمهم إظهارا تاما .

حسبنا ما قد قلنا على حكومة كريت .

§ ٨ - الحرب الخارجية . من دواعي الأسف أننا لا نعرف بالضبط إلى أية حرب يشير أرسطو في هذه الفترة . فلو عرفناها لعلمنا الوقت الذي كتب فيه أرسطو كتاب السياسة ، مادامت تلك الحرب كانت حديثة حين كان يكتبه . إن هذا التحليل للجمهورية كريت هو أتم ما قد وصل إلينا من تاريخ القدماء .

## الباب الثامن

بحث دستور قرطاجة . صلاحه الثابت بالسكينة الداخلية واستقرار الدولة . المشابهات بين دستور قرطاجة ودستور إسبانية . عيوب الدستور القرطاجي . الحاكم التي لها من السلطان أكثر مما ينبغي . التقدير العالي لثروة فيها . الجمع بين الوظائف . ليس الدستور القرطاجي من القسوة بحيث تستطيع الحكومة أن تتحمل النازلة .

§ ١ — كان لقرطاجة أيضا فيما يظهر دستور حسن أوفى من دستور الدول الأخرى في كثير من النقط، وهو من بعض وجوه النظر مشابه لدستور لقدمونيا . تلك الحكومات الثلاث لكريت وإسبانية وقرطاجة بينها مناسبات كبرى وهي أرق بكثير من جميع الحكومات المعروفة . القرطاجيون على الخصوص لهم أنظمة فاضلة، والذي يثبت حكمة دستورهم هو أنه، على رغم ما خولت الأمة من نصيب في الحكم، لم يربت في قرطاجة تغير في الحكم ولم يكن بها لا ثورة ولا طاغية . وذلك شيء حقيق بلغت النظر

§ ٢ — وما ذكر بعض المشابهات بين إسبانية وقرطاجة . فالموائد العامة للجمعيات السياسية تشبه الفيسديتي اللقدمونية، فإن المائة والأربعة تقوم مقام الإيفور . غير أن القضاء القرطاجي أفضل في أن أعضائه عوضا عن أن يستلوا من الطبقات الحاملة يؤخذون من بين أفضل الرجال . والملوك ومجلس الشيوخ

§ ٢ — للجمعيات السياسية . لا يعرف شيء عن هذه الجمعيات السياسية ويرى كلوج بحق أن الموائد العامة كانت غير محكمة في مدينة عدتها سبعة ألف نفس كقرطاجة . ويرى تينليف أن هذه الموائد كانت من غير شك مآذب يقيمها عظماء المواطنين لأشياعهم . — المائة والأربعة . يوصى كلوج وهيرن بالألا يلبس المائة والأربعة بالمائة الذين هم فوقهم والذين يتكلم عليهم أرسطوفيا بعد في الفقرة الرابعة . ويزعم كوتنج ص ٤٨٥ أن الطاقنين هما شيء واحد بعينه في الحكم . وأن أرسطوفيل يقول مائة كما قال نعمة آلاف بدل نعمة آلاف وأربعين إذ يتكلم من جند أطلاتون . وهذا أيضا محتمل .



تتقارب كثيرا في الدستورين، غير أن قرطاجة أشد تبصرا، فلا تطلب ملوكها في عائلة وحيدة. وإنما لا تتخذهم كذلك من جميع العائلات بلا استثناء، بل هي تكل الأمر إلى الانتخاب لا إلى السن لتجىء للسلطان بالأهلية والاستحقاق. إن الملوك وبيدهم من السلطة أوسعها، يكون الخطر منهم بينا متى كانوا رجالا من غير أهل البصر. وقد أتوا فيما سبق بلقدمونيا شرا كثيرا.

§ ٣ — إن صنوف الانحراف في المبادئ التي ذكرناها وانتقدناها غالبا هي عامة في جميع الحكومات التي درسناها إلى الآن. وإن دستور قرطاجة بجميع الدساتير التي قاعدتها أرستقراطية وجمهورية معا يميل تارة نحو الديمقراطية وتارة نحو الأوليغارشية. مثال ذلك الملكية ومجلس الشيوخ عندما يجعان على رأى يستطيعان أن يظهرهما الشعب على بعض الأقضية ويستتران عن صلمه البعض الآخر. ولا حق للشعب في أن يحكم في القضايا إلا في حال الخلاف. لكن متى رفعت القضية إلى الشعب يمكنه لا أن يطلب عرض أسباب القضية فحسب بل له أيضا أن يحكم فيها نهائيا. وكل مواطن يستطيع أن يتكلم في الموضوع للناقشة. وهذا امتياز كان يطلب بلا جدوى في الجمهوريات الأخرى. § ٤ — ومن الجهة الأخرى أن يترك للبنتارشي المكلفون بطائفة من الأشياء المهمة رخصة أن يختاروا أنفسهم وأن يرخص لهم في أن يمينوا أولى الولايات جميعا، وهي ولاية المائة، وأن يؤثروا مدة أطول من مدد جميع الوظائف ما دام أولو البنتارشي متى خرجوا من الحكم أو كانوا مجزؤ مرشحين له لا يزالون أيضا من القوة والنفوذ بمكان. وتلك أنظمة أوليغارشية. إنما هو من وجه آخر نظام أرستقراطي، نظام الوظائف غير المأجورة وغير المعينة بالقرعة. وإذا أنا أجد هذا الميل بعينه في بعض أنظمة أخرى كنظام القضاة الذين يحكمون في كل نوع من الأقضية دون أن يكون لهم، كما في لقدمونيا، اختصاصات خاصة.

§ ٥ - إذا كانت حكومة قرطاجة تحتل على الخصوص من الأرستقراطية إلى الأوليغارشية . فينبغي أن تكون علة ذلك في رأى يشبه أن يكون مقبولا فيها على العموم : أنهم مقتنعون فيها بأن الوظائف العامة يجب أن توكل لا إلى أناس ممتازين لحسب بل أيضا إلى أثرياء ، وأن مواطنا فقيرا لا يمكن أن يترك أعماله ويدير بصدق أعمال الدولة . فإذا كان حينئذ الاختيار بحسب الثروة هو مبدأ أوليغارشى ، والاختيار بحسب الأهلية هو مبدأ أرستقراطى ، لحكومة قرطاجة تؤلف صنفًا ثالثًا ما دام أنه يعنى فيها بهذين الشرطين معا ، خصوصا في انتخاب الحكام الأصليين . وفي انتخاب الملوك والقواد .

§ ٦ - وإن هذه الاستعالة للبدا الأرستقراطى هي عيب ينبغى أن يسند إلى الشارع نفسه . فإن إحدى عنايته الأولى يجب أن تكون ، منذ الأصل ، بأن يكفل من الفراغ للواطنين الأشد امتيازًا ، وأن يعمل على ألا يكون الفقر ضارًا باعتبارهم ، سواء من حيث هم قضاة أو من حيث هم أفراد . ولكن إذا وجب الاعتراف بأن الثروة تستحق الالتفات بسبب الفراغ الذى تؤتیه فليس بأقل خطرا أن تجعل قابلة للرشا الوظائف العليا كوظائف الملك والقائد . وإن قانوننا من هذا القبيل يحمل المال أشرف من الكفاية ، ويشرب الجمهورية بتمامها حب الذهب .

§ ٧ - إن رأى أعظم الدولة بمشابة قاصدة للواطنين الأحرار الذين هم دائما على استعداد لاتباعهم ، وإذا فنى كل موطن لا يكون الاستحقاق فيه أشد احترامًا مما عداه لا يمكن أن يوجد من دستور أرستقراطى متين حقا . من الطبيعى أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم يعتادون أن يعرضوا أنفسهم متى كانوا قد بلغوا السلطان بقوة المال ، ومن السخف أن يفترض أنه إذا كان رجل فقير لكنه شريف يمكن أن يرغب فى الإثراء فإن رجلا فاسد الخلق اشترى غالبًا وظيفة لا يرغب فيه . الوظائف العامة يجب أن يولاهها الأكثر كفاية ، غير أن الشارع إذا كان قد أهمل أن يحقق ثروة للواطنين الممتازين فإنه يستطيع على الأقل أن يكفل اليسر للحكام .

§ ٨ — يمكن أن يوجه اللوم أيضا إلى الجمع بين الوظائف الذي يعتبر في قرطاجة شرفا كبيرا . فإن الإنسان لا يستطيع أن يقوم حق القيام إلا بشيء واحد في آن واحد . وإن واجب الشارع أن يقرر تقسيم الوظائف وألا يكلف فردا واحدا بعينه أن يعمل في الموسيقى وفي الأحذية . حينما لا تكون الدولة ضيقة أشد مما ينبغي ، يكون من المطابق للبدل الجمهوري والديمقراطي أن يفتح لأكبر عدد ممكن من المواطنين سبيل ولاية الأحكام . لأنه بهذا تحصل حينئذ ، كما قلنا ، هذه المنفعة المزدوجة : أنه كلما كانت إدارة الأعمال بعدد أكثر كانت أحسن إدارة وأسرع . يمكن التحقق من صدق هذا في أعمال الحرب وفي أعمال البحرية حيث كل رجل له خدمة خاصة من طاعة أو من سلطة . § ٩ — وإن قرطاجة تتق أخطار حكومتها الأوليفرشية بأن تغنى على الدوام جزءا من الشعب الذي يبعث به إلى المدن المستعمرة . وتلك وسيلة لتطهير الدولة وتماسكها ، ولكنها حينئذ لا تدين بسكيتها إلى المصادفة بل كان من حكمة الشارع أن يحققها لها . من أجل ذلك في حالة النوازل إذا قامت كتلة الشعب بثورة على السلطان فإن القوانين لا تقدم أية وسيلة لتعيد إلى الدولة السلام الداخلي .

وهنا أتم بحث الدساتير المشهورة حقاً ، دستور إسبرته ، وكريت ، وقرطاجة .

§ ٩ — أن يحققها لها . قد يرى من جميع المؤلفات الحديثة على دستور قرطاجة وعلى الخصوص مؤلف هيرين أن أرسطو هو المؤلف الأوضح في الزمان القديم الذي بسط وصف حكومة قرطاجة . فإن الحققد الروماني كان أعمق من أن يكتفى بإعادة قرطاجة حتى أطلالها من على ظهر الأرض بل أن أكثر من هذا إذ أبى على التاريخ أن يحتفظ إلا باندحارها بالهزيمة . وقد أطاعه التاريخ إلى حد أن البحث اللغوي لم يوفق على صبره وحصافته إلى أن يسلبه إلا نغما غامضة وناقصة . ويكاد لا يبقى للأجيال التالية عن قرطاجة إلا ما أراد الفاتحون لهم أن يملوه . وإنا لانعرف انتقاما ذهب إلى أبعد من هذه الحدود .

## الباب التاسع

اعتبارات خاصة بمقتنين مختلفين — سولون . الروح الحقيق لإصلاحاته — زالوكوس ، خارنداس ،  
أرنوماقريط فيلولاموس ، مقفن طيبة ، قانون خارنداس ضمة شهود الزور ، دراكون ، فثاكوس ،  
أندروداماس — خاتمة البحث في الأعمال السالفة .

§ ١ — من الرجال الذين نشروا مذهبهم على ما هو خير دستور بعض لم  
يمارسوا الأعمال العامة على أى وجه ولم يكونوا إلا مجرد مواطنين . وقد ذكرنا  
كل ما كان يستحق الالتفات من أعمالهم . وآخرون كانوا شارعين إما لبلادهم  
وإما لشعوب أجنبية ، وهؤلاء كانوا بأشخاصهم حكما . من بين هؤلاء بعضهم  
لم يضعوا إلا قوانين والآخرون قد أسسوا أيضا ممالك . فلوقرغس وسولون مثلا  
قد سن كلاهما قوانين وأنشأ حكومات .

§ ٢ — لقد بحثت فيما من دستور لقدمونيا . أما سولون فإنه شارع عظيم  
في نظر بعض الأشخاص الذين يستندون إليه أنه قضى على كل سلطان للأوليغرشية ،  
وأهى استعباد الشعب ، وكون الديمقراطية الوطنية ، بتوازن صادق للأنظمة التي  
هى أوليغرشية في مجلس الشيوخ ، أرستقراطية في انتخاب الحكام ، ديمقراطية  
في ترتيب المحاكم . غير أنه محقق فيما يظهر أن سولون قد احتفظ بمجلس الشيوخ  
ومبدأ الانتخاب للحكام على ما وجدتهما عليه . وأنه أنشأ فقط سلطة الأمة بأن فتح  
أبواب الوظائف القضائية لجميع الأهالى . § ٣ — وإنما هو على هذا الوجه  
عيب عليه أن قد قضى على سلطة مجلس الشيوخ وسلطة الحكام المنتخبين بأن جعل  
الهيئة المعينة بالقرعة هى السيدة العليا للدولة . فلما وضع هذا القانون أنتج تمليك  
الشعب كما يلقى الطاغية أن تدار أعمال الدولة بالديمقراطية كما نراها فى أيامنا هذه .

§ ١ — خير دستور . فى عبارة النص : على ما هو الدستور .

§ ٢ — استعباد الشعب . قد يظهر من الصور المرسومة على الباب الملكى والتي كانت باقية فى زمن  
بوزنياس (أثينا ب ٣ ص ١٨) أن الديمقراطية الأثينية كانت ترى نفسها مدينة ليسيوس بقدر ما هى مدينة  
لسولون . وقد مات سولون فى نحو السنة ٥٥٩ قبل الميلاد وسنه وقتئذ أربع وثمانون سنة .

وأما إفيالت فإنه قد بتر اختصاصات المحكمة كما فعل أيضا فريقلس الذي ذهب إلى أن قزر راتباً للفضاة . وحذا حذوهما كل ديماغوجي ذهب بالديمقراطية إلى الحدة الذي نراها عليه الآن . ولكن لا يظهر أن هذا كان هو القصد الأول لسولون . وهذه التغييرات المتعاقبة أولى بها أن تكون عرضية بحتة .

§ ٤ — وعلى هذا فالشعب وقد داخله الكبر بانتصاره البحري في الحرب الميضية قد عزل من الوظائف العامة الرجال الفضلاء ليكل الأعمال إلى ديماغوجيين مرتشين . غير أن سولون لم يكن آتى الشعب إلا قسطاً لا مندوحة عنه للسلطان ، أعني اختيار الحكام وحق جعلهم يؤدون حساباً . لأنه بدون هاتين السلطتين تكون الأمة إما مستعبدة وإما عاصية . غير أن كل الإدارات كان سولون قد أعطاها المواطنين الممتازين والأغنياء ، أولئك الذين يبلغ دخلهم خمسمائة ميديمتة ، والطبقة الوسطى ، والطبقة الثالثة المؤلفة من الفرسان . أما الرابعة وهي فرقة المأجورين فلم يكن لها سبب إلى أية وظيفة عامة .

§ ٥ — وزالوكوس قد سنّ قوانين للوكريين الإبيريفيريين ، وخارنداس القطني لمدينته الأصلية وجميع المستعمرات التي أسستها خاليس في إيطاليا وفي صقلية . وإلى هذين الاسمين يضيف بعض المؤلفين اسم أونومكريت وهو على قولهم أول من درس التشريع بنجاح . ومع أنه لوكرى فإنه قد تعلم في كريت إذ ذهب إليها ليتعلم فن الفراسة . ويزيدون على ذلك أنه كان صديقاً لطاليس الذي كان لوغرس

§ ٣ — إفيالت . ديماغوجي استصدر مرسوماً ضد سلطات المحكمة في السنة الأولى من الأولمب المنعم للتانيين ٤٦١ قبل الميلاد . وقد عمل أعداؤه على قتله . ( ر . ديودور الصقلي ج ٢ ص ٥٩ ) .  
 § ٤ — المؤلفة من الفرسان . يلاحظ هاهنا أن أرسطوطاليس وضع الفرسان في الصف الثالث . ويضعهم المؤلفون الآخرون في الصف الثاني . ر . بوخ . الاقتصاد السياسي لللاتينيين ج ١ ص ٣٠٤ .  
 § ٥ — زالوكوس . لا يعرف بالضبط في أي زمان كان زالوكوس . ويقال عادة إنه كان في القرن الثامن قبل الميلاد .

وزالوكوس تلميذين له ، كما كان خارنداس تلميذا لزالوكوس ، غير أنه لأجل تقديم كل هذه المعلومات يلزم أن يخلط في الأزمان تخطيطا غريبا .

٦ § — كان فيلولوس الكورنثي مقنن طيبة ، وكان من عائلة الباشيين ، وحين كان محبوبه ديوكليس الظافر في الألعاب الأولمبية مضطرا إلى الفرار من وطنه ليتخلص من شهوته الآثمة لأمه هلسيون احتجب فيلولوس في طيبة حيث قضيا كلاهما أيامهما . ويرى الناس إلى هذه الساعة قبريهما على وضع بحيث إن من أحدهما ترى أرض كورنته التي لا يمكن أن ترى من القبر الآخر .

٧ § — وإذا صدق الحديث السائر كان ديوكليس وفيلولوس هما اللذين أوصيا بما ذكر في وصيتهما : الأول كرها لنفيه كان لا يريد أن يتسلط من قبره النظر على سهل كورنته . والثاني على ضد ذلك كان يرغب فيه . تلك هي قصة إقامتهما في طيبة . من بين القوانين التي سنها فيلولوس لهذه المدينة أذكر القوانين الخاصة بالمواليد والتي لا تزال تسمى فيها القوانين الأساسية . وإن ما يسند إليه على وجه الاختصاص أنه سن أن يبقى دائما عدد الأنصباء ولو بالتوريث غير قابل للتغيير .

٨ § — وليس لخارنداس شيء خاص إلا قانونه ضد شهادات الزور ، نوع من الجريمة هو أول من اشتغل به ، ولكن قوانينه لما بها من ضبط وحسن بيان ترفعه على المقننين حتى في أيامنا . وإن مساواة الثروات هي المبدأ الذي اختص فالياس بتنميته . والمبادئ الخاصة بأفلاطون هي شيوعية النساء والأولاد والأموال والموائد العامة للنساء . ومن أعماله أيضا القانون الذي سمته ضد السكر ، والقانون الذي يؤتي الرجال القنّع رياسة المآدب ، والقانون الذي يوجب في التربية العسكرية تمرين اليدين على السواء حتى لا تفضل إحداها غير نافعة وتكون اليدين جميعا عاملتين على السواء .

٦ § — فيلولوس . يضمه مظهر في الأولمب الثامن عشر أي سنة ٧٣٠ ق . م .

— الباشيين . العائلة الملوكة في كورنته وهي من نسل باشيس وكان منها رؤساء للدولة كل سنة في عدة عصور .

§ ٩ - ودراكون سن أيضا قوانين ولكن ذلك كان لحكومة منظمة من قبل ، وليس بهذه القوانين شيء خاص ولا خالد إلا القسوة المتناهية وتغليظ العقوبات . ويتناكوس سنّ قوانين لكنه لم ينشئ حكومة ، وله نص خاص به هو ذلك النص الذي يعاقب عقابا مضاعفا على الخطايا التي ترتكب أثناء السكر . ونظراً الى أن الجرائم أكثر وقوماً في هذه الحالة منها في حالة الصحو فإنه للصالح العام قد آثر تغليظ العقوبة على الرأفة التي يستحقها رجل أخذ منه النبيذ . أندروداماس الرميحومي ، شارع شاليسيس في ثراقيا ، قد خلف قوانين على القتل وعلى البنات المنفردات بالميراث ، ولكنه ربما لا يمكن مع ذلك أن يذكر له أي نظام يسند إليه على وجه الخصوص .

تلك هي الاعتبارات التي أوحى إليها بحث الدساتير الموجودة والدساتير التي تخيلها بعض الكتاب .

§ ٩ - دراكون . الذي عدل بعض قوانين سولون . - يتناكوس . الميثيني أحد السبعة الحكما .

وكان معاصراً لسولون .

مركز تحقيقات الكمبيوتر علوم راسدي

## الكتاب الثالث

### الدولة والمواطن — نظرية الحكومات والسيادة — في الملوكية

#### الباب الأول

الدولة والمواطن : الشروط الضرورية للمواطن : الإقامة غير كافية : الطابع المميز للمواطن إنما هو المشاركة في وظائف القاضى والحاكم : هذا الحد العام يتغير تبعاً للحكومات ، وينطبق على الخصوص على المواطن في الديمقراطية : عدم كفاية الحدود العادية — في ثبات الدولة أو تغيرها في علاقاتها بالمواطنين — وحدة الأرض لا تكون وحدة الدولة — الدولة تتغير بتغير الدستور عينه .

§ ١ — حينما تدرس طبيعة الحكومات المختلفة ونوعها الخاص فأولى المسائل هي العلم بماذا يعنى بالدولة . في اللغة العامة ، هذه الكلمة شديدة الالتباس . فالفعل الثقلاني يصدر من الدولة في رأى البعض وهو في رأى الآخرين ليس إلا فعل أقلية أوليغارشية أو طاغية . ومع ذلك فالرجل السياسى والمقنن إنما يقصدان في أعمالهما إلى الدولة ليس غير . والحكومة ليست إلا نظاماً ما مفروضاً على جميع أعضاء الدولة . § ٢ — لكن الدولة بما هي ، ككل مجموع آخر تام ومؤلف من أجزاء كثيرة ، ليست إلا اجتماع عناصر ، فينبغى بالبداهة أن يتساءل بادئ الأمر ما هو المواطن ما دام المواطنون بما هم صفة ما هم العناصر ذاتها للدولة . وعلى ذلك لنبحث أولاً من الذى يسمى مواطناً وماذا يعنى هذا الاسم ؟ فتلك مسألة مختلف فيها غالباً وهيئات أن يقع الرأى فيها بالإجماع ، ففلان بما هو مواطن في الديمقراطية يتقطع غالباً عن أن يكونه في دولة أوليغارشية . § ٣ — ونحن نخرج من المناقشة المواطنين الذين لا يكونونهم إلا بسبب عرضى كهؤلاء الذين يجعلون كذلك بمرسوم .

لا يكون المرء مواطناً بحمل الإقامة وحده ، لأن محل الإقامة يملكه أيضاً الأجانب المقيمون والعبيد . كذلك لا يكون المرء مواطناً بمجرد حق المداعة لدى القضاء مدعياً أو مدعى عليه . لأن هذا الحق يمكن أن ينحول بمجرد معاهدة تجارية . فمحل



الإقامة والمدعاة القضائية يمكن أن يكونا لأناس ليسوا مواطنين . وكل ما في الأمر أنه في بعض الدول يحدد تمتع القاطنين بهذا الحق فيفرض عليهم مثلا أن يختاروا كفيلة، وهذا تضيق في الحق الذي يخولونه . § ٤ — والأولاد الذين لم يبلغوا سن القيد المدني، والشيوخ الذين حذفت أسماؤهم منه، هم في وضع مشابه تقريبا؛ فإن هؤلاء وهؤلاء هم على التحقيق مواطنون، ولكنه لا يمكن أن يعطوا هذه الصفة على جهة الإطلاق، وينبغي أن يضاف إلى أولئك أنهم مواطنون ناقصون وإلى هؤلاء أنهم مواطنون متقاعدون . وليختر من شاء أى تعبير فلا أهمية للألفاظ، بل إنه ليفهم بلا عناء ما هي فكرتي . وإن ما أبحث فيه هو المعنى المطلق للمواطن مجزئا عن كل النقائص التي نهينا عليها آنفا . وما زالت الصعاب بأعيانها وما يزال حل المسئلة هو هو في حق المواطنين الموصومين بالعار والمنفيين .

إن السمة المميزة للمواطن الحق على الوجه الأتم إنما هي التمتع بوظائف القاضي والحاكم . ومع ذلك فإن وظائف الحكم يمكن أن تكون تارة مؤقتة بحيث لا يشغلها الفرد بعينه مرتين أبدا، أو محدودة تبعا لأي شكل آخر، وتارة عامة وبلا حدود كوظائف القاضي وعضو الجمعية العمومية . § ٥ — ربما يجحد أن تلك إدارات حقيقية وأنها تخول بعض السلطة الأفراد الذين يتمتعون بها، لكنه قد يظهر لنا هزوا ألا يخول سلطة ما أولئك الذين يملكون السيادة . على أني لا أكاد أعلق على هذا من الأهمية . بل هذا هو أيضا مسئلة ألفاظ . فإن اللغة ليس بها أبدا حد جامع للتعبير عن معنى القاضي وعضو الجمعية العمومية . وإني أتخذ لتعيين هذا المعنى لفظ "الإدارة العامة" فأسمي مواطنين كل أولئك الذين يتمتعون بها . وإن حد المواطن هذا أولى من سواه بالانطباق على أولئك الذين يوصفون عادة بهذا الوصف .

§ ٦ — ومع ذلك يلزم ألا يعزب عن النظر أن في كل نظم لأشياء تتخالف موضوعاتها بالنوع قد يحدث أن يكون أحدها أولا والآخر ثانيا وهلم جرا وألا يوجد

بينها مع ذلك أية علاقة مشتركة في الطبيعة الأصلية لتلك الأشياء أو ألا تكون تلك العلاقة إلا بالواسطة . كذلك الدساتير تبين لنا متخالفة في أنواعها ، هذه في الصف الأخير ، وتلك في الصف الأول ، ما دام أنه لا بد من وضع الدساتير الباطلة والفاسدة بعد تلك التي احتفظت بكل صفاتها . وسأقول فيما بعد ماذا أعني بدستور فاسد . ومن ثم يتغير المواطن بالضرورة من دستور إلى آخر . فالمواطن كما قد حددناه هو على الخصوص مواطن الديمقراطية . § ٧ - هذا لا يعني أنه لا يمكن أن يكونه أيضا في غيرها ، لكنه لا يكونه بالضرورة . من الدساتير ما لا يعترف بالشعب ، وعوضا عن الجمعية العمومية يكون مجلس الشيوخ ، ووظائف القضاة تسند إلى هيئات خاصة كما في لقدمونيا حيث الإفور يتقاسمون القضايا المدنية وحيث الجيرونيت يفصلون في قضايا القتل وحيث القضايا الأخرى يمكن أن تكون من اختصاص عاكم مختلفة ، وكما في قرطاجة حيث بعض إدارات لها الميزة الخاصة بإصدار جميع الأحكام .

§ ٨ - ينبغي أن يكون حدنا للمواطن معتدلا على هذا الوجه . في أي موضع آخر غير الديمقراطية لا يوجد الحق العام وغير المحدود في أن يكون المرء عضوا في الجمعية العمومية وفي أن يكون قاضيا . بل على نقيض ذلك تلك سلطات خاصة لأنه يمكن أن يوسع لجميع طبقات المواطنين أو يضيق على بعضها أهلية المداولة في أعمال الدولة وأهلية القضاء ، وهذه الأهلية عنها يمكن أن تنطبق على جميع الأشياء أو يقتصر فيها على بعضها . حينئذ بدهي أن المواطن هو الفرد الذي يمكن أن يكون له في الجمعية العمومية وفي المحكمة صوت في المداولة أيا كان مع ذلك شكل الدولة التي هو عضو فيها . وأعني وضعيا بالدولة لفيقا من أناس من هذا القبيل يملك كل ما يلزم لسد حاجات المعيشة .

§ ٩ - في اللغة المستعملة المواطن هو الفرد المولود لأب مواطن ولأم مواطنة ، وأحد هذين الشرطين لا يكفي . قد يذهب بعضهم بالتحرج إلى أبعد من ذلك فيشترط أبوين أو ثلاثة بل أكثر من ذلك . غير أنه من هذا التعريف

الذى يظن به أنه بسيط بقدر ما هو جمهورى تنشأ صعوبة أخرى ، وهى أن يعلم هل كان الجدل الثالث أو الرابع مواطنا . من أجل ذلك كان غريغياس الليونتيومى مازجا الحيرة بالتهكم يزعم أن مواطنى لاريسا كان يصنعهم صناع ليس عندهم إلا هذا المنسج ، فكانوا يصنعون أهل لاريسا كما يصنع الخزاف قدرا . وعندنا المسئلة تكون من البساطة بمكان . إنهم كانوا مواطنين إذ هم كانوا يتمتعون بالحقوق الواردة فى تعريفنا ، لأن ولادة امرئ لأب مواطن ولأم مواطنة هى شرط لا يمكن عقلا أن يطلب من الساكنين الأول ، المؤسسين للدينة .

§ ١٠ — وقد يكون مشكوكا فيه على وجه أقوم حق أولئك الذين لم يصيروا مواطنين إلا على أثر ثورة كما فعل كلستين بعد طرد الطغاة من أتيننا إذ أدخل فى القبائل زمرا من الأجانب والعييد المقيمين . فى حق هؤلاء المسئلة الحققة هى أن يعلم لا أنهم مواطنون بل هل يكونونهم بالحق أو بالباطل . حق أنه من هذا الوجه يمكن أن يتساءل أيضا هل يكون المرء مواطنا حينما يكونه بغير حق باعتبار أن عدم الحق هنا يساوى الخطأ المبين . لكنه يمكن أن يجاب بأننا نرى كل يوم مواطنين رفقوا إلى الوظائف العامة بغير حق وفى أعيننا أنهم قضاة وإن كانوا قضاة بغير حق . فالمواطن عندنا هو فرد مخول سلطة ما ، وحسبه أن يتمتع بهذه السلطة ليكون مواطنا كما قلنا . حتى المواطنون الذين جعلهم كذلك كلستين كانوا كذلك فى الواقع .

أما مسئلة العدل والظلم فإنها تتعلق بالمسئلة التى وضعناها بادئ الأمر . هل الفعل الفلانى صادر من الدولة أو ليس صادرا منها ؟ وهذا ما يحل على الشك فى كثير من الحالات . وعلى هذا حينما تخلف الديمقراطية الأوليغرشية أو الطغيان

§ ٩ — غريغياس . من ليونتيوم سفسطائى مشهور معاصر افريقلس ، وهو الذى اتخذ أفلاطون اسمه لمحاورته المشهورة .

§ ١٠ — كلستين . هو الذى رتب قبائل أتيننا عشر قبائل بدلا من أربع فى نحو الأولم الثامن والسبعين أى سنة ٥٠٨ ق . م .

يظن كثير من الناس أنه يجب التنكر للعاهدات القائمة بحجة أنها لم تعقدها الدولة بل عقدها الطاغية . لا حاجة إلى ذكر كثير من الاستشهادات من هذا القبيل التي تستند كلها إلى هذا المبدأ أن الحكومة لم تكن إلا نوطا من البغى لانسب بينه وبين المنفعة العامة . § ١١ — إذا كانت الديمقراطية قد التزمت من جانبها بالتزامات فعهودها هي أيضا عهود الدولة كعهود الأوليغرشية والطفيان . والصعوبة الحقة ها هنا تنحصر في تعرف متى يمكن أن يقال إن الحكومة تبقى هي هي بعينها أو أنها تصير غير ما قد كانت . وإنه لبحث سطحي للمسئلة أن يقصر الاعتبار فيه على المحل أو على الأفراد ، لأنه ربما يتفق أن يكون للدولة مقر منغل وأنها يكون أعضاؤها متفرقين هؤلاء في مكان وأولئك في مكان آخر . فالمسئلة على هذا الوجه تصير من البساطة بمكان . وإن المدلولات المختلفة لكلمة مدينة تكفى بلا عناء لحل المسئلة . § ١٢ — لكن بماذا تتعرف شخصية المدينة متى كان المحل يبقى على الدوام مشغولا بالسكان ؟ فليست الأسوار في الواقع هي التي ترتب هذه الوحدة . لأنه ربما يكون من الممكن في الواقع إحاطة بيلوبونير كلها بسور . وقد شوهدت مدائن من السعة على مثل هذا النحو أولى أن تمثل في دائرتها أمة من أن تمثل مدينة . وشاهد ذلك أن مدينة بابل سقطت في يد العدو وبعض أحيائها ظل ثلاثة أيام يجهل ذلك . على أننا سنجد الفرصة في موطن آخر لعلاج هذه المسئلة علاجا نافعا . فإن سعة المدينة أمر لا ينبغي أن يهمله رجل السياسة كما يجب عليه أن يسائل نفسه : أخير للدولة أن تكون ذات مدينة واحدة أم عدة مدائن ؟ .

§ ١٣ — لنسلم بأن الموطن عينه لا يزال يسكنه الأفراد أنفسهم . ومن ثم أمكن ، ما دام جنس السكان باقيا بعينه ، أن يحزم بأن الدولة هي هي بعينها ، على رغم التداول المستمر في الوفيات والمواليد كما يسلم المرء بذاتية الأنهار والينابيع مع أن الأمواج فيها تتجدد وتجري بلا انقطاع ، أم ينبغي أن يدعى أن الناس

فقط يبقون بذواتهم لكن الدولة تتغير ؟ والواقع أنه ما دامت الدولة نوعا من الاجتماع ، أى اجتماع أناسى خاضعين لدستور ما فإذا تغير هذا الدستور وتعذلت صورته فينتج ضرورة أن الدولة لا تبقى هي ما هي ، والشأن في هذا كالشأن في الجوقة التى تظهر على التبادل في الملهاة وفي المأساة فهي متغيرة في نظرنا مع أنها في الغالب تتألف من الممثلين أنفسهم . § ١٤ — هذا التنبيه ينطبق على كل جماعة أخرى وعلى كل نظام آخر اعتبر متغيرا متى تغير نوع تأليفه . والشأن في هذا كالشأن في اللحن حيث الأصوات أنفسها تعطى نارة المذهب الدورى ونارة أخرى المذهب الفريحي . إذا كان هذا حقا فلانما يكون المرجع على الخصوص إلى الدستور للحكم على ذاتية الدولة . ومع ذلك قد يتفق أن تقبل تسمية مخالفة مع بقاء الأفراد الذين يكونونها هم هم أنفسهم ، كما يتفق أن تحتفظ بتسميتها الأولى برغم التغير التام للأفراد .

تلك هي مع ذلك مشكلة أخرى ، أن يعلم هل يوافق ، بعد ثورة ، أن توفى العهود المبرمة أو أن تنقض ؟

## الباب الثاني

فضيلة المواطن لا تلبس تماما بفضيلة الفرد على حدة، المواطن له دائما رابطة بالدولة . فضيلة الفرد هي مطلقة وليس لها روابط خارجية تفيد بها . هاتان الفضيلتان لا تلبسان حتى في الجمهورية الفاضلة . أنهما لا يجتمعان إلا في الحاكم الحقيق بالإمرة : الخصائص المختلفة التي تقتضيها الإمرة والطاعة ولو أن المواطن الطيب يجب أن يعرف على السواء أن يطيع وأن يأمر . الفضيلة الخاصة للإمرة إنما هي البصر .

§ ١ — مسألة تتبع تلك المسئلة الماضية هي تعرف هل هناك تماثل بين فضيلة الفرد على حدة وفضيلة المواطن أو هما يختلفان إحداهما عن الأخرى . لعلاج هذا البحث على طريقة منظمة ينبغي بديا أن نحدد في أنفسنا معنى فضيلة المواطن .

المواطن كالملاح هو عضو جماعة . ففي السفينة ، مع أن لكل خدمة مختلفة بأن يكون الواحد جديفا والآخر بابا ، وهذا مساعدا وذلك مكلفا عملا آخر ، من برغم هذه التسميات والوظائف التي ترتب بالمعنى الخاص فضيلة خاصة لكل منهم أنهم جميعا يشتركون مع ذلك في تحصيل غاية مشتركة وهي سلامة السفينة التي يقومون بها كل فيما يخصه والتي يسمى كل واحد منهم إليها على السواء .

§ ٢ — أعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماما . فعلى رغم اختلاف وظائفهم سلامة الجماعة هي عملهم المشترك . والجماعة هنا هي الدولة . فضيلة المواطن تتعلق إذا بالدولة دون سواها . لكن نظرا إلى أن الدولة تكتسى صورا متعددة فيتن أن فضيلة المواطن في كمالها لا يمكن أن تكون واحدة . فإن الفضيلة التي تجعل المرء خيرا هي على الضد واحدة ومطلقة . ومن ثم هذه النتيجة الواضحة أن فضيلة المواطن يجوز أن تكون فضيلة أخرى غير فضيلة الفرد على حدة .

§ ٣ — يمكن أيضا أن تعالج هذه المسئلة من جهة نظر أخرى تتعلق بفحص الجمهورية الفاضلة . إذا كان من الممتنع في الواقع ألا تتألف أعضاء الدولة إلا من

أناس أخيار، وإذا كان كل واحد منهم مع ذلك يجب أن يقوم فيها بالوظائف التي توكل إليه خير قيام فذلك يقتضى حتماً فضيلة ما . ولما أنه ليس أقل امتناعاً أن يكون السكان أجمعون يعملون جميعاً على وجه التماثل لزم من ثم الاعتراف بالأمكن أن يوجد تماثل بين الفضيلة السياسية وبين الفضيلة الخاصة . في الجمهورية الفاضلة الفضيلة المدنية يجب أن تعم الجميع ما دام أنها الركن الضروري لكمال المدينة ، لكنه ليس من الممكن أن يحرز الجميع فضيلة الرجل على حدة إلا متى سلم بأن المواطنين أجمعين في هذه المدينة النموذجية يجب بالضرورة أن يكونوا أخياراً . § ٤ - أكثر من هذا : الدولة تتألف من عناصر متباينة ، وكما أن الموجود الحى يتكون أصلاً من نفس ومن جسم ، وكما أن النفس تتألف من العقل ومن الغريزة ، وأن العائلة من الزوج والزوجة ، والملكية من السيد ومن العبد ، كذلك كل هذه العناصر توجد في الدولة تصحبها أيضاً عناصر أخرى ليست أقل تغايراً . وذلك ما يمنع ضرورة أن تكون فيها وحدة فضيلة لجميع المواطنين كما أنه لا يمكن أن تكون وحدة وظيفة في الجوقات حيث عمل أحدهم رئيساً والآخر تبعاً .

§ ٥ - الحق إذاً أن فضيلة المواطن والفضيلة مأخوذة على عمومها ليستا متماثلتين إطلاقاً .

إذاً من يمكن أن تجتمع له هذه الفضيلة المزدوجة للمواطن الطيب والرجل الطيب ؟ لقد قلته : إنما هو الحاكم الحقيق بالإمرة التي يقوم بها والذي هو فاضل وكيس معاً . لأن الكياسة ليست أقل لزوماً من الفضيلة لرجل الدولة . من أجل ذلك قيل إنه ينبغي أن يؤتى الرجال المرشحون للسلطان تربية خاصة . وفي الواقع نحن نرى أبناء الملوك يتعلمون على الأخص العدالة والسياسة . حتى إن أوربيد نفسه حين يقول :

لا تلك المواهب الفارغة التي هي غير نافعة للدولة

يظهر أنه يستقد أنه يمكن تعليم الإمرة . § ٦ — إذا كانت فضيلة الحاكم الطيب مماثلة لفضيلة الرجل الخير ، وإذا كان المرء لا يزال مواطناً حتى مع طاعته لرئيس فإن فضيلة المواطن على العموم لا يمكن أن تكون من ثم مماثلة على الإطلاق لفضيلة الرجل الخير . بل تكون فقط فضيلة مواطن ما ، مادامت فضيلة المواطنين ليست البتة مماثلة لفضيلة الحاكم الذي يحكمهم . وتلك كانت بلا شك فكرة جازون حينما كان يقول : " فليمت يؤماً إذا كان ينقطع عن أن يكون ملكاً مادام أنه لم يتعلم قط أن يحيا حياة فرد مجرد " .

§ ٧ — على أن هذا لا يمنع احترام الناس إلى أعلى درجات الاحترام لتلك المملكة التي بها يعرف المرء أن يطيع وأن يتأمر على سواء . فبهذا الكمال المزدوج للإمرة والطاعة تتعلق عادة الفضيلة العليا للمواطن . لكن إذا كانت الإمرة يجب أن تكون حظ الرجل الخير وأن معرفة الطاعة ومعرفة الإمرة هما الملكتان الضروريتان للمواطن في الحق لا يمكن أن يقال إنهما تكونان خليقتين بالتساوي في التناء . يلبنى التسليم بهاتين النقطتين : بدياً أن الإنسان الذي يطيع وذلك الذي يأمر لا ينبغي أن يتعلما كلاهما أشياء بعينها . وثانياً أن المواطن يجب أن يجمع بين الملكتين ليعرف الاستمتاع بالسلطان تارة والاستسلام للطاعة تارة أخرى . وهاك كيف يقام الدليل على هاتين الدعويتين .

§ ٨ — هناك سلطة السيد وإنها كما قد قررنا ليست مضافة إلا إلى حاجات العيش اللاتي لا صارف عنها . إنها لا تقتضى أن يكون الإنسان المتسلط قادراً على أن يعمل هو بنفسه . بل هي تقتضى بالحرى أن يعرف أن يستخدم أولئك الذين يطيعونه : والباقي يتعلق بالعبد . وأعني بالباقي القوة الضرورية للقيام بالخدمة

§ ٦ — جازون . هو بلا شك جازون الذي استشهد أرسطو بكونه الحكيم ( الخطابة ك ٢ ب ٨ ) وقد كان طاعية فيرس في تساليا وقد قتل في السنة الثالثة من الأولمب ١٠٢ أى ٣٧٥ قبل الميلاد في الوقت الذي كان يضر لإغريقها التي أضعبتها الحروب الداخلية ذلك المشروع الذي ليجمع فولو بيوس المقدوني في تغليده ( ر . دودور الصقل ك ١٥ ص ٣٧٥ ) .



المتزلية كلها . وإن صنوف العبيد هي أيضا متعددة تعدد الصناعات المختلفة . ويمكن أن يجرى مجراهم عمال الصناعات اليدوية الذين هم كما يدل عليه اسمهم يعيشون من عمل أيديهم . وينبغي أن يعد في العمال اليدويين كل عمال الصناعات الآلية . ومن أجل ذلك في بعض الدول أبعد العمال عن الوظائف العامة التي لم يتمكنوا من بلوغها إلا عند إفراطات الديمقراطية . § ٩ - لكن لا حاجة بالرجل الفاضل ولا بـرجل الدولة ولا بالمواطن الطيب إلى معرفة كل هذه الأعمال كما يعرفها الرجال المخصصون للطاعة ، إلا متى وسعهم أن يحدوا فيها نفعا شخصيا . في الدولة ليس الأمر بعد بصدد سيد أو عبد فليس فيها إلا سلطة تنفذ على أشخاص أحرار متساوين بالمولد . وإذا فتلك هي السلطة السياسية التي يؤهل نفسه لها حاكم المستقبل بأن يطيع هو نفسه بادئ الأمر كما أن المرء يتعلم إمرة كتيبة بأن يكون مجزء فارس : ويتعلم أن يكون قائدا بأن ينفذ أوامر قائد ، وأن يقود سرية من الرجال أو فرقة من الجند بأن يخدم جنديا في هذه أو في تلك . وإذا فعل هذا المعنى يكون من الحق أن تؤيد أن المدرسة الوحيدة للحقة للإمرة هي الطاعة .

§ ١٠ - ليس أقل مدخلا في باب الحق أن أهلية الإمرة وأهلية الطاعة مختلفتان جدا وإن كان المواطن الطيب يجب أن يجمع في نفسه بين علم الطاعة والإمرة والقدرة عليهما وأن فضيلته تنحصر على التحقيق في معرفة هذين الوجهين المتقابلين للسلطة التي تطبق على أناس أحرار . إنهما يجب أن يعرفهما أيضا الرجل الخير . وإذا كانت حكمة الإمرة وعدالتها غير حكمة الطاعة وعدالتها ما دام المواطن لا يزال حرا حتى متى يطيع فإن فضائل المواطن ، حكمته مثلا ، لا يمكن أن تكون على الدوام هي بأعيانها . لأنهم يجب أن تتغير أنواعهم تبعا لشأنه عندما يطيع أو عندما يأمر . وعلى هذا فالشجاعة والحكمة تختلفان تماما عند المرأة عنهما عند الرجل . فإن رجلا يُجتنب إذا لم يكن لديه من الإقدام إلا مثل ما للمرأة . وإن امرأة لتعد ثرارة إذا لم يكن لديها من التحفظ إلا بمقدار ما يجب أن يكون عليه الرجل الذي يعرف السلوك في الحياة ، وعلى هذا ففي العائلة ووظائف الرجل ووظائف

المرأة شذما تكون على طرفي التقابل باعتبار أن واجب أحدهما الكسب وواجب الأخرى الحفظ . § ١١ — أما الفضيلة الوحيدة الخاصة بالإمرأة فهي التبصر، وأما سائر ما سواها فهن بالضرورة من المشترك بين أولئك الذين يطعمون وبين أولئك الذين يأمرؤن . التبصر ليس البتة فضيلة الرعية ، بل الفضيلة الخاصة بالرعية هي ثقة عادلة بالرئيس . والمواطن الذي يطيع هو كصانع الزمارات ، والمواطن الذي يأمر كالفنان الذي يستخدم الآلة .

هذه المناقشة موضوعها إذاً هو أن نبين إلى أي حد تكون الفضيلة السياسية والفضيلة الخاصة متماثلتين أو متغايرتين ، وفي أي شيء تلتبسان وفي أي تتباعدان كلتاهما عن الأخرى .



مركز تحقيقات علوم إسلامي

## الباب الثالث

تبع المناقشة على المواطن وخاتمها . العمال لا يمكن أن يكونوا مواطنين في دولة حسنة الدستور . استثناءات مختلفة لهذا المبدأ : مركز العمال في الأرستقراطيات والأوليغرشيات . الضرورات التي يلبي أن تخضع لها الدول أحيانا — الحد الأخير للمواطن .

§ ١ — تبقى مسألة في أمر المواطن لا تزال للحل . ألا يكون المرء مواطنا حقيقة إلا بما يمكنه أن يدخل بنصيب في السلطة ، أم أنه لا يلبي أن يوضع الصانع في صف المواطنين ؟ إذا أعطى هذا الوصف حتى إلى الأفراد المبعدين عن السلطة العامة فمن ثم لا يكون للمواطن الفضيلة والخلق اللذان أضفناهما إليه ما دام يعد الصانع مواطنا . لكن إذا منع الصانع هذا الوصف فماذا يكون محلهم في المدينة ؟ إنهم ليسوا على التحقيق من طبقة الأجانب ولا من طبقة أولى محل الإقامة . في الحق يمكن أن يقال لا شيء من ذلك محل للاستغراب لأن العبيد أو المتقاع ليسوا كذلك من الطبقات التي ذكرناها آنفا .

§ ٢ — لكن من الحق أنه لا يلبي أن يرفع إلى صف المواطنين كل الأفراد الذين هم مع ذلك تحتاج إليهم الدولة بالضرورة . فالأطفال ليسوا مواطنين كالرجال ، فهؤلاء مواطنون على وجه الإطلاق ، وأولئك يكونونهم بالرجاء ، إنهم مواطنون بلا شك لكنهم مواطنون ناقصون ، وفي بعض الدول فيما مضى كان العمال كلهم إما عبيدا وإما أجانب وفي أكثر الدول لا يزال الحال كذلك إلى اليوم . غير أن الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدا في صداد المواطنين . فإذا كان يراد أن يتخذ حتى من الصانع مواطن فمن ثم فضيلة المواطن كما قد حددناها يجب أن يعني بها

§ ٢ — الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدا . كل هذه النظرية التي يبين عليها الآن أنها باطلة إنما هي نتيجة المبادئ التي قررت فيما مر والتي موضوعها ضرورة توفير الفراغ للمواطنين . ( ر . ك ٢ ب ٦ ف ٢ ) .

والآن طبقة العمال التي تقابل طبقة الصانع عند الفيلسوف الإغريق كلها مبعدة بالفعل عن كل مشاركة في الوظائف العامة وفي الحقوق السياسية وإن يكن لها بالقانون جواز الوصول إليها .

لا كل رجال المدينة بل لا كل أولئك الذين ليسوا شيئا إلا أنهم أحرار ، لكن ينبغي أن يعنى بهم فقط أولئك الذين ليس عليهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا .

§ ٣ — فمن يعمل في الأشياء الضرورية لعيشة شخص الفرد فهو العبد ، ومن يعمل للجمهور فهو العامل والأجير . ويمكن أقل التيفات إلى هذه الأشياء لتكون المسئلة بينة خير بيان متى وضعت على هذا الوضع . وفي الواقع بما أن الدساتير متخالفة فانواع المواطنين تكون كذلك بالضرورة . وهذا حق على الخصوص في أمر المواطن من حيث هو رعية . وبالنتيجة في الدستور الفلاني العامل والأجير يكونان بالضرورة الملحة مواطنين . وفي دستور آخر لا يمكن أن يكونا على أى وجه ، مثال ذلك الدولة التي تسميها أرستقراطية حيث شرف الوظائف العامة مرجعه إلى الفضيلة والاعتبار . لأن تعلم الفضيلة لا يتفق وميشة الصانع والعامل .

§ ٤ — وفي الأوليغرشيات الأجير لا يمكن أن يكون مواطناً لأن باب الوصول إلى مراكز الحكم ليس مفتوحاً إلا لأول النصاب العالي ، ولكن الصانع يمكن أن يبلغه لأن أكثر الصانع يصلون إلى الثروة . وفي طيبة كان القانون يبعد عن كل وظيفة كل من لم يكن انقطع عن التجارة منذ أكثر من عشرين . وكل الحكومات على التقريب قد دعت الأجانب إلى صف المواطنين وفي بعض الديمقراطيات ألحق السياسي يمكن أن يكتسب من جهة الأم . § ٥ — وعلى هذا النحو شرعت في أكثر الدول قوانين لقبول أولاد السفاح . غير أن قلة المواطنين الحقيقيين هي التي حلت على سلوك هذه الطريقة ، وكل هذه القوانين ليس لها مصدر إلا القمط في الرجال . وعلى ضد ذلك حينما يزيد عدد السكان يبعد أولاً المواطنون المولودون من أب رقيق أو أم أمة ثم أولئك الذين هم مواطنون من جهة النساء ليس غير . وأخيراً لا يقبل إلا أولئك الذين هم من أب وأم كانا مواطنين .

§ ٥ — القمط في الرجال . يجب أن يذكر أن قلة الرجال هي التي قضت على الجمهوريات القديمة . وكان هذا بين الظهور في اسبرطة على الخصوص ر . ك ٢ ب ٦ ف ١٢ . وإن دول العهد القديم لم يكن لديهم إلا واحدة من وسائل العيشة وهي الانفاس في الرق فاستعبوا الموت على الحياة . ولم يكن إلا إمارة البرابرة هي التي ألغيت إلى هذه النتيجة الكبرى في الغرب .

§ ٦ - يتن إذا وجود أنواع مختلفة من المواطنين، وهذا الذى يكون مواطناً تماماً هو الذى له نصيب فى السلطات العامة. وإذا يقول هوميروس على لسان أخيل :  
أو أعامل أنا معاملة الأجنبي

فذلك لأنه فى نظره أن المرء أجنبي فى المدينة حين لا يشارك بنصيب فى الوظائف العامة، وفى كل مكان حيث يعنى بستر هذه الفروق السياسية فذلك فقط إنما هو خدعة لأولئك الذين ليس لهم فى المدينة إلا محل إقامة .

وعلى ذلك فالمناقشة السابقة كلها قد أبانت كيف أن فضيلة الرجل الطيب وفضيلة المواطن الطيب تتماثلان وكيف يختلفان، وقد وضحنا أن فى الدولة الفلانية المواطن والرجل الفاضل ليسا إلا واحداً وأنهما فى الدولة الفلانية الأخرى يختلفان . وأخيراً إن الناس ليسوا مواطنين كلهم غير أن هذا الوصف يضاف فقط إلى الرجل السياسى الذى هو سيد أو الذى يمكن أن يكون سيداً ، إما شخصياً وإما مع غيره، قادراً على الاشتغال بالمصالح العامة .

## الباب الرابع

تقسيم الحكومات والدساتير — المبنى العام للدولة وغرضها : حب الإنسان الفردي للحياة والجماعة : السلطة في الجماعة السياسية يجب دائماً أن تكون لخير المحكومين . وهذا المبدأ يصلح لتقسيم الحكومات الى حكومات للصالح العام وهي خيرها والى حكومات للصالح الخاصة وتلك هي الحكومات الفاسدة فقيضات الأخرى .

§ ١ — متى تقرر هذه الأصول فأول مسألة تليها هي هذه : هل يوجد دستور واحد أو عدة دساتير سياسية ؟ وإذا كانت عدة فما هو طبعها وعددها والفروق بينها ؟ الدستور هو هذا الذي يعين في الدولة النظام المرتب لجميع الوظائف لكن على الخصوص الوظيفة التي لها السيادة ، وسيادة الدولة إنما هي في كل مكان للحكومة : والحكومة هي الدستور نفسه . نوضح هذا : مثلاً في الديمقراطيات السيادة للأمة وفي الأوليغارشيات على ضد ذلك إنما هي لأقلية مؤلفة من الأغنياء . ومن أجل ذلك يقال إن دساتير الديمقراطية والأوليغارشية مختلفة في أصولها . ونطبق هذه التمايز على جميع الحكومات الأخرى .

§ ٢ — يلزم بدياً أن نذكر هنا ما هو الغرض الذي نعينه للدولة ، وما هي ضروب الخلاف التي عرفناها للسلطات سواء ما ينطبق منها على الفرد وما ينطبق منها على الحياة العامة . في بداية هذا الكتاب قلنا إذ نتكلم على الإدارة المنزلية وعلى سلطة السيد إن الإنسان هو بطبعه كائن اجتماعي ، وأعني بذلك أن الناس حتى من غير أية حاجة الى التعاون المتبادل ، ترغب رغبة لا تقهر في عيشة الجماعة .

§ ٣ — وهذا لا يمنع أن كل واحد منهم مدفوع بمصلحته الخاصة وبالرغبة في تحصيل حفظه الفردي من السعادة التي ينبغي أن يلقاها . هذا هو على التحقيق غرض الكل بجمعهم وغرض كل واحد منهم على حدة ، لكنهم مجتمعون أيضاً على الأقل من أجل سعادة العيش وحدها ، وإن حب الحياة هذا هو بلا شك

أحد كمالات الإنسانية . يرتبط المرء بالجمعية السياسية حتى حين لا يجد فيها شيئا أكثر من العيشة، إلا أن يكون مبلغ الشرور التي تسببها يجعلها في الحق لا تطاق . فانظر في الواقع الى أى درك من البؤس يعانيه أكثر الناس بسبب مجرد حب الحياة، وإن الطبيعة لتشبه أن تكون قد وضعت فيها لهم متاعا وحلاوة لا يمكن التعبير عنها .

§ ٤ — على أنه من السهل تمييز الضروب المختلفة للسلطة التي نريد أن نتكلم عليها هنا : وسنعالج منها في فرص شتى في مؤلفاتنا التي للنشر الثقافي . مع أن صالح السيد وصالح عبده يتماثلان حينما تكون المشيئة الحقيقية للطبيعة هي التي تعين للسيد وللعبد المستوى الذي يشغلانه كلاهما فإن سلطة السيد مع ذلك موضوعها المباشر مصلحة السيد وموضوعها العرضي مصلحة العبد لأن العبد متى هلك هلكت معه سلطة السيد . § ٥ — سلطة الوالد على أولاده وعلى المرأة وعلى العائلة بأسرها تلك السلطة التي سميناها منزلية غايةها مصلحة الخاضعين لها أو على الأكثر مصلحة مشتركة بينهم وبين من يدير أمورهم . ومع أنها في ذاتها على الخصوص في مصلحة الخاضعين لها فقد يمكن ، كما في كثير من الفنون الأخرى كالطب والألعاب الرياضية أن ترجع بوجه ثانوي إلى منفعة الذي يحكم . ففعل الألعاب الرياضية يمكن أن يختلط بالشبان الذين يبرهنهم كما أن الربان في السفينة هو دائما أحد ركبائها . غرض معلم الألعاب الرياضية كغرض الربان إنما هو خير الذين يلبان أمرهم . فإذا كان أحدهما أو الآخر يختلط بمرعوسيه فإنهما لا يأخذان نصيبهما من الفائدة المشتركة إلا عرضا، أحدهما باعتباره ملاحا ليس غير والآخر تلميذا برغم كونه معلما . § ٦ — وفي السلطات العامة حينما تكون المساواة الكاملة للواطنين هي القاعدة فلكل منهم الحق في مباشرة السلطة في دوره . بديا وهذا شيء طبيعي محض أن

§ ٤ — مؤلفاتنا التي للنشر الثقافي . معلوم أن مؤلفات أرسطو كانت تنقسم الى نوعين : الأول وهو أقل تمسقا موجه الى عامة الطلبة والآخر خاص بالطلبة الأشد نفوذا . وبين من هذه الفقرة أن كتاب السياسة هو من النوع الثاني من المؤلفات التي كانت تسمى أيضا مؤلفات فلسفية (د. ك ٣ ب ٧ ف ١) .



الجميع يرون هذا التناوب شرعيا تماما و يقرون لغيرهم حق الفصل بنفسه في مصالحهم كما أنهم أنفسهم فيما سبق قد فصلوا في مصالحه ، لكن فيما بعد قد توحى المزاي التي تؤتيها السلطة وإدارة المرافق العامة إلى جميع الرجال الرغبة في أن يبقوا في الوظيفة أبدا ، ولو أن استمرار الإمرة كان مستطيعا وحده بلا تخلف أن يشفى مرضا يصيبهم لما كانوا أحرص عليه منهم على الاحتفاظ بهذه الإمرة بعد أن ذاقوا الاستمتاع بها .

§ ٧ - فبدىي إذا أن الدساتير كلها التي تقصد إلى المنفعة العامة هي صالحة لأنها تتورع في إقامة العدل . وكل الدساتير التي تقصد إلى المنفعة الشخصية للمحاكين وهي فاسدة القواعد ليست إلا فسادا للدساتير الصالحة ، فإنها تشبه عن قرب سلطة السيد على العبد في حين أن المدينة على ضد ذلك ليست إلا جماعة أناس أحرار .

بعد المبادئ التي وضعناها آنفا نستطيع أن نبحث في عدد الدساتير وطبيعتها ونشتغل بادئ الأمر بالدساتير الصالحة ، ومتى تمت هذه فسوف تعرف بلا عناء الدساتير الفاسدة .

§ ٧ - فبدىي إذا . هذا المبدأ العظيم لا جدال فيه ، وإن أفلاطون قد بينه خير بيان . ورى أرسطو ها هنا أمينا على تعاليم أستاذه ( ر . القوانين ك ٩ والجمهورية ك ٥ ) .



## الباب الخامس

تقسيم الحكومات : حكومات صالحة ، ملوكية ، أرستقراطية ، جمهورية — حكومات فاسدة : طغيان ، أوليغارشية ، ديماغوجية — الاعتراضات على هذا التقسيم العام لا تستند إلا إلى فروض لا إلى الواقع — الخلاف بين الأغنياء والفقراء على العدل والحق السياسيين — هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون إلا إلى جزء من الحق — الأصل المضبوط والأساسي للدينة وللإجماع السياسي اللذين يرميان على الخصوص إلى فضيلة الجماعات وسعادتهم لا إلى العيشة المشتركة لحسب — الحل العام للنزاع بين الثروة والفقرة .

§ ١ — بما أن الحكومة والدستور شيء واحد، وبما أن الحكومة لها الولاية العليا على المدينة، ينبغي على الإطلاق أن يكون ذو الولاية هذا إما فردا واحدا وإما أقلية وإما المواطنين كافة . متى كان حكم الفرد أو الأقلية أو الأكثرية منصرفا إلى المنفعة العامة فالدستور صالح بالضرورة . وحينما يحكمون لمنفعتهم الخاصة سواء أكانت منفعة فرد واحد أم منفعة الأقلية أم منفعة السواد فالدستور

§ ١ — فردا واحدا . أظن أنه من غير الممكن أن يكون للتقسيم العلى للحكومات قاعدة أحق وأبين من هذه . ولم يعترف منتسكيو إلا بالحدين الأولين واحد أو عدة ولم يقبل الحد الثالث . ر . روح القوانين ك ١ ب ٣ .

إن تقسيم الحكومات إلى ملوكية وأوليغارشية وديمقراطية ليس من عمل أرسطو . بل هو مبسوط في حوار أوتيس والمتأمرين الفرس بعد قتل المجوس . ر . هيرودوت . طاليف ب ٨٠ وما بعده . وإن أفلاطون يقبل أيضا هذا التقسيم للحكومات . ر . الجمهورية ك ١ ب ٢٨ من ترجمة كوزان ، والسياسي ص ٤٢٧ من ترجمته أيضا . ولكن لأرسطو الفضل بأنه هو أول من يربط هذا التقسيم المشهور في زمانه وأرضه خير إيضاح . وعليه كان ترتيب كتاب السياسة . وقد اتخذ أسفرونزا ومنتسكيو هذا النمط أولها في كتابه اللاهوت السياسي والثاني في كتابه روح القوانين . وصار هذا النمط هو نمط علم السياسة الذي سار عليه زمانا طويلا في الماضي ولن يغيره في المستقبل . ر . ميكافلي في مقاله على ناشورات تيت ليف ك ١ ب ١٢ و ر . روسو في عقد الاجتماع ك ٣ ب ٣ و ١٠ .

— منصرفا إلى المنفعة العامة . ر . روسو في عقد الاجتماع ك ٢ ب ٦ .

ينحرف عن غرضه لأن أحد الأمرين لازم: إما أن يكون أعضاء الجماعة ليسوا مواطنين حقا وإما أنهم ، إذا كانواهم ، ينبغي أن يكون لهم نصيبهم من الفائدة المشتركة .

§ ٢ — متى كانت حكومة الفرد موضوعها المنفعة العامة فهي تسمى عادة ملوكية . وبهذا القيد نفسه تسمى حكومة الأقلية ، بشرط ألا ترد إلى فرد واحد ، أرستقراطية ، وسميت كذلك إما لأن السلطة هي في أيدي الأخيار وإما لأن السلطة لا موضوع لها إلا الخير الأكبر للدولة وأفراد الجماعة . وأخيرا حين تحكم الأكثرية ولا غرض لها إلا الصالح العام فهذه الحكومة تأخذ تسمية خاصة هي التسمية النوعية لجميع الحكومات تسمى جمهورية . § ٣ — هذه الفروق في التسمية حقة تماما . فإن فضيلة طيبا يمكن أن تكون لفرد أو لأقلية ، لكن الأكثرية لا يمكن أن تخص بفضيلة خاصة إلا الفضيلة الحربية التي تظهر على الخصوص في الجماهير : والدليل على ذلك أنه في حكومة الأكثرية الجزء الأقوى في الدولة هو الجزء الحربي ، وكل أولئك الذين عندهم أسلحة هم فيها مواطنون .

§ ٤ — وصنوف الزيف لهذه الحكومات هي : الطغيان للوكية والأوليغارشية للارستقراطية والديماغوجية للجمهورية . فالطغيان ملوكية لا موضوع لها إلا

— رف عن غرضه . قد استسكت بالمحافظة على قوة النص الإغريقي . وقد ترجمت هذه العبارة بكلمة « فاسد » وهي أقل ضبطا وإن كانت صحيحة . وفي هذه النظرية التي تقسم الحكومات إلى نوعين حكومات للمنفعة العامة وحكومات للمنفعة الخاصة قد تقدم أفلاطون أرسطو بأن أثبت أن السلطان لا ينبغي أن يعمل إلا لمنفعة الرعايا . ر . الجمهورية ك ١ ص ٤٥ وما بعدها من ترجمة كوزان .

§ ٤ — صنوف الزيف . رأى هيزيخ في ( Imperium ب ٧ ف ٣ ) أن هذه التسميات الثلاث لحكومات الزيف منشؤها البغض والاحتقار ولكنها لا تدل على حكومات ذات مبادئ مختلفة . وهذا هو بالضبط ما عناه أرسطو إذ يعبر بكلمة « الزيف » . على أن هيزيخ يبين تماما أن مبدأ الملوكية ومبدأ الاستبداد هما متماثلان ولا خلاف بينهما إلا بالعرف . أما منتسكيو فقد هاب أن يفصل في المسألة فصلا بينا فأرهن نفسه خلال أربعة كتب من مؤلفه الخالد في أن يجعل حدًا لا يقتره العلم بين الملوكية والاستبداد . وقد نبه فولتير في الملاحظة الرابعة من تفسيره إلى هذه الخيرة التي انتابت منتسكيو وزاد على ذلك بحسن ذوقه المؤلف : « الملوكية والاستبداد هما أخوان بينهما من الشبه ما يجعل أحدهما يلتبس بالآخر » . ر . أيضا الملاحظة الحادية عشرة والثالثة والثلاثين لفولتير .

المنفعة الشخصية للكل . والأوليغرشية لا موضوع لها إلا المنفعة الخاصة للأغنياء .  
والديماغوجية موضوعها المنفعة الخاصة للفقراء . ولا واحدة من هذه الحكومات  
تفكر في الصالح العام .

ينبغي أن نقف لحظات لنبرز الفرق بين هذه الحكومات الثلاث لأن المسألة  
فيها ما فيها من الصعوبات . فإذا نظر إلى الأمور فلسفياً ولم يرد الاقتصار على  
ما هو الواقع وجب أياً كان النمط الذي يسار عليه ألا يغفل أى تفصيل وألا يهمل  
بل لا بد من إيضاح التفاصيل كلها غاية إيضاح .

أما قول بومس الذي لم يكن يعرف مؤلف أرسطو فيما يظهر فإنه يتخذ للحكومات نفسياً أقل إحكاماً :  
"ملوكية وأرستقراطية وديمقراطية" التي تقسم إلى "حكومة فرد وأوليغرشية وأوكلوكراطية" ( ر . ك ٦ ) .  
ور . أيضاً أفلاطون : الجمهورية ك ٨ ص ١٢٦ - ١٢٨ .

الديماغوجية . قد حصلت كلمة "ديمقراطية" بكلمة ديماغوجية في كل موطن اتخذ فيه أرسطو  
"ديمقراطية" على المعنى السى . كما فعل هاتان . إن كلمة ديمقراطية قد خلصت في أيامنا هذه من كل  
معنى شائن ولم تكن لتؤدى فكرة الفيلسوف هنا . وقد لاحظ أفلاطون بحق أن في لغة العلم السيامى كلمة  
"ديمقراطية" كان لها إطلاقان ولم يكن محل التمييز في هذا المقام كما هو الشأن في الحكومات الأخرى .  
ر . السيامى ص ٤٢٨ و ٤٥٨ . وهذا هو محل التنبيه على أن أرسطو يعبر دائماً بكلمة « الشعب » عن  
الطبقة الأشد فقراً والأكثر عدداً في هيئة المواطنين السياسية . فكلمة وجدت كلمة « الشعب » في هذه  
الترجمة وإنما تدل لا على مجموع الأمة ولا على كثرتها التي تشمل أيضاً العبيد ، بل تدل فقط على الطبقة  
الدنيا من الهيئة السياسية وهي التي كان لها الغلب في آيتنا ولكن في أكثر الجمهوريات الإغريقية لم تشمل  
تلك الطبقة إلا مركراً ثانوياً . ر . ما سبق ك ٢ ب ١ ف ٣ و ٤ و ٣ ب ٣ ف ١ و ٢ . وفي السيامى  
ص ٤٢٨ و ٤٥٣ من ترجمة كوزان . قد أثبت أفلاطون بالضبط هذه التقاسيم التي يقسمها هنا أرسطو...  
وفي القوانين تكلم أفلاطون أيضاً على الثلاث الحكومات الرديئة التي يسميها بهذه الأسماء التي وضعها  
أرسطو هنا . وفي القوانين ك ٨ ص ١٠٠ بصرح بأنها أقل من أن تكون حكومات بل هي "أجزاء منظملة" ،  
في موطن آخر يعترف بأربع حكومات . "الجمهورية ك ٨ ص ١٢٦" بل خمسة "في ص ١٢٧" يضمها  
كذلك على ترتيب استحقاقها الأرستقراطية والديمقراطية والأوليغرشية والديمقراطية والظنيان . وعلى هذا  
يجوز تأكيد أن أرسطو قد أخذ من أستاذه هذه النظرية الأساسية . وأما ميكافلى فإن كمال الحكومة  
عنده ينحصر في اجتماع هذه العناصر الثلاثة واثلاثها الملوكى والأرستقراطى والديمقراطى . وإنت روما  
على رأيه لم تزوت عظمتها إلا بأنها منذ البداية قد ألقت بين هذه العناصر الخلفة . ر . مقاله على عاشورات  
تيت ليف ك ١ ب ٢

§ ٥ — الطغيان ، كما قلت آنفا ، هو حكومة فرد يلى على وجه السيادة أمر الجماعة السياسية ، والأوليغرشية هي الولاية السياسية للأغنياء ، والديماغوجية على ضد ذلك ولاية الفقراء من دون الأغنياء . هناك اعتراض أقول على التعريف نفسه . إذا كانت الأكثرية صاحبة الولاية على الدولة هي مؤلفة من أغنياء وكانت حكومة الأكثرية تسمى الديماغوجية ، وعلى وجه التقابل إذا كان بالمصادفة الفقراء وهم الأقلية بالنسبة إلى الأغنياء هم مع ذلك يتفوقهم في القوة أولى بالولاية في الدولة ، وإذا كانت حكومة الأقلية ينبغي أن تسمى الأوليغرشية ، فإن التعاريف التي وفيها آنفا تصير غير مضبوطة . § ٦ — لا يمكن التغلب على هذه الصعوبة حتى بأن يجمع بين معاني الغنى والأقلية ومعاني الفقر والأكثرية وبأن يختص باسم الأوليغرشية الحكومة التي فيها الأغنياء بأقليتهم يشغلون الوظائف وباسم الديماغوجية الدولة التي فيها الفقراء بأكثرتهم هم ولاية الأمر . لأنه كيف ترتب صورنا الدستور اللتان افترضناهما آنفا : إحداهما حيث الأغنياء يكونون الأكثرية والأخرى حيث الفقراء يكونون الأقلية وهؤلاء وهؤلاء ولاية الدولة ؟ إذا لم يكن مع ذلك قد أفلت من تعدادنا بعض أشكال سياسية . § ٧ — غير أن العقل يهتدي قدر الكفاية إلى أن ولاية الأقلية وولاية الأكثرية هما شيئان عرضيان محضاً ، هذه في الأوليغرشيات وتلك في الديمقراطية . ذلك بأن الأغنياء يؤلفون الأقلية في كل مكان كما أن الفقراء يؤلفون الأكثرية في كل مكان . وعلى ذلك فالفرق المبينة فيما سبق ليس لها في الحق وجود البتة . وإن ما يميز تمييزاً أصلياً الديمقراطية من الأوليغرشية إنما هو الفقر والغنى . وفي كل مكان حينما تكون السلطة للأغنياء أكثرية كانوا أو أقلية فتلك هي الأوليغرشية وفي كل مكان حيث تكون للفقراء فتلك هي الديماغوجية . لكنني أكرر أنه ليس أقل مدخلا في باب الحق أن الأغنياء على العموم هم أقلية والفقراء كذلك هم أكثرية . فإن الثراء ليس إلا لبعض الأفراد ولكن الحرية هي للجميع . وتلك هي بالجملة أسباب الشقاق السياسي بين الأغنياء وبين الفقراء .

§ ٨ — لننظر بادئ الأمر ما هي من الجهتين الحدود التي تعين للأوليغرشية وللديماغوجية وهذا الذي يسمى الحق في إحداها وفي الأخرى . إن الفريقتين يقتضيان على السواء حقا ما هو واقعي<sup>١</sup> لزاما . لكن في الواقع عدالتهما لا تمتشى إلا إلى نقطة ما . فليس ما يقرره هؤلاء أو هؤلاء هو ذلك الحق المطلق . وعلى هذا فالمساواة فيما يظهر حق عام ولا شك في أنها كذلك لا في حق الجميع مع ذلك بل بين المتساوين فقط . والأمـر كذلك في عدم المساواة : إنه على التحقيق حق لا بالقياس إلى الجميع ولكن في حق أفراد غير متساوين فيما بينهم . فإذا صرف النظر عن الأفراد فيه شك المرء أن يحكم حكما ضالاً . ذلك بأن القضاة هم قضاة وخصوم معا . وعادة يكون المرء قاضى سوء في قضيته الخاصة . § ٩ — بما أن الحق المقصور على بعض الآحاد يمكن تطبيقه أيضا على الأشياء كما هو على الأشخاص كما قلت ذلك في علم الأخلاق فإنه يمكن الاتفاق بلا عناء على المساواة نفسها للشيء<sup>٢</sup> ، لكن لا يمكن البتة الموافقة عليها في حق الأشخاص الذين بهم تتعلق هذه المساواة . وأكرر أن مرجع ذلك إلى أن المرء يسعى الحكم متى كان له فائدة منه . لأن هؤلاء وأولئك يعبرون عن جزء معين من الحق<sup>٣</sup> وهم يحسبون أنهم يعبرون عن الحق المطلق . فمن ناحية هؤلاء بما هم أعلنون في نقطة أى في الثروة مثلا يحسبون أنفسهم أعلى في كل شيء . ومن ناحية أخرى أولئك بما هم متساوون في نقطة أى في الحرية مثلا يحسبون أنفسهم متساوين على الإطلاق . وينسى الفريقان أن يقول كلاهما الموضوع الرئيسي .

§ ١٠ — إذا كانت الجماعة السياسية لم تؤلف في الواقع إلا لنرض الثروات . فإن نصيب الشركاء فيها يكون في الدولة على النسبة المستقيمة لمليكاتهم<sup>٤</sup> ، وإن أنصار الأوليغرشية يكونون حينئذ على حق مبين . لأنه لن يكون عادلا أن الشريك الذي لم يؤد في الشركة إلا سهما من مائة يكون نصيبه مثل نصيب الذي يكون قد أدى كل البقية سواء طبق ذلك على أول مساهمة أو على المكاسب اللاحقة .

§ ٩ — في علم الأخلاق . ر . علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ك ه ب ٦ .

§ ١١ — غير أن الجماعة السياسية موضوعها ليس العيشة المادية لأفرادها وحسب بل سعادتهم وفضيلتهم . وإلا لأمكن أن تنشأ بين أرقاء أو بين كائنات أخر غير الناس ممن لا يبلغون مع ذلك تأليفها البتة بما أنهم غير أهل للسعادة وللإختيار الحر . الجماعة السياسية ليس البتة موضوعها الوحيد معاهدة هجومية ودفاعية بين الأفراد ولا علاقاتهم التعاونية ، ولا الخدم التي يؤديها بعضهم لبعض لأنه يجب حينئذ أن يعتبر التيرونيون والقرطاجيون وكل الشعوب المرتبطة بمعاهدات تجارية مواطنين في دولة واحدة بعينها بسبب اتفاقاتهم على الصادرات وعلى الأمن الفردى وعلى أحوال الحرب المشتركة ، على أن لكل منهم حكما مستقلا دون أن يكون لهم وال عام لجميع هذه العلاقات لا يعينهم من أمر أخلاق محالفهم شيئا أيا كان مبلغ من تشملهم تلك المعاهدات من الظلم والفسوق ، لا يرعون إلا أن يبق بعضهم بعضا أى خسارة لفريق أو لآخر، لكن لما كان على الخصوص أمر الفضيلة والفساد السياسيين هو الذى يهم أولئك الذين ينظرون فى القوانين الصالحة كان من البين أن الفضيلة يجب أن تكون فى المحل الأول من عناية الدولة التى تستاهل بحق هذا الاسم والتى ليست دولة بالاسم لحسب ، وإلا لكان الاجتماع السياسى كعائلة عسكرية لشعوب متباعدة لا تكاد تميز فيها وحدة المكان ، والقانون من ثم يكون اتفاقا مجردا وكما قال ليكوفرون السفسطائى : " إنه ليس إلا كفالة للحقوق الفردية دون أن يكون له أى سلطان على أخلاق المواطنين وعدالتهم الشخصية " .

§ ١٢ — ودليل ذلك هين . أن يجمع فى الذهن بين هذه الأوطان المختلفة وأن تحاط بسور واحد ميجار وكورنته فلا ينتج على التحقيق البتة من هذا النطاق الفسيح مدينة وحيدة حتى يفرض أن أولئك الذين تحويهم قد عقدوا بينهم عقود الأنكحة تلك

§ ١١ — ليكوفرون . ورد هذا الاسم فى كتاب الخطابة ك ٣ ب ٣ و ١١ ولا ينبغي أن يخلط بين ليكوفرون هذا وبين الشاعر المسى بهذا الاسم الذى هو متأخر من الأول بنحو نصف قرن .

§ ١٢ — ميجار وكورنته . تقع ميجار على مائتين وعشر فلولات أو ثمانية فراع من كورنته .

الروابط التي تعتبر روابط أساسية للجماعة المدنية . أو يفترض أيضا أناس منعزل بعضهم عن بعض ومع ذلك هم متقاربون ليحفظوا بروابط بينهم ، ويفترض أن لهم قوانين عامة على العدل المتبادل الذي تجب مراعاته في علاقات التجارة بما أن بعضهم نجارون والآخرون زارعون وسكافون الخ وعددهم عشرة آلاف مثلا . فإذا كانت علاقاتهم لا تذهب إلى أبعد من المعاوضات اليومية والمخالفة في حالة الحرب فذلك لا يبلغ أيضا أن يكون مدينة البتة . § ١٣ — ولماذا ؟ ها هنا مع ذلك لا يقال إن روابط الجماعة ليست على هذا القدر من الوثافة . ذلك بأنه حينما يكون الاجتماع بحيث لا يرى أحد الدولة إلا في بيته انخاص حيث الاجتماع ليس إلا حلفا على العسف فلا مدينة البتة لأنه إذا ألقى النظر إليها عن كثب فعلاقات الاجتماع ليست إلا علاقات أفراد منعزلين . حينئذ يكون من البين أن المدينة لا تنحصر في الاشتراك في محل الإقامة ولا في كفالة الحقوق الفردية ولا في علاقات التجارة والمعاوضة . إن هذه الشروط الأولية لا مندوحة عنها لوجود المدينة ولكن حتى مع اجتماعها فالمدينة لا تزال غير موجودة . المدينة هي اجتماع السعادة والفضيلة للعائلات والطبقات المختلفة للسكان من أجل عيشة تامة تكفي نفسها بنفسها .

§ ١٤ — على أنه لا يمكن بلوغ مثل هذه النتيجة بدون الاشتراك في محل الإقامة وبدون مساعدة المصاهرات . وهذا هو الذي ولد في الدول روابط العائلة وبطون القبائل والقرايين العامة والأعياد التي تجمع بين المواطنين . إن ينبوع هذه النظم إنما هو الرعاية وهو إحساس يحمل المرء على أن يؤثر العيشة في ظل الاشتراك العام . فغاية الدولة إنما هي سعادة المواطنين وكل هذه النظم لا ترمى إلا إلى تحقيقها . فالدولة ليست إلا اجتماعا فيه العائلات مجتمعة على شكل قرى ينبغي أن تجد كل ضروب النفع وكل تيسير للعيشة ، أكرر أني أعني عيشة فاضلة ورغدة . على هذا فالاجتماع السياسي إذا موضوعه حقا هو فضيلة الأفراد وسعادتهم لا مجرد العيشة المشتركة فقط . § ١٥ — أولئك الذين يؤتون التأسيس العام للجمع أكثر

ما يكون ، أولئك لهم في الدولة نصيب أكبر من نصيب هؤلاء الذين مع أنهم يساوونهم أو يزيدون عليهم في الحرية أو في المولد هم مع ذلك أقل منهم في الفضيلة السياسية . أعني نصيباً أكبر من نصيب هؤلاء الذين هم أكثر مالا ولكنهم مع ذلك أقل من أولئك أهلية .

أستطيع من كل هذا أن أستنتج بغاية الوضوح أن الأغنياء والفقراء بآرائهم المتضادة في أمر السلطة لم يبلغوا هؤلاء وهؤلاء إلا جزءاً من الحق ومن العدل .



مركز تحقيقات علوم اسلامی



## الباب السادس

في السيادة . حكومة الدولة يمكن أن تكون ظالمة غاية الظلم . المطالبات المتكافئة والظالمة للسواد والأقلية . أدلة مختلفة لصالح السيادة الشعبية ، وتعدد الأشياء التي يمكن أن تنطبق عليها : دفع هذه الأدلة وردة على هذه الدفع . السيادة يجب أن تختص بها على قدر الإمكان القوانين المبنية على العقل : العلاقات الوثيقة للقوانين بالدستور .

§ ١ — تلك نظرية صعبة أن يعلم إلى من تسند السيادة في الدولة . ذلك إنما يكون إما إلى السواد وإما إلى الأغنياء وإما إلى الأخيار وإما إلى فرد واحد أسى بمؤهلاته ، وإما إلى طاغية . وإن الخيرة لنسب أن تكون متساوية من كل جانب . إذا عمد الفقراء بأنهم أكثرية إلى أن يتقاسموا أموال الأغنياء فلن يكون ذلك ظلما ما دام السيد بماله من الحق قد قرر أن ذلك ليس ظلما . فماذا يكون إذا الظلم الصارخ ؟ لكن إذا كان كل شيء مقسوما ثم جاءت أكثرية ثانية فتقاسمت من جديد أموال الأقلية فبديهي أن تتدهور الدولة . ومع ذلك لا تسقط الفضيلة البتة صاحبها ، ولم يكن العدل البتة سما للدولة . ذلك القانون المزعوم لا يمكن إذا أن يكون على التحقيق إلا ظلما صارخا .

§ ٢ — على المبدأ عينه كل ما يكون قد فعله الطاغية يكون بالضرورة عدلا . هو يستخدم القوة لأنه سيكون الأقوى كما سيكون شأن الفقراء ضد الأغنياء . هل السلطان يختص به الأقلية بحكم القانون أى الأغنياء ؟ لكنهم إذا سلكوا مسلك الفقراء والطاغية أى إذا نهبوا السواد وسلبوهم فهل يكون هذا السلب عدلا ؟ وإذا يكون أمر الآخرين كذلك سواء بسواء . على هذا يرى من كل ناحية أن ليس في الأمر إلا جرائم ومظالم .

§ ٣ — هل يجب أن يؤتى السيادة المطلقة على جميع المرافق المواطنون المتنازرون ؟ وحيث ذلك إسقاط لجميع الطبقات الأخرى المبعدة عن الوظائف العامة . ذلك بأن الوظائف العامة هي تشاريف حقبة ، واستدامة السلطان في أيدي

بعض المواطنين تهين بالضرورة الآخرين جميعا . أياكون خيرا من ذلك أن يؤتى السلطان فرد واحد أى رجل أعلى ؟ لكن فى هذا غلو فى مبدأ الأوليغارشية ؛ وإبعاد لأكثرية أكبر أيضا عن مراكز الحكم . يمكن أن يضاف الى هذا أنه من الخطأ الكبير أن يستبدل بسيادة القانون سيادة فرد هو دائما محل لآلاف الشهوات التى تضطرب فى كل نفس إنسانية . أفيقال إن القانون هو إذا السيد ؟ أم يقال إن اجتناب كل العقبات يكون بالأوليغارشية أو الديمقراطية ؟ كلا إن المحذورات أعيانها التى أبناها آتفا ما زالت باقية .

§ ٤ — غير أننا فى موضع آخر سنعود إلى هذه الموضوعات المختلفة .

إسناد السيادة الى الجمهور بدل أن تسند الى الرجال الممتازين الذين هم على الدوام أقلية يشبه أن يكون حلا للمسئلة عادلا وحقا ، ولو أنه لا يذلل كذلك هذه الصعوبات . يجوز فى الحق أن يقبل أن الأكثرية التى كل عضو منها على حدة ليس رجلا نابها هى مع ذلك فوق الرجال المتفوقين ، إن لم يكن فرديا ، فعلى الأقل فى المجموع ، كما أن مائدة تؤدب بنفقات مشتركة أنفر من مائدة يقوم بنفقاتها فرد واحد . فى هذا السواد كل فرد له حظه من الفضيلة ومن الحكمة ، والكل باجتماعهم يمكن أن يقال إنهم يكونون رجلا واحدا له أيد وأرجل وحواس لا عدد لها وخلق وذكاء على نسبة ذلك . وحينئذ فالعامة تحكم أحكاما ممتعة على تواليف الموسيقى والشعر . هذا يحكم على نقطة وذاك على أخرى والجماعة بأسرها تحكم على مجموع التأليف . § ٥ — الرجل الممتاز مأخوذا فردا يختلف عن السواد كما يقال إن الجمال يختلف عن القبح ، وكما أن لوح الرسم الفنى يختلف عن الحقيقة بأنه يجمع فى جسم واحد قسما جميلة مبعثرة هنا وهناك : وهذا لا يمنع أنه بتحليل الأشياء لا يستطيع إيجاد

§ ٤ — فى موضع آخر سنعود . ر . من هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ . — كل عضو فيها على حدة .

عرض هنا أرسطو لحقوق الأكثرية على مقتضى العقل كما ينبغي أن يصنع ديمقراطى فى أيامنا هذه . أما منتسكيو فإنه يرى الأمة بأسرها لا تستطيع أن تتخذ قرارات حاسمة . ولو كانت موصوفة بحسن التمييز . وهذا هو الذى يجعله يؤثر الحكومة النيابية . ر . روح القوانين ك ٢ ب ٢ وك ١١ ب ٦ .

ما هو أحسن أيضا من اللوح الفنى وأن فلانا يمكن أن تكون عيناه أجمل وفلانا الآخر يفوقه بكل جزء آخر من أجزاء الجسم . لا أجزم أن يكون ذاك، فى كل لفيف من الناس، أى فى كل اجتماع كبير، هو الفرق الثابت بين الأكثرية وبين عدد قليل من الرجال الممتازين، وفى الحق يمكن أن يقال بالأولى دون خوف الخطأ إنه فى أكثر من حالة يكون فرق من هذا القبيل ممتنعا . لأنه حينئذ يمكن أن تنسحب المقارنة حتى على الحيوانات . وإنى لأتساءل فى أى شىء يختلف بعض الناس عن الحيوانات؟ لكن هذه الدعوى إذا قصرنا على سواد بعينه يمكن أن تكون حقة تماما .

§ ٦ - هذه الاعتبارات تجيب عن مسئلتنا الأولى عن السيد وعن هذه المسئلة التى هى مرتبطة بها ارتباطا وثيقا . على أى الأشياء يجب أن تبسط سيادة الرجال الأحرار وسيادة كتلة المواطنين ؟ أعنى بكتلة المواطنين أولى الثروة والأهلية العاديتين . من الخطر أن يوكل اليهم الولايات المهمة : لأنهم لعدم عدالتهم وجهلهم يظالمون فى بعض الأحوال ويخطئون فى بعض آخر . وإقصاؤهم عن جميع الوظائف ليس آمن : فإن دولة فيها كثير من الناس فقراء ومحرمون كل امتياز عام تشمل حتما فى داخلها أعداء بهذا القدر . غير أنه يمكن أن يترك لهم حق الشورى فى الأمور العامة وحق الحكم فى القضايا . § ٧ - من أجل ذلك خوّلهم سولون وبعض الشارعين حق الانتخاب ومراقبة الحكام ومنعهم الوظائف الفردية . إنهم حينما يجتمعون فكثرتهم تحس الأشياء دائما بدكاء كاف، ومتى اجتمعت والرجال الممتازين خدمت الدولة ، كما أن الأغذية غير المختارة متى أضيفت إلى الأغذية المختارة أعطت بمزجها كمية من التغذية أقوى وأجدى . غير أن الأفراد على حدتهم ليسوا أقل قصورا عن أهلية الحكم .

§ ٨ - يمكن أن يدفع هذا المبدأ السياسى بدفع أول ويتساءل : متى كان الأمر بصدد الحكم على قيمة علاج طبي ألا ينبغى استدعاء ذلك الذى يكون عند

§ ٧ - المراقبة : يرى فى الاعتماد السياسى للآتينيين لبوخ ك ٢ ب ٨ وما بعده مقدار اهتمام الآتينيين بمراقبة الحسابات وفحص المصروفات العامة . ر . من سفر السياسة هذا ك ٧ ب ٥ .

الحاجة قادرا على شفاء المريض من الألم الذى يعانيه حالا . أعنى الطبيب . وأضيف الى هذا أن ذلك التدليل يمكن أن ينطبق على جميع الفنون الأنحروعل جميع الأحوال التى تشغل التجربة فيها المقام الأول . فإذا كان الطبيب إذا قضاته الطبيون هم الأطباء فيكون الأمر كذلك فى كل شئ آخر . يعنى بالطبيب هذا الذى ينفذ الوصفة وهذا الذى يأمر بها والرجل الذى قد تعلم العلم . كل الفنون يمكن أن يقال إن لها كما للطب أقساما مشابهة . وإن حق الحكم ليسند الى العلم النظرى كما يسند إلى المعرفة العملية .

§ ٩ — انتخاب الحكام الموكل أمره الى الجمهور يمكن أن يطعن فيه بهذه الطريقة فإن هؤلاء الذين يعلمون علم شئ هم وحدهم على يقينة من أن يحسنوا الانتخاب . فإن المهندس هو الذى يختار المهندسين والملاح الملاحين لأنه إذا كان فى بعض الأشياء وفى بعض الفنون يمكن المرء أن يعمل من غير أن يتعلم فإنه حتما لا يعمل أحسن من الرجال المختصين . وعلى هذا فلسبب عينه لا ينبغي أن يترك الى الجمهور حق اختيار الحكام ولا حتى محاسبتهم على عملهم . § ١٠ — لكن ربما يكون هذا الدفع عدلا للأسباب التى بيثها فيما سبق إلا أن يفترض جمهور ساقط كل السقوط . إن الجمهور فرادى لا يحسنون الحكم كما يحسنه العلماء ، أوافق على هذا ، لكنهم وجميعهم إما أن يفوقهم أو أن يساوهم . لأسباب شتى ليس الفنان هو القاضى الأفضل ولا الأوحى فى كل الأحوال التى فيها يمكن أمره أن يتنوق نتاج الفنان دون العلم بفنه . وإن بيتا مثلا ، يمكن أن يقدره ذلك الذى قد بناء ، ولكن يقدره خيرا من ذلك هذا الذى يسكنه وهذا هو رئيس العائلة .

§ ١٠ — أن يفوقهم : يرى ميكاظلى رأى أرسطو تماما من حيث الأهلية السياسية للأكثرية فى انتخاب الحكام . ر . مقاله على تيت ليف ك ٣ ب ٣٤ و بشا طرهما منسكيو هذا رأى . ر . روح القوانين ك ٢ ب ٢ . — بيتا مثلا . يرى فى جمهورية أفلاطون ك ١٠ ص ٢٥٠ من ترجمة كوزان معان تطابق هذه تمام المطابقة .

كذلك مدير دفة السفينة يحسن معرفة الدفاف أكثر من النجار . وإن الطاعم لا الطاهى هو الذى يقدر قيمة الوليمة .

هذه الاعتبارات يمكن أن تظهر كافية لرفع ذلك الدفع الأول .

§ ١١ — وهالك دفعا ثانيا يرتبط به . يقال إن السبب ضعيف لمنح الجمهور خير ذى الأهلية سلطة أوسع مما للمواطنين الممتازين . لاشئ أعلى من حق الانتخاب والرقابة الذى يؤتیه كثير من الدول ، كما قد قلت ، الطبقات الدنيا فتنفذه على وجه السيادة فى الجمعية العمومية . إن هذه الجمعية ومجلس الشيوخ والمحاكم مفتوحة بواسطة نصاب ضئيل لجميع المواطنين من كل سن ، وفى الوقت عينه يقتضى لوظائف الخازن ووظائف القائد وكل الولايات الأخرى المهمة شروط نصاب رفيع جدا .

§ ١٢ — ليس رد هذا الدفع الثانى بأصعب هاهنا من السابق . وربما كانت الأمور لا تزال على ما هى عليه . فليس الفرد سواء أكان قاضيا أم شيخا أم عضوا فى الجمعية العمومية هو الذى له الحكم المبرم . إنما هى المحكمة ، إنما هو مجلس الشيوخ ، إنما هو الشعب إذ الفرد ليس إلا جزءا ضئيلا فى اختصاصه الثلاثى بوصف أنه شيخ وقاض وعضو فى الجمعية العمومية . فمن جهة النظر هذه يكون من العدل أن يكون للجمهور نصيب أوسع من السلطان لأنه هو الذى يؤلف الشعب ومجلس الشيوخ والمحكمة . وإن النصاب الذى تملكه هذه الكتلة بأسرها يفوق النصاب الذى يملكه الأفراد الأقلون الذين يشغلون الوظائف الكبيرة .

§ ١٣ — على أنى لن أذهب إلى أبعد من ذلك فى هذا الموضوع . أما فى المسئلة الأولى التى وضعناها على شخص السيد فالنتيجة البينة التى تنتج من مناقشتنا هى أن السيادة يجب أن تكون للقوانين المؤسسة على العقل ، وأن ولى الأمر واحدا كان

§ ١٣ — المؤسسة على العقل . أو بعبارة أخرى سلطان العقل . يقول أفلاطون الذى أخذ منه أرسطو بعض هذه النظريات خلاف ذلك و يؤثر سلطان الرئيس المستنير على سلطان القانون . ر . السياسى ص ٤٣٥ من ترجمة كوزان .

أو متعلدا لا ينبغي أن يكون سيدا إلا حيث لا يوجد نص في القانون لامتناع ضبط جميع الجزئيات في اللوائح العامة . لم نقل بعد ماذا يجب أن تكون القوانين المؤسسة على العقل فتبقى مسئلتنا الأولى كلها معلقة . وحسي أن أقول إن القوانين تتبع بالضرورة الحكومات فتكون طيبة أو خبيثة ، عادلة أو ظالمة على حسب ما تكون تلك الحكومات . وبديهي أن القوانين يجب أن يكون مرجعها الى الحكومة . ومتى سلم بهذا لا يكون أقل بداهة أن القوانين تكون بالضرورة صالحة في الحكومات الصالحة وسيئة في الحكومات الفاسدة .



مركز تحقيقات علوم إسلامي

## الباب السابع

لأجل أن يعرف إلى من تستند السيادة لا يمكن الاعتماد إلا على المزايا السياسية حقاً لا على مزايا أيا كانت كالنبالة والحسرية والثروة والعدل والشجاعة الحربية والعلم والفضيلة . عدم كفاية المزايم المانعة . المساواة هي على العموم الغرض الذي يجب على الشارع أن يتوخيه للتوفيق بين تلك المزايم .

§ ١ — العلوم كلها والفنون كلها الغرض منها خير ما . وأول الخيرات يجب أن يكون الموضوع الأعلى للعلوم جميعها ، وهذا العلم إنما هو السياسة . فالخير في السياسة إنما هو العدل ، وبعبارة أخرى المنفعة العامة . يرى على وجه العموم أن العدل هو نوع من المساواة وما هنا الرأي العام موافق إلى حد ما للمبادئ الفلسفية التي بها وضعنا علم الأخلاق ، ثم إن الاتفاق واقع على طبيعة العدل وعلى الأفراد الذين يطبق عليهم وعلى أن المساواة يجب أن تسود بين المتساوين بالضرورة ، فيبقى على أي تطبيق المساواة وعلى أي تطبيق عدم المساواة : تلك مسائل صعبة هي التي تكون الفلسفة السياسية .

§ ٢ — ربما يقال إنه لا ينبغي أن توزع الولايات بالسواء بل بنسبة تفوق الرجال في كل نوع من أنواع الأهلية حتى لو لم يكن بينهم أي فرق فيما وراء ذلك بما أن المواطنين هم مع ذلك أشباه . وأن الحقسوق والاعتبار يجب أن تختلف متى اختلفت الأفراد . لكن إذا كان هذا المبدأ حقاً حتى حسن الرواء أو طول القامة أو أية ميزة أخرى أيا كانت يمكن إذا أنت تعطى حق الأفضلية للسلطة السياسية . أليس الضلال هنا واضحاً ؟ فأى قياس اتخذ من العلوم الأخرى ومن الفنون الأخرى يثبت ذلك قدر الكفاية . فإذا وزعت زمارات على فنانين متساوين بينهم من حيث إنهم مشغولون بفن واحد فلن يعطى أحسن الآلات أشرفهم مولداً ما دام أن شرفهم لا يجعلهم أحق زمرًا بالزمارة . لكنه ينبغي أن تعطى الآلة الأكمل للفنان الذي يعرف أن يستخدمها على أكمل وجه .

§ ٣ — إذا كان هذا التدليل لا يزال غير بين فليذهب به إلى أبعد من ذلك . أن يكون رجل ممتاز جداً في فن الزمر أقل امتيازاً من ذلك بالمولد أو بالحسن — ومع

أن هذين الامتيازين مأخوذين على حدتهما أفضل بكثير، إن شئت، من حذق فنان، وأن منافسيه من جهة هاتين المزييتين: النبيل والجمال، يفضلونه أكثر من فضله عليهم باعتباره فناً — فإني أقدر أنه ما زال أحق بأن يعطى الأكلة الممتازة، وإلا للزم أن يكون العزف بالموسيقى يستفيد كثيراً من علو النسب والحظوة، غير أن هذه المزاي لا يمكن أن تفيده أية فائدة.

§ ٤ - بمطابقة هذا التدليل الكاذب يجوز أن تدخل مزية كيفما اتفق في أن توازن بأخرى : فمن أجل أن قامه الرجل الفلاني تريد بسطة على قامه فلان الآخر يستتبع ذلك أن القاعدة العامة هي أن القامة يمكن أن توازن بالثروة وبالحرية . فإذا وضعت القامة على العموم فوق الفضيلة بكثير من أجل أن الواحد أعلى ميزة بقامته من الآخر بفضيلته ، جاز من ثم أن توضع الأشياء المتغيرة في مستوى واحد بعينه ، لأنه إذا كانت القامة على درجة ما يمكن أن تفوق المزية الأخرى على درجة ما فمن الواضح أنه قد يكفي تنسيب الدرجات للوصول إلى المساواة المطلقة .

§ ٥ - لكن مادام ها هنا استحالة أصيلة فيكون من البين أنه لا يمكن الزعم ، في أمر الحقوق السياسية ، بأن توزع السلطة تبعاً لكل نوع من أنواع عدم المساواة . فلا أن يكون البعض أخف في الجرى والآخرين أثقل فذاك ليس سبباً في السياسة لأن يكون للآخرين أكثر من الآخرين . وإنما هو في الألعاب الرياضية أن تقدر هذه الفروق حق قدرها . وها هنا لا ينبغي بالضرورة أن يوضع في الموازنة إلا الأشياء التي تدخل بنصيب في تكوين الدولة . من أجل ذلك حق أن يؤتى امتياز خاص لشرف المولد والحرية والثروة لأن الأفراد الأحرار والمواطنين الذين يملكون النصاب القانوني هم أعضاء الدولة . ولن تكون دولة قط إذا كان الكل فقراء ولا إذا كان

§ ٥ - النصاب القانوني - ر . ب . ب ٣ ك ٣ ب ٣ من الاقتصاد السياسي لللاتينيين . فقد كان النصاب هو ما في الدخل الذي على حسبه يقع ترتيب المواطنين ، غير أن اليونانيين لم يعرفوا أبدا نظام الضرائب المنتظمة الثابتة .



الكل أرقاء . § ٦ - لكن لا بد من أن يضاف الى هذه العناصر الأولى عنصران آخران العدل والكفاية الحربية اللذان لا يمكن أن تستغنى عنهما الدولة . لأنه إذا كانت تلك العناصر ضرورية في تأليف الدولة فالآخران ضروريان لرغدها . كل هذه العناصر أو على الأقل أكثرها يمكن أن تتنازع بحق شرف تكوين المدينة . لكن على الأخص كما قلته آنفا وأكرره إنما هو الى العلم و الى الفضيلة تسند سعادتها .

§ ٧ - أكثر من ذلك بما أن المساواة واللامساواة الثامتين هما ظالمتان بين أفراد ليسوا متساوين عموما أو لا متساوين فيما بينهم إلا في نقطة واحدة ، فجميع الحكومات التي فيها المساواة واللامساواة قارتان على قواعد من هذا القليل حكومات فاسدة بالضرورة . وقد قلنا أيضا فيما مر إن جميع المواطنين محقون في أن يحسبوا لهم حقوقا ولكنهم جميعا مخطئون في أن يحسبوا لهم حقوقا مطلقة : الأغنياء بأنهم يملكون نصيبا عظيما من الأرض المشتركة للمدينة وأن لهم عادة حسابا أكبر في المعامضات التجارية ، والأشراف والرجال الأحرار ، وهما طبقتان متجاورتان ، بأن الشريف هو أشد مواطنة حقيقة من السفلة ، وأن النبيل مقدر تقديرا في جميع الشعوب ، وفوق ذلك بأن الذراري الفاضلة يجب في ظاهر الأمر أن يكون لها فضائل أجدادها ، لأن الشرف ليس إلا أهلية للسلالة . § ٨ - وفي الحق أن الفضيلة على رأينا لها أن ترفع الصوت بحق أيضا . فالفضيلة الاجتماعية هي العدل وكل الأخرى لا تنجى بالضرورة إلا نتائج لها . وأخيرا فللاكثرية أيضا مطالب تعارض بها مطالب الأقلية ، لأن الأكثرية ، مأخوذة في مجموعها ، هي أقوى وأغنى وأحسن من العدد القليل .

§ ٩ - فلنفرض في دولة واحدة اجتمع فيها أفراد ممتازون ، أشراف وأغنياء من ناحية ومن الناحية الأخرى كثرة لها أن تؤتى حقوقا سياسية ، أيمن القول بلا تردد الى من تسند السيادة ؟ أم الشك لا يزال ممكنا ؟ في كل واحد من الدساتير التي

عددناها فيما مر مسألة معرفة من له الولاية لا يمكن أن تكون مسألة ما دام الفرق بين أولى الولاية يرتكز بالضبط على مسألة السيد . فها هنا السيادة للأغنياء وهناك للواطنين المتنازين وهلم جرا . فلننظر مع ذلك ماذا يمكن عمله متى كانت كل الأوضاع المختلفة تلتقي معا في المدينة . § ١٠ — بفرض أن أقلية الأخيار ضعيفة للغاية فإذا يمكن أن يقنن في حقها؟ أينظر الى أنها مهما كانت ضعيفة تستطيع أن تكفى لحكم الدولة أو أن تكون هي وحدها مدينة تامة؟ لكن حينئذ يحىء اعتراض هو حق على السواء ضد كل المطالبين بالسلطة السياسية وهو يسقط فيما يظهر أدلة أولئك الذين يطالبون بالسلطة باعتبارها حقا لثروتهم وأولئك الذين يطالبون بها بأنها حق لمولدهم . فباتباع المبدأ الذى يدعونه لأنفسهم يجب أن تسند السيادة المطالب بها إلى الفرد الذى يكون وحده أغنى من الكل مجتمعين ، كذلك الأشرف بمولده يفضل جميع أولئك الذين لا يتحدون إلا بجهريتهم . § ١١ — كذلك هذا الاعتراض عينه قائم ضد الأرستقراطية التى تؤسس على الفضيلة . لأنه إذا كان المواطن الفلانى أكبر فضلا من جميع أعضاء الحكومة الذين هم أنفسهم أناس محترمون جدا فالمبدأ عينه يؤتبه السيادة . كذلك الاعتراض نفسه أيضا ضد سيادة الكثرة المؤسسة على تفوق القوة بالنسبة للأقلية لأنه إذا كان فرد بالمصادفة أو بعض أفراد أقل عددا مع ذلك من الكثرة هم أقوى منها فهم أولى بالسيادة . § ١٢ — كل هذا يثبت جليا ، فيما يظهر ، أنه ليس عدل تام فى أية واحدة من الميزات التى باسمها يطالب كل لنفسه بالسلطان وباستعباد الآخرين . فلأن الكثرة تستطيع أن تدفع مطالب أولئك الذين يطالبون بالسلطة اعتمادا على أهليتهم أو على ثروتهم وتقدم لذلك أسبابا مقنعة . لاشئ يمنع فى الواقع أن تكون أغنى وأفضل من الأقلية لا فرادى بل بجمعها . وهذا نفسه يدفع اعتراضا يقدم ويكرر غالبا على أنه خطير للغاية : يتساءل هل فى الحالة التى فرضناها يجب على الشارع الذى يريد أن يشرع قوانين عادلة أن ينظر

الى منفعة الجميع أو الى منفعة المواطنين الممتازين . العدل هنا إنما هو المساواة ، ومساواة العدل هذه ترد الى المنفعة العامة للدولة بقدر ما ترد الى المنفعة الفردية للمواطنين . والمواطن على العموم هو الفرد الذى له نصيب فى السلطة وفى الطاعة العامة ، بما أن مركز المواطن متغير تبعاً للدستور . وفى الجمهورية الفاضلة إنما الفرد هو الذى يستطيع ويريد طوعاً أن يطيع وأن يأمر دوايك تبعاً لقواعد الفضيلة .



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي

## الباب الثامن

استثناء من مبدأ المساواة لمنفعة الرجل الأعلى : أصل التفریب وتبریره . التفریب فى الحكومات من كل نوع غیر ممكن فى المدينة الفاضلة . الدولة يجب أن تضع الرجل الأعلى ، تعظیم العبقريّة .

§ ١ — إذا كان فى الدولة فرد أو عدّة أفراد وهم مع ذلك أقل عددا من أن يؤلفوا وحدهم فيما بينهم مدينة تامة ، لهم من رفعة الأهلية ما لا يجوز أن توازن به أهلية سائر المواطنين جميعا ، وكان النفوذ السياسى لذلك الشخص الفريد أو لأولئك الأشخاص أكبر من أن يقاس إليه ، فأولئك الرجال لا يمكن أن ينطوا فى جملة المدينة . إنه يكون من الإهانة أن يردوا إلى المساواة العامة متى كانت أهليتهم وأهميتهم السياسية تضعهم فوق المقارنة تماما . أمثال هؤلاء الأشخاص يجوز أن يقال عليهم إنهم آلهة بين الناس .

§ ٢ — وهالك دليلا جديدا على أن القانون لا ينبغي ضرورة أن يطبق إلا على أفراد متساوين بالمولد وبالمليكات . غير أن القانون لم يشرع قط لهؤلاء الناس الأقداد . إنهم هم أنفسهم القانون ، ومن السخرية أن يحاول إخضاعهم للدستور ، لأنهم يستطيعون أن يجيبوا على ذلك بما أجاب به الأسود على القرار الذى قرره جمعية الأرناب فى أمر المساواة العامة للحيوانات على ما حكاه أنتيستين . وهذا هو

§ ١ — فى الدولة فرد ، فهم بعض المؤلفين من هذه الفقرة أن أرسطو قد كان نصيرا للطفان . وهذا ضلال يدفعه هذا المؤلف برمته متى أحسنت قراءته . فإن أرسطو ها هنا يحتفظ باستثناء العبقري . وفى هذا توافق البشرىة جميعا رأى الفيلسوف الذى شدد ما يعرفها حق المعرفة . فإن البشرىة قد خضعت طواعية لتقصير وكرومبل ونايليون ، فهى تميز الاختصاص للبقري وقد أفادت من هذه الإجازة . ولم يقل أرسطو شيئا غير ذلك . ر . فيما يلى فى هذا الباب ف ٨ وفى ب ١١ ف ١٢ وفى ك ٤ ب ٨ ف ١ .

وإنى أرد القارئ إلى المقدمة حيث نوقشت هذه التهم التى هى ظالة فيما أرى . على أن أفلاطون قد قرر من قبل تليده ما يشبه هذه النظريات . ر . السياسى ص ٥٥ : من ترجمة كوزان .

§ ٢ — أنتيستين . هو أتبنى تليده سقراط «لما طالب الأرناب بالمساواة بين جميع الحيوانات قالت لها الأسود : ينبغي أن تؤيد أمثال هذه المزاعم بخالب كغالبنا وأنياب كانيابنا» . ر . إيزوب الكوراني ص ٢٢٥

أصل التهريب في الدول الديمقراطية التي هي أحرص الدول على أن تظهر بمظهر المساواة . فحتى فضل مواطن في مرأى النظر جميع المواطنين الآخرين بالثروة أو بكثرة الأنصار أو بأية ميزة أخرى سياسية جاءه حكم النفي لمدة تختلف في طولها قلة أو كثرة . § ٣ — وفي الأساطير لم يكن لدى أصحاب السفينة (الأرغونوت) أى سبب آخر يحلهم على أن يتركوا هرقلس . فان السفينة أرغو لا تريد أن تحملها لأنه أثقل كثيرا من سائر رفقاته . من أجل ذلك يخطئ من يلوم على وجه الإطلاق الطغيان ويزرى على النصيحة التي أسداها بيريندر إلى طرازيبول : فإنه اقتصر في إجابة الذي كان قد جاء ليسأله النصيح على أن يسوى كمية من السنابل بأن يقصف السنابل التي تفوق الأنحر طولاً . فلم يفهم الرسول شيئا من علة هذا الفعل ، لكن طرازيبول حينما أخبر به فهم حق الفهم أنه يجب عليه أن يتخلص من المواطنين الأقوياء .

§ ٤ — هذا الإجراء ليس نافعا للطغاة فحسب ، فإنهم ليسوا هم وحدهم الذين يستخدمونه ، بل هو يستخدم بنجاح في الأوليغرشيات وفي الديمقراطيات . إن التهريب بسبب التفوق يكاد ينتج فيها النتائج نفسها فإنه يقف بالإبعاد قوة الأعيان الذين يحكم به عليهم .

يطبق هذا المبدأ السياسي على دول وعلى شعوب بأسرها إذا كان هذا مقدورا عليه . يرى ذلك في سلوك الأتينيين نحو السمين والشيوخ واللسبيين . فنجد

§ ٣ — أرغو . في محادثة أفيني في تساليا تكلمت هذه السفينة العجيبة وصرحت بأنها لا تستطيع أن تحمل هرقلس لثقل وزنه . ر . أبلودرك ١ ب ٩ ف ١٩ وشول من أفلينبوس البيت ١٢٠١ من الأغنية الأولى — بيريندر . يذكر أرسطو بهذا الحادث في ك ٨ ب ٨ ف ٧ ويزعم هيرودوت خلافا لذلك أن طرازيبول هو الذي أسدى هذه النصيحة الزمزية إلى بيريندر . ر . تريسيخورب ٩٢ . في أمر بيريندر راجع ك ٨ ب ٩ ف ٢ و ٢٢ . وقد كان طرازيبول طاعية للطلبة نحو السنة ٦٠٠ ق . م .

§ ٤ — سلوك الأتينيين . يرى في تاريخ ملوسيديد عشرين مثلا على قسوة الأتينيين في سلوكهم مع حلفائهم . ينبغي أن يراجع على الخصوص ما يختص بميثلين في ذلك الكتاب ك ٣ ب ٣٦ وما بعده .

أن تأيد سلطانهم لم يلبثوا أن أضعفوا رعاياهم على رغم المعاهدات . وملك الفرس قد طاقب أكثر من مرة الميديين والبابليين وشعوبا أخرى لا يزالون يعتزون بذكريات سلطانهم العتيق .

§ ٥ — هذه المسئلة تهم جميع الحكومات بلا استثناء حتى الصالحات منها . الحكومات الفاسدة تستخدم هذه الوسائل لمنفعة شخصية، ولكن هذه الوسائل تستخدم على السواء في الحكومة المؤسسة على المنفعة العامة . يمكن أن يوضح هذا الاستدلال بمقارنة مستعارة من العلوم الأخرى ومن الفنون الأخرى . الرسام لا يدع البتة في لوحه رجلا تزيد على النسب المعينة للأجزاء الأخرى للصورة ولو كانت هذه الرجل أجمل من سائر الأعضاء . والسفان لا يقبل كذلك دفعة أو أية قطعة أخرى من قطع السفينة إذا كانت غير متناسبة مع غيرها، ورئيس جوقة الموسيقى لا يقبل في مجمع النغم صوتا أقوى ولا أجمل من الأصوات التي تُلَف موسيقى الجوقة . § ٦ — وإذا فلا شيء يمنع الملوك من أن يلقوا أنفسهم على وفاق مع الممالك التي يلون أمورها إذا كانوا في الواقع لا يلجأون إلى هذا التغريب إلا إذا كان الاحتفاظ بسلطانهم الخاص هو في منفعة الدولة .

على هذا فبادئ التغريب الذي يصيب أولى الأقدار العليا المعترف بها ليست مجردة عن كل عدالة سياسية . لا شك في أن الأمر المفضل هو أن المدينة، بفضل وضع الشارع في بادئ الأمر، يجوز أن تستغنى عن هذا الدواء . لكن إذا كان الشارع قد تلقى عن غيره دفعة الدولة فيمكنه عند الحاجة أن يلجأ إلى هذه الوسيلة من وسائل الإصلاح . على أن هذه الوسيلة لم تستعمل إلى الآن على هذا النحو من الاستعمال : فإنه لم يعن أقل عناية في وسيلة التغريب بالمنفعة الحقة للجمهورية بل العامل فيها هو روح الحزبية .

وفي الحكومات الفاسدة يكون استخدام التغريب للمنفعة الخاصة من العدل بموضع غير أنه ليس البتة من العدل المطلق . § ٧ — في المدينة الفاضلة تكون

المسئلة في غاية الصعوبة . فان التفوق في أى أمر آخر غير الأهلية كالثروة أو النفوذ ليس موضعاً للحيرة ، لكن ما العمل في أمر التفوق في الأهلية ؟ . حق أنه لا يقال إنه ينبغي أن ينفى أو يطرد المواطن الذى يمتاز بالكفاية . كذلك لا يزعم أن يرد هذا المواطن إلى الطاعة لأن المطالبة بالاشتراك فى السلطة تقتضى أن يكون « للشترى » نفسه سيد . فالأمر الوحيد الذى يجب طبعا على جميع المواطنين أن يختاروه فيما يظهر هو أن يخضعوا طواعية لهذا الرجل العظيم وأن يتخذوه ملكاً عليهم طوال حياته .



مركز تحقيقات كمبيوتر علوم اسلامی

## الباب التاسع

نظرية الملكية . فائدة هذا الشكل للحكومة أو أخطاره . نعمة أنواع مختلفة للملكية التي يجب أن تكون شرعية دائما . النوع الأول لا يكاد يكون إلا قيادة مدى الحياة . الثاني ملكية بعض الشعوب المتوحشة وهو يقرب من الطفان بسلطاته غير المحددة . الثالث يشمل الطغيان الاختيارية التي يرضاها الشعب إلى أجل طويل أو قصير . والرابع هو ملكية أزمات البطولة وهو السيادة المطلقة في الحرب وفي القضايا من كل نوع . والخامس هو النوع الذي فيه يكون للملك ولاية السلطات جميعها ويكون على وجه التقريب كما يملك رب العائلة كل شيء فيها .

§ ١ — تفضي بنا الإيضاحات السابقة إلى دراسة الملكية التي رتبناها ضمن الحكومات الصالحة . هل ينبغي أو لا ينبغي في المدينة أو الدولة حسنة التكوين أن يكون في منفعة الدولة أن يليها ملك ؟ ألا توجد حكومة أفضل من هذه الحكومة التي إذا كانت نافعة لبعض الشعوب يحوز ألا تكون نافعة لشعوب كثيرة أخرى ؟ تلك هي المسائل التي علينا بحثها . لكن لنبحث بادئ الأمر هل الملكية بسيطة ، أو هل هي لا تنقسم إلى أنواع مختلفة ؟ § ٢ — من الميسور أن يعترف بتعددتها وبأن اختصاصاتها ليست متماثلة في جميع الدول . فالمملوكية في حكومة اسبيرة هي أدخلها في باب الشرعية فيما يظهر ولكنها ليست مطلقة السيادة . فالمملك يتصرف تصرفا تاما في شيئين اثنين فقط : في الشؤون العسكرية التي يديرها حينما يكون خارجا عن حدود المملكة والشؤون الدينية . فالمملوكية على هذا المعنى ليست في الحق إلا قيادة ثابتة أسندت إليها السلطات العليا . فليس لها البتة حق الحياة والموت إلا في حالة واحدة كان يحتفظ بها القداماء في التجريدات العسكرية ، وإذا استعحر القتال . نأخذ ذلك عن هومير وسن ، فإن أغاممنون عند المداولة كان يصبر على احتمال الزرابة ، لكن حينما يتحرك الجيش للقاء العدو كانت سلطته تمتد إلى حد حق الموت ويستطيع أن يجهر :



من أجده حينئذ على مقربة من سفننا ألقى به جزاء جنبه إلى الكلاب وعناق للطير لأن لي الحق في القتل .

§ ٣ — هذا النوع الأول من المملوكية ليس إذاً إلا قيادة مدى الحياة ، على أنها يمكن أن تكون تارة بالوراثة وتارة بالانتخاب .

بعد هذا أضع نوعاً آخر من المملوكية وهو الذي يوجد مقرراً عند بعض الشعوب المتوحشة . لهذه المملوكية على العموم السلطات عينها التي للطغيان تقريباً ولو أنها شرعية ووراثية . إن شعوباً يدفعها روح طبيعي من العبودية وهي استعداد أبرز بروزاً عند المتوحشين منه عند الإغريق وفي الآسيويين منه عند الأوربيين ، إن هذه الشعوب تطبق نير الاستبداد بلا مشقة وبلا تدمير . من أجل ذلك كانت المملوكيات التي تبهظ تلك الشعوب حكومات طغاة ، ولو أنها كانت تقوم على قواعد متينة من القانون ومن الوراثة . § ٤ — ومن أجل ذلك أيضاً كان الحرس الذي يحف بهؤلاء الملوك ملوكاً حقاً ، لا حرساً كحرس الطغاة . إنما هم المواطنون المسلحون الذين يقومون على أمن ملك . أما الطاغية فإنه لا يأمن على سلامته إلا الأجانب . ذلك بأن الطاعة هناك قانونية وإرادية ، وأما هنا فهي طاعة قهرية . أولئك حرسهم من المواطنين والآخرين حرسهم ضد المواطنين .

§ ٥ — بعد هذين النوعين من المملوكيات يبقى نوع ثالث توجد أمثله عند الإغريق القدماء ويسمى « أسمينسى » . وتلك أولى بها أن تكون طغياناً بالانتخاب تتميز عن مملوكية المتوحشين لا بأنها ليست شرعية بل بأنها ليست وراثية وحسب . فإن الملوك فيها كانوا يتلقون سلطانهم تارة لمدة الحياة وتارة لزمناً أو لحادث معين .

— من أجده حينئذ . هذه الأبيات من الألياذة ب ٢ وب ١٥ — لأن لي الحق في القتل . أول هذه الأبيات لا يوجد الآن في قصائد هوميروس . ومعلوم أنها قد تطرق إليها التعريف مرات بعد عهد أرسطو . ر . ك ٥ ب ٢ . من هذا الكتاب .

§ ٥ — أسمينسى . يشبه دينيس الهليكرنامي ملوكهم بالديكتاتوريين الرومانيين . ر . آخر ك ٦ من كتاب الآثار الرومانية .

وعلى هذا النحو اتخبت ميتلين فيتا كوس لأجل أن تدفع المنفيين الذين كان يرأسهم أنتمينيد والسى الشاعر .

§ ٦ — يخبرنا السى فى بعض تقدراته أن فيتا كوس قد رفع به إلى مركز الطاغية ، ويعيب على مواطنيه " أنهم اتخذوا فيتا كوس ، عدو بلده ، طاغية لهذه المدينة التى لا تشعر بوطاة مصائبها ولا بثقل عارها والتى لم توف قاتله حقه من الثناء " . هذه الأسمىسى القديمة أو الحالية تدلى إلى الطغيان بالسلطات الطغيانية التى قبلوها كما تدلى إلى الملكية بالانتخاب الحر الذى خلقها .

§ ٧ — النوع الرابع من الملكية هو ملكية أزمان البطولة المرضية من قبل المواطنين الوراثية بالقانون ، إن مؤسسى هذه الملكيات ذوات الأيادى على الشعوب سواء أكان ذلك بواسطة تبصيرهم بالفنون أم بقيادتهم إلى النصر بأن جمعوا شملهم وفتحوا لهم مستعمرات قد عينوا ملوكا اعترافا بفضلهم وورثوا السلطان أبناءهم . هؤلاء الملوك كان لهم القيادة العليا فى الحرب وكانوا يقومون بتقريب القرايين إذ يكون حضور الكهنة غير ضرورى . وزيادة على هذين الاختصاصين كانوا يحكمون نهائيا فى جميع القضايا ، إما بدون يمين وإما بأن يقسموا اليمين . وكانت صيغة اليمين تنحصر فى أن يرفع الصوبلخان فى الهواء . § ٨ — فى الأزمان الغابرة كانت سلطة هؤلاء الملوك تشمل كل الشؤون السياسية فى الداخل وفى الخارج بلا استثناء ، ولكن بعد ذلك بكثير ردت هذه الملكية فى كل مكان تقريبا إلى رئاسة القرايين إما بتضلى الملوك من تلقاء أنفسهم وإما باقتضاء الشعوب . وحينما كانت الملكية لا تزال تستحق هذا الاسم لم تكن تحتفظ إلا بقيادة الجيوش خارج أرض الدولة .

— فيتا كوس . هو طاغية ميتلين وهو أحد الحكماء السبعة فى إغريقيا نحو ٦٠٠ ق . م .

§ ٧ — القيادة العليا فى الحرب . تلك هى الملكية عند هوميرس . — برفع الصوبلخان فى الهواء . ترى أمثلة من هذا القبيل فى إلهاذة هوميرس ، فى النشيد ٧ و ١٠

§ ٩ - وإذا فقد عرفنا أربعة أضرب للملوكية أحدها ملوكية أزمان البطولة المختارة اختياراً حراً لكنه محدود بوظائف القائد والقاضي والكاهن . والثاني ملوكية المتوحشين وهي استبدادية ووراثية بالقانون . والثالث تلك التي تسمى أسمينسي وهي طغيان بالانتخاب . والرابع ملوكية أسرته التي ليست في الحقيقة إلقاء وراثية أبداً في سلالة . هذه الملوكيات الأربع متميز بعضها عن بعض على النحو الذي ذكرناه .

§ ١٠ - وهناك نوع خامس فيه يتصرف الرئيس في كل شيء كما تتصرف في وطن آخر الأمة بأسرها ، أي الدولة ، في الشيء العام . هذه الملوكية لها وجوه شبه كبير بالسلطة العائلية : فكما أن سلطة الأب هي ضرب من الملوكية على العائلة كذلك الملوكية التي نتكلم عليها هنا هي إدارة عائلية مطبقة على مدينة بل على واحدة أو عدة من الأمم .



مركز بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية

## الباب العاشر

تبع نظرية الملوكة . الخمسة الأنواع يمكن ردها الى اثنين أصليين — في الملوكة المطلقة . هل الخير في أن تجعل الولاية لفرد واحد أو الى قوانين يسنها مواطنون مستنيرون أشرف ؟ البراهين للوكة وطها . الأرستقراطية أفضل منها بكثير : الأسباب التي أدت الى إنشاء الملوكة ثم التي أدت الى خرابها — ورائة الولاية الملوكة ليست مقبولة — الفتوة التي هي تحت تصرف الملوكة .

§ ١ — ليس لنا في حقيقة الأمر أن نعتبر إلا شكلين من الملوكة : الخامس الذي تكلمنا عليه آنفا وملوكة لقدمونيا . أما الأخر فإنها دائرة بين هذين الطرفين وإنها إما محدودة السلطات أكثر من الملوكة المطلقة وإما أوسع سلطانا من ملوكة اسبرته . § ٢ — فنحن نقتصر حينئذ على النقطتين الآتيتين : الأولى هل هو نافع للدولة أو ضار بها أن يكون قائدها دائما أبدا سواء أكان وارثا أم منتخبا ؟ والثانية أنافع هو أم ضار بالدولة أن يكون لها سيد مطلق ؟ § ٣ — مسألة القيادة من هذا القبيل أولى بها أن تكون موضوع قوانين منظمة من أن تكون من الدستور ما دام كل الدساتير يمكن أن يقبلها على سواء . وحينئذ لست أقف البتة عند ملوكة اسبرته . أما النوع الآخر من الملوكة فإنه يؤلف نوعا من الدستور على حدة . وسأعنى به على وجه خاص ، وسأستقرى كل المسائل التي يمكن أن تتفرع منه .

§ ٤ — فالنقطة الأولى من هذا البحث هي أن يعرف هل الأفضل جعل الولاية في فرد فاضل أو تركها الى قوانين قيمة ؟ أنصار الملوكة الذين يجدونها مصدر خير سيدعون بلا أى شك أن القانون ، بما أنه لا ينص البتة إلا بطريقة عامة ، لا يستطيع أن يقدر كل الأحوال العارضة ، وأن من انطرف أن يراد إخضاع علم أيا كان تحت سلطان حرف ميت مثل قانون مصر هذا الذي لا يسمح للأطباء أن

§ ٣ — لست أقف البتة عند ملكة اسبرته . إذا لا يرى أرسلو ملوكة حقيقية إلا الملوكة المطلقة . وهذا هو أيضا رأى هيز . ر . أمير يوم ب ٧ ف ١٣ . و . ر . ماسيل ب ١١ ف ١ .  
§ ٤ — قانون مصر هذا . يحدث هيرودوت في أوتره ب ٨٤ وديودور الصقل ( ك ١ ) من تلك القوانين المصرية الخاصة بالطلب .

يبدءوا علاجهم إلا بعد اليوم الرابع من المرض ويضعهم تحت المسؤولية إذا هم طيبوا قبل ذلك الميعاد . وإذاً يكون من البديهي أن الحرف والقانون لا يمكن أبدا لهذه الأسباب نفسها أن ينظما حكومة طيبة . لكن بديا هذه الصورة للنصوص العامة هي ضرورة لجميع أولئك الذين يحكمون ، وإن استخدامهما أحكم حقا في طبع خلو من الشهوات كلها منه في طبع خاضع لها بفطرته . القانون خلو من الشهوة وكل نفس إنسانية هي على ضد ذلك شهوية بالضرورة .

§ ٥ — لكن قد يقال إن الملك سيكون أقدر من القانون في الأحوال الخاصة . وحينئذ يكون بالبداهة مقبولا أنه في الوقت الذي يكون فيه مقتنا توجد أيضا قوانين تنقطع سيادتها حيث تسكت وتكون حيث نتكلم . في كل الأحوال حيث لا يستطيع القانون أن يحكم البتة أو لا يمكن أن يحكم حكما عادلا أفيسلم الأمر إلى سلطة فرد أرقى من الآخرين أم إلى سلطة الأكثرية ؟ في الواقع أن الأكثرية اليوم تحكم وتداول وتنتخب في الجمعيات العامة وكل مراسيمها تقنع على حالات خاصة . وكل واحد من أعضائها مأخوذا على حدة ربما كان أدنى إذا عودل بالفرد الذي تكلمت عليه آنفا ، غير أن الدولة تتألف من تلك الأكثرية والمائدة التي فيها يقدم كل واحد حصصه هي دائما أتم مما تكونه المائدة المنفردة لأحد الطاعمين . هذا هو الذي يجعل الجماعة ، في أكثر الأحوال ، أعدل قضاء من فرد أيا كان .

§ ٦ — أضف إلى هذا أنه كما أن كمية عظيمة هي دائما أقل قابلية للفساد كما هو الشأن في مثل كمية من الماء فالأكثرية أعسر فسادا من الأقلية . حينما يكون الفرد خاضعا للغضب أو لأية شهوة أخرى فهو قن بالضرورة أن يخطئ في الحكم . غير أنه يكون من العسر بمكان في الحالة عينها أن تكون الأكثرية بجمعها في حالة غضب أو أن تتخدد . ومع ذلك فلتتخذ لفيفا من الناس الأحرار لا يخفون عن القانون إلا حيث يكون بالضرورة مخطئا . ومع أن الأمر لا يكون هنا في عدد كثير من الناس فلاي أستطيع أن أفرض مع ذلك أن الكثرة فيها تتألف من أناس فضلاء من حيث هم أفراد ومن حيث هم مواطنون . وإذاً فلاي أنساءل

أ يكون الفرد الواحد أشد نزاهة أم هذه الكثرة هي التزيهة ؟ أو بالأولى أليس  
الرجحان في جانب الكثرة بالبداهة ؟ لكن قد يقال إن الأثرة يمكن أن تنور  
في حين أن الفرد لا يستطيع ذلك . وحينئذ ينسب أننا قدزنا لجميع أعضاء الكثرة  
من الفضيلة ما لذلك الفرد الوحيد . § ٧ - وإذا سميت أرستقراطية إذا  
حكومة عدة مواطنين فضلاء وملوكية حكومة الفرد فالأرستقراطية على التحقيق  
تكون أفضل للدول من الملوكية سواء أ كانت سلطتها مع ذلك مطلقة أم لم تكن  
بشرط أن تتألف من أفراد كلهم فضلاء . وإذا كان أجدادنا قد خضعوا للملوك  
فذلك ربما كان لأنه كان من النادر جدا وقتئذ وجود رجال أعلين وعلى الخصوص  
في دول صغيرة كدول ذلك الزمان ، أو أنهم لم يجعلوا عليهم ملوكا إلا لمحض الاعتراف  
بالجميل اعترافا يشهد لآبائنا . حينما شملت الدولة عدة مواطنين متساوين في الأهلية  
المتأزاة لم تكن لتطابق الملوكية بعد زمتا طويلا ، فبحث عن شكل حكومة يمكن أن  
يكون السلطان فيها مشتركا وأنشأت الجمهورية . § ٨ - وقد أفضى الفساد الى  
تبذيرات عامة وخلق على الراجح ، بسبب التقدير الخاص الذي يسبغ على المال ،  
أوليغرشيات انقلبت بادئ الأمر طغيات كما انقلبت الطغيات سراعا ديماغوجيات .  
وإن حرص الحاكمين المخزي المؤدى بلا انقطاع الى نقص عددهم قد قوى الجماعات  
اللاتي استطاعت بعد قليل أن تقلب الاضطهاد رأسا على عقب وأن تضع يدها  
على الولاية لنفسها . ثم بعد ذلك كاد نمو الدول لا يسمح باتخاذ شكل آخر للحكومة  
سوى الديمقراطية .

§ ٩ - غير أننا نسأل أولئك الذين يشيدون بفضيل الملوكية أى حفظ يريدون  
أن يجعلوه لأولاد الملوك ؟ أ يكون أن هؤلاء يجب أن يملكوا هم أيضا بالمصادفة ؟

§ ٩ - لأولاد الملوك . حاول كثير من المؤلفين أن يثبتوا أن أرسطو كان نصيرا لحكومة الفرد  
وهذا المعنى يناقض تماما جميع نظرياته ، غير أن هؤلاء المؤلفين كان يجب عليهم على الأقل أن يضيفوا الى  
ذلك أنه لم يكن نصيرا للوراثة في حكومة الفرد . فالواقع أنه يتعذر أن يوجد نص مضاد لمبدأ الوراثة أين  
من هذا النص . ر . ك ٨ ب ٨ ف ٢٣ . وقد استشهد الأمبراطور جوليان في خطابه لثيمستوس بهذا  
المعنى الذي يقول إنه استخرجه من « المؤلفات السياسية لأرسطو » وهذا الشاهد الذي ذكره يشمل كل  
هذه الفقرة التاسعة . ر . شاعدا آخر في ب ١١ ف ٢ . ذكره جوليان .

وفي الحق إذا كانوا كما قد رأى الناس في كثير منهم فإن هذه الوراثة ستكون جد مشثومة . لكن قد يقال إن الملك يكون صاحب القول في ألا ينقل السلطان الى ذريته . أما الثقة هنا فهي عسيرة جدا ، والوضع مؤذن بالانزلاق ، وهذه التראה تقتضى بطولة فوق طوق القلب الإنسانى . § ١٠ - نتساءل أيضا هل الملك الذى يزعم أن يسود ينبغي له لتصريف السلطة أن يكون تحت تصرفه قوة مسلحة قادرة على إكراه العاصين على الطاعة ؟ أو كيف يستطيع أن يثبت سلطانه ؟ وحتى مع افتراض أنه يقوم بالولاية وفقا للقوانين وألا يستبدل بها تحكمه الشخصى فهل يكون من اللازم أيضا أن يتصرف فى قوة ما لحماية القوانين أنفسها ؟ الحق أنه فى أمر الملك القانونى الى هذا الحد ، المسئلة سرعان ما يمكن حلها : يجب حقا أن يكون له قوة مسلحة . وهذه القوة المسلحة ينبغي أن تقدر تقديرا على وجه يجعله أقوى من كل فرد على حدة أو من عدد ما من المواطنين مجتمعين ، وعلى وجه يجعله دائما أضعف من المجموع . وعلى هذا التفسير كان أجدادنا يرتبون الحراس الذين يرضونهم حينما يضعون الدولة فى يدي رئيس كانوا يسمونه أسمىيت او فى يدي طاغية . وعلى هذه القاعدة ، حينما طلب ديبس حراسا نصح سرقوسى فى جمعية الأمة بأن يؤتى إياهم .

## الباب الحادى عشر

تبع نظرية الملوكة المطلقة . سيادة القانون ، مع أن القانون ينص دائما بوجه عام فانه خير من السلطة التحكية لفرد ، الأتباع الذين يجب أن يختص بهم الملك ليستطيع أن يصرف السلطان : البض العام للوكة المطلقة . الاستثناء الذى يقرر فى حق المبقرى . ختام نظرية الملوكة .

§ ١ — الموضوع يحددنا الآن الى الملوكة التى فيها الملك يعمل على حسب مشيئته ، وسندرسه هنا . أكرر أنه لا واحدة من الملوكة المقول عليها إنها شرعية تكون نوعا خاصا من الحكومة ما دام يمكن فى كل مكان إنشاء قيادة ثابتة فى الديمقراطية كما فى الأرستقراطية على سواء . فى غالب الأمر الإدارة الحربية مسلمة الى فرد واحد . وفى إفريقيا وفى أوبنت ولاية من هذا القبيل حيث سلطات الرئيس الأعلى هى مع ذلك أقل بسطة . § ٢ — أما ما تسمى الملوكة المطلقة أى التى يحكمها رجل واحد على حسب مشيئته على وجه السيادة فإن كثيرا من الناس يرتأون أن طبيعة الأشياء نفسها ترفض هذا السلطان لفرد واحد على المواطنين أجمعين ما دامت الدولة ليست إلا جمعية من أفراد متساوين وأنه يجب بين موجودات متساوية أن تكون الاختصاصات والحقوق متماثلة بالضرورة . وإذا كان مضرا ماديا أن تعطى أغذية متساوية وثياب متساوية لأناس مختلفى البنية والقامة فالشبه ليس بأقل من ذلك تأثيرا فى الحقوق السياسية . وبالعكس عدم المساواة بين المتساوين ليس أقل من ذلك سفها . § ٣ — إذا يكون من العدل أن تتساوى أنصبا كل واحد من الإمرة والطاعة ، على التداول ، لأن هذا هو الذى

§ ١ — نوعا خاصا من الحكومة . يستند ديج وفلر وآخرون من الملوكيين الإنجليز الى هذه الفقرة ليرفضوا كل ملوكة معتدلة وليؤيدوا الملوكة المطلقة . وقد استشهد الامبراطور جوليان أيضا بهذه الفقرة . — إفريقيا من ر . ك ٢ ب ٤ ف ١٣ وفيما سوف يجىء ك ٨ ب ١ ف ٦ — أوبنت . مدينة من لقريدا . § ٢ — الملوكة المطلقة . يستشهد أيضا جوليان بهذه الفقرة ويقرها وفى هذا قد فى الامبراطور فى الفيلسوف فانه حين كان يفسر أرسطو كانت سيذا مطلقا للأمبراطورية الرومانية ( ر . جوليان ج ١ ص ٣٦٠ ) ر . ر . ب ١٠ ف ٩ وما سبلى فى هذا الباب ف ٤ .



يؤتية القانون والقانون إنما هو الدستور . وحيث يلزم تفضيل سيادة القانون على سيادة أحد المواطنين ، وعلى هذه القاعدة عينها إذا كان يجب جعل الولاية لعنة من المواطنين ينبغي ألا يتخذوا إلا حراسا للقانون وخداما ، لأنه إذا كان وجود الولايات شيئا لا مناص منه فيكون من الظلم البين أن يؤتى رجل واحد ولاية عليا دون أولئك الذين يساوونه . § ٤ — وعلى رغم ما قيل في ذلك فإنه حيث يكون القانون عاجزا فإن فردا واحدا لن يكون أبدا أقدر منه : إن قانونا عرف أن يبصر الأحكام يمكن أن يفوض الى حسن ذوقهم وعدالتهم الحكم في كل الحالات التي يسكت عنها وتنظيمها . بل أكثر من هذا إنه يخوّلهم حق إصلاح أخطائه متى دلت التجربة على وجه الصلاح الممكن . على هذا إذا حينما تطلب السيادة للقانون فإنما يطلب أن يسود العقل مع القوانين ، ولأن تطلب سيادة ملك فإنما تطلب سيادة الإنسان والبهيمة لأن جواذب الغريزة وشهوات القلب تفسد الناس حتى أحاسنهم متى كان لهم السلطان . أما القانون فإنما هو العقل مجزءا عن عمارة الشهوات . § ٥ — وإن المشل الذي استعير آفا من العلوم ليس مستجا فيما يظهر . فإن من الخطر في الطب اتباع قواعد مكتوبة والخير في أن يثق المرء بالأطباء المجربين . وإن طبيا لن تفضى به الصداقة الى أن يعطى وصفة غير معقولة ، وغاية ما في الأمر أن يتجه نظره الى جزاء الشفاء . وفي السياسة الأمر على العكس فإن الرشوة والمحسوبية تؤتى في العادى الغالب أثرها المشئوم . إنما يرجع الطبيب الى القواعد المكتوبة حينما يفترض أنه يترك نفسه يستدرج من جانب الأعداء ليضر بحياة المريض . § ٦ — أكثر من ذلك ، يدعو الطبيب المريض لتطبيبه أطباء آخرين ، واللاعب الرياضي يظهر قوته بحضرة اللاعبين الآخرين وكلاهما يرى أنه يسىء الحكم إذا كان يحكم في قضيته الخاصة لأن كليهما ليس في أمره الخاص مترها . وإذا فبالبدئية حينما لا يراد إلا العدل ينبغي

اتخاذ حد وسط ، وهذا الحد الوسط إنما هو القانون . ومع ذلك فإن من القوانين ما هي مؤسسة على الأخلاق والعادات وتكون أقوى وأهم من القوانين المكتوبة . فإذا استطيع أن يوجد في إرادة ملك ضمانه أكثر مما يؤتي القانون المكتوب فن المحقق أنها أقل مما يوجد في تلك القوانين التي تؤتيها العادات والأخلاق القوة كلها .

§ ٧ — لكن رجلا واحدا لا يمكن أن يرى كل شيء بعينه . بل ينبغي أن يكل سلطانه إلى كثيرين أدنى منه ، ومن ثم ليس أن تقرير هذا التوزيع من بداءة الأصل خير من أن يترك إلى إرادة فرد واحد ؟ وفوق ذلك فإن الاعتراض الذي أوردناه فيما سبق يظل دائما قائما : وإذا كان الرجل الفاضل يستأهل الولاية بسبب تفوقه ، فإن رجلين فاضلين يستأهلانها أكثر منه ، وتلك كلمة الشاعر :

يجرؤ الرفيقان حينما يسيران معا

وهي أيضا صلاة أغا ممنون إذ كان يسأل السماء :

أن يكون له عشرة مستشارين حكاء مثل نستور

لكن سيقال إن بعض الدول فيها إلى الآن ولايات واجب أن تحكم نهائيا كما يفعل القاضي في الحالات التي لم ينص عليها في القانون . وهذا دليل على أنه لا يعتقد أن القانون هو السيد والقاضي الأكل مع أنه معترف بسلطانه التام حين يكون به نص . § ٨ — لكن ذلك إنما هو بالضبط بسبب أنه لما كان القانون لا يستطيع أن يحوى إلا بعض أشياء ويترك بعضها بالضرورة يرتاب في فضله ويتساءل ليس الأفضل ، إذ تستوى الأهلية ، أن يستبدل بسلطانه سلطان فرد ، لأن التنصيب

§ ٧ — الاعتراض الذي أوردناه . ر . فيما سبق المناقشة في حقوق الأكثرية ب ٦ ف ٤ .

— يجرؤ الرفيقان . ( الإلياذة النشيد ١٠ — ٢٢٤ ) .

— له عشرة مستشارين . ( الإلياذة النشيد الثاني — ٤٧٢ ) .

— حين يكون به نص . النتيجة التي استنتجها أفلاطون من هذه النظريات أعينها هي على خلاف ذلك إذ يرى أن القانون أحط منزلة من الشارع المستنير ( ر . السيامي ص ٤٣٥ من ترجمة كوزان )

ور . ما سبق ب ٦ ف ١٣ .

في التشريع على موضوعات تقتضى تدبرا خاصا هو شيء محال قطعا . من أجل ذلك لا نزاع في أنه ينبغي في هذه الموضوعات أن يتجه إلى الرجال ، إنما ينازع فقط في أنه ينبغي تفضيل فرد واحد على كثرة . لأن كل واحد من الولاة بمفرده يستطيع بهداية القانون الذى علمه أن يحكم بغاية العدل .

§ ٩ — ولكنه قد يظهر سخيفا تقرير أن رجلا واحدا ليس له لتكوين حكمه إلا عينان وأذنان وليس له ليفعل إلا رجلا واحد ويستطيع أن يحسن الفعل أكثر من مجمع أفراد لهم أعضاء أكثر عددا بكثير . في الحال الراهنة الملوك أنفسهم مضطرون إلى أن يضاعفوا أعينهم وأذانهم وأيديهم وأرجلهم بأن يقتسموا السلطان مع أحباب السلطان ومع أصدقائهم الشخصيين . إذا كان هؤلاء العاملون ليسوا أصدقاء للملك فإنهم لن يعملوا على حسب مقاصده . أما إذا كانوا أصدقاء فإنهم يعملون لمنفعته ولمنفعة سلطانه . وإذا فالصدقة تقتضى ضرورة مشابهة ومساواة ، وإذا كان الملك يقبل أن أصدقاءه ينبغي أن يشركوه في سلطانه فهو يقبل في الوقت عينه أن السلطان يجب أن يكون متساوية أقداره بين متساوين .

تلك على التقريب هي الاعتراضات الموجهة ضد الملكية .

§ ١٠ — بعضها صحيح تماما والبعض الآخر ربما كان أقل صحة . إن سلطان السيد هو موجود في الطبع كالمملوكية أو أى سلطان سياسى عادل ونافع . إلا الطغيان فإنه ليس في الطبع . وكل الأشكال الفاسدة للحكومة هي على السواء ضئذ للقوانين الطبيعية . وإن ما قلناه يجب أن يثبت أنه بين الأفراد المتساوين والمتشابهين ليس السلطان المطلق لفرد واحد نافعا ولا عادلا ، سواء أكان هذا الرجل مع ذلك كالقانون الحى عند عدم كل قانون بل حتى مع وجود القوانين أم كان يتأمر على رعايا فضلاء مثله أو أراذل مثله أم كان أرقى تماما بمؤهلاته . ولا أستثنى إلا حالة واحدة وإنى لقائلها ولو أنى قد أشرت إليها .

§ ١١ — فلنعين بادئ الأمر ماذا نعنى بالقياس إلى شعب هذه التسميات : ملكية وأرستقراطية وجمهورية . إن شعبا ملوكيا هو هذا الذى يستطيع بالطبع أن

يحتمل تسلط عائلة موصوفة بجميع الفضائل العليا التي يقتضيها التسلط السياسي . وإن شعبا أرستقراطيا هو هذا الذي ، مع أنه له الصفات الضرورية للدستور السياسي الذي يناسب رجالا أحرارا ، يمكن بالطبع أن يحتمل سلطان رؤساء تدعو أهليتهم إلى الحكم . وإن شعبا جمهوريا هو هذا الذي فيه بالطبع كل الناس أهل حرب يعرفون أن يطيعوا وأن يأمرؤا على السواء في ظل قانون يكفل للطبقة الفقيرة نصيبها من السلطان .

§ ١٢ — حينئذ حينما تكون سلالة بتمامها بل فرد واحد من جيل نتجلى فيه فضيلة تكون من السمو بحيث تفوق فضيلة مجموع المواطنين بأسرهم فيكون إذا من العدل أن هذا العنصر ينبغي أن يرقى إلى الملكية ، إلى السلطان الأعلى . وإني أكرر أن هذا عادل لا باعتراف مؤسسي دساتير أرستقراطية وأوليغارشية وحسب بل

§ ١٢ — وإني أكرر - ر ب ٨ ف ٧٤١ - وينبغي أن يراجع منتسكيو (روح القوانين ك ١١ ب ٨ ٩٤ ١٠ ١١) فيما يختص بهذه المناقشة ، فإنه يزعم أن القدماء لم يكن لهم أية فكرة عن حكومة الفرد . في حين أن مناقشة أرسطو تثبت نقيض ذلك فيما يظهر . إلا إذا كان منتسكيو يعنى بكلامه حكومة الفرد الدستورية التي يعرضها في الأبواب السابقة . وأنه يريد على هذا أن أرسطو كان فيما يظهر متعبا في معالجته لحكومة الفرد . وفي رأي أن تحديد الأربعة الأنواع الأولى لحكومة الفرد لا يبين فيه على الفيلسوف الإغريق أدنى أثر للخيرة والتردد . وإن ما يقوله منتسكيو بعد ذلك يمهّد للظن بأنه ربما لم يكن قرأ أرسطو قراءة كافية . فإنه يعيب عليه أنه ميز في حكومة الفرد بين خمسة أنواع بأشياء عرضية لا بواسطة شكل الدستور . وحسبك أن تقرأ النص اليوناني لتعلم أن هذا التعيب ليس من الحق في شيء ، وأن أرسطو لما عني بتحديد اختصاصات السلطة في الأنواع المختلفة للحكومات الفرد وعنى بتبيين كونها مؤسسة على القانون أو غير مؤسسة قد ركز ترتيبه على فصول جوهرية لا على فروق عرضية . وأخيرا يعيب منتسكيو على أرسطو أنه وضع في صف حكومات الفرد إمبراطورية الفرس ومملكة لقدمونيا من حيث إن إحداها دولة مستبدة والأخرى جمهورية . ويظهر لي أنه قد انخدع أيضا هنا . ففي اللسان السائر يمكن جعل اسيرة جمهورية ولكن في لغة العلم ليس من جمهورية حيث تكون السلطة العليا في الدولة ررائية . أما حكومة الفرد في إيران فإن أرسطو لم يتكلم عليها البتة ها هنا ، فقد أخطأ منتسكيو في أنه أراد أرسطو على أن يفعل مثله فيميز تمييزا نوعيا بين شيئين لا يختلفان إلا بالأكثر والأقل . ( ر - ما سبق ب ٥ ف ٦ ) .

كذلك يجب أن يقرأ أيضا رسالة لا بومبي العجيبة : الاستعباد الاختياري التي طبعت على أثر تواليف مونتيني .

ديمقراطية، أولئك الذين أجمعوا على الاعتراف بحقوق التفوق مع اختلافهم على نوع هذا التفوق بل أيضا بالسبب الذي ذكرناه آنفا أيضا . فليس من العدل قتل مثل هذا السرى ولا إهدار حقه بالتغريب ولا إخضاعه لمستوى العامة، فإن الجزء لا ينبغي أن يظنى على الكل ، والكل ها هنا هو على التحقيق تلك الفضيلة الأعلى من كل ما عداها . لم يبق حينئذ بعد إلا تقديم الطاعة لهذا الرجل والاعتراف له بالسلطان المؤبد لا الموقت .

هنا ننهى من دراسة الملوكة بعد أن عرضنا لأنواعها المختلفة ومزاياها وأخطارها على حسب الشعوب التي تطبق عليها ودرسنا الصور التي تلابسها .

— الذى ذكرناه آنفا . ر . ف ٨ ب ١ و ٧٠ .



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي

## الباب الثاني عشر

في الحكومة الفاضلة أو في الأرستقراطية .

§ ١ — من بين الدساتير الثلاثة التي اعترفنا بأنها حسنة خيرها يجب أن يكون بالضرورة هو الدستور الذي فيه خير الرؤساء . تلك هي الدولة التي فيها يلقى لحسن الحظ تفوق للفضيلة كبير سواء أكان ذلك لفرد واحد دون الجميع أم لعنصر بتمامه أم للسواد ، والتي فيها يعرف البعض أن يطيعوا كما يعرف الآخرون أن يأصروا لفائدة الغرض الأشرف ما يكون . وقد وضع فيما سبق أن الفضيلة الخاصة في الحكومة الفاضلة مماثلة للفضيلة السياسية . وليس أقل من ذلك وضوحاً أنه بالوسائل أعيانها وبالفضائل أعيانها التي تجعل الرجل خيراً يمكن جعل دولة بتمامها كذلك سواء أكانت أرستقراطية أم ملوكية . ومن هذا ينتج أن التربية والأخلاق التي تجعل الرجل ناضلاً تكاد تكون هي أعيانها التي تجعل المواطن في جمهورية أو الرئيس في ملوكية .

مركز تحقيق وتطوير علوم راسدي

§ ٢ — أما وقد تقرر هذا فلإننا نحاول درس الجمهورية الفاضلة وطبيعتها ووسائل إنشائها . حيناً تراد دراستها بالعناية التي تستحقها ينبغي ... ..

§ ١ — فيما سبق . ر . ب ٢ ف ٣ وما بعدها .

§ ٢ — ينبغي . بدعي أن هذه الجملة لم تتم . وسيجدها القارئ تامة في أول الكتاب الرابع مع بعض تغيير اقتضاء الوضع المقبول حتى اليوم ، وقد صححت في هذه الطبعة .

## الكتاب الرابع

### النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

#### الباب الأول

نظرية الجمهورية الفاضلة . البحث البدائي للحياة الفضلى . تقسيم الخيرات التي يمكن للإنسان أن يستمتع بها . خيرات خارجية . خيرات النفس : سموها : السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة . الواقع والعقل يثبتان ذلك .

§ ١ — حينما يراد درس مسألة الجمهورية الفاضلة بما تستحق من العناية، ينبغي ابتداء تحقيق ما هو نوع العيشة التي تستحق إثارتنا . فإذا جهل ذلك جهل أيضا ما هو نوع الحكومة الفضلى . لأنه من الطبيعي أن حكومة فاضلة تكفل للمواطنين الذين ترعاهم، في المجرى العادى للأشياء، الاستمتاع بأكل ما يكون من السعادة التي تناسب مركزهم . وعلى ذلك يتفق بآدى بدء على ما هو نوع العيشة الفضلى لجميع الناس على العموم . ثم ننظر بعد ذلك هل هي بعينها للسواد وللقرء أو هي مختلفة فيهما .

§ ١ — مسألة الجمهورية الفاضلة . وجهة نظر أرسطو هي وجهة نظر أفلاطون أساذه في الجمهورية وفي القوانين . وإن فولو بيوس الذى كان يعرف مؤلفات أفلاطون ويستشهد بها هو من أوائل من كرروا كأرسطو ( ر . ما سبق ك ٢ ب ٣ ف ١٠ ) أن الدستور الفاضل هو الذى يشمل الأشكال الثلاثة الأصلية للحكومة والذى يجمع على قدر مضبوط بين الملكية والأرستقراطية والديمقراطية . ر . فولو بيوس ، التاريخ العام ك ٦ ب ٨ . وأما شيشرون شديد الإعجاب بفولو بيوس وأرسطو وأفلاطون فقد استعار منهم هذا المعنى وأوضحه . ر . الجمهورية ك ١ ب ٢٩ و ٤٥ و ٤٦ ب ٢٩ و ٣٤ . وبعدهم جاء مكافلى لفصل هذه النظرية في مقاله على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢ . وأخيرا فإن هذا الجمع العلمى بين الأشكال السياسية المختلفة لا يزال هو الغرض الذى ترمى إليه الحكومة النيابية التي اصطنعها الانجليز وأشاد بذكرها متنسكيو وحاولت فرنسا تحقيقها منذ ثلاثين سنة ( ر . ما سبق ك ٣ ب ٥ ) .

§ ٢ — ولما أننا نرى أن قد أوضحنا قدر الكفاية في مؤلفاتنا الثقافية ،  
ما هي العيشة الفضلى ، نطبق مبدأها هاهنا .

نقطة أولى لا يجادل فيها أحد لأنها حقيقة تماما ، هي أن المزايا التي يمكن أن يتمتع بها الإنسان منقسمة إلى ثلاثة أصناف : خيرات خارجة عنه وخيرات الجسم وخيرات النفس ، والسعادة تنحصر في اجتماع هذه الخيرات كلها . لا أحد يميل إلى الاعتقاد بسعادة الإنسان الذي ليس به من شجاعة ولا اعتدال ولا عدالة ولا حكمة والذي يضطرب لطير ذبابة ، والذي يستسلم لشهوات الظمأ والجوع الخافية ، والذي هو مستعد لخيانة أعز أصدقائه من أجل سدس درهم ، والذي وقد انحط إدراكه يكون أبله يصدق كل شيء كالصبي أو المجنون . § ٣ — قد يسلم بجميع هذه النقط متى عرضت على هذا النحو بلا عناء ، لكن في العمل لا يتفق عليها ولا على القيمة النسبية لهذه الخيرات ولا على مقياسها . يظن المرء دائما أن بحسبه ما به من فضيلة وإن لم يكن به منها إلا قليل . أما الثروة ، والسلطان والصيت فلا يريد المرء أبدا لهذه الخيرات حدودا مهما كانت كمية ما له منها .

لهؤلاء الذين لا يشعرون نقول إنهم يستطيعون أن يعتقدوا بلا عناء وبالحوادث عينها ، أن الخيرات الخارجية بعيد منها أن تكسبنا الفضائل وتحفظها علينا بل هي على ضد ذلك إنما تكسب بالفضائل وتحفظ بها ، وأن السعادة سواء أكانت في ضروب الاستمتاع أم في الفضيلة أم في هذه وتلك معا إنما تعمر على الخصوص القلوب الأطهر ما تكون والعقول الأرقى ما تكون ، وأنها جعلت للناس المعتدلين في حب هذه الخيرات ، التي قليلا ما تتوقف علينا ، أولى منها للناس الذين مع حيازتهم

§ ٢ — في مؤلفاتنا الثقافية . ر . علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ك ١ ب ٨ .

— ليس به من شجاعة ولا اعتدال ... تلك هي الفضائل الأربع التي كثيرا ما حبلها أفلاطون . د .

الجمهوريّة ك ٤ ترجمة كوزان .



لهذه الخيرات الخارجية على قدر يزيد على حاجاتهم ، يبقون مع ذلك جد فقراء إلى الثروات الحقيقية .

§ ٤ — بصرف النظر عن واقع الأحداث يكفى العقل وحده ليوضح هذا فضل إيضاح . إن الخيرات الخارجية لها حد ككل أداة أخرى وإن الأشياء التي يقال عليها إنها نافعة هي بالضبط تلك التي لا مناص من أن وفرتها مجلبة لخيرتنا ، أو أنها لا تنفعنا في شيء على التحقيق . وأما في حق خيرات النفس فالأمر على الضد إنما يكون نفعها إيانا بنسبة وفرتها إذا كان مع ذلك يليق أن نذكر المنفعة في أشياء هي قبل كل شيء جميلة في ذاتها . وعلى العموم يدهى أن الكمال الأعلى للأشياء التي توازن ، لمعرفة تفوق أحدها على الآخر ، هو دائما مقيس مباشرة بمدى التفاوت بين هذه الأشياء التي ندرس خواصها . ومبينئذ إذا كانت النفس ، إذ يتكلم عليها على وجه مطلق أو حتى بالإضافة إلينا ، هي أنفس من الثروة ومن الجسم ، فكماها وكماهما يكون على هذا القياس . وبحسب قوانين الطبع ، كل الخيرات الخارجية ليست مرغوبا فيها إلا لمنفعة النفس . وإن الناس العقلاء لا ينبغي أن يتمنوها إلا من أجلها ، في حين أن النفس لا ينبغي أبدا أن تكون ملحوظة من أجل هذه الخيرات .

§ ٥ — وحينئذ نحن نعد من الأمر المسلم به تماما ، أن السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة والحكمة والطاعة لقوانينهما متخذين هنا شاهدا على أقوالنا الله نفسه الذي لا تتعلق سعادته العليا بالخيرات الخارجية بل هي في ذاته وفي جوهر طبيعته الخاص . من أجل ذلك كان الفرق بين السعادة والثروة ينحصر بالضرورة في أن الظروف الطارئة

§ ٤ — بصرف النظر عن واقع الأحداث . النظريات المشابهة لهذه على سعادة الفضيلة في قوانين أفلاطون ك ٢ ص ٩٢ وك ٥ ص ٢٧٠ وما بعدها وفي الجمهورية من ترجمة كوزان .

§ ٥ — السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة . يتعرف المرء ها هنا مبادئ سقراط وأفلاطون .

— الله نفسه . ر . إيضاح هذه النظرية الخطيرة في ما بعد الطبيعة ك ٧ ب ٧ .

والمصادفة يمكن أن تكسبنا الخيرات الموضوعة خارج النفس في حين أن الإنسان ليس عادلا ولا حكما مصادفة أو بسبب المصادفة . ونتيجة لهذا المبدأ مستندة إلى الأدلة عينها أن الدولة الفضل هي الدولة السعيدة والناجحة معا . إن السعادة لا يمكن أبدا أن تتبع الرذيلة، فالدولة شأنها كشأن الفرد لا ينجح إلا بشرط الفضيلة والحكمة. وفي حق الدولة الشجاعة والحكمة والفضائل تحصل على الوجه نفسه وعلى الأشكال أعيانها كما في حق الفرد الذي متى جمع بينها يسمى عادلا وحكما ومعتدلا .

٦ ٤ — على أنه ينبغي الوقوف بهذه المعاني الأولية عند هذا الحد، لأنه ليس من الممكن إغفالها جملة ولا التبسط في موضوعها إلى حد دراستها الدرس اللائق، ما دام أنها تتعلق بمؤلف آخر . وحسبنا أن نقدر أن الفرض الأصلي للحياة، في حق الفرد على حدة كما هو في حق الدولة على العموم ، هو بلوغ هذه الدرجة الشريفة للفضيلة وعمل كل ما تأمر به . أما الاعتراضات التي يمكن أن توجه إلى هذا المبدأ فإننا لا نجيب عنها في المناقشة الحالية اعتمادا على أننا سنتفحصها فيما بعد إذا بقيت شكوك بعد أن نكون قد استمع إلينا .

٦ ٤ — بمؤلف آخر . يعنى الأخلاق . ر . علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ك ١ ب ٧ — فيما بعد . لا يبعد المرء في سياسة أرسطو هذه المناقشة التي يتكلم عليها هنا والتي هو مع ذلك لا يشير إليها إلا على جهة الشرط .

## الباب الثاني

هل عناصر سعادة الدولة هي بعينها عناصرها في الفرد ؟ في مزايا التسلط ومخدوراتها ، أمثلة مختلفة من بعض شعوب تطمع فيه دائما . تأييم هذا المذهب السياسي . الفتح لا ينبغي أن يكون غرض المدينة .

§ ١ — بقی علينا أن نبحث هل السعادة تتألف من عناصر متماثلة أو متغايرة في حق الفرد وفي حق الدولة . لكن من البين أن كل امرئ يوافق على أن هذه العناصر متماثلة : فإذا وضعت هناة المرء في الثروة فلا يحصى من التصريح بأن الدولة سعيدة تماما حين تكون غنية ، فإذا قدر في حق الفرد أن السلطة الطغيانية هي الغرض الأسمى فكذلك تكون الدولة سعيدة بمقدار سعة سلاطنتها : وإذا قدر في حق الفرد أن الهناة هي في الفضيلة فاللدولة الأشد حكمة تكون كذلك أسعد .

§ ٢ — ها هنا نقطتان تستحقان التفاتنا : أولا الحياة السياسية ، هل مشاركة الفرد في شؤون الدولة أفضل أو هل الأفضل هو أن يعيش في كل مكان كأجنبي حر من كل تكليف عام ؟ وثانيا أي دستور ، أي مذهب سياسي يجب أن يعتنق على وجه التفضيل . هل هو المذهب الذي يقبل في إدارة الشؤون جميع المواطنين بلا استثناء أو هل هو ذلك الذي مع بعض استثناءات يؤثر الأثرية بتلك الإدارة ؟ هذه المسألة الأخيرة تهم العلم والنظرية السياسية اللذين لا تهمهما الموافقات الفردية . ولما أن الاعتبارات التي من هذا القبيل هي التي تشغلنا ها هنا فلأنا ندع جانبا المسألة الثانية لنقبل على الأولى التي تكون الموضوع الخاص لهذا الجزء من كتابنا .

§ ٣ — بديا الدولة الفضلى هي بالبدئية تلك التي فيها كل مواطن أيا كان يستطيع ، بفضل القوانين ، أن يحسن تعاظم الفضيلة ، ويكفل لنفسه أكثر ما يكون من السعادة . ومن الناس من هم مع موافقتهم على أن الفضيلة يجب أن تكون الموضوع الرئيس للحياة يتساءلون هل الحياة السياسية العاملة خير من حياة محزنة من كل الترام خارجي ومستفرقة بجملتها في التأمل وهي وحدها على رأى بعضهم الحياة الجديرة بالفيلسوف ، وإن أشد أنصار الفضيلة إخلاصا في أيماننا هذه وفيما

مضى من الزمان، قد اعتنقوا جميعا الواحد أو الآخر من هذين المذهبين : السياسة أو الفلسفة . § ٤ — ليس غير مهم أن يعرف في أى الجانبين يكون الحق، لأن كل امرئ إذا كان عاقلا، وكل جمعية تحكمها سلامة الذوق، كلاهما يتجه بالضرورة إلى الغرض الذى يظهر له أنه الأحسن . إن التسلط على ما يحيط بنا هو في نظر بعض الناس ظلم صارخ إذا كانت السلطة منفذة على وجه الاستبداد، وعند ما تكون السلطة قانونية فإذا انقطع عن أن يكون ظلما فذلك لى يصير عقبة في السعادة الشخصية لهذا الذى يقوم به . وفي رأى مقابل تمام المقابلة وله أيضا أنصاره يدعى أن الحياة العملية والسياسية هي وحدها المناسبة للإنسان، وأن الفضيلة في كل صورها، لا تتعلق بالأفراد أكثر من تعلقها بأولئك الذى يصرفون الشئون العامة للجمعية . § ٥ — أنصار هذا الرأى الذين هم خصوم الرأى الآخر يصرون فيؤيدون أنه لا سعادة ممكنة للدولة إلا بالتسلط والاستبداد . وفي الواقع في بعض الممالك الدستورية والقوانين موجهة بتمامها إلى فتح الشعوب المجاورة . من أجل ذلك في وسط هذا الارتباك العام الذى يلابس في كل مكان تقريبا المواد التشريعية، إذا كان للقوانين غرض أوحده فإنه دائما التسلط . وعلى هذا ففى لقدمونيا وفي كريت مذهب التربية العامة وأكثر القوانين لا توجه إلا إلى الحرب . وكل الشعوب التى هي في مكنة من أن ترضى طمعها تضع القيمة الحربية في أسمى مكان . ويمكن الاستشهاد بالفرس والسيثيين والتراقيين والسليين . § ٦ — وفي الغالب من الأمر القوانين أنفسها تشجع هذه الفضيلة . ففي قرطاجة مثلا يباهى المرء بأن يضع في أصابعه من الحلقات عدد ما شهد من الوقائع . فيما مضى كان القانون في مقدونيا يعاقب الجندى الذى لم يكن قتل عدوا بأن يضع في عنقه رسنا . وعند

§ ٥ - في لقدمونيا . ر . ما مرك ٢ ب ٦ ف ٢٢ — السليين . يروى إيبوقراط أن العادة عند البارمات أن الفتيات لم يكن يتزوجن قبل أن يكن قد حاربن بجانب آبائهن فقتلت كل واحدة منهن ثلاثة من الأعداء . كتاب الأمراء والأهوية والأصقاع طبعة ليزى ليرف ج ٢ ص ٦٧ . — السليين . سبق أن وضعهم أرسطو في صف الأمم الأشد ميلا للحروب . ر . ما سبق ك ٢ ب ٦ ف ٦

السيئين تدور الكأس في بعض الموائد الرسمية دون أن يستطيع أن يمسها ذلك الذي لم يقتل شخصا في الحرب ، وأخيرا الإيبيريون وهم عنصر حربي يفرسون على قبر المحارب عددا من أوتاد الحديد بقدر من قتل من الأعداء . ويمكن أيضا أن نذكر عند بعض الشعوب كثيرا من عادات أخرى من هذا القبيل قررت القوانين أو أقرتها العادات والأخلاق .

§ ٧ — حسب المرء بعض لحظات من التدبر ليجد غريبا أن رجل دولة يستطيع أبدا أن يضم فتح شعوب مجاورة والاستيلاء عليها سواء أرضيت بذلك أم لم ترض احتمال النير . كيف ينبغي للرجل السيامي والمقنن أن يشتغلا بغاية ليست مشروعة ؟ إنما هو قلب لجميع القوانين أن يبحث عن السلطان بجميع الوسائل لا وسائل العدل فقط بل وسائل الظلم ، لأن الظفر عينه يمكن ألا يكون مادلا .

§ ٨ — ليس في تطبيق العلوم الأخرى سوى السياسة شيء من هذا القبيل . فالطبيب والملاح لا يفكران في إقناع أو إكراه ، لا من الأول على المرضى الذين يطبهم ولا من الثاني على السباح الذين يقودهم . لكن قد يقال إنه قد تختلط على العموم السلطة السياسية بالسلطة الاستبدادية للسيد ، وما يجده المرء في حق نفسه غير عادل ولا طيب لا ينجل أن يبنى تطبيقه على سواء . يطالب المرء علنا لنفسه بالعدل وينسأه تماما في حق الأغيار . § ٩ — كل استبداد فهو غير مشروع إلا حين يكون السيد والمسود هما ما هما بمقتضى القانون الطبيعي ، وإذا كان هذا المبدأ حقا فلا ينبغي للمرء أن يبنى السيادة إلا على خلق قدر طبعهم الطبع فيريد سيد لا على جميع الناس من غير تمييز . كما أنه حين يادب المرء مادية أو يقرب قربانا لا يعمد لصيد أناس بل لصيد حيوانات يمكن صيدها لهذه الغاية ، أي حيوانات وحشية صالحة للأكل . ومن المحقق أن دولة ، متى وجدت وسائل لعزلها عن كل دولة أخرى ، تستطيع أن تكون سعيدة بذاتها بالشرط الوحيد أن تحسن إدارتها

وأن تكون لها قوانين صالحة . في هذه الدولة لن يكون الدستور في الحق موجهها إلى الحرب ولا إلى الفتح ، فذلك مقاصد لا يستطيع أحد حتى اقتراضها .

§ ١٠ - - وحيث أن هذه المنشآت الحربية ، مهما كانت جميلة ، ينبغي ألا تكون أبدا هي الغرض الأسمى للدولة بل وسائل لبلوغه ليس غير . والمقنن الحق لا يفكر إلا في أن يؤتي المدينة كلها والأفراد المختلفين الذين يكونونها وجميع الأعضاء الآخرين للجمعية من الفضيلة أو من السعادة قسطهم الممكن إذ يعدل على حسب الأحوال مذهب قوانينه ومقتضياتها ، وإذا كان للدولة جيران عني التشريع بتقدير العلاقات التي يناسب أن تكون بينها وبينهم والواجبات التي ينبغي القيام بها نحوهم . وهذا الموضوع سيبحث فيما بعد بالعناية اللائقة حينما نعين ما هو الغرض الذي ينبغي أن نوجه إليه الحكومة الفاضلة .

§ ١٠ - - فيما بعد ٠ ر ٠ فيما يلي ب ٣ ف ١٠ -

## الباب الثالث

بحث الرأيين المتقابلين اللذين يوصى أحدهما بالحياة السياسية والآخر يهدرها : الفاعلية هي الغاية الحقة للحياة سواء بالقياس إلى الأفراد أو بالقياس إلى الدولة . الفاعلية الحقة هي فاعلية التفكير الذي يمهّد للأفعال الخارجية

§ ١ — قلنا إن الإجماع واقع على أن الغرض الذي ينبغي تحقيقه على الوجه الأصلي في الحياة إنما هو الفضيلة ، ولكنه ليس واقعا على ما يجب أن تستخدم له الحياة . فلنبحث الرأيين المتناقضين . ها هنا يؤثم القيام بكل الوظائف السياسية ويؤيد أن حياة الرجل الحر حقا والتي هي من التفضيل بمكان على "تختلف تماما عن حياة رجل الدولة ، وهناك الأمر على ضد ذلك توضع الحياة السياسية فوق كل حياة أخرى لأن هذا الذي لا يعمل لا يمكن أن يأتي بعمل فاضل وأن السعادة والأعمال الفاضلة شيان يتماثلان . هذان الرأيان كلاهما حق بالجزء باطل بالجزء . فلأن يفضل أن يحيا المرء حياة إنسان حر على حياة سيد لعبيد فهذا حق . فإن استخدام عبد من حيث هو عبد ليس من الشرف بمكان ، وإن أوامر السيد في تفاصيل عيشة كل يوم ليست من الجميل في شيء . § ٢ — لكن من الخطأ الظن بأن كل سلطة هي ضرورة سلطة سيد . إن السلطة على الرجال الأحرار والسلطة على العبيد لا تختلفان اختلافا أقل من اختلاف طبع الرجل الحر وطبع العبد ، وهذا ما قد وضحناه في بدء هذا المؤلف . غير أن من الخطأ البعيد تفضيل عدم العمل على العمل . ذلك بأن السعادة لا تكون إلا في الفاعلية . وإن الناس العدول والعقلاء لهم من أعمالهم أغراض كثيرة العدد بقدر ما هي شريفة .

§ ٣ — بالصدور من هذه المبادئ ذواتها يمكن أن يقال : "إن سلطة مطلقة هي أكبر الخيرات ما دام أنها تسمح بتكثير الأفعال الجميلة بقدر ما يراد . وحينئذ متى استطاع المرء أن يستولى على السلطة فلا ينبغي أن يدعها إلى أيدي آخرين . بل ينبغي عند الحاجة انتزاعها منهم ، أما رابطة الابن والأب والأصدقاء بعضهم ببعض فتلك ينبغي أن تقصى ويضحى بها : ينبغي بكل ثمن

حيازة الخير الأسمى وها هنا الخير الأسمى إنما هو النجاح“ . § ٤ — قد يكون هذا الاعتراض حقا ، على الأكثر ، إذا كان الاغتصاب والعنف يمكن أن يؤتيا الخير الأسمى . لكن لما أنه ليس ممكنا البتة أن يؤتياه أيدي آخرين فالفرض باطل من أساسه . للقيام بعظام الأمور ينبغي للمرء أن يتغلب على أمثاله بمقدار ما يتغلب الرجل على المرأة والوالد على الأولاد والسيد على العبد ، وهذا الذي يكون قد انتهك حرمة قوانين الفضيلة لا يستطيع أبدا أن يأتي من الخير بمقدار ما قد أتى من الشر بادئ الأمر . بين مخلوقات من نوع واحد لا عدالة ولا عدل إلا في التكافؤ ، إنما هو الذي ينشئ المشابهة والمساواة . وإن اللامساواة بين المتساوين والتفريق بين الأمثال هما من الأحداث التي هي ضد الطبع ، ولا شيء مما هو ضد الطبع يمكن أن يكون خيرا . لكن إذا انفق أن إنسانا راقيا بأهليته ، وبالحصائص القوية التي تحمله على الخير بلا انقطاع فإنما هذا هو الذي يليق اتخاذه مرشدا ويكون من العدل أن يطاع . ومع ذلك فالفضيلة وحدها لا تكفي بل تلزم أيضا القدرة على إعمالها . § ٥ — فإذا كانت هذا المبدأ حقا وإذا كانت السعادة تنحصر في إحسان العمل فلتكن الفاعلية للدولة بجملتها كما هي للأفراد في خصوصهم الشغل الرئيسي للحياة . لا يعني بذلك القول بأن الحياة الفاعلة ، كما يظن على العموم ، يجب ضرورة أن تقع على الناس الأغيار . وأن الأفكار النشيطة هي التي لا تقصد إلا إلى نتائج إيجابية للعمل نفسه . بل الأفكار الفاعلة هي بالأولى التدبرات والتأملات الشخصية الصرفة والتي لا موضوع لها إلا درس أنفسها ، وغرضها إحسان العمل ، بل إن هذه الإرادة تكاد تكون فعلا . إن معنى الفاعلية ينطبق تماما على الفكرة المنظمة التي ترتب الأفعال الخارجية وتصرفها . § ٦ — العزلة ، حتى لو كانت اختيارية ، مع جميع شروط المعيشة التي تجرها وراءها لا تفرض إذا

§ ٥ — معنى الفاعلية . قد استشهد الامبراطور يليا نوس أيضا بهذه الفقرة الحكيمة لأرسطو ويصرح هو أيضا مشبهه بميله إلى الحياة العقلية . ر . ك ٣ ب ١٠ ف ٣ و ٥ وما بعدها ومن علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ك ١٠ ب ٧ .



بالضرورة على الدولة أن تكون لافاعلة . فكل جزء من الأجزاء التي تكون المدينة يجب أن يكون عاملاً لمجرد العلاقات التي هي بالضرورة بينها على الدوام . يمكن أن يقال مثل ذلك على كل فرد وحده أيا كان . لأنه إلا يكن ذلك فأنه والعالم بأسره لا يوجدان ما دام أن فعلهما لا شيء فيه من الخارجى بل هو باق مركز فيهما .

على ذلك فالغرض الأسمى للحياة هو بالضرورة للإنسان على انفراده كما هو للناس مجتمعين وللدولة على العموم .



مركز تحقيقات كميوتير علوم إسلامي

## الباب الرابع

المقدار الحق للدولة الفاضلة — الحدود التي لا ينبغي تجاوزها قلة وكثرة — يلزم ، دون تعيين عدد محدد للمواطنين ؛ أن يكون هذا العدد بحيث يكفي لحاجة العيشة العامة وألا يكون من الكثرة بحيث لا يمكن المواطنين أن يخلصوا من المراقبة — خطر كثرة السكان .

§ ١ — بعد التمهيدات التي ذكرناها آنفاً ، والاعتبارات التي بسطناها في أشكال الحكومات نبليح ما بقي علينا أن نقوله بأن نعين ما هي المبادئ الضرورية والأساسية لحكومة على غاية ما يمتنى . ولما أن هذه الدولة الفاضلة لا يمكن أن توجد بدون الأركان الضرورية لكمالها نفسه فلا بأس بأن نتخذها كلها ، على وجه الفرض ، كما يشتهي أن تكون بشرط ألا يذهب البتة إلى المحال ، مثال ذلك عدد المواطنين وسعة أرض الوطن . § ٢ — إذا كان العامل على العموم ، الحائك وباني السفن أو أى صانع آخر ، ينبغي أن يملك ، قبل أن يبدأ عمله ، المادة الأولية التي تهتم صلاحيتها التمهيدية كثيراً في أثناء التنفيذ ، فنبغى كذلك أن يؤتى رجل الدولة والمقنن مادة خاصة مجهزة كما ينبغي لأعمالها . العناصر الأولى التي يقتضيها علم السياسة إنما هي الناس بالعدد والكيف الطبيعية التي ينبغي أن تكون لهم والأرض بمساحتها وخواصها التي ينبغي أن تكون لها .

§ ٣ — يظن العامة أن دولة لتكون سعيدة ينبغي أن تكون فسيحة الأرجاء : وإذا كان هذا المبدأ صحيحاً فإن الذين ينادون به يجهلون حقاً في أى تنحصر سرعة الدولة أو ضيقها ، لأنهم يحكمون في ذلك عدد سكانها ليس غير . ومع ذلك يلزم أن ينظر

§ ١ — والاعتبارات التي بسطناها . ر ما م رك ٣ ب ٥ وما بعدها . — حكومة على غاية ما يمتنى . لم يقصد أرسطو هنا إلى وضع النموذج الخيالي للجمهورية فاضلة كما حاول أفلاطون . فانه قد أخذ نفسه بأن يظل قريباً جداً من الحقيقة الواقعية واستعار منها ما استعار ، وألا يعرض في سائر مؤلفه إلا خيرة من بين الأوضاع السياسية التي يتحدث عنها باعتبارها أحداثاً واقعية .

§ ٣ — فسيحة الأرجاء . تكلم منتسكيو أيضاً عن امتداد الدولة الخاص بطبيعتها وشكلها . ر . روح القوانين ك ٨ ب ١٦ وما بعده . وقد ناقش روسو هذا الموضوع بعينه (عقد الاجتماع ك ٢ ب ٩) =

الى العدد أقل من أن ينظر الى القوة. لكل دولة مهمة تقوم بها، وإن أكبر دولة هي التي تستطيع على خير وجه أن تقوم بمهمتها. حينئذ يمكنني أن أقول إن إيبوقراط، لا من حيث هو رجل بل من حيث هو طبيب، أكبر من رجل آخر أطول منه قامة. § ٤ — حتى مع التسليم بأنه يجب الالتفات إلى العدد لا ينبغي أيضاً اللبس في العناصر التي تؤلفه. لو أن كل دولة تشمل بالضرورة تقريباً لفيفا من العبيد ومن النازلين ومن الأجانب لا ينبغي في الواقع أن يحسب إلا أعضاء المدينة أنفسهم، وأولئك الذين هم مؤلفوها الأصليون. إنما كثرة عدد هؤلاء هي الدلالة الصادقة على عظم الدولة. إن المدينة التي تخرج عدداً كثيراً من الصناعات وقليلًا من المحاربين لا تكون أبداً دولة عظيمة، لأنه يلزم التمييز بين دولة عظيمة ودولة كثيرة السكان. § ٥ — والأحداث شاهدة لإثبات أن من العسير، بل ربما كان من المحال، أن يحسن تنظيم مدينة سكانها أكبر عدداً مما ينبغي، وليست واحدة من تلك التي يشاهد يذكر قوانينها تشمل، كما هو مشاهد، على أكثر مما ينبغي من السكان. والدليل العقلي يبيح هنا لتعزيز المشاهدة. إن القانون هو تقرير نظام ما. والقوانين الصالحة تنتج بالضرورة النظام الحسن. غير أن النظام ليس ممكناً في جمع أكبر مما يلزم. القدرة الإلهية التي تشمل العالم بأسره هي وحدها القادرة على إقرار النظام فيه.

== إيبوقراط. هذه الشهادة القديمة هي وشهادة أفلاطون في « فيدر » كل ما تركه لنا الأقدمون على إيبوقراط.

§ ٥ — أكبر عدداً مما ينبغي. ذلك رأى عام عند القدامى، أن دولة مكنتة بالسكان لا يمكن إحسان إدارتها. والنتيجة منطقية للغاية، متى صدر المرء عن المبادئ السياسية الجارية في كل المدائن الإغريقية على القريب، حيث يقوم المواطنون بمباشرة الأعمال العامة، وليس إلا مذهب الحكومة النابية هو الذي يحل نظرية دولة عظيمة حسنت إدارتها. واليونان لم يعرفوا هذا المذهب قطماً. ر. ك. ٧ ب ٢ ف ٢. يزداد على هذا أن بعثرة إغريقيا مدناً مستقلة ذوات سيادة بعثرة كانت مع ذلك مشابة للنشاط الفكري هي التي كانت تقاوم كل نمو سياسي. ولقد كانت روما المدينة الوحيدة العليا سيدة العالم القائمة بتنظيم آخر حد في السياسة للأفكار اليونانية، غير أن روما قد شفت من هذا الداء بأن ارتفعت به إلى أعلى درجة يمكن أن تنال فلانها قد استوعبت الدنيا استيعاباً.

٦٨ — الجميل ينتج عادة من توافق العدد والسعة ، والكمال للدولة يكون بالضرورة بأن يجمع في رقعة كافية عدد مناسب لها من المواطنين . لكن مساحة الدولة خاضعة لحدود معينة ككل شيء آخر ، كالحوانات والنباتات والآلات . كل شيء لأجل أن تكون له الخواص التي هي له لا ينبغي أن يكون أكبر مما ينبغي ولا أصغر مما ينبغي ، لأنه حينئذ إما أن يكون فقد تماماً طبعه الخاص وإما أن يكون قد فسد . وإن سفينة قدر قتران تكون سفينة لا هي ولا سفينة قدر غلوتين . فإنها بامتدادات ما تكون غير نافعة قطعاً إما بسبب ضيقها وإما بسبب سعتها .

٧٨ — والأمر كذلك في شأن المدينة فإن كانت أصغر مما ينبغي لا يمكنها أن تقوم بحاجاتها ، وهذا هو مع ذلك ركن أساسي لها وإن كانت أكبر مما ينبغي فهي تقوم بها لا من حيث هي مدينة بل من حيث هي أمة ، ويكاد لا يكون لها بعد حكومة ممكنة . بين هذه الكثرة المفرطة أي قائد يستطيع أن يسمع صوته . وأي استتور يصلح فيها لأن يكون منادياً عاماً؟ المدينة إذاً تكون ضرورة في الوقت عينه الذي فيه يمكن للكثرة المجتمعة سياسياً أن تقوم بمرافق عيشتها . وفيما وراء هذا الحد لا تزال في مكانة من العيشة على درج أعظم ، ولكني أكرر أن هذا النمو له حدود . والحوادث أنفسها تعلمنا بلا عناء ما يجب أن تكون عليه . في المدينة

٧٨ — لا من حيث هي مدينة بل من حيث هي أمة . طريقة التقابل بين الكلين هنا تبين قدر الكفاية المعنى الذي تدلان عليه في لغة أرسطو . فالأمة اجتماع عظيم من الناس ، لفيف ليس له نظام سياسي ولا ترتيب . والمدينة على ضد ذلك هي الاجتماع أي الدولة الخاضعة لقوانين منتظمة . ر . هذا الفرق أيضاً على صورة أبين من ذلك في ك ٢ ب ١ ف ٥ — أي استتور (مؤذن) . هذا المعنى الذي بين لنا اليوم من الشذوذ بموضع مصدره الاعتقادات السياسية للأقدمين . كان من اللازم بحكم الضرورة أن جميع المواطنين في الدولة ، جميع الرجال والأحرار والمنتمين بالحقوق السياسية ، يستطيعون أن يجتمعوا في الميدان العام ويستمعوا للخطباء . ويقرروا الأوامر العالمة . واليوم ثلاثة ملايين من الناس على سطح مقداره خمسة وعشرون ألف فرسخ مربع يستطيعون أن يباشروا أمور سياستهم على أتم ما يكون من النظام . فلا حاجة بهم إلى مناد أو صارخ أو بعبارة أدق يقوم لهم التفراف مقام المنادى فإن صوته في بعض الأحيان يسمع على مسافة مائتين أو ثلاثمائة فرسخ .

الأحداث السياسية على نوصين سلطة وطاعة . فالحاكم يأمر ويقضى . لأجل الحكم في قضايا المنازعات ، ولتوزيع الوظائف على حسب الأهلية ينبغي أن يعرف المواطنون بعضهم بعضاً ويقدر بعضهم قدر بعض . وحيثما لا توجد هذه القيود فالانتخابات والأحكام القضائية سيئة بالضرورة . وفي وجهتي النظر هاتين كل حكم يتخذ عفواً وبلا تدبرسيء العاقبة ولا يمكن بالبدئية ألا يكون كذلك في جيل لا يحصى عدداً .

§ ٨ — من جهة أخرى يكون سهلاً جداً على المستوطنين وعلى الأجانب أن يقتصبوا الحق المدني ويجوز غشهم بلا عناء دون أن يلحظ في الجمعية الكثيرة العدد . حيثئذ يمكن القول بأن التناسب الحق للهيئة السياسية إنما هو بالبدئية أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين هم أهل لسد حاجات معيشتهم لكن لا يكونون مع ذلك من كثرة العدد بحيث يتخلصون من مراقبة سهلة . تلك هي مبادئنا في عظم الدولة .



## الباب الخامس

موطن الدولة الفاضلة . الشروط الحربية التي يجب أن يستوفها . ينبغي أن يكون للدولة قاعدة بحرية .  
الوسائل الناجمة للاستفادة من مجاورة البحر . أخطار قصر الاهتمام على تجارة بحرية : الاحتمالات التي  
يجب على الشارع أن يتخذها لتكون العلاقات البحرية خلوا من الإضرار بنظام المدينة .

§ ١ — المبادئ التي حددناها آنفا لنظم الدولة يمكن إلى حد ما أن تنطبق على  
الموطن . وخيره بلا معارض هو ذلك الذي تحقق صفاته أكثر ما يكون لاستقلال  
الدولة . إنما هو على التحقيق الموطن الذي ينتج جميع أنواع الحاصلات . توافر  
كل شيء وعدم الحاجة إلى أي كان ، هذا هو الاستقلال الحق . إن سعة الأرض  
وخصبها ينبغي أن يكونا بحيث يستطيع جميع المواطنين فيها أن يعيشوا في دعة الرجال  
الأحرار القنع . وسنفحص فيما بعد قيمة هذا المبدأ بتحقيق أدق حينما نعالج  
على العموم الملكية واليسر واستخدام الثروة ، وتلك مسائل مختلف عليها لأن الناس  
واقعون في الغالب من أمرهم في الإفراط . هنا الشح الأشنع وهناك الترف الأتلف .

§ ٢ — شكل الموطن ليس موضع حيرة ما . فإن المجريين في الحرب ، الذين  
ينبغي أخذ رأيهم أيضا ، يقتضون أن يكون صعب المدخل على العدو وسهل  
المخرج على المواطنين . لنضيف إلى هذا أن الموطن كمعد سكانه يجب أن يكون  
سهل المراقبة ، وإن أرضا سهلة المراقبة لن تكون أقل سهولة في الدفاع عنها .  
أما موقع المدينة ، إذا أمكن تعيينه بالاختيار ، فينبغي أن يكون على السواء صالحا من  
جهة البر ومن جهة البحر . والشرط الوحيد الحتم إنما هو أن جميع النقاط يمكن أن  
يعاون بعضها بعضا ، وأن يكون ثقل البقول والأخشاب وسائر الحاصلات إما كانت  
أمرا ميسورا . § ٣ — إنها لمسئلة كبرى أن يعرف هل مجاورة البحر مفيدة  
لحسن نظام الدولة أو مضرة به . إن الاختلاط بالأجانب الذين ربوا في ظل  
قوانين مختلفة مضر بحسن النظام ، وإن السكان الذين يؤلفهم لفيف التجار الغادين  
الراحمين في البحر هم على التحقيق كثير ولكنهم مستعصون على كل تنظيم سياسي .

§ ٤ — وعدا هذه المحذورات فلا شك في أنه من جهة أمن الدولة ويسرها الضرورين الأفضل أن يكون للدولة وموطنها موقع بحري . لأنها تثبت لهجوم عدائي متى أمكنها أن تتلقى أمدادا من حلفائها بواسطة البر والبحر معا . وإذا لم يمكن الإيقاع بالهاجمين من الجهتين في آن واحد فحقق أن يقع بهم أشد من إحدى الجهتين حينما يمكن احتلالهما جميعا .

§ ٥ — والبحر يسمح أيضا بسد حاجات المدينة أى استيراد ما لا تنتجه البلد وإصدار الحاصلات التى تزيد فيها . غير أن المدينة فى تجارتها ينبغى ألا تفكر إلا فى نفسها ولا تفكر أبدا فى الشعوب الأخرى . فإن السوق التجارية للأمم عامة لا تقوم إلا على الشره ، والدولة التى تجد فى غير ذلك عنصر ثروتها لا ينبغى أبدا أن تتعاطى مثل هذا السحت . غير أن فى بعض الدول الخليج ، الميناء المحفور بالطبيعة ، عجيب الوضع بالقياس إلى المدينة التى دون أن تكون بيعة جدا هى مع ذلك مفصولة عنه وتشرف عليه بقلاعها وحصونها . وبفضل هذا الوضع تستفيد المدينة من هذه المواصلات كلها إذا كانت نافعة لها ، فإذا اتفق أن تكون خطرة فمجرد نص تشريعى يمكن أن يؤمنها كل خطر بأن تعين على طريقة خاصة المواطنين الذين يباح لهم هذا الاتصال مع الأجانب أو يحظر عليهم .

§ ٦ — أما القوى البحرية فلا يشك امرؤ فى أن الدولة يجب إلى حد ما أن تكون قوية فى البحر . ليس ذلك بالنظر إلى حاجاتها الداخلية فحسب بل فيما يتعلق بجيرانها الذين يجب عليها أن تساعد أو أن تخيفهم فى البر والبحر على حسب الأحوال . ينبغى أن يكون نمو القوى البحرية للدولة مناسبا لنوع عيشة المدينة لأنها إن كانت حربية طامعة لزمها بالضرورة أن تكون بحريتها مناسبة لمشروعاتها .

§ ٧ — ليس للدولة على العموم حاجة بالكثرة العظيمة من أولئك الذين يعملون فى البحر ، فلا ينبغى أبدا أن يكونوا من أعضاء المدينة . إني لا أقصد المحاربين الذين يركبون الأساطيل والذين يأمرؤن فيها ويديرونها ، فهؤلاء هم

مواطنون أحرار ، وإنهم بعض جنود البر . وحينما يكثر عدد القاطنين في الريف والزراع يكثر بالضرورة عدد البحارة . والأدلة على ذلك ما تجده في بعض الدول : مثلا حكومة هرقله فع أن المدينة بموازنتها بكثير غيرها صغيرة جدا فإنها تجهز من السفن عددا كثيرا .

لن أذهب بعيدا بهذه الاعتبارات فيما يتعلق بموطن الدولة وثغورها ومدنها وعلاقاتها بالبحر وقواها البحرية .

§ ٧ — حكومة هرقله . ر . ك ٨ ب ٤ ف ٢ وب ٥ ف ٢ .



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد اسلامی



## الباب السادس

في الكيوف الطبيعية التي يجب أن تكون للواطنين في الجمهورية الفاضلة . الأخلاق المختلفة للشعوب تبعاً للمناخ الذي يقطنونه ، تغير نظمهم السياسية — السمو الذي لا شك فيه للعنصر الإغريق ، ينبغي أن يكون للشعب الذكاء والشجاعة معا . المركز الذي يشغله القلب في الحياة الإنسانية .

§ ١ — قد عينا فيما سبق الحدود العددية للهيئة السياسية ، فلننظر هاهنا ما هي تلك الكيوف الطبيعية المشترطة في الأعضاء الذين يؤلفونها . يستطيع المرء أن يتخذ فكرة من هذا بأن يلقى النظر إلى أشهر مدائن الإغريق ، وإلى الأمم المختلفة التي تنقسم الأرض . الشعوب التي تقطن الأقطار الباردة حتى في أوربا هم على العموم ملوهم الشجاعة لكنهم على التحقيق منحطون في الذكاء وفي الصناعة ، من أجل ذلك هم يحتفظون بحريتهم لكنهم من الجهة السياسية غير قابلين للنظام ولم يستطيعوا أن يفتحوا الأقطار المجاورة . وفي آسيا الأمر على ضد ذلك شعوبها أشد ذكاء وقابلية للفنون ، لكن يعوزهم القلب ويقعون تحت نير استعباد مؤبد . أما العنصر الإغريق الذي هو بحكم الوضع الجغرافي وسط فإنه يجمع بين كيوف الفريقين . فيه الذكاء والشجاعة معا . إنه يعرف أن يحتفظ باستقلاله وفي الوقت نفسه يعرف أن يؤلف حكومات حسنة جداً ، وهو جدير ، إذا اجتمع في دولة واحدة ، بأن يفتح العالم . § ٢ — بين الشعوب المختلفة في قلب إغريقيا فروق أشبه بالفروق التي نبينا عليها آنفا . فها هنا كيف طبيعي هو الذي يتغلب وهناك كيوف تتعادل كلها في مزاج سعيد . يمكن أن يقال ، دون أن يخشى الخطأ ، إن شعبا ينبغي أن

§ ١ — الأمم المختلفة التي تنقسم الأرض . إن إيقراط كما هو معلوم من أوائل من لاحظوا تأثير المناخات هذا في الخلق وأنظمة الأمم . ر . كتاب الأمواه والأهوية والأصقاع . من ترجمة ابترى ج ٢ ص ٥٣ . وقد ذهب إيقراط إلى أبعد من ذلك فقد أوضح كيف أن القوانين أثرا في أخلاق الشعوب وعزا التكاسل العام للآسيويين إلى الملوكتات والحكومات المستبدة التي كانت ترهقهم . ولأفلاطون بعض نظرات في هذا الموضوع الخطير ( ر . أتوكيه سن القوانين ) وقد كان يحل بمشكرو في مؤلفه ( ك ٩ و ١٥ و ١٦ و ٢٧ ) الذي خصص مكانا رحيبا لنظرية المناخات ألا يغفل ذكر المؤلفين القدماء الذين عالجوا هذا الموضوع من قبله .

وفي عصرنا هذا قد خلفت نظرية السلالات نظرية المناخات فعدتها ولم تفض عليها .

يجمع بين الذكاء والشجاعة حتى يستطيع المقنن أن يقوده بسهولة إلى الفضيلة .  
 بعض الكتاب السياسيين يقتضون من المقاتلة عطفًا على من يعرفونهم وقسوة على  
 من لا يعرفونهم ، وإن القلب هو الذى يتبع فى أنفسنا العطف والقلب هو  
 بالضبط تلك الخاصة للنفس التى تجعلنا نحب . § ٣ — ويمكن تدليلا على ذلك  
 أن يقال إن القلب متى ظن أنه مستهان به يشتد ضعفه على الأصدقاء أكثر منه على  
 المجهولين . يخاطب أرشيلوك قلبه حينما أراد أن يشكو من أصدقائه فيقول :  
 « يا قلبي أليس صديقا هو الذى أهانك » .

وعند الناس جميعا الرغبة فى الحرية والرغبة فى التسلط تصدران عن هذا  
 المبدأ ، القلب متكبر ولا يعرف البتة أن يخضع . غير أن المؤلفين الذين ذكرتهم آنفا  
 يخطئون إذ يقتضون أن يكون المرء قاسيا على الأجانب . لا ينبغي أن يكون المرء على  
 أى كان . والنفوس الكبيرة لا تكون صعبة المراس إلا فى حق الإجماع . بل أكرر  
 أنها يزيد غضبها على أصدقاء حينما تلقى إهانة من قبلهم . § ٤ — هذا الغضب  
 معقول جدا لأن هنا زيادة على الضرر الذى يمكن أن يلحق بالمرء فإنه يظن أنه قد  
 فقد أيضا رعاية كان له الحق فى الاعتماد عليها .

ومن هنا جاءت أفكار الشاعر هذه :

\* بين الإخوة الجلال أشد ما يكون قوة \*

وفى موطن آخر :

\* من أفرط فى حبه أفرط فى بغضه \*

ونحن إذ نعين فى حق المواطنين ماذا ينبغي أن يكون عددهم وكيفهم الطبيعية ،  
 وإذا نعين سعة الموطن وشروطه فإنما نجرى فى ذلك على التقريب . إلا أنه لا ينبغي  
 أن يطلب ، فى مجرد الاعتبارات النظرية ، من الضبط ما يكون فى المشاهدات التى  
 تقدمها لنا الحواس .

§ ٢ — بعض الكتاب السياسيين . هو أفلاطون الذى يقصده أرسطو هنا . ر . الجمهورية ك ٢

§ ٣ — أرشيلوك . من « باروس » شاعر غناء ومجون ، كان يعيش فى القرن الثامن قبل الميلاد .

§ ٤ — أفكار الشاعر . هذان البيتان هما من مقطوعات أوربيد التى ليست بين أيدينا .

## الباب السابع

في العناصر الضرورية لوجود المدينة . أنها ستة أنواع . المواد الغذائية ، الفنون ، الأسلحة ، المالية ، الكهنوت ، وأخيرا إدارة المصالح العامة وإصدار الأحكام . فبغير هذه العناصر لا يمكن أن توجد المدينة ولا أن تكون مستقلة .

§ ١ — كما أن في المركبات الأخر التي تخلقها الطبيعة ليس البتة تماثل بين جميع عناصر الجسم التام ولو أنها أساسية في وجوده ، كذلك يمكن بالبداية ألا يعدد بين أعضاء المدينة كل العناصر التي هي مع ذلك بحاجة ملحة إليها ، وهو مبدأ يطبق على السواء على كل اجتماع لا يتألف إلا من عناصر من نوع واحد بعينه . ينبغي ضرورة أن يكون للمجتمعين نقطة وحدة مشتركة سواء أكانت أنصباؤهم مع ذلك متساوية أم غير متساوية ، مثال ذلك الأغذية أو ملكية الأرض أو أى شيء آخر مشابه . § ٢ — شيئا يمكن أن يجعل أحدهما من أجل الآخر ، هذا وسيلة وذلك غاية دون أن يكون بينهما شيء مشترك أكثر من الفعل يقع من أحدهما فيقبله الآخر . تلك هي هي في عمل ، أيا كان ، علاقة الأداة بالعامل . فالبيت ليس له حقا شيء يمكن أن يكون مشتركا بينه وبين البناء ؛ ومع ذلك فن البناء ليس له موضوع آخر إلا البيت . كذلك المدينة بها على التحقيق حاجة للملكية ، غير أن الملكية ليست البتة جزءا أصليا للمدينة ولو أن الملكية تحتوى موجودات حية على أنها عناصرها . المدينة ليست إلا اجتماع أناس متساوين يبحثون بالاشتراك عن عيشة سعيدة هنيئة . § ٣ — لكن بما أن السعادة هي الخير الأعلى ، وبما أنها تنحصر في ممارسة الفضيلة وتطبيقها التام ، وأن الفضيلة في النظام الطبيعي للأشياء ، موزعة لا على سواء بين الناس ، لأن حظ بعضهم منها قليل جدا وبعضهم

§ ٢ — أناس متساوين . لقد أشاد أرسطو في مجرى مؤلفه كله بمبدأ المساواة هذا لجميع أعضاء الدولة . فسير أن يفهم ، تلقاء هذه العبارات الصريحة ، أن يتم بتأييد الطفيلان . ر . ك ا ب ا ف ا و ك ٣ ب ٨ ف ا والمقدمة التي بسطنا فيها هذه المسئلة بسطا — عيشة سعيدة هنيئة . ر . ك ٣ ب ٣ ف ٩ و ب ٦ ف ١٤ وفي التمييز بين الحكومات ب ٤ ف ٧ .

مجردون منها تماما، يكون من البديهي هنا لزوم البحث في ينبوع الفروق والانقسامات بين الحكومات . فكل شعب إذ يطلب السعادة والفضيلة بطرق مختلفة يرتب أيضا حياته ودولته على القواعد التي ليست أقل اختلافا .

فلننظر إذن كم من العناصر لامندوحة عنه لوجود المدينة ، لأن المدينة تنحصر بالضرورة في أولئك الذين نعترف لهم بهذه الشيم .

§ ٤ - لنعد الأشياء أعيانها حتى ننير المسئلة : فبديا المواد الغذائية ثم الفنون وما يتعلق بها من الأشياء التي لا غنى عنها للحياة التي بها حاجة إلى كثير من الأدوات . ثم الأسلحة التي لا غنى للاجتماع عنها لأجل تأييد السلطة العامة في داخله ضد العصاة ولأجل دفع الأعداء من الخارج الذين يمكن أن يهاجموه، ورابعا سعة ما من الثروات سواء للحاجات الداخلية أو لأجل الحروب . وخامسا، وكان بوسعي أن أضع هذا في رأس القائمة، العبادة الإلهية أو كما يسمونها الكهنوت . وأخيرا وهذا بلا جدال هو الأهم ، تقرير المرافق العامة والقضاء في الخصومات الفردية .

§ ٥ - تلك هي الأشياء التي لا يسع المدينة مطلقا، أي كانت، أن تستغنى عنها . إن الاجتماع الذي يؤلف المدينة ليس اجتماعا كيفما اتفق ، إنما هو اجتماع أناس قادرين على القيام بجميع حاجات معيشتهم . فإذا لم يتوافر ركن من الأركان التي عددناها آنفا، فمن ثم يكون محالا أن يقوم الاجتماع بكفاية نفسه . الدولة تقتضى حتما كل هذه الوظائف المختلفة، فيلزم لها إذا زراع ليقوموا بغذاء المواطنين، ويلزم لها صناع وجنود، وأناس أغنياء وكهنة وقضاة ليقوموا بحاجاتها وبمصلحتها .

## الباب الثامن

ود العناصر السياسية في الحكومة الفاضلة الى اثنين فقط : أن المواطنين هم وحدهم أولئك الذين يحملون الأسلحة والذين لهم حق التصويت في الجمعية العمومية دون جميع الصناع ، وينبغي ألا تكون الأموال الثابتة إلا للمواطنين ، ومن بين المواطنين ينبغي أن يكون حمل السلاح للشباب والوظائف السياسية للكهولة والكهنوت للشيوخ .

§ ١ — بعد أن قررنا المبادئ على هذا النحو علينا أيضا أن نبحث هل جميع الوظائف ينبغي أن تكون لجميع المواطنين بلا تمييز . هاهنا ثلاثة أمور ممكنة : إما أن جميع المواطنين يكونون في آن واحد وبلا تمييز زراعا وصناعات وقضاة وأعضاء في الجمعية العمومية أو أن يكون لكل وظيفة رجال مختصون بها . أو أن تكون بعض الوظائف من اختصاص بعض المواطنين بالضرورة وتكون الوظائف الأخرى من نصيب سائر الناس . الخلط بين الوظائف لا يناسب كل دولة بلا تمييز . وقد قلنا فيما سبق إنه يمكن اقتراض تواليف مختلفة . فيولى جميع المواطنين جميع الوظائف العامة كلها ولا يولونها جميعا بل تمنح بعض الوظائف بامتياز . وهذا هو الذي يرتب عدم تشابه الحكومات . ففي الديمقراطيات كل الحقوق مشتركة وعلى ضد ذلك في الأوليغارشيات .

§ ٢ — إن الحكومة الفاضلة التي نبحث عنها هي على التحقيق تلك التي تحقق لكثرة الاجتماع أوسع نصيب من السعادة . وقد قلنا إن السعادة لا تنفك عن الفضيلة . وإذن ففي هذه الجمهورية الفاضلة حيث تكون فضيلة المواطنين أمرا واقعا على إطلاق الكلمة بتمامه لا إضافيا إلى مذهب معين يحرص المواطنون على الامتناع من كل مهنة آلية ، ومن كل مضاربة مفرطة الربح ، ومن الأعمال الخسيسة والمضادة للفضيلة . كذلك هم لا يزاولون الزراعة ، فإنه ينبغي أن يكون للره من الفراغ لا اكتساب الفضيلة والاشتغال بالشئ العام . § ٣ — يبقى أيضا طبقة الجنود ، والطبقة التي تتداول في شؤون الدولة وتحكم في القضايا ، هذان العنصران يشبهان أن يكونا هما اللذين يؤسسان المدينة . أفبوزع نوما الوظائف التي يختصان بها على أيد متفرقة أم يجمعان في أيد بعينها ؟ الجواب على هذه المسئلة واضح

أيضا . يجب أن تكون هذه الوظائف متفرقة الى حد ما ومجموعة الى حد ما . متفرقة لأنها تتعلق بأسنان مختلفة وأنه لا بد هاهنا من التبصر وهناك من القوة . مجموعة لأنه من المحال أن أناسا يبدون القوة ويستطيعون استعمالها يستسلمون الى خضوع أبدى . فالمواطنون الذين هم مسلحون على الدوام يرجع إليهم الأمر في تأييد الحكومة أو في إسقاطها . § ٤ - إذن فليس إلا أن توكل هذه الوظائف الى أيدي بعينها لكن في أحيان الحياة المختلفة وكما يعينه الطبع عينه . وما دامت القوة من حظ الشباب والتبصر من حظ الكهولة فلنوزع الاختصاصات تبعا لهذا المبدأ الذي هو نافع كما هو عادل ، والذي يعتمد على اختلاف الأهلية نفسه .

§ ٥ - كذلك الى هاتين الطبقتين يجب أن تكون ملكية الأموال الثابتة ، لأن اليسر يجب أن يتوافر للمواطنين ، وهؤلاء هم المواطنون الأصليون . أما الصانع فليس له حقوق سياسية لا هو ولا كل طبقة أخرى غريبة عن المشاغل الشريفة للفضيلة ، وذلك نتيجة بيئة لمبادئنا . السعادة لا تحل إلا في الفضيلة على وجه الاختصاص . ولكي يقال على مدينتنا إنها سعيدة يلزم ألا يحسب حساب بعض أفراد من أعضائها وكفى ، بل جميع المواطنين بلا استثناء . على هذا فالملكيات تتعلق بالمواطنين خاصة ، ويكون الزراع بالضرورة إما عبيدا وإما متوحشين وإما موالى .

§ ٦ - وأخيرا فمن بين عناصر المدينة تبقى هيئة الكهنة التي لها في الدولة مكان بين . لا يمكن زارعا أو عاملا أن يصل الى وظائف الكهنوت أبدا . بل المواطنون وحدهم هم الذين يختصون بخدمة الآلهة . فالهيئة السياسية إذن موزعة على جزئين : الأول الحند والثاني الجمعية العمومية ، لكن لما أنه من المناسب أن تقام شعائر العبادة للألوهية وأن يدبر أمر الراحة للمواطنين الذين أضناهم الكبر وجب لهذين الأمرين معا أن يوكل الى هؤلاء أمر الكهنوت .

تلك هي إذن العناصر التي لا بد منها لوجود الدولة وهي الأركان الحقيقية للمدينة . إنها من ناحية لا تستغنى عن زراع ولا صناع ولا أجراء من كل صنف . لكن من جهة أخرى ، الطبقة الحربية وطبقة القائمين بشؤون المداولات هما وحدهما اللتان تؤلفان الدولة سياسيا . وهذان القسمان العظيمان للدولة يتميز كلاهما عن الآخر فأحدهما يمتاز بالدوام والثاني بتداول الوظائف .

## الباب التاسع

قدم بعض الأنظمة السياسية ، وعلى الخصوص الانقسام الى طبقات والموائد العامة . أمثلة من مصر ومن إيطاليا : تقسيم الملكيات في الجمهورية القاضلة . في اختيار العبيد .

§ ١ — على أنه في الفلسفة السياسية . ليس البتة استقصا معاصر ولا حديث العهد هذا التقسيم الضروري للأفراد الى طبقات متميزة ، فيها الجند من جهة والزراع من جهة أخرى . بل هو ما زال موجودا الى اليوم في مصر وفي كريت ، ويقال إنه رتب بقوانين سيزستريس في الأولى وبقوانين مينوس في الثانية . § ٢ — كذلك نظام الموائد العامة ليس أقل قدما بل هو يصعد في كريت الى حكم مينوس وفي إيطاليا الى عهد أبعد من ذلك أيضا . ويؤكد علماء إيطاليا أنه في عهد المدعو إيطالوس الذي صار ملكا لأوترى غير الأوترىون اسمهم الى إيطاليين وأن اسم إيطاليا قد أطلق على جزء من شواطئ أوروبا محصور بين خليج سلاسي ولامتي اللذين يبعد أحدهما عن الآخر بمسيرة نصف يوم . § ٣ — ويزيدون عليه أن إيطالوس قد صير الأوترين الذي

§ ١ — سيزستريس . ينتج من الأبحاث الجديدة أن سيزستريس لابد أن يكون قبل المسيح نحو ألف وثمانمائة سنة على الأقل . وأرسطو يتكلم هنا إذن على نظام كان قبل زمانه نحو ألف وخمسمائة سنة . — قوانين مينوس . يمكن أن يكون مينوس بعد سيزستريس نحو ثلاثمائة سنة أو أربعمائة . ر . فبايل ف ٥٤ .

§ ٢ — علماء إيطاليا . يظن نبيهر أن أرسطو قد استخرج هذه المعلومات على إيطاليا من مؤلفات أنطيوخوس السرقوسي وهو مؤرخ كان يعيش قبله نحو مائة سنة تقريبا . وهو الذي تكلم عليه دنيس الهالكرناسي . — نصف يوم . مائة وستون غلوة على تقدير استرابون . ر . ك ٦ ب ١ ص ٢٤٥ أي أكثر من ستة فراعخ شيئا قليلا . وخليج سلاسي أو اسكلاسي لا يزال يسمى بهذا الاسم وهو فرق البرزخ في النقطة الجنوبية من إيطاليا . وخليج لاميتي الذي يسميه أنطيوخوس واسترابون نافيتنيك هو خليج سانت إيفيس على بحر نابلي في الجزء الغربي من البرزخ .

§ ٣ — الأوترين الذي كانوا رحلا فيما سبق . الأوتريون كانوا يسكنون في البروتيوم وفي الجزء الجنوبي الشرق من لقونيا .



كانوا رحلا فيما سبق زراعا وآتاهم فيما آتاهم من النظم نظام الموائد العامة . ولا تزال الى اليوم مقاطعات احتفظت بهذه العادة وبعض قوانين إيطاليا . وهذه العادة كانت عند الأوبيك ، سكان شواطئ تيرينيا والذين لا يزالون يلقبون لقبهم القديم الأوسونيين . وهي توجد أيضا عند الشونيين الذين يقطنون البلد المسمى سيرتيس على شواطئ الإيجي وخليج يونيه . على أن من المعلوم أن الشونيين كانوا أيضا من أصل أوترى .

§ ٤ — فتكون الموائد العامة حينئذ ولدت في إيطاليا وتنقسم المواطنين الى طبقات جاء من مصر ، وعهد سيزستريس سابق بكثير لعهد مينوس ، على أنه ينبغي الاعتقاد بأنه في مجرى القرون لا بد أن يكون الناس قد تخللوا هذه النظم وكثيرا غيرها عدة مرات ، بل ما لا نهاية له من المرات . فبدا الاحتياج نفسه قد أوحى بالضرورة بوسائل سد الحاجات الأولى ، ولما تحقق ذلك تمت التحسينات والسعة على قدر هذا التطور على ما يظهر . وإذا فلك نتيجة منطقية أن ينطبق هذا القانون أيضا على الأنظمة السياسية . § ٥ — كل شيء في هذا الصدد قديم جدا ، ومصر شاهد على إثباته . فلا أحد يجادل في قدمها السحيق وفي كل الأزمان كان لها قوانين ونظام سيامي . وعلينا أن نتأثر سابقينا في كل ما أحسنوه من عمل ولا نفكر في الإبداع إلا حيث يتركون لنا نقصا نستدركه .

§ ٦ — قلنا إن الأموال الثابتة كانت من حق أولئك الذين يحملون الأسلحة ويملكون الحقوق السياسية ، وأضفنا إليه عند تعيين خواص الموطن وسعته

— تيرينيا . كانوا يطلقون الاسم العام لتيرينيا على الجزء الغربي من إيطاليا .  
— الشونيون . كانوا في إغريقيا الكبرى وفي الحدود الجنوبية لإيطاليا أما الشاونيون فكانوا يقطنون الشاطئ الآخر من الخليج الادرياتيكي في إيفير .

§ ٥ — قديم جدا . يزعم علم الفلك الحديث أنه حقق ، بناء على ما في الآثار الرسمية ، أن أرساد المصريين الوضعية تصعد الى ٣٢٨٥ قبل الميلاد . ر . محضر جلسة المجمع العلمي لفرنسا في ٣٠ يونيه سنة ١٨٣٤ — نظام سيامي . كانت إغريقيا تستقبل نزلاء من المصريين وترحب بأنظمتهم فإن إناخوس وفورتي وسكرويس وقدموس ودناوس جاورا من مصر .



أن الزراعة ينبغي أن يؤلفوا طبقة منفصلة عن تلك ، فتسكنها هنا على تقسيم الملكيات وعدد الزراعة ونوعهم . وقد سبق لنا أن رفضنا الاشتراك في الأراضي الذي قبله بعض المؤلفين ، لكننا قد صرحنا بأن التعاطف بين المواطنين ينبغي أن يجعل الانتفاع مشتركاً لأجل أن يكفل لكل عيشتهم على الأقل . وإن إنشاء الموائد العامة ليعتبر مفيداً تماماً لكل دولة حسنة النظام . وسنقول فيما بعد لماذا نحن نتخذ هذا المبدأ أيضاً . لكنه يلزم أن تتسع تلك الموائد العامة لكل المواطنين بلا استثناء . ومن العسير أن الفقراء مع أنهم يقدمون النصاب المقدر بالقانون يستطيعون أن يقوموا بجميع الحاجات الأخرى لمن يعملون . § ٧ - إن نفقات العبادة الإلهية هي أيضاً عبء مشترك على المدينة . على هذا حينئذ يجب أن يقسم الموطن إلى قسمين أحدهما للعموم والآخر للأفراد . وكلاهما ينقسم أيضاً إلى اثنين آخرين : الأول يقسم لسد نفقات العبادة ونفقات الموائد العامة . أما الثاني فيقسم بحيث إن كل مواطن يملك على الحدود ويجوار المدينة يهتم على السواء بالدفاع عن الموضعين . § ٨ - هذا التوزيع وهو عادل في ذاته يكفل مساواة المواطنين وشدة اتحادهم على الأعداء الذين يجاورونهم . وحيثما لا يكون هذا التوزيع مقرراً فالبعض يستهين بالمناوشات التي تهدد الحدود والآخرون يخشونها خشية مخجلة . من أجل ذلك في بعض الدول يستثنى القانون سكان الحدود فيجعلهم بمعزل عن كل مداولة في أمر هجوم الأعداء الذي يلحقهم باعتبار أنهم أحرص على مصالحهم من أن يكونوا قضية صالحين . تلك هي الأسباب التي توجب توزيع أرض الموطن على نحو ما قدمنا . § ٩ - أما في شأن أولئك الذين ينبغي أن يزرعوها ، فإذا كان الخيار مكنة ، فينبغي أن يكونوا على الخصوص عبيداً وأن ينفى بالألا يكونوا جميعاً من أمة واحدة ، وعلى الخصوص ألا يكونوا أهل حرب . وبهذين الشرطين يتم صلاحهم للعمل ولا يرد

§ ٦ - فيما بعد . حق أن أرسطو سيحكم فيما بعد على الموائد العامة (ب ١٠ ف ٨ وب ١١

ف ٣ غير أنه لا يقدم أدلة لإقرار هذا النظام كما يذكر هنا .

بخواطهم أن يثوروا . ثم ينبغي أن يضاف إلى أولئك العبيد بعض المستوحشين بوصفهم زراعا تبعا للأرض ولهم خصائص الأرقاء أنفسهم . ففي الأراضي الخاصة يملكهم مالكمها وفي الأراضي العامة هم ملك الدولة . وسنقول فيما بعد كيف ينبغي أن يعامل الأرقاء ولماذا يجب دائما أن يقدم لهم فك الرقبة جزاء لأعمالهم .

§ ٩ — فيما بعد . ر . الاقتصادى ك أ ب ه . ويظن شنيذر أن هذه الإشارة كانت تتعلق بجزء من مؤلف أرسطو لم يصل إلينا . وإنه في ذلك مخدوع ، لأنه هاهنا على الأقل لا محل للخفاء . وقد اعترف بذلك أورسم .

وإن هذه الفكرة التي يقرها أرسطو هاهنا والتي هي غاية في الإنسانية والتي هو يكرها في « الاقتصادى » تثبت قدر الكفاية أن أرسطو لم يكن قط نصيرا أعمى للرق . زد على هذا أن وصفه التي حفظها لنا ديوجين اللايرتى تشهد بأن الفيلسوف كان يعمل على مقتضى هذه النظريات العامة فانه فيها يمنح الحرية عبيده جميعا ويوصى بهم خيرا من قبله وصيته . ر . ديوجين اللايرتى ك ه ص ١٦٩ .  
ور . أيضا في السياسة ك أ ب ٢ ف ٣ والمقدمة .

## الباب العاشر

موقع المدينة ، الشروط التي ينبغى أن تطلب . ملائمة الموقع للصحة . المياه . معازل المدينة . ينبغى أن يكون لها أسوار تساعد أهلها على الشجاعة . النظريات الباطلة في هذا الموضوع : ارتفاع فن الحصار يقتضى أن تحسن المدائن معرفة الدفاع عن نفسها بمهارة تسارى مهارة الهجوم .

§ ١ — نحن لن نكرر لماذا ينبغى أن تكون المدينة برية وبحرية معا ؛ وأن تكون قدر ما أمكن على اتصال بجميع نقاط أرض الوطن . فقد ذكرنا ذلك فيما مر . فأما ما يتعلق بالموضع في ذاته فينبغى توافر أربعة أمور على الخصوص : الأول والأهم إنما هو الأمر الصحى ، وإن استقبال الشرق والتعرض للرياح التي تهب من هذه الناحية هو أصح جميع الجهات ، ويليه استقبال الجنوب لأنه ممتاز بأن البرد فيه أيسر احتمالا طول الشتاء . § ٢ — ومن جهات نظر أخرى ينبغى أن يكون على السواء مختارا بحيث يلائم المشاغل الداخلية للسكان ولصعد الغارات التي يمكن أن تكون المدينة محلا لمعاناتها . يلزم في حالة الحرب أن يتمكن أهل المدينة أن يخرجوا منها بسهولة ، وأن يكون شاقا على الأعداء دخولها وحصارها على السواء . ينبغى أن يكون للمدينة داخل أسوارها مياه وكثرة من ينبابيع الطبيعية ، فإن لم يكن ذلك ينبغى أن تحفر صهاريج واسعة ومتعددة لحفظ مياه المطر حتى لا يعوزها الماء البتة في حالة ما تقطع وسائل الاتصال بالخارج مدة الحرب . § ٣ — ولما أن الشرط الأول إنما هو صحة السكان وهو يتحقق أولا بموقع المدينة ووجهتها على النحو الذى ذكرناه وثانيا باستعمال الماء الصالح للشرب ، فهذه النقطة الأخيرة تقتضى أيضا أشد الالتفات . إن كل ما يصلح فى الغالب وفى العادة لحاجات الجسم له بالضرورة تأثير فى الصحة كبير ، كالأثر الطبيعى للرياح وللأمواه . من أجل ذلك حيثما لا تكون المياه الطبيعية طيبة وغزيرة على السواء يكون من الحكمة عزل المياه الصالحة للشرب عن تلك التي تكفى للاستعمالات العادية .

§ ٤ — أما مواطن الدفاع فإن طبيعة الموقع وفائدته تختلفان باختلاف الدساتير . إن مدينة عالية تناسب الأوليغرشية والملوكية . أما الديمقراطية فتؤثر

السهل . والأرستقراطية ترفض كل هذه الأوضاع ، ويناسبها على الخصوص  
المصائب المحصنة . أما فيما يتعلق بمواقع المساكن الخاصة فالظاهر أن أشدها قبولا  
وانسبها على العموم أن تكون مخططة على الطريقة الحديثة وفقا لمذهب إبوداموس .  
كان للطراز القديم ، على ضد ذلك ، مزية أنه آمن في حالة الحرب ، وكان  
الأجانب متى حصروا في المدينة شق عليهم أن يخرجوا منها ، ولم يكن دخولهم  
فيها بأقل من ذلك عناء . § ٥ - ينبغي الجمع بين هذين المذهبين ويحسن أن  
يحاكى ما يسميه زراعنا الأشكال الشطرنجية في غرس الكروم . فنخطط المدينة إذا  
في بعض الأجزاء فقط ، في بعض أحيائها لا في مساحتها كلها ، ففي ذلك جمع  
بين الرشاقة والأمن . وأخيرا فيما يتعلق بالمعاقل فإن أولئك الذين لا يرغبون بإقامتها  
ليحتفظوا بإقدام السكان قد خدعهم وهم قديم ، ولو أن الحوادث تحت أعينهم قد  
كذبت تلك المدائن التي كانت تصطنع هذه النخوة الغريبة . § ٦ - ربما لا يكون  
من الإقدام ألا يدفع المحاربون أعداء مساوين لهم في العدد أو أكثر قليلا إلا من وراء  
الأسوار . لكن قد شوهد ولا يزال يشاهد أن المغيرين يأتون في عدد زاحردون  
أن تكون النجدة التي فوق طاقة البشر لحفنة من الشجعان تستطيع أن تصدهم .  
فلاجل اتقاء الغير والمصائب ولأجل التفادى من هزيمة لا شك فيها تكون الوسائل  
الأدخل في فن الحرب هي الحصون الأمنع ، وعلى الخصوص اليوم إذ ارتقى أيمان  
ارتقاء فن المحاصرات ونباله وآلاته المخوفة . § ٧ - إن الامتناع عن إقامة

§ ٤ - مذهب إبوداموس . طريقة إبوداموس كانت أنه يقسم المدينة الى شوارع منظمة  
( ر . ك ٢ ب ٥ ف ١ ) - للطراز القديم على ضد ذلك . كان الطراز القديم للمارة يخصص في جمع  
الدور بعضها حل مقربة من البض الآخر دون أى نظام . وكانوا يظنون أن هذا الوضع كان يسمح بدفع  
المدور على أهون ما يكون وعلى أقوى ما يكون .

§ ٥ - الحوادث . لا شك في أن أرسطو يطلع إلى حصار لقدمونيا من قبل إيفامينوداس  
في السنة الرابعة للأولى الثانية بعد المائة ٣٦٧ قبل الميلاد . ر . ماسبق ك ٢ ب ٦ ف ٧ .

§ ٦ - وآلاته المخوفة . لما رأى أرسيداموس بن أجيز يلاس المنجنيق وقد جرى به من صقلية =

المعاقل على المدائن يأباه العقل كما يأبى اختيار بلد مفتوح أو تسوية المرائي بالأرض .  
 أو تحريم إحاطة البيوت الخاصة بأسوار خشية أن يتسرب لسكانها شيء من الجبن .  
 بل ينبغي الاقتناع بأن إقامة المعاقل يسمح باستخدامها أو عدم استخدامها عند  
 المشيئة ، أما في المدينة المفتوحة فهذا الخيار ساقط . § ٨ - فإذا صححت تهذيراتها  
 وجبت إحاطة المدينة بالمعاقل بل ينبغي ، فوق أن تجعل منها زينة ، أن تكون جديدة  
 بصدد كل وسائل الهجوم وعلى الخصوص وسائل الفن الحربى الحديث . إن الهجوم  
 لا ينفل أية وسيلة للنجاح فيجب على الدفاع ، من جانبه ، أن يبحث ويدبر ويخترع  
 وسائل جديدة . وإن أول ميزة لأمة يقظة إنما هي أن يتردد الأغيار في مهاجمتها .  
 لكن بما أنه ينبغي من أجل الموائد العامة تقسيم المواطنين فئات كثيرة وأن الأسوار  
 أيضا يجب من مسافة إلى أخرى وفي المواضع المناسبة أن يكون لها أبراج وحراس ،  
 فمن البين أن تكون هذه الأبراج مخصصة بطبيعة الحال لاجتماعات المواطنين  
 في الموائد العامة .

تلك هي المبادئ التي يمكن تقريرها لموقع المدينة وفائدة الحصون .

== صاحب قائلا : « لقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان » . ر . فلوطرخس . وأن اختراع آلات الحرب لم يكن جد  
 قديم مادام أنه من عهد فرقة اس الذي هو أول من استخدمها في حصار ساموس في السنة الرابعة من الأولمية  
 الرابعة والثمانين ٤٤١ قبل الميلاد . وكان الذي أنشأها رجل لقدموني ( ر . ديودور الصقل ك ٧ ) . ولكن  
 هذا الاختراع لم يلبث أن أدخل عليه دينيس القديم تحسينات كبيرة ( ر . ديودور ك ١٤ ) . وإن  
 اختراع الأسلحة النارية قد أدهش كذلك فرسان القرون الوسطى وقت في شجاعتهم فلما رأوا المدافع  
 والبنادق القديمة كرروا صيحة أرخيداموس : « لقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان » .

## الباب الحادى عشر

المعابد فى الجمهورية القاضلة . الموائد العامة للحكام ، المبادئ العامة والرياضات البدنية ، شرطة المدينة ، حرس الحقول ينبى أن ينظم على نحو الشرطة قفريا .

§ ١ - الأبنية المخصصة للحفلات الدينية يجب أن تكون من الفخامة على ما ينبى أن تكون ، وتصلح كذلك للموائد الرسمية لكار الحكام ولأداء جميع الشعائر التى لا يقضى بسريتها القانون أو هائف فيثيا . هذا المحل الذى يرى من جميع ما يحيط به من أحياء المدينة التى يشرف هو عليها ينبى أن يكون على نحو يناسب كرامة السراة الذين يؤمونه . § ٢ - وتحت الربوة التى طليها تقام البنية يكون من المناسب أن يوجد الميدان العام الذى اتخذ على غرار ما يسمى فى تساليا " ميدان الحرية " . هذا الميدان لا يجوز البتة أن يذنس بالبضائع ، ويحظر دخوله على الصنائع وعلى الزراع وعلى أى فرد من أفراد هذه الطبقة إلا أن يدعوهم الحاكم إليه دعوة صريحة . كذلك ينبى أن يكون منظر هذا المكان مقبولا مادام أنه الميدان الذى فيه يقوم الرجال الكهول بالرياضات البدنية ، لأنه يجب ، حتى فى هذا الصدد ، فصل الأعمار المختلفة ، وفيه يشهد بعض الحكام ألعاب الشباب ، كما أن الكهول يوافقونه لشهود ألعاب الحكام أحيانا . فإن المرء متى أحس أنه تحت عين الحاكم استشعر ما يقضى به الحياء الحق ، وما تدعو إليه الخشية اللاتقة بالرجل الحز . بعيدا عن هذا الميدان ومنعزلا عنه يكون المكان المخصص للسوق وينبى أن يكون الوصول إليه ميسرا لأنواع التقل سواء من البحر أو من داخل البلاد .

§ ٣ - مادامت كتلة المواطنين منقسمة إلى كهنة وحكام فمن المناسب أن يكون موضع الموائد العامة للكهنة إلى جانب المعابد المقدسة . أما الحكام المكلفون النظر فى العقود والحكم فى القضايا الجنائية والمدنية وفى كل الأمور من هذا القبيل أو الذين هم مكلفون مراقبة الأسواق وما يسمى شرطة المدينة فإن محل

موالدهم يجب أن يكون على مقربة من الميدان العام ومن حى مطروق . ما جاور ميدان السوق حيث يكون الأخذ والعطاء يجب أن يكون على الخصوص مناسبا لذلك . أما الميدان الآخر الذى ذكرناه آنفا فانه يجب أن يكون دائما محل السكنة المطلقة؛ خلافا لهذا الذى هو مخصص للأخذ والعطاء اللذين لا غنية عنهما .

§ ٤ - كل ما أسلفنا آنفا من التقاسيم المدنية يجب أن يكرر فى المناطق الزراعية . هنالك الحكام الذين يدعون إما حراس الغابات وإما مفتشى الريف لهم أيضا كتاب من الحرس للرقابة ولهم موالد عامة . كذلك يكون فى الريف أيضا معابد مقدسة موزعة فيه بعضها للآلهة والأخرى للأبطال .

قد يكون من غير النافع أن تلح فى ذكر تفاصيل أدق فى هذا الموضوع فتلك أمور تصورها أيسر من تنفيذها . وقد يكفى فى القول بها مجزء إرادتها . أما تنفيذها فلا بد فيه من موائاة التوفيق . من أجل ذلك نكتفى بما عرضنا فى هذا الموضوع .

## الباب الثاني عشر

الكيف التي يجب أن تتوافر للواطنين في الجمهورية الفاضلة : الأركان العامة للسعادة ، تأثير الطبع والعادات والعقل : اجتماع هذه الثلاثة الأركان لتحقيق سعادة الفرد وسعادة المدينة : ينبغي افتراض اجتماعها في المدينة الفاضلة .

§ ١ — لنبحث الآن ماذا يكون الدستور عينه وما هي الكيف التي يجب أن تتوافر للأعضاء الذين يؤلفون المدينة لتحقيق سعادة الدولة ونظامها تحقيقا كاملا . السعادة على العموم لا تكتسب إلا بشرطين أحدهما أن تكون الغاية التي يعترمها المرء محدودة . الثاني أن يستطاع أداء الأعمال التي توصل إليها . فمن الممكن أن يجتمع هذان الشرطان وألا يجتمعا البتة . فتارة يكون الغرض محدودا ولكن الوسائل التي من شأنها أن تؤدي إليه غير مستطاعة . وتارة يملك المرء الوسائل الضرورية كلها للوصول إليه ويكون الغرض سيئا . وأخيرا يجوز أن يتخدد المرء في الغرض وفي الوسائل معا . والشاهد على ذلك الطب : فتارة هو لا يعرف كما ينبغي الدواء الذي يبرئ الداء ، وتارة لا يملك الوسائل الضرورية للشفاء الذي يعتزمه . في جميع الفنون وفي جميع العلوم يلزم إذا أن يكون الغرض والوسائل المؤدية إليه طيبة وفعالة على السواء .

§ ٢ — بين أن الناس جميعا يتقنون الفضيلة والسعادة ولكنه يسير بعضهم بلوغها ممتنع على الآخرين ، وذلك من أثر الظروف أو من أثر الطبع . الفضيلة لا تكتسب إلا بشروط معينة من اليسير أن تجتمع للأفراد المجتهدين وهي أعسر على الأفراد الذين هم أقل منهم في الجهد نصيبا . وقد يفضل المرء السبيل منذ الخطأ الأولى حتى متى جمع بين الملكات المطلوبة كلها . ولما كانت موضوع بحثنا الدستور الأفضل الذي هو مصدر الإدارة الفاضلة للدولة ، ولما كانت هذه الإدارة الفاضلة هي تلك التي تكفل أعظم مبلغ من السعادة لجميع الأفراد ، وجب علينا بالضرورة أن نعترف في أيّ تنحصر السعادة § ٣ — قلنا في "علم الأخلاق" ،



إذا كان يسمع لنا أن نظن أن هذا المؤلف ليس خلوا من كل فائدة : إن السعادة هي تنمية الفضيلة ومزاوتها مزاولة تامة ، لا الفضيلة الإضافية بل المطلقة : وأعني بالإضافة الفضيلة المطبقة على الحاجات الضرورية للحياة ، وبالمطلقة تلك التي تنفرد بالانطباق على الجميل وعلى الطيب . ففى أمر العدل الإنسانى جزاء المجرم وعقابه العدل هما من أعمال فضيلة ، ولكن هذا هو أيضا عمل ضرورة أعنى أنه ليس خيرا إلا بأنه ضرورى . ومع ذلك ربما كان الأفضل ألا تكون بالأفراد ولا بالدولة حاجة للعاقبة . على ضد ذلك الأفعال التي لا غاية لها إلا المجد وإلا الكمال الأدبى فهي بحيلة على المعنى المطلق . فى هذين النظمين من الأعمال يرمى الأول بالبساطة إلى التخلص من شر ، والثانى على الضد من ذلك يمهّد للتغير وتحقيقه مباشرة .

§ ٤ — الرجل الفاضل يستطيع أن يحتمل بنيل البؤس والمرض وكثيرا من أنواع الشر وهذا غير مانع أن تنحصر السعادة فى الأضداد . وقد عرفنا فى "علم الأخلاق" أيضا الإنسان الفاضل بأنه الإنسان الذى بفضيلته لا يحسب من الخيرات إلا الخيرات المطلقة ، وليس من حاجة بنا إلى أن نزيد على ذلك أنه يجب عليه أيضا أن يستخدم هذه الخيرات استخداما بحملا على الإطلاق وشريفا على الإطلاق . ومن هذا عينه جاء هذا رأى العامى أن السعادة تتعلق بالخيرات الخارجية . فقد ينسب عزف السنطير بإحسان إلى الآلة عينها أكثر مما ينسب إلى الفنان .

§ ٥ — من هذا الذى قلنا آنفا ينتج بئنا أن الشارع يجب أن يحدد سلفا بعض عناصر عمله ، غير أنه يستطيع أيضا أن يهيئ هو نفسه بعض تلك العناصر .

من أجل ذلك لزمنا أن نفترض للدولة كل العناصر التي تنصرف فيها المصادفة وحدها لأننا قد سلمنا بأن المصادفة قد كانت أحيانا هي المنصرف الوحيد فى الأشياء ، غير أنها ليست هي التي تحقق فضيلة الدولة ، بل إرادة الإنسان العاقلة . لا تكون الدولة فاضلة إلا حين يكون المواطنون جميعا الذين هم ولاية الحكومة فضلاء ،

ومعلوم عن رأينا أن جميع المواطنين يجب أن يشتركوا في حكومة الدولة . فلنبحث إذاً كيف نطبع الناس على الفضيلة . في الحق إن كان هذا ممكناً فالأفضل أن نطبعهم عليها جملة في آن واحد دون الاشتغال بالأفراد واحداً واحداً ، غير أن الفضيلة العمومية ليست إلا نتيجة لفضيلة كل الأفراد .

§ ٦ — ومهما يكن من شيء فإن ثلاثة أمور يمكن أن تصير الإنسان خيراً وفاضلاً : الطبع والعادة والعقل . فبدياً يلزم أن يجعلنا الطبع نولد من النوع الإنساني لا من أى نوع آخر من الحيوانات ، ثم يلزم بعد ذلك أن يؤتينا كيافاً معينة للروح وللبدن . وفوق ذلك فإن هبات الطبع ليست كافية فإن الكيوف الطبيعية تعدل على حسب العادات ويمكن أن يلحقها تأثير مزدوج يفسدها أو يصلحها . § ٧ — الحيوانات كلها تقريباً ليست خاضعة إلا لسلطان الطبع ، وقليل من أنواعها خاضع لسلطان العادات ، أما الإنسان فهو وحده الذي يجمع بين العقل والعادات والطبع . فينبغي أن تتمازج هذه الأشياء الثلاثة فيما بينها ، وفي الغالب أن العقل يحارب الطبع والعادات حين يعتقد أن الخير في نبذ قوانينهما . وقد ذكرنا فيما سلف بأى الشروط يستطيع المواطنون أن يقدموا مادة سهلة لعمل الشارع ، والباقي يكون من عمل التربية التي تعمل بالعادات وبدروس المعلمين .

## الباب الثالث عشر

في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة . التبعية الطبيعية للأعمار المختلفة . مشاغل السلام هي العيشة الحقة للمدينة . ينبغي أن يعرف كيف يحسن استعمال وقت الراحة . تنفيذ العقل يجب أن يكون هو الموضوع الأساسي الذي يهتزمه الإنسان في الحياة والشارع في تربية المواطنين .

§ ١ — لما كان الاجتماع السياسي دائماً مكوناً من رؤساء ومرتضى وسين أسائل هل السلطان والطاعة ينبغي أن يكونا على التناوب أو هما مدى الحياة . يتبين أن مذهب التربية ينبغي أن يرجع فيه إلى هذين القسمين العظيمين للمواطنين إذا كان بعض الناس يسود الأناس الأخرى على قدر ما يختلف الآلهة والأبطال عن سائر الناس ، كما هو الاعتقاد العامي ، من حيث الجسم الذي يكفي في الحكم عليه لحظ العين ، حتى من حيث الروح على وجه أن تكون سيادة الرؤساء هي أيضاً غير محل للتنازع وجليّة عند جميع الرعايا ، فليس من شك في أنه ينبغي تفضيل استدامة الطاعة عند البعض واستدامة السلطان عند الآخرين . § ٢ — غير أن تحقق هذا التناوب من أعسر ما يكون ، وليس الشأن هنا كما هو في حق هؤلاء الملوك في الهند الذين هم ، على قول سيلاكس ، بأيديهم السيادة الكاملة على الرعايا الذين يدينون لهم بالطاعة . يتبين إذاً لأسباب كثيرة أن تناوب السلطان والطاعة يجب ضرورة أن يكون أمراً مشتركاً بين جميع المواطنين . إن المساواة هي تمائيل الاختصاصات بين أناس متشابهين ولا تستطيع الدولة أن تحيا على ضد ما تقضيه قوانين العدالة : فإن الخوارج الذين لا يخلو منهم البلد سيجدون أنصاراً على الدوام في الرعايا الساخطين ولا يستطيع أعضاء الحكومة أبداً أن يكفي عددهم لمقاومة أعداء على نحو هذه الكثرة مجتمعين .

§ ١ — استدامة الطاعة . يصرح أرسطو هاهنا بغاية الإيضاح أنه معارض لاستدامة السلطان ،

أي أنه معارض للظلم . ر . ك ٣ ب ٨ ف ١ والمقدمة وك ١ ب ٢ ف ١٥

§ ٢ — سيلاكس . من كراباندر . جغرافى وبحار ، كان يعيش في أول القرن الخامس

قبل الميلاد .

§ ٣ — ومع ذلك فلا جدال في أنه ينبغي أن يكون هناك فرق بين الرؤساء والمرءوسين . فإذا يكون هذا الفرق وماذا يكون توزيع السلطان ؟ هاتان هما المسئلتان اللتان يجب على الشارع حلها . لقد ذكرناه فيما سبق . إنما الطبع ذاته هو الذي يرسم خط الحد بأن يجعل على نحو واحد طبقتي الشبان والشيوخ ، أولئك للطاعة وهؤلاء الأكفاء للحكم . إن سلطانا يمنحه السن لا يثير الغيرة ولا يرم به أنف الزهو عند أى شخص خصوصا متى اطمأن كل امرئ إلى أنه سوف يحصل بالسنين على الامتياز عينه . § ٤ — على هذا فالسلطان والطاعة يجب أن يكونا معا مستعربين وعلى وجه التناوب . وعلى هذا فالتربية يجب أن تكون متشابهة ومتخالفة معا ، ما دامت الطاعة باعتراف جميع الناس هي المدرسة الحقة للحكم . فالسلطان ، كما قلنا فيما مر ، يمكن أن يكون لمنفعة من يملكه أو في منفعة الذي ينفذ فيه . ففي الحالة الأولى إنما هو سلطان السيد على عبده ، وفي الثانية إنما هو السلطان على الناس الأحرار . § ٥ — وفوق ذلك فإن الأوامر تختلف بالسبب الذي أوجبهها بقدر ما تختلف بالتأثيرات التي تنتجها . فإن كثيرا من الخدمات التي تعتبر منزلة فقط إنما تكون تشريفا للشبان الأحرار الذين يقومون بها . إن ميزة عمل أو عيه ليسا هما في العمل ذاته أقل مما هما في الأسباب التي أوجت به والغرض الذي قصد إليه منه .

لقد قررنا أن فضيلة المواطن ، حين يحكم ، مماثلة لفضيلة الرجل الكامل ، وزدنا عليه أن المواطن يجب عليه بادئ بدء أن يطيع قبل أن يحكم . فنستنتج من هذا ها هنا أن على الشارع أن يطبع المواطنين على الفضيلة بأن يعلم حق العلم العناية الأصلية للحياة الحسنى والوسائل التي تؤدي إليها . § ٦ — النفس تتألف من جزأين : أحدهما الذي له هو بذاته العقل ، والثاني الذي هو دون أن يكون له العقل أهل لأن يطيعه . وبأحدهما وبالأخر تتعلق الفضائل التي تجعل الإنسان خيرا . متى سلم بهذا التقسيم كما نقره يمكن أن يقال بلا عناء أى هذين الجزأين يشتمل على الغاية التي يجب السعى إليها . لأنه دائما يعمل الشيء الأقل خيرا للوصول إلى شيء

أحسن ، وهذا ليس أقل وضوحا في نتاج الفن منه في نتاج الطبيعة . وها هنا الأمر الأحسن إنما هو جزء النفس العاقل .

§ ٧ — جريا في هذا البحث على مذهبنا العادى في التحليل ينقسم العقل إلى قسمين آخرين : عقل عملى وعقل مجرد . وبالنتيجة الضرورية تنطبق التجزئة التى نجريها في هذا الجزء من النفس على الأفعال التى تأتىها على سواء . وإذا أمكن الخيار لزم تفضيل أفعال الجزء الذى هو أعلى بالطبع سواء في جميع الأحوال أو في حالة واحدة حيث يقترن جزء النفس . ذلك لأنه في جميع الأشياء يلزم دائما تفضيل ما يؤدى إلى الغرض الأسمى .

§ ٨ — وأيا كانت الحياة فإنها موزعة بين عمل وراحة ، بين حرب وسلام . فمن الأعمال الإنسانية ما يرجع إلى الضرورى ، إلى النافع ، وأخر ترجع إلى الجميل ليس غير . وعلى جهات النظر المختلفة هذه يجب أن يقع تمييز مشابه لذلك في جزأى النفس وفي أفعالها : فان الحرب لا تقع إلا لقصد السلام ، والعمل لا يتم إلا لقصد الراحة . فالمرء لا يبحث عن الضرورى والنافع إلا لقصد الجميل . في كل ذلك يجب على رجل الدولة أن ينظم قوانينه على جزأى النفس وعلى أفعالها ، بل بالأخص على الغاية السامية التى يستطيعان إدراكها . وأشياء هذه التمايز تنطبق على الحرف المختلفة والمشاكل المتباينة للحياة العملية . يلزم أن يكون المرء مستعدا للعمل والحرب على سواء ، غير أن الفراغ والسلام أثر : ينبغى أن يعرف المرء القيام بالضرورى والنافع ، ومع ذلك فالجميل أسمى من أحدهما ومن الآخر . تلك هى توجيهات من الحسن أن يعطاها المواطنون منذ طفولتهم وفي كل الوقت الذى فيه يبقون خاضعين لأساتذة .

§ ١٠ — إن الحكومات التى هى فيما يظهر خير حكومات الإغريق ، وكذلك الشراعى الذين أسسوها لم يرموا البتة فيما يظهر إلى جعل أنظمتها موجهة إلى غرض أسمى ولم يوجهوا قوانينها والتربية العامة إلى مجموعة الفضائل بل مالوا ، دون

التفات إلى النبل ، إلى الفضائل التي يظهر أنها بالواجب نافعة وأجدر لإشباع الطمع . ولقد كاد بعض المؤلفين الأقرب عهدا يؤيد هذه الآراء عينها فأعجبوا جهورا بدستور لقدمونيا ، وأشادوا بذكر واضعه الذي وجهه كله نحو الفتح والحرب .

§ ١١ - والعقل كفيل أن يؤتم في يسر هذه المبادئ ، كما أن الأحداث أعيانها التي وقعت أمام أعيننا تكفلت بإثبات بطلانها . لقد شارك ثيرون وكل أولئك الذين كتبوا على حكومة لقدمونيا في الإحساس الذي يدفع الناس على العموم إلى الفتح من أجل مغامرات النصر ، ويشبه أنهم يرفعون إلى السحب الشارع العظيم لهذا الدستور لأن جمهوريته ، بفضل عدم المبالاة بالأخطار كلها ، قد استطاعت أن يكون لها سلطان شامل . § ١٢ - لكن الساعة وقد انهار سلطان اسبرته فالناس مجمعون على أن لقدمونيا ليست سعيدة البتة ولا شارعها غير ملوم . أليس شاذاً مع ذلك مع الاحتفاظ بقوانين لوفرغس ، ومع استطاعتها من غير عائق أن تتبعها برضاها قد فقدت كل سعادتها ؟ ذلك بأن المرء قد يخدع أيضا في طبيعة السلطان الذي يجب على الرجل السياسي أن يجهد في الإشادة به . إن حكم المرء أناسا أحرارا خير وأشد انطباقا على الفضيلة من حكم قوم عبيد . § ١٣ - زد على هذا أنه لا ينبغي حسابان دولة سعيدة ولا شارع كيسا جدا متى كانا لم يفكرا إلا في أعمال الفتح الخطيرة . على مبادئ مثل هذه موجبة للأسف لن يفكر كل مواطن بالبداهة إلا في غضب السلطان المطلق في وطنه متى استطاع أن يصير سيده له ، وهذا هو الذي جعل لقدمونيا مع ذلك تسند إلى الملك بوزانياس جنائية لم يشفع فيها مجده كله . إن مبادئ كهذه وقوانين كالتى تملئها ليست جذيرة برجل دولة : فإنها باطلة بقدر ما هي مشنومة . لا ينبغي للشارع أن يدخل في قلوب الناس إلا إحساسات طيبة للجمهور وللأفراد على السواء . § ١٤ - إن تكن مراعاة بالحروب فيجب ألا تكون هذه البتة بقصد استعباد أم لا تستحق أبدا هذا النير المهيمن . بل يجب أن يكون ذلك بادئ بدء لأجل اتقاء الاستعباد ، ثم لأجل ألا يكتسب السلطان إلا لمنفعة المحكومين . وأخيرا لأجل ألا يحكم المرء حكم السيد إلا أناسا خلقوا

للطاعة عبيدا . § ١٥ — يجب على الشارع على وجه الخصوص أن يعمل على أن تكون قوانينه الخاصة بالحرب كسائر أنظمتها ليس لها غرض سوى السلام والراحة : وههنا تأتي الأحداث لتضيف شهادتها إلى ما يشهد به العقل . لقد كانت سلامة أمثال هذه الدول قائمة مادامت الحرب لكن النصر قد كان عليهم شؤما بما يحقق لهم من السلطان : شأنهم منذ دخلوا في السلم شأن الحديد فقد صلابته سقايته ، والإثم في ذلك على الشارع الذي لم يعلم مدينته سبل السلام .

§ ١٦ — بما أن غرض الحياة الإنسانية هو عينه في الجماهير كما هو لدى الأفراد ، وبما أن الرجل الصالح والدستور الصالح يعترمان بالضرورة غرضا واحدا فينتج من ذلك بالبدئية أن الراحة تستلزم فضائل خاصة لأن السلام ، كما قلت ، هو الغاية من الحرب ، والراحة غاية العمل . § ١٧ — إن الفضائل التي تكفل الراحة والسعادة هي تلك التي تستخدم في الراحة كما في العمل على حد سواء . الراحة لا تكتسب إلا باجتماع كثير من الشروط التي لا غنى عنها للحاجات الأولى . ولكي تستمتع الدولة بالسلام يجب أن تكون بصيرة شجاعة حازمة ، فقد حق المثل " لا راحة للعبيد " ، إذا لم يحسن المتراء اقتحام الخطر صار فريسة لأول هاجم . § ١٨ — لا بد حينئذ من شجاعة وصبر في العمل ، ولا بد من الفلسفة في وقت الراحة ، ومن التبصرو ومن الحكمة في الواحد وفي الآخر من هذين الوضعين بل على الخصوص في أثناء السلام والراحة . إن الحرب تؤتي حتما عدلا وحكمة رجالا يسكرهم ويفسد أخلاقهم النجاح وما يستمتعون به من الراحة ومن السلام . § ١٩ — إن بالمرء حاجة الى عدل وتبصر ولا سيما حين يصل الى ذروة الفلاح ويستمتع بكل ما يثير حسد الرجال الأغيار . الشأن في ذلك شأن حكماء يمثلهم لنا الشعراء في الجزائر المجذودة : كلما كانت غبطتهم تامة في جميع الخيرات التي أغدقت عليهم دعوا الفلسفة والاعتدال والعدل أعوانا لهم . وبين أن هذه الفضائل ليست لسعادة الدولة وفضيلتها أقل ضرورة منها لأولئك الحكماء . إذا كان مخجلا ألا يحسن المرء استخدام ما يلقى من التوفيق ، فمخجل على وجه أخص ألا يحسن استخدام ذلك

في أثناء الراحة والأيام شجاعته وفضيلته أثناء الحروب لكيلا يظهر بمظهر خساسة العبد في أثناء السلام والراحة . § ٢٠ — لا ينبغي أن تفهم الفضيلة كما كانت تفهمها قدمونيا ، وهذا لا يعني أنها لم تفهم الخير الأعلى على ما يفهمه كل أحد ، بل ظنت أنه استطاع كسبه بفضيلة خاصة هي الفضيلة الحربية . ونظرا إلى أن من الخيرات ما هو أسنى من تلك التي تؤتيها الحرب فمن البين أيضا أن الاستمتاع بتلك الخيرات الأولى ، دون أن يكون له موضوع سواء ، هو أفضل من الاستمتاع بالثانية . § ٢١ — فلننظر بأي الطرائق يمكن اكتساب هذه الخيرات التي لا تقدر . لقد قلنا فيما سبق إن المؤثرات التي تعمل في النفس على ثلاثة أضرب ، الطبع والعادات والعقل . وعينا الكيوف التي ينبغي أن يتلقاها المواطنون بادئ بدء من الطبع . فيبقى علينا أن نبحث هل تربية العقل يجب أن تسبق تربية العادات ، لأنه يلزم أن يكون هذان المؤثران على أكمل ما يكون من التوافق مادام العقل نفسه يجوز أن يضل في سلوكه إلى الغرض الأسمى وأن العادات ليست أقل عرضة للضلال . § ٢٢ — ها هنا كما في سائر البقية إنما هو النشء الذي ينبغي أن يبدأ به كل شيء . غير أن غاية النشء تصعد إلى يتبوع موضوعه مخالف تماما . ففي الإنسان الغاية الحقة للطبع هي العقل والفهم وهما الأمران اللذان يجب أن يوجه إليهما الالتفات في العناية التي تبذل لتنشئة المواطنين وتربية عاداتهم على السواء . § ٢٣ — كما أن النفس والجسم ، كما قلنا ، متمايزان ، كذلك للنفس جزءان مختلفان أيضا : أحدهما لا عاقل والآخر موصوف بالعقل وهما يظهران على هيئتين مختلفتين ، فلأول الغريزة وللآخر الذكاء . وإذا كانت ولادة الجسم تسبق ولادة النفس فتكوين الجزء اللا عاقل سابق على الجزء العاقل . ومن السهل الاقتناع بذلك ، فالغضب والإرادة والرغبة تظهر عند الأطفال عقب الولادة . وأما الفكر والفهم فلا يظهران ، في النظام الطبيعي للأشياء ، إلا بعد ذلك بكثير . وإذا ينبغي الاشتغال بالجسم قبل الفكرة في النفس ، وبعد الجسم ينبغي التفكير في أمر الغريزة ، ولو أنه في نهاية الأمر لا يعني بالغريزة إلا لأجل الفهم ولا يعني بأمر الجسم إلا لأجل النفس .



## الباب الرابع عشر

في تربية الأطفال في المدينة الفاضلة . العناية التي يجب أن يتوخاها الشارع في أمر النسل . سن الزوجين : الشروط التي لاغنى عنها لكون الزواج على خير ما ينبغي أن يكون . أخطار الزوجيات الباكورة أكثر مما ينبغي . رعاية النساء الحوامل . ترك الأطفال المشوهين والأزبد عن الحاجة : الإجهاض ، عقاب الحلياة .

§ ١ — إذا كان واجبا على الشارع أن يكفل منذ البداية للمواطنين الذين يقوم بتربيتهم أجساما قوية فأول واجباته تتعلق بأمر زواج الأقارب وقيود السن وما يجب توافره في الزوجين لعقد الزواج . فهنا شيان هما محل للتقدير ، الأشخاص والمدة المقدرة للزوجية حتى تكون الأعمار دائما على تناسب لائق ، وألا تكون كيوف الزوجين متنافرة ، فقد يكون الزوج لا يزال قادرا على النسل حين تصير الزوجة عقيما أو بالعكس . لأن تلك إنما هي بذور شقاق وتباغض . § ٢ — وثانيا فإن هذا مهم فيما يتعلق بتناسب الأعمار بين الزوجين والأولاد الذين يخلفونهما ، لا ينبغي أن يكون بين الآباء وأولادهم فرق مفرط في العمر ، لأنه حينئذ يكون شكر الأولاد لأبويهم الهرمين لا قيمة له ، والأبوان من جهتهما لا يستطيعان أن يقوموا لعائلتهما بما تحتاج إليه . كذلك لا ينبغي أن يكون ذلك الفرق أقل مما يناسب لأن في ذلك أضرارا لا تقل عن سابقتهما . فإن الأولاد حينئذ لا يشعرون لأهلهم باحترام أشد مما يكون بين الأتراب تقريبا ، وقد تسبب هذه المساواة في إدارة العائلة منازعات غير لائقة .

لنرجع إلى نقطة الابتداء ، ولننظر كيف يستطيع الشارع أن يكون على ما يرى تقريبا أجسام الأطفال منذ ولادتهم .

§ ٣ — يكاد يكون كل هذا مرتكوا على نقطة واحدة يجب الالتفات إليها فضل التفات . بما أن الطبيعة قد حددت قدرة النسل إلى سن السبعين على الأكثر في الرجال وإلى سن الخمسين في النساء فينبغي التنسيب إلى هذين الأجلين الأقصيين في تحديد الوقت الأنسب لابتداء الزوجية . § ٤ — إن الزواج الباكر قبل الأوان

غير صالح للأولاد الذين ينتجون منه . في كل أنواع الحيوانات اللقاح الباكريين  
البهائم أحداث السن يأتي بنتاج ضعيف يغلب فيه جنس الإناث كما يغلب فيه صغر  
الأجسام . والنوع الإنساني هو بالضرورة خاضع لهذا القانون عنه . ويمكن التثبت  
منه بما يشاهد في جميع البلاد التي فيها يتزوج الشبان عادة في سن باكورة من ضعف  
النسل وضالته . وفي هذا خطر آخر : أن النسوة الحداثات تزيد آلامهن في الوضع  
بل كثيرا ما يهلكن أثناءه . من أجل ذلك يؤكدون أن الهاتف قد أجاب التريزنيين  
الذين استفتوه في كثرة عدد الموتى من نسايتهم الشابات بأنهم يزوجونهن أبكر مما ينبغي  
” دون أن يفكروا في جنى الثمرات “ .

§ ٥ — أما الزواج في سن نامية مفيد أيضا في ضمان اعتدال الحواس .  
وإن النساء اللاتي يبكرن في الإحساس بالحلب هن فيما يظهر على العموم أولات  
مزاج حاد مفرط . أما الرجال فإن القربان الجنسي أثناء النمو يضر بنمو الجسم  
الذي لا يزال يشتد إلى الوقت الذي حذاه الطبع والذي لا يكون وراءه نمو بعد .

§ ٦ — حينئذ يمكن أن تعين سن الزواج بثماني عشرة سنة للنساء وبسبع  
وثلاثين أو أقل قليلا للرجال . في هذه الحدود يكون وقت الزواج بالضبط هو  
وقت تمام القوة ، ويكون للزوجين الوقت المناسب للنسل حتى تنزع الطبيعة  
منهما القدرة على النسل . وحينئذ يمكن أن يكون زواجهما خصبا وفي زمان قوتهما  
الكاملة إذا كان كما هو المعتقد أن تعقب الزواج ولادة الذرية مباشرة وإلى تدهم  
العمر أي إلى نحو السبعين للأزواج . § ٧ — تلك هي مبادئنا في أوان الزواج  
ومدته ، أما أوان القربان فإننا نشرك رأي الذين يرون أن الشتاء هو خير الأوقات

§ ٦ — ثمان عشرة سنة للنساء . حدد أفلاطون ( الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٦ من ترجمة كوزان )  
للنساء من ٢٠ إلى ٤٠ وللرجال من ٣٥ إلى ٥٥ . كان ذلك في مناخ اليونان بلا شك تأخيرا بالنسبة للزواج  
للنساء . وفي هذا كان الفيلسوفان اليونانيان أحكم منا الآن حيث عندنا في مناخ كنداخنا (فرنسا) أعنى أشد  
برودة يتزوج النساء من سن ١٨ إلى ٢٠ .

§ ٧ — الشتاء هو خير الأوقات . إن شهر جمبلون أو شهر الإعراس عند الأتنيين يقابل  
بالقريب شهر نوفمبر عندنا . ر . جمهورية أفلاطون ك ٥ ص ٢٧٢ .

له اعتمادا على تجربتهم الخاصة الموقفة . ينبغي الرجوع أيضا إلى ما يرى الأطباء وعلماء الطبيعة في أمر النسل ، إذ يستطيع الأولون أن يعينوا الصفات المطلوبة للصحة والآخرين أن يخبروا أي الرياح يحسن انتظارها . وعلى العموم فإن ريح الشمال فيما يظهر خير من ريح الجنوب .

§ ٨ — لن نقف عند شروط المزاج التي هي أوفق في الأبوين لسلامة أولادهم وقوتهم : فإن هذه التفاصيل ، متى سبر غور الأشياء ، ربما لا تجد مكانا موافقا إلا في كتاب تربية . وكل ما نستطيع هنا هو أن نلم بهذا الموضوع المساما في بعض كلمات . لا حاجة بالمزاج إلى أن يكون مزاج مصارع لا فيما يتعلق بالأعمال السياسية ولا في أمر الصحة ولا في أمر النسل . كذلك لا ينبغي أن يكون مريضيا وعاجزا جدا عند الأعمال الشاقة ، بل يجب أن يكون وسطا بين هذين الطرفين . يجب أن يتعب الجسم بالمشقات دون أن تكون غاية في العنف . كذلك لا ينبغي أن يكون مقصورا على نوع واحد من الرياضة كما هو شأن المصارعين بل يجب أن يستطيع احتمال جميع الأعمال الجديرة بالرجل . وهذه القيود فيما يظهر لي قابلة للتطبيق على النساء والرجال على سواء . § ٩ — ينبغي أن تغنى الأمهات طوال مدة الحمل بالتزام نظام معين وبجائز الكسل وبخف من الغذاء . والوسيلة لذلك هيئة فما على الشارع إلا أن يأمرهن بالذهاب إلى المعبد كل يوم لاسترحام الآلهة المشرفة على الوضع . فإذا كان بجسمهن حاجة إلى النشاط فإن عقلهن ينبغي أن يحتفظ بالسكينة التامة . فإن الأجنة تتأثر بما تتأثر به أمهاتهن اللواتي تحملها كما تتأثر الثمرات بالتربة التي تغذيها .

§ ١٠ — لتمييز الأطفال الذين يجب تركهم من الذين يجب تربيتهم يحسن أن تحظر بقانون أية عناية بأولئك الذين يولدون مشوهي الخلقة . أما ما يتعلق

§ ٩ — بالذهاب إلى المعبد كل يوم . لأفلاطون فكرة مشابهة لهذه تماما . ( ر . القوانين ك ٧ من ترجمة كوزان ) .

§ ١٠ — يجب تركهم . يلزم التمييز بين « الترك للاتقاط » و « الترك للهلاك » في حق الأطفال . فالترك =

بعدد الأطفال فإذا كانت العادات تأتي الترك الكلي ، وكانت الزوجيات خصبة إلى ما وراء الحد المفروض صراحة على السكان فينبغي الإيعاز بالإجهاض قبل أن يتلقى الجنين الإحساس والحياة . فإن تأنيث هذا العمل أو عدم تأنيثه لا يتعلق كلاهما على الإطلاق إلا بهذا الشرط شرط الحساسية والحياة .

§ ١١ — غير أنه لا يكفي تعيين السن التي تبتدى فيها الزوجية بل ينبغي أيضا تعيين الوقت الذي يجب فيه أن ينقطع الإنسال . إن الرجال المتقدمين جدا في السن كالأحداث لا يلدون إلا مخلوقات ناقصة جسما وعقلا . وإن أولاد الشيوخ هم من الضعف على ما لا ينفع فيه العلاج . فلينقطع الإنسال في الوقت الذي يصل العقل فيه إلى غاية نموه . وهذا الوقت ، إذا رجعت إلى حساب بعض الشعراء الذين يقيسون الحياة بالسابوعات ، يقع على العموم في سن الخمسين . حينئذ ليكف المرء عن إنسال الأولاد بعد هذا الميعاد بأربع سنين أو خمس ، وعن أن يستمتع بلذائذ الحب إلا لأسباب صحية أو لاعتبارات ليست أقل شدة في الاقتضاء .

== للالتقاط هو أن يلحق الطفل حيث يمكن أن ينقطع والترك الهلاك هو التحمل من الطفل حيث يجب أن يموت . وهذا الترك للأطفال المشوهين قد كان مبدأ معمولاً به في إغريقيا إلا في تيبة حيث يوجد قانون يحظر تعرض الأطفال للهلاك . أما في اسبرته فقد كان مفضداً بنهاية الشدة . فكل طفل مولود كان خاضعا لامتحان أعضاء القبيلة الذين كان لهم عليه حق الحياة والموت . ر . كراجيوس ك ١ ب ٥ . وإن أفلاطون ( في الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٣ من ترجمة كوزان ) لم يكن أقل قسوة من أرسطوفانه يأمر ( ص ٢٧٨ ) بترك الأطفال أبناء سفاح المحارم يموتون جوعا . وتلك هي المبادئ التي يعتنقها أرسطو . على هذا فأفلاطون وتلميذه يأمران بالتحمل عن الأطفال المشوهين هذا يأمر بالإجهاض في حق الأطفال متى كثر عددهم . وذلك بالإجهاض والموت للأطفال الذين يأتون من سفاح المحارم . غير أن أرسطو هو أشد إنسانية ، فيما يظهر ، إذ يبدأنه يعتبر قتل الطفل الذي وفلت من عملية الإجهاض بجناية . ر . آخر الفقرة . ور . أيضا منتسكيو ك ٢٢ ب ٢٣ . — الإيعاز بالإجهاض . يؤخذ من هذه الفقرة أن القدماء فيما يظهر كان عندهم وسيلة للإجهاض بحقنة النتيجة دائما . أما في أيامنا فيظهر أن من المحقق أنه لا يمكن الإجهاض دون خطر على حياة الأم .

§ ١١ — المتقدمين جدا في السن . ر . هذه الفكرة في هذا الباب ف ٤ .

§ ١٢ — أما الخيانة الزوجية فهي من أى جانب تقع ، وإلى أية درجة تعمل ، يلزم أن تكون مجلبة للعار ما دام المرء زوجا بالفعل أو بالاسم . فإذا كانت الخطيئة قد ثبتت مدة الزمن المضروب للإتسال فليعاقب عليها عقابا فاضحا بغاية الشدة التى تستحقها .

§ ١٢ — من أى جانب تقع . يمكن الاعتقاد بأن الزنا محرم على الزوج كما هو محرم على الزوجة . غير أنه ، إذ تفهم هذه الفكرة على النحو الذى عليه أكثر المفسرين ، من الممكن أن تقارب بنحو آخر هو متمم له فيما يظهر ويدل على بجنعة من نوع آخر ورد فى ك ٢ ب ٧ ف ٥ .



مركز تحقيقات الكمبيوتر علوم إسلامي

## الباب الخامس عشر

تربية الطفولة الأولى . العناية الصحية ، الرياضات البدنية ، ينبغي اجتناب مخالطة العبيد ، ينبغي اجتناب كل قول وكل فعل غير كريم أمام الأطفال ، أهمية المؤثرات الأولى ، ينبغي جعل الأطفال من الخامسة إلى السابعة يحضرون الدروس دون أن يشتركوا فيها . للتربية عهدان من السنة السابعة إلى البلوغ ومن البلوغ إلى الحادية والعشرين .

§ ١ - ينبغي الاقتناع بأن طبيعة التغذية التي يعطى الأطفال إياها عقب الولادة لها أكبر الأثر في قواهم الجثمانية . يثبت لنا شأن الحيوانات نفسه وشأن جميع الأمم التي تهتم فضل اهتمام بالأمزجة الخاصة بالحرب أن الغذاء الأغذى والأوفق للجسم هو اللبن وأنه ينبغي الامتناع عن تقديم الثدي للأطفال بسبب الأمراض التي يولدها .

§ ٢ - ومن المهم أن يعرف إلى أي حد يحسن أن يترك لهم حرية الحركات ولكي يتق تشوه أعضائهم الرقيقة يستخدم بعض الأمم إلى أيامنا هذه آلات مختلفة تكفل لهذه الأجسام الصغار نموا منتظما . ومن النافع أيضا تعويدهم منذ طفولتهم الغضة احتمال البرد فإن ذلك نافع في تدبير الصحة كما هو نافع في أعمال الحرب . من أجل ذلك اعتادت بعض الشعوب البربرية أن يغطسوا أولادهم في الماء البارد تارة ولا يلبسوهم إلا أخف الثياب تارة أخرى . وهذا هو ما يفعله السلتيون

§ ٣ - لأجل أن يؤخذ الأطفال بجميع العادات يحسن أن يكون ذلك في أغص ما يكون من أسنان الطفولة بأن يعنى بث تلك العادات من طريق التدريج ، وإن حرارة الأطفال الطبيعية تجعلهم بغاية السهولة يحتملون البرد . تلك هي على التقريب العناية التي ينبغي اتخاذها للسن الأولى . § ٤ - أما في السن

§ ٢ - آلات مختلفة . هذا بلا شك أول أثر للاورثويدى يذكره تاريخ علم الطب . - احتمال البرد . تلك هي المبادئ عنها التي اتخذها روسو في شأن التربية الأولى للأطفال . غير أن روسو يحمل هذه التربية السلبية إلى سن الثانية عشرة . ويريد أرسطو أن يطف بها عند سن الخامسة فأعلن أن الحق مع .

التالية التي تمتد إلى السنة الخامسة فلا يطلب إلى الأطفال مراعاة عقلية ولا متاعب  
عنيفة من شأنها أن تعوق نموهم . بل ينبغي أن يطلب إليهم النشاط الضروري  
لاجتناب الكسل الجثامي . وقد يمكن إذا تخريص الأطفال على العمل بوسائل شتى ،  
ولا سيما باللعب . ولا ينبغي أن يكون ما يزاولون من الألعاب غير لائق بالأحرار  
ولا أشق ولا أسهل مما ينبغي . § ٥ — وينبغي على الأخص أن يراقب الحكام  
المكلفون التربية والذين يسمون مفتشى الأطفال فضل مراقبة الأقوال والحكايات  
التي تفرع تلك الآذان الناشئة . كل ذلك من أجل إعدادهم للأعمال التي تنتظرهم  
فيما بعد . وينبغي أن تكون ألعابهم على العموم مبادئ للتمرينات التي سوف يأخذون  
أنفسهم بها متى تقدمت بهم السن . § ٦ — ومن الخطأ الكبير أن تصدى القوانين  
لكبت صراخ الأطفال وعويلهم . بل على ضد ذلك إنما هو وسيلة للنمو وضرب  
من المرونة للجسم . فقد يكسب المرء قوة جديدة من مجهود شاق كحبس نفسه ،  
كذلك يستفيد الأطفال من الإمعان في الصراخ . ومن العنايات أن يراقب مفتشو  
الأطفال أيضا أن يكون اختلاط الأطفال بالعبيد أقل ما يمكن ، لأن الأطفال  
يقيمون بالضرورة في بيت أبيهم إلى السابعة من عمرهم . § ٧ — لكن على رغم  
هذا الظرف يحسن أن تجنب أبصارهم وأسماعهم كل مشهد وكل قول يزرى  
بالرجل الحر . ويجب على الشارع أن يقسو في أن ينفي من مدينته فحش القول  
كما ينفي منها كل رذيلة أخرى . فإن الإنسان متى سمع لنفسه بقول الفواحش أو شك  
أن يسمع لها أن تأتيها ، فينبغي منذ الطفولة اجتناب كل قول وكل فعل من هذا  
القبيل . فإذا أجاز لنفسه رجل حر الولادة لكنه أصغر من أن يشهد الموائد العامة  
أن يقول قولا أو يأتي عملا محرما فليعاقب بما يخزيه وليضرب . فإن كان بالغاً سن  
الرشد فليعاقب كما يعاقب عبد خسيس بالعقوبات المناسبة لسنه ، لأن خطيئته إنما  
هي خطيئة عبد . § ٨ — بما أننا نهى عن الأقوال الفاحشة فلننه كذلك عن

§ ٦ — القوانين . يقصد أرسطو بهذا إلى أفلاطون . ر . القوانين ك ٧ ص ٧ وما بعدها من

التمثيل والصور المنافية للآداب . ولين الحاكم بأن يجنب الأطفال النظر الى أى تمثال أو رسم يثير معانى من هذا القبيل ، إلا أن يكون ذلك فى معابد أولئك الآلهة التى يميز فيها القانون نفسه الفحش . غير أن القانون يأمر ألا يدعو امرؤ فى من أكبر أولئك الآلهة لنفسه أو لزوجته أو لأولاده .

٩ § — يجب أن يحرم القانون على الشبان شهود القطع التمثيلية البذيئة والمضحكة إلى السن التى فيها يستطيعون أن يتسبوا مقاعدهم فى الموائد العامة ويشربوا النبيذ صرفا ، وعندئذ تكون التربية قد حصنتهم من أخطار تلك الاجتماعات .

نحن لم نعد هنا الإلمام بهذا الموضوع . غير أننا سنرى فيما بعد عند الإلحاح فى أمره هل ينبغى أن نجنب الشبان بتاتا غشيان كل مسرح أو متى قبل هذا المبدأ كيف يمكن تعديله . أما الآن فإننا نقتصر على العموميات التى لا غنى عنها .

١٠ § — ربما كان الممثل المأسوى تيودور لم يخطئ إذ كان لا يحتمل البتة أن يظهر قبله على المسرح ممثل مضحك ولو غير نابه بحجة أن شهود المسرح كانوا يعتادون بسهولة الصوت الذى كانوا يسمعونه أولا . فإن هذا حق كذلك فى علاقتنا بأمثالنا وبالأشياء التى تحيط بنا على السواء . فان الجدة دائما هى التى تستهويننا أشد من غيرها . وحينئذ فليجنب الأطفال كل ما يحمل طابعا سيئا ، وعلى الخصوص أن يبعد عنهم كل ما يشعر بالذيلة أو بالشين .

١١ § — ينبغى أن يشهد الأطفال من الخامسة إلى السابعة مدة سنتين الدروس التى ستلقى عليهم من بعد . على أن التربية تشمل بالضرورة عهدين متميزين

٩ § — أن يتبوءوا مقاعدهم فى الموائد العامة . معلوم أن الأقدمين كانوا يضغطون ولا يجلسون للأكل كما نفعل نحن . فكان الأطفال يبقون واقفين ويخرجون من المائدة حينما يؤتى بالنبيذ الصرف فى آخر الطعام لشهود المائدة الآخرين .

— فإما بعد . لا شك فى أنه يشير إلى مؤلف آخر مما قد فقد ، فإن أرسطو لم يعد إلى هذا الموضوع فى هذا الكتاب .

١٠ § — تيودور . كان ممثلا مشهورا معاصرا لأرسطو وفولوس .



منذ السابعة إلى البلوغ ومنذ البلوغ إلى الحادية والعشرين . وقد يخضع غالبا من لا يريد أن يحسب الحياة إلا بجهود سابعية . وأولى من ذلك أن يتبع في هذا التقسيم سير الطبيعة نفسه ، لأن الفنون والتربية لا غاية لها إلا إكمال ضروب نقصها .

لننظر بادئ بدء هل يكون من الموافق أن يأمر الشارع بوضع قاعدة للطفولة . ثم ننظر أيكون الأحسن أن تلي الحكومة أمر التربية أم أن تتركها للعائلات كما في أكثر الحكومات الحاضرة . وسنتكلم على أي الموضوعات تقع التربية .

§ ١١ — جهود سابعية . ر . ما سبق ب ١٤ ف ١١



مركز تحقيقات كميوتير علوم إسلامي

## الكتاب الخامس

### التربية في المدينة الفاضلة

#### الباب الأول

التربية في المدينة الفاضلة . الأهمية الكبرى لهذه المسئلة . التربية يجب أن تكون عامة . تحالف الآراء . في الموضوعات التي يجب أن تشملها التربية ، ولو أن الإجماع واقع بالجملة على الغاية التي يجب أن تنوحيها .

§ ١ — لا يستطيع أحد حينئذ أن ينكر أن تربية الأولاد يجب أن تكون أحد الموضوعات الرئيسة التي يعنى بها الشارع . فحينما كانت التربية مهملا أمرها أصاب الدولة من ذلك مصيبة مشنومة . ذلك بأن القوانين يجب أن تكون دائما مناسبة لمبدأ الدستور وأن أخلاق الأفراد وعاداتهم في كل مدينة هي الكفيلة بقوام الدولة كما أنها وحدها هي التي صورت للدولة صورتها الأولى . فالأخلاق الديمقراطية تحفظ الديمقراطية فإن كانت أوليغارشية فإنها تحفظ الأوليغارشية ، وكلما كانت الأخلاق أظهر كانت الدولة أثبت .

§ ٢ — كل العلوم وكل الفنون تقتضى ، لينجح المرء فيها ، مبادئ أولية وعادات سابقة ، والأمركذلك بالبداية في مزاوله الفضيلة . وبما أن الدولة بتأملها ليس لها إلا غاية واحدة بعينها فيجب بالضرورة أن تكون التربية فيها واحدة متماثلة لجميع أعضائها ، ومن هذا ينتج أن تكون موضوع الرعاية العامة لا الخاصة ولي أن هذا النحو الأخير هو المتبع وأن كل أحد اليوم يعلم أولاده في بيته بالبرامج والموضوعات التي تعجبه . على أن ما هو مشترك يجب أن يعلم بالاشتراك . ومن الخطأ العميق أن يظن كل مواطن أنه هو سيد نفسه ، فإنهم جميعا يدينون للدولة ، ما داموا هم كل

§ ٢ — سيد نفسه . هذا هو المبدأ الأساسي للحكومات القديمة . فإن المواطن ليس لنفسه ، بل هو للدولة التي تستطيع أن تصرف في أمره بما تشاء . هذا المبدأ هو الحق مهما كان رأى الدولة الحديثة فيه .

عناصرها ومادامت العناية التي توجه إلى الأجزاء يجب أن تأتلف مع العناية الموجهة للجموع . § ٣ - في هذا الصدد لا يستطيع أن يوفى اللقدمونيون حقهم من الشناء، فإن تربية أولادهم عامة وهم يعلقون بها الأهمية القصوى . أما نحن فترى من البين أن القانون يجب أن ينظم التربية وأن التربية يجب أن تكون عامة . ولكن الشيء الأساسي أن يعرف بالضبط ماذا يجب أن تكون هذه التربية والنمط الذي ينبغي اتباعه . وعلى العموم فالآراء اليوم متخالفة في الموضوعات التي ينبغي أن تتناولها التربية، وما زال بعيدا جدا أن يقع الإجماع على هذا الذي يجب على الشبان أن يتعلموه ليبلغوا الفضيلة والحياة الحسنى . بل حتى ليجعل الناس هل يلزم إفراغ الجهد في تثقيف العقل أو في تهذيب القلب . § ٤ - إن المذهب الحالي للتربية ليساعد كثيرا على تعقد هذه المسئلة . ولا يعرف قطعا أينبغي ألا تصرف التربية إلا إلى الأشياء ذات المنفعة الحقيقية أم يجعل من التربية مدرسة للفضيلة ، أم يجب أن تتناول أيضا موضوعات لمحض الزينة . لقيت هذه المذاهب المختلفة أنصارا ولما يكن من شيء مقبول عند الجميع في أمر الوسائل التي تجعل الشبيبة فاضلة . لكن بما أن الآراء متخالفة جدا تتخالف على أساس الفضيلة عينه فلا غرابة أن تكون كذلك أيضا على طريقة وضعها موضع العمل .

## الباب الثاني

موضوعات التربية . الآداب ، الرياضة البدنية ، الموسيقى والرسم : الحدود التي تحددها دراسة  
الأناس الأحرار . الموضوع الذي عين للموسيقى في التربية ، أنها شعبة كريمة وقت الفراغ .

§ ١ — نقطة ليست قابلة للجدال ، تلك هي أن التربية يجب أن تشمل من  
بين الأشياء النافعة تلك التي هي ضرورية ضرورة مطلقة ، غير أنها لا تشملها جميعا  
بلا استثناء . وبما أن الأعمال يمكن أن تنقسم الى شريفة ووضيعة فينبغي ألا تتعلم  
الشبيبة من الأشياء النافعة إلا تلك التي لا ترمى البتة الى أن تجعل من الذين يتلقونها صناعا .  
تسمى أشغال صناع كل الأشغال الفنية أو العلمية التي هي غير نافعة لأن تطبع الجسم  
والنفس أو العقل لرجل حر على أعمال الفضيلة ومزاوتها . يسمى بهذا الاسم أيضا  
كل الحرف التي يمكن أن تشوه الجسم ، وكل الأعمال التي جزاؤها الأجرة لأنها تنزع  
من الذهن كل نشاط وكل سمو . § ٢ — ولو أنه لا شيء في الحق خسيس من  
درس العلوم الشريفة الى حد ما فإن إرادة الاندفاع فيها الى مدى أبعد مما ينبغي  
تعرض للضرر التي ذكرناها آنفا . والفرق العظيم ينحصر هاهنا في النية التي تعين  
العمل أو الدرس . فقد يعمل المرء ، دون أن يتسفل ، لنفسه أو لأصدقائه أو لغرض  
فاضل الشيء الفلاني الذي لو عمل على هذا النحو لما كان البتة أدنى منزلة من أن  
يأتيه الرجل الحر ، غير أنه لو عمل للأغنياء لاشتم منه رائحة الأجير والعبد .

أكرر أن الموضوعات التي تشملها التربية الحالية بها على العموم هذا الطابع  
المزدوج وقليل ما تصلح لتنوير المسئلة . § ٣ — تتكون التربية اليوم عادة من  
أربعة أجزاء متميزة : الآداب والرياضة البدنية والموسيقى وأحيانا الرسم . فالأول

§ ٣ — الآداب . هي القراءة والكتابة والنحو . — الموسيقى . معلوم مدى الاهتمام بالموسيقى عند  
الأقدمين . فقد نص قانون الملوك والإغوريات في أسبرته على إلزام تيموفى أن ينزع من قيثارته أربعة أوتار  
وإلا عوقب بالنفى لأن هذه النغمات الممتعة كانت تفسد شبان أسبرته . وكان ذلك في العهد الذي استولت =

والأخير باعتبار منفعتيها التي هي محقة كما هي متوقعة في الحياة كلها، والثاني باعتباره صالحا لأن يورث الشهادة . أما الموسيقى فنفعها مثار للشك فإنها ينظر إليها عادة على أنها ملذة ليس غير . غير أن القدامى كانوا يجعلونها جزءا ضروريا من التربية ، موقنين أن الطبع نفسه ، كما قلته مع التكرار ، يطالبنا لا بأن نستعمل نشاطنا استعمالا محمودا فحسب بل يطالبنا أيضا أن نحسن استعمال وقت فراغنا . تقول مرة أخرى إن الطبع هو مبدأ كل شيء . § ٤ — فإذا كان العمل والفراغ كلاهما ضروريين فلا نزاع في أن ثانيهما للنفس . غير أنه تلزم العناية بأن نملاّه كما ينبغي . وفي الحق لن يكون هذا بالألعاب لأنه قد يكون أن يجعل اللعب غرضا للحياة وهو محال . فإن اللعب مفيد على الخصوص بين عمليين ، فبالإنسان الذي يشتغل حاجة إلى الاستراحة ولا موضوع للعب إلا أنه يريح . الشغل مجلبة للنصب وحصر للمكات فيلزم حينئذ الانصراف في الوقت اللائق إلى استخدام الألعاب باعتبارها دواء ناجعا ، وإن الحركة التي يؤتيها اللعب تبسط العقل وتريحه بما تؤتيه من اللذة .

§ ٥ — إن الفراغ هو أيضا ، فيما يظهر ، يؤتي اللذة والسعادة والهناء ، لأن هذه ليست خيرات للذين يعملون بل هي خيرات للذين يعيشون عيش فراغ . لا يعمل المرء أبدا إلا ليلبغ غرضا لم يكن بهالغه ، وفي رأى الناس جميعا أن السعادة هي على التحقيق الغرض الذي يقصد إليه ، بعيدا عن كل هم ، في بحبوحة من اللذة . حق أن اللذة ليست واحدة عند الجميع ، كل أمرئ يتصورها على هواه وعلى حسب مزاجه . كلما كان المرء كاملا كانت السعادة التي يحلم بها أصفى ، وكان مصدرها في نفسه أسمى . حينئذ يلزم الاعتراف بأنه لأجل أن يقضى المرء لذته مع الكرامة يحتاج إلى معارف وتربية خاصة وإن هذه التربية وهذه الدراسات يجب

== فيه على آتينا . أما اليوم فإن التأثير الأدبي للموسيقى قد أهمله الشارعون تماما . وقد كانوا يعتبرونه في إغريقيا موضوعا مهما . ذلك بأن التركيب الطبيعي للإغريق كان له من الحساسية ودقة الشعور ما لا شيء يملكه أن يعطينا فكرة عنه . ر . منسكبو : روح القوانين ك ٤ ب ٨ .

أن يكون غرضها الوحيد هو الشخص الذي يستمتع بها ، كما أن الدراسات التي موضوعها النشاط يجب أن تعتبر ضرورات ولا يلاحظ فيها الأغيار البتة .

§ ٦ — وإن آباءنا لم يسلّموا البتة بالموسيقى في التربية على أنها حاجة لأنها ليست كذلك ، ولم يقبلوها على أنها شيء نافع كالنحو الذي لاغنى عنه في التجارة وفي الاقتصاد المنزلي وفي دراسة العلوم وفي طائفة من الأعمال السياسية . ولا كالرسم الذي يعلم صدق الحكم على نتاج الفن ، ولا كالرياضة البدنية التي تؤتي الصحة والعافية . لأن الموسيقى ليس لها بالبداية واحدة من تلك المزايا . إنهم لم يجدوا فيها إلا شغلا كريما للفراغ . وهذا هو الغرض الذي حاولوا أن يوجهوا نحوه الاشتغال بالموسيقى لأنه إذا كان على حسب رأيهم هناك استراحة خليقة بالرجل الحزينا فلأنها الموسيقى . وكان هومبروس على هذا الرأي حين يجعل أحد أبطاله يقول :

\* فلندع إلى الوليمة شاديا ذا صوت شجي \*

أو حين يقول على بعض آخرين من أبطاله الذين يدعون :

\* الشاذي الذي يسحرهم جميعا صوته \*

وفي مقام آخر يقول أوليس : إن أحلى اللذات عند الناس حين يستسلمون للسرور : إنما هي أن يستمعوا في المأدبة التي يصطفون فيها لأناشيد الشاعر .

### الباب الثالث

في منفعة الرياضة : الإفراط الذي يرتكبه في هذا الصدد بعض الحكومات . لا ينبغي أن يفكر في تربية مصارعين ولا محاربين سفاكين ، بل يلزم أن يؤتى الجسم صحة ورشاقة والعقل شجاعة كريمة : تجربة الشعوب المختلفة تكفى في أن توضع بالدقة الحدود التي ينبغي أن تحتد الرياضة البدنية : السن التي ينبغي فيها تعاطي الرياضة .

§ ١ — حينئذ يجب الاعتراف بوجود بعض الأشياء التي يلزم تعليمها الأولاد، لا على أنها نافعة أو ضرورية بل على أنها خليفة أن يشتغل بها رجل حر، أى على أنها جميلة . ألا يوجد إلا علم واحد من هذا القبيل؟ أم هناك علوم عدة؟ وما هي وكيف يجب تعليمها؟ هذا هو ما سنبحثه فيما بعد، وكل ما نعلمه إلى إثباته هنا هو أن رأى القدامى في الأشياء الأساسية للتربية يشهد بصحة رأينا، وأنهم كانوا يرتأون في أمر الموسيقى ما ترتبته نحن سواء بسواء . نزيد على هذا أيضا أنه إذا وجب على الشبيبة أن تحصل معارف نافعة كعلم النحو فذلك لا بسبب المنفعة الخاصة لهذه المعارف وحسب بل أيضا لأنها تيسر اكتساب طائفة غيرها .

§ ٢ — كذلك يقال في الرسم . المرء يتعلم الرسم الذي هو أقل فائدة بكثير في اجتناب الخطأ والسهو في شراء الأثاث والآنية وفي بيعها منه في تثقيف عقل هو خير من جمال الأجسام . على أن قصر الهم على معاني المنفعة لا يليق بالنفوس الشريفة ولا بالرجال الأحرار .

§ ٣ — قام البرهان على أنه يجب التفكير في تهذيب العادات قبل الذهن والجسم قبل العقل، فينتج من هذا أنه يلزم أخذ الأطفال بالتمارين الطفلية (البيدوتريب)

§ ٢ — قصر الهم على معاني المنفعة . هذا احتجاج صريح على مبدأ المنفعة محضة . ومن الحسن أن يلاحظ في مؤلف قد عيب عليه أنه مؤسس على المنفعة المحضة دون سواها . وهذا قد يرى أيضا في مذهب أفلاطون في الدراسة المادية للوسيقى ( ر . الجمهورية . ك ٧ ص ١٠١ من ترجمة كوزان ) .

§ ٣ — البيدوتريب . كان هناك فرق بين الرياضة البدنية والبيدوتريب ( ر . ما سبق ك ٣ ب ٤ ف ٥ ) .

وبالرياضة البدنية ، بذاك ليكفل للجسم تقويماً حسناً وبهذا ليكسبه الرشاقة .  
في الحكومات التي تشتغل على الخصوص فيما يظهر بتربية الشبيبة يقصد الى تكوين  
مصارعين وذلك يضر برشاقة الجسم وبنموه على السواء . وإن الاسبرتيين باجتناهم  
هذا الخطأ قد ارتكبوا خطأ آخر فإنهم بتقوية الأولاد جبلوهم قساة بحجة جعلهم  
شجعاناً . غير أنى أكرر مرة أخرى أنه لا ينبغي التعلق بموضوع واحد ليس غير ،  
وعلى الخصوص ذلك الموضوع الذى هو أدنى من كل ما سواه . فإذا لم يهتم إلا  
بتنمية الشجاعة فلا يصل المرء حتى إلى هذا الغرض . الشجاعة حتى في الحيوانات  
بله الناس ليست حظ أشدها وحشية بل هى على الضد من ذلك تتعلق بأولئك  
الذين يجمعون بين دماثة الأسد ومروءته . § ٤ — فمن الشعوب التى على ضفاف  
” بوند اكسن “ الآشيون والهيندوك عادتهم القتل وإنهم يأكلون لحم الانسان ،  
وأمم أخرى سبقتهم في هذه الأوطان لهم عادات مشابهة لتلك بل أفظع منها أحياناً ،  
لكن هؤلاء ليسوا إلا قطاع طريق ، ليس لهم من أمر الشجاعة الحقصة نصيب .  
وإنما لى اللقدمونيين أنفسهم الذين يدينون بتفوقهم لعادات الرياضات  
والمشقات قد تفوق عليهم اليوم كثير من الشعوب الأخرى في الرياضة بل  
في الحرب : ذلك بأن تفوقهم كان يتركز على تربية الشبيبة أقل من استناده إلى  
جهل خصومهم بالرياضة البدنية .

§ ٥ — يلزم أن يوضع في الصف الأول شجاعة كريمة لا قسوة مفترسة . فليس  
اقتحام الخطر اقتحاماً شريفاً من حظ ذئب ولا أى حيوان مفترس بل هو حظ مقصور  
على الرجل الشجاع . فلا أن تعلقوا أهمية غالية على هذا الجزء الثانوى من التربية وتهملوا

§ ٣ — تكوين مصارعين . كان يلحظ أرسطو عند ذلك بلا شك الثبيين . — أكرر . ر .

ما سبق ك ٤ ب ١٣ ف ١٠ . — مروءة الأسد . هذا التعبير يستحق التنبيه كما فلت في ك ١ ب

٣ ف ٤ وك ٤ ب ١٣ ف ١٥ .

§ ٤ — الآشيون . ر . مللر . في مؤلفه أرشومن و . ر . أرسطو في الأخلاق إلى نيقوماخوس

ك ٧ ب ٥ . وهيرودوت في ملبومين ب ١٨ و ١٠٦ .



الموضوعات التي لا غنى عنها فإنكم لا تعملون من أولادكم إلا فعلة حقاً ، فإنكم لم تشاءوا أن تجعلوهم أهلاً إلا لعمل واحد في الجمعية فيظلوا ، حتى في هذه الخصوصية ، أخط من كثير غيرهم كما يشهد به العقل قدر الكفاية . إنما ينبغي تقدير الأشياء لا على الأحداث الماضية بل على الأحداث الحاضرة فإن منافس المرء اليوم يعلمون كما يعلم ولم يكن ذلك فيما مضى من الزمان .

§ ٦ — يجب إذا موافقتنا على أن استعمال الرياضة البدنية ضرورى وعلى أن الحدود التي نحددها بها هي الحق . إلى المراهقة يجب أن تكون التمرينات خفيفة وأن تجنب الأغذية الأقوى مما ينبغي والأعمال الأعنف مما ينبغي خشية وقف نمو الجسم . إن خطر هذه المتاعب الباكرة ثابت بشهادة لا تجرح : إذا نال الظفر في الألعاب الأولمبية اثنان أو ثلاثة في طفولتهم وتوجوا فقليل ما يكون أن يحرزوا المكافأة في السن السوية : فإن التمرينات الأعنف مما ينبغي في السن الأولى قد نزع منهم كل قوتهم . § ٧ — بعد المراهقة تخصص سنوات ثلاث لدراسات من قبيل آخر ، وحينئذ يستطيع أن يجعل السنوات التالية للتمرينات الشاقة وللنظام الأشقى . وعلى هذا النحو يجب إرهاق الجسم والعقل الذى ينتج نتائج عكسية في النظام الطبيعى للأشياء : إن متاعب الجسم تضر بالعقل كما أن متاعب العقل تضر بالجسم .

§ ٧ — تضر بالعقل . فإن النيبين الذين أسرفوا في العكوف على التمرينات الرياضية كانوا يعتبرون أخط غفلاً من سائر الأغريق . كذلك أسبرته لم تترك مائة واحدة من أى نوع كان .

## الباب الرابع

في الموسيقى . لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنفعتها . إذا كانت ترويحاً ليس غير فإنه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع للفنانين المحترفين كما يستمتع بها المرء بمباشرتها بنفسه : تحليل الاعراضات المختلفة الموجهة إلى دراسة الموسيقى .

§ ١ — قدمنا بعض مبادئ أملاها العقل ، ونرى نافعاً أن نتناول من جديد هذه المناقشة وندفع بها إلى أبعد من ذلك حتى نهيء بعض اتجاهات للبحوث المستقبلية التي سوف تجري في هذا الموضوع . فقد يحار المرء بين القول بماهية تأثيرها وماهية منفعتها الحقة . أليست هي إلا لعباً ؟ أليست هي إلا ترويحاً ؟ كما يكون شأن النوم وملذات المسائدة التي هي بلا نزاع ملهاة قل أن تكون شريفة في ذاتها ، غير أنها كما قال أوربيد :

\* تعجبنا وتذهب بهمونا \*

هل ينبغي أن نوضع الموسيقى في المستوى نفسه ولتتخذ كما يتخذ النبيذ ، أو كما ينحلي المرء نفسه نتيجة إلى السكر ، أو كما يتعاطى المرء الرقص ؟ من الناس من لا يقدرها بغير هذا . § ٢ — لكن ليس الأولى أن تكون الموسيقى إحدى الوسائل للوصول إلى الفضيلة ؟ أو ليست هي تؤثر في النفوس بأن تعودها لذة شريفة وطارهرة كما أن الرياضة البدنية سعيدة الأثر في الأجسام . وأخيراً أليست بمعاونتها على ترويح النفس تساعد أيضاً على تكيّلها وتلك مزية تضاف إلى المزيّتين السابقتين ؟

لا عناء في الاتفاق على أنه لا ينبغي أن يتخذ تعليم الأولاد لهوا ولعباً ، فإن المرء لا يتعلم بأن يتلهم والدراسة هي دائماً شاقة . نضيف إلى هذا أن التعطل لا يوافق

§ ١ — قدمنا ، ر . ما سبق ب ٣ ف ١ — كما قال أوربيد . قد خصص منسكيو باباً من روح القوانين وهو الباب الثامن من الكتاب الرابع يوضح فيه لماذا كان الأقدمون يلقون أهمية عظيمة على الموسيقى .

سنّ الطفولة ولا الأسنان التي تليها . فإن التعطل إنما هو آخر سنّ العمل . وإن إنسانا ناقصا لا ينبغي البتة أن يقف . § ٣ — إذا قيل إن دراسة الموسيقى في الطفولة يمكن أن يكون غرضها أن تجهز لعبا في سنّ الرجولة ، في سنّ الاستواء ، فعلام إذا اكتساب هذه الملكة شخصا ولم لا يعتمد للذة والتعلم على ملكات الفنانين الاختصاصيين كما يفعل ملوك الفرس والميديين ؟ الفنانون الذين اتخذوا هذا العمل فنا ، ألا يكون لعبهم بالموسيقى بالضرورة أكمل بكثير من الناس الذين لم يعطوا الوقت اللازم لحذفها . أو إذا كانت كل مواطن يجب أن يزاول شخصا تلك الدراسات الطويلة الشاقة فلماذا لا يتعلم أيضا كل أسرار الطبخ ، وتلك تربية لا شك في أنها سخيفة ؟ § ٤ — هذا الاعتراض لا تقل قوّته إذا افترض أن الموسيقى تهذب الشئال . حتى في هذه الحالة لماذا يتعلمها المرء شخصا ؟ ألا يمكن المرء أن يستمتع بها على ما ينبغي وأن يحسن الحكم عليها بأن يستمتع لغيره ؟ ولقد اعتنق الإسبرتيون هذا المذهب ودون أن يكون لهم علم شخصي فإنهم يستطيعون ، كما قيل ، أن يحسنوا الحكم على قيمة الموسيقى وأن يقرروا أنها حسنة أو قبيحة . هذا الجواب ينطبق على ما يزعم من أن الموسيقى هي اللذة الحقة والترويح الحق للأناس الأحرار . ماذا يجدي أن يعلمها الإنسان بنفسه وألا يتمتع بغيره ؟ § ٥ — أليس هذا هو المعنى الذي تتخذه من الآلهة ؟ ألم يظهرنا الشعراء على المشتري وهو يفتني ويضرب بالسنطير . وبالجملة فإن من الضعة أن يتخذ المرء فن الموسيقى صناعة له ، وإن رجلا حرا لا يسمع لنفسه بذلك إلا وهو سكران أو على سبيل المزاح . ربما يكون علينا أن نبحث فيما بعد قيمة كل هذه الاعتراضات .

## الباب الخامس

الموسيقى ليست البتة لذّة لحسب . إن لها تأثيرا عظيما في النفس . الأحداث المختلفة التي تثبت هذا . الفرق بين الموسيقى وبين الفنون الأخرى ، وعلى الخصوص الرسم . بما أن للموسيقى أثرا قويا في الأخلاق لا جدال فيه فينبى إدخالها في التربية ، وعلى هذا الوجه تكون نافعة .

§ ١ — أولا هل يجب أن تشمل التربية الموسيقى أو هل يجب إبعادها عنها ؟  
وأى المعانى الثلاثة توصف هى به : أعلم هى أم لعب أم قضاء وقت ؟ قد يقع التردد بين صفات الموسيقى الثلاثة هذه ، لأنها تمثلها جميعا على السواء . فإن اللعب لا غرض له إلا الترويح ، غير أنه يلزم أيضا أن يكون الترويح مقبولا لأنه يجب أن يكون دواء يستشفى به من العمل . كما أن تمضية الوقت ، مهما كانت شريفة ، يلزم فوق ذلك أن تكون مقبولة ، لأن السعادة لا تكون إلا بهذين الشرطين . والناس متفقون على أن الموسيقى لذّة طيبة سواء انفردت أم اصططحت بالغناء .  
§ ٢ — وقد قال موزى فأحسن :

الغناء هو اللذة الحقة للحياة

من أجل ذلك لم يخل منها واحد من المجامع ولا من الملاحى باعتبارها استمتاعا حقيقيا . وهذا السبب يكفى إذا وحده لجعلها مقبولة في التربية . كل ما يؤتى لذات بريئة وطاهرة يمكن أن يشارك في غرض الحياة أو يكون على الخصوص وسيلة للترفيه . وندر ما يبلغ الإنسان غرض الحياة الأسمى ، لكن به في غالب الأمر حاجة إلى الراحة واللعب ، فإن لم يكن إلا اللذة التي تؤتيها فقط فيكون أيضا من الانتفاع بالموسيقى اتخذها مرقها . § ٣ — قد يتخذ الناس أحيانا من اللذة الغرض الرئيس لحياتهم ، والواقع أن الغرض الأسمى متى بلغه المرء آتاه أيضا لذّة إن شئت ، لكن ليست هذه هى اللذة التي يلقاها المرء في كل خطوة . وإذا يطلب المرء اللذة الأولى

§ ٢ — موزى . شاعر كان يعيش قبل أرسطو بأربعة قرون أو خمسة . ولا ينبى أن يلبس بسميه الذى عاش بعد قرن الاسكندر بكثير وهو الذى ألف قصيدة هيروليندر .

يقف عند الأخرى التي يسهل التباسها بتلك اللذة التي يجب أن تكون موضوع مجهوداتنا كلها، ومرد هذا الالتباس إلى أن غرض الأفعال الخاصة يشبه من بعض الوجوه الغرض الأعلى للحياة، هذا الغرض الأصيل للحياة لا ينبغي أن يطلب لما يؤتیه من الخيرات . وكشله الذات التي نحن بصدددها هنا لا بسبب النتائج التي تعقبها بل لما قد سبقها أي العمل والمحموم . من أجل ذلك يظن المرء أنه يجسد السعادة الحقة في هذه اللذات التي هي مع ذلك لا تؤتیه إياها .

§ ٤ - أما ذلك الرأي العام الذي يوصى بدراسة الموسيقى لامن أجلها هي ليس غير بل وسيلة نافعة جدّ النفع في الترفية ، فيمكن أن يتساءل مع إقراره هل الموسيقى هي في الحق ثانوية إلى هذا القدر، وهل لا يستطيع أن يعين لها موضوع أشرف من هذا الاستخدام العامي ، أو لا ينبغي أن تطلب إلا لهذه اللذة النافهة التي تثيرها عند الناس جميعا ؟ لأنه لا ينكر أنها تثير لذة جسمية بحثة تسحر الناس في كل أسنانهم وفي كل أمرجتهم بلا استثناء . أو لا ينبغي أن يبحث أيضا هل هي تستطيع أن تؤثر تأثيرا ما في الأنفس ؟ قد يكفي في إثبات قدرتها الأدبية أنها تستطيع أن تعدل إحساساتنا . § ٥ - وإنما في الحق لتعدّلها . فلينظر إلى وقعها في نفوس المستمعين لقطع كثير من الموسيقيين وعلى الخصوص قطع أولمبيوس . من ذا الذي ينكر أنها تحمس النفوس ؟ وما هي الحماسة إلا أن تكون تعديلا أدبيا صرفا ؟ بل قد يكفي لتجديد الآثار الحادة التي تزجها لأنفسنا هذه الموسيقى أن نستمع إليها مكررة من غير أن يصحبها الغناء ومن غير كلام .

§ ٦ - إذا فالموسيقى هي استمتاع حق . وبما أن الفضيلة تنحصر على التحقيق في أن يحسن المرء الاستمتاع والحب والبغض كما يأمر به العقل فينتج من ذلك أنه لا شيء أحق بدراستنا وعنايتنا مثل ملكة الحكم الصحيح على الأشياء ، وأن نضع لذتنا في الإحساسات الشريفة والأفعال الفاضلة ، وأنه لا شيء أقوى من الإيقاع وأغاني الموسيقى لحكاية الغضب والطيبة والشجاعة، بل الحكمة ذاتها وجميع

إحساسات النفس حكاية حقيقية بقدر الإمكان، كما تحكى أيضا جميع الإحساسات المقابلة لتلك . إن الحوادث الواقعية لتكفى في إثبات كيف يغير حالات النفس مجرد حكاية الأشياء التي من هذا القبيل . ولقد يؤخذ المرء ، تلقاء الحكاية المجردة ، بالألم والفرح بل يوشك أن يكون تأثره بها كتأثره بهذه الإحساسات تلقاء الواقع المحكى . إذا كانت صورة شخص تثير لذة لمجرد وقوعها تحت النظر ، فلا شك في أن يكون من رآها سعيدا بأن يتلقى الشخص الذى شغفته قبلا صورته . § ٧ — إن الحواس الأخرى كاللس والذوق لا تؤتى شيئا من الآثار الأدبية . أما حاسة البصر فإنها تحصلها بهدوء وتدرجيا ، وإن الصور التى هى موضوع هذه الحاسة تنتهى شيئا فشيئا إلى أن تؤثر في الرائي الذين يبصرونها . غير أن هذا ليس على التحقيق حكاية الانفعالات الأدبية ، إنما ليست إلا الإشارة متخذة شكل تلك الانفعالات ولونها واقفة عند حد التكليف الجسمية المحضة التى تشف عن الشهوة . وأيا ما تكون الأهمية التى تربط بالحاسيس البصر هذه فلن توصى الشببية أبدا بمشاهدة قطع باوزن في حين أنه يجوز توصيتها بقطع بوليجنوت أو أى مصور آخر مثله صاحب أدب واحتشام .

§ ٨ — أما الموسيقى فإنها بالبداية ، على ضد ذلك حكاية الأحاسيس الأدبية مباشرة . فتن تتوعد طبيعة الألحان تغيرت معها انفعالات المستمعين تبعا لكل واحد منها . فبالحن الشجى كلحن المذهب المسمى ميكسوليدي تحزن له النفس وتتعبض . والألحان أخرى ترقق القلب ، وتلك هى الأقل في مراتب الثقيل ، وبين هذين الطرفين لحن آخر يؤتى النفس على الخصوص سكونا تاما ، وذلك هو المذهب الدورى الذى هو وحده يؤثر هذا الأثر فيما يظهر . أما المذهب الفريجى فعلى

§ ٧ — باوزن... بوليجنوت من طازوس وباوزن من ليفيز كانا في زمان سابق على أرسطو بقليل .

§ ٨ — ميكسوليدي . ر . في كل ما يتعلق بالموسيقى القديمة المقالة القيمة لبوخ في تعليقاته على بندار

ج ٢ من السفر الأول ص ٢٠٣ إلى ٢٦٩ . وكان يمتاز الميكسوليدي بالثقل وبالحداد وكان يقابل عندنا « لا » الطيبة و « لا » المرفوعة .

الضد من ذلك ينقل النفس إلى التحمس . § ٩ — تلك الخصائص المختلفة للحن كانت مفهومة عند الفلاسفة الذين عالجوا هذا الجزء من التربية ، ونظريتهم لا تستند إلا إلى شهادة الأحداث نفسها . أما ضروب الإيقاع فإنها لا تقل تغايرا عن المذاهب : بعضها يسكن النفس ، وبعضها يثيرها ، وأشكال هذه الأخيرة إما أشد عامية وإما أحسن ذوقا .

وحينئذ فن المبال ، على حسب هذه الأحداث ، ألا يعترف بالقوة الأدبية للموسيقى ، وما دامت هذه القوة واقعية فيلزم ضرورة إدخال الموسيقى أيضا في تربية الأطفال . § ١٠ — هذه الدراسة نفسها هي مناسبة تماما لاستعدادات تلك السن التي لا تحمل الصبر أبدا على ما يسبب لها الملل ، والموسيقى بطبيعتها لا تسبب مللا قط . إن الحن والإيقاع يشبهان أن يكونا شيئين لازمين للطبع الإنساني ، ولم ينخش بعض الحكماء أن يقرروا أن النفس لم تكن إلا لحنا أو على الأقل مطابقة للحن .

— الدوري . ر . على الموسيقى الدورية ما يلي ك ٦ ب ٣ ف ٤ وأنومالز على الدوريين ج ٢ ص ٣١٦ .

§ ٩ — الفلاسفة الذين عالجوا — يشير أرسطو بلا شك إلى أعمال المدرسة الفيثاغورية والأعمال

العلبية في الموسيقى في عهده . ر . ما سيل ب ٧ ف ٣ .

§ ١٠ — بعض الحكماء . يظهر أن أرسطو هنا يقر هذا الرأي ، ولكنه فنده في كتاب

النفس ك ١ ب ٤ ف ١ .

## الباب السادس

أن يمرن الأطفال أنفسهم على الموسيقى . مزاي العزف بالموسيقى : المحدود التي يليق هذه بها .  
تخير الآلات . ليس كل الآلات مقبولا . إهدار الزمار : الأطوار المتغايرة التي مرت بها دراسة الزمار .  
فلقد أتمتها ميرزا نعمها إن صدقت الأسطورة .

§ ١ — لكن هل ينبغي أن يعلم الأطفال بأنفسهم الموسيقى الصوتية والموسيقى الآلية؟ أو هل ينبغي الكف عن ذلك؟ تلك هي المسئلة التي وضعناها فيما مر ونعود إليها هنا . لا يمكن أن ينكر أن الأثر الأدبي للموسيقى يختلف بالضرورة اختلافا كثيرا على حسب عزف المرء نفسه بها أولا . لأن من المحال أو على الأقل من العسير أن يكون الإنسان في هذا الصدد حكما عدلا في أشياء لا يزاوها هو نفسه .  
وبانه ليعنى فوق ذلك أن يعد للشبيبة شغل يدوى . وإن ناقوس أرخيتاس لم يكن اختراعه شرا ما دام أنه إذ يشغل أيدي الأطفال يمنعهم من كسر شيء في البيت ، لأن الطفولة لا تستطيع أن تلبث لحظة في سكون . فالناقوس لعبة حسنة في السن الأولى ، وإن الدراسة هي الناقوس للسن التالية ، أو ليس لهذا السبب يبين لنا بديها لزوم تعليم الأطفال أيضا الضرب بالموسيقى بأنفسهم ؟ § ٢ — على أن من الهين أن يعين إلى أى حد تمتد هذه الدراسة للأسمان المختلفة لتبقى دائما مناسبة وأن ترفض الاعتراضات التي تزعم أن هذا الشغل لا يؤدي إلا إلى إيجاد موسيقيين صاميين . فبدى أنه ما دام إحسان الحكم في هذا الفن يقتضى أن يزاوله المرء بنفسه ، فاستنتج من هذا أن الأطفال يجب أن يعزفوا بالموسيقى بأنفسهم . ثم هم فيما بعد يستطيعون أن يتركوا هذا العمل الشخصي ، ولكنهم وقتئذ يكونون بحيث يقدرون الأشياء الجميلة ويستمتعون بها كما ينبغي بفضل دراستهم في شبابهم .

§ ٣ — أما ما يوجه أحيانا من اللوم على مباشرة الموسيقى من أنها تسقط بالرجل إلى مركز الموسيقى العامى فيقصه أن يعين بالضبط ما يليق أن يطالب به ،



فيما يتعلق بملكة تعاطى الموسيقى ، الذين يراد تأهيلهم للفضيلة السياسية ، وما هي الأغاني وما هي الإيقاعات التي يجب أن يعلموا إياها وأى الآلات ينبغي أن تدرس لهم . كل هذه التمايز مهمة جدا ما دام تقريرها يعد تنفيذاً لذلك اللوم المزعوم ، لأنى لا أنكر البتة أن بعض صنوف الموسيقى يمكن أن يكون مجلبة للإفراطات التي يشيرون إليها .

§ ٤ — ينبغي إذا بالبداية الاعتراف بأن دراسة الموسيقى يجب ألا تضيق مقام المهنة التي سيمتها أولئك الذين يتعلمونها وأنه لا يجوز البتة أن تضعف الجسم فتجعله غير قادر على مشقات الحرب أو القيام بالشئون السياسية ، وأخيرا ينبغي ألا تعوق المباشرة الحالية لتمرينات الجسم ولا تحصيل المعارف الجدية فيما بعد . لأجل أن تكون دراسة الموسيقى على ما يجب أن تكون حقيقة لا ينبغي أن يقصد إلى إعداد تلاميذ للسابقات العلنية للفنانين ولا تعلم الأطفال تلك الغرائب الفارغة للعزف التي أدخلت بادئ الأمر في الحفلات الموسيقية في أيامنا ثم دخلت من هناك في التربية العامة . لا ينبغي للمرء أن يأخذ من دقائق الفن هذه إلا ما يلزم لأجل أن يحس جمال الإيقاعات والأغاني وأن يكون له من الموسيقى إحساس أتم من ذلك الإحساس العام الذي تحدته الموسيقى حتى في بعض أنواع الحيوانات كما تحدته في لفيف العبيد والأطفال .

§ ٥ — هذه المبادئ أعياها تصلح لضبط تخير الآلات في التربية . فيلزم أطراح المزمار والآلات التي ليست إلا لاستعمال الفنانين كالقيثارة وما يقاربها فلا ينبغي أن يقبل من الآلات إلا ما هو خاص بتكليف الأذن وتنمية الذهن على العموم . على أن المزمار ليس آلة موافقة للأدب ولا يصلح إلا لإثارة الشهوات

§ ٤ — في أيامنا . التقدم وضرور التجديد من كل نوع في الموسيقى اليونانية ترجع على التحقيق إلى الزمن الذي كان يعيش فيه أرسطو بل الظاهر أن مدرسته كثيرا ما شاركت في ذلك .

§ ٥ — المزمار ... ليس آلة موافقة للأدب . يصعب علينا اليوم أن نفهم هذا القول على المزمار الذي أقرته سلطة ميتراف نفسها . ر . فيما بعد ف ٨ .

ويجب أن يقصر استعماله على الظروف التي فيها يقصد بالأولى إلى التقويم لا إلى التعليم .  
 نزيد على هذا أن للزمار ضررا آخر فيما يتعلق بالتربية ، وهو أنه يمنع الكلام أثناء تعلمه .  
 وعلى ذلك فليس خطأ أن أهمل منذ زمن طويل بالقياس إلى الأطفال والرجال  
 الأحرار ولو أنهم قبل كانوا يعلمونهم إياه . § ٦ — فنحن أن ذاق آباؤنا حلاوة الفراغ  
 على أثر ما لقوا من رغد العيش قد أخذوا أنفسهم في جد وحمة بالفضيلة . وهم  
 إذ اعتروا بفعلهم الماضي وعلى الخصوص بما صادفوا من ضروب النجاح في الحروب  
 الميدية قد وضعوا أشد شهوتهم في درس جميع العلوم بل رفعوا من شأن فن الزمار  
 إلى أن جعلوه علما . فقد ربي في لقدمونيا مواطن يضبط نعمة الجوقة الموسيقية  
 على نغم الزمار الذي يزمر به هو نفسه ، وصار هذا الذوق قوميا في أتيننا حتى لم يبق  
 فيها رجل حر لم يتعلم هذا الفن : وهذا ما يشبه اللوح الذي خصه طرازيب بالآلة  
 حينما أدى نفقات إحدى قصص إكفنديس الملئية . § ٧ — غير أن التجربة  
 ما لبثت أن رفضت الزمار حينما قدر ماذا يمكن أن يساعد على التربية أو يضر بها  
 من أمر الموسيقى . كذلك أبطل منها عدة من الآلات القديمة كالبيكتيد والبريتول  
 وكل تلك التي لا تثير في المستمعين إلا معاني لذة الحواس والمسببات والمثلثات إلى  
 غير أولئك من الآلات التي تقتضى مراعاة طويلة لليد . § ٨ — كذلك يطرح  
 الزمار أيضا أسطورة عتيقة منطبقة على المعقول تحدثنا أن مينرفا التي اخترعته  
 ما لبثت أن تركته . وتزعم نكتة فكهة أيضا أن غضب الإلهة على هذه الآلة جاء  
 من أنها تشوه الوجه ، غير أنه ربما يظن أيضا أن مينرفا تركت درس الزمار لأنه  
 لا يصلح في شيء لتثقيف العقل لأن الواقع أن مينرفا في نظرنا رمز للعلم والفن .

§ ٦ — إكفنديس . يقال إنه كان من أقدم شعراء الملهاة في أتيننا ويظهر أنه عاش في آخر  
 القرن السادس قبل المسيح .

§ ٧ — البيكتيد ... كل هذه الآلات كانت وترية . ر . الجمهورية لك ٣ ص ١٥٣ من ترجمة كوزان .

## الباب السابع

الألحان والإيقاعات التي يجب إدخالها في تربية الأطفال . الأغاني على ثلاثة أصناف : أدبية وحماسية وشعبية . فالأول يجب أن تكون وحدها تقريبا جزءا من التعليم ، المذهب الدوري هو الأوفق : انتقاد بعض آراء أفلاطون .

§ ١ — نحن نرفض إذاً ، في أمر الآلات والضرب ، تلك الدراسات التي لا تتعلق إلا بالفنانين ، ونعني بذلك تلك التي ليست خاصة إلا بالمباراة العلنية للموسيقى . فلا يمكف المرء عليها لتهديب نفسه أخلاقيا ، ولا يفكر دارسها إلا في اللذة التي ليست أقل جفاء من لذة من سيستمعون إليه في المستقبل . من أجل ذلك لم أجعل منها مشغلة جدرة برجل حر . بل هو عمل أجير ولا يصلح إلا ليخرج فنانين محترفين .

إن الغرض الذي يجهده الفنان في هذه السبيل غرض سيء ، فإن عليه أن يتنزل بإنتاجه إلى متناول الجمهور الذي كثيرا ما يسقط جفاؤه الفنانين الذين يسمعون إلى إرضائه ، والذين يشوهون أجسامهم بالحركات التي يقتضيها الضرب على آلاتهم .

§ ٢ — أما الألحان والإيقاعات فهل ينبغي إدخالها جميعا بلا تمييز في التربية أو هل ينبغي أن يتخير منها؟ ألا نقبل كما يصنع اليوم أولئك الذين يشتغلون بهذا الجزء من التعليم ، إلا أصلين في الموسيقى : اللحن والإيقاع؟ أم نضيف إليهما ثالثا؟ يهsem أن تعرف بالضبط قوة اللحن والإيقاع فيما يتعلق بالتربية . فإذا ينبغي أن يفضل إتقان الأول أم إتقان الآخر؟ § ٣ — ولما أن كل هذه المسائل ،

§ ٢ — أما الألحان . يظهر الآن أنه قد ثبت ، على رغم رأي روسو ، أن القدامى قد عرفوا اللحن على المعنى الذي نعرفه نحن الآن لهذه الكلمة ، أي تأليف متكافئ ، لعدة أصوات تتوافق فيما بينها . وأما الإيقاع فهو على الخصوص المقاييس .

في رأينا، قد ناقش فيها كثيرا موسيقيون محترفون وفلاسفة قد زاولوا تعليم الموسيقى فإننا نحيل، على التفاصيل المضبوطة التي أودعوها مؤلفاتهم، كل أولئك الذين يريدون التعمق في هذا الموضوع، وألا نعالجها هنا الموسيقى إلا من جهة النظر الخاصة بالمقنن، فتقتصر على بعض عموميات أساسية .

§ ٤ — نحن نسلم بالتقسيم الذي اتخذته بعض الفلاسفة بين الأغاني ونمير، كما فعلوا، بين الغناء الأدبي والغناء الحماسي والغناء الشهوي . في نظرية أولئك المؤلفين كل واحد من هذه الأغاني يقابل لحنا خاصا يجانسه . وتمشيا مع هذه المبادئ نرى أنه يمكن أن يستخرج من الموسيقى أكثر من نوع من المنفعة : لأنها تصلح لتثقيف العقل وتزكية النفس معا . ونقول ها هنا بطريقة عامة تزكية النفس لكننا سنعود بأين من هذا إلى هذا الموضوع في دراساتنا للشعر (البوطيقا) وثالثا فإن الموسيقى يمكن أن تكون ترفيها وتستخدم لبسط العقل وترويح من أعماله . يلزم بالبداية استخدام الألحان كلها على السواء، لكن لأغراض مختلفة لكل منها . ففي الدراسة يختار أيها آدب، ويحفظ بالأمثلة استجاسا والأقوى شهوة لحفلات الموسيقى حيث يستمع المرء للموسيقى دون أن يعزف بنفسه . § ٥ — هذه الانفعالات التي تجدها بعض النفوس قوية هكذا يحسها الناس أجمعين ولو على درجات مختلفة، كلهم بلا استثناء تميل بهم الموسيقى إلى الرحمة وإلى الخوف وإلى الحماسة . وبعض الأشخاص أيسر مطاوعة من الآخرين لتلك الانفعالات، ويمكن أن يشاهد كيف أنهم، بعد الاستماع إلى موسيقى اضطربت بها أنفسهم، يسكنون دفعة واحدة باستماع الأغاني المقدسة، فذلك إنما هو ضرب من الشفاء والتركية الأدبية . § ٦ — هذه

§ ٣ — بعض فلاسفة . معلوم أن المدرسة الفيثاغورية قد اشغلت كثيرا بنظرية الموسيقى . وإن أرسطو مؤلف أقدم كتاب بقى لنا في الموسيقى كان تلميذا لأرسطو ( ر ١ ما سبق ب ٦ ف ٩ ) .  
§ ٤ — في دراساتنا للشعر . هذه المسئلة مبعثرة بفاية الاستقصاء في البوطيقا في الكتاب الرابع كما هو بين أيدينا اليوم .

التغيرات الفجائية تقع بالضرورة أيضا في النفوس التي أسلمت قيادها ، تحت سحر الموسيقى ، إلى الرحمة أو إلى الفزع أو إلى أى انفعال آخر . كل مستمع يتحرك تبعا لتأثير هذه الأحاسيس كثرة أو قلة في نفسه ، لكنهم جميعا على التحقيق قد وجدوا نوعا من التركة ويشعرون أنهم خفاف بفعل اللذة التي أحسوها . وبهذا السبب عينه تجلب لنا الأغاني التي تظهر النفس سرورا لا تشوبه شائبة ؛ من أجل ذلك ينبغي ترك هذه الألحان وتلك الأغاني المؤثرة إلى هذا الحد للفنانين الذين يعزفون الموسيقى في المسارح . § ٧ - غير أن المستمعين على نوعين بعضهم الرجال الأحرار المستثيرون والآخرون صناع وأجراء جفاة الأذواق بأنفسهم أيضا حاجة إلى الألعاب وشهود المسارح ليستريحوا من عنائهم . ولما أن النفس في هذه الطبائع السفلى كانت قد انحرفت عن طريقها المستقيم ، لزم لها ضروب من الألحان منحطة مثلها وأغاني ذات لون كاذب وجفاء لا يلين أبدا . وكل امرئ لا يجد لذة إلا فيما يوافق طبعه . من أجل ذلك نخول الفنانين الذين يتنافسون فيما بينهم الحق في أن يلائموا بين موسيقاهم التي يصنعونها والآذان الجافية التي تستمع لها .

§ ٨ - لكن في التربية أكرر أنه لا يقبل إلا الأغاني والألحان التي لها شمية أدبية : وهي مثلا كما قلنا مذهب التلحين الدوري . وينبغي أن يرحب أيضا بكل تلحين يعرضه أولئك الذين تعمقوا إما في النظرية الفلسفية وإما في تعليم الموسيقى . وقد أخطأ سقراط ، في جمهورية أفلاطون ، في أنه لم يقبل إلا المذهب الفريجي دون الدوري كما أهدر دراسة المزمар . فإن المذهب الفريجي يكاد يكون بين المذاهب كالزمار بين الآلات . فإن أحدهما والآخري شران في النفس على السواء إحساسات شديدة وشهوية . § ٩ - والشعر نفسه يثبت هذا حق الإثبات . فإنه في الأغاني الموجهة إلى باكوس وفي جميع قصائده المشابهة يقتضى قبل كل شيء استصحاب المزمар . وفي الأغاني الفريجية على الخصوص يجد هذا النوع من

الشعر ما يرضيه ، مثال ذلك الخمريات التي لا يحادل امرؤ في أن طبعها فريحي محض . والناس أولو الدراية في هذه المواد يذكرون كثيرا من الأمثلة وعلى الخصوص مثل فيلكسين الذي بعد أن حاول تأليف نحرته على المذهب الدوري اضطر بطبيعة القصيدة عنها أن يقع في المذهب الفريحي الذي هو وحده الملائم لها .

§ ١٠ — أما اللحن الدوري ، فكل أحد يوافق على أن فيه من الثقل أكثر من الألحان الأخرى جميعا وأن نغمته فيه أشد فحولة وأكثر أدبا . ولأني نصير مبين للبدا الذي يبحث دائما عن الوسط بين الطرفين فإني أريد أن اللحن الدوري الذي نعطيه هذا الوصف من بين جميع الألحان الأخرى يجب بالبداهة أن يفضل تعليم الشبيبة إياه . وها هنا أمران ينبغي رعايتهما ، الممكن واللائق ، لأن الممكن واللائق هما المبدأ اللذان ينبغي على الخصوص أن يقودا الناس جميعا . غير أن سن الأفراد وحدها هي التي تعين أحدهما والآخر . فأما الذين قد نهكتهم السن فيكون صعبا عليهم أن ياجنوا الأغاني المحتاجة للقوة ، والطبع نفسه يوصي إليهم طرائق تلحين رخوة ورخيمة . § ١١ — من أجل ذلك عاب بعض المؤلفين الذين اشتغلوا بالموسيقى بحق على سقراط أن نفى من التربية الألحان الرخوة بحجة أنها لا توافق إلا السكر : فقد أخطأ سقراط في أن ظن أنها تتعلق بالسكر الذي شيمته أنه نوع من ثوران الشهوة في حين أن شيمة هذه الأغاني ليست إلا الضعف . إنه يحسن في الفترة التي فيها تصل السن إلى الشيخوخة أن تدرس الألحان والأغاني التي من هذا القبيل . بل إنني أظن أنه قد يوجد من بينها واحد يناسب الطفولة تمام المناسبة يجمع بين الحياء والمعرفة معا . وذلك على رأينا هو المذهب اللبدي الذي نؤثره على كل ما عداه . وحينئذ في التربية الموسيقية ينبغي توافر ثلاثة أشياء : أولا اجتناب كل إفراط ، ثم عمل ما هو ممكن ، ثم ما هو لائق .

## الكتاب السادس

في الديمقراطية وفي الأوليغارشية ، وفي السلطات الثلاث  
التشريعية والتنفيذية والقضائية

### الباب الأول

واجبات الشارع — لا ينبغي أن يقتصر على معرفة خير حكومة ممكنة ، بل يجب أيضا في العمل ، أن يعرف محسني العناصر الحالية التي يتصرف فيها — ومن هذا يكون من الضروري معرفة الأنواع المختلفة للساتير والقوانين الخاصة التي هي لازمة لكل منها .

§ ١ — في جميع الفنون وفي جميع العلوم التي لا تبقى البتة جزئية أكثر مما ينبغي بل التي تستوعب نظاما تاما للحوادث يجب أن يبحث كل منها على حدته كل ما يتعلق بموضوعه من غير استثناء ، لتأخذ مثلا علم التمرينات البدنية ما هي منفعة هذه التمرينات ؟ كيف ينبغي أن تتحول تبعا للأمزجة المختلفة ؟ أليس التمرين الأقوم هو بالضرورة ذلك الذي هو أوفق للطباع الأقوى والأبجل ؟ ما هي التمرينات القابلة لأن تصطنع للعدد الأكبر من التلامذة ؟ وهل فيها واحد يمكن أن يناسب الجميع على السواء ؟ تلك مسائل تعاني وضعها الرياضة البدنية . وفوق ذلك حتى متى كان أي تلميذ من تلامذة الرياضة لا يطمح أن يكسب قوة المصارع المحترف ولا مهارته فإن ممرن الأطفال ومعلم الرياضة البدنية جديران أن يؤتيا التلميذ عند الحاجة نموا مشابها لنمو المصارع في القوى . فالأمر كذلك في الطب وفي بناء السفن وفي مصنع الثياب وفي جميع الفنون على العموم .

§ ٢ — وحينئذ بالبداية يكون على علم بعينه أن يبحث عن أحسن شكل للحكومة وما هي طبيعة هذه الحكومة وبأى الشروط تكون كاملة بقدر ما يراد بصرف النظر عن كل عائق خارجي ، ومن جهة أخرى أن يعرف أي دستور يناسب اتخاذه تبعا للشعوب المختلفة التي لا يستطيع أكثرها قبول دستور فاضل . على هذا

ما هي في ذاتها على الإطلاق غير حكومة ، وما هي أيضا خير حكومة بالإضافة إلى العناصر التي يراد تنظيمها . ذلك هو ما يجب أن يعلمه الشارع ورجل الدولة الحق . ينبغي أن يضاف إلى ذلك أنهما يجب عليهما أيضا أن يكونا جديرين بالحكم على دستور يعرض عليهما افتراضا وأن يعينا ، تبعا للعلومات التي تكون قدمت اليهما ، المبادئ التي يحيا بها الدستور منذ وضعه وأن يكفلا له بعد وضعه أطول مدة ممكنة . وإني أفترض هنا ، كما قد يرى ، حكومة لم يكن لها قط نظام كامل دون أن تكون مع ذلك مجزدة من العناصر الضرورية لكنها لم تك لتنتفع بوسائلها وما زال يعوزها الكثير من العمل .

§ ٣ — وبالجملية إذا كان الواجب الأول على رجل الدولة أن يعرف الدستور الذي يجب على العموم أن يعتبره الأحسن والذي يمكن أن يقبله أكثر المدائن فإنه يلزم الاعتراف بأن الكتاب السياسيين في الغالب مع ما هو مشهود لهم به من الكفاية قد انخدعوا عن النقط الأساسية . لأنه لا يكفي أن تتصور حكومة فاضلة ، بل يلزم على الخصوص حكومة قابلة لأن تطبق تطبيقا سهلا وعاما على جميع الدول . هيئات . لا يقدم لنا اليوم إلا دساتير غير قابلة للتنفيذ وغاية في التعقيد ، أو إذا وقف عند حد الأفكار العملية فإنما هو لأجل إطراء لقدمونيا أو أية دولة كيفية اتفق على حساب الدول الأخرى كلها التي توجد في أيامنا هذه .

§ ٤ — لكنه متى اقترح دستور وجب أن يكون ممكن القبول ميسر التنفيذ باعتبار الوضع الذي فيه الدول الحالية . على أنه ، في السياسة ، ليس تعديل حكومة بأقل يسرا من أن تخلق خلقا ، كما أن نسيان ما حفظ أعسر من الحفظ أول مرة . إذا أكرر أن رجل الدولة ينبغي أن يكون قادرا على أن يحسن نظام حكومة منظمة من قبل فوق ما يكون له من الكفايات التي أسلفنا تعيينها . وتلك مهمة قد تكون

§ ٣ — دساتير غير قابلة للتنفيذ . يقصد بذلك أرسطو إلى أفلاطون بلا شك ، وإلى أكسينوفون في الأسطر الآتية .



محالة الأداء إذا لم يكن ليُعرف جميع الأشكال المختلفة للحكومة . وفي الواقع إن من الخطأ الفاحش أن يظن ، كما يظن في العادة الجارية ، أن ليس للديمقراطية إلا نوع واحد وأن ليس للأوليغرشية إلا نوع واحد أيضا . § ٥ — يضاف إلى هذه المعرفة التي لا معدى عنها لعدد الأشكال السياسية المختلفة دراسة للقوانين التي هي الأفضل في ذاتها ، وللقوانين الأشد اشتلافا مع كل دستور ، لأن القوانين يجب أن توضع للدستور ، لا الدستور للقوانين ، وكل شارحين على اتفاق في هذا المبدأ . إنما الدستور في الدولة هو ترتيب إدارات الحكم ، وتوزيع السلطات ، واختصاص السيادة . وبكلمة واحدة : تعيين الغرض الخاص لكل اجتماع سياسي . وعلى ضد ذلك القوانين التي هي متميزة عن المبادئ الأساسية المشخصة للدستور ، فإنها القاعدة التي يتبعها الحاكم في تنفيذ سلطته وفي المعاقبة على الجرائم التي تنتهك حرمة هذه القوانين . § ٦ — وإذا فمن الضروري على الإطلاق معرفة عدد الدساتير والفروق بينها ، وذلك على أقل تقدير لإمكان تقنين القوانين مادام أن القوانين ذواتها لا يمكن أن تصلح لكل الأوليغرشيات ولكل الديمقراطيات باعتبار أن لكل من الأوليغرشية والديمقراطية أكثر من نوع وليستا واحدتين .

§ ٥ — وعلى ضد ذلك . ها هنا يميز أرسطو بين الدستور وبين القوانين التي تنفرع عنه . ولقد ألهم منتسكيو ، عن الفيلسوف اليوناني ، وربما كان ذلك من حيث لا يعلم ، ضالجا طويلا هذا الموضوع الخطير . وأما روسو فلم يقل عليه كلمة واحدة لأنه لم يفكر إلا في نوع واحد من الدستور ، وربما أنه قد غلا أيضا في الأخذ بأراء الأقدمين ، فلم يبحث إلا عن الحكومة المثالية دون أن يشغل نفسه بالأحداث أي الدساتير المختلفة المكنة والحقيقية . وبذلك يكون قد غلا في إهمال التاريخ .

## الباب الثاني

ملخص ما قد سبق من البحوث . تعيين البحوث الآتية ، ترتيب الحكومات الفاسدة بعضها بالقياس إلى بعض . التفاريق المختلفة لكل من الديمقراطية والأوليغرشية .

§ ١ — في دراستنا الأولى للدساتير قررنا ثلاثة أنواع للدساتير الخالص ، الملكية والأرستقراطية والجمهورية ، وثلاثة أنواع أخرى من زيج الأولى ، فالطغيان للملكية والأوليغرشية للأرستقراطية والديماغوجية للجمهورية . وقد تكلمنا من قبل على الأرستقراطية والملوكية : لأن معالجة الحكومة الفاضلة إنما هي معالجة في الوقت نفسه لهاتين الصورتين اللتين تستند كلتاهما إلى مبادئ أكمل ما تكون من الفضيلة . وقد أوضحنا فوق ذلك ما بين الأرستقراطية والملوكية من الفروق وأبنا بماذا تتعين الملكوية على الخصوص . فبقينا أن نتكلم على الحكومة التي يطلق عليها هذا الاسم العام الجمهورية وعلى الدساتير الأخرى : الأولىغرشية والديماغوجية والطغيان .

§ ٢ — من الهين أن يعرف أيضا بين هذه الحكومات الفاسدة ترتيب زيفها . وإن أشدها فسادا هو على التحقيق فساد أولى الحكومات الصالحة وأقدسها . فإما أن الحكومة الملكية لا توجد إلا بالاسم دون أن يكون لها حقيقة ما ، وإما أن تستند بالضرورة إلى الرفعة المطلقة للفرد الذي يملك . على هذا يكون الطغيان أسوأ الحكومات بما هو أبعدا عن الحكومة الفاضلة . ثم تجيء الأولىغرشية البعيدة المدى عن الأرستقراطية جد البعد . وأخيرا الديماغوجية وهي التي يمكن أن نطاق من بين الحكومات الفاسدة § ٣ — ولقد صالج كاتب قبلنا هذا الموضوع . غير أن جهة نظره تخالف جهة نظرنا . فإياه وقد سلم بأن كل هذه الحكومات كانت سيوية ، وأن الأولىغرشية يمكن أن تكون صالحة

كالآخر، قد صرح بأن الديمقراطية هي أقل الحكومات الصالحة صلاحاً وأحسن الحكومات الفاسدة .

§ ٤ - أما نحن ، فعلى الضد ، نصرح بأن هذه الأنواع الثلاثة للحكومات فاسدة من أساسها ، وتحفظ من القول بأن الأوليغرشية الفلانية خير من الفلانية الأخرى . بل نقول فقط إنها أقل فساداً منها . على أننا نترك الآن إلى جانب هذا الخلاف فى رأى .

غير أننا بادئ بدء نعين للديمقراطية والأوليغرشية عدد تلك الأنواع المختلفة التى ندرجها تحت الواحدة منهما وتحت الأخرى . فمن بين هذه الأشكال المختلفة ، أيها أقبل للتطبيق وأصلح بعد الحكومة الفاضلة ، إذا كان مع ذلك يوجد دستور أرمستقراطى غير ذاك الذى ما زال له شيء من القيمة ؟ ثم ما هى ، من بين الصور السياسية كلها ، تلك التى يمكن أن تصلح لأكثرية الدول ؟

§ ٥ - ثم نبحث بعد ذلك ، من بين الدساتير المنحطة ، ما هو الدستور الأفضل للأمة الفلانية بعينها لأن من الواضح بالقياس إلى الشعوب أن الديمقراطية خير من الأوليغرشية ، وبالعكس . ثم مع اختيار الأوليغرشية أو الديمقراطية كيف يجب أن تنظم فيها التفاريق الدقيقة المختلفة . وإتماماً للبحث ، بعد أن عرضنا هذه المسائل على عجل ولكن كما ينبغي ، نحاول أن نعين أقوى الأسباب عادة لسقوط الدول ولرفاقتها سواء على العموم لجميع الدساتير أو على الخصوص لكل واحد منها .

## الباب الثالث

اختلاف القوانين ينشأ من الاختلاف بين عناصرها الاجتماعية . الفقر والغنى يولدان شكلين أصليين من الدساتير : الديمقراطية والأوليغارشية . الشيعة الأصاية لإحداها وللآخرى . ليس العدد وكذا أصليا . بل هو الثروة . تعداد الأجزاء الضرورية للدولة : انتقاد مذهب أفلاطون . كل الوظائف الاجتماعية يمكن الجمع بينها . ليس إلا الفقر والغنى هما اللذان لا يمكن أن يجتمعا في أيد واحدة بعينها .

§ ١ — ما يضاعف أشكال الدساتير إنما هو على التحقيق تكثر العناصر التي تدخل دائما في تكوين الدولة . فبدليا كل دولة تتألف من عائلات كما يرى ، ثم في هذه الكثرة من الناس يوجد بالضرورة أغنياء وفقراء وثروات وسيطة بينهما . ومن الأغنياء ومن الفقراء بعض يملكون أسلحة وبعض عزل . وإن الشعب ينقسم إلى زراع وتجار وصناع ، حتى بين الطبقات العليا توجد فروق في الثروات وفي الملكيات المتفاوتة في السعة . اقتضاء التحليل مثلا إنفاق لا يمكن أن يحتمله على العموم إلا الأغنياء .

§ ٢ — من أجل ذلك في الأزمان القديمة كل الدول التي قوتها الحربية من الفرسان كانت دولا أوليغارشية : فقد كانت قوة الفرسان وقتئذ هي السلاح الوحيد لمهاجمة الشعوب المجاورة ، وشاهد هذا تاريخ إيريتري وخالسيس ومجنيزي على شطوط الميندر وتاريخ مدائن أخرى كثيرة في آسيا . ينبغي أن يضاف إلى الامتيازات التي تنشأ من الثروة ميزات المولد والفضيلة وميزات أخرى بينها حينما تكلمنا على الأرستقراطية وعددنا العناصر التي لا غنى عنها لكل دولة . فعناصر الدولة تلك تأخذ بحظ من السلطان سواء بأكملها أو بعدد من أفرادها قل أو كثير .

§ ٢ — من الفرسان . إن ملاحظة أرسطو هذه قد حق أمرها في القرون الوسطى . فإن الأشراف الذين كانوا يقشون الخيل دون سواهم والذين يلقون وحدهم جيش الفرسان ، كانوا أوليغارشية قوية . وقد فقدوا تفرقهم حين بدأ المشاة يظهرون على الأمر في الجيوش الأوروبية وإن يكن انقضى ذلك التفوق أسباب أخرى . — تاريخ إيريتري . لا يعلم من تاريخ تلك الدول المختلفة إلا التزوير اليسير .

§ ٣ — ينتج من هذا بالبداية أن أنواع الدساتير يجب أن تكون، بالضرورة المحضة متخالفة، كتخالف هذه الأجزاء أعيانها فيما بينها، تبعاً لأنواعها المختلفة . فليس الدستور شيئاً آخر سوى التوزيع المنظم للسلطان الذى ينقسم دائماً بين الشركاء، إما على حسب أهميتهم الخاصة وإما تبعاً لمبدأ مساواة مشتركة ، أى أنه يجوز أن تجعل حصص الأغنياء وأخرى للفقراء أو أن يؤتوا حقوقاً مشتركة . على هذا فالدساتير تكون بالضرورة مقدرة بقدر التعدد فى ترتيبات التفوق والتخالف بين أجزاء الدولة .

§ ٤ — يظهر أنه يمكن الاعتراف بنوعين أصليين لتلك الأجزاء ، كما يعترف بنوعين أصليين للرياح : رياح الشمال ورياح الجنوب ، وأما الأخر فليست إلا انحرافات . ففى السياسة تكون الديمقراطية والأوليغرشية لأنه يمكن احتساب أن الأرستقراطية ليست إلا إحدى صور الأوليغرشية التى هى بها تشبه كما أن هذه التى تسمى جمهورية ليست إلا إحدى صور الديمقراطية ، وكما أن من بين الرياح ريح الغرب تشتق من ريح الشمال وريح الشرق من ريح الجنوب . ولقد جاوز بعض المؤلفين بالتشبيه هذا أبعد إذ يقولون إنه لا يعترف فى الفن إلا بطريقتين أساسيتين : الدورية والفريقية . وفى هذا المذهب كل التواليف الأخرى ترد إذا إلى الواحدة أو إلى الأخرى من هاتين الطريقتين .

§ ٥ — سندع إلى جانب هذه التقاسيم التحكية التى نقتض غالباً للحكومات ، مؤثرين التقسيم الذى قرناه نحن باعتباره أحق وأضبط . فعندنا لا يوجد إلا دستوران ، بل دستور واحد أحسن تأليفه تشتق منه وتفسد كل الأخر . إذا كانت كل الطرائق فى الموسيقى تشتق من طريقة فاضلة للفن فكل الدساتير تشتق من الدستور المثالى : فيكون أوليغرشيا إذا كان السلطان أشد تركيزاً وأشد استبداداً ، وديمقراطيا إذا صارت لواله أكثر تراخياً وأسهل سهولة .

§ ٤ — الديمقراطية والأوليغرشية . عند أفلاطون الدستوران الأصليان هما الملكية والديمقراطية ( القوانين ك ٣ ص ١٧٨ ) والظاهر أنه وضع الأوليغرشية فى الصف الأخير لأن السادة فيها أكثر عدداً ( القوانين ك ٤ ص ٢٢٠ من ترجمة كوزان ) . وانظر أيضاً السياسى ص ٤٥٩ .

§ ٦ — ومن الخطأ الشديد، وإن يك عاما، أن يقصر دعم الديمقراطية على سيادة العدد لأنه يمكن أن يقال إن الأكثرية في الأوليغرشيات أيضا في كل مكان هي السيدة دائما . ومن جهة أخرى أن الأوليغرشية لا تنحصر بعد في سلطة الأقلية . لنفرض دولة مؤلفة من ألف وثلاثمائة مواطن من بينهم الأغنياء وعدتهم ألف قد جردوا من كل سلطة الثلاثمائة الذين مع أنهم فقراء هم على ذلك مثلهم أحرار يساؤونهم من كل وجه خلا الثروة . أفيمكن في هذا الفرض أن تكون الدولة ديمقراطية ؟ كذلك إذا كان الفقراء وهم أقلية هم سياسيا فوق الأغنياء ولو أن هؤلاء أكثر منهم عددا فلا يمكن كذلك أن يقال إن الدولة في هذه الحالة أوليغرشية إذا كان المواطنون الآخرون أى الأغنياء مبعدين عن الحكم . § ٧ — في الحق الأحكم أن يقال تكون ديمقراطية حينما تكون السلطة مسندة إلى جميع الرجال الأحرار، وأوليغرشية حينما يختص بها الأغنياء . أما أكثرية الفقراء وأقلية الأغنياء فما هما إلا ظرفان ثانويان . غير أن الأكثرية حرة ولكن الأقلية غنية . ولا شك أن سيكون من الأوليغرشية ما تسند فيه السلطة تبعا للقوام والجمال كما يقال إن ذلك يكون في أتوبيا لأن الجمال وطول القامة هما ميزتان غير عامتين . § ٨ — كذلك يكون خطأ كبيرا أن تؤسس الحقوق السياسية على قواعد قليلة الوزن على هذا النحو . لما أن الديمقراطية والأوليغرشية يشملان عدة أصناف من العناصر فيلزم حينئذ اتخاذ عدة تحفظات . لا تكون ديمقراطية حينما تحكم أقلية من رجال أحرار سواءا لا يتمتع بالحزبية وأستشهد على ذلك بأبلونيا على الخليج اليسوى وثيرا . ففي هاتين المدينتين السلطان قد كان لبعض المواطنين أولى المولد المشهور الذين كانوا هم مؤسسى المستعمرتين دون الأكثرية الكبرى . كذلك لا ديمقراطية متى

§ ٧ سم في أتوبيا . ر . هيردوت « طالبا ب ٢٠ » .

§ ٨ — أبلونيا . ر . الدور يون للرج ١ ص ١١٨ وج ٢ ص ٥١ و ١٥٦ ، فان البحر الیونی

هو الخليج الأدریانی وقد كانت أبلونيا نزلة من كورنثه — ثيرا . ثيرا هي جزيرة صغيرة تجاوز كريت .

( ر . استرابون ك ١٠ ص ٤٦٥ ) .

كان السلطان للأغنياء حتى مع افتراض أنهم يؤلفون الأثرية كما كانت الحال في كولوفون قبل الحرب الميدية حيث كانت أثرية المواطنين تملك ثروات طائلات . ولا ديمقراطية حقيقية إلا حيثما يكون الرجال الأحرار الأثرية ولهم السيادة وإن كانوا فقراء . ولا تكون أوليغارشية إلا حيث يملك السيادة الأغنياء والأشراف وهم قلة .

§ ٩ — حسبنا هذه الاعتبارات لإيضاح أن الدساتير يمكن أن تكون كثيرة ومختلفة ولماذا هي كذلك . أضيف إلى هذا أنه توجد أنواع كثيرة للدساتير التي نتكلم عليها هنا . ما هي تلك الأشكال السياسية ؟ وكيف تنشأ ؟ هذا هو ما سنبحث عنه صادرين دائماً عن مبادئ قررناها فيما سبق .

يسلم لنا أن كل دولة تتكون ، لا من جزء واحد ، بل من أجزاء متعددة : وإنه حينما يراد في التاريخ الطبيعي معرفة كل أنواع المملكة الحيوانية يتبدأ بتعيين الأعضاء التي لا غنى عنها لكل حيوان ، فبعضها مثلاً بالحواس التي له ، وبأعضاء التغذية التي تتلقى الأغذية وتضمحلها كالفم والمعدة ثم بجهاز الحركة لكل نوع . § ١٠ — فبافتراض أنه لا يوجد أعضاء أخرى غير تلك ، لكنها كانت غير متشابهة فيما بينها ، وأن الفم والمعدة والحواس ، ثم الأجهزة المحركة لا تتشابه فيما بينها ، يكون عدد تواليفها بالضرورة أنواعاً متميزة من الحيوانات على هذا القدر : لأنه محال أن نوعاً واحداً بعينه يكون له صنف مختلف للعضو الواحد ، الفم أو الأذن . كل التواليف الممكنة لهذه الأعضاء تكفي حينئذ لتقرير أنواع جديدة من الحيوانات ، وهذه الأنواع تكون بالتحقيق متكررة بمقدار ما تكونه تواليف الأعضاء التي لا غنى عنها .

هذا ينطبق بالضبط على الأشكال السياسية التي نعالجها هنا ، لأن الدولة ، كما قررناه ، تتكون لا من عنصر واحد بل من عناصر كثيرة جداً .

— كولوفون . مدينة من يونيه في آسيا الصغرى وهي وطن إكسينوفان رئيس مدرسة إبلى ولا يعرف هل هو إكسينوفان الذي حفظ لنا أثيني قطعة شائقة منه على زخرف كولوفون . ر . مقالة كوزان على إكسينوفان .

§ ١١ — فها هنا طبقة كثيرة العدد تمتد الغذاء للجمعية، وهم الزراع : وهناك الصناع يكوّنون طبقة أخرى مشغلة بجميع الصناعات التي لا تستطيع المدينة بدونها أن تعيش، بعضها ضروري ضرورة مطلقة والأخرى للاستمتاع والزينة . وطبقة ثالثة هي طبقة التجار أو بعبارة أخرى الطبقة التي تبيع والتي تشتري في الأسواق الكبرى وفي الحوانيت . وطبقة رابعة تتألف من أجراء . وطبقة خامسة مؤلفة من المحاربين ، وهي طبقة لا غنى عنها أيضا لسائر الطبقات السابقة، إذا أرادت الدولة أن تدفع عن نفسها الغارة والاستعباد . وهل يمكن افتراض دولة جديدة حقا بهذا الاسم يمكن اعتبارها رقيقة بالطبع ؟ إن الدولة تكتفى بذاتها ضرورة، والرق لا يستطيعه .

§ ١٢ — في جمهورية أفلاطون هذه المسئلة قد عولجت بطريقة غاية في اللباقة لكنها غير كافية . فإن سقراط يقول فيها إن الدولة تتألف من أربع طبقات لا غنى عنها أبدا : نساج، وزراع، وأساكفة، وبناءون . ثم لما أيقن أن هذا الاجتماع غير تام أضاف إليه الحداد وراعي البهائم وأخيرا التاجر والبيع وهو يظن بلا شك أنه قد كمل النقص في رسمه الأول . وعلى هذا ففي نظرة كل دولة لا تتكوّن إلا لتستد حاجاتها المادية وليس على الخصوص من أجل غرض أدبي لا شك أنه عند أفلاطون ليس أشد ضرورة من الأساكفة والزراع § ١٣ — لا ينبغي سقراط من طبقة المحاربين شيئا إلا في اللحظة التي فيها تجدد الدولة نفسها، إذ توسع أراضيها، في اشتباك

§ ١١ — رقيقة بالطبع . ر . ك ١ ب ٢ ف ٧ .

§ ١٢ — في جمهورية أفلاطون . قد اتهم أرسطو المفسرون وعلى الخصوص بزر بأنه أخطأ أو أساء النية في عرض أفكار أفلاطون . لكن الأولى أن يقال إن انتقاد أرسطو بلغ من القسوة غايتها . غير أنه لم يعز إلى أفلاطون إلا ما هو موجود في الجمهورية ك ٢ ص ٨٠ وما بعدها . وينبغي عدلا أن يضاف إلى هذا أن سقراط لا يدعى أنه يعالج المسئلة على وجه منطقي وتام . — غرض أدبي . إذا كان هذا النقد حقا عند ما يوجه على هذه الفقرة من الجمهورية فإنه لا يكون حقا متى وجه إلى جماع مذهب أفلاطون .



وحرب مع الشعوب المجاورة . لكن بين هؤلاء الأربعة الشركاء أو أكثر الذين يعدهم أفلاطون يلزم حتما شخص يقيم العدل ويرتب حقوق كل فرد . وإذا كان معترفا به أن في الكائن الحي النفس هي أولى من الجسم بأن تكون الحسنة الأصل أفلا يجب أن يعترف أيضا بأن من فوق تلك العناصر الضرورية لسد الحاجات التي لا صارف عنها للعيشة يكون في الدولة طبقة الجند وطبقة حكام العدل الاجتماعي ؟

ألا ينبغي أن تزداد على هاتين الطبقتين الطبقة التي تفصل في المنافع العامة للدولة ، ذلك الاختصاص الخاص بالعقل السياسي ؟ لأن تكون كل هذه الوظائف موزعة على حدة بين بعض أفراد أو تكون موكولة إلى الأيدي بعينها فذلك لا يهيم في صدد استدلالنا . لأن وظائف الجنود والزراع قد تجتمع في الغالب ، لكن إذا كان من اللازم التسليم بأن الأولين والآخرين هم عناصر الدولة فالعنصر الحربي ليس على التحقيق أقل ضرورة . § ١٤ أضيف إليها سابعا يشارك بثروته في الخدم العامة ، أولئك هم الأغنياء : ثم ثامنا وأولئك هم مديرو الدولة ، أولئك الذين يتفرغون لوظائف الحكم مادامت الدولة لا تستغنى عن حكام ، فينتج من ذلك لزوما بالضرورة أن يكون بها مواطنون أكفاء لحكم الآخرين يخاصون لهذه الخدمة العامة إما مدى الحياة وإما على طريق التناوب . وأخيرا يبقى هذا الجزء من الدولة الذي تكلمنا عليه آنفا والذي يفصل في المسائل العامة ويقضى في خصومات الأفراد .

إذا كان ضروريا للدولة التنظيم العادل الحكيم لجميع هذا ، العناصر فضروري لها أيضا أن يكون من بين كل أولئك الرجال الذين يدعون إلى السلطان عدد ما موصوف بالفضيلة . § ١٥ — قد يفترض على العموم أن تجمع عدة وظائف في يد واحدة وأن فردا يمكن أن يكون جنديا وزارعا وصانعا وقاضيا وشيخا معا ، زد عليه أن جميع الرجال يطالبون بنصيبهم من الاستحقاق ويظنون أنفسهم صالحين لجميع الوظائف تقريبا . غير أن الأشياء الفريدة التي لا يمكن الجمع

بينها هي الفقر والغنى ، ومن أجل ذلك كان الأغنياء والفقراء هم فيما يظهر الجزءان الأظهر تمايزا في الدولة . ومن جهة أخرى لما أن الأغلب في العادة أن يكون هؤلاء كثرة وأولئك قلة اعتبرا عنصرين سياسيين متقابلين تمام التقابل . وعلى ذلك كان تسلط الأولين أو الآخرين يرتب اختلاف الدساتير التي هي بالنتيجة فيما يظهر مقصورة على اثنين لا غير الديمقراطية والأوليغرشية .

لقد برهنا إذا على أن للدساتير أنواعا متعددة وأبنا العلة في ذلك وسنثبت الآن أنه يوجد أيضا عدة أنواع من الديمقراطيات ومن الأوليغرشيات .



مركز تحقيقات كمبيوتر علوم إسلامي

## الباب الرابع

نحمة الأنواع المختلفة للديمقراطية وشيها وعظما . التأثير المشعوم للديمقراطيين في الديمقراطية ، حيث ينقطع القانون عن أن يكون سيذا : طغيان الشعب الذى أضله مملوقه .

§ ١ — هذا التكثر فى الأنواع فى الديمقراطية والأوليغرشية هو النتيجة البينة للتدليلات التى سلفت ما دمنا قد اعترفنا بأن بالطبقة الدنيا فروقا شتى وما بالطبقة التى تسمى ممنازة من ذلك ليس بأقل مما بالأولى . فى الطبقة الدنيا يرى الزراع والصناع والتجار الذين يبيعون أو يشترون ، والعاملون فى البحر سواء أكانوا حربيين أم تجارا أم ملاحين أم صيادين . وفى الغالب من الأمر تشمل هذه الوظائف المختلفة كثيرا من الأفراد ، فيزنتة وتارنتة عامرتان بالصيادين ، وأتينا بالملاحين وإيجين وشيوز بالتجار وتيدوس بملاحى الشواطئ . ويمكن أيضا أن يعد فى الطبقة الدنيا الفعلة والذين رقى حالهم عن أن يستغنوا عن العمل ليعيشوا ، وأولئك الذين ليسوا مواطنين وأحرارا إلا من جهة الأب أو من جهة الأم ليس غير وأخيرا كل أولئك الذين وسائل عيشهم تقرب من وسائل أولئك الذين عددناهم . فى الطبقة الرفيعة تتركز الامتيازات على الثروة والشرف والأهلية والعلم وعلى ميزات أخرى من هذا القبيل .

§ ٢ — النوع الأول من الديمقراطية شيمته المساواة ، وإن المساواة المؤسسة على القانون فى هذه الديمقراطية تدل على أن الفقراء لا يكون لهم حقوق أوسع من حقوق الأغنياء ، فلا الأولون ولا الآخرون يختصون دون سواهم بأن يكونوا سادة لكنهم يكونونهم على نسب متشابهة . فإذا كانت الحرية والمساواة حينئذ كما يؤكدون هما القاعدتان الأساسيتان للديمقراطية فكما كانت المساواة فى الحقوق

§ ١ — تارنتة . فى إغريقا الكبرى أى فى إيطاليا الجنوبية . ويزنتة هى التى صارت القسطنطينية بعد . وإيجين بقرب شواطئ . أتينا . وتيدوس جزيرة فى بحر إيجة . وهى نزلات دورية . ر . ملرح ٢ ص ٤١٦ واسترابون لك ٦ ص ٢٧٠ . وافد كان الأسبرتيون هم الذين أسسوا تارنتة . ر . لك ٨ ب ٦ ف ٢ .

السياسية تامة كانت الديمقراطية خالصة من كل شائبة . لأن الشعب بما أنه فيها أكثر عددا وأن رأى الأكثرية فيها هو القانون ، فهذا الدستور هو بالضرورة ديمقراطية بعينها .

فهاك إذا نوعا أول من الديمقراطية . § ٣ - بعده يحى نوع آخر فيه الوظائف العامة مشروطة بنصب هو في العادة ضئيل القدر . فيه الوظائف يجب أن تكون مفتوحة لكل أولئك الذين يملكون النصاب المحدد ومغلقة دون أولئك الذين لا يملكونه . في نوع ثالث من الديمقراطية كل المواطنين الذى لا نزاع في صفتهم هذه يصلون إلى وظائف الحكم ، لكن القانون هو صاحب السلطان على جهة السيادة . وفي ديمقراطية أخرى يكفى ليكون المرء حاكما أن يكون مواطنا بأية صفة كانت والسيادة فيه أيضا للقانون . ونوع خامس يقبل مع ذلك الشروط أعيانها ولكن فيه تنقل سيادة القانون إلى الكثرة التى تقوم مقامه . § ٤ - وحينئذ إنما تكون الأوامر الشعبية هى التى تقضى لا القانون ، والفضل في هذا للديماغوجيين . مركز تحقيق الدكتور محمد رشدي

والواقع أن في الديمقراطية التى فيها الحكم للقانون ليس فيها من الديماغوجيين ، وفيها تصرف الأمور بيد المواطنين الأشد حرمة . فالديماغوجيون لا يظهرون إلا حيث يفقد القانون سيادته . وحينئذ يكون الشعب ملكا حقا ، واحدا وإن يكن مؤلفا من الأكثرية التى تحكم لا فرادى بل بجمعتها . لقد عاب هوميروس تعدد الرؤساء غير أنه لا يمكن أن يقال إنه كان يزعم أن يتكلم ، كما نفعل نحن ها هنا ، على سلطان ينفذه القوم بجماعتهم أو على سلطان موزع بين عدة رؤساء يلونه كل واحد منهم على انفراد . وإذا يكون الشعب هو الملك فإنه يعتمد إلى أن يفعل فعل الملك لأنه يلقى عن عاتقه نير القانون ويصير مستبدا . ومن أجل هذا يصبح المتعلقون عما قريب في مرتبة الشرف . § ٥ - هذه الديمقراطية هى في نوعها ما هو الطغيان بالقياس إلى الملكية . ففى الجهتين الرذائل أعيانها

واضطهاد المواطنين الأخيار هو بعينه : هنا أوامر الشعب وهنالك الأوامر التحككية . زد على هذا أن بين الديماغوجي والمتعلق شبيها قارعا . كلاهما محل ثقة لا حد لها أحدهما يُدَل على الأمة التي عمها الفساد والآخر يُدَل على الطاغية . § ٦ — الديماغوجيون ، لأجل أن يستبدلوا الأوامر الشعبية بسيادة القانون ، يرجعون في جميع الأعمال إلى الشعب ، ذلك بأن قوتهم الخاصة لا تكسب إلا بسيادة الشعب الذي يتصرفون هم أنفسهم في أمره تصرف السيد بواسطة الثقة التي يغتالونها منه . ومن جهة أخرى كل أولئك الذين يظنون أن لديهم ما يشتكون منه من الحكام لا يترددون في الاتجاه إلى حكم الشعب وحده ، وإن الشعب ليرحب بالطلب وحينئذ تنهار السطات القانونية كلها .

§ ٧ — إذا استطاع القول بحق أن هذه ديماغوجية مخزنة . ويمكن أن تعاب بأنها ليست بعد دستورا حقيقيا . ألا إنه لا دستور إلا على شريطة سيادة القانون . يجب أن يفصل القانون في جميع المسائل العامة ، كما يفصل القاضي في قضايا الأفراد في الحدود المنصوصة في الدستور . فإذا كانت الديمقراطية حينئذ هي أحد النوعين الأصليين للحكومة فإن الدولة التي فيها يعمل كل شيء بالأوامر الشعبية ليست في الحق بعد ديمقراطية ما دامت الأوامر الشعبية لا يمكن أبدا أن تفصل في شيء بطريقة عامة .

فهاك قصارى ما كنا نريد أن نقوله على الأشكال المختلفة للديمقراطية .

## الباب الخامس

الأنواع المختلفة للأوليغرشية وهي أربعة : التأثير العام للأخلاق في طبيعة الحكومة . أسباب الأنواع المختلفة للديمقراطية وللأوليغرشية . بحث أشكال الحكومات غير الديمقراطية والأوليغرشية — بعض كلمات على الأرستقراطية .

§ ١ — الشيعة المميزة للنوع الأول من الأوليغرشية إنما هي تعيين نصاب رفيع حتى لا يستطيع الفقراء ، ولو أكثرية ، أن يبلغوا السلطان الذي ليس بابه مفتوحا إلا لأولئك الذين يملكون الدخل المحدد بالقانون . وفي نوع ثان النصاب المفروض للاشتراك في الحكومة عظيم وهيئة الحكام لها الحق في تعيين أعضائها . ومع ذلك ينبغي أن يقال إنه إذا كانت الانتخابات تقع على ذوي النصاب كلهم ، فإن النظام أولى به ، فيما يظهر ، أن يكون أرستقراطيا وإنه ليس أوليغرشيا في الحقيقة إلا متى ضاقت دائرة الانتخابات . ونوع ثالث من الأوليغرشية يؤسس على الوراثة للوظائف تنتقل من الأب إلى الابن . ورابع يضيف إلى مبدأ الوراثة هذا مبدأ سيادة الحكام بدلا من سيادة القانون . وهذا الشكل الأخير يقابل قدر الكفاية الطغيان بين حكومات الفرد ويقابل بين الديمقراطيات النوع من الديمقراطية الذي تكلمنا عليه آخر الأمر . وهذا النوع الأخير من الأوليغرشية يسمى "حكم السلالة" أو حكومة القوة .

§ ٢ — تلك هي الأشكال المختلفة للأوليغرشية وللديمقراطية . ومع ذلك ينبغي أن نضيف إلى ذلك ما هنا تنبيهها مهما هو أن الحكومة تكون شعبية بميل الأخلاق والعقول دون أن يكون الدستور ديمقراطيا ، وهذا في الغالب من الأمر . وعلى التكافؤ في بعض الأحوال مع أن الدستور الشرعي أولى به أن يكون ديمقراطيا فإن ميول الأخلاق والعقول تكون أوليغرشية . ولكن هذا التنافر يوشك أن يكون

§ ١ — "حكم السلالة" هذه الكلمة التي قد فسرنا تدل بوضعها على حكومة الأقوياء الوراثة . وهي عند أرسطو آخر حد للأوليغرشية .

دأماً نتيجة ثورة . ذلك بأنه ينبغي التحفظ من تعجل التجديدات وإيثار الاكتفاء بأدنى الأمر بالتعديلات التقدمية غير ذات البال، وتخلي القوانين السابقة باقية على حالها، غير أن زعماء الثورة يظنون مع ذلك سادة الدولة .

§ ٣ — والنتيجة البيئة للبادئ التي وضعت فيما سبق أنه ليس يوجد أكثر أو أقل مما ذكرنا من أنواع الأوليغرشيات والديمقراطيات . والواقع أن الحقوق السياسية يملكها باضطرار إما جميع أجزاء الشعب المعدودة فيما سبق وإما بعض تلك الأجزاء باستثناء الأخر . فمضى كان الزراع ومتوسطو الثروة من الناس هم سادة الدولة ، فالدولة يجب أن يصرف أمورها القانون ما دام المواطنون المشتغلون بالأعمال التي يعيشون منها ليس لهم من الفراغ ما يجعلهم يزاولون الأعمال السياسية ، فهم يكون الأمر حينئذ للقانون ، ولا يجتمعون في جمعية سياسية إلا في الأحوال التي لا غنى عن اجتماعهم فيها . على أن الحق السياسي يتعلق دون أى تمييز بكل أولئك الذين يملكون النصاب القانوني . لأنه يكون من الأوليغرشية ألا يجعل هذا الحق عاما تمام العموم . غير أن أكتثرية المواطنين بما أنهم محرومون الدخل المكفول ، ليس عندهم البتة وقت للأعمال العامة ، فهالك كيف يقوم هذا النوع من الديمقراطية .

§ ٤ — النوع الثانى الذى يرد فى الترتيب الذى رسمناه هو ذلك الذى فيه كل المواطنين الذين لا نزاع فى أصلهم لهم الحقوق السياسية ، ولكن الواقع هو أن أولئك الذين يستمتعون بها وحدهم هم الذين يعيشون دون أن يشتغلوا . فى هذه الديمقراطية القوانين هى ذوات السيادة أيضا ، لأن المواطنين على العموم ليسوا أغنياء قدر الكفاية بمواردهم الشخصية .

§ ٤ — الذى رسمناه . ر . ما سبق ب ٤ ف ٣ . ولكن فى هذه الفقرة السابقة قد وضع أرسطو فى المحل الثالث ما وضعه هنا فى الثانى . وإن هذه التقاسيم الجديدة المعروضة هنا ليست مطابقة للسابقة وقد تكون من بعض الوجوه تكرارا ولو أن أرسطو يبحث لا عن الخصائص بل عن أسباب الأنواع المختلفة للديمقراطية . فما هنا شئ من الاضطراب .

في النوع الثالث يكفي أن يكون المواطن حرا لأجل أن تكون له حقوق سيامية . ولكن ها هنا أيضا ضرورة الشغل تمنع كل المواطنين على التقريب أن يباشروها ، وسيادة القانون ليست ها هنا أقل ضرورة منها في النوعين الأولين .

§ ٥ — والرابع هو ذلك الذي جاء الأخير على حسب الترتيب الزمني ، فإن دولا ، بما أنها تكونت أرحب كثيرا مما كانته الأولى من قبل ، وبما انتشر فيها من اليسر بفضل دخلها العظيم ، كسب السواد فيها بما لهم من الأهمية جميع الحقوق السياسية ، واستطاع المواطنون حينئذ أن يباشروا على الشيوع إدارة الأعمال العامة لما نالوا من الفراغ ، وقد كفلت المكافآت حتى لأقلهم ميسرة الزمن الضروري للاشتغال بها . بل كان أقلهم ميسرة أكثرهم فراغا إذا خلوا من هم إدارة منافعهم الخاصة ، وهذه علة تمنع في الأظلب الأغنياء من شهود جمعيات الشعب وحضور المحاكم التي هم أعضاء فيها ، ويقع بهذا أن يصير السواد سيدا بدلا من القانون .

تلك هي الأسباب الضرورية التي تعين عدد الديمقراطية وتباينها .

§ ٦ — أول نوع للأوليغرشية هو ذلك الذي فيه أكثرية المواطنين تملك من الثروات ما هو أقل من تلك التي تكلمنا عليها آنفا وما هو في ذاته قليل . السلطان مسند إلى جميع أولئك الذين يستمتعون بدخل قانوني ، والعدد الأكبر من المواطنين الذين يكسبون بهذا الوجه حقوقا سياسية قد كان هو السبب في إحالة السيادة إلى القانون لا إلى الرجال . ولما كانوا بعيدين جدا ، بعددهم ، عن الوحدة الملكية ، وكانوا أقل ميسرة بكثير من أن يتمتعوا بفراغ مطلق وليسوا من الفقر بحيث يعيشون على نفقات الدولة اضطروا إلى أن يعلنوا أن القانون هو السيد بدلا من أن يكونوا أنفسهم هم السادة . § ٧ — فإذا افترض أن الملاك أقل عددا مما في الفرض الأول والثروات أعظم قدرا فذلك هو النوع الثاني للأوليغرشية . وحينئذ ينمو الطمع مع القوة ويعين الأغنياء أنفسهم من بين



المواطنين الآخرين أولئك الذين يدخلون في وظائف الحكومة . ولما كانوا أقل قسوة بكثير أيضا من أن يحكموا على القانون ، كانوا مع ذلك من القسوة بحيث يصدر عن القانون الذي يخولهم هذه الاختصاصات الواسعة . § ٨ — بأن تنحصر أيضا الثروات التي صارت أكبر مما كانت في عدد أقل يوصل إلى درجة ثالثة من الأوليغارشية حيث أعضاء الأقلية يشغلون الوظائف شخصيا ، ولكن وفقا للقانون الذي يجعلها وراثية ، وبافتراض نمو في ثروات أعضاء الأوليغارشية وفي عدد أنصارهم تكون هذه الحكومة الوراثية قريبة جدا من حكومة الفرد . ففيها السلطان للرجال لا للقانون . وهذا الشكل الرابع للأوليغارشية يقابل الشكل الأخير للديمقراطية .

§ ٩ — إلى جنب الديمقراطية والأوليغارشية يوجد شكلان سياسيان آخران أحدهما يعترف به جميع المؤلفين وقد كان معترفا به أيضا من جانبنا نحن ليكون أحد الأربعة الدساتير الأصلية ، مع التسليم ، بحسب الرأي الشائع ، بأن هذه الدساتير هي الملكية والأوليغارشية والديمقراطية وما يسمى بالأرستقراطية . وشكل سياسي خامس هو هذا الذي يطلق عليه الاسم العام للأخر كلها ويسمى عادة جمهورية ، وبما أنه نادر فكثيرا ما يعزب عن المؤلفين الذين يتصدون لتعدد الأنواع المختلفة للحكومة والذين لا يعترفون إلا بالأربعة التي ذكرت أسماؤها آنفا كما فعل أفلاطون في جمهوريته .

§ ١٠ — لقد صدقت تسمية حكومة الأخيار على الحكومة التي عالجنا أمرها نحن أنفسنا فيما سبق . إن هذا الاسم الجميل للأرستقراطية لا ينطبق حقا وبكل دقة إلا على الدولة المؤلفة من مواطنين فضلاء بكل ما في وسع الكلمة والذين ليس لهم فضيلة خاصة فقط . هذه الدولة هي الوحيدة التي فيها رجل الخير والمواطن

§ ٩ — بحسب الرأي الشائع . هذا ليس رأى أرسطو . ر . ما سبق ك ٣ ب ٥ ف ١ وهذا الكتاب السادس ب ٢ ف ١ .

— أفلاطون في جمهوريته . الأولى الجمهورية ، والثانية القوانين . ر . ما سبق ك ٢ ب ١ ر ٢ و ٣ .

الطيب يندمجان في تماثل مطلق . في أى مكان ليس للمرء من فضيلة إلا بالإضافة إلى الدستور الخاص الذى يعيش في ظله . توجد أيضا بعض أشكال سياسية يتخالفها مع الأوليغارشية ومع ما يسمى بجمهورية تدعى باسم الأرستقراطيات . وتلك هي النظم التى فيها الحكام يختارون تبعا للأهلية على قدر ما يكون الاختيار تبعا للمعنى على الأقل . § ١١ — هذه الحكومة حينئذ تبعد حقا عن الأوليغارشية وعن الجمهورية وتدعى باسم الأرستقراطية ، ذلك بأنه في الواقع ليس من حاجة إلى أن تكون الفضيلة هي الموضوع الخاص للدولة لأجل أن تضم في باطنها مواطنين ممتازين بفضائلهم بقدر ما يكون امتياز المواطنين في الأرستقراطية . حينئذ حينما تكون الثروة والفضيلة والجمهرة لها حقوق سياسية فالدستور يمكن أن يكون مع ذلك أرستقراطيا كما في قرطاجة ، وحتى حينما لا يقيم القانون وزنا ، كما في إسبرطة ، إلا للعنصرين الآخرين الفضيلة والجمهرة ، فالدستور يكون مزاجا من الديمقراطية والأرستقراطية . على هذا فالأرستقراطية ، فوق نوعها الأول والأكل ، لها أيضا الشكلان اللذان ذكرناهما آنفا ، بل لها شكل ثالث تظهرنا عليه الدول التى تميل إلى المبدأ الأوليغارشى أكثر مما تميل إلى الجمهورية بالمعنى الخاص .

## الباب السادس

المعنى العام للجمهورية، علاقتها بالديمقراطية، العناصر التي يجب أن تألف في الدولة: الحرية والثروة  
 هما على الخصوص اللتان بامتزاجهما تكونان الجمهورية: علاقات الجمهورية بالأرستقراطية.

§ ١ -- ليس علينا بعد أن نشتغل إلا بحكومتين إحداهما التي تسمى عامياً  
 الجمهورية والأخرى الطغيان. إذا كنت أضع هاهنا الجمهورية، ولو أنها ليست  
 حكومة منحلة كما أن الأرستقراطيات التي تكلمنا عليها آنفا ليست منحلة أيضاً،  
 فذلك لأن الحكومات بلا استثناء ليست في الحق إلا أصناف فساد للدستور  
 الفاضل. غير أنه في العادة تسلك الجمهورية مع الأرستقراطية وتكون كمثلها  
 منشأ لأشكال أخرى أقل خلوصاً كما قلت في بادئ الأمر. الطغيان يجب ضرورة  
 أن يشغل المحل الأخير لأنه أقل الأشكال السياسية حظاً من أن يكون حكومة  
 حقة، وأن يحوثها غرضها دراسة الحكومات. بعد أن بينا أسباب تصنيفنا  
 نمضي إلى فحص الجمهورية. § ٢ -- وأنا منذئذ أشعر جيداً شيمتها الحقة بعد  
 أن فحصنا الديمقراطية والأوليغارشية لأن الجمهورية ليست على التحقيق إلا خليطاً  
 من هذين الشكلين.

جرت العادة بأن يسمى باسم الجمهورية الحكومات التي تميل إلى الديمقراطية  
 وباسم الأرستقراطية الحكومات التي تميل إلى الأوليغارشية، ذلك بأن الاستئثار  
 والشرف هما عادة من حظ الأغنياء. إنهم ينعمون فوق ذلك بتلك المزايا التي  
 يشتريها غيرهم في الغالب بالجناية والتي تكفل لأربابها شهرة بالفضيلة ومقاماً رفيعاً.  
 § ٣ -- ولما أن النظام الأرستقراطي غرضه أن يؤتي السيادة السياسية أولئك  
 المواطنين الأخيار فقد زعم تبعاً لذلك أن الأوليغوشيات تتألف من أكثرية رجال  
 فضلاء أهل للاحترام. وإنه لمحال فيما يظهر أن حكومة يديرها خير المواطنين لا تكون

§ ١ -- أصناف فساد للدستور الفاضل. ر. ما سبق ب ١ ف ٥.

— بادئ الأمر. ر. ما سبق ك ٣ ب ٥ ف ٢.

حكومة فاضلة باعتبار أن الحكومة السيئة لا تكون إلا في الدول التي يديرها رجال فاسدو الأخلاق. والعكس بالعكس، يظهر محالا أنه حيث لا تكون الإدارة طيبة تكون الدولة محكومة بخير المواطنين. غير أنه ينبغي التنبيه إلى أن القوانين الصالحة لا ترتب هي وحدها حكومة صالحة بل المهم على الخصوص أن تكون تلك القوانين الصالحة مكفولة التنفيذ. بادئ بدء ليس من حكومة صالحة إلا تلك التي فيها يطاع القانون. ثم بعد ذلك الحكومة التي فيها القانون المطاع يكون مؤسسا على العقل، لأنه يمكن أن تطاع قوانين غير معقولة. على أن صلاح القانون يمكن أن يفهم على وجهين: فإن القانون إما أن يكون أحسن ما يمكن بالإضافة إلى الملائسات وإما أن يكون أحسن ما يمكن بوجه عام مطلق.

§ ٤ — المبدأ الأساسي للأرستقراطية يظهر أنه إسناد السلطان السياسي إلى الفضيلة، لأن الشئمة الخاصة للأرستقراطية إنما هي الفضيلة كما أن شئمة الأوليغارشية هي الثروة وشئمة الديمقراطية هي الحرية. وثلاثتها تقبل مع ذلك سلطان الأكثرية مادام أن في بعضها وفي البعض الآخر القرار الصادر من أكبر عدد من أعضاء الهيئة السياسية له دائما قوة القانون. فإذا كان أكثر الحكومات تسمى باسم جمهورية فذلك لأنها تطلب تقريبا طلبا واحدة وهي التآليف بين حقوق الأغنياء والفقراء، بين الثروة والحرية، وإن الثروة فيما يظهر تكاد في كل مكان تقوم مقام الأهلية والفضيلة.

§ ٥ — في الدولة ثلاثة عناصر تتنازع المساواة وهي الحرية والثروة والأهلية. ولا أذكر رابعا يسمى الشرف لأنه ليس إلا نتيجة للآخر، فإن الشرف ليس إلا تقادما في الثروة والكفاية، وإن التآليف بين العنصرين الأولين ينتج بالبداهة الجمهورية،

والتأليف بين الثلاثة جميعها أولى به أن ينتج الأرستقراطية من أن ينتج أى شكل آخر . وإني دائماً أضع على حدة الأرستقراطية الحقبة التي تكلمت عليها في بادئ الأمر .

§ ٦ — على هذا قد أوضحنا أن إلى جانب الملكية والديمقراطية والأوليغارشية توجد أيضاً نظم أخرى ، وقد فسرنا طبيعة هذه النظم والفروق بين الأرستقراطيات والفروق بين الجمهوريات وبين الأرستقراطيات ، وأخيراً يرى جلياً أن كل هذه الأشكال هي أقل بعداً بمضاهيها عن بعض مما قد يظن .



مركز تحقيقات كميونيزم علوم إسلامي

## الباب السابع

الجمهورية تأليف بين الأوليغارشية والديمقراطية ، والوسائل المختلفة لاجراء هذا التأليف ، شبهة الجمهورية الحقة : مثال مأخوذ من الحكومة التقدمية : الجمهورية يجب أن تأيد بحجة المواطنين وحدها .

§ ١ — نفحص الآن تبعا لتلك الاعتبارات الأولى كيف أن الجمهورية بالمعنى الخاص تتكون في جنب الأوليغارشية وفي جنب الديمقراطية ، وكيف ينبغي أن تتكون . وسيكون لهذا البحث فوق ذلك منزلة تعيين حدود الأوليغارشية وحدود الديمقراطية تعيينا جليا لأننا باستعارة بعض المبادئ من أحد هذين الدستورين ومن الآخر المتقابلين جد التقابل نكون الجمهورية كما يكون من جديد جزءا علامة التعريف بأن يجمع الجزآن المفصولان .

§ ٢ — ها هنا ثلاث طرائق ممكنة للتأليف والمزج . فبديا يمكن الجمع بين تشريع للأوليغارشية وبين تشريع للديمقراطية على مادة ما ، على السلطة القضائية مثلا ، ففي الأوليغارشية يغرم الغنى إذا لم يحضر إلى المحكمة ولا يؤثر الفقير على شهودها . وفي الديمقراطية الأمر بالعكس ، مكافأة للفقير ولا غرامة على الغنى . وإنما هو حد مشترك ووسط لهذه النظم المختلفة أن يجمع بين الطريقتين : غرامة على الأغنياء ومكافأة للفقراء ، فيكون هذا النظام الجديد هو النظام الجمهوري ، لأنه ليس إلا المزج بين الآخرين . هذا فيما يختص بالطريقة الأولى للتأليف .

§ ٣ — وأما الثانية فتتخصص في الأخذ بحد وسط بين النصوص المقررة للأوليغارشية وللديمقراطية . ها هنا مثلا حق دخول الجمعية السياسية يكتسب من غير شرط النصاب . أو على الأقل بشرط نصاب قليل القيمة ، وهناك نصاب

§ ٤ — علامة التعريف . كلمة النص « رمز » والسياق يفهم معنى الكلمة تماما . إنما هو شيء مركب من جزأين يمكن أن يتصلا ليجتمعا فيما بعد . وقد كان غالبا قطعة من القصد أو من المعدن أو قطعة من الخشب ... الخ . فكان الهبان يقتسمان هذا الرمز رهن بحجة وتذكار . وهذا العرف الودى العريق في القدم لا يزال جاريا بين ظهرانينا .

رفيع القيمة للغاية . فالخذ الوسط هو عدم اتخاذ أنصبه ثابتة أيا كانت من جانب ومن آخر .

وثالثا يمكن أن يستعار من القانون الأوليغرشى ومن القانون الديمقراطي معا . فطريق القرعة لتعيين الحكام هو نظام ديمقراطى . ومبدأ الانتخاب هو على ضد ذلك أوليغرشى . كذلك عدم اشتراط النصاب المناصب الحكم يتعلق بالديمقراطية واشتراط النصاب يتعلق بالأوليغرشية . فالأرستقراطية والجمهورية تستمدان نظامهما الذى يقبل هذين النصين فى أحدهما وفى الأخرى . من الأوليغرشية تستمدان الانتخاب ومن الديمقراطية التحرير من النصاب . فهناك كيف يمكن التأليف بين الأوليغرشية والديمقراطية .

§ ٤ — لكن لأجل أن تكون النتيجة المستخرجة من هذه التواليف مزاجا كاملا للأوليغرشية والديمقراطية يلزم إمكان أن تسمى الدولة التى هى حاصل المزج أوليغرشية أو ديمقراطية بلا فرق ، لأنه ليس هناك بالبديهية إلا ما أريد من مزج كامل . إذا فدائما الخذ الوسط هو الذى يؤتى هذا الكيف لأنه يوجد فيه الطرفان . § ٥ — يمكن أن يضرب مثلا دستور لقدمونيا . فمن جهة يؤكد بعض أنه ديمقراطية لأن به فى الواقع عدة عناصر ديمقراطية . مثلا التربية العامة للأطفال التى هى فى حق أولاد الأغنياء وفى حق أولاد الفقراء على نحو سواء . باعتبار أن أولاد الأغنياء يربون بالضبط كما يربى أولاد الفقراء : وهذه المساواة تستمر حتى فى السن التالية وحينما يصيرون رجالا دون أى تمييز بين الغنى والفقير . ثم المساواة الكاملة فى الموائد المشتركة بين الجميع ، وتماثل اللباس الذى يدع الغنى يلبس كما يلبس أى فقير اتفق . وأخيرا تدخل الشعب فى منصبى الحكم الكبيرين ينتخب الشعب أحدهما وهو مجلس الشيوخ ويملك الآخر وهو الإيفور . ومن جهة

§ ٥ — دستور لقدمونيا . ر . ما سبق ب ٥ ف ٥ وك ٢ ب ٦ و ٥ ر . أيضا كتاب

كراجيوس ص ٢٥٠ و ٥ ر . فيما يتعلق باختلاط السلطات فى إسبارة القوانين لأغلاطون ك ٤ ص ٢٢٥

أخرى يؤيدون أن دستور إسبانية هو أوليغارشية لأنه في الواقع يحتوى على عناصر أوليغارشية بجميع الوظائف فيه انتخابية وليس فيها واحدة متروكة للقرعة . وفيه بعض قضاة قليلو العدد يحكمون نهائيا بالنفى أو بالإعدام ، بله نظما أخرى ليست أقل مدخلا في الأوليغارشية .

§ ٦ — إن جمهورية فيها تتمتع تماما الأوليغارشية والديمقراطية يجب أن تشبه إحداهما بالأخرى دون أن تكون بالضبط واحدة من الاثنين . إنها يجب أن تقوم على مبادئها الخاصة لا على أمداد غريبة عنها . وحين أقول إنها يجب أن تقوم بنفسها فلست أعني بذلك أن تنفى من باطنها الجزء الأكبر من أولئك الذين يرغبون الاشتراك في السلطان ، فتلك مزية تنتفع بها حكومة سيئة كما تتخذها حكومة صالحة ، لكنني أعني أن ذلك يكون بأن تكسب الرضا الإجماعي لأعضاء المدينة الذين لن يريد أحدهم تغيير الحكومة .

ولن أدفع إلى أبعد من ذلك بهذه التنبيهات على الوسائل لتأليف الجمهورية وكل الأشكال السيامية الأخرى التي تسمى أرستقراطيات .



## الباب الثامن

بعض اعتبارات في أمر الطغيان . علاقاته بالملوك والملوك المطلقة . أنه حكومة عنف دائما .

§ ١ — قد يبقى علينا أن نتكلم على الطغيان لا لأنه ينبغي أن نقف عليه لذاته طويل وقت . بل لأجل أن تم بحوثنا بأن ندخله فيها ، ما دمتنا قد قبلناه على أنه بعض الأشكال الممكنة للحكومة . لقد عالجنا فيما سبق الملكية بأن عينا على الخصوص بالملوكية بالمعنى الخاص أى المطلقة وقد أوضحنا مزاياها وأخطارها وطبيعتها وأصلها وتطبيقاتها المختلفة . § ٢ — وفي مجرى تلك الاعتبارات على الملكية قد عينا شكلين للطغيان لأن هذين الشكلين يقربان قدر الكفاية من الملكية وأنهما كثرلها أنشأهما القانون . وقلنا إن بعض الأمم المتوحشة تختار لها رؤساء مطلقى التصرف وأنه في الأزمان الغابرة اتخذ الإغريق ملوكا من هذا الصنف كانوا يسمون « إيسمينيت » . وقد كانت مع ذلك تلك السلطات تختلف فيما بينها ، فقد كانت ملكية من حيث إن القانون وإرادة الرأيا قد أنشأتها ولكنها طغيانية من حيث إن التنفيذ كان استبداديا وتحكيا محضاً .

§ ٣ — يبقى نوع ثالث من الطغيان يستحق ، فيما يظهر ، على الخصوص ، هذا الاسم ويقابل الملكية المطلقة . هذا الطغيان ليس شيئا آخر إلا الملكية المطلقة التى تحكم ، وهى بمعزل عن كل مسئولية وفى منفعة السيد وحده ، رعايا يساوونه وأحسن منه ، دون أن يعنى شيئا ما بمنافعهم الشخصية . من أجل ذلك كان حكومة عنف لأنه لا يوجد قلب حر يحتمل بصبر مثل هذا السلطان . ونظن أننا قلنا ما فيه الكفاية على الطغيان وعلى عدد أشكاله والأسباب التى تجعله .

## الباب التاسع

تبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص ، الصلاح السياسي للطبقة الوسطى . الخواص الاجتماعية المختلفة التي هي وحدها تقدمها : أنها الأساس الحق للجمهورية . الندرة الشديدة لهذا الشكل من الحكومة .

§ ١ — ما هو خير دستور ؟ ما هو خير نظام للعيشة في الدول على العموم ، ولأكثرية الناس دون الكلام على هذه الفضيلة التي تعلو على القوى العادية للإنسانية ، ولا على تعليم يقتضى الاستعدادات الطبيعية والظروف المواتية ، ودون نظر إلى دستور مثالي ، بل بالاعتصار ، في حق الأفراد ، على هذه العيشة التي يستطيع معظم الناس أن يعيشوها ، وفي حق الدول على هذا الصنف من الدستور الذي يستطيعون جميعاً تقريباً أن يتقبلوه ؟ § ٢ — الأرستقراطيات العادية التي نريد أن نتكلم عليها هاهنا إما أن تكون خارج حالات أكثر الدول الحاضرة وإما أن تقرب مما يسمى بالجمهورية . فسندحض إذا هذه الأرستقراطيات والجمهورية كما لو أنها لم تكن إلا نوعاً واحداً بعينه ، وإن عناصر حكمنا على كليهما متماثلة تمام التماثل .

مركز تحقيق كيمياء علوم رسيدي

إذا كنا على حق إذ قلنا في كتاب الأخلاق إن السعادة تنحصر في الممارسة السهلة والمستمرة للفضيلة وأن الفضيلة ليست إلا وسطاً بين طرفين فينتج من ذلك بالضرورة أن تكون الحياة الأرق حكمة هي تلك التي تلتزم هذا الوسط بأن تكتفى دائماً بهذا الوضع الوسط الذي في مكنة كل أمرئ أن يبلغه .

§ ٣ — بين أنه على هذه المبادئ نفسها يمكن الحكم بصلاح الدولة أو الدستور أو بنقائصهما ، لأن الدستور هو حياة الدولة عينها ، وأن كل دولة تشمل ثلاث طبقات متميزة المواطنون الأغنياء جد الغنى والمواطنون الفقراء جد الفقر والمواطنون الموسرون الذين يشغل وضعهم الوسط بين ذينك الطرفين . ثم ليكن محل وفاق أن

§ ٢ — في كتاب الأخلاق . ر . ما سبق النظرية ههنا في أول الكتاب الرابع . والفقرة التي يحيل

إليها أرسطو من في علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ك ٢ ب ٦

الاعتدال والوسط في جميع الأشياء هما أحسن ما يكون فينتج من ذلك جليا أنه في صدد الثروات الملكية الوسطى أوفق مما سواها . § ٤ — فإنها في الواقع يمكن أن تخضع بأكثر مما صداها لأوامر العقل الذي يصعب الإصغاء إليه جدا حينما يتمتع المرء بمزية ما فائقة بجمال أو بقوة أو بمولد أو بثروة، أو حين يعاني انحطاطا صحيحا من فقر وضعف ونحول ذكر . في الحالة الأولى الكبرياء التي يؤتيها مركز براق تدفع الناس الى صنوف العصيان، وفي الثانية يدور الفساد على الجنايات الفردية ، وإن الجنايات لا ترتكب أبدا إلا بدافع الكبرياء أو الفساد . وبما أن الطبقتين المتطرفتين تهلان واجباتهما السياسية في قلب المدينة أو في مجالس الشيوخ فإنهما سيان في الخطر على الدولة .

§ ٥ — ينبغي أن يقال إن المرء لا يريد الطاعة ولا يطبقها مع ذلك العلو الفاحش الذي يؤتیه نفوذ الثروة أو كثرة الأنصار أو أية مزية أخرى . فإنه منذ الطفولة يتخذ ديدنا له في بيت أبيه الخروج على النظام ، ولا تشاء له الزينة التي نشئ فيها أن يطيع حتى نظام المدرسة . ومن جهة أخرى لا يقل الفقر المدقع في سوء أثره عن هذا الفساد . فالفقر مانع للمرء من استطاعة الحكم فهو لا يتعلم الطاعة إلا كما يفعل العبد . ففرط الثراء يمنع الرجل أن يطيع أية سلطة ولا يعلمه أن يحكم إلا باستبداد السيد كله . § ٦ — وحينئذ لا يرى في الدولة إلا سادة وعبيد ولا رجل واحدا حر . فهنا غير حاقدة وهناك نفر صليف ، وكلاهما بعيد كل البعد عن ذلك الإخاء الاجتماعي الذي هو نتيجة التعاطف والرعاية . ومن ذا الذي ينبغي عدوا يرافقه حتى في برهة مسيرة على الطريق . من يلزم على الخصوص للمدينة إنما هم خلق متساوون متشابهون ، وتلك صفات توجد قبل

§ ٤ — فإنها في الواقع يمكن أن تخضع . يلاحظ أن أرسطو في هذه المناقشة الخاصة بالطبقة الوسطى يشهد على الخصوص بفضائل الطاعة فيها . وله الحق كله في ذلك . أما فضائل الولاية التي هي أنفس من الأولى فإنها كذلك أندر منها . ر . أيضا روسو ( عقد الاجتماع ك ٢ ب ١١ ) .

§ ٦ — إنما هم خلق متساوون . هذا المبدأ الذي ذكره أرسطو في هذا المؤلف يكفي وحده =

كل شيء في الأوضاع الوسطى ، وتكون الدولة بالضرورة أحسن حكما متى تكونت من هذه العناصر التي تقوم منها ، على رأينا ، مقام القاعدة الطبيعية . § ٧ — تلك الأوضاع الوسطى هي أيضا آمن ما تكون للأفراد ، فهم من ثم لا يشتهون ثروة الغير كما يفعل الفقراء ، و ثروتهم غير مشتتة كذلك من الغير ، كما يقع لثروة الأغنياء من قبل أهل الفقر المدقع . وحينئذ يرون بمعزل عن كل خطر ، وفي أمن عميق دون أن يكونوا مؤامرة أو يخشوا مؤامرة . من أجل ذلك كانت أمنية فوسيليد غاية في الحكمة حين يقول :

” إن مركزا متواضعا هو منسأط آمألى “

§ ٨ — بين أن الاجتماع السياسى هو على الخصوص أحسن ما يكون متى تكون من مواطنين ذوى ثروة متوسطة . وإن الدول الحسنة الإدارة هي تلك التي فيها الطبقة الوسطى أكثر عددا وأشد قوة من مجموع الطبقتين الأخرين أو بالأقل من كل واحدة منهما على حدة . فبإتضاهاها إلى صف إحدى الطبقتين أو الأخرى تقسم التوازن وتمنع أى رجحان غال من أن يتكون . وإنما لسعادة بالغة أن يكون المواطنون على ثروة متواضعة قائمة مع ذلك بكل حاجاتهم . وحيث تكون الثروة المفرطة إلى جانب الفقر المفرط يحر هذان الإفراطان إما إلى الديماغوجية المطلقة وإما إلى الأوليغرشية المحضة وإما إلى الطغيان . الطغيان يخرج من جوف ديماغوجية جامعة أو من أوليغرشية مفرطة أكثرى الغالب من أن يخرج من جوف طبقات متوسطة أو من طبقات مجاورات لها . وسوف نبين فيما بعد حلة ذلك حين نتكلم على الثورات .

== في دفع ما اتهموه به . فإن نصير الطغيان أو حكومة الفرد المطلقة لا يطالب بالمساواة متخذاً إياها قاعدة ضرورية تبنى عليها الدولة . ر . المقدمة وك ٣ ب ٨ .

§ ٧ — فوسيليد الملطى شاعر يضرب الأمثال كان معاصرا لسولون وقد بقى لنا من آثاره ديوان من شعر الحكم ولكن يشك في صحة إسناد هذا الديوان إليه . وقد كان فوسيليد من أقدم الأخلاقيين اليونانيين إن لم يكن أقدمهم .

§ ٨ — فيما بعد . ر . ك ٨ ب ١ وما بعده .

§ ٩ — مزية أخرى ليست أقل جلاء للملكية الوسطى تلك هي أنها لا تتور أبدا . فإنه حيث تكون الثروات المتوسطة كثيرة العدد تكون الحركات والنزعات الثورية أقل . وإن المدن الكبرى لا تعزى سكينتها إلا إلى وجود الثروات الوسطى التي هي فيها كثيرة العدد جدا . أما في المدن الصغرى فالأمر على الضد حيث تنقسم الكتلة بتمامها إلى معسكرين لا وسيط بينهما ، لأنهم يمكن أن يقال عليهم إما فقراء وإما أغنياء . كذلك إنما الثروات الوسطى هي التي تجعل الديمقراطيات أشد سكونا وأبقى بقاء من الأوليغرشيات التي فيها تلك الثروات أقل شيوعا وحفظها في السلطان السياسي أقل ، لأن عدد الفقراء ينمو دون أن ينمو عدد الثروات الوسطى بما يناسب ذلك ، فتفسد الدولة وسرعان ما تصل إلى خرابها .

§ ١٠ — يلزم أن يزداد على هذا ، كضرب من الدليل سند لهذه المبادئ ، أن الشارحين الأخيار ظهروا من هذه الطبقة الوسطى . فقد كان منها سولون كما تشهد به أبياته ، ولوقرغس من هذه الطبقة أيضا لأنه لم يكن ملكا . وخارنداس وكثير غيرهم نشأوا منها أيضا .

وهذا يجعلنا نفهم كذلك العلة في أن أكثر الحكومات إما ديماغوجية وإما أوليغرشية ، ذلك بأن الملكية الوسطى نادرة جدا فيها وأن أصحاب السلطان فيها سواء أكانوا مع ذلك الأغنياء أم الفقراء بما هم دائما على السواء مبعدون عن الحد الوسط لا يلون السلطان إلا لأنفسهم فيؤلفون إما الأوليغرشية وإما الديماغوجية § ١١ — زد على هذا أنه لما كانت الثورات والمنازعات كثيرة الحدوث بين الأغنياء وبين الفقراء فأيا كان الحزب الذي يظفر بأعدائه فإنه لا يستند إلى المساواة ولا الحقوق المشتركة . ولما أن السلطان ليس إلا ثمنًا

§ ٩ — المدن الكبرى . يمكن أن يقال إن الأمر على نقيض ذلك في آيامنا . فإن عوامهم المملك هي على العموم بؤرة الثورات .

§ ١٠ — لوقرغس . يمكن أن يجادل أرسطو في هذا الحديث . فإن لوقرغس دون أن يكون ملكا ، هو من الطبقات العلاء ، لأنه لولا ابن أخيه خابلاوس الذي كان تحت وصايته ، بلطس على العرش .

للجلاد فالظافر الذى يستولى عليه يجعل منه بالضرورة إحدى الحكومتين المتطرفتين الديمقراطية أو الأوليغارشية . كذلك الشعوب أنفسها التى كانت تتداول بينها إدارة شئون الإغريق العليا لم يراعوا إلا دستورهم الخاص ليجعلوا السائد فى الدول الخاضعة لسلطانهم الأوليغارشية نارة والديمقراطية نارة أخرى غير مهتمين إلا بمنافعهم الخاصة ولا يراعون أبدا منافع الشعوب التابعة لهم . § ١٢ — من أجل ذلك لم ير أحد قط بين هذين الطرفين من جمهورية حقة أو ربما رثى منها فى الندرة وفى مدة قصيرة من الزمن . ولم يلف إلا رجل واحد بين جميع أولئك الذين قد وصلوا من قبل إلى السلطان أنشأ دستورا من هذا القبيل . ومنذ زمان طويل قد عدل الرجال الساسة فى الدول عن البحث عن المساواة فإما أن يتذرعوا إلى الاستيلاء على السلطان وإما أن يمنحوا إلى الطاعة حينما لا يكونون هم الأقوى . حسبنا هذه الاعتبارات لبيان ما هى أفضل حكومة وما هى العلة فى فضلها .

§ ١٣ — أما الدساتير الأخرى التى هى الأشكال المختلفة للديمقراطيات والأوليغارشيات التى سلمنا بها فهى أن يرى فى أى نظام ينبغى أن تسلك . هذا يكون الأول وذلك يكون الثانى وهلم جرا تبعا لكونها الأفضل أو الأقل صلاحا بالنسب للنموذج الفاضل الذى قررناه . وبالضرورة يكون فضلها تبعا لقربها أكثر فأكثر من الحد الوسط وتقل صلاحيتها تبعا لبعدها عنه . وإنى لأستثنى دائما الحالات الخاصة ، وأعنى بذلك أن الدستور الفلانى وإن كان مفضلا لذاته فهو مع ذلك أقل صلاحية من الدستور الفلانى الآخر لشعب خاص بعينه .

§ ١١ — إدارة شئون الإغريق العليا . القدمونيون والأثينيون . وقد لاحظت أرسطو غير مرة هذه الملاحظة فى مجرى هذا المؤلف . ر . ك ٨ ب ٦ الفقرة الأخيرة .

§ ١٢ — رجل واحد . لم يقع الاتفاق على الشخص الذى يشير إليه أرسطو ها هنا . فقد ظنوه جيلون السراقوزى أو ثيومف المقدمنى ... الخ ويرى شنيذر أنه ثيسوس ر . ك ٢ ب ٩ ف ٢ . وفى ك ٢ ب ٤ يحلل أرسطو دستور فالياس المؤسس على المساواة . وربما كان هو المقصود ها هنا . ولكنه لا يعلم أن فالياس نفسه قد حكم . ويقطع غوتلنج أن الأمر هنا يصدد فيناكوس الميتيلنى .

## الباب العاشر

مبادئ عامة تنطبق على هذه الأنواع المختلفة للحكومات . كيف المواطنين والمنتمين بالحقوق السياسية وكهم : ضرورى أن تؤلف العناصر المختلفة للدولة بالعدل وأن يؤتى كل منها نصيبه : حيل الأوليغرشية . حيل ضدّها للديمقراطية ، القواعد التي تجب رعايتها في حق الفقراء . اعتبارات تاريخية : الأهمية المتزايدة للشاة المجندين من صفوف الشعب .

§ ١ — لنمض الى مسألة تتصل عن كذب بكل تلك المسائل . وهى مسألة نوع الحكومة وطبيعتها تبعاً للشعوب المحكومة . مبدأ أول عام ينطبق على جميع الحكومات : يجب دائماً أن يكون جزء المدينة الذى ينبغي تأييد النظم أقوى من ذلك الذى يسعى فيها الى الانقلاب . في كل دولة ينبغي أن يميز شيان : كم المواطنين وكيفهم . وأعنى بالكيف الحرية والثروة والاستنارة والمولد ، وبالكم أعنى الغلبة العددية . § ٢ — الكيف يمكن أن يكون في الجزء الفلاحي من العناصر السياسية والكم يمكن أن يكون في الجزء الآخر . فالناس الذين لا مولد لهم يمكن أن يكونوا أكثر عدداً من أولى المولد المشهورين . وإن الفقراء لأكثر عدداً من الأغنياء دون أن يحزى مع ذلك التفوق بالعدد عن أمر الفرق في الكيف . من أجل ذلك يجب أن يحسب لهذه الروابط الشخصية حسابها . في كل مكان حيث يكون لفيف الفقراء ، حتى مع ملاحظة هذه النسبة ، لهم الغلبة ، تقرر الديمقراطية طبعاً بجميع تواليفها المختلفة على حسب الأهمية الخاصة لكل جزء من الشعب . مثلاً إذا كان الزراع هم الأكثر عدداً كان النوع الأول من الديمقراطية ، فإذا كان الصناع والأجراء هم الأكثر عدداً كان النوع الأخير . ونصف الأنواع الأخرى بين هذين الطرفين . § ٣ — وفي كل مكان حيث تكون الطبقة الغنية والمتنازة تتفوق بالكيف وكذلك في العسدد فالأوليغرشية تستمر بالطريقة عينها مع كل فروقها الدقيقة على حسب الميل الخاص للككلة الأوليغرشية التي تستولى عليها .

غير أن الشارع لا يجوز له أن يعنى غير الملكية الوسطى . فإذا سن قوانين أوليغارشية فبتلك الملكية ينبغي أن يهتم ، وإذا سن قوانين ديمقراطية فهي أيضا التي يجب عليه أن يرهاها في تلك القوانين .

§ ٤ — الدستور لا يكون ثابتا وقويا إلا حيث تزيد الطبقة الوسطى في العدد على الطبقتين الطرفيتين أو بالأقل على كل واحدة منهما فلا يحولك الأغنياء له المؤامرات الخفية بالاتفاق مع الفقراء ، لأن الأغنياء والفقراء على سواء يخشون النير الذي يفرضه بعضهم على بعض دولة بينهم . فلو أنهم بغوا السلطان لمنفعة عامة لما وجدوه إلا في الطبقة الوسطى . وإن ما بينهم من عدم الثقة سوف يمنهم دائما من التمسك بسلطة تداولية ، وليس يثق المرء أبدا إلا بحكم ، والحكم ها هنا هو الطبقة الوسطى . كلما كان التأليف السياسى الذى يكون الدولة كاملا كان الدستور أعظم حفظا في البقاء .

§ ٥ — كل المقتنين تقريبا حتى أولئك الذين أرادوا تأسيس حكومات أرستقراطية قد ارتكبوا خطاين متساويين تقريبا : أولا بمنع الأغنياء أكثر مما ينبغي ، ثم بخدعة الطبقات الوضيعة . وبالزمان ينشأ ضرورة من خير كاذب شر حقيقى ، لأن طمع الأغنياء قد خرب من الدول أكثر مما خرب طمع الفقراء .

§ ٦ — إن المكاييد الموهمة التى بها يراد تغيير الشعب في السياسة تنطبق على خمسة أشياء : الجمعية العمومية والوظائف والمحاكم وإحراز الأسلحة والتمرينات الرياضية . ففي الجمعية العمومية يعطى جميع المواطنين حق حضورها ، ولكن يعنى

§ ٥ — بمنح الأغنياء أكثر مما ينبغي . عير بعد تصريح بين كهذا أن يفهم كيف أن روسوف قد خدع نفسه عن المعنى الحقيقى لفكرة أرسطو . ر . عقد الاجتماع ك ٣ ب ٥ .

§ ٦ — التمرينات الرياضية . نحن لا نشعر بهذه الأهمية السياسية التى يعلقها المقتنون الأقدمون على التمرينات الرياضية . فالحكومات تكاد لا تحفل اليوم بأن يولد الناس مشوهين أو مصدورين إذ الصحة الوقائية هي في أيامنا مسألة بوليس لا يهتم بها . أما عند القدامى فقد كانت مسألة دستورية . إن القوة البدنية ربما كانت في المدنية الحاضرة أقل ضرورة ، غير أن الصحة يجب أن تكون ضرورية =



بفرض غرامة على الأغنياء إذا تخلفوا عنها وهذه الغرامة لا تضرب إلا عليهم وحدهم أو على الأقل هي أشد عليهم كثيرا منها على الفقراء . وأما في الوظائف فيحظر على الأغنياء ذوى النصاب جواز الامتناع من قبولها ويباح هذا الجواز للفقراء وفي المحاكم يحكم بغرامة على الأغنياء الذين يمتنعون عن الحكم ولا يحكم بها على الفقراء ، أو أن تكون الغرامة جسيمة في حق أولئك وتكاد تكون لا شيء في حق هؤلاء كما في قوانين خارنداس . § ٧ — وأحيانا يكفي أن يكون المرء مقيدا اسمه في الدفاتر المدنية ليكون له الدخول في الجمعية العمومية وفي المحكمة ، ولكن متى سجل اسمه جاز الحكم عليه بغرامة مروعة ، إذا تخلف عن هذين الواجبين . والغرض من ذلك أن يمتنع المرء من ذلك التسجيل ، ولما أن اسمه غير مسجل فلن يأخذ بنصيب لا في المحكمة ولا في الجمعية . ومذهب التقنين هو بعينه فيما يتعلق بإحراز الأسلحة وبالتمرينات الرياضية فيرخص للفقراء في ألا يحملوا سلاحا ألبته . ويعاقب بغرامة الأغنياء الذين لا يتسلحون . كذلك في الرياضات البدنية لا غرامة على الفقراء وغرامة مضروبة على الأغنياء الذين لا يزاولونها . فذهب إليها هؤلاء خوف الغرامة ، ولا يظهر فيها الآخرون لأنه ليس عليهم منها ما يخشون .

تلك هي الخدع التي تستعملها القوانين في الدساتير الأوليفرشية .

§ ٨ — في الديمقراطيات نظام الحيلة معارض تماما : مكافأة للفقراء الذين يحضرون المحكمة والجمعية العمومية ولا شيء على الأغنياء الذين لا يحضرونها .

لأجل أن يكون التأليف السياسي عادلا يلزم بالبساطة أن يستعار شيء من النظامين المضادين : أجرة للفقراء وغرامة على الأغنياء ، وعلى هذا فهم بلا استثناء

== دائما . على أنه ، في كل ما عسى الفرد ، حقوق الحكومة التي كانت فيما سبق بالغة قدر النهاية قد صارت الآن لا شيء أو تكاد . وقد تكون هذه إحدى المصائب . ومن المشكوك فيه أنه إذا قدر للرياضة البدنية أن تحيا ثانية بين ظهرانينا كما تبدل عليه بعض محاولات مدروحة ، فإن القانون ينظم هذا العرف في المنشآت العامة كما نظم الدراسات في المدارس وبعض التمرينات البدنية في المدرسة الحربية .

— قوانين خارنداس . ر . ك ٢ ب ٩ ف ٥ .

يشاركون في أعمال الدولة وإلا لكانت الحكومة ليست أبدا إلا لطبقة دون الطبقة الأخرى . إن الجمع السياسي لا ينبغي أن يؤلف إلا من مواطنين مسلحين . أما عن النصاب فيوشك أن يكون محالا تعيين مقداره بطريقة مطلقة وثابتة . لكنه يلزم أن يؤتى أوسع قاعدة ممكنة حتى إن عدد أولئك الذين لهم نصيب في الحكومة يربى على عدد الذين هم عنها مخرجون . § ٩ — الفقراء حتى متى يحرمون شرف الوظائف العامة لا يطالبون ويبقون هادئين بشرط ألا يعتمد إلى إهاتهم وتجريدهم من القليل الذي يملكون . هذه العدالة نحو الفقراء ليست بالجملة شيئا هينا : لأن رؤساء الحكومة ليسوا دائما أكثر الناس وداعة . ففي زمن الحرب الفقراء ، تبعوا لعوزهم ، يبعدون إلا أن تغدوهم الحكومة ، لكن إذا أريد أن تكفلهم مشوا إلى الحرب طائعين .

§ ١٠ — في بعض الدول للتمتع بحق المدنية لا يكفي أن يحمل المرء الأسلحة بل لا بد له من أن يكون قد حملها ، ففي ماله الجمع السياسي يتكون من جميع المحاربين . ولا يختار الحكام إلا من بين أولئك الذين هم من الجيش . والجمهوريات الأولى التي عند الإغريق قد خلفت المملوكيات لم تكن مكونة إلا من محاربين حاملين الأسلحة . بل في الأصل كان كل أعضاء الحكومة فرسانا ، لأن الخيالة كانوا هم كل قوة الجيوش وهم الذين يكفلون نجاح الحروب . وبالفعل المشاة متى كانوا غير منظمين فنناؤهم قليل . في تلك الأزمان الغابرة كان لا يزال غير معروف البتة بالتجربة قوة الفن الحربي في شأن المشاة وكانوا ينفقون كل وسائلهم على الفرسان . § ١١ — ولكن كلما اتسعت الدول وعظم الاهتمام بشأن المشاة ازداد عدد الرجال المتمتعين بالحقوق السياسية على تلك النسبة . من أجل ذلك كان أجدادنا يسمون

§ ٨ — إلا المواطنين المسلحين . الدولة لا يمكن أن تبقى على خلاف ذلك ما دامت مهددة داخليا من قبل العبيد وفي الخارج من قبل أعدائها .

§ ١٠ — في ماله . كان المساليون يقطنون بالقرب من جبل أوتا على شواطئ اسبرغيموس . وكانوا مشهورين بشجاعتهم ومهارتهم في الرماية بالمقلاع . ر . أوتوملر ، الدوربون ج ١ ص ٤٣ .

ديمقراطية ما نسميه نحن اليوم جمهورية . لقد كانت تلك الحكومات العتيقة ، في الحق ، أوليغرشيات أو ملوكيات وكان الرجال فيها أشد ندرة من أن تكون الطبقة الوسطى فيها عظيمة . ونظرا لقلة عددهم وخضوعهم مع ذلك لنظام قاس كانوا أشد احتمالا لنير الطاعة .

§ ١٢ — والخلاصة أننا قدرنا لماذا تعددت الدساتير بهذه الكثرة ، ولماذا لا يزال موجودا منها ، غير ما ذكرناه ، الديمقراطية كسائر الحكومات بما أن لها صورا مختلفة . ثم إننا درسنا الفروق بين تلك الدساتير والعلل التي جاءت بها . ثم رأينا آخر الأمر ماذا كان الشكل السياسي الأفضل بوجه عام ، وماذا كان خير دستور بالقياس إلى الشعوب المراد تطبيقه عليها .



مركز تحقيقات كميونيزم علوم اسلامی

## الباب الحادى عشر

نظرية السلطات الثلاث فى كل نوع من الحكومة : السلطة التشريعية أو الجمعية العمومية ، والسلطة التنفيذية أو المحاكم ، والسلطة القضائية أو المحاكم . تنظيم السلطة التشريعية : فروعها المنتهية فى الديمقراطية وفى الأوليغارشية . فى الأحكام القضائية المتروك أمرها إلى الجمعية العمومية : عيوب النظام الحاضر .

§ ١ — لناخذ الآن فى دراسة هذه الحكومات بجمليتها وواحدة واحدة ، مصعدين ، فيما يتلو ، إلى المبادئ أعيانها التى تستند إليها كلها .

فى كل دولة ثلاثة أجزاء إذا كان الشارع حكيمًا اشتغل بها فوق كل شئ ، ونظم شئونها . ومتى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة ، ولا تختلف الدول فى حقيقة الأمر إلا باختلاف هذه العناصر الثلاثة . الأول من هذه الأمور الثلاثة إنما هو الجمعية العمومية التى تتداول فى الشئون العامة ، والثانى إنما هو هيئة المحاكم التى يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها وطريقة التعيين فيها ، والثالث هو الهيئة القضائية .

§ ٢ — الجمعية العمومية تقرر على وجه السيادة السلام والحرب ، وعقد المعاهدات وحلها ، وتصدر القوانين ، وتصدر حكم الإعدام والنفى والمصادرة وتنظر فى محاسبة المحاكم . وها هنا يلزم بالضرورة أحد الأمرين التاليين : إما ترك القرارات للهيئة السياسية برمتها وإما إسنادها كلها إلى أقلية ، إلى واحد أو كثرة من المحاكم المخصوصين مثلاً ، وإما تقاسمها وإسناد الاختصاصات الفلانية إلى جميع المواطنين والفلانية إلى بعض آحاد فقط .

§ ١ — الأول . تلك هى نظرية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . ولا حاجة بنا إلى لفت نظر القارئ إليها . ولقد غيرها منتسكيو (ك ١١ ب ٦) بعض الشئ . وأعفل أن ينبه إلى أنها كانت من عمل أرسطو . ر . ما سبق ك ٤ ب ٦ ف ١ ومناقشة آراء منتسكيو فى المقدمة .

§ ٣ — أما الاختصاص العام فهو مبدأ ديمقراطى ، لأن الديمقراطية تقتضى على الخصوص هذا الصنف من المساواة . ولكن ها هنا عدة طرائق لاستمتاع المواطنين بحقوق الجمعية السياسية . فأولا يمكن أن يتشاوروا طوائف لا يجمعهم كما فى جمهورية تلكليس الملطى . ففى الغالب كل الإدارات تجتمع للتشاور ولكن لأنها موقفة فإن جميع المواطنين يصلون إليها على التناوب حتى إن جميع القبائل والبطون فى المدينة مهما صغرت يصلون إليها على التعاقب . أما جملة المواطنين فلا تجتمع حينئذ إلا للتصديق على القوانين وتنظيم الشؤون الخاصة بالحكومة عينها والتصديق على إعلان الأوامر العالية التى يصدرها الحكام . § ٤ — وثانيا يمكن مع التسليم باجتماع المواطنين بكتلتهم أنه لا ينفذ ذلك إلا فى الأحوال الآتية : انتخاب الحكام والتصديق التشريعى ونقيرير السلام والحرب والمحاسبات العامة ، وترك بقية الشؤون للإدارات الخاصة التى أعضاؤها مع ذلك إما منتخبون وإما معينون بالقرعة من بين مجموع المواطنين . بل يمكن أيضا ، أن تختص الجمعية العمومية بانتخاب الإدارات العادية ، والمحاسبات العامة والسلام أو المعاهدات ، وألا توكل الشؤون الأخرى التى لاغنى فيها عن التجربة والاستنارة إلا إلى حكام مختارين اختيارا خاصا للفصل فيها . § ٥ — يبقى آخر الأمر طريقة رابعة بها يكون للجمعية العمومية جميع الاختصاصات بلا استثناء وبها لا يكون للحكام إلا اقتراح القوانين ، إذ ليس لهم أن يقرروا شيئا قرارا نهائيا . وتلك هى آخر درجة للديماغوجية كما هى فى أيامنا ، وهى مقابلة ، كما قلنا ، للأوليغرشية العنيفة ولللوكية الطاغية .

هذه الطرائق الأربع الممكنة للجمعية العمومية هى كلها ديمقراطية .

§ ٦ — فى الأوليغرشية الحكم فى جميع الشؤون موكول الى أقلية ، وهذا النظام له أيضا مدة تفارق . فإذا كان النصاب معتدلا جدا وأن عددا عظيما من المواطنين

§ ٣ — تلكليس الملطى . لا يعرف من أمر هذا الرجل إلا هذه الفقرة ، أشارع هوأم مؤلف نظرى .

§ ٥ — كما قلنا . ر . ما سبق ب ٤ ف ٥ .

في مقدورهم أن يلفوه لتفاهته . وإذا كانت تحترم القوانين احترام العقيدة ولا تخالف أبدا ، وكان كل فرد أدى النصاب له نصيب من السلطان ، فالنظام هو دائما أوليغارشى في مبدئه ، لكنه يصير جمهوريا بما يحدث من لين في الصور . فإذا كان ، على عكس ذلك ، المواطنون لا يمكنهم المشاركة في المداولات ، ولكن جميع الحكام منتخبون يرعون القوانين فالحكومة أوليغارشية كالأولى . لكن إذا كانت الأقلية وهى السيد الأمر في الشؤون العامة تختار نفسها وعلى طريق الميراث ، وإذا كانت فوق القوانين ، فذلك بالضرورة هو الحد الأخير للأوليغارشية .

§ ٧ — متى كان الفصل في بعض الأمور كالسلام والحرب موكولا الى بعض الحكام بأن يكون بحث الحسابات العمومية للدولة متروكا لكثرة المواطنين وكان للحكام الفصل في الشؤون الأخرى بما أنهم مع ذلك منتخبون أو معينون بالقرعة فالحكومة أرستقراطية أو جمهورية . فإذا كان يلجأ الى الانتخاب لبعض الشؤون وإلى طريقة القرعة في بعض أخرى سواء من الكثرة أو من قائمة المرشحين أو إذا كان الانتخاب والقرعة يطبقان على المواطنين كافة ، فالنظام هو يميزه جمهورى وأرستقراطى ويميزه جمهورى محض .

تلك هى التعديلات التى يمكن أن يتقبلها نظام الهيئة الشورية وكل حكومة تنظمه على حسب النسب التى ذكرناها آنفا .

§ ٨ — فى الديمقراطية ، وعلى الخصوص فى ذلك الصنف من الديمقراطية التى يظن الآن أنها أخلق بهذا الاسم من الديمقراطيات الأخرى ، وبعبارة أخرى ، فى الديمقراطية التى فيها إرادة الشعب هى فوق كل شئ حتى القوانين ، يحسن لمنفعة الشورى ، اتخاذ مذهب الأوليغارشيات فى شأن المحاكم . الأوليغارشية تستخدم

§ ٦ — أدى النصاب . ر . بوخ . ( الاقتصاد السياسى للآتينيين ) ك ٣ ب ١١ ، فالنصاب أمر أسامى فى أى بلد هو فيه مسلم به .

§ ٨ — حتى القوانين . ر . ما سبق ك ٦ ب ٤ ف ٧ .

الغرامة لتكره على حضور المحاكم أولئك الذين يكون حضورهم فيها ضروريا فيما يظهر . الديمقراطية التي تعطى تعويضا للفقراء في الوظائف القضائية يجب أن تتبع أيضا الطريقة عينها في شأن الجمعيات العمومية . الشورى لا يمكن إلا أن تستفيد من أن المواطنين بمجتهم يشتركون فيها إذ تستنير العامة بأفكار الأعضاء المتنازين ، وهؤلاء يفيدون من غرائز العامة . وربما حسن أيضا أن يؤخذ عدد مساو من المصوتين من كلا الفريقين بالانتخاب أو بالقرعة . وأخيرا في الحالة التي فيها الشعب يزيد زيادة مفرطة في العدد على الرجال الأكفاء سياسيا يمكن أن تمنح المكافأة ، لا للجميع ، بل لعدد من الفقراء يساوى عدد الأغنياء ويترك الباقي كله .

§ ٩ — في النظام الأوليغرشى يلزم إما أن يختار مقدما بعض أفراد من كتلة الأمة وإما أن تنشأ إدارة هي موجودة مع ذلك في بعض الدول ، يسمى أعضاؤها وكلاء وحفظه للقوانين . وحينئذ لا تشغل الجمعية العمومية إلا بالأشياء التي يجهزها هؤلاء الحكام . تلك وسيلة لإعطاء سواد الشعب صوتا في المداولة في الأعمال من غير أن يلحق ذلك ضررا بالدستور . وجائز أيضا ألا يعطى الشعب إلا حق التصديق هكذا على المراسيم التي تقدم إليه دون أن يجوز له مطلقا أن يقرر قرارا يخالفها . وأخيرا يجوز أن يعطى الشعب صوتا استشاريا بأن يترك القرار الأعلى للحكام .

§ ١٠ — أما في الأحكام بالعقوبات فيلزم الأخذ بما يخالف العرف الجارى الآن في الجمهوريات . حكم الشعب يجب أن يكون نهائيا إذا كان بالبراءة ، وينبغى ألا يكون كذلك متى كان بالإدانة ، بل يلزم في هذه الحالة الأخيرة الرجوع إلى القضاة . النظام الحالى بغرض : فإن الأقلية لها أن تبرئ نهائيا ، لكنها حين تدين تنزل عن سيادتها وترجع إلى حكم الشعب بأسره .

أقف هاهنا فيما يتعلق بهيئة الشورى ، أى السيد الحق للدولة .

## الباب الثانى عشر

فى السلطة التنفيذية أو نظام الإدارات . صعوبة هذه المسئلة . المعنى العام للحاكم ، شبهة المميزة ، الفرق بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، فى البعض يجب تقسيم الإدارات وفى البعض الآخر يلزم غالبا الجمع بينها فى يد واحدة . الإدارات تختلف تبعا للدساتير . تواليف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها : الناخبون والمنتخبون . طريقة التعيين . التفاريق المختلفة تبعا للدساتير المختلفة .

§ ١ — المسئلة التى تلى مسئلة نظام الجمعية العمومية هى مسئلة توزيع إدارات الحكم . هذا العنصر الثانى للحكومة ليس أقل تغاييرا من الأول من حيث عدد السلطات وسعتها ومدتها . هذه المدة هى تارة ستة أشهر أو أقل ، وتارة سنة أو أكثر . أفىجب أن تعطى السلطات طوال الحياة وإلى آجال طويلة أم أن يتبع غير هذه الطريقة ؟ أفىؤتى فرد واحد السلطات عدة مرات أم يؤتاها مرة واحدة فقط دون أن يتطلع إليها مرة ثانية ؟

§ ٢ — أما ما يتعلق بتأليف إدارات الحكم فمن يكونون أعضاؤها ؟ ومن ذا الذى يعينهم ؟ وعلى أى شكل يعينون ؟ ينبغى معرفة الحلول الممكنة لهذه الأسئلة المختلفة ثم تطبيقها تبعا لمبدأ الحكومات المختلفة ومنفعتها . بديا من المخير تعيين ماذا يجب أن يعنى بالإدارات . المجتمع السياسى يقتضى حتما أصنافا من الموظفين ، ويخطئ من يعتبر حكاما حقيقيين كل أولئك الذين يتلقون بعض السلطة سواء أكان بالانتخاب أم بطريقة القرعة . مثلا الكهنة أليسوا شيئا آخر غير الحكام السياسيين ؟ متعهدو الرقص فى المسارح والدعاة والسفراء أليسوا أيضا موظفين بالانتخاب ؟ . § ٣ — لكن بعض الولايات سياسية محضة تعمل على نظام خاص للشئون ، إما على جميع المواطنين كالقائد يحكم على جميع أعضاء الجيش وإما على جزء فقط من المدينة مثل وظائف مفتشى النساء أو الأطفال . ووظائف

§ ٢ — متعهدو الرقص . أولئك هم الذين كانوا يؤدون نفقات جوقات الموسيقى أو الرقص فى القلع المسرحية فى الأعياد العامة .



أخرى يمكن أن يقال إنها من وظائف الاقتصاد السياسى ، مثلا وظائف وكلاء التكوين الذين هم أيضا بالانتخاب . وأخيرا وظائف وضيفة وتوكل إلى عبيد حين تكون الدولة غنية تستطيع أداء أجرهم . وبوجه عام الإدارات الحقيقية هي الوظائف التى تؤتى الحق فى المداولة فى بعض الأمور والفصل فيها والأمريتها . وإنى ألح على الخصوص فى هذا الشرط الأخير لأن الأمر هو الصفة المميزة حقيقة للسلطة . ومع ذلك فإن هذا لا يهم شيئاً فى مجرى العرف العادى . فإنه لا أحد ينازع فى تسمية الحكام ، وهذه نقطة خلاف نظرية بحتة .

§ ٤ - ما هي الإدارات الأصلية لكون المدينة ؟ وما عددها ؟ وما هي الإدارات التى ، وإن لم تكن لا غنى عنها ، تساعد مع ذلك على حسن نظام الدولة ؟ تلك مسائل يجوز أن يتساءل عنها فى أية دولة مهما تكن مع ذلك صغيرة . فى الدول الكبرى كل إدارة يجوز بل يجب أن يكون لها اختصاصات تنفرد بها . إن كثرة عدد المواطنين تسمح بتكثير عدد الموظفين . ومن ثم كان بعض الوظائف لا يشغلها الفرد عينه إلا بعد فترات طويلة وأخرى ليست كذلك بل لا يشغلها الفرد عينه إلا مرة واحدة . لا ينكر أن كل وظيفة لا تملأ حق الملء متى كان واجب الموظف محسودا هكذا بموضوع واحد ، عوضا عن أن يتناول طائفة من الموضوعات المختلفة .

§ ٥ - فى الدول الصغرى ، الأمر على العكس ، يلزم تركيز كثير من الاختصاصات المتباينة فى بعض الأيدى : فإن المواطنين أشد ندرة من أن تكون هيئة الحكام كثيرة العدد ، وفى الواقع أين يوجد خلائف لهم ؟ فالدول الصغرى أحوج ظالبا إلى الحكام أعيانهم والقوانين أعيانها من الدول الكبرى . إلا أن الوظائف فى الأولى يكثر استنادها إلى الأيدى نفسها وفى الأخرى هذه الضرورة لا تظهر إلا فى فترات متباعدة . لكنه لا شئ يمنع أن يوكل إلى رجل واحد بعينه عدة وظائف معا بشرط أن تكون هذه الوظائف لا تتعارض فيما بينها . قلة المواطنين

تكره بالضرورة على تكثير اختصاصات الوظائف ، ويمكن حينئذ أن تشبه الوظائف العامة بالآلات المستعملة لعدة أغراض والتي تصلح في آن واحد لأن تكون رماحا ومصاييح .

§ ٦ — قد نستطيع بادئ بدء أن نعين عدد الوظائف التي لا غنى عنها لكل دولة والوظائف التي ، دون أن تكون ضرورية على الإطلاق ، يحتاج إليها مع ذلك . وعلى هذا الوضع يكون من الهين الاهتمام إلى أى الوظائف هي التي يمكن الجمع بينها من غير خطر في يد واحدة . وتلزم العناية بالتمييز أيضا بين تلك التي يمكن أن يكلفها حاكم واحد تبعا للمحلات وبين تلك التي يمكن في جميع المحلات أن يجمع بينها بلا ضرر . ففي أمر الشرطة المدنية أياكون ضروريا أن يعين حاكم خاص لمراقبة السوق العامة ، وحاكم آخر للعمل الفلاني الآخر ؟ أم لا ينبغي إلا حاكم واحد للمدينة بأسرها ؟ وهل يجب أن ينظم توزيع الاختصاصات على الأشياء أو على الأشخاص ؟ أعنى هل يلزم مثلا أن يكون موظف مكلفا كل شرطة المدينة وموظف آخر لمراقبة النساء والأطفال ؟

§ ٧ — وبالنظر إلى المسئلة من الوجهة الدستورية يمكن أن يتساءل هل يختلف نوع الوظائف في كل نظام سياسي أو هل يبقى متماثلا في كل مكان . ففي الديمقراطية وفي الأوليغرشية وفي الأرستقراطية وفي الملكية هل الوظائف العليا هي بعينها ولو لم تسند إلى أفراد متساوين بله إلى أفراد متشابهين ؟ ولكن ألا تختلف باختلاف الحكومات ؟ ففي الأرستقراطية مثلا أليست موكولة إلى أناس مستنيرين ؟ وفي الأوليغرشية إلى أناس أغنياء ، وفي الديمقراطية إلى رجال أحرار ؟ ألا يجب أن ترتب بعض الوظائف على هذه القواعد المختلفة ؟ أو لا تكون هناك بعض أحوال فيها يحسن أن تكون هي بعينها من جهة ومن أخرى ؟ أو لا يقتضى بعض النظم فيها

§ ٨ — الآلات المستعملة لعدة أغراض . الظاهر أنها كانت رماحا تثبت في أعلاها مصاييح . ويستخدم أرسطو هذه الكلمة في « أجزاء الحيوان » لـ ٦ ب ٦ . وقد اضطررت إلى التوسع في اللفظ لتأدية المعنى بجلاء .

أن يكون متخالفا ؟ أفلا يناسب أن يكون سلطانها مع توحد الاختصاصات تارة ضيقا وتارة في غاية السعة ؟

§ ٨ — الحق أن بعض الإدارات خاصة بنظام دون سواه : هذا هو الشأن في اللجان التحضيرية المضادة للديمقراطية التي تقتضى مجلس شيوخ . على أنه لا بد حتما من موظفين متشابهين يكلفون تحضير مداولات الشعب اقتصادا لوقته . لكن إذا كان هؤلاء الموظفون قليلي العدد فالنظام أوليغرشى ، ونظرا إلى أن أعضاء اللجان لا يمكن أبدا أن يكونوا كثيرى العدد فالنظام يتعلق أصلا بالأوليغرشية . ولكن في أى مكان حيث يكون اقتران لجنة ومجلس شيوخ فسلطة أعضاء اللجنة هي دائما فوق سلطة الشيوخ . مجلس الشيوخ هو على المبدأ ديمقراطى ، واللجنة هي على المبدأ أوليغرشية : وسلطة مجلس الشيوخ قد ألغيت أيضا في الديمقراطيات التي فيها يجتمع الشعب بأسره ليقرر بنفسه كل الشئون . § ٩ — يعنى الشعب عادة بذلك حين يكون غنيا أو حين يؤتى مكافأة على حضور الجمعية العمومية . وحينئذ يكثر من اجتماعه ويقضى بنفسه في كل أمر مادام قد تفرغ له . فرقابة الأطفال ورقابة الرياضة البدنية أو أية إدارة أخرى مكلفة مراقبة سلوك الأطفال والنساء هي نظام أرستقراطى ولا شئ فيها من الشعبية . وفي الواقع كيف يحظر على النساء الفقيرات أن يظهرن خارج بيوتهن ؟ وكذلك ليس فيها شئ من الأوليغرشية لأنه كيف تمنع زينة النساء في الأوليغرشية ؟

على أنى لا أذهب بالكلام بعيدا في هذه الاعتبارات . § ١٠ — غير أننا نحاول الآن أن نتعمق في معالجة ترتيب الإدارات .

لا تقع الفروق إلا على ثلاثة حدود مختلفة تأليفها يجب أن تؤتى جميع طرائق الترتيب الممكنة . هذه الثلاثة الحدود هي : أولا الناخبون ثانيا المتخبون وأخيرا

§ ٨ — اللجان التحضيرية . لا شك أن أرسطو يريد هنا أن يذكر بالمقررين الذين رتبهم أوليغرشية الأربعة ، في أثينا في السنة الأولى للأولمب الثانى والتسعين أى سنة ٤١١ قبل الميلاد . وكان ذلك بعد هزيمة صقلية .

طريقة التعيين . هذه الحدود يجوز أن تظهر ثلاثها على ثلاث وجهات مختلفة .  
 حق تعيين الحكام يتعلق إما بجمع المواطنين أو بطائفة خاصة وحسب ، وأهلية  
 الانتخاب هي إما حق الجميع وإما ميزة مرتبطة بالنصاب أو بالمولد أو بالاستحقاق  
 أو بأية ميزة أخرى . مثلاً في ميجار كان هذا الحق مقصوراً على أولئك الذين كانوا قد  
 تأمروا وجاهدوا للقضاء على الديمقراطية . وأخيراً طريقة التعيين يمكن أن تتغير بين  
 القرعة والانتخاب . § ١١ - ومن جهة أخرى يمكن أن يقع التأليف بين هذه  
 الطرائق ثنتين ثنتين وأعني بذلك أن الإدارات الفلانية يمكن أن تعيينها طبقة  
 خاصة في حين أن الإدارات الفلانية الأخرى يعينها جمع المواطنين . أو أن أهلية  
 الانتخاب تكون للبعض حقاً عاماً في حين أنها تكون للبعض الأخرى ميزة ، أو هذه  
 الإدارات تعين بالقرعة وتلك بالانتخاب ، وكل واحد من هذه التأليف يجوز أن  
 يقع على أربعة أضرب : ١ - كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين  
 بطريق الانتخاب . ٢ - كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق القرعة .  
 ٣ و ٤ - قابلية الانتخاب بما أنها مطبقة على جمع المواطنين في آن واحد فيمكن  
 أن يكون الانتخاب إما على التوالى بالقبائل أو بالمقاطعات أو بالبلتون بحيث إن جميع  
 الطبقات تمر به في دورها . ٥ و ٦ - وإما أن قابلية الانتخاب يمكن أن  
 تكون دائماً مطبقة على المواطنين بأسرهم فتكون إحدى هذه الطرائق متبعة في بعض  
 الوظائف وأخرى في بعض آخر . ومن جهة أخرى حق التعيين بما أنه ميزة لبعض  
 المواطنين فالحكام يجوز أن يتخذوا : ٧ - من جمع المواطنين بطريق الانتخاب

§ ١٠ - في ميجار . هي مدينة دورية بين أنيقا وبرنخ كورنته . وإن أرسطو ليحكم أيضاً على  
 هذه الجمهورية والثورات التي عانتها ك ٨ ب ١١ ف ٦ و ب ٤ ف ٣ وفي البوطيقا (الشعر) ب ٣ يذكر  
 أيضاً بجمهورية ميجار . وإن الحادثة التي يشير إليها هي في نحو السنة الثالثة من الأولمب الثالث والثمانين  
 أي ٤٤٦ ق م .

§ ١١ - التأليف بين هذه الطرائق . كل هذه الفقرة عبارة الفهم . وقد رسم جوتنج ليانها جريدة  
 أحصلها هنا ، فإنه قد فهم معنى هذا التعدد السياسي بالنصف والحسابي بالنصف =

٨ - ومن جمع المواطنين بطريق القرعة . ٩ - ومن جزء من المواطنين بطريق الانتخاب . ١٠ - ومن جزء من المواطنين بطريقة القرعة . ١١ - وأخيرا

= كان يقرر أرسطو بادئ الأمر ثلاثة تقاسيم أصلية وهي :

١ - الناخبون . ٢ - القابلون لأن ينتخبوا . ٣ - طريقة التعيين .  
وكل واحد من هذه التقاسيم الرئيسية يمكن أن ينقسم إلى ثلاثة تعديلات ، فإن الناخبين يمكن أن يكونوا : ( أ ) كتلة السلطان بأسرها أو ( ب ) طبقة ممتازة أو ( ج ) المواطنين جميعا لبعض الوظائف وطبقة ممتازة للبعض الآخر .

كذلك المنتخبون يكونون على هذا التفريق ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) .  
وطريقة التعيين يمكن أن تكون ( أ ) بالقرعة أو ( ب ) بالانتخاب أو ( ج ) بالانتخاب لبعض الوظائف وبالقرعة لبعض الآخر .

وكل من هذه التعديلات يقبل أربعة تفاريق متميزة : ففي أمر الناخبين يكون التعديل الأول أن لكل السكّان بتمامها حق الانتخاب . وصدورا عن هذه القاعدة تكون التفاريق الأربعة كما يلي :

- ( أ ) ما دام السكّان جميعا ناخبين فإنهم ينتخبون من بين جميع السكّان .
  - ( ب ) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة .
  - ( ج ) ما دام المواطنون جميعا ناخبين فهم ينتخبون من بين أهل طبقة ممتازة .
  - ( د ) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة .
- التعديل الثاني يفترض أن الناخبين هم طبقة ممتازة . وهالك فروقه الأربعة :
- ( أ ) ناخبون ممتازون يختارون من بين لفيف المواطنين جميعا بالانتخاب .
  - ( ب ) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة .
  - ( ج ) ناخبون ممتازون ينتخبون من بعض الطبقات .
  - ( د ) كذلك الشأن في القرعة .

التعديل الثالث يفترض أن جميع المواطنين يمينون في بعض الوظائف في حين أن طبقة ممتازة تعين في بعض آخر . وصدورا عن هذه القاعدة أيضا نجد ثلاثة فروق أخيرة :

- ( أ ) الجميع بما أنهم يمينون في بعض الوظائف وممتازون يمينون في بعض آخر يمكن أن يؤخذوا من جميع المواطنين بالانتخاب .
- ( ب ) كذلك في أمر القرعة .
- ( ج ) الجميع بما أنهم يمينون في بعض الوظائف وممتازون يمينون في بعض آخر فيمكن أن يمينوا من بين الطبقات الممتازة بالانتخاب .
- ( د ) كذلك الحال في أمر القرعة .

تبقى أخيرا التواليف القرعية الجزئية . يوضح أرسطو نفسه أن عدد هذه التواليف ثلاثة لكل تعديل .  
يذهب أن هذه الفروق الاثني عشر الموضحة هنا هي للتقسيم الرئيسي الأول للناخبين متكررا لأجل التقسيم الثاني ولأجل التقسيم الثالث . ولكن لأحدهما وللآخر لا بد من تغيير وضع الحدود التي تبقى دائما هي هي .

يمكن التعيين في بعض الوظائف على حسب الصورة الأولى . ١٢ - وفي البعض الآخر على حسب الثانية ، أى أنسب يطبق على المواطنين بأسرهم الانتخاب لبعض وظائف والقرعة لبعض آخر . فذلك اثنتا عشرة طريقة لترتيب الإدارات بصرف النظر عن تواليف فرعية أخرى .

§ ١٢ - من كل طرائق الترتيب هذه ثنتان منها فقط ديمقراطيتان ، وهما أن قابلية الانتخاب لجميع الوظائف ممنوحة لجميع المواطنين ، وقابلية الانتخاب بالقرعة وقابلية الانتخاب بالانتخاب أو القابليتان معا بالاقتران ، فتكون الوظيفة الفلانية بالقرعة والوظيفة الفلانية الأخرى بالانتخاب . إذا كان جميع المواطنين مدعويين إلى تعيين ، لا يجملتهم بل على التعاقب ، وكان التعيين يقسم إما على جمع المواطنين وإما بين بعض الممتازين بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين في آن واحد - أو إذا كانت بعض المناصب يتخذها من المواطنين والوظائف الفلانية الأخرى من بعض طبقات خاصة بشرط أن يكون بالطريقتين معا أعنى القرعة لبعضها والانتخاب للبعض الآخر فالنظام هو جمهوري . فإذا كان حق التعيين في جمع المواطنين يتعلق ببعض فقط وكانت المناصب يعطى بعضها بالقرعة والبعض الآخر بالانتخاب أو بالطريقتين معا القرعة والانتخاب فالنظام هو أوليغارشى ، غير أن الطريقة الثانية أدخل في الأوليغارشية من الأولى . § ١٣ - فإذا كانت قابلية الانتخاب هى من حظ الجميع لبعض الوظائف ومن حظ بعض الأفراد فقط لبعض وظائف أخرى سواء بالقرعة أو بالانتخاب فالنظام هو جمهوري وأرستقراطى . إذا كان التعيين وقابلية الانتخاب محتفظا بهما لأقلية فهما يرتبان نظاما أوليغارشيا . إن لم يكن تكافؤ بين جميع المواطنين سواء استعملت القرعة أو الطريقتان معا . لكن إذا كان الممتازون يعينون من جمع المواطنين فالنظام ليس بعد أوليغارشيا . وإذا كان حق الانتخاب ممنوحا للجميع وقابليته للبعض فذلك نظام أرستقراطى .

§ ١٣ - فالنظام ليس بعد أوليغارشيا . استعيرت هذه الكلمات من الترجمة القديمة لهذا المؤلف لأنها ليست موجودة في واحدة من المخطوطات ولكن يظهر لنا أنه لا غنى عنها . من أجل ذلك أثبتنا .

§ ١٤ - تلك هي مدّة التواليف الممكنة تبعاً للأشكال المختلفة للدراسات ،  
 فيرى بالسهولة أى نظام يناسب تطبيقه على الدول المختلفة وأية طريقة ترتيب يلزم  
 اتخاذها للمنصب وأى الاختصاصات ينبغي أن تسند إليهم ، وأعنى باختصاصات  
 المنصب مثلاً أن يكلف هذا المنصب إيرادات الدولة ، وذلك الدفاع عنها ،  
 وإن الاختصاصات يمكن أن تكون فى غاية التباين من قيادة الجيوش إلى القضاء  
 فى العقود المحتررة على السوق العامة .



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي

## الباب الثالث عشر

في الدلالة القضائية أو ترتيب المحاكم : موظفوها ، اختصاصاتها ، طريقة تأليفها ، الأنواع المختلفة للمحاكم ، تعيين القضاة ، التفاريق الدقيقة المختلفة التي تكساها تبعاً لاختلاف الدساتير .

§ ١ - من الثلاثة العناصر السياسية التي عددناها فيما سلف ، لم يبق علينا بعد إلا أن نتكلم على المحاكم . وستنبع المبادئ أعياها لنُدرس تعديلاتها المختلفة . الفروق بين المحاكم لا يمكن أن ترد إلا إلى نقط ثلاث : موظفوها واختصاصاتها وطريقة تأليفها . أما الموظفون فإن القضاة يمكن أن يتخذوا إما من جمع المواطنين وإما من جزء منهم . وأما الاختصاصات فإن المحاكم تكون عدّة أنواع ، وأما طريقة التأليف فإن المحاكم يمكن أن ترتب بالانتخاب أو بالقرعة .

فلنعين بادئ الأمر ما هي الأنواع المختلفة للمحاكم . إن عدتها ثمانية : (١) محكمة لتصفية الحسابات العامة . (٢) ومحكمة للفصل في الأضرار التي تلحق الدولة . (٣) ومحكمة للفصل في انتهاك الحريات الدستورية . (٤) ومحكمة لطلبات التمويض من الأفراد أو من الحكام . (٥) ومحكمة إليها ترفع القضايا المدنية المهمة . (٦) ومحكمة لقضايا القتل . (٧) ومحكمة للأجانب .

§ ٢ - ومحكمة القتل يمكن أن تنقسم تبعاً لأن القضاة أنفسهم أو قضاة غيرهم يحكمون في القتل مع سبق الإصرار أو القتل الخطأ على حسب ما تكون الواقعة معترفاً بها من قبل المتهم ولكن هناك شك في دعواه تبرير جريمته . وقد يكون للحكمة الجنائية قسم رابع لمحاكمة القتلة الذين يأتون للدفاع عن أنفسهم بعد الحكم عليهم غيابياً . ومثال ذلك في أتيناً محكمة البوى (البئر) . وبالجملية فهذه الحالات القضائية لا تقع مطلقاً إلا نادراً جداً ، حتى في الدول الكبرى . ويمكن أن تنقسم

§ ٢ - محكمة البئر . كانت البئر في مكان قريب من بيرة على شاطئ البحر غريباً يكون لمنفى ، انهم مدة غيابه بجناية جديدة ، رغبة في أن يحضر ليرى نفسه كان يأتي على سفينة بجاء البئر (Puits) ومن هناك يدافع عن نفسه أمام القضاة الجالسين على الشاطئ الذي كان محرماً على هذا المتهم أن يبلّغه . =



محكمة الأجانب على حسب كونها تفصل في الدعاوى بين أجانب أو بين أجانب ومواطنين . (٨) وأخيرا النوع الأخير من المحاكم يحكم في جميع الأقضية الجزئية التي يكون موضوعها من درهم إلى خمسة دراهم أو أكثر من ذلك قليلا . هذه القضايا مهما قلت قيمتها فإنها يجب في الواقع أن يحكم فيها كغيرها ، ولا يمكن أن تحال الى قضاء القضاة العاديين .

§ ٣ - ونحن لا نرى ضروريا أن نتوسع في الكلام على ترتيب هذه المحاكم والمحاكم المكلفة قضايا القتل وقضايا الأجانب ، ولكنا نتكلم على المحاكم السياسية التي متى اختلف نظامها فإنه يؤدي إلى اضطرابات وثورات في الدولة .

جمع المواطنين متى كانوا أهلا لجميع الوظائف القضائية ، فالقضاة يمكن أن يعينوا جميعا بالقرعة أو جميعا بالانتخاب ويحكمون في القضايا تارة بالقرعة وتارة بالانتخاب . فإذا كانت الأهلية محدودة لبعض الأقضية الخاصة فالقضاة يمكن أن يعينوا بعضهم بالقرعة والآخرين بالانتخاب . بعد هذه الصور الأربع للتأليف التي فيها تظهر كثلة المواطنين أجمعين ، يوجد على سواء أربع أنحر للحالة التي فيها يكون دخول المحكمة ميزة لأقلية . الأقلية التي تحكم في جميع القضايا يمكن أن تعين بالاختيار أو أن تعين بالقرعة أو أن تعين بالقرعة لبعض القضايا وبالانتخاب لبعض آخر . وأخيرا فبعض المحاكم ، حتى مع تشابه في الاختصاصات ، يمكن أن تؤلف بعضها بالقرعة والآخرى بالانتخاب . وتلك هي الأربع الصور الجديدة المقابلة لتلك التي أسلفنا بيانها .

§ ٤ - يمكن أيضا أن تؤلف اثنين اثنين هذه الفروض المتنوعة فمثلا قضاة بعض القضايا يمكن أن يتخذوا من جمع المواطنين ، وقضاة بعض القضايا الأخر من بعض طبقات فقط ، أو على الوجه الواحد والآخر معا أعضاء المحكمة عينها ،

= ر . أتينا لبوزياس — من درهم إلى خمسة دراهم . هذه المحكمة كانت تسمى في أتينا بارابست .  
وبديهي أن أرسطو كان يقصد الترتيب القضائي لأتينا . ر . أول الكتاب السابع وآخره .

هؤلاء من السواد وهؤلاء من الطبقات الممتازة، سواء بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين معا .

تلك هي جميع التعديلات التي تعترض النظام القضائي . فالأوليات ديمقراطية لأنها تمنح القضاء في عمومته جمع المواطنين ، والثواني أوليغارشية لأنها تحصر القضاء على العموم في بعض طبقات من المواطنين . والثالث أرسقراطية وجمهورية لأنها تقبل جمع المواطنين وأقلية ممتازة معا .



مركز تحقيقات كميوتير علوم إسلامي

## الكتاب السابع

### في نظام السلطان في الديمقراطية وفي الأوليغرشية

#### الباب الأول

النتائج التي تنفر عن مبدأ الديمقراطية ، التطبيقات الثامة كثيرا أو قليلا التي يمكن تطبيقها . شية الديمقراطية الحصرية التي نتاجها تبادل السلطان والاستقلال المطلق للأفراد في أعمالهم الشخصية . النظام الخاص للسلطان في الديمقراطية ، الجمعية العمومية ، مجلس الشيوخ ، مراتب الموظفين : المساواة الديمقراطية .

§ ١ — لقد عدنا الأوجه المختلفة التي عليها تكون في الدولة الجمعية الشورية أو ولي الأمر ، والمناصب والمحاكم ، وأبنا كيف يدور نظام هذه العناصر مع مبادئ الدستور عنها ، وفوق ذلك عالجنا فيما مضى سقوط الحكومات وثباتها ، وذكرنا ما هي العلل التي تجزأ أحدهما وتؤدي الآخر . ولكن نظرا إلى أننا قد قررنا عدة فروق في الديمقراطية ، وفي الحكومات الأخرى السياسية ، نرى نافعا أن نبرز كل ما نكون قد تركناه جانبا ونعين لكل واحدة منها طريقة النظام الذي هو بها خاص ولها أفع . § ٢ — ونفحص زيادة على ذلك كل التواليف التي بامتراجها يمكن أن تؤلف الأنظمة المختلفة التي تكلمنا عليها فإذا اجتمعت فيما بينها أمكنها أن تحيل المبدأ الأساسي للحكومة فتصير الأرستقراطية مثلا أوليغرشية أو تدفع الجمهوريات إلى الديماغوجية . وبهذه التواليف المؤلفة من أنصاف أجزاء التي أعمد إلى فحصها هنا والتي لم تكن قد درست بعد أعنى ما يلي : بما أن الجمعية العمومية وانتخاب الحكام هما في النظام الأوليغرشى فالنظام القضائي يمكن أن يكون أرستقراطيا .

§ ١ — عالجنا فيما مضى . ر . ك ٨ من هذا السفر ، وقد كان في الترتيب القديم ك ٥ ، ذلك بأن ترتيب كتب هذا السفر ليس ثابتا إسناده إلى المؤلف . وقد جرى العرف الحديث على الترتيب الذي اتبعه ساتهير ( المترجم ) .

أو بما أن المحاكم والجمعية العمومية هما مرتبتان على حسب النظام الأوليغرشى فانتخاب الحكام يمكن أن يكون على طريقة أرستقراطية بحتة . ويمكن إن شئت ، اقتراض الطريقة الفلانية الأخرى للتوليف بشرط ألا تكون الأجزاء الأساسية للحكومة قد رتبّت في نظام وحيد .

§ ٣ - كما أننا قلنا كذلك أى الحكومات تناسب الديمقراطية وأى شعب يستطيع أن يطبق النظم الأوليغرشية وما هى مزايا النظم الأخرى على حسب الأحوال . لكنه لا يكفي أن يعلم ما هو المذهب الذى يناسب ، على حسب الأحوال ، أن يؤثر للدول . بل الذى يلزم أن يعرف على الخصوص إنما هو وسيلة إقامة هذه الحكومة الفلانية أو الحكومة الفلانية الأخرى . فلنبحث عاجلا هذه المسئلة . ولنتكلم أولا على الديمقراطية ، وستكفى إيضاحاتنا لفهم حقيق الفهم الصورة السياسية التى هى مقابلة تمام المقابلة لتلك التى تسمى عادة الأوليغرشية .

§ ٤ - ولن نغفل فى هذا البحث أى مبدأ من المبادئ الديمقراطية ولا أية نتيجة من النتائج التى تنفرع عنها فيما يظهر . لأنه إنما هو بالتأليف بينها أن تنتج تفاريق الديمقراطية المتعددة المتنوعة للغاية . وإنى لأذكر عشرين لهذه التغيرات فى الديمقراطية : الأولى ، وقد ذكرتها ، إنما هى تباير الطبقات التى تؤلف الديمقراطية هنا الزراع وهناك الصناع وهناك الأجراء . فتأليف أول هذه العناصر مع ثانياها أو الثالث مع الآخرين لا يكون ديمقراطية طيبة كثيرا أو قليلا فحسب بل ديمقراطية مغايرة بأصلها . § ٥ - أما العلة الثانية فيها كلها : إن النظم التى نشق من المبدأ الديمقراطي والتى تظهر أنها نتيجة خاصة له فإنها تغيّر تماما بالتأليف المختلفة طبع الديمقراطيات . هذه الأنظمة يمكن أن تكون أقل تعددا فى الدولة الفلانية وأكثر تعددا فى الدولة الفلانية الأخرى أو أن توجد كلها مجتمعة فى دولة ثالثة . فيهم معرفتها كلها بلا استثناء سواء كان فى صدد إنشاء دستور جديد أو فى صدد تعديل دستور قديم . إن مؤسسى الدول يعنون بأن يجمعوا حول

مبدئهم العام كل المبادئ الخاصة التي تتعلق به . لكنهم يخدعون في التطبيق كما نهت إلى ذلك عند معالجة خراب الدول وسلامتها . فلنعرض الآن القواعد التي عليها تركز المذاهب المختلفة ، والمميزات التي تميزها عادة ، وأخيرا الغرض الذي تقصد إليه .

٦ § — مبدأ الحكومة الديمقراطية إنما هو الحرية . يكاد يظن عند سماع هذه القاعدة أن الحرية لا يستطيع أن توجد في غيرها ، لأن الحرية كما يقال ، هي الغرض الثابت لكل ديمقراطية . أول شئ للحرية هي أنها تبادل الإمرة والطاعة . في الديمقراطية الحق السياسي هو المساواة ، لا على حسب الأهلية ، بل على حسب العدد . ومتى وضعت هذه القاعدة فينتج عنها أن السواد يجب ضرورة أن تكون له السيادة وأن قرارات الأكثرية يجب أن تكون هي القانون الأعلى ، هي العدل المطلق ، لأنه إنما يصدر عن هذا المبدأ : أن جميع المواطنين يجب أن يكونوا سواء . من أجل ذلك الفقراء في الديمقراطية هم السادة دون الأغنياء لأنهم هم الأكثر عددا ، ورأى الأكثرية يشرع القانون . تلك هي إحدى الشيم المميزة للحرية ، وأنصار الديمقراطية لا يفوتهم أن يجعلوا منها الشرط الذي لا يحصى منسه للدولة .

٧ § — والشيمة الثانية إنما هي الرخصة لكل واحد أن يعيش وفق هواه . يقولون إن هذا هو خاصة الحرية كما أن خاصة الرق ألا يكون للرء اختيار حر . هذه هي الشيمة الثانية للحرية الديمقراطية . وينتج منها أن المواطن في الديمقراطية ليس ملزما بالطاعة لأى كان أو أنه إذا أطاع فإنما يطيع بشرط أن يتأمر في دوره . فانظر كيف يضاف هذا في ذلك المذهب إلى الحرية التي تجيء من المساواة .

٨ § — ولما كان السلطان في الديمقراطية خاضعا لهذه الضرورات كانت التوائف التي يمكن أن يقبلها هي الآتية وحدها . جميع السكان يجب أن يكونوا ناخبين ومستخبين . كلهم يجب أن يتأمروا على كل فرد وكل فرد يتأمر على الجميع على طريق التبادل . كل الوظائف فيها يجب أن تعطى بالقرعة أو على الأقل كل تلك التي لا تقتضى تجربة ولا أهلية خاصة ، ولا يجوز أن يكون فيها أى شرط لنصاب ، أو إن كان فيجب أن يكون ضئيلا . لا ينبغي لأحد فيها أن يقوم مرتين

بالوظيفة عينها ، أو على الأقل أن يكون ذلك من النادرة بمكان . ويكون ذلك فقط في الوظائف الأقل أهمية . ومع ذلك تستثنى الوظائف العسكرية . ينبغي أن يكون القيام بالوظائف لمدة قصيرة ، وإلا تكن كلها فعلى الأقل كل تلك التي يجب أن تكون خاضعة لهذا الشرط . كل المواطنين يجب أن يكونوا قضاة في جميع الأفضية أو فيها كلها تقريبا على الأقل ، في القضايا الأهم والأشد خطرا مثل حسابات الدولة والموضوعات السياسية المحضة وأخيرا في جميع العقود الفردية . والجمعية العمومية يجب أن يكون حكمها نهائيا في جميع المواد أو على الأقل في الرئيسية منها . وينبغي أن تترفع كل سلطة من الحكام الثانويين أو لا تترك لهم إلا السلطة على الأشياء النافهة . § ٩ — مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطي حيث جمع المواطنين لا ينبغي له أن يقبض من الخزانة العامة مكافأة على حضور الجمعيات ولكن حيث تكون المكافأة فسلطة مجلس الشيوخ لا تلبث أن تلغى . فإن الشعب المثرى من المكافأة القانونية لا يلبث أن يستدعى كل شيء إليه كما قلت في جزء هذا السفر الذي سبق هذا مباشرة . لكنه يلزم قبل كل شيء أن يعمل على أن تكون جميع الخدمات ذات راتب : الجمعية العمومية والمحاكم والوظائف الصغيرة ، أو على الأقل يجب أن يكافأ من الحكام والقضاة والشيوخ وأعضاء الجمعية والموظفين من هم ملزمون أن يتناولوا وجباتهم معا . فإذا كانت مشخصات الأوليغارشية هي المولد والثروة والعلم فإن مشخصات الديمقراطية هي السوقية والفقروا اتخاذ مهنة . § ١٠ — يلزم الاحتراس من خلق أية وظيفة لمدة الحياة وإذا كان بمض المناصب القديمة قد استنقذ هذا الامتياز من الثورة الديمقراطية فيلزم أن تحد سلطاته ويرد إلى القرعة بدلا من أن يترك للانتخاب .

§ ٩ — مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطي . ر . هذا المعنى فيما سبق ك ٦ ب ٧ ف ٨ .  
— الذي سبق هذا مباشرة . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٥ وفيما يلي ب ٢ ف ١ — وجباتهم معا . معلوم أن القبيلة في أتين التي لها رئاسة الخساعة وهي قبيلة بريتان ، كانت تاكل في البريتان على نفقة الدولة مدة الشهر الذي فيه تؤدي وظائفها . ر . ديمستين في خطبه على التاج من ٥٠١ من طبعة تولور .

تلك هي الأنظمة العامة لجميع الديمقراطيات ، وهي تستمد مباشرة من المبدأ الذى يعلن أنه ديمقراطى أى مبدأ المساواة الكاملة لجميع المواطنين ما داموا لا فرق بينهم إلا فى العدد ، ذلك شرط يظهر أنه أساسى للديمقراطية أثير عند السواد . المساواة تقتضى ألا يكون للفقراء من السلطة أكثر مما للأغنياء ، وألا يكونوا هم وحدهم السادة بل يكونوهم بنسبة عددهم عنها . وما من وسيلة أفعل من تلك تكفل للدولة المساواة والحرية .

§ ١١ — وهنا يمكن أن يتساءل أيضا ما ذا تكون تلك المساواة؟ أفيلزم توزيع المواطنين بحيث إن النصاب المملوك لألف من بينهم يكون مساويا للنصاب المملوك الخمسمائة آخرين وأن يعطى حينئذ إلى كتلة الأولين من الحقوق بقدر ما يكون للآخرين . أم إذا أهدر هذا النوع من المساواة يجب أن يؤخذ ، من بين الخمسمائة من جانب ومن بين الألف من جانب آخر، عدد مساوٍ من المواطنين الذين هم على السواء ممنوحون حق اختيار الحكام والحضور فى المحاكم؟ أفىكون هذا هو المذهب الأعدل على حسب القانون الديمقراطى؟ أم يلزم إعطاء الأفضلية لهذا الذى لا يقيم وزنا إلا للعدد؟ على رأى أنصار الديمقراطية العدل ليس إلا فى حكم الأكثرية وعلى رأى أنصار الأوليغرشية العدل هو فى حكم الأغنياء ، لأن الثروة فى نظرهم هي القاعدة الوحيدة المعقولة فى السياسة . § ١٢ — وإلى لأرى دائما فى الطرفين عدم المساواة والظلم . إن المبادئ الأوليغرشية تفضى قُدُما إلى الطرفين لأنه إذا كان فرد هو وحده أغنى من الأغنياء الآخرين فيلزم تبعا لقانون الأوليغرشية أن يكون هذا الفرد هو السيد ، لأنه هو وحده ذو الحق فى أن يكونه . والمبادئ الديمقراطية تؤدى مباشرة إلى الظلم لأن الأكثرية التى هي سيدة بعددها لا تلبث أن تنقسم أموال الأغنياء كما قد قلت فيما سبق . لإيجاد مساواة يرضاها كل حزب يلزم أن يبحث عنها فى المبدأ ذاته الذى يستند إليه كل من الطرفين فى حقه السياسى . على هذا فن الجهتين يؤيدون أن إرادة الأكثرية يجب أن

تكون هي السيدة . § ١٣ — وإني لأقبل إذا هذا المبدأ غير أنى أحده .  
الدولة تتألف من جزأين : الأغنياء والفقراء فليكن قرار هؤلاء وهؤلاء أى قرار  
أكثريةتهما المزدوجة هو القانون . فإن يكن خلاف فليكن رأى الأكثرين عددا  
وأولئك الذين هم أعظم نصابا هو الذى يؤخذ به . فلنفرض عشرة أغنياء وعشرين  
فقيرا ، ستة من الأغنياء يرتأون رأيا وخمسة عشر فقيرا يرتأون رأيا آخر . فأربعة  
الأغنياء الباقون ينضمون إلى الخمسة عشر فقيرا والخمسة الفقراء ينضمون إلى ستة  
الأغنياء . فارى أن أولئك الذين يؤخذ برأيهم أيا كانوا هم الذين باجتماع نصابهم  
من جهة ومن أخرى يكون هو الأولى بالاعتبار . § ١٤ — فإذا كان النصاب  
متساويا من الجهتين فالأمر ليس محيرا أيضا أكثر مما يكونه اليوم توزيع الأصوات  
في الجمعية العمومية أو في المحكمة . وحينئذ فليترك الأمر إلى القرعة أو يلجأ إلى أية  
وسيلة أخرى من هذا القبيل . وإيا كانت صعوبة الوصول إلى الحق في أمر  
المساواة والعدل فالأمر دائما أهون من أن يوقف بالإقناع أناس لهم من  
القوة ما يرضون به شره رغباتهم . الضعيف يطالب دائما بالمساواة والعدل ،  
والقوة لا تقيم لها وزنا .

§ ١٤ — الضعف . كل يوم يمر بؤ يد الحق في هذه القاعدة التي قل أن يكون فيها للفقراء عزاء .



## الباب الثاني

تبع نظرية ترتيب السلطان في الديمقراطية ، الشعب الزراعي هو الأشد قابلية للديمقراطية ، الأنظمة التي تناسبه : القوانين التي صدرت في بعض الدول لتشجيع الزراعة . في شعب الرعاة . في الديمقراطية المتطرفة : الوسائل التي هي خاصة بها . الحدود التي يجب أن تحتفظ بها .

§ ١ — من بين الأربع الصور للديمقراطية التي قزرناها خيرها هي تلك التي قد أنزلتها المتزلة الأولى في الاعتبار التي عرضتها آفا . وهي أيضا أقدمها جميعا . وأعني الأولى على حسب التقسيم الذي أشرت إليه في طبقات الشعب . الطبقة التي هي أولى بالمذهب الديمقراطي هي طبقة الزراع ، من أجل ذلك نشأت الديمقراطية بلا مشقة حيث تعيش الأكثرية من الزراعة ومن تربية الأنعام . ولما أنها ليست غنية فهي تعمل بلا انقطاع ولا تستطيع أن تجمع إلا نادرا . ولما أنها لا تملك الضروري فهي تدأب على الأعمال التي منها تعتدى ، ولا تطلب غير ذلك من الخيرات . ولأن يعمل المرء خير من أن يحكم ويتأمر حيث تكون مزاوله السلطة لا تأتي بمنافع جليلة ، لأن الناس على العموم يؤثرون المال على التشاريف . § ٢ — وإن ما يثبتته حق الإثبات هو أن أسلافنا كانوا يحتملون أنواع الطغيان التي كانت تثقل على أنفسهم وأن الناس اليوم يحتملون بلا تدمير الأوليغرشيات الحاضرة بشرط أن يستطيعوا الفراغ للعناية بمصالحهم دون أن يخشوا صنوف النهب . وحينئذ يرى أحدهم على عجل أو بالأقل يفتر من الفاقة . بل كثيرا ما يرى أن مجزء الحق في انتخاب الحكام واقتضاء محاسبتهم ، يشبع أطماع أولئك الذين يحصلون عليه ما دام يرى في أكثر من ديمقراطية أن الأكثرية ، دون مشاطرتها في انتخاب الرؤساء ومع ترك هذا الحق لبعض الناحين الذين أخذوا على التوالي من جميع المواطنين بأسرهم ، كما هو الشأن في متيني ، تظل راضية

§ ١ — الديمقراطية . هذا تنبيه عريق في الحق ولا يمكن الشك في أن الديمقراطية مدينة لهذه العلة بصنوف التقدم التي لقيتها في فرنسا — تعمل بلا انقطاع . ر . ك ١٨ ب ١ من روح القوانين لمتسكيو .

مادامت تتصرف في المداولات على وجه السيادة . ويلبغى الاعتراف أيضا بأن هذا الوضع هو نوع من الديمقراطية . وقد كانت متينى فيما سلف دولة ديمقراطية حقا .

§ ٣ - في هذا النوع من الديمقراطية الذى تكلمت عليه فيما مر مبدأ فاضل وذو تطبيق عادى أن يوضع في صف الحقوق المخولة لجميع المواطنين انتخاب الحكام ولخص الحسابات ودخول المحاكم وإخضاع الوظائف العليا لضرورات الانتخابات والنصاب مع تنسيب النصاب إلى أهمية الوظائف عينها . أو أنه مع إهمال شرط النصاب هذا لجميع الوظائف لا يختار إلا أولئك الذين يستطيعون بما لهم من ثروة أن يشغلوا هذا المركز حين يدعون إليه . وإن الحكومة هي دائما من القوة بمكان متى كانت مؤسسة على هذه المبادئ . وعلى هذا الوجه تتناول السلطان الأيدى الأشرف ما تكون ولا يشعر الشعب البتة بالغيرة من الرجال المحترمين الذين تدعوهم إرادته إلى إدارة الشؤون . هذا التوليف كاف في إرضاء الرجال الممتازين . فلا خوف عليهم من الناس الذين هم أنزل منهم وإنهم أنفسهم ليحكمون بالعدل لأنهم مسئولون عن إدارتهم أمام مواطنين من طبقة غير طبقتهم . § ٤ - ومن الخير دائما للإنسان أن يكون ملجأ بلجام ولا يتمكن من الاستسلام لأهوائه ، لأن الاستقلال غير المحدود للإرادة الفردية لا يستطيع أن يقوم عقبة في سبيل الرذائل التى يحملها كل منا في صدره . من هذا تنتج ضرورة في الدول هذه المزية العظمى أن السلطة يقوم بها رجال مستنبرون لا يرتكبون أخطاء غليظة ، وأن الشعب لا يلحقه ضغط ولا ازدراء . تلك هي ، بلا خلاف ، خير الديمقراطية . ومن أين يجرى كمالها ؟ من أخلاق الشعب نفسه الذى تديره هي شؤونه . § ٥ - كل الحكومات القديمة تقريبا كان لها قوانين صالحة لأن تصير الشعب زراعيا .

§ ٢ - متينى . يلح في نظام جمهورية متينى هذا صورة تكاد تكون نياية . وربما كان هذا هو الأثر الوحيد الذى تجده عند الأقدمين منها . فعلوم أن متينى قد خربها أجيز بلاس في الأوب الثامن والتسعين نحو سنة ٣٨٧ ق . م ثم بنيت بعد ذلك . ويظن أن نظام الحكومة هذا كان قائما في متينى سواء قبل خرابها وبعد بنائها .

فكانت إما أن تتخذ، على جهة الإطلاق، الملكية الفردية للأراضي بحدود ما كان يجوز أن تتعدى، وإما أنها كانت تعين وضع الملكيات، سواء حول المدينة أو في الأجزاء المتباعدة من أرض الوطن. بل كانت تضيف أحيانا إلى هذه الاحتياطات تحريم بيع الفلاحات الأولية أبدا. ويستشهد على ذلك بالقانون المشابه في هذا الصدد تقريبا المنسوب إلى أكسيلوس الذي كان يحرم التسليف على رهون عقارية. § ٦ — فإذا أريد اليوم إصلاح كثير من سوء استعمال الحقوق فيمكن الرجوع إلى قانون الآفنيين الذي سوف يكون تطبيقه سعد الأثر في الموضوع الذي نشغل به. ومع أن عدد سكان دولتهم كثير جدا ومواطنهم قليل السعة فإن جميع المواطنين مع ذلك في تلك الدولة يزرعون جانبا من الأرض. وقد عني فيها ألا يخضع للضريبة إلا جزء من الملكيات، والأنصباء الأرضية هي دائما من عظم المقدار بحيث إن نصاب أشدهم فقرا يتجاوز المقرّر قانونا.

§ ٧ — بعد الشعب الزراعى وهو الشعب الأقبل ما يكون للديموقراطية يأتى الشعب الراعى الذى يعيش من قطعانه. هذا الصنف من المعيشة يقرب كثيرا من العيشة الزراعية. وإن شعوب الرعاة مروضون على أعمال الحروب رياضة عجيبة. وهم من قوة الأبدان بموضع وجديرون باحتمال مشقات العيشة في المعسكرات. أما الطبقات المخالفة لهذين الضريين من الشعوب والتي تتكون

§ ٥ — القرية. ر. ك ٨ ب ٦ ف ٦.

— الفلاحات الأولية. ر. ماسبق ك ٢ ب ٦ ف ١٠ — أكسيلوس. يظهر أن أكسيلوس كان ملكا على الإيليين. ولم يتكلم عليه من بين المؤلفين الإليزياس (رحلة إيليدا ب ٣ و ٤) ولا يعلم عن قانون أكسيلوس هذا إلا ما يقوله أرسطوطاليس هنا.

§ ٦ — الآفنيين: قد اتخذت هنا اللفظ الذى أصله سليرج وإن تكن كل المخطوطات تسمى عنهم "الافيناليين" كما في الترجمة القديمة. قال هيرقليدس الفونتي في آخر رسالته على الدول بعض كلمات على الآفنيين يشيد فيها بعزلهم وصدقهم. وعلى حسب إكسينوفون (هليليك ك ٥ ب ٣ ف ١٩) أن أفينيس مدينة من ترايا. ر. في هذه الكلمة آيتين البيزنطى.

§ ٧ — الذى يعيش من قطعانه. ر. فيما سبق ما قيل من الزراعة ف ١.

منهم جميع الأنواع الأخرى للديمقراطيات تقريبا فإنهم أحط من هاتين الأوليين :  
 معيشتهم مهينة وليس للفضيلة أثر في المشاغل العادية للصناع والتجار والأجراء .  
 ومع ذلك يجب أن يلاحظ أن الجمع الذي يروج في الأسواق وشوارع المدينة  
 بلا انقطاع يجتمع بلا عناء في جمعية عمومية . أما الزراع فهم على ضد ذلك  
 متفرقون في المزارع يلتقون فيما بينهم على ندرة ولا يشعرون بتلك الحاجة للاجتماع .  
 § ٨ — لكن إذا كانت أرض الوطن موزعة بحيث تكون المزارع بعيدة جدا  
 عن المدينة فإنه يمكن بسهولة في هذا الوضع إنشاء ديمقراطية فاضلة بل جمهورية .  
 فإن أكثرية المواطنين مضطرة حينئذ أن تهاجر من المدينة وتذهب فتعيش  
 في الأرياف ، وقد يقرر أن طبقة التجار لا يمكنها أن تجتمع أبدا في جمعية عمومية  
 في غيبة جمع الزراع .

تلك هي المبادئ التي عليها يجب تأسيس أولى الديمقراطيات وخيرها . ويمكن  
 بلا عناء أن يستخرج من ذلك نظام سائر الديمقراطيات الأخرى تتوالى دركاتها تبعاً  
 للطبقات المختلفة للشعب حتى تصل إلى تلك الطبقة السافلة التي يلزم دائماً نبذها .  
 § ٩ — أما هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية حيث يشترك جمع المواطنين  
 في الحكومة بنصيب فلا تستطيع كل دولة أن تحملها وتكون حياتها موقفة جدا  
 إلا أن تتضافر الأخلاق والقوانين على إمسائها .

ولقد بينا فيما مر معظم العلل التي تؤدي بهذا الشكل السياسي والدول الجمهورية  
 الأخرى . ولأجل تقرير هذا الصنف من الديمقراطية ونقل السلطان كله إلى  
 الشعب يعني القادة عادة بأن يقيدوا في جداول الانتخاب من أسماء الناس أكثر  
 ما يستطيعون . ولا يترددون البتة أن يلقوا في عداد المواطنين من هم جديرون

§ ٩ — هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية . لا شك في أن أرسطو يلاحظ ما هنا الديمقراطية  
 الأثينية .

— ولقد بينا فيما سبق . ر . فما مر هذه الفكرة ك ٦ ب ٢ ف ٤ .

بهذا الاسم وحسب بل أيضا جميع المواطنين من أولاد السفاح وجميع أولئك الذين ليسوا مواطنين إلا بإحدى الجهتين أعنى جهة الأب أو جهة الأم . كل هذه العناصر صالحة لتأليف حكومة يديرها أمثال هؤلاء الناس .

§ ١٠ — تلك هي الوسائل التي على متناول أيدي الديماغوجيين . ومع ذلك فإنهم لا يستعملونها إلا عندما تكون الطبقات المنحطة أكثر عددا من الطبقات العليا والطبقات الوسطى . وإنهم ليحذرون أن يذهبوا إلى أبعد من ذلك ، لأنهم إذ يجاوزون هذا الحد يأتون بجماعة ليست قابلة للنظام وينفذون بذلك صبر الطبقات الراقية التي يعسر عليها أن تحتل سلطان الديمقراطية . وإن ثورة سيرين لم يكن لها من أسباب غير هذه . فربما لا يبصر المرء الشر ما دام خفيف الحمل لكن متى نما ملأ الأبصار جميعا .

§ ١١ — قد يمكن لصالح هذه الديمقراطية اتخاذ الوسائل التي اتخذها كلبيستين في أتينا لتأسيس السلطة الشعبية والتي اتخذتها أيضا ديمقراطيات سيرين . وينبغي أن يخلق فوق ذلك عدد عظيم من القبائل والبطون الجديدة . وينبغي أن يستبدل بالتضحيات الفردية أعياد دينية قليلة العدد ولكنها عامة . يلزم مزج علاقات المواطنين على قدر الإمكان بأن يعنى بالقضاء على كل الجمعيات السابقة .

§ ١٢ — إن صنوف المكر التي يقوم بها الطغاة يمكن أن تجدد محلا في هذه الديمقراطية ، مثال ذلك العصيان المسموح به للعبيد ، وهو شيء ربما يكون نافعا إلى حد معين ، وبخسور النساء والأولاد . فيرخص لكل أحد أن يعيش كما يظن له ، وعلى هذا الوضع لا يطلب كثير من الناس أحسن من أن يؤيدوا الحكومة ، لأن الناس في عمومهم يؤثرون عيشة بلا نظام على عيشة حكيمة ومنظمة .

§ ١٠ — ثورة سيرين - ر . هرقليدس الفونتي وهيرودوت (ميلبومين) ب ١٥٢ وما بعدها .

§ ١١ — كلبيستين . قد أنشأ كلبيستين عشر قبائل عوضا عن أربع . ر . ما سبق لك ٣ ب ١ ف ١٠

وإن ميكافلي ينصح بمثل نصيحة أرسطو تقريبا ( ر . مقاله على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢٦ ) .

### الباب الثالث

بمع نظرية تنظيم السلطان في الديمقراطية . أركان بقاء الديمقراطية . عدم المغالاة في نتائج المبدأ الديمقراطية ، اجتناب إرهاب الأغنياء والمصادرات لصالح الخزنة . العناية بأن يمهّد للشعب يسرّ عام ، الوسائل التي يتدرّج بها بعض الحكومات .

§ ١ - إن إنشاء حكومة ديمقراطية لا ينبغي أن يكون هو الصعوبة الوحيدة الكبرى لدى الشارع ولدى أولئك الذين يرغبون حكومة ديمقراطية ، بل الصعوبة هي في معرفة كيف يقدر لها البقاء ، إن حكومة أيا كانت يمكن بسهولة أن تبقى يومين أو ثلاثة . لكنا إذ ندرس ، كما قد فعلنا فيما مر ، أسباب سلام الممالك وخرابها نحاول أن نستخرج من هذا الفحص ضمانات للاستقرار السياسي ، بأن نفهم بأن بُعد بعناية جميع أسباب الانحلال وألا نلجأ إلا لقوانين ، صريحة كانت أو ضمنية ، تحصى على جميع المبادئ التي يرتكز عليها بقاء الدول . ينبغي الاحتراس أيضا من أن يحسب ديمقراطية أو أوليغارشية كل ما يثبت مبدأ الديمقراطية أو الأوليغارشية في الحكومة ، بل تصرف العناية من باب أولى إلى ما يكفل للدولة البقاء الزمن الأطول . § ٢ - إن الديماغوجيين اليوم ليكسبوا رضا الشعب عنهم يجعلون المحاكم تحكم بمصادرات كبرى . على أن من يجب الدولة التي يدير أمورها يسلك مذهبا ضد ذلك تماما . ويعني بأن يسن في القانون أن أموال المحكوم عليهم في جنایات الخيانة العظمى لا تصير أبدا إلى الخزنة العامة بل يجب أن تخصص للآلهة . وبهذه الوسيلة لا يقلت الخيانة مع ذلك من العقاب ويمنع الجمهور الذي يقضى بالعقوبات من الإكثار منها مادام لا يعود عليه من ذلك نفع ما . ويلزم فوق ذلك اتقاء كثرة هذه الأقضية العامة بأن تضرب غرامات كبيرة على أولئك الذين لا ينجحون في اتهاماتهم لأن العادة جرت بأن المتهمين يؤثرن توجيه الاتهام إلى الطبقة الممتازة على اتهام أفراد الشعب . وحينئذ يلزم أن يكون

المواطنون جميعا مخلصين للدستور بأشد ما يمكن أو على الأقل لا يتخذون سادة الدولة أنفسهم أعداء .

§ ٣ — إن أشد أنواع الديمقراطية فسادا يكون على العموم في الدول الكثيرة العدد حيث يصعب اجتماع الجمعيات العمومية دون أن يكافأ الذين يحضرونها . من أجل ذلك كانت الطبقات العليا تخشى هذه الضرورة حين لا يكون للدولة إيرادات خاصة ، لأنه يلزم حينئذ أن تخلق لها موارد إما بالضرائب الخاصة وإما بالمصادرات التي تحكم بها المحاكم التي ليس عندها من التزاهة شيء . وتلك هي علل الحراب في كثير من الديمقراطيات . وحينئذ حيث لا يكون للدولة إيرادات يلزم أن يكون عقد الجمعية العمومية نادرا وأعضاء المحاكم كثيرى العدد لكن لا يجلسون إلا بضعة أيام . ولهذا المذهب فائدة مزدوجة فبدا لا يكون للأغنياء ما يخشون من النفقات الباهظة مع أنه لا يعود عليهم منها شيء بل على الفقراء الذين يؤتون المكافأة القضائية . ثم إن هذا يحسن كثيرا القيام بالعدل لأن الأغنياء لا يريدون أن يتركوا أعمالهم عدة أيام ولا يرضون بتركها إلا بعض فينات . § ٤ — فإذا كانت الدولة في ثراء وجب أن يختبأ احتذاء ديماغوجي هذا الأوان . فلأنهم يوزعون على الشعب كل زائد من الإيرادات ويستوفون نصيبهم كالآخرين من هذا التوزيع ، غير أن الحاجات تبقى هي هي بعينها ، لأن إعطاء المساعدات للفقراء إنما هو ملء برميل لا قاع له . إن صديق الشعب المخلص يعنى بأن يجنب سواد الشعب البؤس المفرط الذي يفسد دائما الديمقراطية ، و يصرف عنايته إلى أن يجعل اليسر أصرا دائما . وإنه ليحسن لصالح الأغنياء أن تترك زيادات الإيرادات العامة لتوزع دفعة واحدة على الفقراء وعلى الخصوص إذا كانت الأنصبة الفردية تكفى الفرد لشراء عقار صغير أو بالأقل لإنشاء محل تجارة أو لاستغلال زراعى . فإذا لم يمكن استخدام جملة الحاصل بأسرها دفعة واحدة لتلك التوزيعات فيبدأ بقبيلة قبيلة أو تبعا لأى تقسيم على التوالى . وفي هذه الحالة يجب فى الحق على الأغنياء أن يشاركوا فى التكاليف الضرورية للدولة ولكن يجب أن يختبأ إلزامهم بالنفقات

التي لا نفع منها . § ٥ - ففي قرطاجة قد استطاعت الحكومة ، بمثل هذه الوسائل ، اجتلاب محبة الشعب ، فهي ترسل دائماً بعض أفراد الشعب ليثروا في المستعمرات . إن الطبقات العليا إذا اجتمع لها الذكاء والمهارة ، عيّنت بمساعدة الفقراء وتوجيههم دائماً وجهة العمل بأن توجد لهم أسبابه . ويحسن بها أيضاً أن تقلد حكومة ترنته ، فإنها بتفويضها للفقراء الاشتراك في الاستمتاع بالملكيات قد كسبت إخلاص الشعب . ومن جهة أخرى قد ضاعفت جميع الخدمات العامة بأن جعلت الواحدة بالانتخاب والأخرى بالقرعة متخذة القرعة ليكون الشعب في مكانة من أن يصل إلى الوظائف العامة والانتخاب ليحسن ملء الوظائف بالأكفاء . وقد يمكن الحصول على هذه النتيجة بجعل أعضاء المصلحة الواحدة بعضهم بالقرعة والآخرين يختارون لها بالانتخاب .

تلك هي المبادئ التي ينبغي اتباعها في ترتيب الديمقراطية .

§ ٥ - ففي قرطاجة . ر . ك ٢ ب ٢ ف ٨ .

مركز تحقيقات كيمياء علوم رسيدي



## الباب الرابع

تنظيم السلطان في الأوليغرشيات . قواعده هي أضداد القواعد الديمقراطية . القيود المختلفة للنصاب . إدارة الأوليغرشيات تقتضى فرط التبصر لأن المبدأ ردى . ضرورة حسن النظام . علاقة الأشكال المختلفة للأوليغرشية بتكوين الجيش ، أوليغرشيون يجب أن يقوموا بالنفقات العامة . أخطاء معظم الأوليغرشيات .

§ ١ - من الهين ، على حسب المبادئ السابقة ، أن يعلم ما هي مبادئ النظام الأوليغرشى . ينبغى ، لكل نوع من الأوليغرشية ، أن يؤخذ المقابل بالتضاد لكل ما يخص النوع المقابل له من الديمقراطية . وهذا على الخصوص منطبق على أولى الأوليغرشيات وأحسنها تأليفا . وهذه الأوليغرشية الأولى تدنو كثيرا من الجمهورية على المعنى الخاص . فالنصاب يجب أن يكون فيها متفاوتا ، كبيرا فى حق البعض وصغيرا فى حق البعض الآخر ، وأصغر فى أمر المناصب العامية وذات المنفعة التى لا صارف عنها ، وأكبر فى أمر المناصب العلية . فتنى حاز المرء النصاب القانونى وجب أن يصل إلى الوظائف ، وإن عدد أفراد الشعب إذ يلون السلطة بمقتضى النصاب يجب أن يؤلف بحيث يكون جزء المدينة ذو الحقوق السياسية أكبر من الجزء المجرد منها . على أنه ينبغى أن يعنى بأن أشد الناس من أفراد الشعب امتيازاً هو المقبول للمشاركة فى السلطان .

§ ٢ - ينبغى حصر هذه القواعد شيثاما للحصول على أوليغرشية تلى ذلك النوع الأول . أما الشكل الأوليغرشى الذى يقابل الشكل الأخير للديمقراطية والذى هو كمثلله أعنف عنفا وأطغى طغيانا ، فإن هذه الحكومة تقتضى من التبصر بقدر ما هي رديئة . فإن الأجسام صحيحة البنية والسفن التى أحسن بناؤها وأوليت ملاحين مهرة تستطيع أن تقاوم أكبر الأخطاء دون أن يخشى عليها الهلاك . أما الأجسام الضعيفة والسفن المنهوكة التى ترك أمرها إلى ملاحين جهلة فلا تستطيع على ضد ذلك أن تتحمل أقل الأخطاء قدرا . كذلك الأمر فى الأنظمة السياسية أيها كانت أشد رداءة أولاها افتضاء للاحتياط .

§ ٣ — وعلى العموم تجدد الديمقراطية سلامها في كثرة سكانها . فحق العدد يحل فيها محل حق الجدارة . والأوليغرشية على الضد لا يمكن أن تحيا وتسلم إلا بحسن النظام . ولما كان جمع الشعب بتمامه تقريبا يتألف من طبقات أصلية أربع الزراع والصناع والأجراء والتجار ، وأربعة أنواع من الأسلحة ضرورية أيضا للحرب : الخيالة والرجالة الثقيلة والخفيفة والبحرية في بلد صالح بطبعه لتربية الخيل كانت الأوليغرشية تستطيع بلا عناء أن تنشأ نشأة قوية ، لأن سلاح الفرسان الذي هو حينئذ ملاك القوة القومية وأمنها يقتضي دائما ثروة عظيمة لتعهده ، وحينما تكون الرجالة الثقيلة كثيرة العدد يستطيع النوع الثاني من الأوليغرشية أن يستقر ، لأن هذه الرجالة تتألف على العموم من أغنياء أكثر مما تتألف من فقراء ، وعلى ضد ذلك الرجالة الخفيفة والبحرية فإنهما من عناصر ديمقراطية بحثة .

§ ٤ — من أجل ذلك كان الأغنياء في الدول التي فيها تكثر كتلة هذين العنصرين ، كما يرى في أيامنا ، هم في الغالب في مركز منحط حينما تشب الحرب الأهلية ، ويمكن اتقاء هذا الشر باتباع طرائق القواد الذين يعرفون أن يجمعوا في الحرب إلى الفرسان والرجالة عددا متناسبا من الجنود الأقل ثقلًا . في الفتن يتغلب الفقراء على الأغنياء بأنهم وسلاحهم أقل ثقلًا يظفرون في مقاتلة الفرسان والرجالة الغليظة .

§ ٥ — من أجل ذلك الأوليغرشية التي تتخذ رجالها الخفيفة من الطبقات الدنيا للشعب لا تؤلفها إلا ضد نفسها . بل يلزم على الضد من ذلك للأوليغرشية إذ تنهز فرصة تفاوت الأسنان فتنتفع بالأسن من الرجال كما تنتفع بشبانهم أن تروض أبناء الأوليغرشيين منذ طفولتهم على جميع تمرينات الرجالة الخفيفة وأن تدفعهم عند خروجهم من المراهقة إلى الأعمال الشاقة كما لو كانوا مصارعين حقا .

§ ٣ — طبقات أصلية أربع . ر . ما سبق ك ٦ ب ٣ ف ١١ .

§ ٤ — أنت يظفروا . في القرون الوسطى كان السوق الذين يتخذون سلاحا كيفما اتفق يكادون يفلون دائما كلما التقوا بالأشراف ، أي بالفرسان . والسوق أي الشعب اتها مع ذلك بأن تكون لهم الغلبة بوسائل مختلفة كما هو الحال في الديمقراطية التي يتكلم عليها أرسطو .

ومع ذلك فعلى الأوليغرشية أن تعنى بتحويل الشعب الحقوق السياسية إما بشرط النصاب ، كما قد قلت آنفا ، وإما كما في دستور ثيبة بأن تشترط أن يكون المرء قد كف منذ مدة من الزمان عن كل عمل في مهنة غير كريمة ، وإما كما في مرسيليا حيث يعين أولئك الذين بما لهم من الأهلية يستطيعون الحصول على الوظائف سواء أكانوا من الحكومة أم من الخارج . § ٦ — أما المناصب الرئيسية المحتفظ بها اضطرارا للذين يتمتعون بالحقوق السياسية فإنه ينبغي أن يناط بها النفقات العامة التي استطاع أداؤها . وحينئذ لن يشكو الشعب بعد من إقصائه عن الوظائف ويفتقر حقه بلا عناء على أولئك الذين يجب أن يشتروا شرف تبوئها بأعلى ثمن ، والحكام يجب عليهم أن يقوموا بتضحيات تتجاوز حد السخاء إلى الأريحية في تجهيز مجالسهم الرسمية وأن يشيدوا بعض الآثار العامة ، تلقاء ذلك يتقنى الشعب بقاء الدستور إذ يشارك في المآدب والأعياد ويرى المدينة زاهرة بما يزينها من المعابد والصروح . ويكون ذلك في أعين الفقراء أقوى شهادة على ما ينفقه الأغنياء . أما اليوم فهذه بات أن يعمل ذلك رؤساء الأوليغرشية ، كلا إنهم يعملون ضد هذا ، يطلبون النفع بالحدة عينها التي يطلبون بها الشرف ، وربما يقال بحسب إن هذه الأوليغرشيات ليست إلا ديمقراطيات ردت مصائرهما إلى بعض الحاكمين .

تلك هي القواعد التي ينبغي أن تقوم عليها الديمقراطيات والأوليغرشيات .

## الباب الخامس

رسم المناصب المختلفة التي هي ضرورية أو نافعة للدولة ، الأعمال التي تخص بها هذه المناصب : السوق ، المحافظة على الشوارع والطرق الخ . الأرباب ، مالية الدولة ، العقود العامة ، تنفيذ الأحكام القضائية ، الشؤون الحربية ، تحقيق الحسابات العامة ، رئاسة الجمعية العمومية ، الشعائر الدينية والمدنية ، مراقبة النساء والأطفال — ختام نظرية تنظيم السلطات .

§ ١ — تبع طبيعي لهذا الذي سبق أن يعين بالضبط عدد المناصب واختصاصاتها والشروط الضرورية لملئها . وهذا موضوع قد مسسناه فيما مر . فبديا لا يمكن لدولة أن تكون بدون بعض مناصب لا مندوحة لها عنها ، فلا يمكن أن تدار شؤونها بدون وظائف تكفل لها حسن النظام والأمن . ثم من الضروري كما قد قلت فيما مر أن تكون الوظائف قليلة العدد في الدول الصغيرة متكررة في الكبيرة ، ومن المهم معرفة الوظائف التي يمكن الجمع بينها والوظائف التي لا تقبل الجمع .

§ ٢ — فأما ما يختص بالحاجات التي لا غنى للدولة عنها فأقول عمل للراقبة إنما هو السوق العامة التي يجب أن تكون تحت إدارة سلطة ترعى عرف المعاملات التي تقع فيها وتحافظ عليها . في جميع المدائن تقريبا تقضى الضرورة على المواطنين بالبيع والشراء حتى يقضوا حاجاتهم المتبادلة ، وربما كان ذلك هو الكفالة المهمة لهذا الرغد الذي يطلبه ، فيما يظهر ، أعضاء المدينة من وراء اجتماعهم المشترك .

§ ٣ — ويأتى بعد هذا أمر آخر يتصل به اتصالا وثيقا وهو حفظ الملكيات العامة والخاصة . وهذا التكليف يشمل المحافظة المنظمة على المدينة ، ورعاية المباني وتمير ما يتخرب منها هي والطرق العامة ، وضبط الحدود لكل ملكية اتقاء للنصوصات ، وغير ذلك من الشؤون التي من هذا القبيل . تلك هي الوظائف التي يسمونها عادة النظام المدني . فهي بذلك متغايرة يمكن في الدول كثيرة السكان توزيعها بين أيدي متعددة . على هذا يرتب معمارون اختصاصيون بالأسوار ومفتشون للياه والنوافير وملاحظون للبناء .

§ ٤ — وهناك منصب آخر مشابه لتلك وضرورى مثلها من جهة أنه يعمل عملها لكنه يختص بالأرياف وخارج المدينة، والموظفون القائمون به يسمون نارة مفتشى المزارع ونارة حفاظ الغابات . وعلى هذا يكون للمدينة ثلاثة نظم للوظائف التى لا غنى عنها . وهناك وظيفة رابعة ليست أقل من السابقات وهى تلك التى تقوم بحماية الضرائب العامة، وحفظ خزانة الدولة وتوزيع المصروفات بين الأبواب المختلفة للإدارة العامة . وهؤلاء الموظفون يسمون الحباة والخزنة أو الصيارفة . وطبقة أخرى من الموظفين مكلفة بتسجيل العقود التى تتم بين الأفراد، والأحكام التى تصدرها المحاكم، وهم الذين يتسلمون نص الشكاوى والأحكام القضائية . ومع ذلك فهذه الوظيفة الأخيرة تنقسم إلى عدة وظائف مع احتفاظها بجميع الاختصاصات التى عُدتها . والذين يشغلونها يسمون مسجلين وكتبة وأمناء أو أى اسم آخر من هذا القبيل .

§ ٥ — الوظيفة التى تاتى بعد تلك والتى هى أشد ضرورة منها ولكنها أدق الوظائف هى تلك التى تكلف تنفيذ الأحكام القضائية الجنائية والإجراءات السابقة على الأحكام وحراسة المسجونين ، والذي يجعلها على الخصوص أشق إنما هو الانتقاد العام الذى تثيره . من أجل ذلك كان الناس يتحامون القيام بها أو بعبارة أدق القيام بها بالصرامة التى توجبها القوانين إذ كان مرتبها ليس مغريا . على أنها مع ذلك لا غنى عنها لأن إقامة العدل تصبح عبثا إذا كانت الأحكام لا تنفذ على الفور وتصير الجمعية المدنية ليست أمكن وجودا بدون تنفيذ الأحكام منها بدون إقامة العدل الذى يصدرها . § ٦ — غير أنه يحسن ألا تتعلق هذه الوظائف الصعبة بمنصب وحيد ، بل يلزم توزيعها بين أعضاء المحاكم المختلفة وعلى حسب طبيعة القضايا والأحكام القضائية . زد على هذا أن الوظائف التى ليست قضائية يمكن أن تأخذ على عاتقها أحيانا أمر التنفيذ ، وفى القضايا التى يكون الخصوم فيها شبانا يفضل أن يوكل التنفيذ فيها إلى حكم شبان . أما فى اتهامات الحكم وهم قائمون بعملهم فينبغى العناية بأن يكون المنوط به تنفيذ الحكم غير من حكم فى الدعوى ، فمثلا

مفتشو المدينة ينفذون قرارات مفتشى السوق كما أن قرارات الأولين ينفذها الآخرون . فكلما كان الانتقاد الموجه إلى عمال التنفيذ ضعيفا كان التنفيذ أتم . وإن ما يضاعف الحقد هو أن توكل الإدارة والتنفيذ إلى أيد واحدة بعينها . وإن ما يصير الحقد عاما هو أن تمتد وظائف القاضى والمنفذ إلى كل الموضوعات بأن تترك دائما إلى الأفراد أعيانهم . § ٧ - وكثيرا ما يميز بين وظائف السجناء ووظائف المنفذ ، وشاهد ذلك فى آتينا محكمة الأحد عشر، فإن هذا الفصل بين الوظائف شيء حسن . وإنه يجب البحث عن الوسائل القيمة لجعل خدمة السجناء أقل كراهة ، تلك الوظيفة التى هى ضرورية كسائر الخدم التى تكلمنا عليها . الناس الأشراف يرفضون هذا التكليف بكل ما أوتوا من قوة ، ومن الخطر أن توكل الى أناس مرتشين لأن هؤلاء أولى بهم أن يحرسوا من أن توكل إليهم حراسة غيرهم . فمن المهم إذا أن تكون الوظيفة التى تناط بها هذه الخدم غير وحيدة ولا دائمة بل توكل إلى شعبان حيث تكون الشبيبة وحراس المدينة منظمين تنظيما عسكريا ، ويجب أن توكل إلى وظائف متعددة أن تقوم كل بدورها بهذه الخدم الشاقة .

§ ٨ - تلك هى وظائف الصف الأول التى تظهر أشد ضرورة للدولة : ثم تجمىء بعد ذلك وظائف أخرى ليست أقل من الأولى من حيث إنها لا يحصى منها ، غير أنها من طبقة أعلى لأنها تقتضى أهلية قد اختبرت وأن مناطها هو الثقة وحدها . تلك هى التى تختص بالدفاع عن الدولة وبالأعمال الحربية كلها . فى وقت السلم كما فى وقت الحرب ينبئى اليقظة لحراسة الأبواب والأسوار وتعهداتها . فينبئى تسجيل أسماء المواطنين ونوزيعهم على الهيئات المسلحة المختلفة . § ٩ - إن الوظائف التى لها كل هذه الاختصاصات يكثر عددها

§ ٧ - وشاهد ذلك فى آتينا . كانت محكمة الأحد عشر مكلفة بحراسة المسجونين وتنفيذ الأحكام الجنائية . ولئلا يفهم كانت كل قبيلة تقدم قاضيا وكانوا يضبطون الى هؤلاء العشرة الأشخاص الأولين أمينا .

أو يقل تبعا للحلات، ففي المدن الصغيرة موظف واحد يكفي لكل هذه الأمور. وإن الحكام الذين يشغلون هذه الوظائف يسمون قوادا أو وزراء الحرب. زد على هذا أنه إذا كان للدولة فرسان ورجالة ثقيلة ورجالة خفيفة ورماة وبجارة كان لكل قوة موظفوها الخاصون الذين يسمون رؤساء البحارة والفرسان والكثائب بل على حسب تقاسيم تلك الوظائف الأولى رؤساء السفن ورؤساء الكثائب ورؤساء القبيلة ورؤساء أية هيئة أخرى ليست جزءا من الأولى. كل هذه الوظائف هي فروع للإدارة الحربية التي تشمل على كل التفاريق التي أبتها آنفا. § ١٠ — بعض الوظائف بل ربما يقال كلها التي نتصرف في الأموال العامة يجب ختما أن يكون من يشغلها ويراقب حسابات الوظائف الأخرى منفصلا عنها تمام الانفصال، وألا يكون لها إلا هذا الاختصاص وحده. ويسمى الموظفون الذين يشغلونها تارة مراقبين وتارة فاحصين أو محققين أو عمال الخزنة.

وفوق هذه المناصب وأشدّها قوة بكثير لأن به يتعلق في الغالب تحديد الضرائب وجبايتها منصب رئاسة الجمعية العمومية في الدول التي الشعب فيها سيد. وفي الواقع لا بد من موظفين مختصين يدعون هذا السيد ليجتمع في هيئة جمعية. وهؤلاء يسمون تارة الوكلاء المحضرون لأنهم يحضرون للداورات وتارة شيوخا خصوصا في الدول التي للشعب فيها الحكم الفصل.

تلك هي على التقريب كل الوظائف السياسية.

§ ١١ — بقي أيضا أمر العناية به تخالف السابقة كلها وهو هذا الذي ينبغي أن يكون لعبادة الآلهة وهو ما يوكل أمره إلى كهنة أو مفتشى الشئون المقدسة الذين يرعون حفظ المعابد وترميمها والأشياء الأخر المخصصة للالهة. فتارة يكون المنصب موحدا وهذا هو الجاري عادة في الدول الصغيرة. وتارة يكون موزعا على عدة وظائف مستقلة عن الكهنوت وموكولة إلى القائمين بالأعياد المقدسة ومفتشى المعابد وخزنة الإيرادات المقدسة. ثم يأتي بعد هذا المنصب المنفصل

تماما الذى إليه توكل رعاية جميع القرايين العامة التى لا يسند القانون البتة أمرها إلى الكهنة والتى لا تستمد أهميتها إلا من المصدر القومى . وحكام هذه الطبقة يسمون هاهنا « أرشونت » وهناك ملوكا وهنالك « بريتان » .

§ ١٢ - والخلاصة أنه يمكن أن يقال إن المناصب التى لا غنى للدولة عنها هى تلك التى تختص بالعبادة وبالْحَرْبِ وبتقرير الضرائب وبالنفقات العامة وبالأسواق وبشرطة المدينة وبالمرافق وبالأرياف، ثم التى تختص بالمحاكم والعقود بين الأفراد وبالدعاوى القضائية وبتنفيذ الأحكام وحراسة المحكوم عليهم وبفحص الحسابات العامة وتحقيقها وتصفياتها وأخيرا بالمداولات فى الشؤون العامة للدولة .

§ ١٣ - إنما هو على الخصوص فى المدائن الأشمل سكية وحيث لا يمنع النعى العام مع ذلك من حسن النظام أن تنشأ وظائف للقيام على مراقبة النساء والأطفال وعلى هيئة الرياضة البدنية ولتكفل تنفيذ القوانين فى المدينة . وقد يذكر أيضا الموظفون المكلفون مراقبة الألعاب القومية وأعياد « باكوس » والشؤون التى من هذا القبيل . ولا شك فى أن بعض هذه الوظائف ينأى بمبادئ الديمقراطية، مثال ذلك مراقبة النساء والأطفال، فإن الفقراء يمتنع عليهم أن يكون لهم عبيد فيضطرون إلى إشراك نساءهم وأولادهم فى أعمالهم . الثلاثة الأنظمة للمناصب التى فيها يقوم الانتخاب بتوزيع المناصب العليا للدولة وحراس القوانين والوكلاء والشيوخ، أولها : أرستقراطى والثانى أوليفرشى والثالث ديمقراطى .

وفى هذا العرض العاجل قد ذكرنا كل الوظائف العامة أو جلها .



## الكتاب الثامن

### النظرية العامة للثورات

#### الباب الأول

نظرية الثورات ، محلها من هذا المؤلف السياسي ، العلة العامة لتخالف الدساتير ، مساواة  
أسي . فهمها ، الطرائق العامة للثورات . أنها تلجأ إما إلى الأشياء وإما إلى الأشخاص . في المساواة  
الوضعية وفي المساواة التناسبية : للجمهورية حظوظ خاصة في الاستقرار .

§ ١ — كل أجزاء الموضوع الذي كنا اعتزمنا معالجته استنفدت تقريبا .  
ونمة لما سبق كله سندرس من ناحية عدد العلل التي تجلب الثورات في الدول  
وطبيعتها والشم التي تتخذها على حسب الدساتير والعلاقات التي يغلب أن تكون  
عادة بين المبادئ التي تدعها وبين المبادئ التي تعتنقها ، ومن ناحية أخرى سنبحث  
ما هي وسائل البقاء في الدول على العموم وفي واحدة واحدة على الخصوص ،  
ثم نرى ما هي السبل الخاصة لكل واحدة منها .

§ ٢ — لقد عينا فيما سلف العلة الأولى التي إليها مرجع التخالف بين جميع  
الدساتير وإليكمها : كل المذاهب السياسية ، أيا كان اختلافها ، تعترف بحقوق ومساواة  
تناسبية بين المواطنين غير أنها كلها تحيد عنها في التطبيق . فالديماغوجية تتولد دائما  
على التقريب مما يدعى من تقرير مساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية إلا من بعض  
الوجوه . ولأن الجميع متساوون في الحرية قد ظنوا أنه كان يجب أن يكونوا كذلك

§ ١ — لم يثبت بطرفة فاعلمة أن أرسطو رتب كتب هذا السفر ، لذلك اجتمع بارثلي سانهير  
بالرأى وخالف من تقدمه من المترجمين الذين كانوا يضعون هذا الكتاب الثامن موضع الكتاب الخامس ،  
كما فصل تيرو . ويرى بارثلي سانهير بحق أن هذه الفقرة الأولى دليل من أقوى الأدلة على صحة  
الترتيب الذي اتخذ في هذا السفر . والذي جرى عليه العمل من بعد . ر . التعليق على ك ٧ ب ١  
ف ١ « المترجم » .

على وجه الإطلاق . والأوليغرشية متولدة مما قد ادعى من تقرير لا مساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية إلا في بعض النقط ، لأن الكل ، وإنهم ليسوا لا متساوين إلا بالثروة ، قد افترضوا أنه كان يجب أن يكونوا غير متساوين في كل شيء وبلاحد .

§ ٣ - فالأولون وسندهم هذه المساواة قد أرادوا أن يكون السلطان العام في جميع اختصاصاته موزعا عليهم بالسواء . والآخرون مستندين إلى هذه اللامساواة لم يفكروا إلا في تنمية امتيازاتهم لأن زيادتها زيادة في اللامساواة . كل المذاهب ولو أنها عادلة في الحق هي حينئذ كلها باطلة في العمل بطلانا أصليا . من أجل ذلك ، من ناحية ومن أخرى ، إذ لم يحصل الناس في أمر السلطة السياسية على كل ما يظنون باطلا أنهم إياه مستحقون فزعوا إلى ثورة . وفي الحق إن من لم الحق في الثورة على وجه مشروع هم المواطنون ذوو الأهلية السامية وإن كان هؤلاء لا يستخدمون البتة هذا الحق . لكن في الواقع اللامساواة المطلقة ليست معقولة إلا في حقهم . وهذا لا يمنع أن كثيرا من الناس استنادا إلى مولدهم الكريم أي أن لهم في فضيلة أجدادهم وغناهم ما يكفل لهم الشرف يظنون بمحض هذه اللامساواة وحدها أن لهم الحق في أن يكونوا فوق المساواة العامة .

§ ٤ - تلك هي العلة العامة بل يمكن أن يقال إنها ينبوع الثورات والاضطرابات التي تجلبها . وهي تجري في التغييرات التي تحدثها على طريقتين : فتارة تهاجم مبدأ الحكومة عينه حتى تستبدل بالدستور الموجود دستورا آخر فتستبدل مثلا بالديمقراطية الأولىغرشية أو العكس أو تستبدل بالجمهورية الأرستقراطية أو العكس ؛

§ ٣ - ليست معقولة إلا في حقهم . لقد طرح أرسطو عدة مرات هذه الفكرة . وإن له دائما تحفظا حريجا فيما يتعلق بالأهلية وفيما يتعلق بالدبقرية اللتين يميل إلى اعتبارهما استثناء من أشد ندرة وأبهي جمالا من ألا تجعل لها الجمعية مركزا خاصا من التقدير والاعتبار . وإن تجربة الأجيال جميعا تركز نظرية الفيلسوف . على أن مؤهلات الكفاية لم تكن أبدا معترفا بها قانونا على وجه مطرد . غير أن التاريخ يقوم شاهدا على أن هذه المؤهلات لم يكن ليستهان بها إلا نادرا . ر . فقرة مشابهة لهذه في ك ٣ ب ٨ ف ١ - غناهم . يند أرسطو هنا بحقوق المولد وبالنبيل غاية الاعتداد . ر . ك ١ ب ٢ ف ١٩ وك ٦ ب ٧ ف ٥ .

أو تستبدل الأولين بالثانيتين . وتارة بدل أن تعجبه الثورة إلى الدستور القائم تحتفظ به كما تعجده لكن الظافرين يطامحون إلى أن يحكموا هم أنفسهم مراعين هذا الدستور ، والثورات من هذا القبيل كثيرة الوقوع على الخصوص في الدول الأوليغرشية والملوكية .

§ ٥ - وتارة تقوى الثورة مبدأ أو تضعفه فالأوليغرشية القائمة تريد لها الثورة أو تنقصها ، وكذلك الشأن في الديمقراطية تقويها الثورة أو تضعفها ، كذلك الأمر في كل مذهب آخر فاما أن تريد عليه أو تنقص منه ، وتارة لا تعتمد الثورة إلى أن تغير إلا جزءا من الدستور ، مثلا لا يكون قصدها إلا إنشاء منصب بعينه أو إلغاء منصب بعينه . ففى لقدمونيا يؤكدون أن ليزندر كان يريد القضاء على الملوكية وبوزانياس كان يريد القضاء على الإيسورية . § ٦ - كذلك في إبيدامن قد غيرت نقطة واحدة من الدستور واستبدل برؤساء العشائر مجلس شيوخ . حتى في هذه الأيام كفى فيها قرار من حاكم لكي يلتزم جميع أعضاء الحكومة الاجتماع في جمعية عمومية . وفي هذا الدستور الرئيس الوحيد للجمهورية هو بقية باقية من أوليغرشية . أكرر أن اللامساواة هي دائما علة الثورات حينما لا يعوض عنها أولئك الذين تصيبهم . فالملوكية الدائمة بين المتساوين هي لا مساواة لا تطاق وذلك على العموم أن الناس يشعرون للحصول على المساواة

§ ٥ - ليزندر . كان مشروع ليزندر أن يستبدل الانتخاب بوراقة العرش الملكي . وأن يسقط بذلك عائلة هيرقليدس . وقد وجهت إلى ليزندر تهمة لم تقم أدلة كافية على صحتها . ومات بعد سبع سنين في حرب البويسين في السنة الأولى من الأولمب السادس والتسعين ٣٩٦ ق م . ر . ديدور الصقلي ك ١٤ ص ٢٤٣ و ٢٩٩ وأنوملر ( الدور يون ج ٢ ص ٤٠٩ - بوزانياس ... الإيفورية . حفيقة جنائية بوزانياس أنه قام على حرية أسيرة وحرية إغريقيا مع الملك العظيم . ر . طوسبيديد ك ١ ن ١٢٨ إلى ١٣٥ وقد مات بوزانياس في السنة الرابعة من الأولمب الخامس والسبعين ٤٧٧ ق م . ر . ديدور الصقلي ك ١١ ص ٣٥ .

§ ٦ - في إبيدامن . ر . ما سيني ك ٣ ب ٢ ف ١ . ر أنوملر ( الدور يون ج ٢ ص ١٥٦ ) .

§ ٧ — هذه المساواة المطلوبة بهذا القدر هي مزدوجة فإنها يمكن أن تطلق على العدد كما تطلق على الأهلية . فبالعدد أفهم المساواة أى التماثل فى الكثرة وفى السعة ، وبالأهلية المساواة التناسبية . وعلى ذلك ففى العدد ثلاثة تفوق اثنين كما أن اثنين يفوقان واحدا . لكن بالتناسب أربعة إلى اثنين كاثنين إلى واحد . وفى الواقع أن اثنين للأربعة على نسبة واحد إلى اثنين . إنما هو النصف من جهة ومن أخرى . فقد يقع الوفاق على أساس الحق نفسه ويقع الخلاف على النسبة التى بها يجب أن يعطى الحق . ولقد قلت فيما مر : البعض المتساوون من وجه يظنونهم متساوين على وجه الإطلاق . والآخرين اللامتساوون من وجه واحد يريدون أن يكونوا لا متساوين فى جميع الوجوه بلا استثناء .

§ ٨ — ومن ذلك يحىء أن أكثر الحكومات هي إما أوليغارشية وإما ديمقراطية . فالشرف والفضيلة من حظ قليل العدد والصفات المضادة من حظ الأكثرية . ففى أية مدينة لا يمكن عدّ مائة رجل ذوى ولادة مجيدة وفضيلة لا غبار عليها . وعلى عكس ذلك يجد المرء فى كل مكان تقريبا ألفا من الفقراء . ومن الخطر القصد إلى تقرير المساواة الحقيقية أو التناسبية بجميع نتائجها ، والحوادث على إثبات ذلك شهداء . إن الحكومات المؤسسة على هذه القواعد ليست متينة البناء لأنه من المتنع أن الخطأ الذى ارتكب فى القاعدة أول الأمر لا ينتج البتة على طول الزمان نتيجة معيبة . والأحكم أن يؤلف ما بين المساواة على حسب العدد والمساواة على حسب الأهلية .

§ ٩ — ومهما يكن من شىء فالديمقراطية أشد استقرارا وأقل عرضة للانقلابات من الأوليغارشية . فى الحكومات الأوليغارشية الثورة يمكن أن تتولد

§ ٧ — مزدوجة . هذا التمييز المهم جدا فى السياسة كما هو فى غيرها هو من عند أفلاطون . ر .

من وجهين من الأقلية التي تشور على نفسها أو على الشعب ، وفي الديمقراطيات لا تقاوم الأقلية إلا الأقلية الأوليغارشية . والشعب لا يشور على نفسه أو على الأقل إن حركات من هذا القبيل لا أهمية لها . الجمهورية التي فيها تتسلط الطبقة الوسطى والتي تقترب من الديمقراطية أكثر من الأوليغارشية هي أيضا أشد هذه الحكومات جميعها استقرارا .

§ ٩ — الطبقة الوسطى . ر . في ك ٦ ب ٩ نظرية أرسطو على أهمية الطبقة الوسطى وفضائلها السياسية . وكذلك . ر . المقدمة .



مركز تحقيقات كميونيزم علوم إسلامي

## الباب الثاني

العلل المختلفة للثورات ، الاستعداد النفسى ، غرض الثورات ، الظروف القاضية . هذه الظروف جد متراكبة ، ويمكن أن يميز منها عدد متفاوت فى القلة والكثرة ، الطمع فى ضروب الثراء ومراتب الشرف ، والإهانة والخوف والاحتقار والنمو غير المتناسب لبعض الطبقات ، والكيد ، والإهمال ، والأسباب غير اللاعسوسة واختلاف الأصل ، الشواهد التاريخية المزیدة لهذه الاعتبارات .

§ ١ — ما دمنا نريد أن ندرس من أين تتولد صنوف الشقاق والانقلابات السياسية فلنبحث بادئ الأمر بطريقة عامة أصلها وعللها . ينبغى أن يقال إن هذه العلل كلها ترد إلى أمور ثلاثة نيينها فى قليل من الكلمات ، وهى : الاستعداد النفسى لأولئك الذين يشورون ، وغرض الثورة ، وثالثا الظروف القاضية التى تجلب الاضطراب والشقاق بين المواطنين . ولقد ذكرنا فيما مر ماذا يهيج النفوس على العموم للثورة ، وهذه العلة هى رأس العلل كلها . يشور المواطنون تارة بسبب الرغبة فى المساواة متى رأوا أنفسهم مع أنهم متساوون ، على ما يزعمون ، مضحى بهم لضروب من الامتياز . وتارة بسبب الرغبة فى اللامساواة وفى السؤدد السياسيين عندما لا يكون لهم من الحقوق أكثر مما للآخرين أو أقل على رغم ما يفترضون لأنفسهم من الفضل . § ٢ — هذه المزاعم ربما تكون عادلة كما أنها ربما تكون ظالمة . مثال ذلك متى كان المرء فى مركز منحط تار ليحصل على المساواة ، ومتى حصل على المساواة تار ليسود . هذا هو حيثئذ على العموم الاستعداد النفسى للمواطنين الذين يبدعون الثورة . وغرضهم إذ يشورون إنما هو بلوغ الثراء والشرف أو الفرار من نحول الذكر ومن البؤس ، لأن الثورة فى غالب

§ ١ — أصلها وعللها . لقد عالج منتسكيو من وجهة نظره موضوعا يقارب هذا بأن عالج فى الكتاب الثامن من روح القوانين العلل التى تفسد مبادئ الحكومات وبالنسبة تودى بها . ولقد ذكرنا فى مر ٠ ر ٠ ما سبق ب ١ ف ٧ ولا يذكر أفلاطون إلا علة واحدة للثورة وهى الشقاق بين أعضاء الحكومة أنفسهم . ر ٠ الجمهورية ب ٨ ص ١٢٩ .

أمرها لم يكن لها موضوع إلا تخلص بعض المواطنين أو أصدقائهم من عار أو من أداء غرامة .

§ ٣ — أما العلل والمؤثرات الخاصة التي تهيئ الاستعداد النفسى والرغبات المذكورة آنفا فهي سبعة إن شئت ولو أنه يمكن أن يعد منها أكثر من ذلك ، فبديا اثنان منها مماثلتان للعلل المذكورة آنفا ولو أنهما لا تفعلان البتة على الوجه عينه . الطمع فى الثروات وفى التشاريف الذى ذكرناه آنفا يمكن أن يؤجج نار الفتنة دون أن يطمح القائمون بها إلى هاتيك أو إلى تلك بل لأنه يحقنهم أن يروها بحق أو بلا حق فى أيدي آخرين . وإلى هاتين العلتين الأولىين تضاف الإهانة والخوف والتفوق والاحتقار والنمو اللامتناسب لبعض أجزاء المدينة . وقد يمكن أيضا وعلى جهة نظر أخرى أن تعد أسبابا للثورة الكيد والإهمال والأسباب اللامحسوسة ثم اختلافات الأصل .

§ ٤ — يرى بلا عناء وبالبداهة كل ما يمكن أن يكون للإهانة وللنقصة من الأهمية السياسية وكيف أن هاتين العلتين تجلبان الثورات . ففى كان الرجال الحاكمون وفقا شرهين يثرون على حساب الأفراد والجمهور تار الناس عليهم وعلى الدستور الذى يؤتيهم أمثال هذه الامتيازات الظالمة . وليس أصعب من ذلك أن يفهم أى تأثير تفعله التشاريف وكيف أنها تسبب الفتن . يثور المرء حينما يجد نفسه محروما شخصيا كل امتياز ويرى الأغيار تسبغ عليهم الامتيازات . كذلك يكون

§ ٣ — المذكورة آنفا . ر . ما سبق ف ٢ . وقد رتب هيرغل الثورة كمثل ما فعل أرسطو هنا تقريبا . ر . أيضا مكافئ (عاشورات نيت ليف ل ٣ ب ٦) ولقد أغفل منتسكيو أن يضع نظرية عامة للثورات ، ولا شك فى أن ذلك نقص يوسف له فى سفر حسن كهذا . وقد اكتفى بأن أشار إلى هذا الموضوع فى كتابه الخامس . كذلك لم يتهبأ لروسو أن يعالجه مباشرة . ويجوز القول بأن هذا هو أحد الأجزاء التى لم تجود دراستها على أنه من أطرف أجزاء علم السياسة .

§ ٤ — تار الناس عليهم . لا شك فى أن هذه العلة كان لها أكبر الأثر فى الثورة الفرنسية — أسرة أوليفر شية . ر . ل ٦ ب ٥ ف ١ .

الظلم على سواء حينما يكون البعض حائزا للثأريف والآخرون ممتننين إلى ما وراء كل حد ، ولا يكون العدل حقيقة إلا إذا كان توزيع السلطة متناسبا مع الأهلية الخاصة لكل أحد .

التفوق هو أيضا مصدر للفتن الأهلية حينما يعلو النفوذ الشامل لفرد أو لجملة أفراد في الدولة أو في الحكومة نفسها . إنه ليولد عادة ملكية أو أسرة أوليغارشية .

§ ٥ - من أجل ذلك فكر في بعض الدول ، اتقاء لغلو النفوذ السياسي ، في وسيلة التغريب ، وهذا ما فعلته أرغوس وأثينا . ولأن تتق منذ أوائلها صنوف التفوق من هذا القبيل خير من أن تعالج بمثل هذا العلاج بعد أن تكون قد تركت لتتكون .

يكون الخوف سببا للفتنة حينما يشور المجرمون خشية العقاب أو حينما يأنس المواطنون أن ستحل بهم قارعة فيثورون قبل أن تحقق بهم . ففي رودس ثار جملة المواطنين على الشعب يستقذون أنفسهم من الأحكام التي وقعت عليهم .

§ ٦ - كذلك الاحتقار يولد فتنا وأعمالا ثورية : في الأوليغارشية حينما تحس الأكرية المبعدة عن كل وظيفة عامة تفوق قواتها وفي الديمقراطية عندما يشور الأغنياء احتقارا للعريضة الشعبية والفوضى . ففي ثيبة بعد حرب الأونيغيت

§ ٥ - في وسيلة التغريب . ر . مناقشة التغريب ك ٣ ب ٨ ف ٢ - في رودس . زعم مارفي كتابه ( الدوربون ج ٢ ص ١٤٩ ) أن الواقعة المقصودة هنا هي بعينها الواقعة التي يتكلم عليها أرسطو فيما بعد ف ٦ ثم ف ٤ ب ٢ وأرى ما يرى ملا ولو أن أرسطو في الحالة الأولى يسند الثورة إلى الخوف وفي الثانية إلى الاحتقار كما نبه عليه جوتينج ص ٣٩٢ غير أن ثورة واحدة بعينها يمكن أن تكون لها أسباب متعددة ولا مانع من أن أرسطو اعتبر الواقعة عينا على وجوه مختلفة . ر . ما يلي في هذا الكتاب ب ٨ ف ٨ . ومهما يكن من شيء فإن جوتينج ومعه كرتيوم يرى أن الثورة الأولى هي ثورة رودس والثانية التي يتكلم عليها أرسطو تقعان أولاها في الأولب السادس والنسعين ٣٩٦ ق م . والثانية في السنة الثانية من الأولب الثاني والتسعين ١٠ ق م . على أن هذا الجزء من التاريخ مغلق ولم يصل التحقيق إلى تبيانه . § ٦ - حرب الأونيغيت . ر . طوسيديد ك ١ ب ١٠٨ وديودور الصقلي ك ١١ ص ٦١ . هذه الحرب التي انتصر فيها الأثينيون على الثيبين وقعت في السنة الرابعة من الأولب الثمانين ٥٨ ق م .



أسقطت الحكومة الديمقراطية لأن الإدارة كانت بنمطية . وفي ميجار قهرت الديمقراطية بسبب فوضائها وسوء النظام فيها . كذلك حدث في سراقوزة قبل طغيان جيلون وفي رودس قبل المروق .

§ ٧ — وإن النمو غير المتناسب لبعض الطبقات في المدينة يسبب أيضا الانقلابات السياسية . والشأن فيه كما في الجسم الإنساني يجب أن تنمو أجزاؤه بالتناسب حتى يستمر الاتساق في مجموعه . وإلا كان على خطر الهلاك إذا نمت الرجل فصارت أربع أذرع وبقية الجسم أربعة أشبار فقط . وقد يتغير نوع الكائن تماما إذا كان ينمو بلا تناسب لا في الامتدادات وحدها بل أيضا في العناصر المركبة منها . كذلك الجسم السياسي يتألف من أجزاء مختلفة قد يعرف بعضها في الخفاء نمو خطر : مثال ذلك طبقة الفقراء في الديمقراطيات والجمهوريات .

§ ٨ — بل قد يحدث أحيانا أن تنتج هذه النتيجة من ظروف طارئة . ففي تاريخه بما أن أكثرية المواطنين المختارين قد قتلوا في حرب مع الياييج خلفت الديمقراطية الجمهورية ، وكان ذلك قبل الحرب الميدية بقليل . وأرغوس بعد حرب السبعة حيث سحق كليومين الإسبرتي الجيش الأرجياني فداضطرت أن تخول

— في ميجار . ر . فيما يلي ب ٤ ف ٣ — في سراقوزة . ر . ملرج ٢ ص ١٥٧ . نحو الأولب ٧٢ أى ستة ٤٧٠ ق م و هيرودوت ( بولنى ب ٩٥ ) — رودس . ر . الفقرة السابقة وما عليها من تعليق . والواقع أن معلوماتنا عن رودس لا تزال من القلة بمكان .

§ ٨ — في تاريخه . ر . فيما سبق . ب ٦ ف ٢ وفيما سبق ك ٧ ب ٣ ف ٥ وأتو ملر (الدوريون) ج ٢ ص ١٧٥ وما بعدها وإن الحرب التي يذكرها أرسطو هنا قد وقعت في السنة الرابعة من الأولب السادس والسبعين ٤٧٣ ق م . بعد واقعة بلاتى بست مسنين . ر . هيرودوت (بولنى) ب ١٧٠ وديودور الصقلى ك ١١ ص ٣٩ . — بعد حرب السبعة . يرى ملر (ج ١ ص ١٧٣ و ج ٢ ص ٥٩) على حسب فقرة من أفلو طرخس أن الكلمة التي يستخدمها أرسطو تدل على اليوم السابع من شهر اسمه مجهول . وجوتنيج (ص ٣٩٣) يعتبر هذه الكلمة اسم مكان . ر . هيرودوت (إيرانو) ب ٧٦ إلى ٨٠ — في آتينو . ر . طوسيديد ك ٦ ب ٣١ .

حق المدينة للعبيد . وفي أثينا فقدت الطبقات الممتازة قوتها لأنها اضطرت أن تدخل في دورها في المشاة بعد الخسائر التي لحقت ذلك الجيش في الحروب مع لقدمونيا . إن الثورات من هذا القبيل هي أشد ندرة في الديمقراطية منها في جميع الحكومات الأخرى ، ومع ذلك متى ازداد عدد الأغنياء ونمت الثروات يمكن أن تتحلل الديمقراطية إلى أوليغارشية إما معتدلة وإما عنيفة .

§ ٩ — في الجمهوريات تكفي المكيدة ، حتى بلا صخب ، لتغيير الدستور . ففي هيرى مثلاً قد عدل عن طريقة الانتخاب إلى طريقة القرعة لأن الأولى لم تكن تفي . للسلطان إلا بدسامين . كذلك الإهمال أيضا يمكن أن يسبب ثورات حينما يدفع به إلى ترك السلطان تتلقفه يقع في أيدي رجال أعداء للدولة . ففي أورى قلبت الأوليغارشية بهذا وحده أن هيرقليودور قد رفع إلى صف الحكام فاستبدل الديمقراطية والجمهورية بنظام أوليغارشى .

في بعض الأحيان تقع الثورة على أثر تغييرات صغيرة ، أريد أن أعني بذلك أن القوانين يمكن أن يتم فيها تعديل رئيسي يحدث بعد لا أهمية له ولا يكاد يشعر به . ففي أمبراسيا مثلاً كان النصاب بادئ الأمر خفيفا جدا ، ثم ألغى آخر الأمر تماما بحجة أن نصابا على هذا القدر من الضعف هو وعدمه سيات أو يكاد يكونه .

§ ١٠ — تخالف الأصول يمكن أن يسبب ثورات حتى يتم اختلاط تلك السلالات ، لأن الدولة لا يمكن أن تتألف من أى شعب اتفق كما أنها لا تتألف في ظرف كيفما اتفق . وفي الأكثر الغالب من الأمر كانت هذه التغييرات السياسية مسببة بقبول تخويل حق المدينة أجانب أقاموا فيها منذ زمان طويل أو طارئ

— في الحروب مع لقدمونيا . يعنى حرب بيلوبونيز التي كانت على أثينا أشام ما تكون .

§ ٩ — ففي هيرى . كان في أركاديا مدينة بهذا الاسم . — في أورى . نزلة أثينية في إينوبيا

ر . استرابون ك ١٠ ص ٤٢٩ — في أمبراسيا . هي نزلة لكورنث على بحر يونيه ر . أتوملر ج ٢

عليها . ولقد كان الآشيون قد انضموا إلى التريزينيين لتأسيس سيباريس . غير أنهم منذ صاروا على عجل هم الأكثر عددا طردوا الآخرين ، وتلك جناية حاق عقابها بالسيباريين بعد ذلك . فإن السيباريين لم يعاملوا بغير من تلك المعاملة في ثور يوم من قبل شركائهم في الاستعمار . بل قد طردوا لأنهم كانوا يطمحون للاستيلاء على أحسن جزء من الأراضي كما لو كانوا تملكوها على وجه الاختصاص . وفي بيزنطة نصبت الجالية التي وصلت حديثا شركا للمواطنين . ولكنهم هزموا وأكروها على الخروج . § ١١ — كذلك الأنيسيون بعد أن قبلوا المنفيين من شيوز اضطروا أن يتخلصوا منهم بواسطة السلاح . والزنكيون قد طردهم من مدينتهم الساميون الذين كانوا نزلاء عليهم . وقد قامت فتنة في أبولونيا من بونت إيكس بسبب أنها خولت حق المدينة نزلاء أجنب . وفي سراقوزة بلغت الفتنة في المدينة درجة القتال لأنه ، بعد قلب الطغيان ، قد جعل الأجنب والجنود المأجورة مواطنين . وفي أنفيوليس صارت ضيافة نزلاء خاليس شؤما على أكثرية المواطنين الذين أصبحوا يرون أنفسهم مطرودين من وطنهم .

في الأوليغرشيات إنما العامة هي التي تثار لأنها تزعم ، كما قد قلت آنفاً ، أنها مغبونة في اللامساواة السياسية وتظن أن لها حقوقا في المساواة . وفي الديمقراطية

§ ١٠ — لتأسيس سيباريس . ر . ديودور الصقلي ك ١٢ ص ٧٦ وما بعدها . — في بيزنطة ر . أئوملر ج ٢ ص ١٦٩ وما بعدها .

§ ١١ — الأنيسيون . ر . استرابون ك ١ ص ٥٥ كانت أنيس بادي الأمر جزيرة ثم انفصلت على أثر انقلابات طبيعية بجزيرة لسبوس — الزنكيون . كان زنكل بادي الأمر اسم المدينة مسين في صقلية وإن هيرودوت يقص قصة هذا الحدث المروى هنا . ر . ايراتوب ٢٢ وما بعده . — أبولونيا دي بونت . كانت نزلة يونية . ر . ماسياني ب ٥ ف ٧ — في سراقوزة ر . هيرودوت (بوليني ب ١٥) وديودور الصقلي ك ١١ ص ٥٧ في السنة الرابعة من الأرباب الرابع والسبعين ٤٦٢ ق . م . ر . أئوملر ج ٢ ص ١٥٨ و ر . منتسكيور روح القوانين ل ٨ ب ٢ — أنفيوليس . مدينة في تراقيا . ر . فيا سيجي . ب ٥ ف ٦ — كما قد قلت آنفاً . ر . ماسياني ب ١ ف ٢ .

إنما هي الطبقات العليا التي تثور لأنهم ليس لهم إلا حقوق متساوية على رغم تفوقهم وعدم مساواتهم للعامة .

§ ١٢ — للوضع التخطيطي قد يكفى أحيانا وحده ليثير الثورة مثلا حينما يكون توزيع الأرض يمنع من أن تكون للمدينة وحدة حقيقية ، فانظروا في كلازومين إلى العداوة بين سكان شير وسكان الجزيرة ، وإلى الكوفونيين والنوسيين . كذلك في أتيننا يوجد الخلاف بين الآراء السياسية لأجزاء المدينة المختلفة . وإن سكان يرى أشد ديمقراطية من سكان المدينة . وفي ساحة القتال يكفى بعض الخنادق المزمع اجتيازها أو أى العقبات لتقطع نظم الصقوف . وفي الدولة أى تمييز يكفى لأن يثير فيها نائرة الشقاق . غير أن أقوى سبب للشقاق إنما هو الفضيلة من جانب والذيلة من جانب ولا يجيء الغنى والفقر إلا بعد ذلك ، ثم تأتي أسباب أخرى قوية الأثر أو ضعيفته ومن بينها السبب الطبيعي الذي تكلمت عليه آنفا .

§ ١٢ — في كلازومين . ر . ١٠ — انظر ل ١٢ ص ٦١٤ حيث شير تسمى شيريا وقد كان هو المكان الأول لمدينة كلازومين . الكوفونيين والنوسيين كانت نوسيوم أو نوسيا هي الجزء الواقع من كولوفون حيث كان بلأ اليه سكان المدينة العالية حينما استولى عليها الفرس . ر . ١٠ طوسيد ل ٣ ص ٣٤ .

## الباب الثالث

العلل الواقعية للثورات هي دائماً خطيرة جداً غير أن الفرصة ربما تكون نافذة : حتى المساواة بين الأحزاب كثيراً ما تأتي بالثورات . الطرائق العادية للثورات .

§ ١ — الموضوعات الحقيقية للثورات هي دائماً مهمة وإن كانت الفرصة لها قد تكون واهية : فإن الناس لا يزعجون إلى الثورة إلا لأسباب جدية . وإن أصغر الأشياء حينما تمس سادة الدولة ربما كانت هي ذات الخطر العظيم . فليتنظر إلى ما قد حدث في الماضي في سراقوزة فقد ضُرب الدستور لشحناء حب دفعت شابين إلى الانتفاض ، كان أحدهما في سفرة فاتهز الآخر فرصة غيبته واكتسب حب الشاب الذي كان يحبه صاحبه . فلما عاد أراد لينتقم فاستطاع أن يفتن زوجة منافسه وكلاهما قد جريا إلى شحنائهما أعضاء الحكومة فسببا بذلك الثورة .

§ ٢ — فينبغي إذن اليقظة منذ الأصل لضروب الشحناء الفردية وعلاجها منذ بدايتها بين الرؤساء والأقوياء في الدولة . فالشركة في البداية كما يقول المثل الحكيم « متى بدئ شيء فقد تم نصفه » من أجل ذلك في كل شيء متى وقع الخطأ الأهون في الأساس ظهر على وجه التناسب في جميع الأجزاء . وعلى العموم إن ما يقع من ضروب الشقاق بين كبار المواطنين يمتد إلى الدولة كلها التي لا تلبث أن يلحقها منه نصيب . ولقد آتتنا هستيا بعيد الحرب الميذية مثلاً لذلك : أخوان تنازعا ميراث أبيهما فادعى أفقرهما أن أخاه كان قد أخفى المال والكبتر الذي وجده أبوهما . وأشركا في نزاعهما هذا كل أناس الشعب ، هذا أشرك العامة وذلك ذو الثروة الطائلة كل أغنياء المدينة . § ٣ — وحدث في دلفس

§ ١ — في سراقوزة . ر . أفلوطرغس (وصايا لإجادة الحكم ص ٢٨١) .

§ ٢ — متى بدئ شيء . هذا مثل استشهد به أيضاً أفلاطون ( ر . القوانين ك ٦ ص ٣٠٩

من ترجمة كوزان . — هستيا . مدينة في أوبى ( ر . ديودور الصقل ك ١٥ ص ٣٤٩) .

§ ٣ — في دلفس . بقص أفلوطرغس هذه الواقعة . ر . وصايا سياسية ص ٣٢ ور . =

شجار بسبب زواج أدى إلى اضطرابات دامت زمنا طويلا . فإن مواطنا إذ يأوى إلى خطيئته صادف ما تطير به فرفض أن يتزوجها . فأخفى أهلها الذين قد جرحهم رفضه بعض الأمتعة المقدسة في متاعه وهو يقرب قربانا فأعدم الشاب بتهمة انتهاك الحرمات المقدسة . وفي ميثلين الفتنة التي أثارها بعض الشابات الوارثات كانت سببا لجميع المصائب التي تلتها ومحاربة الأتنيين تلك المحاربة التي فيها استولى باشيس على ميثلين . ذلك أن مواطنا مثرى اسمه تيموفان خلف ابنتين لم يستطع دوكساندر أن يزوج ولديه إياهما فأثار الفتنة وهيج غضب الأتنيين لأنه كان قائما بالأعمال لهم في تلك البلاد . § ٤ — وفي فوكيه كان أيضا زواج وارثة غنية هو الذى أثار الشقاق بين منسى والد ميسون وإيثيمقراط والد أونومارك واستتبع الحرب المقدسة التي كانت شؤما على الفوكيين . وفي إبيدور كانت أيضا مشكلة زواج هي التي غيرت الدستور فإن مواطنا وعد بتزويج ابنته شابا حكم أبوه لما صار قاضيا بالقرامة على والد المخطوبة . ولينار هذا الأخير مما اعتبره إهانة أثار جميع طبقات المدينة الذين لم يكن لهم من حقوق سياسية .

§ ٥ — لأجل إضرام ثورة تنقل الحكومة إلى الأوليغرشية أو إلى الديمقراطية أو إلى الجمهورية يكتفى بأن يغالى في إسباغ التشاريف أو الاختصاصات على بعض الوظائف أو على طبقة في الدولة ، وعلى هذا النحو كان التكريم المفرط الذى كان مجلس الكبراء يحاط به في عهد الحرب الميدية قد آتى الحكومة فيما يظهر من القوة ما هو أكثر مما ينبغى . ومن جهة أخرى حينما كان الأسطول الذى كان

== أتوملر الدور يون . ج ٢ ص ١٨٢ على دستور دلفس . و ر . أيضا مكافلى . مقاله على ماضورات تبت ليف ك ٣ ب ٢٦ — باشيس — ر . طوسديد ك ٣ ب ٢٨ ( ٤٢٨ ق ٠ م ٠ ) — القائم بالأعمال . البروكسين . ر . بوخ الاقتصاد السيامى للأتنيين ك ١ ب ٩ .

§ ٤ — في فوكيه . ر . ديودور الصغرى ك ١٦ ص ٤٢٥ السة الثانية للأولمب السادس بعد المائة ٣٥٦ ق ٠ م . وهو على القريب تاريخ ميلاد الامكندر .

§ ٥ — مجلس الكبراء . ر . ك ٢ ب ٩ ف ٢ .

حملة مؤلفا من رجال الشعب قد كسب النصر في سلامين وكسب لأثينا قيادة  
إغريقيا والنفوق البحري لم تلبث الديمقراطية أن استردت كل مزاياها .  
وفي أروغوس المواطنون الأعيان الذين ظفروا بمنيتي وتغلبوا على اللقدهونيين أرادوا  
أن يتنهزوا هذه الفرصة للقضاء على الديمقراطية .

§ ٦ — وفي سراقوزة استعاض الشعب الذي كسب وحده النصر على  
الأتينيين عن الجمهورية بالديمقراطية . وفي خالسيس ما لبث الشعب أن  
استولى على السلطان بعد أن قتل الطاغية فوكسوس وقرن به قتل الأشراف .  
وفي إمبراسي طرد الشعب كذلك الطاغية بيريندر والمتآمرين عليه وولى بنفسه  
السلطان .

§ ٧ — ينبئ العلم حق العلم بأنه على العموم كل أولئك الذين كسبوا لوطنهم  
سلطانا جديدا سواء أكانوا أفرادا أم حكاما أم قبائل أم أيا كان كيفما اتفق من  
المدينة يصبحون سبب فتنة في الدولة . فلما أن يثار عليهم وإما أنهم أنفسهم وقد  
ملا النجاح صدورهم كبرا يمتثلون ليقوضوا المساواة التي لم يعودوا يرضونها .

مصدر آخر للشورات هو مساواة القوى نفسها بين أجزاء الدولة الذين هم  
بعضهم لبعض عدوفا يظهر ، بين الأغنياء والفقراء مثلا حينما لا يكون البتة بينهم  
من طبقة وسطى أو أن تكون هذه الطبقة قليلة العدد . لكن متى تم لأحد الفريقين  
أن يكون له السؤدد بلا منازع وعلى وجه بين حذر الفريق الآخر أن يقتحم

— ظفروا بمنيتي . إن واقعة منيتي التي هلك فيها إبيامينداس قد وقعت في السنة الثانية من الأولمب  
الرابع بعد المائة ٣٦٢ ق . م . ر . أنوملرج ٢ ص ١٤٣ .

§ ٦ — في سراقوزة . كانت هزيمة الأتينييين في السنة الرابعة للأولمب الواحد والتسعين ٤١٢  
ق . م . ر . أنوملرج ٢ ص ١٦٠ — فوكسوس . لا يعرف هذا الاسم إلا من هذه الفقرة — بيريندر .  
يظهر أن بيريندر هذا كان من أقرباء بيريندر الكورنثي الأديني . ر . أنوملرج ٢ ص ١٥٥ ثم ر .  
فيما سيبحث . في هذا الكتاب ب ٨ ف ٩ .

عبثا خطر الجلال . من أجل ذلك أيضا كانت المواطنين المتنازون بكفائتهم لا يثيرون الفتنة أبدا لأنهم دائما أقلية ضئيلة بالنسبة لسواد الشعب .  
تلك هي على التقريب كل الأسباب وكل الملابسات للعبث بالنظام وللثورة في الأنظمة المختلفة للحكومة .

§ ٨ — الثورات تكون تارة بالعنف وتارة بالخدعة . فالعنف يسلك سبيله بداية على غرة . أو أن البغي ربما قد لا يجيء إلا بعد زمان طويل ، لأن الخدعة يمكن أن تفعل فعلها أيضا على وجهين . فأولا يحمل الشعب على الثورة بوعود كاذبة ، ولا يلجأ إلا بعد ذلك إلى القوة لتحفظ الثورة من المقاومة ، ففي أتيننا خدع الأربعةائة الشعب بأن أقنعوه أن الملك العظيم سيقدم للدولة وسائل استمرار الحرب على إسبرته ، ولما نجحت هذه الخدعة حاولوا الاحتفاظ بالسلطان لأنفسهم . وثانيا أن الإقناع وحده أحيانا يكفي الخدعة من أجل الاحتفاظ بالسلطان لإرضاء أولئك الذين يطيعون ، كما قد كان كافيا للاستيلاء عليه بادئ الأمر .

نستطيع أن نقول إننا قد بينا على العموم العلل التي تجلب الثورات في الحكومات من جميع الأصناف .

§ ٨ — الأربعةائة . السنة الأولى من الأولمب الثاني والتسعين ١٩١١ ق م . ر . طوسيديد

ل ٨ ب ٣ ف ٨



## الباب الرابع

طل الثورات في الديمقراطيات : شغب الديماغوجيين هو فيها أكثر من غيرها عادة كما يشته التاريخ .  
في الديماغوجيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش . الأخطار من جمع اختصاصات كثيرة أكثر مما ينبغي  
في يد واحدة . فائدة التصويت بالفرق عوضا عن التصويت بالجملة .

§ ١ - فلنبحث الآن على أى أنواع الحكومات تنطبق على الخصوص  
كل واحدة من تلك العلل على مقتضى التقاسيم التى عملناها .

في الديمقراطية تنشأ الثورات قبل كل شيء بشغب الديماغوجيين : أما فيما يتعلق  
منها بالأفراد فإنهم يضطرون ، باتهاماتهم الدائمة ، الأغنياء إلى أن يجمعوا أنفسهم  
ليتأمروا لأن الاشتراك في الخوف يقرب بين الناس الأشد عداوة . وقد جرى العرف  
في الشؤون العامة أن يدفع أولئك الناس بجمهرة الشعب إلى الانتفاض . ويمكن  
الاقتناع بأن الأمور جرت على هذا النحو ألف مرة . § ٢ - ففى قوس قد  
أدت إفراطات الديماغوجيين إلى سقوط الديمقراطية بأن أكرهوا أعيان المواطنين  
على أن يتعزبوا عليها . وفي رودس منع الديماغوجيون الذين كانوا يديرون الأموال  
المخصصة لمرتبات الجند أداء السلفة التى كانت واجبة لرؤساء السفن . فهؤلاء  
لأجل أن يتخلصوا من صنوف الكيد القضائى لم يكن لهم وسيلة أخرى إلا التأمر  
واسقاط الحكومة الشعبية . وفي هرقله بعد الاستعمار بزمان قليل عمل الديماغوجيون  
أيضا للقضاء على الديمقراطية . فإنهم بما ارتكبوا من المظالم قد اضطروا المواطنين

§ ١ - في الديمقراطية . ر . مشكرو . ك ٨ ب ٢ وما بعده . شغب الديماغوجيين . ر . ك ٦  
ب ٤ ف ٤ رسم صورة الديماغوجى .

§ ٢ - في قوس . قوس هى وطن إبيقراط . ر . أتوملر في الدورين ج ١ ص ١٠٩  
وهيرودوت بولنى ب ١٦٣ - في رودس . ر . تفاصيل موجزة جدا وردت في هذا الكتاب ب ٢  
ف ٥ - وفي هرقله . من بونت . ر . فيما بعد ب ٥ ف ٥ وأتوملر ج ٢ ص ١٧١ والحادثة التى يشكك  
عليها أرسطو يظهر أنها كانت في السنة الأولى من الأولم الرابع بعد المسابقة ٣٦٤ ق م .

الأقوياء إلى الهجرة من المدينة، غير أن هؤلاء المنفيين قد جمعوا جموعهم ورجعوا إلى المدينة، فقهروا الشعب وسلبوه سلطانه كله. § ٣ — وعلى هذا النحو تقريبا هلكت ديمقراطية ميجار. فإن الديماغوجيين لأجل أن يخلقوا لأنفسهم مصادرات كبرى تسببوا في تغريب المواطنين الأعيان فزاد ذلك في عدد المنفيين في قليل من الزمان فلم يلبث هؤلاء أن عادوا وهزموا الشعب في حرب منظمة وأقاموا حكومة أوليغرشية. وكذلك في كوم كان حظ الديمقراطية التي أسقطها ثراسياك. وإن مشاهدة كثير من الحوادث الأخرى أيضا تقيم الدليل على أن السير العادي للثورات في الديمقراطية هو هذا: تارة يصل الديماغوجيون بحريا وراء اجتذاب حب الشعب إلى أن يسيروا ثائرة الطبقات العليا للدولة بالمظالم التي يرتكبونها في حقهم بأن يطلبوا توزيع الأراضي وبأن يحملهم النفقات العامة كلها. وتارة يقنعون بالوشاية ليحصلوا على مصادرة الثروات الكبرى.

§ ٤ — وفي الأزمان القديمة كلما كان الشخص ديماغوجيا وقائدا انقلبت الحكومة فورا إلى طغیان. ويكاد يكون الطغاة الأقدمون كلهم قد ابتدأوا بأن يكونوا ديماغوجيين، فإذا كانت صنوف الاغتصاب وقتئذ أكثر منها بكثير في أيامنا فالسبب فيه بسيط: في ذلك العهد كان يلزم أن يخرج المرء من صفوف الجيش ليكون ديماغوجيا لأنه وقتئذ لم يكن الناس ليحسنوا الاستخدام الحاذق للكلام. أما الآن فبفضل ضروب التقدم في الخطابة حسب المرء أن يجيد الكلام ليصل إلى أن يكون رئيسا للشعب، غير أن الخطباء لا يغتصبون البتة بسبب جهلهم بالحرب أو أن هذا من الندرة بمكان.

§ ٣ — ميجار. ر. ما سبق ب ٢ ف ٦ — في كوم. يريد أرسطو بلا شك أن يتكلم على كوم في أوليذا، لأنه كان هناك عدة مدن بهذا الاسم. ر. ك ٢ ب ٥ ف ١٢.

§ ٤ — ديماغوجيا وقائدا. هذا التنبيه على أهمية الملكات الحربية قد تحقق بعد أرسطو عدة مرات، وليكلا نستشهد إلا بمطين نذكر أن كرومويل وتالبيون، لم يستطيعا الاغتصاب إلا لأنها كانتا كلاما الشخصين الأجلين في الجيش.

§ ٥ — وإن ما كان يجعل ضروب الطغيان في ذلك الزمان أكثر منها في زماننا هو أنه كانت تركز سلطات واسعة في منصب واحد، وشاهد ذلك في محافظة ملطية حيث كان الحاكم الذي يلي هذا المنصب يجمع بين اختصاصات كثيرة العدد قوية النفوذ. يمكن أن يضاف أنه في هذا العهد كانت الدول أصغر ما تكون وكان الشعب المشتغل بالأعمال كسباً للرزق يترك الرؤساء الذين اختارهم يقتصبون الطغيان متى كان لهم شيء من الحذق الحربي. وكان هؤلاء بكسبهم ثقة الشعب يصلون إلى غرضهم. وكانت وسيلة كسب هذه الثقة تنحصر في التظاهر بمداواة الأغنياء. انظر إلى نيزسراط في أتين حين أذكى الفتنة ضد أهل السهل. وانظر إلى ثياجين في ميغار إذ ذبح قطمان الأغنياء التي صادفها ترعى على شواطئ النهر. ودينيس باتهامه دفنوس والأغنياء وصل إلى أن يتسلم زمام الطغيان. فإن البغض الذي أظهره للمواطنين الأثرياء أكسبه ثقة الشعب الذي اتخذ الصديق الأوفى.

§ ٦ — قد يختلف أحياناً شكل جديد من الديمقراطية الشكل القديم. فتي كانت الوظائف بالانتخاب الشعبي وبدون أي شرط لنصاب فإن الناس الذين يتطلعون إلى السلطان ينقلبون ديماغوجيين ويعملون كل ما في وسعهم لجعل الشعب سيذا مطلقاً حتى على القوانين. لاتقاء هذا الشر أو على الأقل لجعله أكثر ندرة يمكن جعل العشائر تصوت على حدة لتعين الحكام بدلا من أن يجمع الشعب في جمعية عمومية. تلك هي على التقريب كل الأسباب التي تجلب الثورات في الدول الديمقراطية.

§ ٥ — محافظة ملطية. لا أدري هل كانت الواقعة التي حكاه ديودور الصقلي ك ٨ ص ٢٢٣ في السنة الثالثة من الأولب الثالث والتسعين ليس لها ارتباط بالواقعة المذكورة هنا — أهل السهل. كان سكان أتيقا ينقسمون إلى ثلاث طبقات: أهل الساحل وأهل السهل وأهل الجبل. ر. هيرودوت كليب ٥٩ — ثياجين. يتكلم عليه أرسطو أيضاً في الريطوريقا (المطابة) ك ١ ب ٢. ر. بيكر ص ١٣٥٧ و ر. ماسبي في هذا الكتاب ب ٢ ف ٨. إن ميلون الذي شرع في الاستيلاء على الطغيان في أتين قد كانت صهر ثياجين. (طوسيديد ك ١ ب ١٢٦) — دينيس، ر. ديودور الصقلي ك ٨ ص ٢١٦ ودفنوس كان قائداً للمراقوزيين فعمل على قتله دينيس في السنة الثالثة من الأولب الثالث والتسعين ٣٦٠ ق. م.

§ ٦ — حتى على القوانين. ر. ك ٦ ب ٤ ف ٤.

## الباب الخامس

طل الثورات في الأوليفرشية . انقسام الأوليفرشيين فيما بينهم . فالذين أبعدوا عن السلطان يثرون وأحيانا يصطنعون أن يكونوا ديماغوجيين . سوء سلوك الأوليفرشيين الذين لا يعرفون الاحتفاظ بثروتهم الشخصية . طل الثورات في الأوليفرشية في وقت الحرب . بنى الأوليفرشيين بعضهم على بعض . الظروف العرضية البحث . الأوليفرشيات والديمقراطيات يندر أن تنقلب إلى الحكومات المضادة .

§ ١ — في الأوليفرشيات الأسباب الأشد ظهورا للانقلاب اثنتان : الواحدة إنما هي ضم الطبقات المنحطة التي ترحب حينذاك بأول مدافع عنها والذي يتقدم لمساعدتها أيا كان . والأخرى وهي كثرة الوقوع حين يخرج رئيس الحركة من صفوف الأوليفرشية أعيانها . مثل ليجداميس من نكسوس الذي ما لبث أن نصب نفسه طاغية على مواطنيه .

§ ٢ — أما الأسباب الخارجية التي تقلب الأوليفرشية فيمكن أن تكون مختلفة جد الاختلاف . فأحيانا الأوليفرشيون أنفسهم إلا الذين هم في الحكم ، يدفعون إلى التغيير حينما تكون إدارة الشؤون مركزة في أيدي قليلة العدد جدا كما في مرسيليا وإستروس وهرقلة وفي عدة دول أخرى . فالذين كانوا مبعدين عن الحكم كانوا يتألبون حتى يحصلوا على الاستمتاع المقترن بالسلطان فبدأ للأب ثم

§ ١ — ليجداميس . نحو الأوب السابع والستين ١٠ ق . م . ر . أو ملر في الدورين ج ١ ص ١٧١ — نكسوس . إحدى جزائر الأرخبيل الدائر حول ديلوز . يروى آتينى ك ٨ ص ٣٤٨ هذه الواقعة بناء على قول أرسطو نفسه في تحليله لسنور نكسوس .

§ ٢ — في مرسيليا . حل أرسطو أيضا دستور مرسيليا . ويشهد بذلك آتينى ك ٨ ص ٥٧٦ فإنه عند ما ذكر مؤلف أرسطو على جمهورية مرسيليا تكلم على عائلة أرسطراطية هي عائلة البروتيين ، من نسل المؤسسين الأولين الذين كان لهم النفوذ الأعلى . ر . استرابون ك ٤ ص ١٧١ . كانت حكومة مرسيليا لا تزال أوليفرشية في الوقت الذي كان يكتب عنها استرابون . — في إستروس . لا يعلم شيء عن تاريخ إستروس . — في هرقلة . محتمل أن يكون الأمر هنا أيضا بصدد هرقلة بونت . ر . ما سبق ب ٤ ف ٢ وما سياتى في هذا الباب ف ٥ .

لأكبر الأخوة ثم للأخوة من بعدهم . وفي الواقع إن القانون يحزم في بعض الدول على الأب والأبناء أن يكونوا حكاما في وقت واحد ، وفي بعض الدول يحرم ذلك على الأخوين أحدهما الأصغر والثاني الأكبر . ففي مرسلينا صارت الأوليغارشية أشد جمهورية . وفي إستروس انتهت بأن انقلبت إلى ديمقراطية . وفي هرقله اضطرت هيئة الأوليغرشيين أن تتسع حتى صار عدد أعضائها ستمائة .

§ ٣ — في إكثيد نخرجت الثورة من تحريض أثارة الأغنياء أنفسهم فيما بينهم بحجة أن السلطان قد انحصر في بعض المواطنين وأن الأب ، كما قلت ، لا يمكن أن يجلس مع ابنه في آن واحد وأن من بين الأخوة الأكبر وحده هو الذي كان يجوز أن يشغل الوظائف العامة . فانتفع الشعب من الشقاق بين الأغنياء واختار له رئيسا منه لم يلبث أن ولى السلطان بعد ظفروه لأن الشقاق يجعل الحزب الذي ينقسم على نفسه ضعيفا جدا . ففي إيريتري في عهد أوليغارشية البازيليين العتيقة أسقط الشعب الذي مل الاستعباد الأوليغارشية على رغم الرعاية الظاهرة التي كان يبذلها رؤساء الحكومة ، وما كان ذنبها إلا أنها كانت محصورة في عدد قليل .

§ ٤ — من بين أسباب الثورات التي تحملها الأوليغرشيات في باطنها ينبغي أن يعد حتى قلاقل الأوليغرشيين الذين يصيرون ديماغوجيين . لأن الأوليغارشية أيضا ديماغوجية وقد يكونون فيها على صنفين . فبديا يجوز أن يوجد الديماغوجي من بين الأوليغرشيين أنفسهم مهما يكن عددهم قليلا . ففي أثينا صار شاريكليس ديماغوجيا حقا من بين الثلاثين . وفرينيخوس قد لعب الدور نفسه بين الأربعائة .

§ ٣ — في إكثيد . هذه النزلة الأسبرية كانت خاضعة لأوليغارشية شديدة البأس . ر . أنوملار . الدوربون ج ٢ ص ١٧٢ — في إيريتري . نزلة أثينية في يونيه ولا يصرف شيء محقق عن أسرة البازيليين .

§ ٤ — شاريكليس . ر . أكسينوفون . الهيلينيون ك ٢ ب ٣ . وذكرى سقراط ك ١ ب ٢

— فرينيخوس . ر . طوسديد ك ٨ ب ٦٢ و ٩٠ .

§ ٥ - وإما أن أعضاء الأوليغرشية يتأسسون الطبقات المنحطة : ففي لارسا قد جعل حراس المدينة أنفسهم يملقون الشعب الذي كان له حق تعيينهم . وذلك هو حظ الأوليغرشيات جميعا حيث أعضاء الحكومة ليس لهم سلطة الاختصاص بالتعيين في كل الوظائف العامة بل إن هذه الوظائف مع بقائها امتيازاً لأهل الثروات الضخمة وبعض الأحزاب هي مع ذلك خاضعة لانتخاب الجند أو الشعب . يمكن أن يلقى النظر مثلاً إلى ثورة أبيدوس . وهذا هو الخطر الذي يهدد أيضاً الأوليغرشيات التي فيها المحاكم ليست مؤلفة من أعضاء الحكومة أنفسهم ، لأن أهمية القرارات القضائية تؤدي إلى تعليق الشعب وإسقاط الدستور كما حدث في هرقله بونت .

§ ٦ - وأخيراً إليك ما يحدث حينما تنشبت الأوليغرشية بالمركزية أكثر مما ينبغي ، فإن ذلك يضطر الأوليغرشيين الذين يطالبون بالمساواة لأنفسهم أن يدعوا الشعب إلى مساعدتهم . سبب آخر للثورة في الأوليغرشيات يمكن أن يتولد من سوء سلوك الأوليغرشيين الذين يبتزون في ثروتهم الشخصية بالإفراطات فتمن أملقوا لا يفكروا إلا في ثورة وحينئذ إما أن يتلقفوا الطغيان لأنفسهم وإما أن يجهزوا له لحساب آخرين كما جهز هيبارينوس لدينيس في سراقوزة . وفي أنفيبوليس استطاع كليوتيم الكاذب أن يجلب إلى المدينة نزلاء من خالسيس وحينما استقروا رمى بهم

§ ٥ - في لارسا ، مدينة في تساليا ، لا يعرف عن حكومتها شيء . ر . ماسبق ك ٣ ب ١ ف ٩ - ثورة أبيدوس ، نزلة من مطبة على الخلبسبونت وعلى شاطئ آسيا . ر . ماسبق في هذا الباب ف ٩ - في هرقله بونت . ر . ماسبق ب ٤ ف ٢ . وقد كانت عدة مدائن تسمى بهذا الاسم ولا أدري هل كان أرسطو يفرق بين هرقله وهرقله بونت . ر . فيما سبق في هذا الباب ف ١٠ ثم ك ٤ ب ٥ ف ٧ . § ٦ - سوء سلوك الأوليغرشيين . لقد لعب ميرابو في الثورة الفرنسية دوراً مثل دور الأوليغرشيين الذين يتكلم عليهم أرسطو ها هنا . ويمكن إيراد أمثلة كثيرة مشابهة لهذا أيضاً — هيبارينوس . هو أخو دينيس القديم أو صهره . ر . ديودور الصقل ك ١٦ ص ٤٣٦ ، وأفلوطينس في « حياة ديون » ص ١٣٤ - في أنفيبوليس . ر . ماسبق في هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ ثورة أنفيبوليس .

الأغنياء ، وفي إيجين حدث لأجل صلاح ما أفسده سوء الحظ أن هذا الذي أدار  
الائتار بشاريس حاول أن يغير شكل الحكومة .

§ ٧ — وأحيانا عوضا عن قلب الدستور ينهب الأوليغرشيون الذين أملقوا  
الخزانة العامة ، وحيث أن يدب الشقاق في صفوفهم وإما أن تندلع الثورة  
حتى من قبل المواطنين الذين يدفعون المصوص بالقوة . وقد كانت كذلك ثورة  
أبللوني بونت .

عند ما يسود الاتحاد في الأوليغرشية يقل استهدافها لأن تهلك نفسها . وشاهد  
ذلك في حكومة فرسال . فإن أعضاء الأوليغرشية ولو أنهم في غاية القلة يستطيعون  
بفضل اعتدالهم الحكيم أن يسوسوا الجماعات الكبيرة . § ٨ — غير أن الأوليغرشية  
تهلك حينما تقوم في باطنها أوليغرشية أخرى . وهذا هو ما يقع حينما تكون الحكومة  
بأسرها بما أنها ليست مؤلفة إلا من أقلية ضعيفة لا يكون لأعضاء هذه الأقلية  
جميعا مع ذلك حظ من مناصب الرئاسة : وشاهد هذا ثورة إيليس التي كان  
دستورها وهو أوليغرشى بحيث لا يسمح بدخول مجلس الشيوخ إلا لعدد قليل جدا  
من الأوليغرشيين لأن المقاعد وعددها تسعون كانت إلى مدى الحياة وأن الانتخابات  
المقصورة على الأسر القوية لم تكن فيها خيرا منها في لقدمونيا .

— الائتار بشاريس . لا يبين أن الواقعة التي يتكلم عليها أرسطو هنا مرتبطة بالواقعة التي يرويها هيرودوت  
في إيراتوب ١٨ كما كان يظن ذلك شنيذر . على أن التاريخيين لا ينطبقان ، فإن شاريس هو القائد  
الأثيني الذي هزم في شيروني في السنة ٢٣٨ ق م . ر . جوتلنج ص ٣٩٩ .

§ ٧ — أبللوني بونت . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ . — يقل استهدافها .  
بشبه تاريخ الأوليغرشية في البندقية بصحة هذه الملاحظة التي لاحظها أفلاطون من قبل ، ر . الجمهورية  
ك ٨ ص ١٢٩ — حكومة فرسال . ر . اكينوفون في كتابه الهلينيون ك ٦ ب ١ .

§ ٨ — ثورة إيليس . إيليس هي عاصمة إيليدا غرب بيلوبونيز وكانت حكومتها تقرب كثيرا من  
حكومة أسبرطة ( ر . المرج ٢ ص ٩٦ وطوسيديد ك ٥ ب ٤٧ ) .

§ ٩ — الثورة تصيب الأوليغرشية في زمن الحرب كما في زمن السلام .  
ففي مدة الحرب تشرف الحكومة على الدمار لعدم ثقتها بالشعب الذي تجدد نفسها  
مضطرة لاستخدامه لدفع العدو . وحينئذ فلما أن الرئيس الوحيد الذي توكل إليه  
السلطة العسكرية يصير طاغية مثل تيموفان في كورنته ، وإما أن رؤساء الجيش إذا  
كبر عددهم يخلقون لأنفسهم وبالقوة أوليغرشية . وقد حدث أحيانا أن  
الأوليغرشيات من خوف هاتين العقبتين قد خولت حقوقا سياسية للشعب إذ كانت  
مضطرة لاستخدام قواه . وفي زمن السلم يكل الأوليغرشيون حذرا من بعضهم  
البعض أمر حراسة المدينة إلى جنود يقودهم رئيس لا يتبع أى حزب سياسى لكنه  
في غالب الأمر يستطيع أن يصبح رئيسا على الجميع . وهذا هو ما صنعه ساموس  
في لارسا في عهد الألويين الذين أسلموا له القيادة ، وهذا ما وقع أيضا في أبيدوس  
في عهد الجماعات التي كانت إحداها جماعة إيفياد .

§ ١٠ — تقع الثورة في الغالب بسبب أعمال العنف التي يصطنعها الأوليغرشيون  
بعضهم لبعض . وقد تكون الأنكحة والدماوى عندهم فرصا كافية لإسقاط  
الحكومة . وقد ذكرنا فيما سبق بعض حوادث من الصنف الأول . ففي إريتريا  
قوض دياجوراس أوليغرشية الفرسان انتقاما لردّه عن خطبة زواج بلا مبرر .  
وقد سبب حكم محكمة ثورة هرقله كما سببت قضية زنا ثورة الثيبين . ولقد كان  
العقاب مستحقا ولكن الوسيلة كانت ثورية في هرقله ضد أوسيون ، وفي ثيبة ضد

§ ٩ — تيموفان في كورنته . تيموفان هو أخو تيموليون الذي اشترك في قتله . ر . ملر  
في الدورين ج ٢ ص ١٥٢ ورحلة أناخاريس الصغير ج ٢ ب ٨ — في عهد الألويين . كان هؤلاء أسرة  
كبيرة في تساليا ادعت أنها من نسل هرقل . ر . ملر ج ١ ص ١٠٩ و ١٧١ وجوتلنج ص ٣٩٩ .  
فيا يختص بلارسا . ر . ما مر في هذا الباب ف ٥ .

— ما وقع أيضا في أبيدوس . ر . ما سبق في هذا الباب ف ٥ .

§ ١٠ — وقد ذكرنا فيما سبق . ر . ما سبق ب ٣ ف ٣ — في إريتريا . إريتريا هي مدينة  
في أوبى — ثورة هرقله . ر . ما سبق في هذا الباب ف ٥ وك ٤ ب ٥ ف ٧ — أوسيون ...  
أرخياس . لا يعرف من هذين الرجلين .



أرخياس ، وإن تحمس أعدائهما كان من القسوة والعنف بحيث إنهم عرضوا كل واحد منهما في الميدان العام مصلوبا في عمود .

١١٨ — كثير من الأوليغرشيات قد هلكت بإفراطها في الاستبداد وسقطت بفعل أعضاء الحكومة عينها الذين كانوا يألمون بعض الظلم . ذلك هو ما حدث للأوليغرشيات في إكنيد وفي شيوز . وقد تكون أحيانا حادثة عرضية تجلب الثورة في الجمهورية وفي الأوليغرشيات . ففي هذه الأنظمة تحتم شروط النصاب لدخول مجلس الشيوخ والمحاكم ولوظائف أخرى . ففي الغالب يعين النصاب الأول تبعا لحالة الوقت على وجه يؤتى السلطان بعض المواطنين دون غيرهم في الأوليغرشية والطبقات الوسطى دون غيرها في الجمهورية . لكن متى انتشر الرخاء على أثر السلام أو لأى ظرف آخر موات فإن الملكيات مع بقائها على حالها تزيد قيمتها زيادة كبرى فتؤدى النصاب مرات عدة بحيث إن جميع المواطنين ينتهون إلى أن يحصلوا على جميع الوظائف . فتارة تقع الثورة على درجات وتستقر شيئا فشيئا دون أن ينبه إليها وتارة أيضا تقع ويتم على وجه أسرع من ذلك .

١٢ § — تلك هى أسباب الثورات والفتن في الأوليغرشيات . أضيف إلى ذلك أنه على العموم تتحول الأوليغرشيات والديمقراطيات إلى أنظمة سياسية من النوع عينه ، ولا تتحول في الغالب إلى نظم مقابلة لها بالتضاد . على هذا فالديمقراطيات والأوليغرشيات بالقانون ، تصير ديمقراطيات وأوليغرشيات بالعنف والعكس بالعكس .

١١ § — الأوليغرشيات في إكنيد . ر . ما سبق في هذا الباب ب ٣ — وفي شيوز . شيوز جزيرة كثيرة بقرب شواطئ آسيا الصغرى . ولا يعلم من تاريخها إلا شيء قليل . ولقد ثبتت عدة مرات في الحرب ضد الفرس واللقدمونيين والأتينيين .

## الباب السادس

أسباب الثورات في الأرستقراطيات . الأقلية الأضيق مما ينبغي لأعضاء الحكومة . المخالفة الدستورية . نفوذ الحزبين الضدين الغالبين في مبدئهما . الثروة المفرطة للواطنين الأعيان . الأسباب الملامحوسة . الأسباب الخارجية للفساد — خاتمة نظرية الثورات في الدول الجمهورية .

§ ١ — في الأرستقراطيات تحدث الثورة بديا من أن الوظائف العامة هي من نصيب الأقلية الضيقة إلى أشد مما ينبغي . وقد قررنا فيما سلف أن هذا هو أيضا سبب انقلاب في الأوليغرشيات . لأن الأرستقراطية هي ضرب من الأوليغرشية وأن السلطان في أحدهما كما في الأخرى لأقلية ولو أن للأقلية من جهة ومن أخرى شيئا متخالفا . وهذا هو الذي يفضي إلى أن تحسب الأرستقراطية أوليغرشية في الغالب . وإن صنف الثورة الذي نتكلم عليه يقع فيها ضرورة في ثلاث حالات على الخصوص . أولا حينما يكون خارج الحكومة ككل من المواطنين ملأت العزة صدورهم يشعرون أنهم بكفائتهم مساوون لولاة أمورهم ، مثال ذلك أولئك الذين سموا في أسيرة البريتانيين الذين كان آباؤهم مساوين لآباء الأسبرتيين الآخرين ، فقد كشف تأمر فيما بينهم فأرسلتهم الحكومة ينشئون مستعمرة في ترنتة . § ٢ — وثانيا حينما يكون رجال أفذاذ لا يقلون في الأهلية عن غيرهم قد أهانهم أناس ممن فوقهم في المرتبة . ومثال ذلك ليزندر الذي أهانه ملكه لقدمونيا ، وأخيرا حينما يدفع عن كل وظيفة رجل ذكي القلب مثل سينادون إذ شرع في ذلك الهجوم الجريء على الأسبرتيين في عهد أجيزيلاس .

تولد الثورة أيضا في الأرستقراطيات من البؤس الأقصى للبعض والثروة الطائلة للبعض الآخر . وتلك هي النتائج العادية للحرب ، كذلك كان الوضع

§ ١ — البريتانيون ، أثناء حرب مسينا الأولى نحو الأولمب الثامن عشر ٧٠٨ ق . ر . استأبون ك ٦ ص ٢٤٩ . § ٢ — ليزندر ، ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ١ ف ٥ وحياة ليزندر لأفلو طرخس — سينادون ، ر . الهلينيون لإكسينوفون ك ٣ ب ٣

في أسبرته طوال حروب مسينيا كما تشهد به قصيدة تيرقي المسماة « الأونومي » فإن بعض المواطنين الذين ألقوا بسبب الحرب طلبوا اقتسام الأموال الثابتة . وأحيانا تحدث الثورة في الأرستقراطية لأنه وجد فيها مواطن قوى بطمع في أن يزيد من قوته أيضا ليستولى على السلطان لنفسه وحده . وهذا ما شرع فيه ، على ما يقال ، في أسبرته بوزانياس القائد الأعلى للإغريق طوال حرب ميديا وكذلك هنون في قرطاجة .

§ ٣ — إن أشام ما يكون على حياة الجمهوريات والأرستقراطيات إنما هو الاعتداء على الحق السياسى كما ينص عليه الدستور نفسه . وإن ما يسبب الثورة حينئذ هو أن في الجمهورية العنصر الديمقراطي والعنصر الأوليغرشى لا يلفيان على تناسب سوى وأن في الأرستقراطية هذين العنصرين يسوء امتزاجهما مع الكفاية . غير أن الانقسام يبرز على الخصوص بين العنصرين الأولين أعنى الديمقراطية والأوليغرشية اللتين تعنى الجمهوريات وأكثر الأرستقراطيات بالجمع بينهما .

§ ٤ — أما الاندماج المطلق لهذه العناصر الثلاثة فهو بالضبط ما يجعل الأرستقراطيات مختلفة عما يسمى بالجمهوريات ويؤتيها من الاستقرار كثيرا أو قليلا . لأنه يصف بين الأرستقراطيات كل الحكومات التي تميل إلى الأوليغرشية وبين الجمهوريات كل تلك التي تميل إلى الديمقراطية . وإن الأشكال الديمقراطية هي الأشد متانة لأن الأكثرية هي التي تسودها وأن تلك المساواة التي يستمتع بها فيها تجعل الدستور الذى يؤتيها أثرا عند أهلها . على ضد ذلك الأغنياء متى كفّل لهم الدستور استعلاء سياسيا لم يعنوا إلا بإشباع كبرياتهم وطمعهم . § ٥ — على أنه أيا كانت الجهة التي إليها يميل مبدأ الحكومة فإنه يتحلل دائما بفضل نفوذ الحزبين الضدين اللذين

— تيرقي . قد تمت أتيانا إلى اللقده ونيين ، كما هو معلوم ، في الحرب الثانية المسببة نحو سنة ٦٨٤ ق . م . ولدينا بعض قصائده وهي تستدعى الإعجاب . ولكنه لم يبق لنا شيء من قصيدته التي يتكلم عليها أرسطو هنا وجوستنيان ك ٢١ ب ٤ . — بوزانياس . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ١ ف ٥ وك ٤ ب ٨ ص ١٣ ، ور . طوسيديد ك ١ ب ١٣٠ وما بعده . — وهنون . ر . ما سبق ك ٢ ب ٨ ف ١ .

§ ٤ — الأشكال الديمقراطية . هذا إطارا جميل للديمقراطية .

لا يفكر أن أبدا إلا في إنعلاء سلطتهما ، فالجمهورية إلى الديمقراطية والأرستقراطية إلى الأوليغارشية . وإما أن يقع العكس فتتحلل الأرستقراطية إلى الديمقراطية متى كان الأشد فقرا الذين هم ضحايا الاضطهاد يسودون المبدأ المقابل ، وتتحلل الجمهورية إلى الأوليغارشية لأن الدستور الوحيد المستقر هو ذلك الذي يؤتي المساواة على نسبة الأهلية والذي يستطيع أن يكفل حقوق المواطنين أجمعين .

§ ٦ — الانقلاب السياسي الذي تكلمت عليه آنفا قد وقع في ثور يوم : أولا لأن شروط النصاب التي وضعت للوظائف العامة بما أنها أرفع مما ينبغي قد خفضت وتضاعف عدد الوظائف . ثم لأن أعيان المواطنين ، على رغم حكم القانون ، كانوا قد استحوذوا على جميع الأموال العقارية كلها لأن الدستور وهو أوليغارشى محض ، كان يسمح لهم بأن يثروا كما يشاءون . لكن الشعب وقد مرن في الحروب مالم يأت أن صار أقوى من الجند الذين كانوا يقهرونه ونقص ملكيات أولئك الذين كان لهم منها أكثر مما ينبغي .

§ ٧ — هذا المزاج الأوليغارشى الذي تشتمل عليه الأرستقراطيات كلها هو على الضبط هذا الذي ييسر لأعيان المواطنين أن يجمعوا ثروات طائلة . ففي لقدمونيا صارت كل الأرض الزراعية في حيازة بعض الأيدي الخسب ، والمواطنون الأقوياء يستطيعون أن يسلكوا فيها على ما يشتهون ويصاهروا على مقتضى موافقاتهم

§ ٨ — الدستور الوحيد المستقر . يلزم التقريب بين هذه الفقرة وبين ميثاق فقرات أخرى ذكرت فيما مر تبنى أرسطو تماما من الانتقادات التي كثر ما وجهت إليه ظلما . فن العسير الجهر بالمساراة في حدود أضيق وأجمل وصفا من ذلك . ومن سوء الحظ أن المساواة ، كما قد عناها الأقدمون لم تكن إلا ظلما يؤسف له . فإلى جانب المواطنين يوجد دائما الأرقاء . ر . في هذا الكتاب ب ٩ ف ٧ والمقدمة .

§ ٦ — في ثور يوم . في إغريقيا الكبرى . راجع ما يجي . من معلومات جديدة في هذا الباب ف ٨ . وديودور الصقل ك ١٢ ص ٧٧ وما بعدها .

§ ٧ — في لقدمونيا . ر . ما سبق ك ٢ ب ٦ ف ١٠ .

الشخصية . وإن ما أودى بجمهورية لوكرس هو أنه أبيع لدينبس أن يتزوج فيها . ولم تك مثل هذه المصيبة لتقع لا في الديمقراطية ولا في أرستقراطية حكيمة معتدلة .

في الكثير الغالب من الأمر يتم وقوع الثورات في الأرستقراطيات دون أن يشعر بها وعلى وجه من الفساد غير محسوس ، وليذكر أنباء ، إذ نعالج مبدأ الثورات على العموم ، قد قلنا إنه ينبغي أن يعد أيضا من الأسباب التي تؤدي إليها أخف ضروب الحيد عن المبدأ ذاته . فبدى قد تهمل نقطة من الدستور لا أهمية لها . ثم يتوصل بأقل عناء إلى أن تغير فيه أخرى أخطر قليلا من الأولى حتى يفضى ذلك إلى تغير المبدأ كله . § ٨ — وإلى أذكر من جديد مثال ثور يوم . كان القانون يحصل خمس سنين حدا لوظائف القائد . فقام بعض شبان حربيين وكانوا ذوي نفوذ في الجند وكانوا لاحتقارهم للرجال القائمين في وظائفهم يظنون لهم قدرة على اقتلاعهم منها فبدعوا بأن يحاولوا تعديل ذلك القانون وأن يحصلوا بتصويت الشعب الذي كان مستعدا تماما لموافقتهم ، على أبدية الخدم العسكرية ، فأراد الحكام الذين تعينهم المسئلة وكانوا يسمونهم ( كوزيناتور ) أن يقاوموا ومع ذلك فإنهم لما ظنوا أن هذا التزل لن يكفل استقرار القوانين الأخرى وافقوا كغيرهم . بيد أنهم لما أرادوا بعد ذلك أن يقفوا في وجه تغيرات جديدة لم يكن لهم بعد من القدرة ما يمكنهم من ذلك ، وما لبثت الجمهورية أن صارت أوليغارشية عنيفة في أيدي أولئك الذين حاولوا أول تجديد .

§ ٩ — يمكن أن يقال بوجه عام على جميع الحكومات إنها تسقط تارة بأسباب فساد داخلية وتارة بأسباب خارجية ، مثال ذلك حينما يكون لها على أبوابها

— بجمهورية لوكرس . ر . ديودور الصقلي ك ١٤ ص ٢٧١ و ٣١٧ وأتيني ك ١٢ ص ١٥٤ — قد قلنا .

ر . فيا سبق ب ٢ ف ٣ هذه النظرية التي هي من حسن التفكير ومن المطابقة للحق بمكان .

§ ٨ — من جديد . ر . ما سبق في هذا الباب ف ٦ .

دولة قائمة على مبدأ مضاد لمبدأها أو حينما يكون ذلك العدو مع بعده عنها له قوة كبرى . وإليك النضال بين إسبيرة وأتينا . فإن الأتبيين كانوا في كل مكان يسقطون الأوليغرشيات في حين أن اللقدمونيين كانوا يقضون على الدساتير الديمقراطية .

تلك هي على التقريب علل الانقلابات والثورات في الأنواع المختلفة للحكومات الجمهورية .

٩ — مبدأ مضاد . إن سبب الحرب هذا هو الذي جعل فرنسا تشترك بأوروبا كلها بعد الثورة . فإن تحالف المبادئ هو اليوم على التحقيق العقبة الكؤود لسلام القارة . وإنه بعبارة أخرى « الحكومة المضادة » التي يذكرها أرسطو .

— اللقدمونيون . ر . ما سيحي . ب ٨ ف ١٨ .



مركز تحقيقات كميوتير علوم إسلامي

## الباب السابع

نظرية الوسائل العامة لحفظ الدول الديمقراطية والأوليغارشية والأرستقراطية وسلامها : احترام القوانين في : الصراحة السياسية ، قصر مدة الوظائف ، المراقبة الفعالة التي يقوم بها المواطنون جميعا : موالاة النظار في النصاب القانوني : الاحتياطات اللازمة اتخاذها انشاء للفظوظ السياسية الكبرى : مراقبة عادات المواطنين وأخلاقهم ، نزاهة الموظفين العموميين ، الزول عن وظائف صغرى للشعب . حب أكثرية المواطنين للدستور ، الاعتدال في مباشرة السلطة ، العناية الواجبة للتربية العامة .

§ ١ — لنبحث الآن فيما هي وسائل الحفظ بالقياس إلى الدول على العموم وإلى واحدة واحدة على الخصوص . نقطة أولى بديهية هي أننا إذا عرفنا الأسباب التي تدمر الدول وجب أن نعرف أيضا الأسباب التي تحفظ بقاءها . فإن الضد ينتج الضد دائما ، والدمار هو مقابل الحفظ .

§ ٢ — في جميع الدول حسنة النظام أول عناية يجب اصطناعها هي ألا يخالف القانون في أى شيء كان وأن يحترس بأشد ما يكون من التحرج من أن يصاب القانون بأى أذى مهما يضاعف ، إن تعسكى حدود القانون يلغم الدولة من حيث لا تشعر كما أن النفقات الصغيرة متى تكررت انتهت إلى محق الثروات ، لا يلتفت المرء إلى ما يلحقه من الخسائر لأنها لا تصيبه البتة جملة . إنها تعزب عن المشاهدة وتخدع الذهن ، مثلها مثل إشكال السفسطائيين هذا : « إذا كان أى جزء صغيرا فالكل يجب أن يكونه » وهذا معنى حق بالجزء باطل بالجزء ، لأن المجموع أى الكل نفسه ليس صغيرا لكنه مركب من أجزاء صغيرة . فيلزم حينئذ ها هنا أولا اتقاء الشر من أصله . وثانيا لا ينبغي الاستسلام لهذه الخدع وتلك السفساط التي تمتد للشعب مدا ، فالحوادث حاضرة لتأثيرهما على رؤوس الأشرار . ولقد قلنا فيما سبق ماذا كنا نعى بالسفساط السياسية والخدع التي يظن بها فرط الخدق .

§ ٣ - غير أنه يمكن الاقتناع بأن كثيرا من الأرستقراطيات بل بعض الأوليغرشيات ليست مدينة ببقائها لأحكام دستورها بمقدار ما هي مدينة به لبصارة الأحكام في سلوكهم سواء نحو المواطنين البسطاء أو نحو زملائهم . فإنهم يصرفون عنايتهم إلى اجتناب كل ظلم نحو أولئك الذين هم مبعدون عن الخدمة العامة لكنهم لا يفوتهم أبدا دعوة الرؤساء منهم إلى تصريف الشئون ، حذرين من أن يجرحوا المواطنين فيما يتوهمون لأنفسهم من الاعتبار ، أو الجماعات في منافعهم المادية ، محتفظين على الخصوص فيما بينهم ونحو جميع الذين يعاونونهم في الإدارة بالأماليب الديمقراطية البحتة . لأن بين المتساوين مبدأ المساواة هذا الذي يراه الديمقراطيون في سيادة الأكرية ليس عادلا فحسب بل هو أيضا نافع . § ٤ - فإذا كان أعضاء الجمهورية حينئذ كثيرى العدد فيحسن أن تكون عدة من الأنظمة التي يسرون على مقتضاها كلها شعبية فمثلا وظائف الأحكام لا تلبث إلا ستة أشهر حتى يستطيع الأوليغرشيون جميعا فيما بينهم أن يباشروها كل بدوره لما أنهم كلهم متساوون يؤلفون شعبا على نحو ما . وهذا حق إلى حد أنه يمكن أن يقوم من بينهم ديماغوجيون كما قلت . إن هذه المدة القصيرة للوظائف هي فوق ذلك وسيلة لاتقاء تسلط الأقليات العنيفة في الأرستقراطيات وفي الأوليغرشيات . ومتى كان بقاء المرء في الوظيفة زمنا قصيرا فليس من المهل أيضا أن يأتي الشر كما لو بقي فيها مدة طويلة . إن المدة المستطيلة للسلطان هي وحدها التي تجلب الطغيان إلى الدول الأوليغرشية والديمقراطية فإما أن يكون من ناحية أو من أخرى مواطنون أقوياء يهدفون إلى الطغيان ها هنا الديماغوجيون وهناك أعضاء الأقلية الوراثية ، وإما أن يكونوا هم الأحكام الذين حولوا سلطانا عظيما بعد أن استمتعوا به زمانا طويلا .

§ ٣ - كثير من الأرستقراطيات . يمكن تقرب هذه النظريات من نظريات منشكيو . ر .

روح القوانين ك ٥ ب ٨ .

§ ٤ - كما قلت . ر . ما سبق ب ٥ ف ٤ - الأقليات العنيفة . ر . ما سبق ك ٦ ب ٥ ف ١ .



§ ٥ — تحتفظ الدول ببقائها لا لأن أسباب الخراب بعيدة فحسب بل أحيانا أيضا لأن تلك الأسباب راهنة فيحملهم الخوف حينئذ على أن يضاعفوا الاهتمام بالشئون العامة . من أجل ذلك يرى الحكام الذين يهمهم البقاء على الدستور واجبا عليهم أن يفترضوا الأخطار البعيدة وشيكة الوقوع جدا فيمهدوا لفرع من هذا القليل يحمل المواطنين على اليقظة كما تكون الحال عند خطر ليلي فلا يفرون من رعاية المدينة ومراقبتها . وفوق ذلك ينبغي دائما بالوسائل المشروعة اتقاء المعارك والخصومات بين المواطنين الأقوياء وتنبيه أولئك الذين هم خارج المعركة قبل أن يشاطروا فيها شخصيا . غير أن تعرف أعراض الشر على هذا الوجه ليس من عمل العقل العامى ، بل لا تكون تلك الحصافة إلا لرجل دولة .

§ ٦ — فى الأوليغرشية وفى الجمهورية لأجل منع الثورات التى قد تثيرها قيمة النصاب حينما تبقى ثابتة عند الزيادة العامة للنقد تحسن إعادة النظر فى هذه القيم بموازتها بالماضى إما فى كل سنة فى الدول التى فيها النصاب سنوى وإما فى كل ثلاث سنين أو خمس فى الدول الكبرى . فإذا زادت الإيرادات أو نقصت بموازتها بتلك التى استخدمت بادئ الأمر قاعدة لحقوق السياسية فينبغى أن يحيز القانون رفع النصاب أو خفضه ، رفعه بالنسبة لمستوى الثروة العامة إذا نمت وخفضه بمقياس قانونى إذا نقصت .

§ ٧ — فإذا أهمل هذا الاحتياط فى الدول الأوليغرشية والجمهورية نشأت عما قريب ها هنا الأوليغرشية وهنالك حكومة أقلية وراثية وعنيفة . أو خلفت الديماغوجية الجمهورية ، والجمهورية أو الديماغوجية الأوليغرشية .

نقطة هامة أيضا للديمقراطية والأوليغرشية أو بكلمة واحدة لكل حكومة ، وهى أن يلتفت إلى أنه لا تقوم فى الدولة قائمة لأى استعلاء مجاوز حدود التناسب : إنما هى أن تعطى الوظائف قليلا من الأهمية وطويلا من المدة فذلك خير من أن تترك لها

§ ٥ — أن يضاعفوا الاهتمام . ر . منسكرو . روح القوانين ك ٨ ب ٥ .

§ ٧ — وراثية وعنيفة . ر . فيما سبق ك ٤ ب ٥ ق ١ .

دفعه واحدة سلطة واسعة المدى ، لأن السلطان مفسد وكل الناس ليسوا خلقاء باحتمال الإقبال والرفعة . فإذا لم يمكن تنظيم السلطان على هذه القواعد فلا أقل من أنه يجب الاحتراس من استرجاعه مرة واحدة كما أعطى بلا تبصر ، وينبغي حصر مداه شيئا فشيئا . § ٨ — غير أنه إنما يكون على الخصوص بنص القانون نفسه أن يحسن اتقاء تكوين هذه الرفعات الخفيفة التي تتركز على سعة الثراء ، أو على قوى حزب كثير العدد . وحينما لا يمكن منعها من أن تكون فلا بد من العمل بحيث إنما تذهب فتبسط أهميتها في الخارج . ومن جهة أخرى لما أن التجديدات يمكن أن تتسرب بادئ الأمر في أخلاق الأفراد وعاداتهم فينبغي خلق وظيفة تكلف مراقبة أولئك الذين معيشتهم غير متفقة مع الدستور . ففي الديمقراطية بواسطة المبدأ الديمقراطي ، وفي الأوليغرشية بواسطة المبدأ الأوليغرشى . وربما ينطبق هذا النظام فيما بعد على جميع الحكومات الأخرى على السواء . ولأسباب مشابهة ينبغي ألا يغرب عن النظر أبدا تكاثر اليسر والثروة الذي قد يصيب الطبقات المختلفة للجماعة ، ووسيلة اتقاء الشر هي أن يوكل السلطان وإدارة الشؤون إلى العناصر المعارضة للدولة ، وأعنى بالعناصر المعارضة الناس المتنازعين والعمامة من جهة ومن الأخرى الفقراء والأغنياء . وينبغي العناية إما بإدماج الفقراء والأغنياء إدماجا تاما وإما بزيادة الطبقة الوسطى . فلأنما هو هكذا تمنع الثورات التي تتولد من اللامساواة .

§ ٨ — غير متفقة مع الدستور . هذا هو السبب في خلق المراقبين في روما . ولقد تكهن أرسطو ، دون أن يكون هناك مثال تحت نظره ، بالأثر الفعال الذي تحدثه إدارة مثل هذه في جمهورية ذات حكومة صالحة . ر . روسو ، عقد الاجتماع ك ٤ ب ٧ ، وأما أفلاطون فإنه لم يقترح الرقابة إلا على الحكام . وقد عنى حق العناية بتنظيم مسئولية السلطة التي لم يتكلم عليها أرسطو . ر . القوانين ك ٧ ص ٣٤٦ وما بعدها . — إدماج ... إدماجا تاما . لقد تحققت هذا في تاريخ جميع الدول الحديثة تقريبا وعلى الخصوص في فرنسا . فإن طبقة le tiers etat قد كسبوا ، في الخفاء ، ومن حيث لا تشعر الطبقات المتنازعة والملوكية نفسها في الثروات الواسعة والثقافة العالية . وقد كان يكون من التبصر منذ ذلك الحين أن يخولوا جزءا من الحكم في الشؤون العامة . ولو قد عمل بهذا المذهب في الوقت المناسب وألحقت في اتباعه لكان ذلك على التحقيق مخففا للصيبة الكبرى التي فيها تردت الملوكية وطبقة الأشراف . غير أن الحكومات ، همادفتها منعتها ، =

§ ٩ - وإليك موضوعا رئيسا في كل دولة : ينبغي إحسان العمل بحيث تكون الوظائف العامة بالتشريع أو بأية وسيلة أخرى فعالة ، لا تغنى أبدا أولئك الذين يشغلونها ، وهذا في الأوليغرشيات على الخصوص ، وهو من الأهمية بمكان رفيع . فإن كثرة المواطنين لا يحقون من شيء حقتهم من إبعادهم عن الوظائف إبعادا يمكن أن يجزى عنه عندهم بيزة تفرغهم لأعمالهم الخاصة ، وإنه ليشير غضبهم أن يظنوا أن الحكام يخلصون الأموال العامة ، لأنه حينئذ يكون لديهم سبب للشكوى ما داموا محرومين معا السلطان والكسب الذي يؤتيه . § ١٠ - إن إدارة شريفة متى أمكن إنشاؤها هي ذاتها الوسيلة الوحيدة لكي تقترن في الدولة الديمقراطية بالأرستقراطية ، أعنى أن يؤتى المواطنون المتنازون والعامة كل ما يطمح إليه هؤلاء وهؤلاء . وفي الواقع المبدأ الشعبي هو تمكين الجميع من الوصول إلى الوظائف ، والمبدأ الأرستقراطي إنما هو أن توكل الوظائف إلى المواطنين الفضلاء . هذا التأليف يتحقق إذا كانت الوظائف ليست إلا ذوات مكاسب . فالفقراء الذين ليس لهم منها مكسب لا يرغبون في السلطة ويؤثرون التفكير في منافعهم الخاصة . يستطيع الأغنياء قبول السلطة لأنهم لا حاجة بهم إلى أن تضاف الثروة العامة إلى ثروتهم . وعلى هذا الوجه أيضا يثرى الفقراء بأن يتفرغوا لشئونهم الخاصة ، والطبقات العليا لن تكون البتة مضطرة إلى الخضوع لأناس لا مكانة لهم .

§ ١١ - على أنه لأجل اتقاء تبديد الإيرادات العامة ينبغي أن تكون المحاسبة على الأموال العامة بمحضر من المواطنين مجتمعين وتعلق منه نسخ في القبائل والبطون

== ندر ما ترى الرأي المحكم ، لأنها بلا شك أقرب مما ينبغي إلى الواقع بحيث يفساها بسبب ذلك الدوار . أما الفلسفة فلائها في المرفب العالي فظرتها في الأشياء نظرة أشد طمأنينة . إنها ترى الشر فنصف له الدواء ولكن هل من مستعجب .

§ ١١ - نسخ . في أتيئا كانت الحسابات تنقش على الحجر وتعرض على أنظار الجمهور كالأوامر العالية التي يصدرها الشعب . ر . بورخ . الاقتصاد السياسي لللاتينيين ك ٢ ب ٨ وثمة نقوش من هذا القبيسل في « شندلر » السجلات القديمة ص ١٧ وفي « فسكوتى » مذكرات رقم ٣٦ .

والمقاطعات . ولكي يكون الحكم نزهاء يعنى القانون بتشريف أولئك الذين يمتازون  
بحسن إدارتهم .

في الديمقراطية ينبغي أن يمنع التدرج إلى تقسيم أموال الأغنياء ، بل يمنع  
حتى توزيع الغلات ، وهذا ما قد حدث في بعض الدول بوسائل ملتوية . ومن  
الخير ألا يخول الأغنياء ، حتى متى سألوا ، حق إعانة النفقات العامة متى كانت  
عظيمة لكن غير ذات فائدة حقيقية مثل التمثيلات المسرحية والأعياد بالمشاعل  
والنفقات الأخرى من هذا القبيل . § ١٢٠ — أما في الأوليغرشيات  
فالأمر على الضد من ذلك ، يجب أن تكون رعاية الحكومة للفقراء على أقصى الغاية  
كما ينبغي أن يوكل إليهم من الوظائف ما له مرتب . ينبغي أن يعاقب الأغنياء  
على ما يقع منهم من الأذى على الفقراء بأشد قسوة مما يقع من أذى الفقراء على  
الأغنياء . للذهب الأوليغرشى نفع كبير أيضا في أن تكسب الموارد بحق الولادة  
وحدها دون أن تكون على سبيل الهبة وأنه لا يمكن أبدا أن يجمع بين عذة منها .  
وفي الواقع إن هذه الوسيلة تميل الثروات إلى الاستواء وبها يبلغ عدد عظيم من  
الفقراء حالة الرخاء .

§ ١٣ — ثمة نظام نافع على السواء للأوليغرشية وللديمقراطية هو أن تكفل  
المساواة بل الإيثار بجميع الوظائف التي ليست من الأهمية للدولة بمكان للواطنين

— التمثيلات المسرحية . معلوم أن المواطنين الأغنياء في أثينا كانوا يقومون بنفقات جوقات الموسيقى  
والرقص في المسرح . ر . بوخ الاقتصاد السياسي للاتينيين . ك ٨ ب ٢١ — والأعياد بالمشاعل .  
ر . المرجع السابق ك ٣ ب ٢٣ إنها كانت أميادا يجري فيها سباق بالمشاعل . والظاهر أن شيشرون يشير  
إلى ذلك في (de officiis) ك ٢ ب ٦ هـ . وعارض شيشرون بين رأى ثيو فراسط الذي يقرر ، في انتخابه  
على الثروات ، الموافقة على إشراف المواطنين الأثرياء وبين رأى أرسطو الذي يلوم على ذلك . ر .  
تورروس ص ٣٤٧ .

§ ١٢ — للفقراء . تلك رعاية عميت عنها الحكومة الملكية سنة ١٧٨٩ . فإنها على حد ذلك قد عنت  
بإهانة طبقة سواد الناس le tiers etat أى الفقراء في ذلك العهد . وقد انتفعت هذه الطبقة فأرسلت  
في الانتقام حين أدت يوم ٥ مايو .

الذين ليس لهم في السلطة السياسية إلا حظ ضئيل : ففي الديمقراطية للأغنياء وفي الأوليغارشية للفقراء . أما تلك المناصب العليا فإنها يجب أن تكون كلها أو جلها موكولة إلى أيدي المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية دون سواهم .

§ ١٤ — مباشرة المناصب العليا تقتضى من أولئك الذين يشغلونها صفات ثلاثا : الأولى استمساك مخلص بالدستور والثانية كفاية عظيمة لتصريف الشئون والثالثة فضيلة وعدل مناسبان ، في كل نوع من الحكومة ، لبدء الخصاص الذي عليه أسست ، لأنه ما دام الحق متغيرا بحسب الدساتير المختلفة فيسلم بالضرورة أيضا أن يتغير العدل في كل واحد منها . ها هنا تعرض مسألة ، كيف يختار الموظف ويعين متى كانت كل هذه الصفات غير نجمة في الفرد عينه ؟ مثلا إذا كان المواطن الفلاني الموصوف بمهارة حربية كبرى فاقد الذمة وقليل الإخلاص للدستور ، وإذا كان المواطن الفلاني الآخر تزيها جد النزاهة ونصيرا مخلصا للدستور ولكنه ليس من الكفاية الحربية على شيء ، فأيهما يختار ؟ § ١٥ — ينبغي ، فيما يظهر ، العناية ها هنا بتعرف أمرين : ما هي الصفة العامية وما هي الصفة النادرة . ففما يتعلق بالفائد ينبغي النظر إلى التجربة أولى من النظر إلى طهارة الذمة ، لأن طهارة الذمة تلقى بسهولة وكثرة دون الحذق الحربي . ولأمانة الخزانة العامة الأوفق اتخاذ سبيل آخر . فإن وظائف الخازن تقتضى من طهارة الذمة ما ليس لأكثر الناس في حين أن مقدار الذكاء الضروري للقيام بها أمر عام جدا . لكن أفيمكن أن يقال أيضا إذا كان مواطن ملء بالكفاية والاستمساك بالدستور فقيم يطلب إليه فوق ذلك من الفضيلة ؟ أليس حسب حيز الصفاتان اللتان له ليحسن عملا ؟ كلا بلا شك ، لأن هاتين الصفتين الساميتين يمكن أن يجمع بينهما وبين شهوات لا رادع لها . الناس في مصالحهم الخاصة التي يعرفونها ويحبونها لا يحسنون أن يخدموا أنفسهم كما ينبغي ، فمن ذا الذي يضمن أنهم لا يفعلون كذلك أحيانا متى كان الأمر يصدد المصلحة العامة ؟

§ ١٦ — على العموم كل ما في القانون يتفق ، بحسب نظرياتنا ، ومبدأ الدستور عينه ، فهو أساسى لحفظ الدولة . غير أن الموضوع الأهم إنما هو ، كما كررنا مرارا ، جعل فئة المواطنين التي تريد ثبات الحكومة أشد قوة من التي تريد سقوطها . وينبغي فوق ذلك الحذر كل الحذر من إهمال ما تمحله اليوم كل الحكومات وهو الاعتدال والقسط في جميع الأشياء . فكثير من النظم ، الديمقراطية في الظاهر ، هو على التحقيق ما يدمر الديمقراطية ، وكثير من النظم ، الأوليغرشية في الظاهر ، يدمر الأوليغرشية . § ١٧ — متى ظن المرء أن به المبدأ الوحيد للفضيلة السياسية فإنه يدفع به في عمى إلى الإفراط . ولكن الخطأ غليظ . ففى وجه الإنسان الأنف مع أنه انحرف عن الخط المستقيم الذى هو الأجملى ليقرب من أن يكون أقنى أو أفطس يمكن مع ذلك أن يبقى كما هو جميلا ومقبولا ، لكن متى اندفع هذا الانحراف إلى الإفراط فلأنما يترع بديا من هذا الجزء المقياس الحق الذى يجب أن يكون له ثم يفقد كل مظهر للأنف بامتداداته الذاتية الفظيعة وبالامتدادات الصغيرة للأجزاء المجاورة له . وتلك ملاحظة يمكن انطباقها على كل جزء آخر من أجزاء الوجه على سواء ، فالأمر هو على الإطلاق بعينه فيما يتعلق بأنواع الحكومات .

§ ١٨ — الديمقراطية والأوليغرشية مع ابتعادهما عن الدستور الكامل يمكن مع ذلك أن تكونا منظمتين تنظيما كافيا لحفظهما . ولكن الناس يغفلون في مبدأ أحدهما والآخرى فيجعلون منهما بديا حكومات أسوأ وينتهى بهم الأمر إلى ردهما إلى ألا تكون حكومات بعد . ينبغي أن يعرف الشارع ورجل الدولة أن يميزا في الإجراءات الديمقراطية أو الأوليغرشية ، تلك التي تحفظ الديمقراطية أو الأوليغرشية وتلك التي تخربهما . فليست واحدة من هاتين الحكومتين تستطيع أن تكون وأن

§ ١٧ — يدفع به في عمى إلى الإفراط . لقد أوضح أفلاطون ضرورة تخطيط مبدأ الدولة أيضا

بحسب . ر . القوانين ك ٣ ص ١٩٠ و ١٩٩ . والمقدمة .

تبقى دون أن تشمل في باطنها على أغنياء وفقراء . لكن إذا تفسرت المساواة في الثروات فالدستور هو ضرورة غير<sup>٥٠</sup> ، وإذا يراد القضاء على القوانين التي قصد بها إلى بعض أولى التفوق السياسي يقضى معها على الدستور نفسه .

§ ١٩ — ترتكب الديمقراطيات والأوليغرشيات ها هنا خطأ كبيرا على السواء . ففي الديمقراطيات حيث العامة لها أن تسن القوانين نهائيا يقسم الديماغوجيون دائما المدينة بهجراتهم المستمرة على الأغنياء إلى معسكرين في حين أنهم يجب عليهم في خطبهم ألا يظهرُوا إلا بمظهر المشغولين بمنفعة الأغنياء . كذلك في الأوليغرشيات ينبغي للحكومة أن تظهر بأنها لا تهدف لها إلا منفعة الشعب . ويجب على الأوليغرشيين على الخصوص أن يعدلوا عن حلف أيمان كالتى يحلفونها اليوم . وإليك الأيمان التي تحلف في بعض الدول في أيامنا : ” لا كون عدوا مقبلا للشعب ، ولا عملن له الشر بقدر ما نستطيع “ . كان ينبغي أن يكون الأمر على وجه مضاد كل التضاد ، وكان أولى أن يتخذ وجه مستعار في أن يقال جهره في الأيمان من هذا القبيل : ” لا أؤذى الشعب أبدا “ .

§ ٢٠ — إن أهم النقاط التي تكلمنا عليها لاستقرار الدول ، ولو أنها في أيامنا مهمة في كل مكان هي مطابقة التربية لمبدأ الدستور . وإن أنفع القوانين ،

§ ١٩ — أن يعدلوا عن حلف أيمان . ” يقرأ في سياسيات أرسطو أن في زمانه في بعض المدن كانوا يضررون بفض الشعب و يعلنونه . هذا هو الواقع من الأمر ولكنهم كانوا يحلفون على ضد ذلك . وذلك النوع لا يمكن تصوره “ . ر . ديدرو . سياسة الملوك ف ٧٦ .

وقد احتفظ لنا استوب في وعظه ٤١ ص ٢٤٣ بنص اليمين الديمقراطية البحتة التي كان يحلفها الشبان الأثينيون حين تسجل أسماءهم في السجل المدني ، وهي يمين حسنة جميلة .

§ ٢٠ — إن أهم النقاط . نشد ما أحس أرسطو بالأهمية السياسية للتربية التي خصها بكتاب ونصف من مؤلفه لك ذلك . وقد خصها منسكبو الكتاب الرابع من روح القوانين . ووضع لها رسو كتاب يميل الذي كان لشره نتائج سياسية خطيرة على التحقيق بأن آثار لموضوع التربية تفكير العقول الحاضرة . وما ينبغي التنبيه عليه أن حكومة convention ، هي أول حكومة في فرنسا اشتغلت سياسيا بهذا الموضوع =

أى القوانين المصدق عليها بإجماع المواطنين، تصير لغوا إذا كانت الأخلاق والتربية لا تطابق المبادئ السامية الديمقراطية في الديمقراطية والأوليغارشية في الأوليغارشية. لأنه ينبغي أن يعلم حق العلم أنه إذا حاد مواطن واحد عن حسن السلوك فاللدولة عينها تشاطر في هذا الإخلال بالنظام . § ٢١ - إن تربية مطابقة للدستور ليست هي التي تتهدى إلى فعل كل ما يرضى إما أعضاء الأوليغارشية وإما أنصار الديمقراطية، إنما هي تلك التي تتهدى إلى استطاعة العيش في ظل حكومة أوليغارشية أو في ظل حكومة ديمقراطية. وفي الأوليغارشيات الحالية يعيش أبناء أصحاب السلطان في الرخاوة في حين أن أبناء الفقراء الذين يتخشنون بالعمل والتعب يكسبون الرغبة في إثارة الثورة والقدرة عليها. § ٢٢ - في الديمقراطيات وعلى الخصوص في تلك التي دستورها أدخل ما يكون في الديمقراطية بساء فهم منفعة الدولة لأن فيها يفهم معنى الحرية فهما فاسدا، فعلى حسب رأى العام الشيمتان الميزتان للديمقراطية هما سيادة الأكثرية والحرية. المساواة هي الحق العام، وهذه المساواة هي بالضبط أن إرادة الأكثرية هي السائدة. ومن ثم تندمج الحرية والمساواة في الرخصة لكل أحد أن يفعل ما يشاء: « كل على هواه » كما يقول أوربيد. وهذا مذهب بين الخطر. لأنه لا ينبغي أن يخيل للمواطنين أن عيشة وفقا للدستور هي عيشة استعباد. بل على الضد يجب على المواطنين أن يجدوا فيها حياة وسعادة.

= فأنشأت في البلاد دور التعليم العام وبدأت التعليم الابتدائي. ومن سنة ١٨٣٠ اقتبست آثارها وحقت آمالها ولم يزد في ذلك على أن اعترف بأحد المبادئ البديهية والأساسية لكل نظام سياسى. وقد يحسب بين أخطاء الملكية القديمة التي ربما كانت ضرورية. وهى من الأخطاء التي كانت شؤما عليها، ذلك الإهمال المطلق للتربية الشعبية فإنها لم تفكر قط في أن تحولها إلى منفعتها. ر. ماسيجى. ب ٩ ف ٢.

§ ٢١ - أبناء أصحاب السلطان. ر. ماسيجى في هذا الباب المعانى المشابهة لهذا ف ٨.

§ ٢٢ - سيادة الأكثرية. ر. ماسيجى ك ٧ ب ١ ف ٦ و ١١ - أوربيد. لا يعرف

من أية قصة من قصص أوربيد أخذت هذه العبارة.



لقد عددنا حينئذ على وجه تام تقريبا أسباب الثورات والدمار والسلام والاستقرار للحكومات الجمهورية جميعا .

— والسلام والاستقرار . لقد نبه هيجوييتش ، في رسالة في ماليات روما ص ٤٤ ، على أنه في الزمان الغابر لم تذكر ثورة واحدة كان سببها سوء الحالة المالية ذلك المصدر العادي الذي لا معدى عنه للثقلات السياسية في الأزمان الحديثة . وتعليل ذلك يسير جدا . فإن الدول القديمة كانت على العموم ديمقراطية وكانت رعاية الشعب بمراقبة المصروفات العامة واقتضائه الإحاطة عليها فيه وقاية من كل تبذير . كذلك حق أيضا من جهة أخرى ، أن الاقتراض بأوضاعه الخطرة لم يكن معروفا بعد . فتنبيه هيجوييتش صحيح تماما يؤيد التاريخ صحتة .



مركز تحقيقات كميوتير علوم إسلامي

## الباب الثامن

حل الثورة وظل الحفظ في حكومات الفرد ملكية أو طغانية . الفرق بين الملك وبين الطاغية :  
 علل الثورة في حكومات الفرد مماثلة بالجزء لظايرها في الجمهوريات . ضروب التآمر على الأشخاص  
 وعلى السلطات : الإهانات التي تصدر من الطغاة : تأثير الخوف والامتهان على الخصوص : ضروب  
 المؤامرات التي يدسها الطمع في المجد . صنوف الهجوم الخارجية على الطغيان . اعتداءات أنصاره الأقرين :  
 أسباب الدمار في الملكية : أخطار الوراثة .

§ ١ — يبقى علينا أن ننظر فيما هي العلل الأكثر شيوعا للانقلاب والحفظ  
 في حكومة الفرد . من الاعتبارات التي يناسب عرضها في مصير الملكيات  
 والطغيانات تقارب كثيرا الاعتبارات التي ذكرناها في صدد الدول الجمهورية .  
 الملكية تقترب من الأرستقراطية والطغيان يتألف من عناصر من الأوليغارشية  
 المتطرفة ومن الديماغوجية . من أجل ذلك كان أشام الأنظمة على الرعايا لأنه مكون  
 من حكومتين رديتين وأنه يجمع بين القمائن والذائل التي لإحدهما وللأخرى .

§ ٢ — على أن هذين النوعين من حكومة الفرد متقابلان بالتضاد حتى في نقطة  
 بدايتهما . الملكية تخلفها الطبقات العليا التي يجب عليها أن تهيئها من الشعب .  
 وإن الملك ليجعل من صميم الطبقات العليا التي يمتاز عليها بفضيلته السامية أو بالأعمال  
 الجليلة التي توحى بها إليه تلك الفضيلة أو بشهرة أصوله المعترف بها . أما الطاغية  
 فإنه على الضد يخرج من الشعب ومن العامة ضد المواطنين الأقوياء ليدفع عنه  
 اضطهادهم . § ٣ — والحوادث تؤيد ذلك بلا عناء . يمكن أن يقال إن كل  
 الطغاة قد كانوا في مبدأ أمرهم ديماغوجيين كسبوا ثقة الشعب بسعائياتهم على  
 المواطنين الرؤساء . وقد نشأت بعض الطغيانات على هذا النحو حين كانت الدول  
 قوية من قبل . وبعضها وهي أقدم من الأولى لم تكن إلا ملكيات انتهكت قوانين  
 البلد وطمعت إلى سلطان استبدادي . وأخرى أسسها رجال وصوليون بلغوا

أن ينتخبهم الناس للنائب العليا لأن الشعب في الماضي كان يعطى جميع المناصب الكبرى وجميع الوظائف العامة مدة طويلة . وأخرى قد خرجت من الحكومات الأوليغارشية التي وكلت بلا تبصر إلى شخص واحد اختصاصات سياسية على أقصى غاية من الأهمية . § ٤ — بفضل هذه الظروف كان الاغتصاب حينئذ هينا على جميع الطغاة إذ لم يكن لهم من عمل إلا أن يعتمدوا على إرادتهم ليكونوا طغاة لأنهم كان في يدهم من قبل إما سلطان الملك أو السلطة التي يكفلها لهم مركز سام : أمثال ذلك فيدون في أرغوس والطغاة الآخرون الذين ابتدءوا بأن يكونوا ملوكا . ثم كل طغاة يونيه وفالاريس الذين كانوا يترهبون في أعلى المناصب ؛ فانتيوس في ليونتيوم وسيسل في كورنثه وفيزيترات في أتينا ودينيس في سراقوزة وكثير غيرهم خرجوا مثلهم من الديماغوجية .

§ ٥ — أكرر أن الملكية تصطف إلى جانب الأرستقراطية من حيث إنها كمثلها ثمن للاعتبار الشخصي أو لفضيلة سامية أو لشرف مولد أو لخدمات عظيمة أدت أو لكل هذه الميزات مضافات إلى الكفاية . كل أولئك الذين قد أدوا خدمات كبرى لمدائن أو لشعوب أو كانوا في مكانة من أدائها قد حصلوا على هذا الامتياز السامي : بعضهم بأنهم ظفروا بالأعداء فوقوا الشعب من الاستعباد كما فعل

§ ٤ — فيدون في أرغوس . يظهر أنه ملك في القرن الثامن قبل الميلاد، ويعتبر أنه طاغية مقدم غاية في الحذق . ويقال إنه أنشأ في بيلوبونيز وحدة المكايل والموازن بين جميع القبائل الدورية ، وأنه أول من ضرب النقد . ر . أوتوملر ، الدور يون ج ١ ص ١٥٥ وج ٢ ص ١٠٨ وهيرودوت ايراتوب ١٢٧ — كل طغاة يونيه . ر . هيرودوت ، ملبومين ب ١٣٤ ، إذ يقص تاريخ أولئك الطغاة الصغار — فالاريس . طاغية أغريجننت نحو الأولمب الرابع والخمسين ٥٦٤ ق . م . ر . ر . أوتوملر ، الدور يون ج ٢ ص ١٦٣ — فانتيوس . الذي يتكلم عليه أرسطو أيضا في هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ لا يعرف إلا بهذا . — ليونتيوم . مدينة مجاورة لسراقوزة في صقلية — سيسل . اغتصب الطغيان في كورنثه في نحو الأولمب الثلاثين ٦٥٨ ق . م . — فيزيترات ، ٥٥٠ ق . م . — دينيس في سراقوزة . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ٤ ف ٥ .

§ ٥ — أكرر . ر . ما سبق ف ١ . — كما فعل فردوس . في القرن الحادى عشر قبل الميلاد .

قردوس . والآخرون بأن ردوا على الشعب حرته مثل قيروش ، وآخرون بأنهم أسسوا الدولة أو بأنهم حازوا أرضها كملوك الأسبرتيين والمقدونيين والملوس .

§ ٦ — رسالة الملك الخاصة أن يسمر على أن أرباب الأملاك لا يصابون بأى ضرر فى ثروتهم ولا الشعب بأية إهانة لشرفه . أما الطاغية فعلى الضد كما قلت أكثر من مرة لم يك لينظر فى الشؤون العامة إلا إلى منفعة الشخصية . غرض الطاغية هو الاستمتاع ، وغرض الملك هو الفضيلة . من أجل ذلك فى معرض الطموح يفكر الطاغية على الخصوص فى المال ، وأما الملك فيفكر على الخصوص فى الشرف . وحرس الملك يتألف من المواطنين ، وحرس الطاغية من الأجانب .

§ ٧ — ومع ذلك فمن الهين أن يرى أن للطفيان كل أضرار الديمقراطية والأوليغرشية . فهو كالأوليغرشية لا يفكر إلا فى الإثراء الذى هو وحده يكفل له بالضرورة أمانة الأتباع والاستمتاع بالريثة . الطفيان يخاف أيضا من الجماعات فيترع منهم حق اقتناء السلاح . إيذاء الشعب وإبعاد المواطنين من المدينة وتشتيتهم هى الوسائل المشتركة للأوليغرشية وللطفيان ، من الديمقراطية يستعير الطفيان مذهب الحرب المستمرة على المواطنين الأقوياء . ذلك الجلال الخفى والعلى الذى يدمرهم وتلك الصنوف من النفى التى يسلطها عليهم بحجة أنهم عصاة للسلطان وأعداؤه ، لأنه لا يحفل أن من صفوف الطبقات العليا تخرج المؤامرات ضده ، وأن بعضهم يحوكون الحبائل ليستولوا على السلطان لمنفعتهم والآخرين ليتخلصوا من الرق الذى يرهقهم . هذا هو ما تعينه نصيحة بريندر لطرازيبول ، فإن تسوية السنايل التى تطول غيرها كان المراد بها أنه يلزم دائما التخلص من المواطنين الأجلاء .

§ ٨ — ما قلته آنفا دليل كاف على أن أسباب الثورة يجب أن تكون هى بإعيائها على التقريب فى حكومات الفرد كما هى فى الجمهوريات . الظلم والخوف

— والملوس . ر . فى سيجى . فى هذا الكتاب ب ٩ ف ١ بعض كلمات على ملوكة الملوس .

§ ٦ — كما قلت . ر . ما سبق ك ٣ ب ٥ ف ٤ .

§ ٧ — الديمقراطية والأوليغرشية . ر . ما سبق ف ١ — بريندر . ر . ما سبق ك ٣ ب ٨ ف ٣ .

والإهانة هي التي أدت دائماً تقريباً إلى مؤامرات الرعايا على المملوك ومع ذلك فإن الظلم قد كان حظه في السببية أقل من حظ الإهانة وأحياناً أيضاً من صنوف السلب الذي يقع على الأفراد .

إن الغاية التي ترمى إليها المؤامرات في الجمهوريات هي عينها أيضاً في الدول الخاضعة لطاغية أو مملك . وإنما لتقع دائماً لأن الفرد المالك لديه من صنوف الشرف والثروات ما يحسده عليه الآخرون جميعاً .

§ ٩ — نتجحه المؤامرات تارة إلى أشخاص أولئك الذين بيدهم السلطان وتارة إلى السلطان نفسه . فالإحساس بالإهانة يدفع على الخصوص إلى النوع الأول . ولما أن الإهانة ربما تقع على ضروب كثيرة فالحقد الذي تثيره تكون له كذلك خواص مختلفة . وفي أكثر الحالات لا يفكر المتآمرون في إشباع أطماعهم بل في مجزئ الانتقام . وشاهد ذلك عاقبة البيزيستراتيين فإنهم انتهكوا حرمة أخت هرمودايوس فتآمر هرمودايوس للانتقام لأخته وأرسطوجيتون لتأييد هرمودايوس . ولم يكن للمؤامرة التي حيكت حبائلها على بريندر طاغية أمبراسيا سبب آخر إلا أن الطاغية في سكرة معربة قد سأل أحد معشوقيه وهو يسخر منه : ألم يصيره بعد أما ؟

§ ١٠ — وبوزنياس قتل فيليب لأن فيليب قد خلى أنصار أثال يمينونه . ودرداس تآمر على آمتاس الصغير الذي كان يفخر بأنه هو الذي اغتصب زهرة شبابه . و L'Eunuque (الخصي) قتل إيفاغوراس صاحب قبرص لأن ابن هذا الأخير

§ ٩ — نتجحه المؤامرات . ر . في مكياظلي أفكاره في المؤامرات . مقاله على عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٦ — هرمودايوس . يروي طوسيديد مؤامرة هرمودايوس ك ١ ب ١٠ وك ٦ ب ٥٤ وما بعده — على بريندر . ر . ما مر في هذا الكتاب ب ٣ ف ٦ .

§ ١٠ — وبوزنياس . قتل فيليب سنة ٣٣٦ ق . م . وتلك هي الواقعة الجديدة التي لها ذكر في مياسة أرسطو . أما عن التفاصيل فراجع ديودور الصقلي ك ١٦ ص ٤٨١ ورواية مكياظلي في مقاله على عاشورات تيت ليف ك ٢ ب ٢٨ — الخصي . هونيكو كلوس الملقب بالخصي قتل إيفاغوراس في السنة الثالثة من الأوبل الأزل بعد المائة ٣٧٤ ق . م . ر . ديودور الصقلي ك ١٦ ص ٣٦٣ .

كان قد أهانه بأن اختطف زوجته ، وكثير من المؤامرات لم يكن لها سبب إلا انتهاك الحرمات الذي كان يقع من الملوك على أحد رعاياهم . § ١١ — كذلك كانت المؤامرة التي حاكها كراتي على أرخيلائوس ، فإن الأول لم يكن ليطبق أبدا إلا على كره تلك العلاقات المهينة . من أجل ذلك لم يدع أول تعلقة مقبولة وإن كانت أقل خطرا في نفسه مما كانت الأخرى . فإن أرخيلائوس بعد أن وعده بتزويجه إحدى ابنتيه نكث عهده وزوجهما كلتيهما إحداهما للملك إيليمي ، على أثر هزيمته في الحرب مع سيرا وأرهوبوس والأخرى لامتناس ابن ذلك الملك ، يريد بذلك أن يلطف من العداوة بين كراتي وبين ابن كليوبترا . غير أن السبب الحقيقي لعداوته هو الحق الذي كان يحمله الشاب من العلاقات التي كانت تربطه بالملك . § ١٢ — وقد دخل هلنوقراط من لارسا في المؤامرة لإهانة مشابهة . فإن الطاغية الذي كان قد فسق به في شبابه لم يشأ أن يردده إلى وطنه كما كان قد وعده ، فاقنع هلنوقراط بأن حظوة الملك له لم تأت من شهوة حقيقية بل ليس لها غرض إلا أن يشهر بعاره . وبرهون وهيرقليدس وكلاهما من أونوس قتل كوتيس انتقاما لأبيهما . وأدماس خان كوتيس لينتقم منه للجب المهين الذي أجراه فيه إبان طفولته .

§ ١٣ — وكثيرا ما يتآمر المرء غضبا للعاملات السيئة التي يعامل بها شخصيا . حتى إن حكاما وأعضاء عائلات مالكة قد قتلوا الطغاة أو بالأقل تأمرؤا عليهم ليشفوا ما في صدورهم من أحقاد من هذا القبيل . ففي ميتلين مثلاً كان البثاليون الذين يطيب لهم أن يجوسوا خلال المدينة يضربون بالعصى كل من كان يلقاهم قد

§ ١١ — أرخيلائوس . لا أدري هل أرخيلائوس هذا هو الذي جاء ذكره في غريغياس أفلاطون ص ٢٥٣ من ترجمة كوزان — كراتي . يزعم ديودور الصقلي أن كراتي الذي يسميه كراتيروس قد قتل الملك خطأ في الصيد . ر . ك ١٤ ص ٢٦٥ وكل هذا القسم من تاريخ مقدونيا غامض جدا .  
§ ١٢ — برهون . أو كما يسميه ديوجين اللايرثي فيتون قد قتل كوتيس طاغية إينوس في تراقيا ولما إلى أتبنا . ر . ديوجين اللايرثي ك ٣ ف ٤٦ .

ذبحهم ميغا كليس وأمانه على ذلك أصحابه . ثم بعد ذلك قتل سامرديس بنتيلوس الذى أساء معاملته وكانت امرأته تدفعه الى هذا الانتقام . وإذا كان ديكامنخوس فى الأثمار على أرخيلالوس قد رأس المتآمرين بأن كان أول محرض لهم فذلك لأنه كان قد امتلأ غيظا من أن أرخيلالوس أسلمه الى الشاعر أوربيد الذى أمر بضربه بالسياط لأنه سخر من بخره . وكثير من الملوك قد شروا بحياتهم أو براحتهم نمنا لأمثال هذه الإهانات . § ١٤ — إن الخوف الذى ذكرناه سببا للانقلاب فى الجمهوريات ليس فى حكومات الفرد بأقل أثرا . فإن ديكامنخوس أرتبان قتل إكركسيس خوفا من أن يعلم الملك أنه أمر بشنق دارا على رغم النهى الذى صدر من الملك . غير أن أرتبان كان يرجو بادئ الأمر أن يكون إكركسيس قد نسى ذلك النهى الذى صدر منه أثناء وليمة . كذلك الاحتقار يجلب أيضا ثورات فى حكومات الفرد . فان سردانا بال قتله أحد رعاياه إذ رآه ممسكا بالمغزل وسط نسائه ، إن صدقت الرواية . ومع التسليم بأن هذا لا يصدق فى حق سردانا بال فإنه يمكن أن يكون صدقا فى حق رجل آخر . وإن ديون لم يتآمر إلا احتقارا لدينيس الشاب إذ رأى جميع رعاياه لا يهابون له وأنه كان غارقا فى سكر مقيم . § ١٥ — إنما هو على الخصوص بأسباب من هذا الطراز أن يصمم أحيانا حتى أصدقاء الطاغية على التآمر به : فإن الثقة التى يتمتعون بها لديه توحى إليهم احتقاره وتسهل سبل الرجاء فى إخفاء مؤامراتهم . وفى الغالب حينما يظن المرء بنفسه أنه فى مكنة من تقلد السلطان بأية وسيلة كانت فحسبه أنه

§ ١٣ — سامرديس . لا يعرف من هذا .

§ ١٤ — الخوف الذى ذكرناه . ر . ماسق ب ٢ ف ٣ — أرتبان . قتل إكركسيس فى السنة

الرابعة للأولمب الثامن والسبعين ٤٦٥ ق . م . وقد اختلف المؤرخون فى رواية موت إكركسيس . والظاهر أن رواية أرسطو أرجحها . وإن هذا الجزء من التاريخ يكاد يكون مجهولا .

— أحد رعاياه . هو أرباس الذى أسقط سردانا بال . ر . ديودور الصقل ك ٢ ص ١١٠ .

— ديون . مجرودة ديون على دينيس الصغير كانت فى السنة الرابعة للأولمب الرابع بعد المائة ٣٥٧ ق . م .

يحتقر الطاغية ليتآمر به . لأنه متى كان المرء قويا استهان بالخطر وصار ميسورا له التصميم في العمل مدفوعا لذلك بما له من الثقة بقواه . وعلى هذا النحو لم يكن للقواد في الأغلب من أسباب أخر للتآمر بالملوك الذين يستخدمونهم : مثال ذلك قيروش أسقط أستياج الذي كان يزدرى سلوكه وقوته ، والذي كان قد تخلى عن مباشرة السلطان شخصيا ليفرغ للإفراط في صنوف اللذائذ . وسوتيز التراقي تآمر كذلك بأمودوكوس وكان قائدا عنده . وقد تجتمع أسباب من هذا القبيل للتآمر . وأحيانا ينضم الحرس الى الاحتقار : وشاهد ذلك ائتمار متريدات بأريوبرزان . هذه الإحساسات تفعل فعلها على الخصوص عند الرجال أولى الخلق الجريء والذين استطاعوا أن يبلغوا عند الملوك مناصبا حربية ساميا . فإن الشجاعة متى عاوتها الوسائل القوية تنقلب إلى جسارة فيتآمر المرء لأنه يظنه واثقا من النجاح ما دام ذاك السبيل يؤيدانه .

§ ١٦ — للأوامر التي تدفع إليها رغبة المجد طابع آخر مغاير تماما لتلك الطوابع التي ذكرنا إلى الآن . فليست الدوافع إليها هي الحسد على الثروات الطائلة ولا رغبة التشاريف العليا التي للطاغية والتي تسبب في الغالب التآمر عليه . فليس لاعتبارات من هذا القبيل يأتى الرجل الطموح بنفسه في أخطار مؤامرة . بل يترك للأغيار الأسباب الدنيئة والوضيعة التي تكلمنا عليها آنفا ، فكما أنه يجازف في كل شأن لا نفع فيه لكنه ربما أدى إلى الشهرة وحسن الأحدثه كذلك هو يتآمر على الملك أو الطاغية لحرصه لا على السلطان بل على المجد . § ١٧ — والرجال من هذا الطراز من الندرة بمكان ، لأن أمثال هذه العزائم تقتضى دائما احتقارا للحياة على الإطلاق في حال اقتراض المشروع بالخطية . وإن الفكرة الوحيدة التي يجب أن

§ ١٥ — قيروش أسقط أستياج ، خلع قيروش أستياج ولكنه لم يقتله . ر . هيرودوت

كايوب ١٣٠ .

— سوتيز التراقي . ر . أكينوفون أنا باز . ك ٧ ب ٢ . والهلانيين ك ٤ ب ٨ — ائتمار متريدات .

ر . أكينوفون . سيروبيدي ك ٨ ب ٨ .



تكون هي مصدر الإيحاء هي فكرة ديون ، غير أنه من العسير أن تخطر على بال كثيرين . فإن ديون حين مشى إلى دينيس لم يكن معه إلا قليل من الجنود معلنا أنه أيا كان حظه من النجاح فحسبه أن يقوم بهذا المشروع حتى إنه لو مات حين يطا أرض صقلية لكان موته على كل حال حسنا جميلا .

§ ١٨ — الطغيان يمكن أن ينقلب ككل حكومة أخرى من غزو خارجي آت من دولة أقوى منه ومدسرة على مبادئ مضاد . ويتن أن هذه الحكومة المجاورة بسبب مبادئ المضاد نفسه ، لا تترصد إلا ساعة الهجوم . والمرء متى قدر فعل دائما ما يرض فيه . فإن الدول ذات المبادئ المختلفة هي دائما بعضها لبعض عدو . فمثلا الديمقراطية عدو الطغيان كما يكون الحزاف عدو الخزاف كما يقول هيزود . وهذا لا يمنع أن تكون الديماغوجية المتطرفة إلى أقصاها هي طغيان حقيق . والملكية والأرستقراطية كلتاهما عدو للأخرى بسبب تخالف مبادئهما . من أجل ذلك كان دأب اللقدمونيين أن يسقطوا الطغيان كما صنع أيضا السراقوزيون كلما كانت تدبر شئونهم حكومة صالحة .

§ ١٩ — الطغيان يحمل في باطنه سببا آخر للخراب حينما يقيم الثورة أولئك الذين هو يستخدمهم . وشاهده سقوط الطغيان الذي أنشأ جيلون . وفي أيامنا طغيان دينيس . فإن طرازيبول أخا هيرود كان يعنى بتجديد الشهوات الجنونية لابن جيلون الذي خلفه وغمره في الملذات ليحكم باسمه . فتآمر أتباع الأمير الشاب اللصقاء به لا لإسقاط الطغيان نفسه بل لخلع طرازيبول غير أن شركاء هذا الأخير

§ ١٨ — مدسرة على مبدأ مضاد . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ٦ ف ٩ .

— كما يقول هيزود . ر . الأعمال والأيام ، البيت ٢٥ .

— اللقدمونيين . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ٦ ف ٩ حيث ذكر أن اللقدمونيين كانوا يسقطون

الديمقراطيات .

§ ١٩ — الذي أنشأ جيلون . ملك جيلون في السنة الرابعة من الأولب الثالث والسبعين

٤٨٤ ق م . وقد كان منذ ست سنين طاغية لجليل . ر . هيرودت . بولني ب ١٥٣ وما بعده .

قد انتهزوا هذه الفرصة المواتية لطردهم جميعا . أما دينيس فلأن قريبه ديون هو الذى سعى عليه واستطاع قبل موته أن ينقذ الطاغية بمعاونة الشعب الناصر .

§ ٢٠ — ومن الإحساسين الحققد والاحتقار اللذين يسببان ، فى الغالب ، المؤامرات على الطغيانات يستحق الطغاة دائما أحدهما على الأقل وهو الحققد . لكن الاحتقار الذى يلقونه فى روع الناس يجلب سقوطهم فى غالب الأحيان . وما يشتهه حق الإثبات أن أولئك الذين كسبوا السلطان بأنفسهم قد استطاعوا الاحتفاظ به وأن أولئك الذين ورثوه ما لبثوا أن فقدوه . فإنهم وقد سقطت بهم الإفراطات وضروب السوء فى سلوكهم يسهل سقوطهم فى الاحتقار ويهيئون الفرص الكثيرة المواتية للتآمرين عليهم . § ٢١ — ويجوز أن يوضع الغضب فى صف الحققد فإن أحدهما والآخر يميلان على أفعال متشابهة فضل تشابه . إلا أن الغضب هو أيضا أفعال من الحققد لأنه يؤتى فى التآمر حقة أشد تفودها شهوة لا تدبر فيها . وإن الشعور بالإهانة هو الذى يسلم القلوب الى سورات الغضب ، وشاهد هذا سقوط البيزستراتيين وكثير غيرهم . ومع ذلك فالحققد أشد روعا . الغضب مصحوب دائما بالشعور باللم لا يدع محلا للتبصر . وأما الكره فلا ألم له يزلزله فى مؤامراته .

لأجل أن نلخص مامر نقول إن جميع أسباب الثورات التى عيناها للأوليغرشية الغالية والتى ليس لها ما يزن أمرها وللدماغوجية المتطرفة تنطبق على الطغيان سواء بسواء . لأن هاتين الصورتين من الحكومة هما طغيانان حقيقيان مقسمان فى أيد كثيرة .

§ ٢٢ — الملوكة أقل خشية من الأخطار الخارجية . وهذا هو الذى يكفل لها البقاء . وإنما فيها ينبغى البحث عن جميع أسباب انهيارها . ويمكن ردها

§ ٢٠ — أولئك الذين كسبوا السلطان . ر . فبا بعد ف ٢٣ . وميكافلى " الأمير ب ٦ " وكذلك

أفلاطون يفيض الإرث . ر . القوانين . ك ٣ ص ١٨٣ وما بعدها .

إلى سببين : أحدهما دسائس أعوانها الذين تستخدمهم والثاني الميل إلى الاستبداد حين يطمع الملوك في نماء قوتهم حتى على حساب القوانين . ويكاد لا يرى في أيامنا ملوكيات تؤسس والتي تظهر منها أولى بها أن تكون حكومات فرد مطلقة وطفانيات من أن تكون ملوكيات . ذلك بأن الملوكية الحققة في الواقع هي سلطان مرضى بحرية ومتمتع باختصاصات عالية فقط . لكن لما أن المواطنين اليوم يستوون على العموم وأنه لا واحد له من التفوق العظيم ما يمكنه أن يختص دون سواه بالطموح إلى مركز رفيع في الدولة كهذا ، فينتج منه أن الناس لا يعطون الرضا بعد الملوكية وأنه إذا اعتمد امرؤ في الملك على الكيد أو العنف فأخلق به أن يعد طاغية .

§ ٢٣ — في الملوكيات الوراثية ينبغي أن يضاف سبب الدمار هذا الخاص بها جد الخصوص : أن أكثر هؤلاء الملوك بالإرث يوشكون أن يصيروا بانسين وأنه لا يفر لهم أى إفراط في سلطتهم ، داموا لا يملكون ألبنة سلطة طغيانية بل مجرد كرامة ملوكية . الملوكية أسهل ما يكون إسقاطها لأنه ليس فيها بعد من ملك منذ لا يريد الناس أن يكونه . أما الطاغية فعلى ضد ذلك يضرب نفسه على الناس ضربا على رغم الإرادة العامة .

تلك هي الأسباب الرئيسة لانحيار حكومات الفرد . ولا أعده من أغيارها التي تقاربها .

§ ٢٢ — ملوكيات ... حكومات فرد . هاهنا يحس الفرق بين هاتين العبارتين فإن " الملك " هو ذلك الفرد الذى يملك ويصرف الشؤون بالمطابقة لقوانين يجب عليه رعايتها ولم يكن قط هو الذى سنّها . أما الفرد فهو السيد المالك ولا قانون له إلا لإرادته ولكنه مع ذلك لا يسي . استعمال سلطانه المطلق . أما الطاغية فإنه يسي . استعمال السلطان الذى بيده . هذه الفروق هي من الأهمية بمكان . ر . ك ٣ ب ١٠ ف ٧ .

§ ٢٣ — أن يصيروا بانسين . يمكن أن يضاف هذا التصريح الجلل ضد الوراثة إلى ما صرح به أرسطو من قبل ك ٣ ب ١٠ ف ٩ . يلزم أن يريد المرء أن يعضض عينه عن النور ليدعى أن الفيلسوف قد ألف كتابه وهو مشبع بخصال البطالة وأنه عنى في كتاب السياسة بتقليد الاسكندر الذى كاد لا يتفق حقه الوراثة البحث مع مبادئ أسناده الاستقلالية . ليس فيها بعد من ملك . راجع الفكرة عينها في أفلاطون (السياسى ص ٣٨٦ من ترجمة كوزان) .

## الباب التاسع

وسائل الحفظ لحكومات الفرد : الملكية تسلم بالاعتدال ، والطفانيات مذهبان مختلفان للبقاء : العنف مع الخداع وحسن الإدارة . رسم للذهب الأول : عيوبه . رسم للذهب الثاني : فوائده . صورة الطاغية . مدة بقاء الطفانيات المختلفة . تفاصيل تاريخية .

§ ١ — حكومات الفرد على العموم يجب عليها بالبداية أن تحفظ وجودها بأسباب مضادة لجميع الأسباب التي تكلمنا عليها آنفا تبعا للطبع الخاص لكل منها ، فالملوكية مثلا تستمد استقرارها من الاعتدال . وكلما ضاقت الاختصاصات الملوكية طال حفظها من البقاء في سلامة تامة . فالملك حينذاك لا يفكر في أن يكون مستبدا ويشتهد احترامه في كل أفعاله للمساواة العامة . والرعايا من جانبهم يقل ميلهم إلى أن يحسدوه . وهذا ما يفمر طول البقاء للملوكية عند الملوس . أما عند اللقدمونيين فإنها لم تعش بهذا القدر إلا لأن السلطان منذ البداية ، قسم بين شخصين وأنه بعد ذلك قد خفف منه ثيوقف بأنظمة عدة يله التوازن الذي آتاه إياه بإنشاء بطون القبائل ، فإنه لما أضعف قوة الملوكية كفل لها مدة أطول . وقد وسعها حينئذ على نحو ما دون أن ينقصها . وإنه كان على حق حين أجاب زوجته التي سألته : « ألا يستحي من أن ينقل إلى أبنائه ملكا أقل قوة مما تلقاه عن أجداده » : « كلا بلا ريب ، لأنني أترك لهم ملكا أطول بقاء بكثير » .

§ ١ — عند الملوس . ر . ما سبق ب ٨ ف ٥ . ويرى لنا أفلوطرخس في كتاب " حياة فيروس " ب ٥ أن ملوك الملوس كانوا يجتدون كل سنة أمام الجمعية العمومية يمنهم على طاعة القوانين . س . قد خفف منه ثيوقف . ر . ك ٢ ب ٦ ف ٥ . ويسند أفلاطون إلى ثيوقف أيضا إنشاء الإغور (بطون القبائل) . ر . القوانين ك ٣ ص ١٧٤ . ر . أيضا ما ذكره عن الملوكية في هذا المرجع ص ١٨٨ . واكسينوفون في بداية مدحته لأجير يلاس يثق على ملوك أسيرة لأنهم لم يمنوا قط بتوسيع سلطانهم .

§ ٢ — أما الطغيانات فإنها تبقى بطريقتين مضادتين على الإطلاق . الأولى هي العادية وهي التي يستخدمها جميع الطغاة تقريبا . وإلى بريندر في كورنثة يرجع الفضل في كل هذه القواعد السياسية التي يمكن أيضا للملكة الفرس أن تقدم عددا عظيما من أمثلتها .

ولقد أشرنا فيما سبق إلى بعض الوسائل التي يستخدمها الطغيان للاحتفاظ بسلطانه كلما أمكن ذلك . القضاء على كل تفوق يرفع رأسه ، والتخلص من الرجال أولى الألباب ، ومنع الموائد العامة والاجتماعات ، وحظر التعليم وكل ما يمت بسبب إلى التنوير أعني انقاء كل ما يؤتى عادة شجاعة وثقة بالنفس ، ومنع ضروب الفراغ وجميع الاجتماعات التي قد يحد فيها المرء تسايات مشتركة ، وعمل كل ما من شأنه أن يظل الرعايا يجهل بعضهم بعضا ، لأن العلاقات تجلب الثقة المتبادلة .

§ ٣ — وفوق ذلك معرفة تنقلات المواطنين مهما قلت قيمتها وإكراههم بوجه ما على ألا يجوزوا أبدا أبواب المدينة حتى يكون الطاغية على علم بما يعملون ، وتعويدهم بواسطة هذا الاستعباد المستمر الضعيف وجل النفس . تلك هي الطرائق المستخدمة عند الفرس وعند المتوحشين . وهي وسائل طغيانية تؤدي كلها إلى غرض واحد . وهاك أخرى : العلم بكل ما يقال وكل ما يفعل من جانب الرعايا ، أن تكون له جواسيس أشبه بتلك الذسوة اللأني يسمين في سراقوزة أولات السعاية . وأن يبعث ، كما فعل هيرون ، أناسا سماعين في الجماعات وفي المجالس لأن المرء يكون أقل صراحة حينما يخشى الجاسوسية وأنه إذا تكلم فقد علم كل ما قال .

§ ٢ — بريندر في كورنثة . بريندر بن سيبسل خلفه على ملكه في السنة الأولى من الأولمب الثامن والثلاثين ٦٢٨ ق . م . ر . ما سبق ك ٣ ب ٨ ف ٣ وأتوملر . الدورديون ج ١ ص ١٦٥ وديوجين اللايرثي (حياة بريندر) ك ١٠ ص ٣٧ . ولم يكن أفلاطون بأحسن رأيا في بريندر وحذقه الطغيان . ر . الجمهورية ك ١ ص ٢٣ . — وقد أشرنا فيما سبق . ر . الباب السابق ف ٧ ح القضاء على كل تفوق . ر . الجمهورية . أفلاطون . ك ٨ ص ١٧٨ .

§ ٣ — كما فعل هيرون . خاف هيرون جيلون أخاه في السنة الثالثة من الأولمب الثاني والسنين ٤٧٨ ق . م . — سماعين في الجماعات . هذا هو أصل الجواسيس . ر . منتسكوك ١٢ ب ٢٣ .

§ ٤ — وأن يئذ الشقاق والنميمة بين المواطنين ، وأن يوقع الأصدقاء بعضهم في بعض ، ويشترح قد الشعب على الطبقات العلى التى يجتهد فى أن يفرق بينها . مبدأ آخر للطغيان وهو إفقار الرعايا حتى لا يكلفه حرسه شيئا من جهة ، ومن جهة أخرى أن الرعايا وهم فى شغل لتحصيل قوت يومهم لا يجدون من الوقت ما فيه يتآمرون . ولمثل هذا الغرض أقيمت أهرام مصر والمعابد للسيديسليين ومعبد المشتري الأولي الذى أقامه البيزستراتيون والآثار العظمى التى شاهدها بوليقراط فى ساموس . تلك أعمال ليس لها إلا موضوع واحد بعينه ، أن يشغل الشعب دائما ويمسكه على الفقر .

§ ٥ — يمكن أن ترى وسيلة مشابهة فى نظام الضرائب كما كانت مضروبة فى سراقوزة : ففى خمس سنين كان قد أفنى دينيس بالضريبة قيمة الملكيات كلها . والطاغية يفتزر الحرب ليشغل بها نشاط رعاياه ويلزمهم الحاجة المستمرة إلى رئيس حربى . وإذا كانت الملكية تعتمد فى بقائها على إخلاص الرعايا فإن الطغيان لا يحفظ ذاته إلا بالارتياح الدائم من أصدقائه لأنه يعلم حق العلم أنه إذا كان الرعايا جميعا يودون إسقاط الطاغية فإن أصدقاءه على الخصوص هم الذين فى مكنة من ذلك .

§ ٦ — عيوب الديمقراطية المتطرفة توجد فى الطغيان : إباحة للنساء فى داخل العائلات أن ينحن أزواجهن . وإباحة للعبيد أن ينموا على أسيادهم ، لأن الطاغية ليس له ما يخشاه من العبيد ومن النساء ، فإن العبيد ما داموا يتركون

§ ٤ — إفقار الرعايا . ر . الفكرة عنها فى أفلاطون . الجمهورية ك ٨ ص ١٧٧ . — أهرام مصر . إن تقدير الغرض السياسى للأهرام هو وآثار أخرى للأقدمين هو من التعمق فى الفكر وتحجرى الحق يمكن . — معبد المشتري الأولي . تكلم فيثروف فى مقدمة تأيه « فن العمارة » على معبد المشتري الأولي . ووصفه بوزنياس فى (in attica) . كان يحيط هذا المعبد يقاس بأربع غلوات أو ٧٦٠ مترا . ولم تم عمارة إلا فى عهد الإمبراطور أدريان — بوليقراط فى ساموس . يصف هيرودوت (طالبا ب ٦٠) هذه الأعمال الكبرى فى ساموس . وقد مات بوليقراط سنة ٥٢٢ ق م . بعد أن ملك أحد عشر عاما . ر . رحلة أناكرسيس الصغير ب ٧٤ .

يعيشون على هواهم كانوا نعم الأنصار للطغيان وللدماغوجية . وقد يجعل الشعب من نفسه حاكما بأمره — من أجل ذلك يقدر المتعلق فضل تقدير لدى العامة كما هو شأنه لدى الطاغية . فلدى الشعب يوجد الدماغوجي الذي هو بالقياس إلى الشعب متعلق حق ، ولدى المستبد توجد حاشيته الوضعاء الذين لا عمل لهم إلا المتعلق المستمر . من أجل ذلك لا يحب الطغيان إلا أشرار الناس لأنه على التحقيق يحب الملق ، والقلب الحر لا يسفل إلى هذا الدرك . الرجل الخير يعرف أن يحب ولكنه لا يعلق أبدا . زد على هذا أن الأشرار يصلحون للأغراض الشريرة . « مسمار يطرد الآخر » كما في المثل .

§ ٧ — خاصة الطاغية أنه يقصى كل من يحمل نفسا عزيزة وحره لأنه يظنه الوحيد الحدير بأن تكون له هذه الخلال السامية . وإن اللائاء الذي ترضى به بين يدي الطاغية مروءة غيره واستقلاله من شأنه أن يذهب بتفوق السيد هذا التفوق الذي يستأثر به الطغيان لنفسه وحدها . إذا فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة على أنها اعتداء على سلطانه . ومن عادة الطاغية أيضا أن يدعو لمائدته وأن يقبل في بطانته الخاصة أجنبيا باعتبارهم أولى بذلك من الوطنيين ، فإن هؤلاء عنده أعداء له وأولئك ليس لهم من سبب يحملهم على أن يعملوا ضد ساطانه . كل هذه التدابير والكثير غيرها من قبيلها التي يستخدمها الطغيان لحفظ سلامته هي من الشر بمكان ممكن .

§ ٦ — يقدر المتعلق فضل تقدير . ر . ما سبق ك ٦ ب ٥ ف ٤ .

§ ٧ — فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة . ر . غرياس أفلاطون ص ٣٧٠ من ترجمة كوزان — من الشر بمكان ممكن . بعد هذا الوصف للطاغية الذي يساوى في مدته وفي دقته كل ما قد كتب على هذا الموضوع ، يؤتم أرسطو صراحة كل هذا الكيد الذي يكيد الطغيان . وهذا أيضا دفع جديد للتمم التي لا أساس لها والتي عيب بها كتاب السياسة . ر . في هذا الكتاب ب ٩ ف ٢١ وفيما سبق ك ٣ ب ٨ ف ١ . ولو أن ميكافلي عني بابرار هذا التحفظ كما فعل أرسطو ، لما اعتبر نصيرا مفرضا متبيحا للطغيان ، وربما كان من أسباب ذلك أيضا نيممة بطانة روما . فإنه ينبغي أن يقال إنه قد وقف ملكاته =

§ ٨ — وبتلخيصها يمكن ردها إلى أصول رئيسة ثلاثة هي الغاية الدائمة للطفیان : الأول خفض المستوى الأخلاقي للرعايا . لأن النفوس الوضيعة لا تفكر أبدا في الائتمار . ثانيا إعدام الثقة بين بعض المواطنين والبعض الآخر لأن الطغیان لا يمكن القضاء عليه إلا بمقدار ما يستطيع المواطنون الاتحاد في المشاورة . من أجل ذلك يطارد الطاغية الأخيار من الناس باعتبارهم أعداء سلطانه مباشرة لأن هؤلاء الرجال يرفضون ~~كل~~ استبداد باعتباره مهينا بل أيضا لثقتهم بأنفسهم ولثقة الأغيار بهم ، وأنهم لا يستطيعون أن يخون بعضهم بعضا ولا يقربون الحيانة في أى أمر كان . والأمر الثالث الذى يقصد إليه الطغیان هو إضعاف الرعايا وإفقارهم ، لأن المرء لا يكاد يحاول أمرا محالا وبالنتيجة لا يتصدى للقضاء على الطغیان حين لا يكون له وسائل إسقاطه . § ٩ — وحيث أن فكل ما يشغل بال الطاغية يمكن أن ينقسم إلى الأقسام الثلاثة التى أسلفنا بيانها ، ويمكن أن يقال إن كل وسائله للسلامة تجمع حول هذه القواعد الثلاث : عدم ثقة المواطنين بعضهم ببعض وإضعافهم وتسفيل أخلاقهم .

هذا هو الخط الأول لاحتفاظ الطغیانات بسلامتها .

§ ١٠ — أما الثانى فإنه يتعلق بالعناية بإجراءات مضادة تماما لتلك التى ينادى بها أنفا . ويمكن استخراجها مما ذكرناه من الأسباب التى تسقط الملوکيات . لأنه كما أن الملوکيات تضر بسلطانها إذ ترمى إلى جعله أشبه استبدادا فكذلك الطغیان يؤيد سلطانه بجعله أشد ملوکیة . وليس ها هنا إلا نقطة أساسية لا يجوز نسيانها

== وحياته جماء على خدمة جمهورية . ر . فيما سيجىء التعلق على الباب العاشر ٦ والمقدمة . وقد تلخص متشکيو كل هذه النظريات على الطاغية بأن جعل الخوف هو مبدأ الحكومة المسببة . ر . روح القوانين ك ٣ ب ٩ .

§ ١٠ — أما الثانى . هذا منقسم لما قبل من قبل في هذا الباب ف ٢ . ر . ما يقوله متشکيو على أخلاق الملك الفرد . روح القوانين ك ٧ ب ٢٧ .



أبدا . أن يكون للطغيان دائما القوة الضرورية للحكم لا بواسطة الرضا العام فحسب ، بل أيضا على رغم الإرادة العامة .

والنزول عن هذه النقطة هو نزول عن الطغيان عينه . غير أنه متى ثبتت هذه القاعدة استطاع الطاغية فيما يبقى أن يسلك مسلك الملك الحق أو على الأقل أن يتخذ بحذق كل ظواهره .

§ ١١ — فبدىا يتظاهر الطاغية بأنه يعنى كل العناية بالاشتغال بالمنافع العامة ولا يظهر أبدا بمظهر المبذر في الهدايا الثمينة التي يتكلف الشعب شديد الكلفة في تقديمها له والتي يستخلصها هو من أتعاب رعاياه وعرق جباههم ليذرهما على الحظايا والأجانب والفسانين الجشعين . الطاغية يقدم حسابا عن إرادات الدولة ومصرفاتها ، وهذا الأمر قد قام به أكثر من طاغية واحد . لأن له بذلك ميزة الظهور بمظهر مدبر الأمر لا الرجل المستبد . وإنه مع ذلك لا يخشى أن تعوزه الأموال ما بقي سيد الحكومة المطلق . § ١٢ — فإذا ذهب إيسيح بعيدا عن مقره فالأحسن به أن يوظف ماله من أن يترك وراءه كنوزا موكومة . لأنه حينذاك يكون الذين وكل إليهم أمر الحراسة أقل شهوة في سلب ثرواته . عندما يتنقل الطاغية يخشى عدوان أولئك الذين يحرسونه أكثر من خشيته المواطنين الآخرين : فإن أولئك يتبعونه في طريقه في حين أن هؤلاء يقفون في المدينة . ومن جهة أخرى إذ يجي الضرائب والإتاوة ينبغي أن يظهر بمظهر أنه لا يتصرف إلا في صالح الإدارة العامة وليجهز الوسائل لحالة حرب ليس غير . وبالجمله يجب عليه أن يظهر بمظهر الحارس والحازن للثروة العامة لا لثروته الشخصية .

§ ١٣ — ينبغي للطاغية أن يظهر بأنه صعب اللقاء ومع ذلك يجب أن يكون وقور اللقاء لا لكي يبعث على الخوف منه بل على الاحترام . على أن الأمر

§ ١١ — فبدىا يتظاهر بأنه يعنى . ر . الأمير لميكاظلي ب ١٦ .

§ ١٣ — الاحترام . ر . الأمير لميكاظلي ب ١٧ ومتكبرك ١٢ ب ٢٦ و ٢٧ من روح =

هو في غاية الدقة ، لأن الطاغية يوشك أن يكون دائما موضعاً للاحتقار ، ولكن لأجل أن يستجلب الاحترام يجب عليه ، حتى حين لا يحفل بصنوف كفاياته الأخرى ، أن يتشبه بالكفاية السياسية ، ويجعل لنفسه في هذا الصدد شهرة لا تقبل الطعن . زد على هذا أنه ينبغي أن يمتنع وأن يمنع كل من حوله من انتهاك حرمة الشبيبة من ذكور وإناث . وأن يظهر نساؤه ذلك التحفظ مع النسوة الأخريات ، لأن الشجار النسوي قد أهلك أكثر من طغيان واحد .

§ ١٤ — فإذا أحب اللذة فلا يستسلم لها كما يفعل في عهدنا بعض الطغاة الذين لم يكفهم الاستغراق في صنوف التمتع منذ مطلع الشمس وطوال أيام متتالية ، بل يريدون أيضا أن يعلنوا خلاعتهم تحت أعين المواطنين جميعا ليعجبوهم هكذا مما هم فيه من سعادة ونعيم . في هذا الصدد على الأخص يجب على الطاغية أن يصطنع الاعتدال ، فإن لم يستطع فليستخف في ذلك عن أنظار العامة . فإن المرء الذي يستغفل ويحتقر ليس هو المرء المعتدل القنوع ، إنما هو الرجل السكران ، ليس هو المرء الذي يسهر ، إنما هو ذاك الذي ينام .

§ ١٥ — الطاغية يتخذ خلاف كل هذه القواعد القديمة التي تقال على تصرف الطغيان . يلزمه أن يجعل المدينة كما لو كان مديرها لا سيدها لها . ويعنى بأن يعلم أنه على تقوى تضرب بها الأمثال . فإن الناس كثيرا ما لا يخشون ظلما

= القوانين . — يوشك أن يكون دائما موضعاً للاحتقار . ر . المرجع السابق ب ١٩ — كفاياته الأخرى . ر . الأمير ب ١٨ — انتهاك ... ر . الأمير ب ١٨ و ١٩ ومتسكيوك ٧ ب ٢٨ حيث يذكر انتقام رئيس وانتقام الكونت جليان وانتقام الدوقة منبئى من هنرى الثالث . — الشجار النسوي . ر . مقال ميكافلي على عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٢٦ .

§ ١٥ — كل هذه القواعد القديمة . ر . في هذا الباب ف ٣ وما بعدها ويمكن أن يقارب بين هذه النصائح التي يسديها أرسطو إلى الطغاة وبين النصائح التي يوجهها سيونيسد إلى طاغية سراقوزة في كتيب إكسينوفون المعنون « هيرود » ويمكن الانتفاع أيضا بما قاله ديكرت على هذه الموضوعات عند تحليله للأمبر ميكافلي ج ٩ ص ٣٨٨ وما بعدها ، طبعة كوزان .

من قبل رجل يظنونه مواظبا على جميع واجباته نحو الآلهة ويقل اجتراؤهم على الأثمار به ، لأنهم يخالون السماء حليفة له . ومع ذلك يلزم للطاغية أن يحذر من أن يدفع بظواهر أمره إلى حد الوسوسة المؤذية إلى السخرية . متى امتاز أحد بصنيع جميل جليل لزم أن يسبغ عليه من التشاريف ما لم يكن ليظن أنه يبلغ أكثر منه من لدن شعب مستقل . الطاغية يوزع بنفسه المكافآت من هذا القبيل ، ويترك إلى الحكام الأقل درجة وإلى المحاكم أمر العقوبات . § ١٦ — كل حكومة فرد أيا كانت يجب أن تحتز من نماء قوة أحد الأفراد إلى ما بعد الحدود العادية ، أو إذا كان لا يستطيع اتقاء هذا الأمر لزم حينئذ توزيع أمثال تلك الامتيازات على أشخاص كثيرين . وتلك هي الوسيلة لمعلمهم في مستوى واحد . فإذا أبلحات الضرورة إلى خلق واحد من صنوف ذلك التفوق فليكن من شأن الطاغية على الأقل ألا يوجهه إلى رجل جرىء . لأن القلب الجريء على استعداد للمخاطرة في أي أمر . وإذا لزم إسقاط أي نفوذ تام فليكن ذلك بالتدريج وأن يعنى ألا يقضى البتة دفعة واحدة على الأسس التي عليها يرتكز .

§ ١٧ — وليكن على الطاغية إذ لا يسمح لنفسه البتة أن تصدر عنه أية إهانة من أي ضرب كان أن يحتنب على الخصوص منها اثنين . ألا يسط يده على أي كان وألا يهين الشبيبة . وهذا الاحتراس هو على الأخص ضروري في حق النفوس النبيلة المعتزة بذواتها . إن النفوس الحريصة لا تطيق صبرا على أن تضار في منافعها المالية ، غير أن النفوس العزيزة والشريفة تألم أكثر من ذلك لما يلحق بشرفها من أذى . فأحد الأمرين لازم إما أنه يلزم العدول عن كل انتقام من الرجال الذين لهم هذا الخلق وإما أن تكون العقوبات التي يعاقبون بها

— واجباته نحو الآلهة . ر . الأمير ب ١٦ — أمر العقوبات . ر . ما سبق ك ٦ ب ٢ ف ١٠

والأمير ميكافلي ب ١٩ ومنسكيوك ب ٣٣ .

§ ١٧ — أية إهانة من أي ضرب كان . ر . منسكيوك ب ١٢ ب ٢٨ ومقالة ميكافلي على عاشورات

نيت ليف ك ٢ ب ٢٦ و ٢٨ .

عليها مسحة من الأبوّة وليست نتيجة للزراية . إذا كان للطاغية ملاقات مع الشبيبة فيجب عليه أن يظهر بمظهر المنقاد لشهوته لا المجاوز حدود سلطانه . وعلى العموم متى جاز أن يكون فيها ظاهر من العار لزم أن يربى التعويض على الإهانة .

§ ١٨ — من الأعداء الذين يبغضون شخص الطاغية والذين هم أشد خطرا وأولى بالمراقبة هؤلاء الذين لا يحرصون على الحياة ما داموا يودون بحياته . من أجل ذلك وجبت العناية بكل العناية بالاحتراس من الرجال الذين يحسبونهم قد أهينوا في أشخاصهم أو في أشخاص الذين هم أعزاء عليهم . فإن الشخص متى تأمر بعامل البغض لا يرضى بنفسه ، وكما يقول هيرقليطس : « البغض عسير أن يتغلب عليه لأن حامله يوجد فيه بنفسه » .

§ ١٩ — ولما أن الدولة تتألف دائما من حزين متميزين الفقراء والأغنياء وجب إقناع هؤلاء وهؤلاء بأنه لا ضمان لهم إلا في السلطان وأن يتق كل ظلم متبادل بينهم . غير أن بين هذين الحزين أقواهما هو دائما ذلك الذي يجب اتخاذه أداة للسلطان حتى لا يضطر الطاغية ، في حالة متطرفة ، إلى أن يعطى الحرية العبيد أو أن يجرد المواطنين من السلاح . هذا الحزب يكفي دائما وحده لحماية السلطان الذي هو سنده وليحقق له الظفر على أولئك الذين يهاجمونه .

§ ٢٠ — على أننا قد نرى غير نافع أن ندخل في تفاصيل أطول من ذلك . فإن الموضوع الأساسي هو هنا يتن بالبداية . يلزم للطاغية أن يظهر لرعاياه لا بمظهر مستبد بل بمظهر مدبر ، بمظهر ملك ، لا بمظهر رجل يعمل لمنافعه الشخصية

§ ١٨ — كما يقول هيرقليطس . هيرقليطس من إبيز كان يعيش نحو القرن السادس قبل الميلاد . ر . الأمير ب ١٩ .

§ ١٩ — أداة للسلطان . ر . تشكيوك ١٢ ب ٢٧ — يمكن تلقاء هذه الصورة التي رسمها أرسطو من الطاغية أن توضع الصورة التي رسمها أفلاطون في آخر الكتاب الثامن وأول الكتاب التاسع من الجمهورية ترجمة كوزان ص ١٧٦ و ٢٠٠ وما بعدها .

§ ٢٠ — مدير . احتفظت بهذه الكلمة التي هي واردة في جميع المخطوطات ، وأما الرواية التي آثرها سلبورج ومن تبعه من الناشرين فهي نوائم في حقيقة الأمر تعابير أرسطو ( ك ١ ب ١ ف ٢ ) ولكن لا شيء يسمح بها هنا وليست ضرورية .

بل رجل يدبر منافع الأغيار . يلزمه أن يطلب في سلوكه كله الاعتدال دون الإفراطات . يلزمه أن يقبل في مجلسه المواطنين الممتازين وأن يجاب إلى نفسه بوسائله محبة العامة . بذلك يكون واثقا قطعاً لا من أن يجعل سلطانه أجهل وأشد استحقاقاً للمحبة لأن رعاياه سيصيرون أحسن حالاً وبعزل عن كل إهانة ، وأنه لن يثير أى حقد ولا أى خوف غصب ، بل أيضاً ليجعل سلطانه أبقي على الزمان . وبالجملة يلزمه أن يظهر بمظهر الفاضل كل الفضل أو على الأقل نصف فاضل ولا يظهر أبداً بمظهر الرذيل أو على الأقل بمقدار ما يمكن الإنسان أن يكون .

§ ٢١ — ومع ذلك فعلى رغم كل هذه الحيطات فإن أقل الحكومات استقراراً هي الأوليفرشية والطفيان . فإن أطول طفيان بقاء كان طفيان أورطاغوراس وذريته في سيسيون ، فقد بقى مائة عام . ذلك بأنهم صرفوا كيف يدبرون أمور رعاياهم بحذق وأن يخضعوا هم أنفسهم في كثير من الأشياء لنير القانون . فإن كليستين اتقى الهوان بكفايته الحربية وصرف كل عنايته إلى كسب محبة الشعب بل ذهب كما يقال إلى أن توج يديه القاضي الذي نطق بالحكم عليه لمصلحة خصمه . وإذا صدقت الرواية فإن التمثال الجالس الذي هو في الميدان العام هو تمثال ذلك القاضي المستقل ، يقال أيضاً إن ييزسترات رضى لنفسه أن يعلن قضائياً أمام المحكمة . § ٢٢ — الطغيان التالى في طول البقاء هو طغيان السبسيليين في كورنته ، لبث ثلاثة وسبعين عاماً وستة أشهر .

§ ٢١ — أقل الحكومات استقراراً . هذا تأنيث جديد للطفيان . ر . ما سبق في هذا الباب ف ٧ .  
 ر . ر . منتسكيو . روح القوانين ك ٨ ب ١٠ . — أورطاغوراس وذريته . استولى أورطاغوراس على الطغيان نحو الأولمب السادس والعشرين ٦٧٦ ق م . ر . أوتو ملر . الدور يون ج ١ ص ١٦١ .  
 وأهم مرحلة أورطاغوراس كان كليستين ، وأما الآخرون فلا يكادون يعرفون . وقد كانت سيسيون مجاورة لكورنته في شمالها الغربي .

§ ٢٢ — طغيان السبسيليين . ملك سبسيل نحو الأولمب الثلاثين ٦٥٨ ق م .

فإن سبسيل ملك شخصيا ثلاثين عاما وبريندر أربعة وأربعين وبسامتخوس بن  
غردبوس حكم ثلاث سنين . وإن الأسباب التي حفظت طغيان سبسيل زمانا  
طويلا هي الأسباب المتقدمة نفسها ، لأنه الأخير كان ديماغوجيا أيضا ولم يشأ  
البتة طوال مدة ملكه أن يكون له أتباع . وأما بريندر فكان مستبدا غير أنه كان  
قائدا عظيما . § ٢٣ — ثم ينبغي أن يوضع في المرتبة الثالثة بعدهذين الطغيانين  
الأولين طغيان البيزستراتيين في أثينا ، غير أنه كان متقطعا . فإن بيزسترات مدة  
سلطانه قد اضطرت أن يهرب مرتين في ثلاث وثلاثين سنة ولم يكن يملك حقيقة  
إلا سبع عشرة سنة ، وملك أبناؤه ثمانى عشرة سنة : فالمجموع خمس وثلاثون سنة .  
ثم تيجى بعد ذلك طغيانات هيرون وجيلون في سراقوزة ، ولم يكن هذا الأخير  
طويل المدة ، فقد لبث اثناهما ثمانية عشر عاما . ومات جيلون في السنة الثامنة  
من ملكه . وملك هيرون عشر سنين . وخلع طرازيبول في نهاية الشهر  
الحادى عشر . وبالجمله فإن أكثر الطغيانات لم يلبث إلا مدة قصيرة .  
تلك هي على التقريب في الحكومات الجمهورية وفي حكومات الفرد كل أسباب  
الدمار التي تهددها ، وتلك هي وسائل السلامة التي تثبتها .

— حكم ثلاث سنين . هنا خطأ واضح في الأرقام فإنه إذا عد بسامتخوس من السبيليين ، وسباق عبارة  
أرسطولا يكاد يسمح باستثنائه ، فلا يكون ملك السبيليين بعد ثلاثا وسبعين سنة بل ستا وسبعين . على أنه  
لا يعرف من هو بسامتخوس المصرى الا سم . يرى جوتلنج أنه ليس من سلالة السبيليين وأنه لكونه  
كان قائدا لجيوش بريندر قد استوى على العرش مدة ثلاث سنين في آخرها وصل بريندر إلى خلعه .  
والتاريخ صامت تماما عن هذه الوقائع جميعا . والذي يظهر أنه الحق بناء على شهادة جميع المؤرخين  
هو أن سبسيل ملك ثلاثين سنة وبريندر أربعاً وأربعين كما يقول أرسطو . ر . أوتوملر . الدوربون  
ج ١ ص ٢٦٨ .

§ ٢٣ — طغيان البيزستراتيين . بيزسترات اغتصب الطغيان سنة ٥٦٠ ومات سنة ٥٢٨ ق . م .  
وطرد هياس من أثينا سنة ٥١٠ ق . م . — ومات جيلون . ر . ما سبق ب ٨ ف ٩ وما بعدها .  
— وملك هيرون . ر . ما سبق ب ٩ ف ٣ من هذا الكتاب — طرازيبول . ر . ما سبق ب ٨  
ف ٩ من هذا الكتاب ففيه بعض التفاصيل من طرازيبول .

## الباب العاشر

تقد نظرية أفلاطون على الثورات . أخطاء أفلاطون المتعلقة بالنظم الذى فيه تتعاقب الحكومات المختلفة  
فى الغالب من العادة . أفلاطون أوجز المسألة أكثر مما ينبغي .

§ ١ - فى الجمهورية يتكلم سقراط أيضا على الثورات لكنه لم يجد معالجة  
هذا الموضوع . حتى إنه لم يعين أى سبب للثورات خاص بالجمهورية الفاضلة  
أى بالحكومة الأولى . وعلى رأيه أن الثورات تأتى من أنه لا شئ فى هذه الدنيا

§ ١ - فى الجمهورية . ر . جمهورية أفلاطون ك ٨ ص ١٣٠ ترجمة كوزان ونظيقه الأخير  
ص ٣٢٣ . هذا التعليق المطول الذى وضعه كوزان فيه مناقشة وتلخيص لجميع بحوث الناشرين  
والمفسرين لفقرة أفلاطون هذه . والنتيجة العامة هى أن هذه الفقرة غير معقولة أصلا . أمكانت كذلك  
عند القدماء . وهنا على الخصوص عند أرسطو ؟ هذا أمر لا يطاق . لا شئ فى إيراد يدل على ذلك .  
حق أنه يجسد نظرية أفلاطون باطللة ما دام ، على رأيه ، الجزء الأخير هو وحده الذى ليس باطلا .  
لكنه لا يقول إن عبارة هذه النظرية غير مفهومة عنده كما هى عندنا . بل ينبغى الاعتقاد بأنه كان  
يفهمها بلا عاء . وإن كان لا يقرها ، كذلك يمكن أن يقال فى شأن المفسرين القدماء لأفلاطون إن هذه  
الفقرة لم تعتبر قط غير معقولة . فإذا كانت لا تؤدي عندنا أى معنى فذلك على الأرجح لأن العبارات الهندسية  
المستخدمة فيها ليس لنا بها مرانة . والذى يظهر أنه الأشد احتمالا هو أن عمليات الضرب المتعاقبة يجب  
أن تنتج العدد خمسة آلاف وأربعين الذى له أهمية عليا فى النظرية السياسية لأفلاطون ( ر . ما سبق  
ك ٢ ب ٣ ف ٢ ) . والذى هو يعين بلا شك العهد الطويل للثورات . وبعد أن درست طويلا هذه الفقرة  
لم أجد ما أقترحه حلا جيدا . وربما كان واجبا على أن أفضل كما فعل كوزان بأن أحذف من ترجمتى  
هذه الفقرة غير المرضية . على أن نقد أرسطو لا يصح أن يوجه إلى الكلمات فانه من الممكن أن نفهم  
هذه الفقرة حتى الفهم بصرف النظر عما أورده من كتاب أسناذه . وينبغى أيضا أن يراجع فى أسباب  
الثورات على رأى أفلاطون كتاب القوانين ك ٣ ص ١٣١ . وما بعدها . وقد خلق أفلاطون لاتقاء  
الثورات هيئة حراس القوانين . هذا نظام عجيب ينبغى أن يقر فى كل الدول على صورة أو على أخرى . ولعل  
أرسطو قد أخطأ فى عدم مناقشة فكرة أسناذه هذه . ر . القوانين آخر ك ٧ و ٨ . ر . ك ٥ و ٦ و ٧ و ٨  
من الجمهورية . ولقد رسم فولوبيوس وميكافلى أيضا الدائرة التى تتبعها حتما ثورات الدول . ر . التاريخ  
العام ك ٦ ب ٥ وما بعده وب ٥٧ والمقالة على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢ .

يباق إلى الأبد وأن كل شيء يجب أن يتغير في حين من الزمان . ويزيد على ذلك أن «هذه الاضطرابات، التي جذرها المزيد بثلت زائد خمسة يؤتى لحين، لا تبدأ إلا حين يرتفع العدد هندسيا إلى المكعب، ما دام أن الطبيعة تخلق حينئذ كائنات معيبة وغير قابلة للإصلاح أصلا» . هذا الجزء الأخير من تدليسه يجوز أن ألا يكون باطلا لأن على ظهرها رجالا عاجزين بالطبع عن قبول التربية وعن أن يصيروا فضلاء . لكن لماذا تنطبق هذه الثورة التي يتكلم عليها سقراط على هذه الجمهورية التي يؤتينا إياها على أنها كاملة بخصوصها أكثر من انطباقها على كل دولة أخرى أو على أى شيء في هذه الدنيا § ٢ — لكنه في هذه الملاحظة التي يعينها للثورة الكلية يتغير كل شيء دفعة واحدة حتى الأشياء التي لم تكن البتة قد ابتدأت أن تجتمع، وإن مخلوقا ولد في اليوم الأول من الطامة سيكون مشمولا بها كالآخرين . يجوز أن يتساءل أيضا : لماذا تنقلب جمهورية سقراط الفاضلة إلى النظام اللقدموني؟ إن نظاما سياسيا أيا كان أولى به أن ينقلب إلى النظام الذي هو المقابل له في أكثر ما يكون من العادة من أن ينقلب إلى النظام الأقرب له . يمكن أن يقال هذا القول على جميع الثورات التي يسلم بها سقراط حين يؤكد أن النظام اللقدموني ينقلب إلى أوليغارشية والأوليغارشية إلى ديماغوجية وهذه إلى طغيان . غير أن الأمر على ضد ذلك تماما . فالأوليغارشية مثلا يغلب عليها أن تخلف الديماغوجية أكثر مما تخلف حكومة الفرد .

§ ٣ — زد على هذا أن سقراط لا يقول هل تقمع في الطغيان ثورات أولا تقمع . ولا يقول شيئا في الأسباب التي تأتي بها ولا في الحكومة التي تبدل منها . وقد يفهم بلا عناء سكوته الذي شتمنا عاج عدم الاحتفاظ به . فكل الأمر هنا يجب أن يسبق مظلما تماما لأن في أفكار سقراط يلزم أن يرجع من الطغيان إلى هذه الجمهورية الفاضلة التي تصوورها ، وتلك هي الوسيلة الوحيدة



للحصول على هذا الدور اللاتهامي الذي تكلم عليه . غير أن الطغيان يخلف الطغيان أيضا . وشاهد ذلك طغيان كليستين إذ خلف طغيان ميرون في سراقوزة . الطغيان يمكن أيضا أن ينقلب إلى أوليغرشية مثل طغيان أنتيليون في خالسييس أو إلى ديماغوجية مثل طغيان جيلون في سراقوزة ، أو إلى أرستقراطية مثل طغيان شاريللوس في لقدمونيا أو كما قد رثي في قرطاجة . § ٤ — الأوليغرشية في دورها تنقلب إلى طغيان وهذا وقع في الماضي لأكثر الأوليغرشيات في صقلية . فليذكر أن الأوليغرشية قد خلفت طغيان بانسيوس في ليونتيوم ، وفي جيل خلفت طغيان كليندر ، وفي ريجيس طغيان أنكسيلاس . وليذكر كثير غيرها يمكن الاستشهاد به على السواء . وهذا هو أيضا خطأ توليد الأوليغرشية من شره رؤساء الدولة واشتغالهم بالمكاسب التجارية . بل الذي ينبغي هو أن يطلب الأصل في ذلك الرأي الذي يرتئيه أناس واسمو الثروة يظنون أن المساواة السياسية ليست عادلة بين أولئك الذين يملكون والذين لا يملكون شيئا . في أية أوليغرشية الحكام لا يستطيعون أن يشتغلوا بالتجارة ، والقانون يحرم عليهم ذلك . بل أزيد من ذلك في قرطاجة التي هي دولة ديمقراطية يتعاطى الحكام التجارة ومع ذلك لم يقع في الدولة بعدثورة . § ٥ — ومن الغرابة بمكان أيضا أن يقال إن الحكومة في الأوليغرشية منقسمة

§ ٣ — الطغيان يخلف أيضا الطغيان . لايجمل أفلاطون الطغيان بحى . إلا من الديمقراطية المنطرفة .

ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٦٥ و ١٦٩ .

— ميرون في سراقوزة . كان ميرون من سلالة أورثاغوراس . ر . ما سبق ب ٩ ف ٢١ . —

أنتيليون . لا يعرف هذا الاسم في غير هذا الموضع . — في قرطاجة . هذا يناقض تماما ما قاله أرسطو ك ١٢ ب ٨ ف ١ . وما سيقوله في الأسطر الآتية في هذا الباب ف ٤ . وربما كان ينبغي أن يقال هنا خلفيدون بدلا من قرطاجة . وهو علم أن الكتبتين تلتبسان إحداهما بالأخرى في اللغة اليونانية .

§ ٤ — بانسيوس . ر . ما سبق ب ٨ ف ٤ — طغيان كليندر . ر . هيرودوت (بولخي ب ١٥٤)

وقد كان كليندر في نحو الحرب الميدية — طغيان أنكسيلاس . ر . هيرودوت (إيراتوب ١٨) وكان أنكسيلاس يعيش في زمن كليندر — المساواة السياسية . ر . تنبها مشاهدا ك ٣ ب ٣ ف ٣ و ٤ .

— في قرطاجة . ر . التعليق الخاص بقرطاجة في هذا الباب ف ٣ .

إلى حزبين الفقراء والأغنياء ، أف يكون هذا شرطا أخص بالأوليغارشية منه بجمهورية  
أسبرنة مثلا أو بأية حكومة أخرى فيها المواطنون غير متساوي الثروات أو غير متساوين  
في الفضيلة ؟ حتى على فرض أنه لا أحد يملك فهذا غير مانع للدولة من أن تنقلب من  
الأوليغارشية إلى الديماغوجية إذا زادت كثرة الفقراء ، ومن الديمقراطية إلى الأولىغارشية  
إذا صار الأغنياء أقوى من الشعب على حسب ما يتبطل البعض ويحد في العمل البعض  
الآخر . إن سقراط ليهمل كل هذه الأسباب المختلفة جد الاختلاف التي تسبب  
الثورات ليتثبت بسبب واحد إذ يسند الفقر إلى سوء السلوك وإلى الديون ليس  
غير كما لو كان جميع الناس أو بالأقل جلهم يولدون في السعة . § ٦ — ذلك  
خطأ فاحش . والحق هو أن رؤساء المدينة يستطيعون متى فقدوا ثروتهم أن يلجأوا  
إلى الثورة . وأنه حين يفقد المواطنون الخاملون ثروتهم فهذا لا يمنع الدولة من أن  
تتق هادئة . هذه الثورات لا تنجر كذلك إلى الديماغوجية أكثر مما يأتي بها نظام آخر .  
يكفي نفى سياسي أو ظلم أو إهانة لتكون صلة عصيان أو انقلاب في الدستور ، دون  
أن يقع أي مساس بثروات المواطنين . ليس للثورة في الغالب سبب آخر غير هذه  
الرخصة التي تجعل كل فرد يعيش على ما يناسبه ، رخصة يسند سقراط أصلها إلى  
إفراط في الحرية . وأخيرا بين هذه الأنواع المتعددة للأوليغارشيات وللديمقراطيات  
لا يتكلم سقراط على الثورات فيها إلا كما لو كانت كل واحدة منها وحيدة في نوعها .

§ ٥ — وإن سقراط ليهمل ، ر . أفلاطون . الجمهورية ك ٨ ص ١٤١ لقد مدح ثمان في « تاريخ  
الفلسفة » ج ٣ ص ٣٢٥ كتاب السياسة هذا مدحا جميلا هو خير ما مدح به هذا الكتاب . إذ يقول « لقد  
أردع أرسطو هذا الكتاب كثيرا من التجربة ومعرفة الناس وهما مفيدتان وقابلتان للتطبيق أبدا . »  
وأضاف ثمان إلى ذلك قوله : « إن وسائل البقاء التي وضعها للطفليان ليست في باب العبقرية بأقل مما وضعه  
مكافلي » . ر . ما سبق ب ٩ ف ٥ . ولقد حاكى بون هذا الكتاب الثامن في الكتاب الرابع  
من جمهوريته .

§ ٦ — سقراط . يجب أن نلاحظ أن أرسطو بدأ مؤلفه بانتقاد نظريات أفلاطون وإنه ابتعد  
هذا الانتقاد أيضا .

## تصويب

في مواضع من المقدمة وردت «فرطاجة» وصوابها «قرطاجة» تفريقاً بينها وبين «فرطاجة» الأسبانية .

في مواضع من الكتاب وردت «طيبة» وصوابها «ثيبة» المدببة الإغريقية .

ينقل آخرسطر من هامش ص ١٢١ الى هامش ص ١٢٢

في ص ١٢٦ من ١٥ «عما» وصوابها «ما» .

ص ١٣٠ من ١٠ «هي» وصوابها «هو» .

ص ١٦٥ من ٢١ «لأعنهم» وصوابها «لأعلانهم» .

ص ١٧٤ من ١٥ «المكلفون» وصوابها «المكلفين» .

ص ٢١٨ من ٢٣ «عشرون» وصوابها «عشرون» .

ص ٢٨٧ من ٥ «غير اللامحسوسة» وصوابها «اللامحسوسة» .

ص ٣٨٨ ينقل التعليق الأخير في الهامش إلى أول هامش ص ٣٨٩ .

ص ٣٩١ من ٩ «السلطان تطلق يقع» وصوابها «السلطان يقع» .

ص ٣٩١ من ١١ «بنظام أوليفرشي» وصوابها «بالنظام الأوليفرشي» .

ص ٤٠١ من ٦ «الأسباب» وصوابها «الطلل» .

ص ٤١٠ من ١٥ «التنزل لن يكفل» وصوابها «التنزل يكفل» .

ص ٤١٢ من ٣ «في : الصراحة» وصوابها «: في الصراحة» .

ص ٤١٦ من ١٢ «ليست إلا ذوات مكاسب» وصوابها «ليست ذوات مكاسب» .

ص ٤٢٥ من ١٨ «تعينه» وصوابها «تعنيه» .

ص ٤٤١ من ٨ «البفض» وصوابها «الفيض» .

ص ٤٤٣ : ٣ «لأنه» وصوابها «لأن هذا» .



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مركز تحقيقات الكمبيوتر علوم إيس دي

**مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب**

ص. ب : ٢٢٥ الرقم البريدي : ١٢٧٩٤ رمسيس

[WWW.egyptianbook.org.eg](http://WWW.egyptianbook.org.eg)

E - mail : [info@egyptianbook.org.eg](mailto:info@egyptianbook.org.eg)